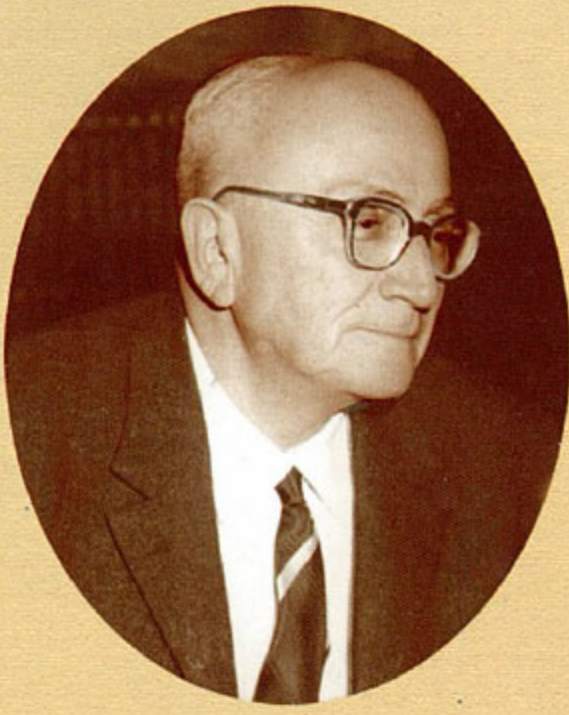
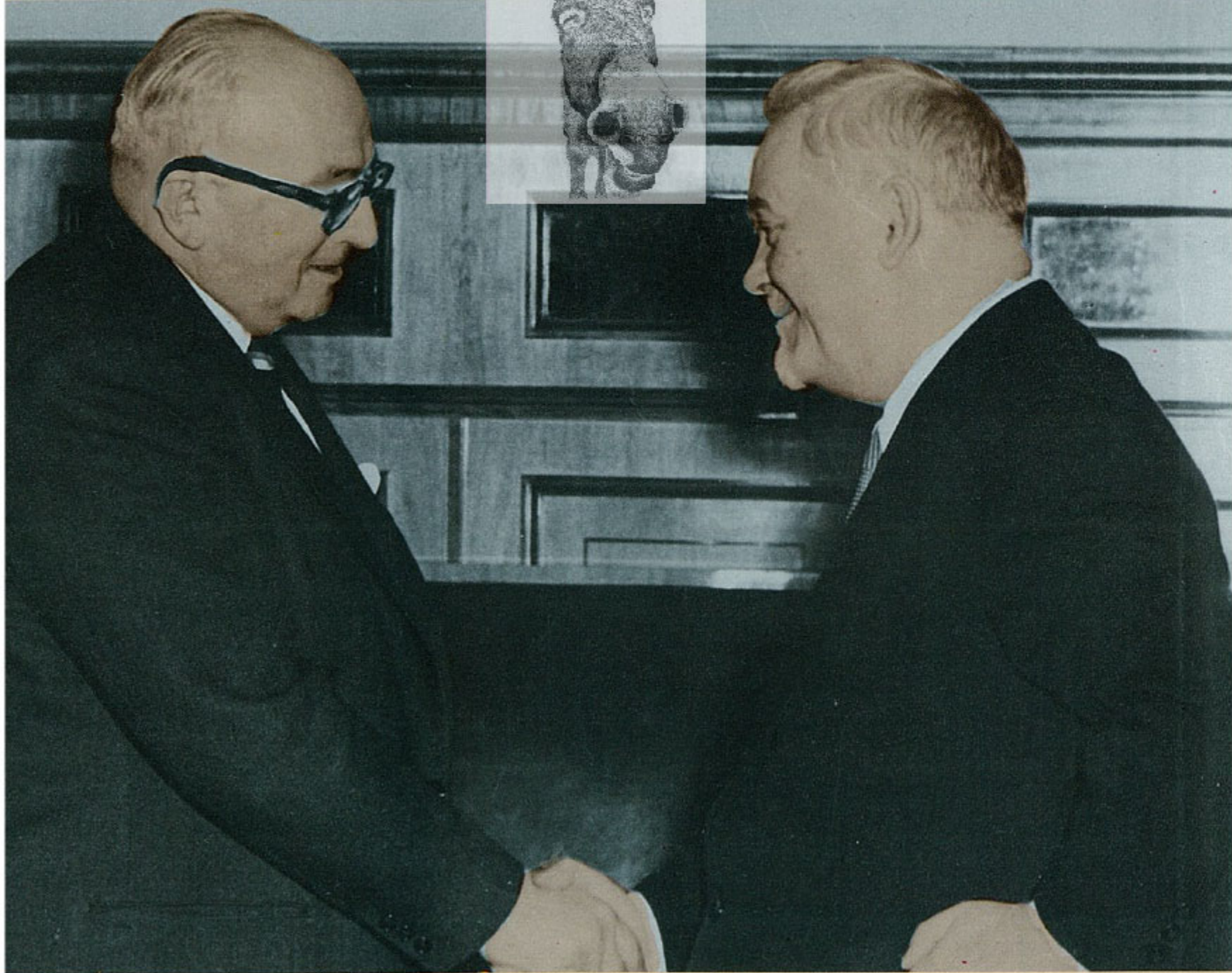




مذكرات خالد العظم

<http://abuabdoalkhagl.blogspot.ae/>

المجلد الثاني



دار المن
الدار المتحدة للنشر

طبعة ثالثة

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

مذكراتُ خَالِدِ الْعَظْمِ

ABU ABDO ALBAGL

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



مِذْكْرَانُ خَالِدِ الْعِظَمِيِّ

فِي ثَلَاثَةِ مَجَلَّدَاتٍ

المجلد الثاني

د. ا. ب.

الدار المنهج للنشر

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

الطبعة الثانية

جميع الحقوق محفوظة

الدار الفلاحية للنشر

بيروت ١٩٧٢

محتويات الكتاب

المجلد الثاني

الشؤون المالية والاقتصادية

الانفصال الجبركي من لبنان	٥
النقد السوري	٧٩
المشاريع العمرانية	١١٧
الخطوط الجديدة ومشاريع الري	١٣٥
عهد الانقلابات العسكرية	

الجزء الاول

الفصل الاول
الفصل الثاني
الفصل الثالث
الفصل الرابع

الجزء الثاني

انقلاب حسني الزعيم	١٧٦	الفصل الاول
وزارة هاشم الاناسي	٢٠٩	الفصل الثاني
وزاراتي الثالثة والرابعة	٢٢٥	الفصل الثالث
انقلاب اديب الشيشكلي	٢٧٦	الفصل الرابع
عودة الحياة النيابية	٢٨٥	الفصل الخامس
حلف بغداد	٢٢٥	الفصل السادس
مؤتمر باندونغ	٣٦٦	الفصل السابع
الاتفاق الثلاثي	٣٨٧	الفصل الثامن
اجتماع الامم المتحدة في ذكرائها العاشرة	٤١١	الفصل التاسع
ترشيحي لرئاسة الجمهورية	٤٤٠	الفصل العاشر
الازمة بين سورية وتركيا	٤٦٧	الفصل الحادي عشر
العدوان الثلاثي على مصر	٤٧٦	الفصل الثاني عشر
	٥٠٩	مهرس الاعلام

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

ABU ABDO ALBAGL

الفصل الاول

الانفصال الجعركى عن لبنان

قبل ان اكرس جهودى للعمل في الحقل السياسي والاقتصادي العام كنت منصرفا الى ناحية الاقتصاديات الخاصة ، اذ اشتركت مقدمة عام بتأسيس الشركة الوطنية لصنع الشمينتو ومواد البناء وتوليت ، بصفتي عضوا في مجلس ادارتها ومديرا عاما لها ، انشاء معملها في دمر وادارة شؤونها في فترة من الزمن دامت من ١٩٣٠ حتى اوائل ١٩٣٩ . وكان لنجاح هذا المشروع ، سواء من حيث التأسيس والانشاء او من حيث حسن الادارة ووفرة الارباح ، الفضل الاكبر في تشويق الناس الى استثمار اموالهم في الاعمال الصناعية الخاصة او المشتركة . وقد تأسست بعد معمل الشمينتو معامل عديدة نهضت باقتصاديات البلاد ومكنتها من الاستغناء عن الكثير من البضائع الاجنبية التي كانت تستوردها ، فرجحت بذلك كفة ميزاننا التجاري .

ولئن اطاح بعض الافراد برؤوس اموال كبيرة صرفت على تأسيس مشاريع لم تعط النتائج الطيبة المنتظرة ، فمرد ذلك الى النقص في دراسة تلك المشاريع وعدم التروي في اختيار احسنها . وازضافة الى اعمالى في شركة الشمينتو ، قمت مع فريق من ارباب الصناعة والتجارة بتأسيس شركة المغازل والمناسج بدمشق . الا ان الحظ لم يرافق هذا المشروع في السنوات الخمس عشرة الاولى من تاسيسه ، اذ اندلعت نار الحرب العالمية الثانية قبل ان تصل الآلات والادوات التي اوصينا بها من المانيا . فوقف العمل حتى تيسر استجلاب آلات جديدة من اميركا خلال الحرب والبدء بتركيبها . ثم تخبطت امور الشركة لاسباب عديدة ، منها قلة المال في صندوقها . الا ان الحكومة تداركت هذا العجز وكفلت لها قرضا مقدته مع المصرف السوري ، سمح لها بالعمل المنتج ، بعد ان استقامت امورها . وهكذا أصبحت تدر على مساهمينا من الارباح

ما يطمئن الى امكان دوام سيرها الطيب . ولا بد لي من ان اذكر ، بكل اسف ، ان التزام على عضوية مجالس الشركات المساهمة ومكاتبها ، واسناد المناصب لمن يملك قوة انتخابية لدى المساهمين ، دون النظر الى الكفاءة والمقدرة ، اوشك ان يؤدي ببعض الشركات في بلادنا . وارجو ان تتحرر الشركات من تلك العادات والتقاليد التي تثقل كاهلها وتجعلها ، في الحال والمستقبل ، عرضة لاحداث غير مرضية .

كما اني اسجل بكل اعتزاز ان اول معمل سوري قام من تلقاء نفسه باتخاذ بعض التدابير للعناية بشؤون العمال الصحية وبتأمين الاخطار التي يتعرضون لها ، كان معمل التسمينتو الذي اوجدت له نظاما خاصا مقتبسا من النظم الاجتماعية الحديثة . فأحدث صندوق التعاون الذي يشترك بتمويله العامل والشركة ، فتؤخذ منه التعويضات التي يستحقها العمال المصابون من جراء عملهم ، وينالها ورثتهم في حالة وفاتهم . وقد عنيت بمتابعة هذه الخطوة عندما اشتركت في الحكم في ١٩٤٤ ، فقدمت لمجلس النواب مشروع قانون العمل وصرفت الجهد الكبير لاستصداره . فكان هذا القانون اساس الحياة الاجتماعية للعمال في سورية : سواء من حيث تحديد ساعات العمل بثمان في اليوم : او من حيث منع تشغيل الاحداث والعناية بصحة العامل وانشاء المجالس التحكيمية ، وغير ذلك من الاحكام التي لم تكن معروفة في البلاد .

ومن هنا انطلقت الحياة العمالية التقدمية واستمرت في التطور فيها بعد ، فعادت على العمال بالرغد والعيش الحسن على قدر المستطاع . وفي ١٩٣٥ سميت لتأسيس غرفة صناعية تعنى بشؤون الصناعة التي اصبح لها في البلاد مركزها . وانتخبت رئيسا لهذه الغرفة منذ تأسيسها حتى ١٩٤٣ . وبذلت كثيرا من الجهود في حمل الحكومات المحلية والمقامات الفرنسية على حماية الصناعة الناشئة وتنشيطها وبذل المونة الرسمية لها ، فنجحت ببعض المساعي وفشلت في البعض الاخر ، نظرا لعدم ارتياح رجال الانتداب الى انتعاش الانتاج المحلي الذي يحول دون بيع المنتجات الفرنسية لسورية . على انني تداركت ذلك عندما انتقلت الى صف الحكام واصبح بمقدوري ان احقق ما كنت اطالب به من سبقني في تسليم دفة الامور . اما ما بذلت من جهود في حق الاقتصاد العام فقد تجلى اثره في استنلام المصالح المشتركة من الفرنسيين ونقلها الى حكومتي

سورية ولبنان . وفي الخطوات التي اتبعتها في سبيل تحرير الاقتصاد السوري بانشاء مرافق اللادقية ومستودعات الزيوت ومشروع اليرموك الكهربائي ، وبصورة خاصة في القضاء على تحكم الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري بانهاء الوحدة الجمركية . وغير ذلك من الامور . اما في حقل الشؤون المالية العامة فقد حققت انفصال النقد السوري عن الفرنك الفرنسي ووضعت الاتفاقية المالية — السورية — الفرنسية . كما سعت لاعادة امتياز اصدار النقد السوري الى الدولة ، ووضعت اسس النقد السوري الجديد ، وزدت في التغطية الذهبية . وسأفرز لكل بحث فصلا خاصا ليستطيع القارئ ان يطلع على تفاصيل الحوادث تباعا .

قبل ان نذكر الحوادث التي ادت الى الانفصال الجمركي مع لبنان ، يجدر بنا ان نعود قليلا الى الوراء لنرى كيف كانت الحالة قبل الانفصال وكيف انفصلت الوحدة الجمركية .

عندما جلا الترك عن البلاد العربية في اواخر ١٩١٨ ودخلت جيوش بريطانيا سورية يرافقتها الجيش العربي الذي كان يرأسه المرحوم فيصل بن الحسين [ملك العراق فيما بعد] ، كما دخلت جيوش فرنسا لبنان ، كانت البلاد العربية بمجموعها وحدة اقتصادية كاملة باعتبارها امبراطورية عثمانية . بها فيها الجزء من الجمهورية اللبنانية الحالية الذي كان يسمى متصرفية لبنان . فمع ان هذا الجزء المؤلف من اقضية زحلة وكسروان والمثمن ، ما عدا بيروت وطرابلس الشام وعكار وحيداً وصور والبقاع وبعبك ، كان متمتعاً باستقلال ذاتي ، الا انه كان داخلاً ضمن نطاق الوحدة الاقتصادية والمالية العثمانية .

وابقت السلطات البريطانية والفرنسية الوضع الاقتصادي على ما كان عليه . اما النقد فقد استبدل بالنقد المصري . ثم جنح الفرنسيون المحتلون في لبنان الى استبدال النقد المصري بنقد جديد اسموه النقد السوري وربطوه بالفرنك الفرنسي ، ومنحوا المصرف السوري المؤسس برؤوس اموال فرنسية امتياز اصدار ذلك النقد . وكذلك عمدت الحكومة السورية المؤلفة اثر اعلان استقلال سورية والمناداة بالامير فيصل ملكاً عليها الى ايجاد نقد مستقل عن النقد المصري جعلته على اساس الدينار الذهبي ، لكنها لم تصك من هذه الدنانير سوى قطع لا تزال محفوظة

في المتحف بدمشق . كما انها لم تطبع اوراقا نقدية على اساس العملة الجديدة ، فبقيت الليرات الذهبية والقطع الفضية العثمانية [مجيديات واجزاؤها] واسطة الدفع المتعامل بها في البلاد .

وعندما احتلت فرنسا سورية وفرضت عليها الانتداب ، اوجبت التعامل الرسمي بالليرة السورية في سورية ولبنان على السواء . لكنها رغم انها قسمت مجموع البلاد التي اقتطعتها من تركيا الى دول مستقلة اسما ، كـلبنان الكبير ، ودولة سورية ، ودولة حلب ، ومقاطعة جبل الدروز ، ومقاطعة العلويين ، ولواء الاسكندرونة المستقل ، فانها ابقت الوحدة الاقتصادية بين جميع هذه الاراضي . واصبحت دوائر الجمرک واحدة بادارة المفوضية الامرنسية العليا في بيروت ، تجبي مواردها وتنفق منها على هذه الدول ، او توزع على كل منها مبالغ سنوية بحسب ما ترتأيه . اما التشريع الجمرکي والاقتصادي ، فكان كذلك واحدا يصدره المفوض السامي وينفذه في جميع انحاء البلاد .

وهكذا استمر سورية ولبنان مشمولين بالوحدة الاقتصادية الكاملة الى ان انفصلت هذه الرابطة من قبل الحكومات التي انبثقت عنها ، اثر تمتع سورية ولبنان باستقلالهما الفعلي في ١٩٤٣ . فمعد ممثلو البلدين الاتفاق المسمى باتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ ، الذي اوجد الوحدة الجمرکية وانشأ مجلسا اعلى للمصالح المشتركة انيط به التشريع الجمرکي ، بموافقة مجلس الوزراء في كلا البلدين . وفصلت سائر المصالح التي كانت موحدة تحت ادارة الفرنسيين ، فبدات كل من الحكومتين السورية واللبنانية تشريع في الامور الاقتصادية بالاستقلال عن الاخرى .

وهكذا يتضح ان الذي فسم عرى الوحدة الاقتصادية بين سورية ولبنان لم يكن كاتب هذه السطور ، بل الحكومتان اللتان وقعتا على اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فهاتان الحكومتان ، او بالاحرى سعد الله الجابري وجميل مردم عن سورية ، ورياض الصلح وسليم نقلا عن لبنان ، هم الذين قضاوا على الوحدة الاقتصادية التي كانت تشمل سورية ولبنان منذ مئات السنين ، وحصروا علاقتها المشتركة بالشؤون الجمرکية فحسب .

اما انا فقد سميت لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل ذلك التاريخ . لكن رياض الصلح نفسه رفض اقتراحي فاضطرني الى الغاء الوحدة الجمرکية في ١٣ آذار ١٩٥٠ .

نص اتفاق ١٩٤٣
حول المصالح المشتركة

اما اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ فهو التالي :

ان ممثلي الحكومة السورية والحكومة اللبنانية ،

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة بين البلدين اتفروا هذا الاتفاق :

مادة ١ : تحديد المصالح المشتركة . تتناول المصالح المشتركة بين سورية ولبنان جميع المصالح التي كانت تدار من قبل القنصلية العامة لفرنسا في الشرق ، وتنقسم هذه المصالح الى قسمين :

القسم الاول : يشمل ما يجب ان تستمر ادارته مشتركة لمدة غير معينة ، كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز [وهي التي تشمل منطقة عملها اراضي الدولتين] ومراقبة ادارة حصر الدخان .

القسم الثاني : يشمل ما يجب ان تترك ادارته لمورا لكل من الحكومتين ضمن اراضيها ، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية ومصلحة الاشغال العامة وادارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلمي والامن العام ومراقبة الشركات ذوات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة صلها اراضي احدى الدولتين وحراسة اموال الاعداء وبالأجمال كل مصلحة اخرى لم تعين في القسم الاول .

مادة ٢ : في كيفية ادارة المصالح المشتركة . يتولى ادارة المصالح المشتركة الداخلة في القسم الاول مجلس مشترك يدعى [المجلس الاعلى للمصالح المشتركة] . ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة ممثلين لكل دولة ولهم الحق ان يستعينوا بالخبراء والاختصاصيين الذين يرون لزوما لهم . ويتخذ المجلس الاعلى مقرانه باتفاق الآراء ويكون لمجموع ممثلي كل دولة رأي واحد .

يزاول المجلس عمله ستة اشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت ، ويرأس اجتماعاته في دمشق رئيس الممثلين السوريين وفي بيروت رئيس الممثلين اللبنانيين .

مادة ٣ : صلاحية المجلس الاعلى . اولا - اعداد التشريع اللازم لكل من هذه المصالح .

ثانيا - ادارة جميع المصالح المشتركة والاشراف عليها .

ثالثا - تحديد موازنة هذه المصالح وبلاطات كل منها .

رابعا - تعيين الموظفين المكلفين بادارتها .

خامسا - اعداد مشاريع الانفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاتقرارها .

مادة ٤ : في مصلحة الجمارك . ان سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أية ضريبة او رسم جمركي . وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جمركية واحدة . وتمارس هذه الادارة صلها على اساس وحدة النظام الجمركي . ويحدد المجلس الاعلى كيفية وشروط ادارة الجمارك ، وله ان يمنح هذه الادارة ما يراه من سلطة وصلاحيات .

مادة ٥ : في توزيع عائدات المصالح المشتركة . تخصص واردات الجمارك لدفع

نقلت ادارته المصالح المشتركة كما يقرها المجلس الاعلى بالدرجة الاولى . ومن ثم بقسم الباقى بين البلدين بنسبة اشتراك كل من الشعبين السوري واللبناني في دفع الرسوم التي تتألف منها موارد هذه المصالح المشتركة .

ولكن الفريقين قد اتفقا على اجسراء توزيع مؤقت بنسبة اربعين بالمئة من الايرادات الصافية لكل من الدولتين السورية واللبنانية ، على ان تبقى العشرون بالمئة الباقية معدة للتوزيع بين الدولتين حسب القرار الذي يصدره المجلس الاعلى في مدة سنة واحدة ، وعلى اساس المبدأ المحدد في الفقرة السابقة من هذه المادة .

مادة ٦ : في التشريع . يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الانتهاء باتفاق الفريقين المتعاقدين .

والمجلس الاعلى يعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما افنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

مادة ٧ : في المعاشات التقاعدية . يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين تبدأ من يوم تسلم هذه المصالح ، ويجدد حكما للمدة نفسها وبذات الشروط ، ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بسنة اشهر .

مادة ٩ : السمي المشترك . على اثر التوقيع على هذا الاتفاق تنضم الحكومتان بسمي مشترك لاستلام هذه المصالح .

مادة ١٠ : يبرم هذا الاتفاق في كل دولة من الدولتين ونقا للاصول المبنية لديها .

سعد الله الجابري
جميل مردم

رياض الصلح
سليم تقلا

والحقيقة هي ان هذا الاتفاق لم يعمد في ذلك التاريخ ، بل قبل ذلك في اجتماع عقده سعد الله الجابري وجميل مردم ورياض الصلح وسليم تقلا بشتورا ، ولكنهم لم يذكروا تاريخ توقيعه . وقصة اكتشافنا لهذا الامر هي ان سعد الله الجابري وجميل مردم كانا في القاهرة لحضور مباحثات الوحدة العربية ، فاستدعاني رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وقال لي ان رئيس جمهورية لبنان يطلب نسخة عن الاتفاق المذكور لانهم لم يعثروا عليه في غياب وزير الخارجية . وقال لي الرئيس ان لديه صورة واحدة عن هذا الاتفاق وهو سري ، حتى ان اعضاء الحكومة السورية لم يكونوا مطلعين عليه . واراني اياه ، مقرانه ولحظت انه غير مؤرخ . فاستدعى الرئيس مرافقه العسكري الرئيس طالب الداغستاني وطلب منه ، بعد توصيته بالكتمان ، ان يضرب على الآلة الكاتبة صورة عن هذا الاتفاق ففعل . ولما انتهى وهمنا بارسال الصورة الى لبنان ، قلت للرئيس : « ايصح ان يبقى هذا الاتفاق غير

مؤرخ ؟ » قال : « لا يصح . ولكن اي تاريخ نضعه عليه ؟ » فحزنا
بأمرنا لاننا لم نكن نعلم على الضبط يوم التوقيع عليه . حتى اضطررنا
الى وضع تاريخ اعتباطي جعلناه اول تشرين الاول ١٩٤٣ . ولست
ادري حتى الآن هل كان عدم ذكر التاريخ اهمالا من الموقعين ام
قصدا . ومهما يكن الامر فان قصة هذا الاتفاق . كما رويت لي فيما
بعده . تتلخص في ان الجانب الفرنسي كان . بتمسكه بادارة المصالح
المشتركة السورية اللبنانية . يزعم ان الحكومتين لم تتفقا على
كيفية ادارتها . فاضطر هو للقيام بهذا العمل نيابة عنهما . واول
محاولة للاستيلاء على تلك الادارة قامت بها الحكومتان السورية
واللبنانية كانت في عهد الفرد نقاش والشيخ تاج الدين الحسيني ،
اذ عقدتا اتفاقا احسن من اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ واوثق
للعلاقات الاقتصادية بين البلدين . وطلبنا — من الجنرال كاترو
المندوب العام الفرنسي تسليم الحكومتين ادارة المصالح المشتركة .
فغضب الجنرال ، مما ادى الى اقضاء الحكومتين — عن الحكم
واستمرار الادارة على ما كانت عليه .

وبعد ان تألفت حكومتان وطنيتان في بيروت ودمشق ، وانتخب
مجلس نيابي في كل منهما في ١٩٤٣ . جددت المساعي للاتفاق .
فاجتمع المندوبون مرات عديدة ولم يعلنوا عن الغرض الحقيقي من
اجتماعهم . وسعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية ،
الا ان رياض الصلح رفض ذلك واصر على قصر هذه الوحدة على
الشؤون الجمركية . فكان هذا الاتفاق الابتر الذي جر على البلاد
السورية المضار الكثيرة . وجدير بالاسف موقف رياض السليبي ،
وهو المناضل في سبيل استقلال سورية ولبنان ، والمعارض
للسياسة الفرنسية في تفريق لبنان عن سورية ، والمشارك مع
زعماء سورية في جهادهم ، كشكري القوتلي وابراهيم هنانو وشكيب
ارسلان واحسان وسعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار
وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم ، والسذي كان عضو
الوفد السوري في جنيف وعضو الاحزاب والجمعيات الوطنية التي
تألفت ابان حكم الاتراك ، فسجن في عاليه وحكم عليه بالنفي ، ثم
حكم عليه مرارا في عهد الانتداب الفرنسي مما حمله على الالتجاء
الى البلدان الاجنبية . وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل
الحصول على استقلال سورية — سورية الكبرى بما فيها لبنان
وشرق الاردن . غير ان هذا الرجل تنازل عن خطته هذه واصبح

رياض الصلح
يتحول من وحدوي
الى انفصالي

زعيم استقلال لبنان منفردا عن سورية ، في سبيل الحصول على تأييد الاكثرية المارونية له . وأمسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سورية ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الاقدمين ، متولي الحكم في دمشق ، ليؤمن للبنان منافع على حساب سورية ، حتى يعطي بذلك دليلا مستمرا على دفاعه عن حقوق لبنان . وكان ، من جهة ثانية ، يوهم حكام سورية بأنه اذا زال عن الحكم تولاه من هم ابعد منه عن سورية واقرب الى الافرنسيين . لكن الحقيقة هي ان زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الافرنسي كان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري . فلولا تصلبه ولولا كونه مارونيا ، لما استطاع رياض الصلح الوقوف في وجهه الانتداب الافرنسي ذلك الموقف الشهير ، بالفاء بعض نصوص الدستور اللبناني القاضية بجواز تدخل الافرنسيين في شؤون الحكم في لبنان ، ولما استطاع الوقوف في وجه الموالين لفرانسا من الموارنة .

كان رياض الصلح يدعي في جلسات خاصة بأن سياسته الرامية الى ابقاء القضية الاربعة ضمن اراضي الجمهورية اللبنانية كانت مستندة الى رغبته في ابقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان على ما هو عليه واستبعاد تضائل عدد المسلمين في لبنان الصغير ، اذا ما انحقت تلك القضية الاربعة التي يقطنها المسلمون بسورية . هذه النظرية صحيحة من حيث الارقام ، لكنها ككل القضايا يتداخلها عنصر الاحتمال . فهل كان لبنان قادرا على الاحتفاظ باستقلاله لو سلخت عنه القضية الاربعة ؟ وهل كان هذا البتر يؤدي الى انصهار لبنان في المجموعة السورية بطبيعة الحال وبمضي السنين ، ام الى ارتثائه في احضان فرانسما وصيرورته مستعمرة افرنسية ؟ انه ليصعب على المرء ان يحكم حكما قاطعا على نتائج الحوادث . فكثيرا ما تؤول الامور الى مصائر غير منتظرة وغير معقولة . وعلى اي حال ، اذا جاز للمرء ان يقدر بالارقام حظ كل واحد من هذين الاحتمالين ، فإني اقدر ان تسعين بالثمة من الاحتمالات كانت التي جانب انضمام لبنان الصغير الى سورية في المستقبل القريب او البعيد .

صحيح ان رياض الصلح لم يكن قادرا في ١٩٤٣ على توجيهه مصير بلاده نحو الانضمام الى سورية . فهناك بشارة الخوري الحريص على استقلال لبنان وعلى كرسية بنفس الوقت . لكن ألم يكن بمقدرة رياض الصلح ، وهو المشهور بحذاقته وأساليبه ، ان

يجعل لبنان يتدرج في طريق الانضمام ، رويدا رويدا ، حتى يصل يوما من الايام الى هذه النتيجة ، كما فعل الرئيس روزفلت في جعل الولايات المتحدة تتخلط من المزلة النامة الى الاشتراك في الحرب العالمية الثانية ؟ احسب ان ذلك لم يكن عسيرا عليه . لكن اذا تمت الوحدة السياسية وانضم لبنان الى سورية ، فمن ضمن لرياض الصلح رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة ؟ ومن يؤمن له فيها ما يتمتع به من نفوذ في لبنان ؟ ودمشق بلد لم يستطع الاجنبي بجيشه القوي ان يسيطر عليها وان ييسط نفوذه فيها، فأتى لرياض الصلح ذلك ؟ تلك العوامل هي التي جعلت من لرياض الصلح زعيما لانفصال لبنان عن سورية بعد ان كان في جيلة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها . اما القوتلي والجابري ومردم فاني اجد لهم بعض العذر في مسامرة لرياض لانهم كانوا يعرفون لرياضا ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية . فهم حسبوا حسابا لامكان تطور لرياض ، وكان لا بد لهم من التكاثر معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي . وكانوا يخشون ان يرجع لرياض عن قوله المأثور : « لا اسمح ان يكون لبنان للاستعمار مقرا ولا ممرا » فتثبت اقدام الانتداب ويسي الخطر قريبا من سورية . وكان لرياض ، بعقلية التاجر اللبناني ، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه، لكن للبنان .

فاعترفت سورية بالحاق الاقضية الاربعة بالجمهورية اللبنانية بتوقيعها ميثاق الجامعة العربية الذي نص على احترام حدود الدول العربية بحالتها الراهنة، وتساهلت سورية مع لبنان في حقوقها في المصالح المشتركة ، سواء من حيث نسبة تقسيم موارد الجبرك (٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان ، والواجب ان تكون حصة سورية لا اقل من ٧٥ ٪) او من حيث السكوت عن شذوذ لبنان في تنفيذ الخطط الاقتصادية المتفق عليها، او في قبول زيادة نسبة عدد موظفي المصالح المشتركة بحيث بلغ عدد اللبنانيين فيها نحو تسعين بالمئة من المجموع ، او في غير ذلك من القضايا التي سيرد ذكرها تباعا .

وهكذا اعتاد لرياض الصلح الحصول على ما يريده من زملائه السوريين . ولم يدر بخلده ان تقف حكومة سورية في وجهه وقتة شديدة كالتى وفتتها حكومتي في شهر آذار ١٩٥٠ ، بل كان اعتقاده

جازما انه يستطيع دائما حل المضلات والتوصل الى نتيجة مؤتلفة مع رغباته . وهذا ما حداه الى رفض المذكرة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ بشأن الوحدة الاقتصادية ، ظنا منه بأن الحكومة السورية لا تلبث ان تتراجع امام رفضه بمجتاز العاصمة ويوصل سفينته الى شاطئء السلام آمنا مطمئنا . لكن ظنه خاب هذه المرة، ووجد امامه اشخاصا متصلبين في النضال عن حقوق بلدهم لا يؤخذون بالعنف ولا بالتهديد ولا بالكلام المعسول . فاضطر ان يعترف قبيل وفاته بأنه اخطأ في رفض المذكرة السورية ، لكن القطار كان قد فاتته كما يقولون ! وافلت الامر من يده ولم يعد قادرا على تدارك الموقف .

ولنرجع الى سرد الحوادث بمعد اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ . فقد دارت بين الحكومتين السورية واللبنانية اباحث غير مثمرة مع الجانب الافرنسي لاستلام المصالح المشتركة ، الى ان وقعت في ذلك التاريخ الحادثة الكبرى التي وطدت استقلال لبنان الفعلي . وليس في نيتي ان اسرد تفصيل ذلك الحدث ، لكنني ارغب نكر خلاصته ، توطئة لما تم بعده من استلام تلك المصالح مشتركة .

بدأت حكومة رياض الصلح في اوائل تشرين الثاني من ذلك العام بتحضير مشروع تعديل الدستور اللبناني لنبذ ما كان يتضمنه من مواد تمس استقلال لبنان وتسمح لمثل الانتداب بالتدخل في شؤونه .

وانطوى المشروع على تبديل العلم اللبناني الذي كان مؤنفا من العلم الافرنسي وفي وسطه ارزة الى شكله الجديد (وفي هذه المناسبة افكر اننا سألنا مرة رياض الصلح لماذا لم يجعل اللون العلم اللبناني الجديد اربعة - الابيض والاسود والاخضر والاحمر كسائر الدول العربية ، فاجاب : « ها هو علمنا يحوي الابيض والاحمر والاخضر . » فقلنا : « والاسود ؟ » فقال : « ان السواد موحش ولذلك استبعدناه . » لكن الحقيقة هي ان السيد هنري فرعون كان معارضا في جعل العلم الجديد بالالوان الاربعة حتسى يبعد عنه التشابه مع الاعلام العربية . فخضع له رياض وسائره) هذا بلاضافة الى الغاء المادة التي كانت تمنح على ان اللغة الافرنسية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية ، وغير ذلك من الشؤون الهامة . وعندما بلسغ الامر الافرنسيين ثاروا وابلغوا

الحكومة عدم اعترافهم بهذا التعديل . لكن رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح وغيرهما من الوزراء والنواب الوطنيين وقفوا وقفة حازمة وارسلوا المشروع الى مجلس النواب . فما كان من الفرنسيين الا ان اعتقلوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض النواب في قلعة راشيا واصدروا قرارا بتعيين اميل اده رئيسا للجمهورية ، ونشروا دستورا مؤقتا ، وحلوا البرلمان . فادت هذه الاعمال الطائشة الى هياج الافكار والى مظاهرات اشترك بها اللبنانيون على مختلف مذاهبهم ، ولم تشذ سوى اقلية ضئيلة . وما كانت هذه المظاهرات لتعطي ثمارها لو لم يتدخل الانكليز في الامر ، ونخص ممثلهم آنذاك ، الجنرال سبيرز ، عدو الفرنسيين اللدود . واشتد ضغط الانكليز على الجنرال ديفول ، فاضطر لارسال الجنرال كاترو الى لبنان لتلافي الامر . لكنه لم يستطع ، رغم محاولته ، الا الرضوخ واعادة الوضع السابق الى ما كان عليه . فرجع رئيس الجمهورية الخوري الى منصبه ، وكذلك عادت الحكومة المعتقلة الى مراكزها واضمحلت سلطة الانتداب وبدأ افول نجمها .

المباحثات مع
الفرنسيين لتسليم
المصالح المشتركة
والجيش

وقد استغلت الحكومتان السورية واللبنانية تضعف مركز الفرنسيين ، فبدأتا بالمباحثات مع الجنرال كاترو ، على نحو جديد ، لاستلام صلاحياته . عند ذلك دعيت للاشتراك بهذه المداولات الرسمية . وعقد للمرة الاولى اجتماع في القصر الجمهوري بدمشق حضره الرئيس القوتلي والجابري ومردم وانا عن سورية ، ورياض الصلح وسليم تقلا والامير جميل شهاب عن لبنان ، والجنرال كاترو ومسيو دوشانتينو عن فرانس . وانتهت الابحاث بتسليم محضر تمهد الفرنسيون فيه بتسليم المصالح المشتركة فيها بعد عدا الجيش — على ان يجري ذلك في محاضر خاصة تستلم الحكومتان بموجبها كل مصلحة على حدة . ونشر هذا الاتفاق في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ .

وانتدبت للاشتراك عن سورية في الاجتماعات التي تقرر عقدها في بيروت بحضور مندوبي لبنان وفرانس لانجاز استلام وتوقيع المحاضر . فعدنا عدة اجتماعات في القصر الجمهوري ببيروت ، تولى فيها الرئيس الخوري وانا عن سورية ، ومسيو أوستروغ عن فرانس ، وضع صيغة المحاضر . فاثار المندوب الفرنسي قضية المستشارين والموظفين الفرنسيين في تلك الدوائر ،

فتم الاتفاق على ابقائهم مدة ستة اشهر يرحلون بعدها ويتبصرون
تعميقاتهم القانونية . وكان اول محضر وضعناه هو المتعلق
بالجبارك ، وذلك في ٢ كانون ثاني ١٩٤٤ ، فاستلمنا تلك الدوائر
بحفلة خاصة .

واقر مجلس النواب اللبناني اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣
مع الكتب التي تبودلت مع رياض الصلح . واصدرت الحكومة
السورية مرسوما تشريعيًا بذلك . وفي ما يلي نص هذه الكتب :

حفرة صاحب الدولة رياض بك الصلح

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية الانغم

ايضاها لما جاء في الاتفاق المتعود بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي
الحكومتين السورية واللبنانية بشأن المصالح المشتركة بين البلدين ، لي الشرف بأن
اعلم دولتكم ان الفترة الاولى من المادة الثالثة العايلة : « وضع التشريع اللازم لكل
صلحة من هذه المصالح » ، والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي
العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الاكتضاء بالانساق
الفرق بين المتعاقدين » ، انما يقصد بهما بنظر الحكومة السورية ان المجلس الاعلى
بعد المشاريع التي لها صفة تشريعية ويحضرها على مجلسي الوزراء في سورية
ولبنان حتى اذا اقراها بقوانين متطابقتين صادرين من كل منهما اذنا للمجلس الاعلى
بنشرها وتنفيذها .

كما ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجبارك فقط ، وان الصلاحيات
التي يمكن للمجلس الاعلى ان يمنحها الى اية دائرة لا تقمدي ادارة الاممال وحتى
تحين بعض الموظفين فقط .

وارجو اعلامي مشاركة الحكومة اللبنانية هذا الرأي ، ليمتبر ما جاء بهذا
الكتاب ملعقا بالاتفاق المذكور اعلاه ، وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام .

في ٢ شباط ١٩٤٤

وزير المالية

خلال العظم

حفرة صاحب الدولة خلال بك العظم

وزير مالية الجمهورية السورية الانغم .

تلعت كتابكم المؤرخ في ٢ شباط ١٩٤٤ ايضاها لما جاء في الاتفاق المتعود
بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بشأن
المصالح المشتركة بين البلدين . ولي الشرف بان اعلم دولتكم بان الحكومة اللبنانية

تشارك الحكومة السورية الراي بان الفقرة الاولى من المادة الثالثة : « وضع التشريع اللازم لكل مصلحة من هذه المصالح » ، والمادة السادسة ونصها : « يبقى التشريع الحالي العائد الى هذه المصالح المشتركة نافذا الى ان يتم تعديله حين الانتضاء باتفاق الفريقين » انما يقصد بها ان المجلس الاعلى بعد المشاريع التي لها صفة تشريعية وبعرضها على مجلس الوزراء في لبنان وسورية ، حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين عن كل منهما ، ، اذنا للمجلس الاعلى بنشرها وتنفيذها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء ووزير مالية الجمهورية اللبنانية
رياض الصلح

حفرة صاحب الدولة خالد بك العظم

وزير مالية حكومة سورية الانخم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٣ شباط ١٩٤٤ وبه ان الحكومة السورية تعتبر ان المقصود من المادة الخامسة هو ايراد الجبارك فقط ، واما المواد والنفقات الاخرى فيستمر توزيعها بين الحكومتين وفقا للاحكام الخاصة العائدة لكل منهما .

واما الصلاحيات التي يستطيع المجلس الاعلى ان يمنحها لاية دائرة كانت وفقا لما جاء في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من الاتفاق المذكور فلا تتعدى الصلاحيات التي تمنح عادة لادارة الاعمال وحق تعيين بعض الموظفين فقط .

ولي الشرف بابلغكم مشاركة الحكومة اللبنانية راي الحكومة السورية

بهذين الايتين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ٣ شباط ١٩٤٤

رئيس وزراء مالية الجمهورية اللبنانية
رياض الصلح

ثم صدر مرسوم بتعيين الاعضاء السوريين في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وهم احسان الشريف ومحسن البرازي وليون مراد . وكان تعيين البرازي فاتحة لاتصاله الوثيق بالرئيس القوتلي . كما عينت الحكومة اللبنانية ممثلها وهم الامير جميل شهاب وموسى مبارك وباسيل طراد . وبدأ هذا المجلس اعماله متخذاً بيروت مقره نصف السنوي ، وفقاً للاتفاق السابق . واستمر

استلام الدوائر من الافرنسيين تباعا ، والحقت كل واحدة منها بالوزارة المختصة ، ما عدا الجمارك ومراقبة حصر التبغ التي بقيت تحت سلطة المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

اما الجيش فظهرت نية الافرنسيين بعدم الرغبة في تسليمه الى الحكومتين ، بشكل لا يدع مجالا للشك . وكان الافرنسيون في بادىء الامر يتحججون باستمرار الحرب العالمية وعدم استطاعتهم تسليم الجيش الذي هو جزء من الجيوش المربطة في الشرق الاذن للدفاع عنه ، كما كانوا يدعون بان سورية ولبنان عاجزان عن تقديم ما يحتاجه الجيش من مال . وقدموا اقتراحا يقضي بتسليم الجيش اسما لسورية ولبنان ، على ان تبقى قيادته بيدهم طيلة الحرب ، الى ان يعقد اتفاق خاص بشأنه ، فرفضت سورية ولبنان هذا الاقتراح . واستمرت المباحثات ودام الاخذ والرد على غير جدوى ، الى ان وقعت حوادث العدوان في ٢٩ ايار ١٩٤٥ فخرج الافرنسيون من البلاد السورية تحت ضغط الانكليز ، وانتقل الجيش السوري بصورة طبيعية الى الحكومة السورية .

واستمر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة في ادارة الجمارك والمصالح الاخرى حتى ١٣ آذار ١٩٥٠ . وكانت مدة السنين الملحوظة في اتفاق اول تشرين الاول ١٩٤٣ تجدد المرة تلو المرة ، ثم تمدد لمدة قصيرة حتى اواخر ١٩٤٨ ، حين استمر تنفيذ ذلك الاتفاق دون تمديد مفعوله رسميا . وفيما يلي النصوص التي مددت فيها هذه الاتفاقية :

اجتمع رئيسا وزارتي سورية ولبنان ووزيرا المالية في الدولتين ووزيرا الاقتصاد الوطني في ٢٨ و ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥ . وبنتيجة الاجتماع اتفق الفريقان على ما يلي :

- | | |
|---|-------------|
| اولا - | اتفاق بيروت |
| ثانيا - المصالح المشتركة | ١٩٤٥/١/٢٩ |
| ١ - | |
| ٢ - | |
| ٣ - يجري توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين من سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ بنسبة اربعة واربعين بالمئة للبنان و ٥٦ بالمئة لسورية . | |

تحريرا في بيروت في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٥

رئيس الوزارة اللبنانية

رئيس الوزارة السورية

سامي الصلح

سعد الله الجابري

وزير المالية في لبنان — اميل لحود وزير الاقتصاد في سورية — حسن جبارة

١ — تقرر باتفاق الجانبين ان يتم تعيين مدير عام ومفتش عام . ويتم تعيينهما بطريق المناوبة بحيث يكون المدير العام لبنانيا عندما يكون المفتش العام سوريا ، والعكس بالعكس . وتجري المناوبة كل مدة سنة ، على ان يكون المدير العام سوريا في الدورة الاولى ، ويكون المفتش العام مساويا للمدير العام من حيث الرتبة والراتب .

٢ — تقرر تعديل الطريقة الواردة بكتاب وزارة المالية اللبنانية المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦ ورقم ١٥٩٧٦ ، وذلك بابقاء المجلس الاعلى للمصالح المشتركة بجميع صلاحياته .

٣ — تقرر توزيع عائدات المصالح المشتركة في سنة ١٩٤٧ على اساس العام الماضي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

وتقرر توزيع الاموال الباقية من موارد المصالح المشتركة عن المدة السابقة لسنة ١٩٤٤ على اساس التوزيع الحالي اي ٥٦ ٪ لسورية و ٤٤ ٪ للبنان .

٤ — الخ .

جميل مردم بك

رياض الصلح

سليمان نوفل

محمد العبود

سعيد الغزي

هيبد مرتجية

عقدت الحكومتان السورية واللبنانية اجتماعا في شتورا في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ وبحثنا في الامور الاقتصادية والمالية واتفقتا على ما يأتي :

اولا — تمديد اتفاق شتورا المؤرخ في اول تشرين الاول ١٩٤٣ وملاحقه المتعلقة بالمصالح المشتركة لمدة ثلاثة اشهر ، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٤٨ ، اتفاق شتورا وذلك ريثما يتم الاتفاق على النصوص النهائية والاحكام التي تطبق على المستقبل .. ١٩٤٧/١/٢٨

ثانيا —

ثالثا —

رابعا — اعطاء التعليمات المشتركة المتفق على صيغتها بين الفريقين الى الوفدين المفاوضين في باريس بشأن قضية النقد والامور الاقتصادية والمالية الملحة مع الجانب الفرنسي

خامسا — الخ

رياض الصلح

جميل مردم

١ - تعلن وزارة المالية للعموم ان اسعار مشتري القطع وبيعه
بواسطة المصارف المقبولة والمأذونة باقية على ما كانت عليه قبل ٢٦ كانون الثاني
١٩٤٨ **بلاغ وزارة
المالية اللبنانية**

ان جميع معاملات مشتري القطع وبيعه مستجري كالمسابق بواسطة المصارف
المقبولة والمأذونة اعتبارا من ٣ شباط .

٢ - نعلن وزارة المالية ان سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الليرة اللبنانية
تحدد في ١٧٤٨٣ فرنك لكل ليرة واحدة .

٣ - تجري يوم الاثنين الواقع ٢ شباط ١٩٤٨ عملية استبدال الاوراق النقدية
المكتوب عليها عبارة سورية باوراق نقدية مكتوب عليها عبارة لبنان ، ويكون هذا
الاستبدال على اساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية .

تبدأ عملية الاستبدال من الساعة ٨ صباحا حتى الساعة الرابعة بعد الظهر
بدون انقطاع . وتجرى هذه العمليات لدى جميع الفروع التابعة لبنك سورية ولبنان
وفي مخازن الدرك ومراكز المحافظات والاضفية ومراكز مفوضيات الشرطة في بيروت .

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا
من الساعة ١٦ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم يبق في لبنان اية قوة ابرائية لسير
العملة اللبنانية ، وان كل تساعل يستفيد منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقف
موقتا اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه . » **بيان بنك
سورية ولبنان**

في ٣٠ / ٢ / ١٩٤٨ عقد ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية في شتورا اجتماعا
بحثوا فيه شتى الامور التي تمم البلدين ونظروا في الوضع الناشئ عن انتهاء
مفعول اتفاق المصالح المشتركة المعقود بينهما في اول تشرين الاول ١٩٤٣ اعتبارا من
اول نيسان ١٩٤٨ .

واعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر عقد في دمشق في ٢١ اذار ١٩٤٨ واول
نيسان ١٩٤٨ وكثت الابحاث مشبعة بروح الود والصفاء والاخاء كما كان الجانبان
حريصين على دوام الروابط الوليقة التي تجمع بينهما . **اتفاق شتورا
١٩٤٨/٢/٣٠**

وقد تم الاتفاق بينهما على ما يأتي :

١ - يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكلة
اليه المتعلقة بادارة الجمارك حتى تاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ . وخلال هذه الفترة تتقل
البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ - يكون للتقنين اللبناني والسوري خلال فترة التقيد المتصوص عليها
في المادة الاولى اعلاه قوة الابراء للجمارك اللبنانية والسورية .

٢ - الخ

رياض الصلح

جميل مردم

في الخامس من شهر ايار ١٩٤٨ اجتمع في دمشق رئيسا الحكومتين اللبنانية والسورية ، دولة رياض بك الصلح ودولة جميل بك مردم بك . وبعد المداولة في اتفاق شتورا الامور المتعلقة بالمصالح المشتركة اتفقا على ما يأتي :

١ - يثابر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على ممارسة الاعمال الموكولة اليه والمتعلقة بادارة الجمارك بين البلدين حتى تاريخ ٢٠ / حزيران / ١٩٤٨ وخلال هذه الفترة تنتقل البضائع الاجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة .

٢ - تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على ان لا يزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف ايضا .

٣ - الخ

رياض الصلح

جميل مردم

في يوم الاحد الواقع في ٢٨ حزيران ١٩٤٨ اجتمع في شتورا رئيسا الحكومتين السورية واللبنانية ووزيرا الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني وبعد ان استعرض اتفاق شتورا الغريقان الشؤون التي تمم البلدين من جميع النواحي تم الاتفاق على الامور التالية : ١٩٤٨/٦/٢٨

١ - تجديد الاتفاق المعقود بين رئيسي حكوتي سورية ولبنان بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ بشأن المصالح المشتركة الى ثلاثة اشهر اخرى تبدأ في اول تموز ١٩٤٨ وتنتهي في ٢٠ ايلول ١٩٤٨ على ان يعهد الى رئيس الهيئة السورية ورئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة باعداد الدروس على ضوء اختبارات الماضي للوصول الى اتفاق نهائي يؤمن توسيع الوحدة الجمركية وثوبيق عرى الروابط الاقتصادية في جميع نواحيها على ان تستعين الهيئة بذوي الاختصاص والخبرة .

٢ - الخ

رياض الصلح

جميل مردم

ولا يدخل في نيتي بيان اعمال هذا المجلس خلال تلك السنين ، ولا ذكر الخلافات المعقدة التي كانت تحصل بين مندوبي الدولتين ، ولا تبيان ما ادت اليه هذه الخلافات من تعقيد الامور وتوقيف بعض المصالح الحيوية عن سيرها المستقيم . وكان الخلاف الاصلي بين المندوبين ، في جوهر الامر ، هو ان اللبنانيين باعتبارهم متمسكين بمبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح وفقا لمصلحة بلدهم التجارية كانوا دائما يتصادمون بأرائهم هذه مع آراء المندوبين السوريين القائلين بلزوم السير في سياسة الحماية الاقتصادية وتحديد الاستيراد في الكماليات وزيادة تعرفات الجمرک للحد من دخول

البضائع الكمالية ولحماية الصناعة والزراعة في البلاد .

وكانت دوائر الجمارك التي يرأسها موظف لبناني لا تنفذ الكثير من القرارات المتخذة من قبل الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والقاضية بمنع ادخال بعض الاصناف او بمنع تصدير بعض المحصولات الزراعية التي يرى لزوم ابقائها داخل البلاد لكي لا ترتفع اسعارها فتزيد كلفة المعيشة . وعينا كانت تذهب احتجاجات الحكومة السورية ومندوبيها في مجلس المصالح المشتركة، مما اضطر سورية الى الالحاح في تنفيذ الاتفاق القاضي بتناوب سوري ولبناني في وظيفة مدير عام للجمارك . ولكن لبنان كان يماطل في تحقيق ذلك ويطلب معرفة من ترشحه سورية من موظفيها لهذا المنصب ، فتمضي الايام والشهور قبل اعطاء الجواب . ثم تدعى الحكومة اللبنانية بانها تعاني ازمة داخلية وبان تعيين مدير عام سوري للجمارك يزيد في مشاكلها . وهكذا استمرت المديرية العامة للجمارك في عهدة موظف لبناني منذ اوجدت الوحدة الجمركية في اول كانون الثاني ١٩٤٤ حتى زالت في ٣ اذار ١٩٥٠ دون ان تتمكن سورية من تحقيق ما اتفق عليه من تناوب سوري ولبناني في المديرية العامة سنة فسنة . وكذلك كانت الحالة بخصوص نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجمارك ، اذ انها لم تبلغ ١٠ او ١٥ بالمئة عددا ورواتب . ولم تتمكن الحكومة السورية من الوصول الى التساوي ، بالرغم من نصوص الاتفاق .

مخكرة سورية
بالتقترح الوحدة
الاقتصادية
بين البلدين

وثمة شؤون عديدة كان نصيبها الركود بسبب اختلاف آراء المندوبين السوريين واللبنانيين لا يسمح المجال بتعدادها كلها . هذا ما حمل من تولى وزارة المالية من الوزراء السوريين على التفرع المستمر من مواقف لبنان ، والى سعيهم لتحسين الحال بما لديهم من وسائل ، لم تكن ناجحة . ذلك ان الرئيس القوتلي كان حريصا على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأي شكل كان ، فمحاول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم . وفي عهد حسني الزعيم بعث السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني بمذكرة الى وزير الاقتصاد اللبناني مؤرخة في ٥ حزيران ١٩٤٩ يقترح فيها ايجاد وحدة اقتصادية بين سورية ولبنان وهذا نصها :

لحاق وزارة الاقتصاد الوطني

بيروت

تهدي هذه الوزارة تحياتها الى وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية وتبدي ان المصالح السورية اللبنانية المشتركة كانت ولم تنزل موضوع مباحثات عديدة بين الحكومتين . وتعتقد الحكومة السورية ان جميع الحلول الموقّعة التي قبلتها حتى الآن لم تكن جنيّة على اسس عادلة ولا ببرها سوى حرصها الشديد على استمرار التعاون بين البلدين وإلها في الوصول بالمستقبل القريب الى توثيق هذا التعاون .

غير ان الوقائع أظهرت تعذر امكان تحقيق هذه الغاية .

ومن المعلوم ان اسباب الاختلاف الاساسية ناشئة عن رغبة سورية في الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما . ويقابلها في لبنان سياسة الاستيراد الحر (حتى المواد الكيماوية) لتوسيع افق التجارة في لبنان وابقاء سورية سوقا حرا لها .

وقد ازدادت نتائج هذا الاختلاف خطورة بتوسيع الصناعات المحلية وازدياد الانتاج الزراعي بشكل اصبح معه رؤوس اموال المواطنين الموطنة في المشاريع المذكورة معرضة للمخاطر مما سيؤدي الى كارثة اقتصادية تمنعها الحكومة السورية كارثة مشتركة .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة اللبنانية ، على اثر انفراطها في توقيع الاتفاق النقدي ودون اية مفاوضات سابقة ، رأت ان تلغي قوة النقد السوري الإبرائية في لبنان (المذكرة الصادرة عن وزارة المالية ومؤسسة الاصدار بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨) . وهكذا قضت بفعل النقدين السوري واللبناني اللذين كانت تشكل وحدتهما عنصرا اساسيا لاستمرار التبادل التجاري بين البلدين ، ذلك الفصل الذي كان يمكن اجتنابه لو اتبعت الحكومتان خطة موحدة . وقد زاد هذا التدبير في اختلال التوازن في العلاقات السورية اللبنانية واحداث تمزق بين النقدين تراوح بين (٧٠٣ ٪) فالحق بالسوريين خسائر جسيمة تقدر بعشرات الملايين كان من واجب الحكومة السورية اجتنابها باتخاذ تدبير مماثل وب تطبيق الاحكام النافذة بالنسبة للبلاد الاخرى على التعامل النقدي بين سورية ولبنان . ولكنها لم تقدم على عمل كهذا لانها قدرت ان هذا التدبير الذي يصون مصلحة السوريين من شأنه ان يهد السبيل للاتصال الذي كانت جميع جهود الحكومة منصرفة الى تحاشيه .

فالحكومة السورية اذ ترى ان جميع مساعيها وتضحياتها التي قدمتها لاجتناب هذا الانفصال خلال الاشهر الخمسة عشر الماضية لم تثر ناسف لاضطرارها الى اتخاذ قرار نهائي قبل نهاية شهر حزيران الحالي .

وخلال هذه الفترة تبدي الحكومة السورية رغبتها الاكيدة في استنفاد جميع الوسائل الممكنة للمحافظة على العلاقات المشتركة بين البلدين محربة من استنفاذها لقبول احد الحلول الثلاثة الآتية :

١ - وحدة اقتصادية على اساس المشروع المقدم طيا .

٢ - نظام للتبادل الحر بين البلدين على الاسس الآتية :

١ () نغرفة خارجية موحدة .

ب () تبادل الانتاج المحلي بين البلدين ممل من الرسوم الجمركية .

ج () اخضاع البضائع الاجنبية المتبادلة بين البلدين الى الرسم الجمركي العادي تدفعه الحكومة المصدرة الى الحكومة المستوردة دون مطالبة الافراد .

ومن المسلم به ان اختيارا كهذا يعنى استقلال كل من البلدين في السياسة الاقتصادية والنقدية وفي سائر الشؤون غير المذكورة اعلاه .

٣ - اصلاح النظام الحالي وادخال التعديلات اللازمة عليه ضمن حدود المشروع السرفق طيا ، والمتضمن بصورة خاصة ايجاد هيئة مشتركة تشرف على الاستيراد والتصدير وتحديد الاستيراد لحماية الانتاج المحلي والتعامل النقدي بين البلدين .

والحكومة السورية على استعداد لتفويض من يمثلها تفويضا مطلقا للاتفاق مع من يمثل لبنان مزودا بصلاحيات مطلقة للاتفاق على احد الحلول المذكورة اعلاه . وفي حال تعذر الوصول الى حل خلال هذه الفترة ترى الحكومة السورية نفسها مضطرة للانفراد بسياستها الاقتصادية بما فيها الشؤون النقدية والجمركية ، وهي هامة بان هذا الحل ليس في مصلحة البلدين ولكنه على كل حال افضل من الاستمرار على الوضع الحاضر الذي يهدد البلاد بسوء العاقبة . وتفعلوا بقبول الاحترام . دمشق في ٥ / ٦ / ١٩٤٩

وزير المالية والاقتصاد الوطني

حسن جبلة

ولغيا يأتي نص هذين المشروعين :

ان ممثلي الحكومة السورية

وممثلي الحكومة اللبنانية .

بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم واعادة النظر في الشؤون المشتركة بين البلدين انفقوا على ما يلي :

مادة (١) توحد بين سورية ولبنان روابط اقتصادية تنفص عنها مصالح مشتركة تشرف على ادارتها ادارة موحدة تسمى « المجلس الاقتصادي المشترك » قواسمها وزير

المالية والاقتصاد في كلا البلدين يؤازرهم خبراء اخصائيون .

مادة (٢) تتناول المصالح المشتركة بصورة خاصة الشؤون الآتية :

١ - القسم الاول : الشؤون الخاضعة لادارة المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

(ا) الجمارك .

(ب) الاستيراد والتصدير .

(ج) الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية .

(د) مراقبة السلك الحديدية المشتركة .

(هـ) مراقبة ادارة حصر التبغ والتبناك .

٢ - القسم الثاني : الشؤون التي تدبرها كل من الحكومتين وفقا لسياسة وتعرفات موحدة يقرها المجلس الاقتصادي المشترك وهي :

(ا) النظام النقدي .

(ب) انظمة القطع .

(ج) الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين بما فيها الرسوم البلدية .

٣ - القسم الثالث : الشؤون التي يكون للمجلس الاقتصادي فيها رأي توجيهي ، وهي تتناول تماثل النظام المالي بوجه عام وبصورة خاصة الضرائب المباشرة ومعدلاتها وشؤون العمال والقضايا الاجتماعية .

مادة (٣) بمقتضى المجلس الاقتصادي المشترك اجتماعات دورية في سورية ولبنان ، يرأس المجلس في سورية احد الوزيرين السوريين وفي لبنان احد الوزيرين اللبنانيين . ويتخذ المجلس قراراته باتفاق الآراء .

مادة (٤) تتناول صلاحية المجلس الاقتصادي المشترك الاعمال الآتية :

١ - بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الاول :

(ا) وضع التشريع والانظمة التنفيذية . يعد المجلس المشاريع التي لها صفة تشريعية ويعرضها على مجلسي الوزراء في سورية ولبنان حتى اذا اقراها بقرارين متطابقين صادرين من كل منهما افنا للمجلس بنشرها وتنفيذها .

(ب) وضع انظمة وبرامج موحدة تهدف الى ايجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات والى حماية انتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتهما وتشجيع التصدير .

(ج) اعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاتقرارها .

(د) ادارة المصالح المشتركة بواسطة مديريين مشتركين ، احدهما سوري

والاخر لبناني .

هـ) وضع موازنة هذه المصالح وملاكها ونظام موظفيها . يكون اشترك الموظفين السوريين واللبنانيين في دوائر المجلس والجبارك من حيث العدد والرواتب متناسبا مع حصة كل دولة من موارد المصالح المشتركة ، ويتخذ المجلس التدابير المتقتضية للوصول لهذه الغاية .

٢ - بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثاني :

ا) تحديد تعريفات الرسوم غير المباشرة على استهلاك المواد المتداولة بين البلدين وتعيين الخطوط الاساسية في طرحها وتحصيلها .

ب) توحيد النظام النقدي وانظمة القطع في البلدين .

٣ - بما يتعلق بالشؤون الداخلة في القسم الثالث :

معالجة السياسة المالية بوجه عام للوصول الى نظام مالي مماثل في الدولتين واعداد التشريع المتعلق بشؤون المال وحقوقهم وواجباتهم .

مادة (٥) يعين المجلس الاقتصادي المشترك المديرين المشتركين السوري واللبناني ويكون مركزا عليهما ستة اشهر في سورية وستة اشهر في لبنان .

يؤازر المديرين المشتركين مديران معاونان مشتركان لكل من اقسام الادارة حسب الحاجة . وتوزع مراكز المديرين المعاونين المشتركين بين سورية ولبنان باتفاق لاحق .

يوقع المديران المشتركان جميع المعاملات . وفي حال وقوع اختلاف في الرأي ترفع القضية الى المجلس الاقتصادي المشترك .

مادة (٦) تلغى احكام الاتفاقات السابقة المخالفة لهذا الاتفاق .

مادة (٧) يبرم هذا الاتفاق في كل من الدولتين وفقا للاصول المتبعة لديهما ويعمل به لمدة سنتين تبدأ من ويجدد حكما للبدء نفسها وبذات الشروط ما لم يطلب نقضه احد الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء اجله بسبعة اشهر .

نص المشروع الثاني

ان الحكومتين السورية واللبنانية ، رغبة في تنسيق شؤون الاستيراد والتصدير وحماية وضعهما المالي الخارجي وميزان مدفوعتهما وخلق وتنشيط النواحي الصناعية والزراعية في بلديهما ، اتفقتا على ما يلي :

الفصل الاول - القضايا الاقتصادية (اللجنة الاقتصادية المشتركة)

المادة الاولى : تشكل لجنة مشتركة بين سورية ولبنان تسمى « اللجنة الاقتصادية المشتركة » وتؤلف من مندوب دائم من كل من وزارتي المالية والاقتصاد الوطني في البلدين مهمتها :

(أ) اعداد النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد وابداء الرأي بما تعرضه عليها الحكومتان من هذه النصوص .

ب (معالجة شؤون التصدير .

ج (معالجة شؤون الاستيراد .

المادة الثانية : تعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية ستة اشهر في دمشق وستة اشهر في بيروت ، ويرأسها في سورية احد الممثلين السوريين ويرأسها في لبنان احد الممثلين اللبنانيين ، وتتخذ مقرراتها باتفاق الآراء وباعتبار صوت واحد للمدوب كل بلد . ويكون لهذه القرارات صفة استشارية وتنفذ من قبل الحكومتين وفقا للاموال المتبعة لدى كل منهما .

المادة الثالثة : تؤدي جميع نفقات هذه اللجنة والدوائر التابعة لها من موازنة المصالح المشتركة .

(أ) النصوص المتعلقة بالتصدير والاستيراد

المادة الرابعة : توحيد اللجنة النصوص النافذة حاليا المتعلقة بالتصدير والاستيراد في البلدين وكذلك تستشار بجميع النصوص العائدة لهذه المواضيع التي تضمها الحكومتان في المستقبل قبل اصدارها ابقاء على وحدة التشريع الاقتصادي بينهما وللجنة ايضا ان تقترح على الحكومتين النصوص والتدابير التي تراها في مصلحتيهما الاقتصادية .

ب (التصدير

المادة الخامسة : يخضع التصدير لنظام الاجازة .

المادة السادسة : يرخص بتصدير المنتجات الحيوانية والنباتية والصناعية المحلية باستثناء المواد المدة بالجدول رقم ١ / المرفق . وللجنة حق اقتراح تعديل هذا الجدول عند الحاجة وفقا لما تقتضيه مصلحة البلدين .

المادة السابعة : تحدد اللجنة بين حين وآخر معدل القطع الناتج عن التصدير الذي يجب ان يتخلى عنه المصدرون الى مكتب القطع .

المادة الثامنة : يتقاسم البلدان القطع الناتج عن التصدير بنسبة (٧٨) بالمائة لسورية و (٢٢) بالمائة للبنان باستثناء الحبوب الصالحة للخبز ومشتقاتها التي ترجع عائداتها من القطع الاجنبي الى سورية وخطوط الحرير الطبيعي والاصطناعي التي ترجع عائداتها من القطع الى لبنان .

المادة التاسعة : يسجل مكتب القطع في البلدين النقد الاجنبي الناتج عن التصدير والمائد له في حسابيهما مباشرة بالنسبة المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة العاشرة : تضع اللجنة جداول دورية باسعار اهم المواد المعدة للتصدير

لننخذ اساسا في تقدير قيمة البضائع المصدرة وتقديم التعمد باعادة القطع .

المادة الحادية عشرة : عندما تحدد اللجنة الكميات المباح تصديرها من بعض المواد توزع هذه الكميات بين البلدين بنسبة ستين بالمئة لسورية واربعين بالمئة للبنان وفي هذه الحالة لا تصبح اجازة التصدير الممنوحة من قبل احد البلدين نافذة الا بعد ان نؤشر عليها اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر ولا يحق لها رفض التأشير الا بحالة تجاوز احد البلدين المخصصات المعبئة له .

المادة الثانية عشرة : تراقب اللجنة تنفيذ التعمدات باعادة قيم البضائع المصدرة بالقطع الاجنبي في كل من البلدين .

ج - الاستيراد

المادة الثالثة عشرة : يخضع الاستيراد لنظام الاجازة المسبقة .

المادة الرابعة عشرة : تطلق حرية الاتجار بالترانزيت من كل قيد مع الجؤول دون تسرب هذه البضاعة الى البلاد .

المادة الخامسة عشرة : يرخص الاستيراد للمواد المعتبرة ذات افضلية في تموين البلاد وتجهيزها الصناعي والزراعي . واتفق في الوقت الحاضر على اعتبار المواد الوارد ذكرها في الجداول رقم (٢) في عداد هذه المواد .

المادة السادسة عشرة : تعين المواد المحدد استيرادها في الوقت الحاضر بالجدولين رقم (٣ و ٣ ب) المرفقين وتوزع موادها بين البلدين .

المادة السابعة عشرة : لا تصبح اجازة الاستيراد المتعلقة بالمواد المحدد استيرادها نافذة الا بعد التأشير عليها من قبل اللجنة التي يترتب عليها القيام بهذا التأشير بمدة اسبوع على الاكثر . ولا يحق لها رفض التأشير الا بتجاوز احد البلدين المخصصات المعبئة له .

الفصل الثاني : التعامل بالنقددين السوري واللبناني

المادة الثامنة عشرة : يقبل النقدان السوري واللبناني في الدوائر الحكومية والمصالح المشتركة في سورية ولبنان على اساس التعامل بين الليرة اللبنانية والليرة السورية كما هو مصرح منه في الصندوق النقدي الدولي . ويسمح للمصارف بتحويل الاموال بين البلدين بالنقددين السوري واللبناني ، بحرية تامة .

المادة التاسعة عشرة : يفتح بنك سورية ولبنان في بيروت حسابا سوريا رقم (١) باسم الحكومة السورية بالنقد اللبناني . ويفتح بنك سورية ولبنان في دمشق حسابا لبنانيا برقم (١) باسم الحكومة اللبنانية بالنقد السوري .

تعقد في هذين الحسابين :

- ١ — جميع المدفوعات المتوجبة على الحكومة اللبنانية للحكومة السورية او على الحكومة السورية للحكومة اللبنانية .
 - ٢ — الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢٠ / من هذا الاتفاق .
 - ٣ — الرصيد المنصوص عليه في المادة / ٢١ / من هذا الاتفاق .
- المادة العشرون : يفتح بنك سورية ولبنان في لبنان حسابا لبنانيا برقم (١) مكرر بالنقد السوري باسم الحكومة اللبنانية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد السوري من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في لبنان .
- ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية حسابا سوريا برقم (١) مكرر بالنقد اللبناني باسم الحكومة السورية تقيد فيه جميع المبالغ المسلمة اليه بالنقد اللبناني من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة في سورية .
- ينقل بنك سورية ولبنان ما يتجمع لديه في الحساب اللبناني رقم (١) مكرر من النقد السوري الى سورية وما يجتمع لديه في الحساب السوري رقم (١) مكرر من النقد اللبناني الى لبنان ، وذلك ببالح متعادلة . ويدور الرصيد الى اول الشهر ، وفي نهاية كل ثلاثة اشهر ينقل بنك سورية ولبنان الرصيد من احد الحسابين المفتوحين بموجب هذه المادة الى احد الحسابين (حساب رقم ١) المفتوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .
- المادة الحادية والعشرون : يفتح سورية ولبنان في لبنان باسم المصالح المشتركة حسابا سوريا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم [٢] مكرر بالنقد اللبناني .
- ويفتح بنك سورية ولبنان في سورية باسم المصالح المشتركة حسابا برقم (٢) بالنقد السوري وحسابا لبنانيا برقم (٢) مكرر بالنقد اللبناني .
- يقيد في الحساب السوري النقد السوري المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية . ويقيد في الحساب اللبناني النقد اللبناني المتحصل من قبل المصالح المشتركة في لبنان او سورية .
- ينقل بنك سورية ولبنان بين حين وآخر النقد السوري من الحساب رقم / ٢ / في لبنان الى الحساب رقم (٢) في سورية والنقد اللبناني من الحساب رقم / ٢ / مكرر في سوريا الى الحساب رقم (٢) مكرر في لبنان .
- تجري المدفوعات المتوجبة على المصالح المشتركة لسورية من الحساب السوري رقم / ٢ / في دمشق ولبنان من الحساب اللبناني رقم (٢) مكرر في بيروت . وفي حال عدم كفاية احد الحسابين المذكورين يجري دفع الرصيد بطريق تحويل معادل من الحساب رقم / ١ / مكرر في بيروت الى الحساب السوري رقم (١) ومن الحساب رقم / ٢ / في دمشق الى الحساب اللبناني رقم (١) .

المادة الثانية والعشرون : اذا بلغ رصيد احد الحسابين (حساب رقم ١)
المتفوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق عشرة ملايين ليرة قبل نهاية هذا
الاتفاق ينظر في الامر باتفاق الفريقين .

المادة الثالثة والعشرون : في نهاية مدة هذا الاتفاق يجري التقاص النهائي بين
الحسابين (حساب رقم ١ /) المتفوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق
ويسدد الرصيد الدائن على الوجه الآتي :

اولا - في حالة تحديد هذا الاتفاق يدور كامل الرصيد الى احد الحسابين
الجديدين المتفوحين بموجب المادة / ١٩ / من هذا الاتفاق .

ثانيا - في حالة عدم تحديد هذا الاتفاق يسدد الرصيد بضائع تعود للانفراد
يشتريها افراد من البلد الاخر بموجب حوالات تصحب على احد الحسابين المذكورين .

المادة الرابعة والعشرون : لا يمكن احد الفريقين ان يقرر تبديل التعادل
النصوص عليه في المادة / ١٨ / من هذا الاتفاق الا بعد اشعار الفريق الآخر بالاثار .
على ان يتم هذا الاشعار قبل تبديل التعادل بعشرة ايام على الاقل .

وفي حال تبديل التعادل يوقف الحسابان المذكوران في المادة / ١٩ / من هذا
الاتفاق ويجري تقاص الرصيد على اساس التعادل السابق .

واذا كان الرصيد النهائي محررا بالعملة التي خفضت قيمتها جرى تسوية
الفرق من قبل الحكومة المدينة بنسبة التخفيض المذكور .

الفصل الثالث : احكام عامة

المادة الخامسة والعشرون : يبقى تبادل ونقل المنتجات والبضائع على اختلاف
انواعها حرا بين البلدين ، كما تبقى المواد التابعة للحصر الحكومي خاضعة لنظامها
الخاص .

المادة السادسة والعشرون : لا تخضع لاحكام هذا الاتفاق البضائع المستوردة
التي دخلت مستودعات الجمارك او التي شحنت لعملا من مصادرها قبل وضع هذا
الاتفاق موضع التنفيذ على ان تقدم بيانات بهذه البضائع الى وزارتي الاقتصاد الوطني
في البلدين خلال شهر من تاريخ اذاعة بلاغ بهذا الصدد يصدر من قبل الحكومتين
بان واحد .

المادة السابعة والعشرون : يعمل بهذا الاتفاق نفاذ وتعتبر اتفاقات
المصالح المشتركة غير المخالفة لمصنونه متعددة حكما لنفاذ التاريخ المذكور .
ويستشار الفريقان فيما بينهما خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق تاريخ انتهاء مدة
هذا الاتفاق من اجل تحديده او عدم التحديد .

ويعقد على الاثر اتفاق اقتصادي ومالي بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وهذا نصه :

بما ان الحكومة السورية اب لغت الحكومة اللبنانية مذكرة مؤرخة في الخامس من حزيران سنة ١٩٤٩ تتضمن مشاريع لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الاتفاق الاقتصادي اساس جديدة .

وبما انه تبين ان درس هذه المشاريع واقرار الحل النهائي عمل يستغرق وقتا طويلا ويستلزم دروسا واحصاءات غير متوفرة في الوقت الحاضر .

وبما ان ثمة مسائل ملقطة بين البلدين رؤى من المصلحة المشتركة ان تحل بسرعة .

لذلك تم الاتفاق بين :

معالي السيد حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني ممثلا الحكومة السورية ، ومعالي السيد فليب تقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة ممثلا الحكومة اللبنانية ، على الامور الآتية :

المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتطبيق التعرفة الجمركية على القمح والشعير ومشتقاتهما ، وتخضع هذه المواد لرسم جمركي قدره خمسون بالمئة ، وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعاشة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص في المحصول السوري - اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين .

وتتعمد الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بين يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم ٥ / ٥ صادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنع فيما بينها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية بين لبنان وسورية .

المادة الثانية : تطبق التعرفة العادية على الارز المصري باستثناء كمية (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة طن يستوردها لبنان تنفيذا لعقود جارية بين الحكومة اللبنانية وبعض التجار ، بتاريخ سابق لهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة : يستعاض عن التعرفة النسبية المفروضة على الخيوط القطنية والمنسوجات القطنية والحريية الصناعية ، بتعرفة نوعية على الاسس التالية :

١ - ٧٥ غرشا على الكيلو غرام الواحد من الخيوط نمرة ١ / ١٢ وتحدد التعرفة الزراعية على بقية انواع الغزول بنسبة معادلة لفرق القبة بينها وبين النمرة المشار اليها .

٢ - ١٥٠ غرشا على الكيلو غرام الواحد من الخام العادي وتحدد تعرفة

كسافة المنسوجات القطنية الأخرى بنسبة معادلة لفرق القيمة بينها وبين قيمة الخام
المادي .

٣ - ١٠٠ فرش على الكيلو جرام الواحد من الخيوط الحريرية الصناعية
المخزولة من الفيبران .

٤ - تحدد التعرفة النوعية على الأتشفة الحريرية الصناعية حسب نوعها
ببيلج يتراوح بين الخمس والعشر ليرات من الكيلو الواحد .

٥ - تفرض على الأتشفة المعروفة (بالجبوب) علاوة على الرسم الجبركي
النوعي المنصوص عليه في الفقرات السابقة رسوم اضافية تعادل الفرق بين قيمة
الاستيراد وقيمة المنسوجات العادية المماثلة لها .

المادة الرابعة : تعفى من الرسم الجبركي الخيوط الحريرية الصناعية الغير
مخزولة ، وكذلك القطن الصناعي المسس بالفيبران .

المادة الخامسة : يفوض المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بدراسة التعديلات
التي يجب ادخالها على التعرفة الجبركية الحالية توصلا لالغاء او تخفيض الرسوم
على المواد الأولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة للصناعة ، وبيع تلك الرسوم على
المواد المصنوعة ، بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين ، وعلى الاخص ما
يتعلق بالصناعات الرئيسية ومنها ، بالاضافة الى صناعات الغزل والنسيج، صناعات
الزيوت والصابون والجلود والزجاج والسكر .

المادة السادسة : تعفى من الرسوم الجبركية الاغنام المستوردة للاستهلاك
الداخلي لغاية آخر السنة الجارية .

المادة السابعة : توضع سكة حديد ش. ح. ت تحت اشراف المجلس الأعلى
للمصالح المشتركة وتوحد المراقبة عليها ، ويوضع مشروع يعرض على تصديق
الحكومتين لممارسة هذه المراقبة في صالح البلدين .

المادة الثامنة : تبقى ادارة حصر الدبغ والتبغ مشتركة . ويبررس كل من
المجلس الأعلى للمصالح المشتركة واللجنة الدائمة المؤلفة من مديري المالية في
البلدين الصلاحيات المنصوص عليها في الانظمة النافذة .

المادة التاسعة : تؤلف لجنة مشتركة من ممثلي مراقبة القطع في البلدين ،
مهمتها درس نظم القطع النافذة واقتراح مشروع لتوحيدها . ولا يحول توحيد نظم
القطع في البلدين دون حق كل من الحكومتين بالتصرف بمواردما من القطع الاجنبي
بالشكل الذي تراه ، ولا يقلل شؤون مراقبة القطع مستقلة في كل من البلدين .

المادة العاشرة : تفسح كل من الحكومتين جسداً بالرسم الداخلية التي
تستعملها حالياً . ويجري اتفاق على توحيد هذه الرسوم وفقاً للاموال المصبة في كل
من البلدين وبصورة خلاصة الرسم المفروض على السكر ، ان لجنة محله ام لجنة

كيفية استيفائه . ولكل من الحكومتين ان تطلب اعادة النظر في جدول الرسوم الداخلية بعد توحيدها ، مرة كل سنة اشهر على الاقل .

المادة الحادية عشرة : تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقيدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبراءها الماليين للقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبير الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيقدم الخبران مشروعا بالحلول المبلية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها .

المادة الثانية عشرة : يعتبر الفريقان المتعاقدان ان المواد الاحدى عشرة السابقة تحقق في الظروف الحاضرة الغاية المنشودة فيما يتعلق بحماية الصناعات الهامة والحؤول دون انتقال الثروة العامة الى الخارج ، وتتضمن حلاولا لمعظم المسائل التي كانت مطلة بينما هي تستدعي علاجاً سريعاً ، فيكون الاتفاق الحاضر خطوة ناجحة في سبيل امتداد اساس نهائي في علاقات البلدين ضمن الاستقرار والازدهار .

وتعتمد الحكومتان الى استكمال الدراسات والاحصاءات توصلا الى اقرار الحل النهائي في اقرب وقت مستطاع .

وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية بالوكالة
حسب جبارة
فيليب تقلا

عطفا على الاتفاق الموقد بتاريخ هذا النهار بين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الاقتصادية المعلقة .

وبما ان ثمة مسائل مالية ما تزال مطلة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المتبدلة في لبنان بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤٤٥٨٩٤٠٨٢) ليرة سورية .

فقد اتفق الفريقان الموقعان اثناء على حل هذه المسألة على الوجه التالي :
المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور آنفا مرفوعاً من التداول ، ويعتبر ان ما يعادله من السورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد حل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بمقد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المشيوع ضمن النسب المحددة بالاتفاقات النقدية الموقدة بين لبنان وفرنسا من جهة ، وبين سورية وفرنسا من جهة اخرى .
المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة
حسب جبارة
فيليب تقلا

وعندما توليت رئاسة الوزراء في أواخر ١٩٤٩ ، استمر وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم بأبحاثه مع لبنان . وتلقى مذكرة من لبنان مؤرخة في ١٠/١٢/٤٩ ورقم ١٣٤/ص وهذا نصها :

نهدي وزارة الخارجية اللبنانية الطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتتشرف باعلامها ان مجلس الوزراء اللبناني درس اليوم الحالة الناشئة من التدبير الذي اقره امس الاول مجلس الوزراء السوري والقاضي بنزع شحن القمح السوري ومشقاته الى لبنان ، نراى ان تحاط الحكومة السورية علما بما ياتى :

المفكرة اللبنانية
الى الحكومة السورية
في ١٠/١٢/١٩٤٩

عندما عقدت الحكومتان اللبنانية والسورية اتفاقية المصالح المشتركة كانت الحكومة اللبنانية ترى فيها ضرورة تفرضا على البلدين ، عسدا روابط الجوار وتداخل المصالح ، وحدة في الاهداف وعاطفة صبيقة بين الشعبين . ورغم ما اعطرت تلك الاتفاقية ، طوال ست سنوات ، من خلل في التنفيذ وما احاق بها من محاولات مختلفة المصادر والغايات ، صمدت في وجه الاهدات ، وما ذلك الا لانها مبنية على واقع مؤات لمصلحة الشعبين ورغبة الحكومتين .

وكانت الحكومة اللبنانية في كل مرة يحتدم فيها الجدل حول نقاط مبحثية او تطبيقية تتعلق بالمصالح المشتركة ، تظهر من رهابة الصدر والصرامة في القول والافلاس في العمل ما يذل الصعوبات ويؤدي الى اتفاق . وكانت الجولة الاخيرة في هذا المضمار الاجتماعات التي عقدت بين وزيري المالية والاقتصاد الوطني في البلدين في مطلع شهر تموز الماضي ، تلك الاجتماعات التي انتهت الى اتفاق صريح وواضح ، تم توقعه بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

واهم ما اشتمل عليه هذا الاتفاق امران :

الاول ، يتعلق بمسألة مالية نتجت عن تأخر سوريا في توقيع اتفاقية النقد مع فرنسا ، والثاني يتعلق بحماية الانتاج الزراعي والصناعي في البلدين .

وقد طلب الجانب السوري وقتئذ ابقاء الامر الاول مكتوما ريثما يتم تصديق اتفاقية النقد بين سوريا وفرنسا في البرلمان الفرنسي ، بينما شرع الجانبان في تنفيذ الامر الثاني غداة عقد الاتفاق . وبينما المجلس الاعلى للمصالح دائب على اعادة النظر في التعرّفات الجبركية تطبيقا لاتفاق الحكومتين ، وبينما الحكومة اللبنانية تعتبر ان لبنان ادى قسطه وانما في سبيل حماية الانتاج الزراعي والصناعي حماية يمهدها لعمها الاكبر على سورية ، اذا بالحكومة السورية تكف مواقف تلقائى من جهة مع صراحة النصوص ومن جهة ثانية مسع روح اتفاقية المصالح المشتركة الاصلية وجميع لواحقها . واهدث هذه المواقف ما فعلت الحكومة السورية في الفصل الثالث الآتية :

اولا - نفسية اوراق النقد السوري : بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ وقع السيد حسن

جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني في سورية ، والسيد فلييب نقلا وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بالوكالة في لبنان اتفقا في بلودان صدقه مجلس الوزراء في كلا البلدين وهذا نصه بالحرف :

« عطا على الاتفاق المقنود بتاريخ هذا النهار بسين الحكومتين السورية واللبنانية على بعض المسائل الاقتصادية المطلقة .

« وبما ان ثمة مسألة مالية لا تزال معلقة بين البلدين وهي مسألة العملة السورية المستبدلة في لبنان بتاريخ ٢ - ٢ - ١٩٤٨ والبالغ مقدارها حاليا (٤٤٠٨٩٠٠٨٢) ليرة سورية ،

« فقد اتفق الفريقان الموقعان على حل هذه المسألة على الوجه الآتي :

« المادة الاولى : يعتبر المبلغ من الليرات السورية المذكور تنفا مرفوعا من التداول وان ما يعادله من الورق اللبناني الموضوع في التداول عند استبداله قد هل محله . وعلى هذا الاساس ينقل من حساب التصفية السوري بالفرنكات الى حساب لبنان بالفرنكات رقم (١) ما يعادل قيمة المبلغ المذكور بعد تخفيض ما يصيبه من الجزء غير المضمون ضمن النسب المحددة بالاتفاقات المالية النقدية المعقودة بين لبنان وفرنسا من جهة وبين سوريا وفرنسا من جهة اخرى .

« المادة الثانية : يعتبر هذا الاتفاق واجب التنفيذ فور تصديق اتفاقية النقد السورية - الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

ومن نص المادة الثانية يظهر صراحة ان هذا الاتفاق اصبح نافذا فور تصديق اتفاقية النقد السورية - الفرنسية في البرلمان الفرنسي .

بيد انه في الاجتماع الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ والذي كانت الغاية منه متابعة تنفيذ مضمون اتفاق ٨ تموز الانف الذكر ، عرش وزير المالية السورية حسابا لتصفية هذه القضية من شأنه تحميل الخزينة اللبنانية خسارة اضافية تبلغ ثمانية ملايين فرنك . ومع ان ذلك الحساب لم يكن الحساب الصحيح في نظر الحكومة اللبنانية ، فقد قبلنا به رغبة في وضع حد نهائي لهذه المسألة بروح الصداقة والتساهل التي ما غفلنا تنقيد بها في علاقتنا مع سورية .

وبعد كل ذلك ، وبالرغم من تكرار تذكيرنا الحكومة السورية ، فان تحويل الفرنكات من الحساب السوري الى الحساب اللبناني لم يتم بعد .

ثانيا : قضية المستحضرات والمواد الطبية والكيمياوية : بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٩ اصدر وزير الصحة والاسعاف العام في سورية قرارا رقم ١٩٦ اخضع فيه الى ترخيص منه استيراد المستحضرات والمواد الطبية والكيمياوية من خارج سورية ، بما في ذلك لبنان .

وقد جاء هذا القرار مخالفا لنص المادة الرابعة من اتفاقية المصالح المشتركة

ولروحها ، اذا جعلت هذه المادة من سورية ولبنان « منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تستقبل ضمنها البضائع بحرية كاملة . »

فنكرر بهذا الشأن مضمون مذكرتنا اليكم ذات الرقم ٦٠٨٢ ص بتاريخ ٧ كانون الاول الجاري .

ثالثا : قضية القمح ومشتقاته : غير خاف عليكم ان لبنان لا ينتج من القمح ما يكفي لتأمين اعادة سكانه ، وانه كان ولم يزل يعتمد في ذلك على الانتاج السوري بالدرجة الاولى ، وتدركون اهمية هذا الموضوع ومقدار اتصاله بعياة افراد الشعب اللبناني .

ولا نعتقدكم غير ذاكرين الصعوبات الجية التي عاها لبنان في السنوات الاخيرة في سبيل غذائه والتكاليف والشروط التي كانت تفرضها عليه في كل سنة الحكومات السورية المتعاقبة ، رغم الوحدة الجمركية القائمة بين البلدين ورسوم اشتراك الشعبين في كثير من الموارد والمصالح .

وبالرغم من جميع هذه الوقائع نزلت الحكومة اللبنانية بحسن نية كاملة عند طلب الحكومة السورية بفرض رسم جمركي قدره خمسون بالمئة على القمح والشعير ومشتقاتهما ، وذلك بموجب المادة الاولى من اتفاقية ٨ تموز ١٩٤٩ المذكورة اعلاه التي نصت بالعرف الواحد على ما يأتي :

« المادة الاولى : يلغى القرار القاضي بتعليق التمرنة الجمركية على القمح والشعير ومشتقاتهما وتخضع هذه المواد لرسم جمركي قدره خمسون بالمئة . وتستثنى من هذا الرسم كميات القمح والشعير والدقيق التي تستوردها الحكومة اللبنانية بنفسها او لحسابها لاعادة الشعب اللبناني وذلك في حالتي النقص في المحصول السوري - اللبناني او ارتفاع الاسعار في البلدين . »

« تتمتع الحكومة السورية بابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم . وبالنظر الى ان الحكومة السورية قد حصرت بنفسها او بمن يعمل لحسابها تصدير القمح الى خارج البلاد السورية بموجب مرسوم تشريعي رقم ٥ صادر بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٤٩ ، فان الحكومة اللبنانية تمنح ميعا يعينها تصدير القمح الى خارج حدود الوحدة الجمركية القائمة بين لبنان وسوريا . »

وبديهي ان فرض رسم جمركي على هذه المواد الاساسية لم يكن مقصودا منه غير حماية الانتاج السوري ، كما انه من البديهي القول ان لبنان كان على حق في التحجب لحالتي نقص المحصول او ارتفاع الاسعار فيحفظ لنفسه بأن يستورد ما يحتاجه شعبه معلن من الرسم المستحدث .

ولا بأس من التكرار هنا ان النص الوارد اعلاه وضع على مائدة الحكومة السورية واجب ابقاء نقل القمح والشعير ومشتقاتهما الى لبنان حرا من كل قيد او رسم .

فتجاه هذا ، لا يسعنا الا ابداء الدهشة لمبادرة الحكومة السورية بالانفراد ، وبدون ان يسبق عملها اي تنبيه او تبرير ، الى منع شحن القمح ومشتقاته الى لبنان ، واجدين في هذا العمل مخالفة صريحة للتعهدات الموقعة ، وبكل حال ، اعترافا بوقوع احدي الحالتين المذكورتين في الفقرة الاولى من المادة الاولى من اتفاق ٨ تموز ، وهما النقص في المحصول وارتفاع الاسعار .

ولا يسعنا بالتالي - ونحن حريصون على التقيد بنصوص الاتفاقات - غير تطبيق الفقرة الاولى المذكورة والسماح باستيراد القمح ومشتقاته الى لبنان معنى من الرسوم الجمركية وفقا لنص المادة الثانية من قرار المجلس الاعلى للمصالح المشتركة رقم ٩٤٦ تاريخ ١٤ تموز ١٩٤٩ . وقد ابلغنا ذلك الى رئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

كما انه لا يسعنا لغيرا ان نعلق بالمشكلة المالية ، الا ان نرجو اعلامنا بأسرع ما يمكن من الوقت عما اذا كانت الحكومة السورية تنوي تطبيق الاتفاق المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ .

وبالنتيجة تأمل الحكومة اللبنانية ان تبدل الحكومة السورية بصورة عامة موقفها من سير العلاقات بين البلدين وبصورة خاصة من القضايا الثلاث المشار اليها أعلاه ، وان يكون هذا التبدل محسوسا وسريعا .

وتنتهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه الفرصة لتؤكد لزميلتها السورية اعتبارها الفائق .

بيروت ١٠ كانون الاول ١٩٤٩

الخاتم والتوقيع

ورغبت الحكومة قبل ان تقدم على عمل حاسم مع لبنان ان تستنير برأي الخبراء في الاقتصاد ، وأعضاء الفسرف التجارية والصناعية والزراعية . ولبت هذه الهيئات دعوة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي واجتمعت في احد ابهاء الجامعة السورية يوم الثلاثاء في اول آذار ١٩٥٠ . واستمرت هذه الاجتماعات بضعة ايام ، فانتهت باقرار المشروع الذي قدمته اللجان .

وهذا ما جاء فيه بشأن علاقتنا مع لبنان : اما وحدة جبركية واقتصادية ونقدية تقرر فوراً ويخلص لها الفريقان ، واما انفصال عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حراً باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصصلحة بلاده الحقيقية .

وهكذا كان رأي اعضاء المؤتمر الاجماعي متفقا تمام الاتفاق

مع ما كنا نفكر به . وازاء هذا الاجماع الصادر عن نخبة من الرجال المفكرين الذين يعالجون الشؤون الاقتصادية — وهم باعتبارهم اعضاء الغرف مطلعين على راي التجار والزراع واصحاب المصالح الحقيقية والمادية في الموضوع لا يمكن ان يجمع رأيهم على ما يعود عليهم خاصة وعلى البلاد عامة بضرر — لم يعد ثمة مجال للتردد فيما يجب على الحكومة اتباعه ، ولا سيما ان كلمتي « فوراً وعاجلاً » جاءت في قرار المؤتمر مؤكدة الضرورة الملحة في الاسراع بالسمي لدى الحكومة اللبنانية لاعطاء رأيها الصريح في الوحدة الاقتصادية .

درس مجلس الوزراء السوري الحالة من جميع وجوها ، ووجد انه من الخطا الاستمرار على الوضع الحاضر المناهض للمصالح السورية بصورة خاصة وللمصالح السورية — اللبنانية المشتركة . وبنتيجة البحث العميق قرر تكليف لبنان بقبول الوحدة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، حتى اذا اتت الموافقة على هذا الاساس عمد الى عقد اجتماعات مشتركة لتحقيق هذه الفكرة . وقد بحث الوزراء ملياً فيما يجب عمله اذا رفض لبنان هذا المبدأ ، فكانت الآراء متفئة ان الافضل لسورية ان تمشي لوحدها بمعزل عن لبنان من ان تبقى مصالحها الاقتصادية على هذا الشكل المؤدي للانهيار .

وتقرر ارسال مذكرة جديدة توضع فيها النقاط على الحروف بشكل واضح ، وان يخبر لبنان — بين قبول الوحدة الاقتصادية الشاملة وبين الانفصال الجمركي .

ولما كانت العادة جارية عند الحكام اللبنانيين ان يماطلوا في الجواب عندما يطلب منهم البت في امر واضح ومعين ، وخشية من ان يكون مصير المذكرة الجديدة كمصير ما سبقها من المذكرات ، قرر مجلس الوزراء تحديد مهلة يعتبر انقضاؤها دون جواب حاسم رفضاً للاقتراح وتضمين المذكرة ما يشير الى ذلك ، وتكون سورية في حل من اتخاذ ما تقتضيه مصلحتها وغير مسؤولة اذا ما عمدت الى نضم الوحدة الجمركية .

وبعد الاتفاق على النص النهائي ارسلت هذه المذكرة من قبلي ، بصفتي وزيراً للخارجية ، بتاريخ ٧ آذار ١٩٥٠ وسلمت الى وزارة الخارجية اللبنانية بواسطة احد موظفي وزارة الخارجية وهذا نصها :

تعدي وزارة الخارجية السورية اطيب تحياتها الى وزارة الخارجية اللبنانية

وترى عطفا على مذكرتها المؤرخة في ١٤/١/١٩٥٠ ذات الرقم س ٧٧٧/١ والمباحثات التي دارت بين محالي وزير المالية اللبنانية ومحالي وزير المالية السورية في اجتماع شتورا المنعقد بتاريخ ٢٩/١/١٩٥٠ ، ان تحيط الحكومة اللبنانية علما بما يأتي :

١ - ان الحكومة السورية كانت دائما شديدة الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية مع لبنان الشقيق والتآزر مع الحكومة اللبنانية في كل مجال . وهي في هذا اليوم اشد حرصا على تنمية هذه العلاقات لفتح للشعبين السوري واللبناني الاستفادة من هذا التعاون استفادة كاملة .

٢ - غير ان تجارب السنوات السبع الماضية ، والمشاكل التي كانت تقوم بين البلدين من زمن الى آخر ، دلت على ان من اسباب الضعف والاضطراب اللذين منيت بهما المصالح المشتركة ارتكازها على اتفاقات مؤقتة قصيرة الامد محدودة النطاق ، وسمي الحكومتين عند حدوث الاختلاف بينهما الى ايجاد حلول مؤقتة جزئية للقضايا الاساسية والطائرة ، فلم يكن بين الحكومتين في الواقع اتفاق جازم صريح ولا سياسة محدودة سابقة تشمل علاقاتهما الاقتصادية .

٣ - ثم اتت المشاكل النقدية منذ ١٩٤٨ وانفرد كل من البلدين في تحديد سياسته النقدية كما انفرد في اتباع سياسة مستقلة بالضرائب والرسوم وبصورة خاصة في بعض الضرائب غير المباشرة ، فاختل توازن المصالح في الشركة القائمة بين البلدين اختلالا فادحا وتحملت سورية في هذا السبيل تضحيات قاسية . وقد كان باستطاعتها الحد من انتقال رؤوس الاموال السورية الى لبنان وتخفيف النفقات السورية في لبنان دفاعا عن نقدها . غير انها رأت في اتباع هذه الطريقة اضعاف للوحدة الجبركية بين البلدين وتهديد لكيانها ، فآثرت التضحية على القطيعة وتحملت الازمات وحدها في سبيل المحافظة على العلاقات بين البلدين ، آملة في الوصول الى اتفاق كامل يزيل هذه المساوىء .

٤ - وقد كان بالإمكان تجنب الازمة الحالية التي تحيق بالعلاقات الحاضرة بين البلدين لو نفذت الاسس الكبرى لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، ونعني بها المادتين العاشرة والحادية عشرة . فقد نصت المادة العاشرة على ان الحكومتين ستمعلان مشتركا على توحيد رسوميها الداخلية وبصورة خاصة الرسوم المفروضة على السكر . ونصت المادة الحادية عشرة على ان كلا الحكومتين « تتخذ تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين » .

فعدم تنفيذ هذه الاسس احدث في الواقع اختلالا في حركة التجارة والمدفوعات بين البلدين . وبالرغم من ان الحكومة السورية قدمت مشروعات عديدة تتعلق بهذه الشؤون ، فان الحكومة اللبنانية لم تمر هذه القضايا الاهتمام الذي توافه اتفاق ٨ تموز الالف الذكر .

٥ - لهذه الاسباب درست الحكومة السورية الوضع الراهن دراسة عبيقة فرأت ان بقاء الوحدة الجمركية بين البلدين على شكلها الحاضر مع وجود هذه الفترات الواسعة الناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية موحدة واعمال حق سورية في المساعدة بادارة الجمارك والمصالح المشتركة بنسبة مصالحها ومنافعها لن يكون في صالح احد الطرفين ، وستظل هذه الوحدة مهددة يتطرق اليهسا الاضطراب والتزعزع في كل وقت .

٦ - ولما كانت الحكومة السورية راغبة اصدق الرغبة في توطيد الروابط الاقتصادية مع البلدين على اساس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما وتبطل الشكوك السورية واللبنانية بلسمان في هذه العلاقات بمنفعة متبادلة ويأملان من ورائها تعاوننا حسيما في استثمار ثرواتها ، فقد رأت ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق هذه الغايات هو اقامة وحدة اقتصادية ثابتة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامي الجمارك والتقدي وسياستهما الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الضرائب ، كل ذلك على اساس عادلة تضمن فوائدهما المتبادلة ، على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ .

٧ - ولا شك ان البحث في تفاصيل هذه الوحدة الاقتصادية والاتفاق على جميع عناصرها لا يمكن ان يتم قبل موافقة البلدين على مبداءها . ولهذا ترى الحكومة السورية قبل الشروع بالمفاوضات ان يتفق البلدان على مبدأ هذه الوحدة .

٨ - ان الحكومة السورية ترجو ان تبلغ غضون مدة قريبة لا تتجاوز العشرين من شهر آذار الحالي رأي الحكومة اللبنانية في مبدأ الوحدة الاقتصادية القائمة بين البلدين ، حتى اذا وافقت على المبدأ رحبت الحكومة السورية اجل ترحيب باجراء مفاوضات سريعة للاتفاق على النصوص والتفاصيل ، وبذلك يزول هذا القموض الذي يكثف الوضع الحاضر وتتوثق الروابط بين البلدين على اساس صريح واضح .

٩ - واذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ ، فالحكومة السورية تعتبر ذلك انتهاء للوحدة الجمركية الحالية . وترى نفسها مضطرة لاثار الخطة التي تتفق مع مصلحتها .

تنتهز وزارة الخارجية السورية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة عن خالص احترامها وتقديرها .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
خليل المظفر

ولم ننشأ ان ننشر النص قبل وصول الجواب . الا ان الحكام اللبنانيين لم يكادوا يطلعون عليها حتى ثارت ثائرتهم بشكسل عنيف

وبدأت حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية باشد ما يتصور من الاقوال والكتابات . ولعل من الطرافة ذكر ما رددوه من ان المذكرة كانت مطبوعة بطابع الانذار (اولتوماتوم) وانهم يرفضون بآباء وعنقوان الخضوع امام هذا الانذار ، مع ان لهجة المذكرة كانت مصاغة بقالب ناعم جدا . ولئن احتوت نصا بان الحكومة السورية ، اذا لم تتلق جوابا ايجابيا في الاساس قبل عشرة ايام ، فهي حرة باتخاذ ما تقتضيه مصلحتها ، فلا يمكن اعتبار مهلة العشرة ايام انذارا لان الانذارات في العرف الدولي تكون لبضع ساعات او لمدة ثمان واربعين ساعة على الاكثر . وما كانت مهلة العشرة ايام قصيرة الامد ، بل كان القصد منها منح الحكومة اللبنانية مدة كافية لدراسة المذكرة واعطاء الجواب ، دون ان يترك الابطاء غير المحدود في الجواب سبيلا للمماطلة والتسويق ، على حسب العادة . ومن جهة ثانية ، فان العشرة ايام كانت جد كافية لمن يريد حقا بحث هذا الموضوع واعطاء الجواب بقبول مبدأ الوحدة الاقتصادية ، على ان تجري المداولات فيما بعد بكيفية تحقيق المبدأ . ولم يكن القصد وضع لبنان تجاه الامر الواقع واجباره على الخضوع بمهلة وجيزة ، والا لكانا حددنا مهلة اقصر بكثير .

ويجدر بي ان اذكر ملابسة كان لها شأن خطير ونتائج لم تكن نتوقها ، وذلك اننا عندما حددنا مهلة الجواب باليوم السابع عشر من آذار لم نراع امرا هاما من شأنه ان يعيق خطواتنا ، وهو ان الجمعية التأسيسية كانت عند منحها السلطة التشريعية للحكومة حددتها بأربعة شهور تنتهي في ١٤ آذار ١٩٥٠ ، اي ان حق الحكومة باصدار اي تشريع تقتضيه الظروف في حالة رفض لبنان الوحدة الاقتصادية كان موعدا انتهائه قبل الموعد المحدد للبنان . فلو ان الحكومة اللبنانية تأخرت في الجواب الى ما بعد انقضاء سلطتنا التشريعية ، لكانا عجزنا عن اتخاذ المراسيم التي اتخذناها في ٣ آذار ١٩٥٠ ، اي قبل موعد انتهاء حقنا التشريعي بساعات قليلة . ولتنا اضطررنا الى التقدم الى مجلس النواب بطلب اصدار القوانين اللازمة وانتظار ما تتطلبه المدة البرلمانية من الوقت والمناقشة حتى نتمكن من الغاء الوحدة الجبركية واقامة الادارة السورية المستقلة محلها ، ولغات علينا الوقت وربما تعرضت الامور للتوقف او الفشل .

لكن حماس بشارة الخوري ومسايرة رياض الصلح له ولزمرة

التجار اللبنانيين ، وفرا علينا كل هذه المتاعب وازالا من امامنا العقبات ، فجاء رد لبنان قبل انتهاء سلطتنا التشريعية . فأسرعنا باتخاذ المراسيم الاشتراعية والعادية قبل فوات الوقت . ولست ادري اذا كان رياض الصلح ، رغم حذاقته ، غابت عنه نتائج تسرعه بالرد ، ام انه كان يمتد اننا نتراجع عن عزمنا على الغاء الوحدة الجمركية اذا لم يجنا بقبول الوحدة الاقتصادية ، فيكسب بذلك ظفرا معنويا وعطف جماعة بشارة الخوري وتأييدهم المستمر لبقائه في الحكم .

ومهما كان الامر ، فانها لحقيقة لا مراء فيها ، وهي ان رياضاً اخطأ في الرفض كما انه اخطأ في تبليغه ايانا قبل ١٤ آذار ، ١٩٥٠ . ولو انه انتظر يومين فحسب ، لكان شل عملنا .

وقد اعترف فيها بعد الى احد مقربيه — نقله الي شخصياً — بأنه ارتكب في حياته ثلاث خطيئات لا يغتفرها لنفسه : اولها مساندته للشيخ بشارة الخوري — وقد تخلى عنه فيما بعد — وثانيها موافقته على اعدام انطون سعادة زعيم الحزب القومي السوري ارضاء لبشارة الخوري ، وثالثها رفضه اقتراح الحكومة السورية بالوحدة الاقتصادية .

وفي الثالث عشر من آذار ، بينما كنت مع بعض الوزراء جالسين في مكتبي بوزارة الخارجية نتداول شؤوننا مختلفة ، اذ برئيس مكتبي الخاص ينبئني بوصول السيد محمد علي حمادة موقداً من وزارة الخارجية اللبنانية ومعه جواب مذكرتنا . فاستقبلته فوراً في غرفة اخرى وتسلمت منه مظروفا يحوي ذلك الجواب . وبدأ حديثه بنقل تحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وذكر ان الحكومة اللبنانية آسفة جدا لعدم استطاعتها قبول ما جاء في المذكرة السورية ، وأنه يرجو ان لا تنقطع الصلات بين الفريقين بل يحاولان الوصول الى حل وسط يحفظ مصالحتهما . فاجبته بشكر الرئيسين على تحيتهما ، وبرجائه حمل تحياتي لهما . واوضحت له بان الحكومة السورية لا ترغب في قطع الصلات وانما هي تريد زيادتها توثقا ، ولذلك تقدمت باقتراح الوحدة الاقتصادية . ورجوته ايضا ان ينقل الى السيد رياض الصلح رأيي بأنه الوحيد الذي يستطيع تحقيق الوحدة الاقتصادية وتوثيق العلاقات بين سورية ولبنان ، البلدين اللذين قضى شبابه في الدفاع عن حقهما في الاستقلال باذلا جهوده الشخصية الى جهود زملائه السوريين في الجهاد للوصول الى تلك

مفكرة الحكومة
اللبنانية رداً على
اقتراح الوحدة
الاقتصادية

الغاية النبيلة . وقلت انه ليؤسفني ان تصل في عهد العلاقات بين بلدينا الى حد التوتر الحالي الذي قد يؤدي الى انفصام العرى الاقتصادية والمالية بينهما .

واضفت على ذلك انني اعتقد ان كثيرا من اللبنانيين ، وخاصة المسلمين منهم ، يتوقون الى الوحدة ، وانه شخصيا لو اراد دعم هؤلاء ، فالوحدة الاقتصادية حاصلة بدون شك عاجلا او آجلا ، وانه لو اعلن رايه في الوحدة الاقتصادية لصعب على رئيس الجمهورية اللبنانية ومن معه من المعارضين لهذه الفكرة ان يتشبثوا بموقفهم السلبي ، وانه على فرض تضحيتة برئاسة الوزارة الآن فلا بد له من العودة اليها بعد مدة غير طويلة بقوة اكبر ، وعندها يستطيع تنفيذ رايه وجميع الكلمة وتسيير مقدرات لبنان على الوجه الصحيح . ولكنه بتمسكه بمقامه ، فهو مضطر لمسيرة رئيس الجمهورية واخوته واقاربه . ثم تمنيت لو سار السيد رياض الصلح على تلك الخطة .

فاجابني الموفد بما ليس لي ان اذكره هنا ، فتحقق لدي ان الصلح اسير في مركزه ، غير عازم على ولوج خطة اخرى .
ولما انتهت المقابلة عدت الى حيث كان ان اكتمل عقد الوزراء ، ففضضت المظروف وقرأت عليهم المذكرة وهذا نصها :

تهدي وزارة الخارجية اللبنانية الطيب تحياتها الى وزارة الخارجية السورية وتشرف باعلامها بأن الحكومة اللبنانية وضعت موضع الدرس مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ بشأن علاقات البلدين الاقتصادية والمالية وهي تجيب عليها بما يأتي :

لقد انتهجت الحكومة اللبنانية تجاه البلد السوري الشقيق سياسة استوحتها من روابط الأخاء والجوار ، ومن مصلحة البلدين في ان يقوم بينهما تعاون وثيق في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية . وكانت الحكومة اللبنانية - كلما لاحت بوادر الخلاف حول قضية معينة - تبذل الماساعي الحثيثة في سبيل ايجاد حلول لمشاكل لم تكن يوما مسؤولة عنها .. ففي ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ وجهت الى الحكومة السورية مذكرة اوضحت فيها باخلاص وصراحة اسباب الخلاف القائم واقترحت حولا له ، ثم قامت بمساع لعقد اجتماع مشترك باعت جيبهما بالفشل .

ونلاحظ الحكومة اللبنانية ان مذكرة الحكومة السورية المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ ، الواردة بشكل انذار ، وما سبقها ورائها من تصريحات ، لا تنسجم مع روح التعاون والصدقة التي حافظت عليها الحكومات اللبنانية المتعاقبة .

ان الوحدة الجبركية القائمة بين البلدين اوجدتها السلطات الفرنسية وابعى عليها البلدان بعد نوالهما استقلالهما . وهذه الوحدة يبرر وجودها ان البلدين السوري واللبناني يتسمان لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، بحكم الطبيعة والواقع ، وان مصالحتهما المتبادلة تقضي بانتقال البضائع من بلد الى آخر بحرية تامة . لذلك عقد الفريقان بتاريخ اول تشرين الاول ١٩٤٣ اتفاقية شتورا على اساس وحدة جبركية تامة وادارة موحدة للمصالح المشتركة .

وقد اخلص لبنان للنظام القائم بينه وبين سورية وضحي في سبيله الكثير من مصالحه ، وذلك حفاظا منه على الروابط العديدة واعتقادا مخلصا منه ان في ذلك النظام نمقا متبادلا للبلدين . ولعل من الفائدة ذكر بعض التضحيات التي تحملها لبنان في هذا المضمار .

١ - انه سكت عن اعطاء سورية القسم الاوفر من كوتا الحرب ورضي بان يسفورد التجار السوريين راسا لحسابهم وبدون وساطة المثلين اللبنانيين حصتهم في الكوتا وفي ان يبيعوا الجزء الاكبر من هذه الحصص في السوق اللبناني .

٢ - انه ارتضى بنظام الميرة مع انه كان يشكل مخالفة صريحة لنظام الوحدة الجبركية ولشرطها الاساسي وهو حرية انتقال المنتجات بين البلدين ، كما سكت من فرض الحكومة السورية رسما على القمح المخصص لاماشة لبنان ، قدره خمسة عشر غرشا على الكيلو الواحد .

٣ - انه اكفى بلغت النظر ، دون يطالب بالانفصال ، كلما كانت الحكومة السورية تمنع القمح منه دون عذر او مسوغ ، في وقت لم يكن يملك فيه ما يكفي لاماشة الاهلين مدة خمسة عشر يوما ، ولم يكن لديه من النقد النادر ما يؤمن له اهلاكته من الخارج .

٤ - انه لم يطلب الانفصال كلما خطر للحكومة السورية او لاحد وزرائها ان يتلصق منه المواد الدهنية والزيوت والافنام ، ولم يفكر بان يقابل هذه التدابير ببطلها .

٥ - انه سكت عن التدابير الذي لجأت اليها الحكومة السورية بالزام وكلاء مصانع السيارات والمستوردين اللبنانيين ان يلتحقوا في سورية مكاتب ومحلات لهم ، مع ان في ذلك التدبير خرقا لواقع النقص الذي جمل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم .

٦ - انه قبل باعفاء الآلات الصناعية اطلاقا من الرسوم الجبركية وبإلغاء الرسم الجبركي^١ او تخفيفه تخفيفا محسوسا من المواد الاولى اللازمة لجميع الصناعات الاساسية والقابلة للحياة في سورية وفي لبنان .

٧ - انه اوجب الاجازة المسبقة لاستيراد ما ينوي من الاربعين صنفا من السلع للحد من استيرادها وحماية للصناعات ، بينما لم تتخذ الدوائر السورية بهذا الجدا

بل ظلت تمنح الاجازات لتلك الاصناف ، دون قيد ولا شرط .

٨ - انه فرض على السكاكر والشكولاته رسما قدره خمسون غرشا ، فجمعت الحكومة السورية هذا الرسم خمسة عشر غرشا .

٩ - انه نفذ اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بائنة ، فوافق على رفع التعرفة الجبركية عن الاتمشة القطنية والحريرية وعلى جعل هذه الرسوم عينية على الكثير منها . وكان المجلس الاعلى للمصالح المشتركة دائما في المدة الاخيرة على تنفيذ ما بقي من شروط ذلك الاتفاق فيما يتعلق بتعديل التعريفات الجبركية .

١٠ - انه طبق السياسة الزراعية التي رسمتها سورية فوافق على وضع رسم جبركي قدره (١١) باللة ، وعلى وضع رسم قدره خمسون باللة على القمح ومشتقاته ، رغم حاجته الماسة . وكل ذلك حماية للانتاج السوري ودافعا عنه ، بينما اخذت الحكومة السورية تسمح بتصديره الى البلاد الاجنبية بعد مضي فترة قصيرة . على توقيع ذلك الاتفاق .

١١ - و اخيرا ، عندما اظهرت الحكومة السورية رغبتها في رفع نسبة الموظفين السوريين في ادارة الجبارك ، وافق لبنان على اجراء امتحانات للدخول في هذا السلك تقتصر على السوريين دون اللبنانيين وعلى اخذ موظفين سوريين من خارج الملاك . ولا يسمع الحكومة اللبنانية الا ان تسجل مع الاسف الشديد ان هذه المساهمة الواسعة من جانبها في كل ما يؤول الى المحافظة على روابط الصداقة والجوار وعلى تعزيز التعاون وتقوية دعائمه لم تجد لها لدى الحكومة السورية الصدى المفروض . وكان آخر مثير لجأت اليه الحكومة السورية منمها فجأة - ومرة اخرى - نقل القمح الى لبنان ، بينما اجازت تصديره الى البلدان الاجنبية ، مع ان هذا القمح يشكل خروفا صريحا لاتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ولما سبقه من الاتفاقات . كما ان الحكومة اللبنانية ترى ان تعيد ايفاح موقفها مما تنسبه الحكومة السورية الى لبنان بشأن اتفاقية النقد مع فرنسا وما نشأ من هذه الاتفاقية من اوضاع نقدية في البلدين .

ان الحكومة اللبنانية لم تقدم على توقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا الا على اثر مفاوضات طويلة اشتركت فيها الحكومتان السورية واللبنانية ووافقتا على روح ذلك الاتفاق ونموحه . ولكن الحكومة السورية رأت في الدقيقة الاخيرة ان ترفض التوقيع . غير ان الحكومة اللبنانية لم تر حثيثا بدا من توقيع الاتفاقية محافظة على سلامة نقدها واقتصادياتها . ولقد توبل ميل لبنان هذا بسخط واستنكار يشديدين في اوساط الحكومة السورية . ولكن الواقع اثبت سلامة السياسة التي انتهجتها الحكومة اللبنانية في هذا السبيل ، اذ ان الحكومة السورية نفسها عادت في ٧ شباط ١٩٤٩ ، اي بعد سنة ، فوفقت مع الحكومة الانرمنية اتفاقا نقديا قائما على القواعد ذاتها التي كانت قد جرت عليها المفاوضات المشتركة .

ولا بد من القول ان الحكومة اللبنانية لم تال جهدا ضمن امكانياتها في مساعدة سورية بالحقل النقدي ، اذ سلمت بان تدفع الرسوم الجبركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية وقبلت بان تجدد لديها حتى الان المـ (٤٤) مليون ليرة سورية التي سحبت من التداول في شباط ١٩٤٨ . وفتحت الحكومة السورية حسابا (غير محم) يمكنها من استعمال الليرات اللبنانية التي تحصل عليها من ايرادات المصالح المشتركة ومن الرسوم والضرائب التي تابرث الحكومة اللبنانية على استيفائها لحسابها . ولكن الحكومة السورية لم تنفذ الاتفاق الذي عقد بشأن المبلغ المذكور في ٨ تموز ١٩٤٨ . والحكومة اللبنانية تحتفظ بكامل حقوقها من تنفيذ الاتفاق الآنف الذكر .

ويجب القول بكل حال انه لا غائدة من ايجاد وحدة نقدية بين البلدين اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدها تجاه النقد اللبناني بالوسائل التي تراها .
على ضوء هذا الواقع لا يسهل لبنان الا ان يسجل مخلصا انه ما استوحى يوما سياسته الاقتصادية والمالية تجاه شقيقته سورية الا من الرغبة في تأمين مصالحها المشتركة وتوثيق عرى التعاون الواسع بينهما ، باذلا في سبيل هذه الغاية اقصى التضحيات واجسرها .

واذا كان في الوضع القائم بين البلدين — وبصورة خاصة في اتفاقية اول تشرين الاول ١٩٤٣ بعض النقص او الخلل فهو مستمد لاعادة النظر فيها في مفاوضات يقوم بها ممثلو البلدين ، مسترشحين ترأثا عزيزا عليهما من الاخوة والثقة والمصلحة المتبادلة .

والحكومة اللبنانية ، اذ تنتهج بلب التشاور على مصراعيه فيما تقدم بيانه ، لا يسمها التسليم بالانتراح الوارد في مذكرة الحكومة السورية الاخيرة . ذلك انه اذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية ، فلا يمكن ان يتجاوز هذا الواقع حد انتهاز سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكلا البلدين طابعه واختصاصه ووعده الطبيعي ، وقد قطع التنسيق مرحلة كان يبني عليها اطبيب الامل بمستقبل قريب . كما انه لا يمكن التسليم بما تضمنه الانتراح السوري بشأن النقد ، اذ ان تعظيمه يفرض حتما توحيد الاسدار وعناصر النقطة ، كما ينتج منه توحيد في العمل المالي والاقتصادي والقمري والمياسي ، وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين فضلا عن انه يؤدي حتما الى اضعاف مركز النقد اللبناني دون ان يمزج النقد السوري .

والحكومة اللبنانية ترجو مخلصا ان تتقبل الحكومة السورية هذه الحقائق بروح المودة والاشاء ، وان تعيد النظر في موقفها . وهي تكرر استخداما للتشاور في سبيل اصلاح ما اقيمت تجارب السنوات الست المنقضية وجوب اصلاحه . اما اذا اصبرت الحكومة السورية على موقفها برفض المفاوضة على غير الاساس الذي تقتضيه ، فمؤلم الحكومة اللبنانية ان تعلن انها ليست مسؤولة عن نتائج هذا الاصرار ، وانها تحتفظ

لنفسها بحق انتهاج السياسة التي تراها منصفة مع مصلحتها .
تنهز وزارة الخارجية اللبنانية هذه المناسبة لتعرب لزميلتها الكريمة فائق
احترامها وتقديرها .

رياض الصلح

مجلس الوزراء
السوري يقرر
الانفصال الجمركي

فاستدعينا فوراً السيد حسن جبارة الذي كنا كلفناه بتحضير
نصوص القوانين والمراسيم الاشتراعية ، استعداداً لجواب سلمي
على مذكرتنا . وكانت هذه النصوص فصل الجمارك عن لبنان وإيجاد
مديرية عامة لها مربوطة بوزارة المالية . وبعد المداولة ، قرر الوزراء
الموافقة عليها ووقعوا على المرسوم التشريعي الذي صدر في اليوم
التالي .

وكذلك بحث مجلس الوزراء التدابير الواجب اتخاذها لحماية
النقد السوري . واستمع الى بيانات خبائنا الماليين ، فتحقق لديه
ان في مقدمة العوامل المؤدية الى تدني قيمة الليرة السورية بالنسبة
الى الليرة اللبنانية هو عرض نقدنا في الاسواق اللبنانية لتبديله
بالعملة اللبنانية لاجل تسديد قيمة البضائع التي تشتريها سورية من
لبنان ، سواء كان منشؤها لبنانياً او اجنبياً ، او لاجل تسديد نفقات
السوريين الذين يؤمنون لبنان للنزهة او الاصطياف . فاتخذ مجلس
الوزراء المقررات الآتية :

١ — تطبيق انظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية
ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين
منه ان يخرجوا او يدخلوا اكثر من خمسين ليرة سورية من النقد
السوري .

٢ — منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع
العابرة (ترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمرک والمحروقات .

٣ — اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود
السورية اللبنانية .

٤ — منع سفر السوريين الا باجازة عند الضرورة .

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم / ٧١ / الصادر بتاريخ
١٤ / ٣ / ١٩٥٠ :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية الموقفة التي اقرتها الجمعية التأسيسية بجلستها

المنعقدة بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء بقرارم رقم / ١٧٤ /

تاريخ ٦ آذار ١٩٥٠ يرسم ما يلي :

مادة (١) تطبق احكام هذا المرسوم التشريعي في حال فصل المصالح المشتركة بين سورية ولبنان المتصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (٨) تاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٤٤ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٠) تاريخ ١٩٤٤/٤/٥ ويعين تاريخ نفاذه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

اولا - مصلحة الجمارك السورية

مادة (٢) تحدث مديرية عامة للجمارك السورية ذات استقلال مالي تربط بوزارة المالية .

مادة (٣) يصدر ملك المديرية العامة للجمارك بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية على ان يعرض هذا الملك فيما بعد على السلطة التشريعية لاتقراره .

مادة (٤) تعد وزارة المالية (مديرية الجمارك العامة) النصوص المتعلقة بالانظمة والتعريفات الجمركية وبموازنة الجمارك ، وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية . واعتبارا من اول عام ١٩٥١ تلحق موازنة الجمارك بالموازنة العامة وتعرض على السلطة التشريعية .

ثانيا - ادارة حصر التبغ والتنباك

مادة (٥) نخضع ادارة حصر التبغ والتنباك مدة قيام الحصر الى مراقبة وزارة المالية وفقا للاحكام النافذة ولاحكام هذا المرسوم التشريعي ويتولى وزير المالية جميع الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس الاعلى للمصالح المشتركة .

مادة (٦) تعد وزارة المالية النصوص المتعلقة بنظام التبغ والتنباك وتصدر هذه النصوص بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية .

مادة (٧) تؤلف اللجنة الدائمة للتبغ والتنباك من :

رئيسا

الامين العام لوزارة المالية

عضوا

الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني

عضوا

الامين العام لوزارة الزراعة

تتخذ اللجنة للدائمة قراراتها بالاكثرية وتنظم محاسنر بها توقع من الرئيس والمضموين وتشر قرارات اللجنة الخاصة للتصديق بموجب الاحكام النافذة بقرارات من وزير المالية .

ثالثا - مراقبة شركة الخطوط الجوية الحديبية ش. ح. ت

مادة (٨) تتولى وزارة الاشغال العامة مراقبة شركة الخطوط الحديبية ش.

ح . ت فيما يتعلق بالخط السوري ونفا للاحكام المتعلقة بالشركات ذات الامتياز .

رابعا - احكام انتقالية

مادة (٩) تتولى وزارة المالية تصفية المصالح المشتركة السورية - اللبنانية وتقسيم موجوداتها بين البلدين ويقوم وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء باتخاذ التدابير الانتقالية التي تستلزمها التصفية المذكورة مباشرة او بالاتفاق مع الجانب اللبناني .

خامسا - احكام ختامية

مادة (١٠) عند وضع هذا المرسوم التشريعي موضع التنفيذ تُلغى جميع الاحكام المخالفة له .

مادة (١١) ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ لمن يلزم لتنفيذ احكامه .

واتخذت كل هذه المقررات باجماع الحاضرين ، وزراء وموظفين لهم صلة بتنفيذ هذه المقررات ، دون ان يشذ احدهم عن هذا الاجماع ، بل كان الحماس شديدا لدى كل منهم .

فتركت المجتمعين وتوجهت الى القصر الجمهوري حيث اطلعت فخامة الرئيس هاشم الاتاسي على مذكرة لبنان الجوابية وعلى ما قرره الوزراء ، فابدى ارتياحه لتلك المقررات ووقع على المرسوم التشريعي المعروض . ثم قابلت السيد رشدي الكيخيا رئيس مجلس النواب واطلمته على ما جرى . وكان المساء قد اقبل فاستدعيت اصحاب الصحف وبلغتهم ما حصل فلقيت لديهم كل تفهم واعلنوا جميعهم ارتياحهم لما اتخذ من قرارات .

واصدرت الحكومة بلاغا بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ هذا نصه :

١ - كانت الحكومة السورية قد ارسلت الى الحكومة اللبنانية مذكرة ابدت فيها اشد الحرص على تتيبة العلاقات الاقتصادية مع لبنان الشقيق وتوطيدها على اساس ثابتة ومادلة .

وتتلخص المذكرة بان الحكومة السورية بعد ان درست الوضع الراهن دراسة مبينة رأت ان ابقاء السوادة الجبركية بين البلدين على شكلها الخاص ، مع وجود ثغرات واسعة فيها ناتجة عن فقدان سياسة اقتصادية ونقدية موحدة ، لن يكون في صالح احد الطرفين .

وقد اوضحت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد الذي يحقق توطيد الروابط الاقتصادية بين البلدين على اساس عادلة تكفل للطرفين مصالحهما هو اقامة وحدة اقتصادية تامة بين البلدين تتناول بصورة خاصة توحيد نظامهما الجبركي والنقدي

وسياستها الاقتصادية في التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات بعض الرسوم ، كل ذلك على اسس عادلة تضمن فوائدتها المتبادلة على ان تدار المصالح المشتركة ومصالح الجبارك على قدم المساواة والتكافل .

٢ - اجابت الحكومة اللبنانية على المقترحات السورية بذاكرة رفضت فيها الاقتراح السوري ببدا الوحدة الاقتصادية الثامة ، كما رفضت الاقتراح السوري بشأن الوحدة النقدية وقالت بانه لا غادة من ايجاد هذه الوحدة النقدية بين البلدين ، اذ على سورية نفسها ان تثبت نقدتها بالوسائل التي تراها . ومعنى هذا ان الحكومة اللبنانية قد تراجعت حتى عن الاسس التي سبق ان قبلت بها في اتفاق شتورا ، المعقود بتاريخ ٨ تموز ١٩٤٩ ، ولا سيما المادة (١١) منه ، التي تنص على تعهد كل من الحكومتين باتخاذ تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين .

٣ - وعلى اثر رفض الحكومة اللبنانية المقترحات السورية ، درست الحكومة الموقف بالنسبة الى الوضع الاقتصادي الراهن وعلى ضوء التجارب الماضية، خلال وجود المصالح المشتركة ، ورات ان مصلحة البلاد لا تجيز الاستمرار على الوضع الراهن ، على ما فيه من خلل ومن اجحاف بحقوق سورية واضرار بمصالحها . ولذلك وجدت الحكومة انه لا بد من ان تستعيد سورية كل حريقها لكي تتمكن من معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفقا للسياسة التي تتفق مع مصلحة البلاد .

٤ - ودفعاً من مصالح سورية الاقتصادية والنقدية رأت الحكومة ان تتخذ بعض التدابير الانتقالية المؤقتة ، ريثما توضع الانظمة النهائية موضع التطبيق . وستعلن هذه الانظمة النهائية في الغريب العاجل .

واما التدابير الانتقالية التي اقراها مجلس الوزراء اعتباراً من صباح الثلاثاء الواقع في ٤ آذار ١٩٥٠ فهي تتناول :

اولاً - تطبيق انظمة القطع على العمليات الجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين الى لبنان او القادمين منه ان يخرجوا او ان يدخلوا جلفاً من الاوراق النقدية السورية يتجاوز خمسين ليرة سورية .

ثانياً - منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسوم الجبرك والمحروقات .

ثالثاً - اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود بالإضافة الى المراكز الحالية لمنع كل تهريب يمكن حصوله بالقصى شدة .

رابعاً - منع سفر السوريين الى لبنان الا باجازة تمنى عند الضرورة .

ثم اصدرت بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٠ بياناً مفصلاً ما جاء في المذكرة اللبنانية بتاريخ ١٠ آذار من مفاوضات وهذا نصه :

أولاً - تطور العلاقات السورية - اللبنانية : لم يكن بين سورية ولبنان

في عهد الانتداب الفرنسي وحدة جرمية فحسب وانما كانت بينهما وحدة اقتصادية نامة . فقد كان النظام الجرمي واحداً ، وكانت الوحدة النقدية متماثلة ، وكانت الضرائب متشابهة . وكان يجري الى جانب هذا كله ، انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال وحق العمل ، وممارسة المهن في كلا البلدين بحرية مطلقة وبدون قيد او شرط . ومن المصير ان يعتقد ان هذا النظام الذي كان موجودا قبل الانتداب الفرنسي بمصور طويلة وثابر عليه الفرنسيون ، كان لصالح سورية وحدها . اذ كان من المقرر ان الوحدة الاقتصادية بين البلدين تؤمن للبنان اجزلا الفوائد وتكسبه منافع جمة (كادارة الجمارك من قبل الموظفين اللبنانيين وتمركز الشركات والادارات في لبنان وتنشيط الحركة التجارية فيه .)

٢ - ثم انخلص الشمبان الشقيقتان من عهد الانتداب وثال كل منهما استقلاله وسيادته ، فكان من الطبيعي وهما البلدان الاخوان اللذان تجمعهما اسدق المواطف والروابط ، ان يوثقا تعاونهما وتأزرهما ، وان يتضافرا مخلصين على احترام حقوق كل منهما ، ويتبادل المنافع التي تنجم عن وحدتهما الاقتصادية على اساس عادل .

غير ان اتفاق شتورا المؤرخ في ١٠/١/١٩٤٢ الذي جرى في عهد الانرنسيين اوجد في الحقيقة ثغرة اولى في هذه الوحدة الاقتصادية الطبيعية التي احتفظ بها البلدان سنين طويلة . فنصت المادة الرابعة منه على ان « سورية ولبنان تؤلفان منطقة جرمية واحدة ذات وحدة جرمية تنقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون اية ضريبة او رسم جرمي وعلى هذا الاساس يكون للدولتين ادارة جرمية واحدة . وتمارس هذه الإدارة عملها على اساس وحدة النظام الجرمي » . ومعنى هذا الاتفاق ان الوحدة بين البلدين وحدة جرمية فحسب ، لا تتضمن العناصر الاخرى من الوحدة الاقتصادية ، كما انه لم يقر للبنان باي حق مكتسب او باي اختصاص طبيعي او اي امتياز تجاري . فلو نسكت سورية بنسوص الاتفاق لكان سهلا عليها ، تنفسذا لاحكامه ، مراقبة انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال الى لبنان وتنشيط الحركة التجارية في سورية ، ولطالبات باعادة النظر في جميع الاوضاع والمنافع التي نالها لبنان بسبب الوحدة الاقتصادية .

ولكن الحكومة السورية ابتقت على الاوضاع السابقة لصلحة لبنان وحده ، وحفظا على بقاء الوحدة الاقتصادية الفعلية بينهما ولئلا يتطرق الى الوحدة الجرمية الوهن والضعف .

٤ - وعندما تهددت الوحدة الجرمية بين البلدين بسبب انفراد كل منهما في سياسة النقد والضرائب ، وشكت الحكومة السورية من تهديد الصناعات الناشئة بالزوال بسبب الاستمرار على سياسة الباب المفتوح وعجز الميزان التجاري الفادح وضباب ثروات البلدين على مر الزمن ، قبل الطرفان بدراسة الوضع . وانتهت مفاوضاتهما بالاتفاق المعروف باتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ .

وقد اقر هذا الاتفاق الذي وقعه الجانب اللبناني وقبلت به الحكومة اللبنانية بعض العناصر الضرورية لبقاء الوحدة الاقتصادية بين البلدين اذ نص على ما يلي :

١ - الخاء او تخفيض الرسوم على المواد الأولية التي لا تنتجها البلاد واللازمة

للصناعة .

ب - دفع الرسوم على المواد المصنوعة بقصد حماية الانتاج الصناعي في البلدين وعلى الاخص ما يتعلق بالصناعات الرئيسية .

ج - توحيد نظم القطع في البلدين .

د - توحيد الرسوم الداخلية .

هـ - اتخاذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفرق الموجود حاليا بين النقيدين . ومن الانصاف ان يذكر ان هذه الحلول التي قبلت بها الحكومة اللبنانية ووافقت عليها هي ، في مجملها ، معظم الاسس الكبرى للوحدة الاقتصادية التي طالبت بها الحكومة السورية في مذكرتها المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ والتي رفعتها الحكومة اللبنانية في مذكرتها في ١٠ آذار ١٩٥٠ .

ان هذه الحلول لم تكن مصلحة سورية وحدها ، وانما في مصلحة البلدين . وكما ذكر اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ ، كان هذا الاتفاق خطوة في سبيل وضع اساس نهائي في ملاقات البلدين يضمن لهما الاستقرار والازدهار .

٥ - غير ان اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ لم يبلغ الغاية المتوخاة منه بسبب تمنع الحكومة اللبنانية من اتخاذ اي تدبير فعال في ازالة الفرق بين النقيدين وتوحيد معدلات بعض الضرائب على البضائع التي تنقل بين البلدين ، كما ان السياسة الاقتصادية التي تبني حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها والحد من استيراد الكماليات والنوافل لتحقيق التبادل في الميزان الحسابي لم ترغب الحكومة اللبنانية في تطبيقها تطبيقا كاملا ، فكان من نتيجة ذلك استنزاف الثروات في البلدين ، وبصورة خاصة في سورية ، وتوقع ازمة منية سيخبط بها كلاهما ويهدد من جرائها مستقبلهما الاقتصادي . لهذه الاسباب كلها رأت الحكومة السورية ان الاسلوب الوحيد لنهضة البلدين اقتصاديا وماليا ، وتطبيق ازدهارهما ، العودة الى النظام الطبيعي القديم بينهما ، وهو نظام الوحدة الاقتصادية التي عاشا في ظلها مصورا طويلة في العهد التركي وفي ربيع قرن كامل في عهد الانتداب . فالحكومة السورية لم تخترع ان هذه الوحدة التي فرغها الله . والطبيعة وانما دعوت اليها لانها الضمان الوحيد لاستقرار البلدين وتقدمهما . ويكني ان نذكر المبادئ التالية المعروفة ليعلم منها اخلاص الحكومة السورية لهذه الوحدة واهتمامها بها :

١ - ان ازدهار لبنان يتوقف الى حد بعيد على تقدم سورية الاقتصادي واستثمار ثرواتها وتجمعها بالبحر والبر .

ب - ان الاستثمار على سياسة الباب المفتوح وغداة المعز الذي ينشئ به

الميزان التجاري سيكونان على مر الزمن عاملا اكيدا على استفزاز ثروة سورية وضعف قوة المستهلك السوري الشرائية ، وبهذا الضعف تنفوت على لبنان الارباح الجمة التي يحققها من المستهلكين السوريين ويثائر بجميع الازمات التي تقع فيها سورية .

ج — ان زوال الفرق بين النقدين شرط لازم لبقاء الوحدة الجبركية بين البلدين ، لان حماية النقد السوري مثلا ، واجتناب تدنيه بالنسبة الى النقد اللبناني ، وتحقيق وتحقيق التبادل في الميزان الحسابي بين البلدين ، يلزم الحكومة السورية بمراقبة انتقال رؤوس الاموال بين سورية ولبنان ، سواء كان هذا الانتقال ناجما عن استيرادات سورية من لبنان ام عن نفقات السوريين فيه . فاذا قبلت الحكومة اللبنانية ان تتخذ سورية منفردة مثل هذه التدابير ، اضطرت الحكومات السورية الى منع دخول بعض انواع البضائع من لبنان الى سورية . وفي هذا ولا شك عرقلة لحرية النقل بين البلدين وانتفاض من وحدتهما الجبركية .

د — واخيرا ، فان الشرط الاساسي لتأمين التوازن وازدهار الصناعة والزراعة في البلدين ، انسجام التشريع المالي ومعدلات الضرائب على البضائع التي تنقل بينهما اذ ان كل تفاوت في هذه المعدلات يؤدي حتما الى تراحم الصناعات السورية — اللبنانية وزيادات التهريب بين البلدين وانزال الضرر الفادح بها .

ثانيا — **منافع لبنان الشقيق من الوحدة الاقتصادية :** توحى المذكرة اللبنانية ان النظام القائم بين سورية ولبنان كان لمصلحة سورية بالدرجة الاولى ، وان لبنان، كما تقول المذكرة في موضع منها « ضحى في سبيل هذا النظام الكثير من مصالحه ، حفاظا على الروابط التي تربط البلدين » ، وفي موضع آخر انه بذل في سبيل توثيق عرى التعاون « أقصى التضحيات واجسمها » .

ان الحكومة السورية لا تشاطر الحكومة اللبنانية الراي في هذا الموضوع ، وتكفي ان تذكر على سبيل المثال بعض الفوائد الكبرى التي جناها لبنان الشقيق من العلاقات الاقتصادية والجبركية بين القطرين :

١ — ان سورية تصد سوما كبيرا لمنتجات لبنان الزراعية والصناعية ، كما يعد لبنان كذلك بالنسبة لسورية . وقد نشطت الزراعة والصناعة اللبنانية اثناء الحرب وبعده نشاطا عظيما ، كزراعة الفواكه والحضيات والخضراوات وصناعة الشبنتو والفزول والساكر والكسروة والمواد الكحولية والبسكويات والمعكرونة والزيوت والصابون وصناعة التبريد ، الخ . فلا يصح القول ان سورية وحدها تستفيد من بيع منتوجاتها في اسواق لبنان ، بل الحقيقة ان التطور الصناعي والزراعي في لبنان سيجعل البلدين محتاجين الى تبادل منتوجاتها لتفعتها معا ، وليس لمنفعة احدهما .

٢ — ان لبنان يكاد ينفرد وحده بالاستفادة من تجارة البلدين ومن حركة الترانزيت وما ينجم منهما من المنافع لمعظم الشعب اللبناني ولخزينة الدولة والبلديات ، وان

الحكومة السورية لم تعمل على مقاسمة لبنان تلك المنافع رغم عدم وجود أي نص يمنحها من تنشيط الحركة التجارية بجميع الوسائل .

٣ - أن لبنان استفاد استفادة جلى من النفقات التي يبذلها السوريون في لبنان في مختلف النواحي وقد كان في إمكان الحكومة السورية مراقبة هذه النفقات وانقاصها تحقيقاً لتعادل الميزان الحسابي بين البلدين جرياً على القواعد المتبعة في هذا المضمار .

٤ - احتفظ القطر الشقيق بجميع الفوائد والمنافع التي نالها في عهد الانتداب بسبب الوحدة الاقتصادية ، بقيت المصالح المشتركة وإدارة الجمارك وشركات الخطوط الحديدية ، ومراكز الشركات والوكالات الأجنبية في لبنان ، تدفع معظم نفقاتها في لبنان ويستفيد منها المواطن اللبناني وتحرم سورية من نصيبها ، ثم تعاسبها الشركات والمؤسسات على هذه النفقات .

٥ - أن ازدهار لبنان في السنوات الأخيرة كان مثانياً في معظمه من انتقال رؤوس الأموال إلى لبنان وتركز السوق التجاري وأسواق القطع في لبنان . ويجد أن نذكر هنا أفراد الحكومة اللبنانية بتنظيم شؤون القطع لمنفعتي وحدها ، واضطراب الحكومة السورية بالتالي إلى مجاراتها في هذا السبيل . وعلى كل ، مهما تك الأسباب التي أدت إلى هذا التطور فقد كان يقدر الحكومة السورية اتخاذ الإجراءات الفعالة أسوة بكل دولة من دول العالم للحد من انتقال رؤوس الأموال السورية ، لا سيما أنه لا يوجد أي اتفاق بين البلدين بهذا الخصوص ، فكان بقاء الوضع على حاله في مصلحة الاقتصاد والخزينة اللبنانية وحدها .

ذلك هو مجمل من بعض الفوائد المشتركة والخاصة التي تمتع بها القطر الشقيق في ظل العلاقات الاقتصادية بين البلدين . ومنها يتضح أن هذه الفوائد لم تكن في جانب الشعب السوري وحده ، بل يمكن أن يقال أنها كانت لمنفعة القطر الشقيق بالدرجة الأولى .

ثالثاً : تنفيذ الافتراضات الموجهة إلى الحكومة السورية : أن التضحيات التي ورد في المذكرة اللبنانية أن لبنان تعهدها ، يمكن تنفيذها بما يأتي :

١ - أن نظام الكوتا لم يكن من وضع السوريين وإنما كان من وضع السلطات الأجنبية ، وكان ذلك لضرورات هربية واقتصادية أثناء الحرب . فإذا جرى الاسترداد من قبل التجار السوريين أساساً (بدون وساطة المظليين اللبنانيين) فإن ذلك من حقهم الطبيعي . فليس هناك اتفاق بين الطرفين يحرم على السوريين معلوم التجاري واتصالهم بالبلدان الأجنبية لتأمين مستورداتهم . ومن الصعب على الحكومة السورية أن تفهم من اتفاق المصالح المشتركة إرغام سورية على الاسترداد بواسطة المظليين اللبنانيين ، وأن تعتبر ممارستهم حقهم الطبيعي تضحية يتعهدها القطر الشقيق

٢ - اما نظام الميرة ، او على الاصح نظام حصر الحبوب وتحديد اسعارها ، فقد فرض في بداية الحرب [١٩٣٩] من قبل المفوض السامي الفرنسي لتأمين اعاشة السكان وبصورة خاصة لتأمين اعاشة لبنان الذي لا ينتج هذه المحاصيل الزراعية . وقد تحللت سورية من جراء نظام الحصر والميرة وتحديد اسعار القمح الذي يعد ركنا من اركان نشاطها الزراعي ، اندح الخسائر والاضرار . فلو لم يكن نظام الحصر قائما طوال مدة الحرب والفترة التي اعقبها ، لبلغت اسعار القمح في القطر الشقيق في هذه المدة من الزمن اضعاف ما اداه الى المزارع السوري . وقد كان هذا المزارع يتمنى ان يقدم مجانا حاجة سورية من القمح مقابل السماح له ببيع الفائض كما يشاء . لكن الشعب السوري تحمل بصبر هذه التضحيات لصالح لبنان الشقيق في الوقت الذي رفضت فيه حكومة لبنان اتخاذ تدبير مماثل بحق معلمي الغزل اللبنانيين ، فسببت برفضها هذا ارتفاع اسعار الغزل بما لا يقل عن عشرة امثال كلفته . وبسبب هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية ادى المزارع السوري ثمن كسائه بسعر مرتفع جدا ، بينما حرلته الحكومة السورية على اعطاء محصوله بأسعار محدودة ، مما اوجد خلافا بين وارداته ونفقات حاجاته الاساسية . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان الحكومة السورية لم تلمس الصلة بين اتفاق المصالح المشتركة الذي عقد في اواخر ١٩٤٣ وبين نظام حصر الحبوب المحدث في ١٩٤٩ . وكذلك لم تفهم وجهة المخالفة لشرط حرية انتقال الحبوب بين البلدين ونظام الوحدة الاقتصادية الجبركية . لان لبنان لم يطالب (ابلان حصر نقل الحبوب وقيام الميرة) بحرية النقل ، بل كان على العكس ، يلح على الحكومة السورية بابقاء التقيد لتأمين اعاشة السكان في لبنان .

اما فيما يتعلق برسم « خمسة عشر قرشا على كيلو القمح » المعد لاعاشة لبنان الذي ذكرته المذكرة والذي كان في الحقيقة ١٥٪ من قيمة القمح فترجو الحكومة السورية الرجوع الى اضبارة هذه القضية للتأكد من ان نفقات الادارات المختلفة التي تكبدتها الحكومة السورية فعلا لموازرة دوائر الميرة ووضع جهازها الإداري كله تحت تصرفها لجميع الحبوب من جميع الاراضي السورية كانت تبلغ رقما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة الحبوب . وقد طالبت الحكومة السورية مرارا بتعديل هذا الرقم المفروض من قبل السلطات المحتلة . ولكن لبنان رفض تعديله وايدته في ذلك السلطات الانسية الذكر .

على ان الحكومة اللبنانية لو تذكرت ما كابده الشعب اللبناني الشقيق من الآلام والفواجع في الحرب الماضية الاولى بسبب فقدان الحبوب في اسواقه وعند المستهلكين ، لقدرت للشعب السوري موته هو الآخر في هذه الحرب بحق التقدير ، ولما رأت الحكومة اللبنانية في حصر الحبوب وتأسيس الميرة وتحديد الاسعار تضحية من لبنان في مصلحة سورية او خسرها في نظام الوحدة الجبركية ولنوّهت على الأقل بهذا

الصنع الجميل .

٣- اشارت المذكرة في البندين الثالث والرابع الى منع القمح والمواد الدهنية ، الخ . في وقت من الاوقات . وتمتد الحكومة السورية ان المذكرة اللبنانية تلحق بذلك الى الموقف الذي اتخذته الحكومة السورية في عام ١٩٤٨ عندما اتفرد لبنان في توقيع الاتفاقية النقدية ، وابطل قدرة النقد السوري الإبرائية في لبنان . ويكفي ان نذكر ردا على هذا الاعتراض ان جميع العلاقات بين البلدين وسمت يسود على بساط البحث ، فكان من الطبيعي ان تكون قضية الحبوب من جملة هذه العلاقات ، وان تتخذ الحكومة السورية تدابير مؤقتة كما اتخذ لبنان في قضية النقد ، ريثما تحل المشاكل التي قامت بين البلدين .

{ - اما سكوت الحكومة اللبنانية عن التدابير التي تلزم وكلام مصانع السيارات بفتح مكاتب لهم في سورية واعتبارها خرقا لواقع التخصيص الذي جعل من لبنان واسطة للاستيراد الى سورية منذ القدم وتفضية من لبنان ، ففكرية جديدة تسمحها الحكومة السورية وتدعو الى الاستغراب والدهشة . ذلك لان الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لم تنل في نص من النصوص على احترام « واقع التخصيص » وحرمان سورية ، مثلا ، من فرض قوانين الدولة على المحلات الأجنبية الموجودة في بلادها واتخاذ الضمانات والتدابير التي تعتبرها ضرورية لصون مصالحها فوق اراضيها .

ولو ان القضية تعود الى « واقع التخصيص » دون النصوص والاتفاقيات ، فكان من حق سورية ان تبحث في الزراعة والصناعات التي نشأت في لبنان لتنافس الزراعة والصناعة السوريتين . ثم هل يعتبر خرقا للوحدة الجبركية والنظام الجبركي وانتقال البضائع بحرية بين البلدين ان تنشأ وكالات تجارية في الاراضي السورية ؟ وفي اي النصوص والاتفاقيات اقرت الحكومة السورية للبنان انحصار العمل التجاري به واعطائه امتيازاً بجملة البلديات الخارجية ؟ اما اذا كان اعتراض الحكومة اللبنانية مبنياً على ان البلدين يشكلان وحدة اقتصادية كاملة ، فان الحكومة السورية ترى في هذا التفسير تناقضاً صريحاً مع موقف الحكومة اللبنانية برفض فكرة الوحدة الاقتصادية بين البلدين في كل مرة عرضت عليها والتمسك بالوحدة الجبركية فقط ، استناداً الى اتفاق ١٩٤٣ . ولا نريد ان نعتقد ان الحكومة اللبنانية لا ترى في علاقتها مع سورية الا ما يحقق مصالح لبنان وحده واستقلال لبنان بكل ما يتعلق بالنشاط التجاري .

• كانت الآلات الصناعية تملأ من الرسم الجبركي في عهد الانتداب الفرنسي ثم اضعفت لرسم قدره (٧٤٥ ٪) لافراض لا تمت الى حماية الصناعة بسبب . وقد عدل هذا الرسم بالاتفاق بين البلدين وأصلحتها معا . واذا اردنا ان نجسم ما استوردته لبنان من الآلات والادوات الصناعية بمقدار وقوع هذا التعديل لوجدنا حتماً

ان لبنان استورد ما يوازي حصته على الاقل من وارد الجمارك .

٦ - اما قضية الاجازة المسبقة ونفرضها في لبنان على ما يزيد على اربعين صفحا ، فيمكن ان نذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية تقدمت في اوقات متعددة بمشروعات لتحديد الاستيراد والمحافظة على ثروة البلدين فكان نصيب هذه المشاريع السورية الرفض من قبل الجانب اللبناني . وفي وقت لم تكن هذه القضية على بساط البحث ، اصدر وزير الاقتصاد اللبناني قرارا باخضاع بعض الاصناف للاجازة المسبقة لاسباب لبنانية داخلية بحث ، دون البحث مع الحكومة السورية مسبقا في هذا الموضوع والاتفاق معها عليه .

وبالرغم من ان الحكومة السورية لم تدرك اسباب هذه الاجازة المسبقة ، فان هذا التدبير لم ينفذ من حيث النتيجة . ذلك لان دوائر الاقتصاد اللبنانية ثابرت بعد اتخاذ القرار الانف الذكر على منح الاجازات ، فادخلت الاصناف الخاضعة للاجازة بكميات كبيرة الى البلدين وباجازات لبنانية . ومن السهل اثبات ذلك من احصاءات الجمارك وتبويبها .

٧ - ان فرض الرسم على السكاكر والشوكولاته وقع في سورية قبل لبنان . وقد فرض هذا الرسم في سورية لان السكاكر المستوردة من الخارج لم تكن لتخضع حتى ذلك التاريخ لرسم السكر الداخلي . ولما كانت هذه البضائع الاجنبية تنافس المصنوعات السكرية الوطنية بصورة غير مشروعة ، فقد قامت الحكومة السورية باصلاح هذا الخلل من طريق فرض رسم السكر الداخلي على السكاكر المستوردة من الخارج بنسبة كمية السكر الداخلة في السكاكر الاجنبية . ولا شك في ان عملها كان منسجما مع المنطوق والعدل والتعهدات الدولية التي قبلتها في مؤثر التجارة والاستخدام بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية . اما لبنان فقد انفراد بفرض رسم على السكاكر والشوكولاته الاجنبية بشكل مغاير ، رغبة منه في حماية معامل السكاكر والشوكولاته الموجودة في اراضيه .

ومن الحق ان نذكر الحكومة اللبنانية ان الحكومة السورية كانت تطلب دوما توحيد الرسوم الداخلية على البضائع التي تنقل بين البلدين ، لئلا توجد مزاحمة غير مشروعة في صناعات البلدين تغفل معها الوحدة الجمركية . لكن الحكومة اللبنانية كانت تتخذ دوما من طلبات الجانب السوري موقفا سلبيا .

٨ - تقول المذكرة اللبنانية في البند التاسع ان الحكومة اللبنانية نفذت اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ بامانة . والواقع ان الامور الرئيسية في هذا الاتفاق لم تنفذ . وقد تصدينا الى هذا البحث باسهاب في مذكرتنا الاولى المؤرخة في ١٤ - ١ - ١٩٥٠ وببسطنا كيف ان الحكومة اللبنانية لم تعمل على توحيد الرسوم الداخلية التي نصت عليها المادة العاشرة من اتفاق ٨ تموز ١٩٥٠ ، وانما عمدت على العكس ، بعد الاتفاق بقليل ، على توسيع التفاوت بين معدلي الرسم على السكر في سورية ولبنان ،

ويكفي ان وزارة الاشغال العامة اللبنانية في كتابها المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٤٩ ورقم ١٤٦٤ / ص وعدت شركة البان اميركان باعفاؤها من رسوم المالية والبلدية تشجيما لها على استعمال مطار خلد . وفي ذلك ما يسبب تعطيل مطار المزة وانزال الضرر بالحكومة السورية .

وكذلك اخلال الحكومة اللبنانية بتنفيذ ما ورد في المادة الحادية عشرة التي تقول باتخاذ الحكومتين تدابير مشتركة فعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقيدين وتغاضي الحكومة اللبنانية عن جميع الاقتراحات التي قدمتها الحكومة السورية والخيران السوري واللبناني لتأمين هذه الغاية .

٩ - ان السياسة الزراعية لم ترسمها سورية ولم توضع لمصلحتها وحدها ، بل هي نقاول جميع المحاصيل الزراعية اللبنانية حتى الثامنة منها . فوضع رسم جبركي قدره (٥٠ ٪) ، مثلا ، على الحمضيات والفواكه التي ينتجها لبنان ، كما وضع على القمح السوري (٥٠ ٪) وكما وضع على القطن السوري « ١١ ٪ » وعلى الارز (١١ ٪) .

١٠ - وتورد المذكرة قضية الموظفين السوريين في ادارة الجبارك . ومن الحق ان نفكر ان الهيئة اللبنانية لدى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة وافقت بصورة استثنائية ولمرتين فقط على اجراء مسابقات لصغار الموظفين في سورية . وبالرغم من ان هذا الاستثناء انحصر في مرتين فحسب ، الا انه لم يصلح بشكل حسي التفاوت العظيم بين نسبة عدد الموظفين السوريين وبين الموظفين اللبنانيين والمراكز التي يشغلها كل منهم . وامتثلت الحكومة اللبنانية حتى من تنفيذ الاتفاق الذي قبلت به بتعيين مدير عام سوري للجبارك انصافا لحقوق سورية ، ورفضت جميع المقترحات التي تؤدي الى ازالة الثبن والاجهاد الذي يلحق بسورية من ادارة المصالح المشتركة والجبارك .

وقد كانت الغاية من نكران حق سورية وبقاء هذا الوضع الفئاذ ، استئثار لبنان بالحركة التجارية واستعمال الموظفين اللبنانيين الذين يتباون الوظائف المالية نفوذهم لقتل التجارة السورية واقامة شتى المراقيل في وجه التجار السوريين . ويكفي ان نورد مثالا واحدا هو رفض مدير الجبرك العام السابق في اواخر ١٩٤٩ تطبيق البضائع المثلثة لشركة سورية ولتجار سوريين في المراكز السورية والزادهم بتخليصها في مرأى بيروت ، متفرعا بأوهى الحجج .

١١ - وفي الاخير ، تعرض المذكرة الى قضية الاتفاق النقدي مع فرنسا . وقد لا يكون هنا اي مجال لسرد الوقائع الماضية واللايسات التي رافقت هذه القضية ولا الاتفاقات التي تمت بين البلدين على الاشتراك في المفاوضات وتوجيه الخطة . لكن الحكومة السورية تؤكد ان الادعاء بموافقتها على روح الاتفاق النقدي ونصوصه يخالف الواقع وليس هناك ما يؤيده مطلقا .

ولذلك تذكر الحكومة السورية بمرارة انفراد لبنان بتوقيعه ، وقيامه بالغاء قوة الإبراء للنقد السوري في لبنان واعطاء مهلة ثمانسي ساعات لتبديل الورق السوري الموجود في لبنان واعلان فقدان قيمة الورق السوري بعد تلك المهلة . ومعنى هذا كله ان الحكومة اللبنانية ساهمت حينئذ في عمل يقصد منه الغاء الذعر في نفوس حاملي الورق السوري وطلب الثقة من النقد السوري لتخفيف قيمته ، وارغام الحكومة السورية على استئناف المفاوضات مع الجانب الفرنسي . ولو ان الحكومة اللبنانية امتنعت عن تصديق الاتفاق على انفراد ، لتمكن البلدان من الوصول الى شوط اوسع لمصاحتهما ، ولطالت وحدتهما الاقتصادية الفعلية قائمة بينهما كما يدل على ذلك الاتفاق الذي عقده سورية مؤخرا مع فرنسا واستفاد لبنان من جميع الاحكام التي تفضل شروط الاتفاقية اللبنانية - الفرنسية

ونضيف هنا ان انفراد لبنان في التوقيع على الاتفاقية النقدية لم يكن الوحيد اذ انه انفرد ايضا في توقيع اتفاقية النابلاين ، خلافا لما كان اركان الحكومتين قد اتفقوا عليه .

اما مساعدة الحكومة اللبنانية سورية في الحقل النقدي بقبولها اداء الرسوم الجبركية في الاراضي اللبنانية بالعملة السورية فذلك من حقوق سورية ينشأ عن الوحدة الجبركية بينهما . فليس لهذا التدبير صفة المساعدة ولم يكن له ابد نتيجة فعلية . ذلك لان الرسوم الجبركية لو دفعت في الاراضي اللبنانية بأوراق لبنانية فقط ، لكان من حق سورية ان تقبض حصتها ليرات لبنانية . اما التدبير المتخذ فلا يخرج من قبض حصة سورية بالأوراق السورية واداء هذه الليرات الى الخزينة السورية .

وقد تم تنفيذ المقررات الخاصة باغلاق الحدود في منتصف الليل ، ونفذ الرسوم الاشتهاعية بخصوص الجمارك منذ الصباح اليوم التالي ، وبدأت ترد الى برقيات التأييد لهذا الموقف من جميع الاوساط التجارية والزراعية والصناعية وغيرها ، دون ان يطوف عليهم اشخاص رسميون .

تأييد شامل
للإجراءات السورية

وكان هذا التأييد شاملا جميع انحاء البلاد وجميع عناصرها . وكان البشر باديا على الوجوه . وكان الارتياح ناشئا عن فك تلك الشراكة مع لبنان في شؤوننا الجبركية ، التي عادت على البلاد بالخسارة ، وعن الغاء الوساطة التجارية اللبنانية في جميع مستورداتنا من الخارج ، وعن الشعور بضرورة الحيلولة دون مزاحمة الصناعة اللبنانية لصناعتنا المحلية بما كان سيؤدي بها الى التوقف والافلاس . ولمس الجميع ان انفرادنا في شؤوننا

الجبركية سيكنا من تنفيذ خططنا الاقتصادية والمالية ،
فتميش الزراعة والصناعة والتجارة وتفتح امام الناس
ابواب الرزق التي كانت مغايتها بيد التجار اللبنانيين الذين
استحصلوا على وكالات الشركات العالمية في لبنان وسورية وصاروا
يتقاضون العمولات عن كل بضاعة تستوردها سورية .

كما كان الارتياح عظيما من منع سفر السوريين الى لبنان ،
حيث ينفقون الاموال الطائلة في مطارح البذخ واللغو او في المصايف ،
بمتمدين من اماكن الاصطياف السورية الجميلة . وكان الكثيرون
يظهرون اسفهم لعدم لجوء الحكومات السورية السابقة الى اتخاذ
هذا الموقف الحاسم من لبنان ، فيتحملون التمسك والاذلال
ويضجون بمصالح بلادهم ارضاء لزيد او عمرو من رفقاء الجهاد
اللبنانيين .

فما كان من التجار اللبنانيين الا ان شدوا حملاتهم الصحفية
على الحكومة السورية ، وبصورة خاصة علي ، واتهموني بانني ،
بموقفي هذا لم اكن الا راغبا في معاكسة رياض الصلح شخصا ،
لصفينة خاصة زعموا انني احلها ضده . وكتبوا ، او بالاحرى
استكتبوا بعض الصحف مهددين بان لبنان سوف يرتمي
في احضان اسرائيل ، وبان العلاقات الوثقى بينه وبين سورية
في الشؤون الوطنية العربية سوف تصاب بازمة يعود ضررها
على جميع البلاد العربية ، الى آخر ما هنالك من خزعبلات لا
تستند على اساس .

وجاعني صديق اتصل برياض الصلح وسألني لم لا اجتمع
برياض الصلح واقطع الطريق على هذه الدسائس ؟ فاجبته بانني
مستعد للحضور الى بيروت للتداول مع في الشؤون التي مستعرض
على البحث في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المقرر عقده
بعد اسبوع في القاهرة . غير ان السيد الصلح لم يطمئن لحديث
الوسيط ، فخابرني بالهاتف مستوضحا . فأكدت لسه الحديث ،
فاظهر ترحيبه بمجيئي الى بيروت . ولربما ظن في قرارة نفسه ان
في الامر ترجاعا مني ثم ارسل لي البرقية التالية في ٢٢ آذار ١٩٥٠

الاجتماع الى رياض
الصلح وبغارة الغوري
في بيروت

بمناسبة اجتماع مجلس الجامعة للدول العربية في القاهرة يوم السبت القادم
وجريا على القاعدة التي سرنا عليها في التفاوض بين الحكومتين قبل كل اجتماع
لتوحيد وتوطيد الاتجاه بين البلدين الشقيقين ارجو تشريف دولكم لبيروت والتفضل

بتمعين الوقت الذي تراثونه ، والله اسأل ان يوفقنا لما فيه خير البلدين والعرب ،
فاجبته بما يلي :

تلقيت برقيتكم واشكركم على دعوتكم الرقيقة للحضور الى بيروت للاجتماع
والتشاور بما ذكرتموه بها . واني ، اذ اقبل بكل سرور هذه الدعوة وارحب بهذا
الغشاور تمهيدا لجمع كلمة العرب ووحدة صفوفهم بظل جامعة الدول العربية ،
اقدم لكم خاص تحياتي .

واتضح لي فيما بعد ان رياضاً طلب من الصديق المذكور ان
يتدخل في الامر وان يحملني على قبول زيارة بيروت ليستعيد امالم
الراي العام اللبناني شيئاً من مكانته التي انهارت اثر الانفصال .
ولم اشأ ضرب رياض الصلح في الصميم وازالة ماله من موقع سام
في نظر اللبنانيين ، فقبلت الزيارة . وهكذا جئت بيروت يوم الخميس
ولم يدر بيننا اي حديث في الموضوع . وعندما انتهينا من الولاية
دعاني الصلح لزيارة رئيس الجمهورية ، فركبنا السيارة معا .
وبدلاً من الذهاب رأساً الى القصر اشار الصلح على السائق
بالمرور في طريق الكورنيش . فلما وصلنا الى حيث اقام الافرنسيون
موقعا لقواتهم على الشاطئ ، طلب مني ان ننزل من السيارة
لتحدث قليلاً . فابتعدنا عن السيارة ووقفنا بين الصخور . وبدأ
حديثه سائلاً اياي عن القصد في الوحدة الاقتصادية وتفصيلها
وحدودها ، فاجبته بان عبارة الوحدة الاقتصادية مفهومة في حد
ذاتها . وقد اوضحنا في مذكرتنا بعض اسسها . لكنه طلب المزيد
من التفصيل، فقلت له : « اذا كنتم تقبلون الاساس فالامور التفصيلية
تكون مدار بحث بين المندوبين . ولكنكم رفضتم قبول المبدأ ، فلم
يعد ثمة مجال للدخول في التفاصيل » . فقال : « اني اخشى ان
يؤدي الامر الى التجافي في الشؤون السياسية » . فاجبته باننا
متمسكون بضرورة التفاهم والتماسك بين جميع الاقطار العربية ،
وباننا مستعدون للغشاور في جميع الشؤون الطارئة والاخذ بما تقرره
اكثرية الدول العربية ، وبانني قدمت الى بيروت خصيصاً لكي
يعلم الراي العام اللبناني والسوري والعربي اننا وان اختلفنا في
الشؤون الاقتصادية فان اتحادنا في الشؤون السياسية العربية
وطيد لا يتزعزع . وقلت بانني عازم على البحث معكم بكل نية خالصة
مؤكداً ان موقفنا في الشؤون العربية سيبقى كما كان ، منيعاً لا
تشوبه شائبة .

فلما رأى السيد الصلح ان الحديث لن يثمر ، وان محاولته التلويح بتفريق الكلمة في الشؤون العربية لم تحدث لدي ما كانت تحدثه لدى غيري من الاثر ، اقبل الحديث . وعدنا الى السيارة ، فاقفلنا الى الاجتماع مع رئيس الجمهورية .

وكان الشيخ بشاره الخوري على عادته لطيف الاستقبال . وكان حديثه بوجه عام يتعلق بالشؤون التي ستعرض على الجامعة العربية واهمها معاهدة الدفاع المقترح عقدها بين الدول العربية . فكررت له تاكيدي ان موقفنا من الشؤون العربية لا يمكن ان يتبدل ، واننا نشعر بضرورة التآزر والتباسك في تلك الامور ، وانني وطيذ الاعتقاد انه ورئيس وزرائه لا يتأثرون بما تلوح به بعض الصحف اللبنانية من تازم الموقف السياسي من جراء فصح الوحدة الجبركية وما حصل من اختلاف في المدة الاخيرة .

فاكد لي الرئيس والصلح ان لبنان سيبقى محتفظا بالعروبة وبالسياسة التي سار عليها منذ ان توليا الحكم في ١٩٤٣ . وانتهى الاجتماع بعد ان لمسنا الموضوع الاقتصادي لمسا بسيطا ، دون ان نتعمق فيه .

وعندما عدت الى دمشق وجدت لدى الاشخاص الذين اسرعوا للاجتماع بي تخوفا من ان اكون قد تراجعت كثيرا او قليلا خلال اجتماعي مع الرؤساء اللبنانيين . فلما بينت لهم ما دار من حديث وتحققوا من ان الصلح لم يستطع ان يخدمني بمناوراته المعهودة ، ظهرت دلائل البشر على وجوههم وقالوا بان الرئيس الصلح سوف يقوم بمناورة واسعة في القاهرة وسيطلب — على ما سمعوا — تحكيم مجلس الجامعة في الخلاف السوري — اللبناني . فصرحت لهم بان الامر لا يستدعي تدخل الدول العربية ، كما ان مجلس الجامعة لا يحق له ان يفرض امرا على احدى الدول الاعضاء فيه . على انني ، اذا حاول الصلح نقل الخلاف من بيروت ودمشق الى القاهرة ، فساكتني ببيان وجهة نظر الحكومة السورية التي يدعمها الشعب ، دون ان اترك مجالا لتوسيع الخلاف ولا الى التدخل فيه .

وكان علي بعد هذا كله ان اتقدم الى مجلس النواب ببيان عما تبنا به . وكنت متاكدا ان النواب بمجموعهم مرتاحون لموقف الحكومة ، لا سيما ان كثيرا منهم ، وخاصة اركان حزب الشعب ، كانوا يظنون دائما من عدم ارتياحهم الى علاقاتنا مع لبنان على

الشكل الراهن . وقد خطب معظمهم في المجلسين السابقين مظهرا استيائه من غمط حقوق سورية . لكني ، مع تأكدي مما يدور في صدور النواب ، لم اكن اجهل ان موقف نواب حزب الشعب من حكومتي لم يكن موقفا مؤيدا تماما، وانهم ما كانوا ليقبلوا استمرارنا في الحكم لو انهم استطاعوا اسقاطنا وتاليف وزارة من افراد حزبهم ولذلك كنت اخشى ان لا يبدو من مجلس النواب تايد قاطع لموقفنا من لبنان واحسب للنتائج الف حساب .

وعقدت جلسة المجلس . فادليت ببيان مختصر طلبت فيه تأليف لجنة خاصة تستمع الى بيان اوفى ثم تقدم للمجلس تقريراً تبحث الامور على ضوءه . فتألفت اللجنة وكان في جملة اعضائها السيد حسن الحكيم ، واحمد شاكرا العاص ، وعصام الحايري ، وغيرهم . كما حضرها عدد كبير من النواب ، بحيث كانت الغرفة التي عقد فيها الاجتماع غاصة بالنواب . فبدأ السيد عبد الرحمن العظم وزير المالية بتلاوة المذكرات المتبادلة مع لبنان ، والمرسوم التشريعي بايجاد مديرية عامة للجمارك ، والمقررات المتخذة بشأن منع دخول البضائع عن طريق لبنان ومنع سفر السوريين اليه . واستمر في القراءة واعطاء الايضاحات التفصيلية والفنية مدة ساعة من الزمن . وكان النواب يستمعون الى هذه البيانات دون ان يناقشوها او ان يحركوا ساكناً . فشعرت ان الجو غير الذي كنت ارجوه ، فأخذت زمام البحث وتكلمت في الموضوع من الوجهة العامة وذكرت تطور الامور بيننا وبين لبنان منذ ١٩٤٣ وما كنا نلاقه من شذوذ ومعاكسات ، وعددت الامور التي كان موقف لبنان فيها متعارضا مع مصلحة سورية ، واظهرت الخسائر التي نتكبدها من هذه الشراكة ، وابنت حالتنا الاقتصادية وما يستؤول اليه من الافلاس اذا استمرت الحال على ما كانت عليه ولم تتخذ التدابير الناجعة لحماية الزراعة والتجارة والصناعة ولحماية نقدنا من التدهور . وظللت اتكلم ما يزيد على الساعتين حتى تصبب وجهي بالمرق . ولكنني لمست ان الجو قد تغير ، اذ بدأ بعض النواب يظهرون تأييدهم ، سواء بالكلام او بهز الراس استحسانا ، وصار بعضهم يطرح علي بعض الاسئلة فاجيب عليها بما لدي . وقلت لهم اخيرا ان الفرصة سانحة الآن لاكمال استقلال سورية وانتزاع مصالحها من اننداب بعض اصحاب المصالح الخاصة من تجار لبنان ولوضع اسس بناء هذا الاستقلال الاقتصادي والمالي على

قاعدة متينة . فان وافقتم على ما قامت به هذه الحكومة انسجتم مع ما ترونه من ارتياح الشعب السوري ووضعت اول حجر في هذا البناء . اما اذا لم تفعلوا ذلك ، قضيتم على كل امل بتحقيق هذه الامنية في المستقبل . ذلك لان اللبنانيين سوف يزدادون تعسفا اذا تراجعت سورية هذه المرة .

وحذرتهم من العواقب السيئة التي ستواجهها البلاد اذا خالف مجلس النواب رأي الشعب . وعند ذاك تحمس بعض النواب وفي مقدمتهم السيد حسن الحكيم وعصام المحايري وغيرهما واندفعوا في تأييد موقف الحكومة معنيين بعض النقاط التي لم اذكرها في هذا الصدد . وبعد المداولة قرر المجتمعون الموافقة على ما عملته الحكومة وكلفوا السيد حسن الحكيم وعصام المحايري بوضع نص التقرير ، كرئيس ومقرر لهذه اللجنة . وعندها ودعت الاعضاء وانسحبت من الجلسة لافسح المجال لهم في وضع التقرير، فوضعوه على الشكل الآتي :

تقرير اللجنة
الخاصة
بالتقرير
الذي
قدمته
لجنة
السياسة

اجتمعت اللجنة المؤلفة من ١٥ عضوا والمختصة بدراسة الموقف اللبناني - السوري وما اتخذته الحكومة من تدابير . وبعد الاستماع الى بيان رئيس الوزراء ووزير المال رأت ما يلي :

١ - ان الحكومة السورية لم تتدخل طيلة السنوات السبع المنصرمة وسما في ابداء التسامح وبذل التضحيات وانكار الذات في علاقاتها الاقتصادية مع لبنان الشقيق العزيز سميا وراء تعاون وثيق دائم في مختلف الميادين وتعزيزا لدولة الحياة الواحدة التي تربط بين البلدين واستبقاءا للهدف القومي الاسمي الذي تسمى سورية جاهدة وراء تحقيقه .

٢ - ان الحكومة السورية طالبت الحكومة اللبنانية مرارا وتكرارا منذ ١٩٤٧ بضرورة الاتفاق على سياسة اقتصادية موحدة ، انسجاما مع واقع وحدة الحياة الذي يصل بين البلدين ويربط بين اقتصاديهما ، ليحل هذا الاتفاق محل الاتفاقات المؤقتة القصيرة الامد والمحدودة النطاق والتي كانت في كثير من الحالات مرهقة للمخالفة والنقض من الجانب اللبناني ، والخاصة فقط بوحدة النظام الجمركي ، منظوم بين البلدين وحدة اقتصادية تامة تشمل، مع وحدة النظام الجمركي، وحدة نقدية ووحدة سياسية اقتصادية في التصدير والاستيراد وفي معدلات الرسوم والضرائب تفسح هذا للذوبان والاندماج الذي تتعرض له ثروة البلاد العامة تدريجيا .

ولما لم تر الحكومة السورية من الحكومة اللبنانية سوى المماطلة والابهال لم تجد بدا من مناقشتها لآخر مرة ان تقر مبدأ الوحدة الاقتصادية القائمة الاساسي لصالح مصالح الشعب السوري اللبناني مما وانفاذ ما تبقى من ثروتها .

٣ - ان الحكومة اللبنانية لم تقبل باقتراح الحكومة السورية بانشاء وحدة اقتصادية تامة ووحدة نقدية ، بالاضافة الى وحدة النظام الجبركي ، بل انها نكست من تنفيذ اتفاق الثامن من تموز ١٩٤٩ ، القاضي بوجوب سعيها لانقاة الوحدة النقدية بين البلدين . وبذلك اوصدت باب المفاوضة وضربت عرض الحائط بمصالح المنتجين من زراع وصناع في البلدين معا ، فعملت الحكومة السورية على ارباع السياسة التي تكفل المصلحة العامة وتحفظ للبلاد ثروتها القومية .

٤ - لقد اجمع كافة رجال الاقتصاد ، حين رجعت الحكومة الى رأيهم ، على ان وحدة النظام الجبركي وما ينفذ عنها من حرية النقد ، دون الوحدة الاقتصادية التامة ، هي التي ادت الى نضرب الاقتصاد السوري وتبدد الثروة العامة . ذلك ان حرية النقد فتحت لتجار لبنان مجالا لتصدير المنتجات السورية حتى التي تحرس الحكومة السورية على منع تصديرها ، بان اخذوا يشترونها من السوريين بالعملة المحلية وينقلونها الى لبنان ، ومن ثم يبيعونها الى الخارج بالعملة الاجنبية .

ولما كان باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه في لبنان ، فان هؤلاء التجار كانوا يستوردون البضائع الاجنبية ، خاصة الكمالية منها ، بالعملة الصعبة التي جاءتهم اكثريتها عن طريق تصديرهم المحصولات السورية ، ثم يبيعون هذه البضائع الى التجار السوريين بالعملة اللبنانية بعد ان اصطنعوا لها مفرقا بالنسبة للنقد السوري يتراوح بين الخمسة والعشرة بالمائة واكثر ، دون ان تستطيع الحكومة السورية الحؤول دون اغراق اسواقنا في هذه البضائع الكمالية لقيام الوحدة والنظام الجبركي وما ينتج عنه من حرية النقل .

وكذلك فان عدم قيام وحدة اقتصادية فسحت في المجال للففاوت في معدلات الضرائب والرسوم المطروحة على بعض البضائع في البلدين ، مما ادى الى فتح باب التهريب من لبنان الى سورية والى اغراء بعض التجار السوريين بنقل معاملهم ورؤوس اموالهم الى لبنان ، الامر الذي اثر على البلاد تأثيرا سيئا للغاية . فعدا الذوبان الذي تعرضت له ثروة البلاد بالتدريج ، نظرا لسياسة الباب المفتوح في الاستيراد دون ان يقابله تصدير مماثل ، فقد ضعفت الصناعات الناشئة التي اشفق عليها السوريون عشرات الملايين من الليرات لعدم امكان حمايتها ، مما ادى الى بطالة مخيفة بدأت تظهر طلائعها في دمشق وحمص وحلب وغيرها من المدن السورية . لهذا كله اجمع رأي رجال الاقتصاد والاعمال على ان واجب الحكومة اليوم هو تحكم العمل والمنطق والنزوع بالارغام وتأمين المصلحة القومية العليا دون التأثير بأي شيء آخر . فاذا ما عجزت الحكومة السورية عن العمل بمصلحة البلدين الواحدة ، فلا اقل من ان تهتم بالعمل على صيانة مصلحتها هي .

وبذلك نطقت بثنائي لسورية حياية اقتصادياتها وضمان نقدها وحفظ ثروتها بعد ان بقيت طيلة سنوات سبع موضع استغلال بعض الفئات في لبنان ، بحيث ، انها هي تزرع وتنتج وتعمل بينما تجني هذه الفئات ثيرة انتاعبا مع تحيلها للبلاد اوسع الاضرار .

• - ان اكثرية اللجنة ترى ، والالم يحز في نفسها ، ان الحكومة السورية محقة في اتخاذها التدابير التي اتخذتها بعد ان علمت حكومة لبنان على قطع العلاقات الاقتصادية بيدها . وهي توصي الجمعية التأسيسية بالقرار التدابير والخطوات التي اتخذتها وتتخذها الحكومة ، كما انها ترجو من الجمعية التأسيسية ، الى جانب ذلك ، ان تقر وتبلغ الحكومة التوجيهات التالية :

(ا) اتخاذ سياسة اقتصادية مستقلة مدروسة تعتمد تنمية ومضاعفة الانتاج الزراعي والصناعات السوري وميائته .

ب (مكافحة الاحتكار ومحاربة رفع الاسعار من طريق الرقابة الحازمة الاشراف المنظم .

ج (تغطية النقد السوري بنسبة كافية من الذهب والملة الصعبة مع دعمه بزيادة في الانتاج تضمن له الكفاية والثبات في التعامل .

د (المسارعة الى عقد اتفاقات تجارية مع كافة الدول بصورة عامة والدول العربية خاصة ، على اساس تبادل المصالح ، بحيث تضمن تصدير الفائض من الانتاج الزراعي والصناعات واستيراد المواد والحاجات الضرورية لتنمية الانتاج وتقويته .

هـ (اقامة العلاقات الاقتصادية مع لبنان على الاسس التي تكتل مصالح الشعب هنا وهناك لا مصالح فئات المستوردين والتجار فقط .

و (ولما كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها تهدف الى الوحدة الاقتصادية العربية في مختلف الميادين والعقول وترحب بكل تعامل يسير الانفة الذكر ، فان اللجنة توصي بعدم العودة الى التعامل مع لبنان كما في السابق ، الا بعد اقرار الوحدة الاقتصادية الثابة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها . وترى اللجنة في الحالة هذه تسجيل الاتفاق الجديد المبني على هذا الاساس لدى جامعة الدول العربية حتى لا يكون مرفعة للتناويل والنقد .

وتد خالف هذا القرار السيد جلال السيد وحده .

وعندما تلسي هذا التقرير في مجلس النواب لم يعترض عليه سوى السيدين حسني البرازي وجمال السيد . وقرر المجلس الموافقة عليه باجماع بقية النواب الحاضرين .

وبينما كان مجلس النواب يقرر هذه القرارات اجتمع في

طرابلس بلبنان فريق من التجار والزراع واتخذوا القرار الآتي :

عمدت هذه الجمعية اجتماعا حضره اكثر من خمسين ممثلا لجميع الهيئات الاقتصادية والمالية والملاكين والمناعين والتجار والمزارعين والمهن الحرة لدراسة الاوضاع الناشئة عن الانفصال الاقتصادي بين سورية ولبنان واقترت بالاجماع :

١ - تفصيل الوحدة الاقتصادية والجمركية القائمة على كل انفصال .

٢ - اعتبار الحكومتين مشتركين في تبعات القطيعة .

٣ - وجوب وضع حلول معقولة على اساس تحقيق وصيانة مصالح سورية

ولبنان الجوهرية .

٤ - ان تجار بيروت وهيئاتها يرفضون ارادتهم على الحكومة اللبنانية لمصلحة خاصة بهم وهي ترمي الى ابقاء باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه ، وهذا يضر

لبنان وسورية معا .

٥ - اطلاق الاستيراد غير ملانم للبنان وخاصة لطرابلس والشمال .

٦ - تجارة طرابلس وصناعاتها ومواردها الزراعية هي ضحية سيطرة بيروت

وتجارتها ..

٧ - القطيعة تضر بمصلحة سورية ولبنان وتؤثر في بيروت في المستقبل اكثر

من طرابلس ، حتى علي التجار المستوردين في بيروت .

٨ - القطيعة لها اسباب سياسية خفية والواجب يقضي ببحث مسائلتي الوحدة

الاقتصادية والقطيعة في معزل عن كل تأثير سياسي .

٩ - ثروة طرابلس الاساسية هي زراعتها ومواردها ثم تجارتها وصناعاتها ،

والقطيعة تقضي على طرابلس قضاء جبرما وعلى ثروتها ومواردها كافة .

١٠ - مركزية بيروت السيطرة واستئثار تجار ومتولي بيروت بكل شيء هو

السبب في طلب سورية الانفصال والقطيعة .

وكان السيد رياض الصلح اوفد رئيس غرفة التجارة في

بيروت وبعض الشخصيات الاخرى للحضور الى دمشق والسعي
لدى الاوساط النيابية لحملها على عدم الموافقة على اعمال الحكومة
السورية . كما انه بذل ما في يده من وسائل اخرى في هذا السبيل .
محاولات رياض
الصلح للمودة الى
الوحدة الجمركية

لكن مساعيه هذه باغت كلها بالخسران ، ولم ينجح الا بحمل بعض
رفاقه من الزعماء السياسيين المنتمين للحزب الوطني على الوقوف
موقفا معارضا للحكومة . فنادى السيد لطفي الحفار بتصريح
لاحدى الجرائد معارضا الانفصال الجمركي عن لبنان ، كما ايده

من القاهرة رئيس الجمهورية السابق السيد شكري القوتلي .
على ان هذين البياتين لم يلتقا لدى الاوساط الا الاستكثار ولم
يؤديا الا الى نتيجة واحدة وهي ان الاوساط التجارية والصناعية
التي كانت تعطف على السידين المشار اليهما انفضت عنهما ولم
تعد تعطف عليها .

وفي يوم ٢٢ آذار توجهت الى القاهرة لحضور اجتماعات
مجلس الجامعة العربية . وكان الوفد السوري مؤلفا برئاسة
ومن الوزيرين السیدين معروف الدواليبي وفيضي الاتاسي . ولم
يكن رئيس الجمهورية واعضاء حزب الشعب راضين عن اشتراك
المشار اليهما في الوفد . ولكنني تمسكت بضرورة وجودهما ، لان
الاول مدعو للبحث مع الحكومة المصرية بشأن المعاهدة التجارية
ولان الثاني يحسن صناعة الكلام ، وهي مزية حسبها لازمة في
اجتماعات القاهرة .

وهنا لا استطيع كبح جماح رغبتني في ذكر امرين ، اولهما هو
ان الدواليبي انتهب فرصة وجوده في العاصمة المصرية فأدلى لاحدى
الصحف ببيان كان له دوي غير منتظر . اذ قال انه يفضل ان تصبح
سورية جمهورية سوفيتية على ان تصبح لقمة لليهود . وسترده فيما
بعد تفاصيل الحادث ونتائجه . اما الامر الثاني فهو ان السيد
فيضي الاتاسي ، الذي كان شديد الرغبة في السفر الى القاهرة
فنزلت عند طلبه واصطحبته هذه المرة ، فقد عليّ لاني لم آخذه معي
في المرة اللاحقة . فانتهب فرصة سفري من القاهرة الى الرياض
للاجتماع بعاهل المملكة السعودية ولباحثته في شؤون سياسية
هامّة ، وبعث الي باستقالته مكتوبة بأسلوبه الخاص المزوق بالتمابير
والجبل التي يفتش عنها في كتب الاولين ليستعملها في طعن رفاقه
في ظهورهم عندما يريد ايذاءهم . ولا يزال الناس في دمشق يذكرون
عبارته « الدليج والملج » التي ضمنها كتاب استقالته هذا ، حاسبا
انها ستبرز اركان الوزارة ولكنها لم تلتق من الناس الا السخرية
والضحك . وبالاسلوب نفسه اراد فيما بعد طعن رئيسه حسن
الحكيم فأدلى للصحف ببيان قال فيه ، لمناسبة تصريح رئيسه بشأن
الدفاع المشترك ، ان « بيان رئيس الوزارة لا هو حسن ولا هو
حكيم » وظن بذلك انه يقتل رئيسه . لكن رئيسه بقي حيا يسعى
ولم يجن هو الا اشمئزاز الناس من موقف وزير تجاه رئيسه على
هذا الشكل . ويغلب الظن انه في الحاليتين كان مدفوعا من قبل العقيد

الشيشكلي الذي كان دابه عرقلة اعمال الوزارات المتعاقبة واستقاطها حتى يستتب له الامر في النهاية . على ان السيد الاتاسي لم ينل من الاجر على هذا التأمر سوى الحلول ضيفا في سجن المزة فيما بعد ، عندما بدأ يستعمل بحق الشيشكلي ذلك الاسلوب الكتابي المجهود .

وكننت قبل سفري الى القاهرة اوعزت بجمع جميع الوثائق المتعلقة بعلاقتنا مع لبنان منذ ١٩٤٣ ، فأصدرتها وزارة الخارجية السورية في كتاب اخضر اصطحبت منه بضع مئات من النسخ لتوزيعها في القاهرة . وكانت الحكومة اللبنانية اصدرت كتابا ابيض تضمن اكثر الوثائق التي نشرناها في كتابنا الاخضر .

وعندما وصل رياض الصلح الى القاهرة بدأ يسعى لدى الوفود العربية لحملها على التدخل في الخلاف السوري - اللبناني . وحمل بعض الصحف على الكتابة في الموضوع ، وبخاصة جريدة الاهرام التي كانت تتبنى اية دعاية لقاء منافع معلومة . وصار السيد الصلح يحمل عليّ في الاجتماعات التي كان بعقدها مع الجالية اللبنانية بحضور فريق من كبار المصريين . وكانت دعايته تركز على ان السوريين غير مرتاحين الى الانفصال الجبركي الذي حصل بين سورية ولبنان ، مستندا في ذلك الى موقف القوتلي والحفار ومردم المناوىء لخطتي . وظل يعمل في هذا الحقل حتى توصل الى ايجاد قليل من الشك في نفوس اعضاء الوفود العربية . وكننت اجيب على تصريحاته ببيانات وافية موضحا الحقيقة كما هي . ووصلت الى دمشق انباء مساعي رياض الصلح في القاهرة ، فتداول اصحاب العلاقة في الامر وقرروا لزوم دعم موقفني واظهار مساندتهم . فآخذوا يمحطون الوفود العربية والصحف المصرية بسيل من البرقيات محتجين على موقف رياض الصلح ومؤيديه سياستي وخطتي ، فكان لهذه البرقيات الاثر المحمود . اذ اتضح اني مدعوم من قبل جميع الهيئات الاقتصادية خلافا لما كان يدعيه الصلح ، يسانده في ذلك الاقطاب السوريون الثلاثة المذكورون فيها سبق .

ورغم التوسلات التي قام بها رياض الصلح لحمل الوفود العربية على التدخل في هذا الموضوع ، فان الفحاس باشا رئيس الوفد المصري ، وتوفيق السويدي باشا رئيس الوفد العراقي ، لم يقبلوا بالتدخل ولم يبحثا معي في الموضوع البتة . غير ان الامير فيصل السعود رئيس الوفد السعودي طلب الي بواسطة الشيخ يوسف ياسين ، ان يجتمع بي ليطالع على رأيي في الموضوع ، فأجيبته

بالموافقة . مدعانا الشيخ يوسف ياسين لتناول الشاي في داره . فلما دخلتها وجدت رياض الصلح وحبيب ابي شهلا قد حضرا قبلي ، فادركت انها خطة مقصودة وضمت بالاتفاق بينهما وبين الشيخ يوسف ياسين . ولم يكن بوسعي ان انسحب من الاجتماع احتراما للامير فيصل . وبدأ المشار اليه حديثه بالاعراب عما يكنه وابوه الملك عبد العزيز من المحبة لسورية ولبنان ، وكما يتمنيان ان لا يحصل بينهما ما يكدر صفو العلاقات الطيبة . ثم بدأ الصلح كلامه الذي لم يخرج كعادته عن دائرة العروبة وضرورة تأزر الدول العربية بعضها مع بعض . فاجبته باننا لسنا في صدد العروبة ولا نحن بحاجة لتلقي الدروس والعظات فيها يجب عمله للحفاظ على قوة العرب ومستقبلهم ، بل نحن في صدد علاقات مالية واقتصادية اردنا جعلها موحدة بيننا وبينكم مرفضتم واشترتم علينا باتخاذ ما نراه لازما لحفظ متانة نقدنا . وبدأت اسرد للامير فيصل تفاصيل الخلاف بيننا وكيف ان لبنان يقف منا موقفا معاكسا لمصالحنا الاقتصادية والمالية وانه يرفض الوحدة الاقتصادية من الاساس . واضفت الى ذلك انه يجب ان يمر الوقت الكافي ليتحقق كل من لبنان وسورية اذا كانت مصلحتهما في استمرار الانفصال ام في الوحدة الاقتصادية ، وعند ذلك ، وعلى ضوء هذه التجربة ، يستطيع كل من الجانبين ان يتميز النافع من الضار ، والخير من الشر ، واكدت للحاضرين بحزم ان سورية لا يمكن ان تقبل بالعودة الى الحالة السابقة على اي وجه ، وان ليس امامنا سوى انتظار نتائج هذه التجربة التي هي وحدها تهلي على كل فريق الخطة التي يستحسن اتباعها في مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الفريق الآخر . وهكذا افسدت على رياض الصلح محاولته اعادة المياه الى مجاريها ، او بالاحرى الى مجاري لبنان . وانهى الامير فيصل البحث بخاتمة لطيفة تمنى فيها الخير لسورية ولبنان . ولم يفاتحني بعد ذلك بالموضوع اطلاقا .

ولما عدت الى دمشق مع الوفد السوري كان في استقبالنا في مطار المزة عدد غفير من الشخصيات السياسية والاقتصادية . ثم اقامت الهيئات الاقتصادية ولجنة اعرب فيها الخطباء من اغتباطهم بموقف الحكومة ، طالبين اليها الاستمرار على هذه الخطة الحكيمة . وفي المرة الثانية التي توجهت فيها الى القاهرة لحضور اجتماع اللجنة السياسية ، عاد رياض الصلح الى بحث الموضوع طالبا انتهاء القطيعة بشكل ما ، فاجبته باننا لم نقصد بالوضع الحاضر

الفصل الاول : الانفصال الجرمي من لبنان

الى الاضرار بمصالح بلدينا نكاية وعدوانا ، وبأننا اذا كنا انهيينا الوحدة الجبركية فليس لدينا مانع من تبادل بعض المنتجات المحلية من زراعية وصناعية بما يعود على البلدين بالنفع المتبادل ، وبأنني اوافق على الدخول في البحث مع لبنان لعقد معاهدة تجارية تحدد فيها الاصناف التي يسمح للبنانيين والسوريين تصديرها بالتقابل ، شرط ان تكون من المنتجات او المصنوعات المحلية وان تحدد الرسوم الجبركية عليها او تعفى اطلاقا من تلك الرسوم . فأنبسطت اسارير الصلح وشكرني على هذا الموقف وقال انه فور رجوعه الى بيروت سيعمل على تسمية اعضاء الوفد لوضع نصوص الاتفاقية ، فأجيبته بانني فاعل ذلك ايضا .

لكنه ما ان وصل الى بيروت واطلع على الاخبار المتسربة من دمشق بقرب حصول ازمة وزارية قد تؤدي الى انسحابي من رئاسة الحكومة ، حتى استبشر خيرا وامل بأن يكون خلفي اكثر مني تقبلا لاقواله ومساعدته . وعندما وصلت الى بيروت في طريق عودتي الى دمشق واجتمعت اليه بحضور رئيس الجمهورية وسالته عن الموعد الذي يختاره لاجتماع وفدي المفاوضات لعقد المعاهدة التجارية ، ظهرت عليه امارات الرغبة في ابعاد الموعد وقال انه لم يفته بعد من دراسة اسس المفاوضات ، وانه سيتصل في المستقبل لتحديد الموعد . فأدركت سبب عدم استعجاله ، بينما كان في القاهرة راغبا في المباشرة فوراً ، فقلت له ان لا بأس من التريث ، ولحت بأسلوب ناعم الى استحالة اقدام اية حكومة سورية على العودة الى الوحدة الجبركية في الحاضر او المستقبل .

وجرت استقالاتي من رئاسة الحكومة وتعيين السيد ناظم القدسي محلي في اوائل شهر حزيران . وبدأت المباحثات بين الحكومتين لأول مرة في اجتماع عقد في بلودان في الخامس والعشرين من ذلك الشهر . وكان السيد حسن جبارة وزير المالية يمثل الجانب السوري والسيد فيليب تقلا يمثل الجانب اللبناني . واستمرت هذه المفاوضات الى ان انتهت بوضع اتفاقية ظلت نافذة الى حين عقد اتفاق جديد في ٢٨ - ٢ - ١٩٥٢ . والنقاط ذات الشأن التي تجدر الاشارة اليها من تلك الاتفاقية هي :

١ - ابقاء الانفصال الجرمي بين البلدين .

٢ - الاخفاق في الوصول الى اتفاق على وحدة اقتصادية

كاملة .

ناظم القدسي
ينراس الحكومة
السورية ويبدأ
بالتفاوض مع
لبنان

- ٣ — اغفال ذكر اي شيء يتعلق بالنقد السوري .
 - ٤ — اعفاء المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية .
 - ٥ — خفض الرسوم الجمركية عن بعض اصناف من
المصنوعات المحلية .
 - ٦ — منع استيراد البضائع الاجنبية الموجودة في البلدين .
 - ٧ — اغفال قضية اباحة سفر السوريين الى لبنان .
- ولا شك في انني لو توليت البحث مع لبنان لما كنت قبلت غير ما قبله المفاوض السوري ، ولما كانت نتائج المفاوضات لتختلف كثيرا عما وصلت اليه . وقد جنى اصحاب الزراعة في البلدين فائدة كلية من تصدير محصولاتهم بدون رسم جمركي . وبيعنت في لبنان كميات كبيرة من القطن والقمح والشعير وغيرها ، كما استوردت سورية كمية من الخضر والفواكه اللبنانية .
- واثبتت الاحصاءات الجمركية لعام ١٩٥٠ — فيما عدا المدة الاولى من السنة حتى ١٤ آذار — ان مجموع قيمة مستوردات سورية من البلدان الاجنبية — بما فيها لبنان — بلغت نحو (٢٠٣) ملايين ليرة سورية . ولم تكن الاتفاقية المعقودة بين سورية ولبنان المذكورة اعلاه لترضي اللبنانيين ارضاء كاملا ، اذ ان الامور التي كانت مدار اهتمامهم هي :
- ١ — الغاء منع سفر السوريين الى لبنان .
 - ٢ — السماح بدخول البضائع الاجنبية الى سورية عن طريق
لبنان .
 - ٣ — قضية الترانزيت .
 - ٤ — حرية نقل الاموال بين البلدين .
 - ٥ — السماح للتجار اللبنانيين بان يزاولوا اعمالهم في
سورية .
 - ٦ — رجوع سورية عن حصرها وكالات الشركات الاجنبية
بالسوريين دون اللبنانيين .
- فالامر الاول ، وهو حرية سفر السوريين الى لبنان ، كان من المطالب الرئيسية التي لا تزال تتشبث بها الحكومات اللبنانية ، اذ انها تعلم ان اطلاق حرية السفر تعود على لبنان بمبالغ لا تقل عن خمسين مليون ليرة ينفقها السوريون سنويا في لبنان ، سواء في النزوة او في الاصطياف او في الانفاق بطرق اخرى . ولا غرابة في هذه التشبثات ، فلبنان ذو الانتاج المحلي المحدود يعتمد في اقتصاده

العام على ما ينفقه الاجنبي في اراضيه ، وعلى تجارة الوساطة ، فيشتري البضائع من البلاد الاجنبية ليبيعهها من سورية ومن بعض الدول العربية المجاورة ، كما انه يشتري من سورية اكثر انتاجها ويصدره الى الخارج فيربح في هذه العمليات ما لا يقل عن عشرة بالمئة من ثمن البضائع .

ومنع السفر لم يحرم لبنان مما ينفقه السوريون فحسب ، بل ادى الى عزوف التاجر السوري عن ارتياد بيروت لشراء البضائع التي يبيعها بدوره في سورية ، وجنوحه الى الاتصال مباشرة بالمصدر الاجنبي فيستورد حاجته منه بدون وساطة التاجر اللبناني . كما ان اقامة الحدود بين البلدين واضطرار التاجر اللبناني الى دفع رسوم جمركية عند ادخال بضاعته الى سورية ، بالاضافة الى ما يكون قد دفعه من الرسوم عند دخول هذه البضاعة الى مرفأ بيروت ، قد حال دون انتفاعه من اجور الوساطة (كمسيون) . ولئن نجحت الحكومة اللبنانية الى تلافي الامر بالغاء الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها الى سورية ، فان هذا التدبير لم يعط اية نتيجة . اذ ان سورية منعت دخول البضائع الاجنبية الواصلة الى لبنان واشترطت وصولها رأسا الى سورية ، اما عن طريق مرفأ اللاذقية او بالترانزيت المباشر عن طريق لبنان .

اما موقف سورية من التجار اللبنانيين الذين كانوا يتعاطون التجارة في سورية ، ومعظمهم كان حائزا على وكالات الشركات الاجنبية لسورية ولبنان ، فقد اصدرت الحكومة السورية قرارات عديدة قيدت تعاطي الاجانب التجارة في سورية بقيود ثقيلة وحصرت الوكالات بالسوريين واشترطت في الشركات المساهمة ان يكون اصحابها كلهم سوريون او اكثريةهم على الاقل .

واما قضية الترانزيت ، فتتلخص في ان السيارات اللبنانية كانت مستاثرة بنقل البضائع بين لبنان وشرق الاردن عن طريق دمشق . وكانت تحمل في طريق عودتها بضاعة من دمشق الى لبنان ، بينما كانت السيارات السورية لا تستطيع التيام بذلك بسبب منع حكومة لبنان اياها من التحميل في بيروت . وهذا ما حدا بالحكومة السورية على منع السيارات اللبنانية من تحميل البضائع من دمشق الى بيروت في طريق عودتها من عمان . وهي لم تخالف بذلك شروط الترانزيت الدولي . وكان لبنان يطلب من سورية الغاء هذا المنع والسماح للسيارات اللبنانية بنقل ما تريد من دمشق الى

بيروت في حرية كاملة ، دون النظر الى مصلحة اصحاب السيارات السورية التي كانت تتضرر من هذه المزاخمة . واغرب ما في الامر ان تلك السيارات اللبنانية كانت تتزود بالبنازين في بيروت وفي عمان وتمر عبر الاراضي السورية وتستعمل طرقاتها دون ان تدفع اي رسم . وكنا اذا اقترحنا ان تتزود هذه السيارات بالبنازين في دمشق لنشترك فيها تستوفيه الحكومة السورية من الرسوم الموضوعة على البنازين ، رفضت الحكومة اللبنانية ذلك .

واما حرية نقل الاموال بين البلدين ، فمطالبة لبنان بها ناشئة عن القرارات التي كنا قد اتخذناها او فرضناها على مصدري بعض المتوجات الزراعية ، كالقمح والقطن وبعض المصنوعات المحلية ، وهي ان يحتفظوا في المصرف بالقطع النادر الذي يحصلون عليه ثمنا لتلك الصادرات ، فلا يبيعونه الا للمستوردين السوريين الحاصلين على اجازة استيراد . وكان التجار اللبنانيون يريدون ان يتصرفوا بتلك العملات الاجنبية في حرية كاملة .

تلك هي النقاط التي ما زال الخلاف قائما بشأنها منذ ١٩٥٠ حتى الآن ، والتي ما غنى الجانب اللبناني يحاول معالجتها لصالحه دون ان يتوصل الى بغيته .

وعندما عدت الى رئاسة الحكومة في اواخر شهر آذار ١٩٥١ طلب الي السيد حسين العويني ، الذي كان خلف رياض الصلح في رئاسة الوزارة ، ان نعاود البحث سعيا لايجاد حل للخلاف القائم . وتجاه اصراره ، رغم ما صارحته به بانني لا اجد سبيلا لتغيير الوضع الحاضر ، فقد عقدت اجتماعات عديدة في دمشق وبيروت تبولت فيها اطيب عبارات المجاملة ، الا اننا لم نصل الى اي اتفاق ، الا في قضية الترانزيت ، حيث قبلنا بعض التسهيلات . ولم اخف عن السيد العويني اننا مختلفون في المبادئ الاساسية ، فكيف يمكن الاتفاق على التفاصيل ؟ وعددت له الاسس التي لا تقبل اي حكومة سورية الاعتماد عنها وهي :

موني الى
رئاسة الحكومة
واستئناف
المفاوضات
مع لبنان

١ - السياسة الاقتصادية الموجهة المبنية على تحديد انواع البضائع غير الضرورية وفرض رسوم جمركية مرتفعة عليها ، وعلى منع استيراد البضائع التي تصنع المصانع السورية المقدار الكافي منها ، وتنشيط التجارة السورية وتوجيهها الى الاستيراد والتصدير مباشرة من الخارج واليه ، وحماية الزراعة وزيادة الاراضي المزروعة . وكانت هذه السياسة مخالفة لبدا الباب المفتوح الذي

كان ينادي به تجار بيروت .

٢ — حماية النقد السوري وتعزيزه ومنع السوريين من انفاق اموالهم جزاءا في لبنان ، وتأمين القطع النادر اللازم لتسديد ائمان مستورداتنا . وكانت هذه النقطة ايضا غير منسجمة مع رغبات لبنان .

وكان السيد حسين العويني شديد التفاؤل في الوصول معي الى اتفاق كلي او جزئي على الاقل . وكان يعول على الصلات الطيبة التي كانت تربطني به وعلى مقدرته في المساومات التجارية لتحقيق هدفه . وكان يتمنى انتهاء عهد الحكومة المؤقتة التي يرأسها للاشراف على الانتخابات النيابية ، باتفاق مع سورية يكلل به رئاسته ، فضلا عن تتويجها بحسن ادارته تلك الانتخابات . وكنت ، بالفعل ، تواقا الى الاتفاق معه لو انه لم يتخذ الموقف السلبي في الاسس التي لم تكن لنستطيع التزحزح عنها . وهكذا اثبتت هذه المحاولة ان الشيخ بشارة الخوري واصدقاءه كبار تجار بيروت اخضعوا حسين العويني كما اخضعوا رياض الصلح قبله . ولم يقدر للعويني الافلات من نفوذهم وتسلطهم .

وعندما استقال العويني وتولى السيد عبد الله اليافي رئاسة الوزارة طلب مني استئناف الابحاث ، فاجبت الوسيط بان الصداقة القديمة التي تربطني باليافي والقراية الموجودة بيننا — اذ انه متزوج من احدى بنات عمي — تجعلاني ارجع عدم استئناف المفاوضات في صورة رسمية خشية ان تعثر به غصة اذا ما ادت ايضا الى الفشل ، وبأنني افضل ان اجتمع به في صورة غير رسمية ، حتى اذا وجدنا سبيلا للتفاهم ، جعلنا المفاوضات عندئذ رسمية وعلنية . وافتتحت فرصة عودتي من اللاذقية ، بعد انتهاء فرصة عيد الفطر ، وزرت في داره في بجمدون وبينت له وجهات النظر المختلفة وقلت له اننا لم نتمكن حتى الآن ولن نتمكن في المستقبل من الوصول الى اتفاق الا حول مسألة المنتوجات الزراعية ، فلنعتد على انهاها وابرام اتفاق بشأنها ، ولنترك بقية الامور المختلف عليها الى فرصة اخرى . وبعد البحث طويلا ، اتفقنا على زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية ، وكان مصطفا في عاليه ، فاذا قبل باقتراحي عملنا به . لكن الشيخ بشارة الخوري فاجانا برفض شديد وقال : « اما اتفاق كامل في جميع الامور ، واما اختلاف في جميعها . ولا اقبل بحل وسط بشأن المنتوجات الزراعية » . فخرجنا من لدنه غير مرتاحين .

فقلت لليافي : « ما موقفك الآن ؟ » فاجاب : « ماذا تريد مني ان اعمل
والرئيس معارض ؟ » فضممت اليافي الى زمرة سلفيه الصلح
والعويني .

وخلال ذلك الاجتماع ، فاجاني الشيخ بشارة الخوري بسؤال
عما اذا كنا نوافق على تبادل التمثيل السياسي بين سورية ولبنان ،
فاجبته بان ذلك يفسر فوراً بالعدول نهائياً عن الوحدة الاقتصادية
او الوحدة الجبركية ، فهل تقصدون ذلك ؟ غننى هذا القصد و اضاف
ان وجود ممثلين في البلدين يسهل تبادل الراي والمذاكرة . فقلت له :
« اذا كانت هذه هي الفايصة فحسب ، فبيروت ليست بعيدة عن
دمشق ويستطيع اي منا ان ينتقل بينهما باقل من ساعتين ، عدا عن
ان الهاتف يؤمن هذه الاتصالات بسهولة . اما اذا كنتم تريدون
بذلك اثبات استقلال لبنان وان تعامله مع سورية هو مماثل لتعامله
مع سائر الدول الاجنبية ، فذلك شيء آخر ! » فاجاب الرئيس :
« ان العرف الدولي يقضي بايجاد تمثيل سياسي بين البلاد ذات
العلاقات المشتركة ، فاي مانع يحول دون تحقيق ذلك بيننا ؟ »
فقلت له : « لقد مر على استقلال لبنان وسورية ما يقارب سبعة
اعوام ، اي منذ استلمتم فخامتكم الحكم في لبنان ، وليس بيننا تمثيل
سياسي . وقد تضامنا في الشؤون السياسية ولم نحتاج الى ممثلين
دبلوماسيين ، فما الداعي لتغيير الوضع الراهن الآن ؟ »

فأصر الرئيس على رايه ، ولم اتمكن من اقناعه بالعدول عن
تلك الفكرة . فمخمت البحث واعدت بان انتقل الى زملائي اعضاء
الحكومة السورية هذه الرغبة .

اما السيد عبد الله اليافي فلم يشترك في الحديث اطلاقاً .
ولم ادر اذا كان موقفه ناشئاً عن عدم ارتياحه لاقتراح رئيس
الجمهورية ، او انه كان مكثفياً بما يسرده المشار اليه . وهما كان
الامر فاني قلت بعد خروجنا من هذه المقابلة للسيد اليافي : « انك
عزيز علي ولا اريد لك ان تتقدم حكومتك بهذا الاقتراح ! » فسكت
اليافي واغترقنا .

وعندما مرضت على مجلس الوزراء راي رئيس الجمهورية
اللبنانية اجمع الوزراء على ان البلاد لا تترشح الى ايجاد التمثيل
السياسي بين البلدين ، فقررنا عدم الجواب . وبقيت هذه القضية
سائرة في الظلمات . واستمرت المباحثات بعد ذلك بين لبنان وسورية

الى ان عقد اتفاق جديد بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٢ واليكم خلاصته :

الانتاج الزراعي والحيواني : ١ - تسمح الحكومتان باستيراد او تصدير المنتجات الزراعية والحيوانات ذات المنشأ المحلي بين بلديهما معفاة من الرسوم الجمركية واجازات الاستيراد او التصدير ، باستثناء بعض الاصناف المذكورة في الجدول الملحق .

٢ - يفرض بالاتفاق حد ادنى موحد من التعريفات الجمركية في سورية ولبنان على ما يستورد من غير بلديهما من المنتجات الزراعية ، باستثناء القمح والدقيق وما يستورد من المملكة الاردنية الهاشمية .

الانتاج الصناعي : يسمح للبلدين باستيراد وتصدير المصنوعات المحلية وفقا للشروط التالية :

١ - تعفى المصنوعات المحلية المدرجة في الجدول رقم ٢ / من الرسوم الجمركية ويفرض على مثيلها المستورد من الخارج حد ادنى موحد من التعريفات الجمركية (ويتضمن هذا الجدول : محضرات الخضر ، والنباتات ، والزجاج ، ومصنوعات الخشب والموزاييك ، والجوارب ، والسكاكر ، وغيرها .)

٢ - تخضع المصنوعات المذكورة في الجدول رقم ٢ / الى تعريفات جمركية مخفضة بنسبة الثلثين (يدخل ضمن هذا الجدول : المعاجين الغذائية ، والجوارب النسائية ، والبيرة ، والشوكلاية ، والبسكويت ، وغزل الحرير الطبيعي ، والفروشات الخشبية ، والشيفتو ، والصانون ، والمرابا ، والجلود ، وغيرها .)

٣ - تخضع المصنوعات الاخرى التي لا تنقل نسبة المواد الاولية واليد العاملة فيها عن خمسين بالمئة من تكاليف انتاجها ، الى التعريفات الجمركية العادية المرمية في البلد المستورد .

٤ - لا تخضع المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية المنتجة في بلد احد الطرفين الى رسوم داخلية تفوق المفروض على المنتجات المحلية او على موادها الاولية. غير انه يمكن فرض رسم استهلاك لمصلحة البلديات على ان لا يتجاوز ١/١ // للمنتجات المعفاة من الجمرک و ٥/٥ // لغيرها .

٥ - يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة .

والى جانب هذا الاتفاق تبودلت كتب تقضي بأن يكون تعامل سورية ولبنان في التبادل التجاري وانتقال الاشخاص ونقل الاموال وممارسة الاعمال التجارية والزراعية والصناعية في اراضيها بما لا يقل عن تعاملهما مع اي بلد اخر ، وبأن لسورية حق مخالفة لبنان في قاعدة حصر الاستيراد من بلد المنشأ كلما اقتضت مصلحة

البلدين التجارية ذلك ، كما انها تتوسع في السماح بانتقال الاشخاص مع مراعاة الاعتبارات السياسية والعسكرية .

وقد قبلت الحكومة السورية بأن تحول الى الحكومة اللبنانية الاربعة مليارات من الفرنكات الامرنسية لقاء الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التي كانت قد جمعت في لبنان حين فصل النقدين . وثمة نصوص اخرى تتعلق بتثبيت حقوق سورية في رسوم تصدير الزيت والسكك الحديدية .

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان في عهد الاستقلال ، ثم بعد الوحدة ، وفي عهد الاستقلال الجديد ، على القواعد ذاتها ما عدا حرية التنقل . فكانت تطلق احيانا وتعيد احيانا اخرى ، تبعا للظروف والعلاقات بين الحاكمين في الدولتين . وعلى اي حال ، فلم يعد ثمة من يفكر بالعودة الى الوحدة الجبركية . وخلاصة الامر ان الانفصال الجبركي عن لبنان ادى للاقتصاد السوري منافع لا تعد ولا تحصى ، اذ اخذ المواطنون السوريون ، حتى الذين لم يكونوا يمارسون التجارة قبلا ، يبدلون النشاط الواسع في التجارة الخارجية . فاستحصلوا على جميع وكالات الشركات الاجنبية في سورية وراحوا يستجلبون البضائع من اوربا وامريكا وسائر بلاد العالم مباشرة بدون وساطة التاجر اللبناني ، فوفروا بذلك العمولات التي كان التجار اللبنانيون يتقاضونها . وهي تبلغ سنويا عشرات الملايين من الليرات .

وحفظ اهل دمشق لي في قلوبهم منة لتحقيقي ما عاد عليهم جبيما بالומר والربح والعمل . واظهروا هذه المنة في الانتخابين التشريعيين في ١٩٥٤ و ١٩٦١ حين منحنى ناخبو دمشق /٢١/ الف صوت في المرة الاولى و /٣٣/ الف صوت في المرة الثانية ، وهذا اعلى رقم حازه مرشح في سورية ، منذ بداية الحياة النيابية .

واني افخر بهذه الثقة الغالية التي تدفعني الى الاستمرار على العمل في الحقل العام ، خدمة لبني بلدي خاصة ، وبني وطني عامة .

الفصل الثاني النقد السوري

ارتباط النقد
السوري بالنقد
الفرنسي

كانت سورية في العهد العثماني تتعامل بالنقد التركي المؤلف من ليرات عثمانية ذهبية واجزائها الفضية ، ثم بالاوراق النقدية التي اصدرتها الحكومة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى . وعندما جلا الاتراك عن بلادنا ودخلت الجيوش الانكليزية وقامت في سورية حكومة وطنية يرأسها الامير فيصل بن الحسين ، استمر التعامل بالنقد التركي بين الناس . لكن الحكومة تبنت في معاملاتها المالية الجنيه المصري ، ثم اصدرت قانونا بايجاد نقد سوري ذهبي وجعلت الدينار السوري الذهبي معادلا لليرة الفرنسية الذهبية . ولكن ما لبث عهد الامير المثار اليه ان انهار اثر احتلال سورية من قبل الجيش الفرنسي في ١٤ تموز ١٩٢٠ ، عقب الانذار الذي وجهه الجنرال غورو الى الامير فيصل ، طالبا فيه قبول الانتداب الفرنسي وجعل الليرة السورية العملة الرسمية للدولة ، وهي العملة التي كان المصرف السوري بدأ بوضعها في التداول في لبنان ، بعد ان اعطي له من قبل الفرنسيين امتياز اصدار النقد .

والى جانب هذه الليرة السورية الجديدة المعتبرة رسميا ، استمر الناس على تداول العملة الذهبية والفضية التركية فاصبح التداول مزدوجا ، مما جعل الافراد يلمسون عمليا سقوط قيمة الليرة السورية الورقية بالنسبة الى العملة العثمانية المعدنية .

وجعل ارتباط النقد السوري بالنقد الفرنسي بمعدل عشرين فرنكا لليرة السورية . وكانت الليرة العثمانية الذهبية تعادل / ٢٥٠ / غرشا سوريا ثم اخذت ترتفع اسعارها ، اوبالاحرى تنخفض قيمة الليرة السورية بالنسبة الى الذهب ، الى ان استقرت في ١٩٢٨ على معدل / ٥٥٠ / غرشا . وبقيت على ذلك حتى ايلول ١٩٣٦ ، حين ألغت الحكومة الفرنسية تثبيت الفرنك على الاساس الذهبي السابق ، فتدهورت قيمة الليرة السورية بسبب ارتباطها بالفرنك

الى ما يعادل / ٧٥٠ / غرشا لليرة الذهبية . فارتبك السوق التجاري في سورية واصيبت البلاد بهزة اقتصادية عنيفة ، وذلك لان التعامل الاساسي بين الناس كان جاريا ، قبل ١٩٢٨ ، بالعملة الذهبية . لكن الاهلين ، بعد ان اطمانوا الى تثبيت الفرنك في ١٩٢٨ ، بداوا يتعقدون بالليرات السورية ظلنا منهم انها مستقرة ثابتة الاركان . فلما خرجت فرنسا عن قاعدة التثبيت المذكور آنفا وسقطت قيمة الليرة السورية تبعا لذلك وارتفعت الاسعار فجأة بنسبة نزول العملة السورية ، لمس الناس الاضرار التي لحقت بمن لديه اوراق سورية او هو دائن او ملتزم بقبض مطلوبه بها . فعمدت اجتماعات عديدة في الغرفة التجارية بدمشق للنظر في الامر وتدارك الاضرار الواقعة او التي يمكن ان تقع في المستقبل بسبب ارتباط نقدنا بالنقد الامرنسي وتبعيته له . فكان لا بد ، لتجنب هذا الخطر ، من فك هذا الارتباط . لكن ، هل تقبل الحكومة الامرنسية ان تلغي بندا اساسيا من بنود صك انتدابها ؟ لم يكن لدى احد اي شك في ان الجواب سيكون سلبيا . لذلك رايت ان نلجأ الى تجنب المواجهة الصريحة وتدارك الامر بالتحايل ، وذلك بأن نطلب من الحكومة السورية ان تعوض على حملة الاوراق النقدية السورية ما لحقهم من الخسارة بسبب هبوط اسعارها . فنجعل قيمة الليرة السورية خمسة وعشرين فرنكا بدلا من عشرين ، على ان تغطي الحكومتان السورية واللبنانية الفرق من ميزانيتهما . وكانت الاوراق النقدية المتداولة في ذلك التاريخ في سورية ولبنان نحو / ١٦ / مليون ليرة سورية ، بحيث يكون نصيب كل من سورية ولبنان من التعويض نحو مليوني ليرة سورية . وذهبت لمقابلة رئيس مجلس الوزراء السيد عطا الايوبي لعرض الفكرة عليه فلم يفهمها ولم يدرك ما وراءها . وهو على كل حال لم يظهر اهتماما بها ولا تحسبا لها . وذكرت له انني سأذهب الى بيروت لادرس الوضع ، فزودني بادعيته الطيبة التي كانت كل ما استطعت الحصول عليه .

وذهبت فوراً مع السيد انطون اده ، امين سر بلدية دمشق ، الى بيروت . وكنت فكرت له اقتراحي فتحس له واندفع في تأييدي وتشجيعي على السعي لتحقيقه . فطلبت منه ان يرافقني الى بيروت لمقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد اميل اده ، بصفته صديقا له ونسيبا ، فقبل التكليف . وسرعان ما ركبنا السيارة متوجهين الى صوفر ، حيث كان مصطفى رئيس الجمهورية .

الفصل الثاني : النقد السوري

كان السيد اده من دعائم الانتداب الفرنسي . لكنه ، مع ذلك ، تحمس لفكرتي التي ابديتها له باسقاط نتائجها المادية ، من حيث التعويض على حملة الاوراق النقدية السورية — اللبنانية ، دون ان اذكر له هدي الخفي . وسواء ادرك بذكائه هدي هذا او اراد فقط رفع الظلمة عن المتضررين ، فقد وعدني بدعم موقفي لدى المفوض السامي الفرنسي . ثم اجتمعنا بفريق من التجار لدى رئيس جمعية التجار ، فارتاحوا لراي وتحمسوا له .

واستقبلني المفوض السامي مسيو دومارتل ، فبسطت له اقتراحي . وكان رئيس الجمهورية اللبنانية ، على ما يظهر ، اطلعه على خلاصته . وهكذا لقيت من المفوض السامي اهتماما في الموضوع ورغبة في درسه مع مستشاره المالي . وصرح لي انه لا يرفض المشروع مبدئيا ، كما اظهر عنايته بكل ما يعود على السوريين واللبنانيين بالخير والنفع . ولم استغرب هذا الجو الصافي ، نظرا لان المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والوفد السوري كانت انتهت بعقد مشروع معاهدة ، عاد الوفد بعدها من باريس وهو يشيد بصداقة فرنسا وبحسن نواياها ويصف تلك المعاهدة بانها آية القرن العشرين . وبذلك خمدت جذوة المعارضة ضد فرنسا ، واعتز الفرنسيون ، وفي مقدمتهم المفوض السامي ، بانهم ثبتوا وضعهم في سورية على اسس تعاقدية ، ولو لمدة خمسة وعشرين عاما . فلم يكن مستغربا منه ، اذن ، ان يكون واسع الصدر حين الاجتماع اليه . لكن الامل الذي عقدته في هذا الاجتماع لم يلبث ان انهار كليا ، عندما بحثت الموضوع مع المستشار المالي مسيو ايرهاردت ، اذ انه بدأ معارضته مشروعني بذكر عجز الحكومتين السورية واللبنانية عن تحمل الخسارة التي ستنتج عن تغطية فرق انخفاض قيمة النقد المتداول . لكن اجبته بان رئيس الجمهورية اللبنانية يوافق على مشروعني ، وبان الحكومة السورية لم تعارض مبدئيا . ثم طلبت اليه ان لا يقف موقفا سلبيا اذا وافقت الحكومتان على الموضوع .

فلم يسع المستشار ، بعد ان تخطى عن اللف والدوران ، الا ان يعترف بسبب معارضته الاساسي . فقال لي : « هل تظن ان مشروعك ينسجم مع صك الانتداب الذي يوجب ارتباط النقد السوري بالنقد الفرنسي ؟ وهل هو ينسجم مع مشروع المعاهدة السورية — الفرنسية التي تنص هي ايضا على هذا الارتباط صراحة لا تلميحاً ؟ » فاذن لي ان مخاطبي مدرك لنتائج الاقتراح الاساسية ،

وانه لن يترك مجالا لتحقيقه . وعبثا ذهبت محاولتي اقناعه بفائدة المشروع لاقتصاديات البلاد ، لانها كانت تصطدم بمغليّة الانتدابى الفح الذي لا يريد ان يمس سك الانتداب بأي تعديل .

وهكذا فشلت في اخراج عملتنا من محور النقد الامرنسي ، وظلت الليرة السورية تتبع الفرنك في سقوطه المستمر حتى بلغ سعر الليرة الذهبية الانكليزية / ٧٥٠٠ / غرشا سوريا في عام ١٩٤٢ . ودام الامر كذلك الى ان جرى الاتفاق مع حكومة الجنرال ديغول ، بموجب كتاب جنرال كاترو انى الحكومة السورية . فانتهى بذلك ارتباط العملة السورية بالعملة الامرنسية وتحقق استقلالنا النقدي .

ولايضاح ما سبق هذا الاتفاق لا بد من ذكر التصريح الذي القاه الجنرال كاترو من طائرات جيشه في ٨ حزيران ١٩٤١ واعدا به ، باسم حكومته ، تثبيت النقد السوري على تعادله الحالي مع الجنيه الاسترليني ، وامكان استبداله به في حرية تامة . ولعل الجنرال كاترو اراد بتصريحه هذا استجلاب قلوب السوريين وهو على ابواب عاصمتهم ، او انه حمل على القائه كما يستدل من كونه صادرا بالاتفاق مع السيد مايلز سمبسون ، سفير انكلترا في مصر . ومهما كان السبب ، فقد كان هذا التصريح سلاحنا الذي كان في يدينا عندما بحثنا مع الامرنسيين امكان الخروج من الازمة التي خلقوها بايلاننا ، هم والانكليز ، انهاء مفعول ذلك التصريح ، سواء من حيث التعادل مع الجنيه الانكليزي او من حيث حرية شراء الاسترليني بالليرات السورية .

واسرد فيما يلي تتابع الحوادث .

ذات يوم دخل غرفتي المرحوم سعد الله الجابري ، وكان رئيسا لمجلس الوزراء وكنت وزيرا للمالية ، وقال لي باضطراب : « طلب مني الامرنسيون والانكليز مقابلة رسمية يحضرها وزير المالية لتبليغنا اخطارا هاما فيها ، فما تخالهم يريدون ؟ » فاجبته : « انهم يريدون تبليغنا عدولهم عن التصريح . » قال : « اي تصريح ؟ » فاجبت : « تصريح ٨ حزيران ١٩٤١ » وذكرته له خلاصته وخطر الغائه . وكان المرحوم الجابري خالي الذهن من كل ما له علاقة بالشؤون المالية ، فازداد اضطرابا .

وفي الموعد المحدد حضر ممثلون امرنسيون وانكليز . وكان الانكليز يرتدون اللباس الرسمي الاسود . وقرا كل من الفريقين مذكرة مماثلة الى الحكومة السورية يعلنان فيها الغاء التعادل مع

العمل لك
ارتباط النقدين
السوري والفرنسي

الجنيه ، وانهاء حرية شراء الاسترليني ، مع اظهار الاستعداد للدخول في مباحثات على اسس جديدة .

فاوما الي رئيس الوزراء معترفا بصدق نبوءتي عن الغاية من الاجتماع وقال لي بالعربية : « دبرها » ، ولهم بالفرنسية : « ان وزير المالية يجيئك » . فقلت للوفد بكل برودة وبدون اكتراث : « آسف ان اقول لكم ان الحكومة السورية لا تستطيع قبول اقتراحكم . » فقطعوني بقولهم ان ذلك ليس اقتراحا ، بل تبليغا . فاجبت : « لا بل هو اقتراح . لان ليس في وسعكم املاء ارادتكم علينا واجبارنا على قبول التنازل عن عقد رضائي تم بيننا وبينكم عندما دخلتم بلادنا وقابلتموني ، بصفتي رئيسا للحكومة السورية حينئذ ، فابلغتمكم انني اخذت علما بذلك ، باسم حكومتي . ثم بدا التعامل في البلاد السورية على هذا الاساس ، فاخذتم تصدرون ما تحتاجون اليه من الاوراق النقدية السورية لقاء سندات على خزينتكم وضعتموها لتغطيتها . فاستمرت البلاد تقبل تداول هذا النقد ، اعتبادا على قابلية تحويله الى الاسترليني وعلى معدل سعره اي / ٨٦٣ / غرشا للجنيه الانكليزي . اما انتم ، الانكليز ، فسفركم ومثلكم في مصر ايد التصريح باسم حكومته ، فنفذتموه فعلا . وهذا التصريح ظل من اي تحديد في الوقت ، فليس لكم الان ان تلغوا هذا التعاقد الضمني الا بموافقتنا . ومع ذلك فنحن لا نهمسك بهذا الضمان اذا كنتم ترفعون عنا ارتباط النقد السوري بالنقد الفرنسي ، على ان نحدد مهلة ستة اشهر لتصفية الوضع الحالي . واما اذا كنتم تريدون سحب توقيعكم وكفالتكم فانكم تسيئون بذلك لسمعتكم الطيبة حتى الآن ولا يعود باستطاعتكم شراء اية حاجة من سورية . فالناس سوف يرفضون التعاقد معكم في المستقبل بعملة غير مضمونة . ولن تجدوا عاملا واحدا يشتغل في خطوط الدفاع او الطرق التي تبنيها في سورية ولبنان . فاذا اردتم ان تقاطعكم البلاد باعلان ما جنتم به على الناس ، فالراي رايكم . اما اذا كنتم تريدون جادة الصواب ومراعاة مصلحتكم الخاصة ، فنحن على استعداد للبحث معكم على اسس جديدة ، شريطة الا تعتبر هذه المفاوضات قبولاً منا بالغاء تصريح ٨ حزيران . »

وكنيت في اثناء حديثي اتابع اثره على وجوه الحاضرين . فلم يكتف الافرنسيون غضبهم ، اذ كانوا شديدي التمسك بالالغاء لانه يعيد النقد السوري الى ارتباطه السابق بالفرنك ، كما يعيد علاقتنا

التجارية معهم الى ما كانت عليه من التبعية . لكن الانكليز تلقوا حجبي واقوالي بهدوء وتبصر . اما الرئيس الجابري ، فبدأت اسارير وجهه تنفجر رويدا رويدا حتى وصلت به الحال الى تهقته المشهورة التي ترافق عادة اقواله عندما كان يعتقد انها حجة دامغة تقهر حجة مناقشه . وبعدما انهيت حديثي اراد الجابري ان يثبت وجوده بشكل اكثر جدية ، فبدأ يسمع الانكليز والافرنسيين قوارص الكلام ويهددهم بأسلوب غير مجد . وعلى اية حال ، فقد كان وقع اقواله الجافة اقل اثرا عليهم من اقوالي التي كانت موسومة بطابع عدم المبالاة وهدوء اعصاب من هو واثق من حقه ، غير مكترث بدعوى خصمه الباطلة . وايد مندوب لبنان ، الامر جميل شهاب ، اقوالي باسم حكومته . ثم انفرد الوفد في احد جوانب البهو بينما اخذ الجابري يهزؤني ويشكرني ويبيدي تقديره واعجابه باجوبتي .

ثم عاد الجميع الينا وابلغونا انهم سينقلون الى حكومتهم ملخص ما دار في هذه الجلسة ويطلعونا على ما سيكون موقعهما . وبعد ان انصرفوا قال لي الجابري اننا ربخنا المعركة ، فقلت له اننا لم نربح بعد شيئا . فالامر الواقع اننا في حالة حرب عالمية ، والجماعة يحتلون بلادنا قسرا وليس في يدنا ان ندفعهم عنا . وكانت حجتنا تصح لو دعمتها القوة .

وبعد يومين جاعني المدير العام للمصرف السوري مسيو بسون وبدا « يجس النبض » . فظهرت له نفس الاطمئنان الذي ابديته في الاجتماع السابق ، فصار يقلب وجوه الامر ويتساءل عن المخرج الممكن . وفهمت من اقواله ان الانكليز مصرون على سحب تعهدهم وان لا سبيل الى تعديل رأيهم . فقلت له : « انهم يريدون اخراجكم » . فأيد ذلك وزاد عليه تلميحا بأن الانكليز يشترطون على الافرنسيين ان يتفاهموا مع السوريين قبل عقد الاتفاق المالي الذي كانت تدور المفاوضات من اجله في الجزائر . فقلت في نفسي : ها هي الفرصة سانحة للتخلص من الارتباط بالفرنك نهائيا والسير بنقذنا على اسس اقتصادياتنا محسب . فلنشدد الخناق على الافرنسيين في طلب ضمانات النقد السوري الذي اصدروه بالذهب . لكنني تبصرت بالامر واستحوذت على عقلي فكرة عدم الاطمئنان الى الانكليز . فهم لا يرمعون صديقا ولا رفيقا عندما تتصادم مصالحهم بمصلحتهم . فملطنا اذن بالتشدد الى الحد الذي يوشك به حبل المفاوضات ان ينقطع .

ومعدت اجتماعات عديدة حضرها عن الانكليز مستشار الامور

الاقتصادية في فلسطين ، وعن الافرنسيين مسيو بسون ، وعن لبنان الامر جميل شهاب . وكنت امثل الجانب السوري والى جانبي السيد حسن جبارة . ولم نصل في كل هذه الاجتماعات الى اية نتيجة ، بل كنا ندور حول التمسك بقضية تصريح ٨ حزيران وهم يفكرون هذه القضية .

الى ان كانت وليمة اقامها وزير الخارجية السيد جميل مردم على شرف الجنرال كاترو بمناسبة اعترامه السفر الى الجزائر في اليوم التالي . وكان رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي حاضرا الوليمة ، وكذلك السيد الجابري . وبعد الانتهاء من الطعام تناول الجنرال كاترو حديث مباحثات النقد وسألني اذا كنا ندور حول الحلقة المفرغة . وبدا الاخذ والرد وانا اسمع دون الاشتراك في الحديث ، الى ان خطرت لي فكرة مفاجئة اخذت اقلب اوجها بسرعة حتى اذا اخترت في فكري رجوت رئيس الجمهورية ان نجتمع نحن السوريين على انفراد . فاجتمعنا وبسطت لهم رأبي ، وهو يتلخص بان تضمن الحكومة الافرنسية النقد السوري على اساس معده الحالي بالنسبة للجنيه الانكليزي ، وبان تضيف الى مجموع مبالغ التغطية كميات من الفرنكات تعادل التخفيض الذي قد يطرا على الفرنك بحيث تبقى الفرنكات الضامنة للنقد السوري معادلة بالجنيهات الاسترلينية لما تساويه في الوقت الحاضر . وهكذا نكون قد تنازلنا عن شراء الاسترليني بالسعر المحدد واستعضنا عنه بتغطية متزايدة من الفرنكات . وكان الربح الحقيقي الاكثر وضوحا هو خروج الليرة السورية عن ارتباطها بالفرنك بحيث تصبح قيمتها ٢٥ او ٤٠ او ١٠٠ فرنك بحسب تبدل سعره . ولم يكن زملائي السوريون مرتاحين لاول وهلة الى هذا الحل الذي يفقدنا حق شراء الجنيهات الاسترلينية . فاستشرنا مدير المالية العام السيد حسن جبارة الذي اعلن ارتياحه الى حل لم نكن في الواقع نستطيع الحصول على احسن منه ، لا سيما ان الانكليز مصممون على عدم الاستمرار على بيعنا عملتهم دون قيد ولا تحديد . ولم نكن لنستطيع اجبارهم على ذلك .

وقلت لزملائي : « هذه فرصة للخروج عن الفرنك اذا قبل الافرنسيون اقتراحي . وهي فرصة قد لا نحصل عليها في غير هذا الظرف . فاذا تشددنا ورفضنا التفاهم ، اندفع الانكليز والافرنسيون في خطتهم وعقدوا اتفاقهم المرتقب . وهكذا نكون قد اضعنا الفرصة . »

وكان اول من قدر منافع فك ارتباطنا بالفرنك السيد جميل مردم ، وايد رأيي معتبرا اننا نكون فككنا اول عقدة من سلسلة قيود الانتداب الفرنسي .

وبعد ان عجز الحاضرون عن ايجاد حل غير الذي تقدمت به ، وافقوا عليه على ان اتقدم به بصفتي الشخصية . فاذا وافق الفرنسيون عليه قبلناه ، والا فلا تكون الحكومة اظهرت قبولها به سلفا .

وعدنا الى البهو الذي كان الفرنسيون ينتظرون فيه فبسطت اقتراحي ذاكرا انه خاص غير ملزم للحكومة السورية . فاذا كان الجانب الآخر يوافق مبدئيا عليه ، بحثنا تفصيله وعرضناه على الحكومة السورية لتبدي رأيها فيه . فجاء دور الفرنسيين بالانفراد على حدة ، فانتحوا جانبنا من البهو وبدأوا بالوشوشة ، وكان النصيب الاكبر في الكلام لمعتددهم مسيو بسون . ولما علموا ، اعلن الجنرال كاترو بأنه مبدئيا وشخصيا ولاول وهلة — وهي التحفظات المعتادة — لا يجد مانعا دون البحث على اساس الاقتراح وبأنه سيبرق الى الجنرال ديفول ليطلع عليه ويتلقى تعليماته . وطلب مني ان اجتمع الى مسيو بسون لوضع صيغة اقتراح ، فاجبته : « ما الفائدة من اضاءة الوقت بصياغة الجمل قبل الاتفاق على المبدأ ؟ فلنناقش المبدأ أولا ، حتى اذا اتفقنا عليه سهل ايجاد الصيغة » . وادبت بذلك معرفة اذا كانوا جادين في قولهم بانهم سيبرقون الى ديفول ، ام انهم سيماطلون . فاصر الجنرال على وضع صيغة تبني عليها الموافقة او ترفض تفرعاتها ، فادركت انهم من حيث المبدأ موافقون . ولعلمهم في ذلك اخذوا بنظر الاعتبار ما لرفع الضمان الانكليزي واحلال الضمان الفرنسي محله من الاثر المعنوي غير مكثرين الى الاعباء المالية التي يقدمون عليها او غير حاسبين حسابها بالدقة . فاجبته : « طيب ، لندعو الصياغ للاجتماع » . فانتقلنا الى وزارة المالية حيث عكفت مع السيد جبارة والامير جميل ومسيو بسون على تحري الالفاظ والجمل المناسبة . وانتهينا الى صيغة اخذها مسيو بسون الى الجنرال كاترو . وكان مسيو بسون في تلك الاونة يتظاهر بالفيرة على مصالح سورية ويدعي انه ، رغم كونه فرنسيا ومديرا لمصرف فرنسي ، فهو يعتبر نفسه سوريا ويرجع مصلحة البلد الذي يشتغل فيه ، الى آخر ما هنالك من الادعاءات التي لم تكن لتتطلي علينا . وقد ظهرت حقيقة نواياه وخفاياه ، فميسا بعد ، بموقفه من سورية يوم عقد لبنان الاتفاق المالي مع فرنسا ورفضت سورية التوقيع عليه .

مقد اتفاق بين
سورية ولبنان
وبين بريطانيا
وفرنسا

وفي اليوم التالي بلغنا الجنرال كاترو انه تلقى تعليمات من الجزائر بالموافقة ، فبادرنا الى وضع الاتفاق بين سورية ولبنان وفرنسا وبريطانيا ونص كتاب موجه من الجنرال كاترو ، باسم حكومة فرنسا المؤقتة ، الى السيد سعد الله الجابري ، رئيس مجلس وزراء سورية ، وذلك في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ ، هذا نصه :

كان ممثلو الحكومتين اللبنانية والسورية اخذوا علما بما جاء في المذكرة المقدمة لهم من قبل ممثلي حكومتي فرنسا وبريطانيا المؤرخة في ١٣/١/١٩٤٤ في الاتفاق السنوي المعتود فيما بين هاتين الدولتين الاخبرتين لتحديد سعر الفرنك الفرنسي بمعدل مثلي فرنك للجنبة الاسترليني وطلبوا موافقة الحكومتين السورية واللبنانية على الاحكام المتعلقة ببلديهما .

١ - يقضى الاتفاق المذكور بان يحدد سعر الليرة السورية واللبنانية على اساس ٢٢٦٥/ فرنكا بما يجعل سعرهما معادلا الى ٨٨٢/ غرشا للجنبة الاسترليني باعتبار سعره مثلي فرنك ، وان هذا السعر المحدد لا يعدل بدون مشاورة مسبقة مع حكومة الجمهورية السورية وحكومة الجمهورية اللبنانية .

٢ - لا يعدل دون التشاور المسبق مع الحكومتين السورية واللبنانية النظام النافذ حاليا بالسماح للقاطنين في سورية ولبنان بشراء الجنيحات الاسترلينية بصورة حرة . ومن المنسق عليه ان كل تدبير مقترح في هذا الشأن تؤخذ فيه بنظر الاعتبار مصالح سورية المشروعة والاثر الذي يمكن ان ينتج عن التعديلات للمحولة .

ومستضمن الاتفاق المالي الامرنسي - البريطاني ملحقا خاصا بتأكيد التدابير المذكورة آنفا والتي وافقت عليها الحكومتان السورية اللبنانية .

وفيما يأتي نص كتاب الجنرال كاترو :

سيدي الرئيس :

لي الشرف باعلامكم بانه ، على اثر موافقة الحكومة السورية على نصوص الاتفاق المالي الامرنسي - البريطاني المتعلق بسورية ، فان لجنة التحرير الامرنسية قررت ان تتخذ الاحكام الاتية المتعلقة بسورية :

١ - تقوم الخزانة المركزية للجنة التحرير الامرنسية باعادة تأمين الودائع الموهودة حاليا بفرانسا ، العائدة لمكتب القطع السوري - اللبناني .

٢ - تضمن اللجنة المذكورة تجاه مؤسسة الاصدار في سورية ولبنان الاضرار التي يمكن ان تسببها من جراء الاحتفاظ بالفرنكات الامرنسية المودعة حاليا بفرانسا ضمن النقطه .

٣ - تتمتع اللجنة المذكورة بان تميد الى مؤسسة الاصدار كمية من الذهب تعادل وزنا وقيارا كمية الذهب التي كانت في حيزبان ١٩٤١ تؤول جزءا من تغطية النقد السوري .

٤ - في حالة تعديل جديد على قيمة القطع بين الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني التي مستثبت على اساس /٢٠٠/ فرنك = ١ جنيه استرليني بموجب الاتفاق المالي الجديد بين بريطانيا وفرنسا فان لجنة التحرير الفرنسية تتعهد بعمل اللازم لكي تبقى بصورة مستمرة موجودات مصرف سورية ولبنان بالفرنكات (بما فيها الجزء الموضوع لفنطية النقد السوري) معادلة لقيمتها بالجنيه الاسترليني .

وبموجب هذا التعهد فان لجنة التحرير المشار اليها - في حالة تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنيه الاسترليني - تقوم بزيادة تلك الموجودات بالفرنكات المذكورة اعلاه ، بحيث تكون قيمتها بالنسبة للجنيه الاسترليني معادلة بالسعر الجديد لما كانت عليه من اساس معدل الجنيه الاسترليني بمئتي فرنك فرنسي .

واضافة على ذلك - وتلبية للرغبة التي اعرىتم عنها - فاني سعيد بابلانكم بان السلطات الفرنسية مستعدة للاتفاق مع السلطات السورية على المسائل الآتية :

١ - تعديل بعض الاحكام المتعلقة بمؤسسة الاصدار ، وبصورة خاصة تلك التي تمنح الحكومة مراقبة عملية على الحد الاعلى للاصدار .

٢ - مكتب القطع وذلك رغبة في جعله دائرة عامة مستقلة تفاظ ادارتها بمؤسسة الاصدار بشروط يتفق عليها بين الدولتين وبينه .

٣ - مراقبة القطع الذي ينبغي ان تقوم بادارته لجنة تتضمن ممثلين من الحكومتين ولجنة التحرير وذلك بسبب الاحوال الناشئة عن الحرب .

وسيكون حل هذه القضايا الثلاث بحيث تؤخذ بنظر الاعتبار المصالح المشروعة لهاتين الدولتين ورعاياهما .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول الاحترام .

وقد اجابه رئيس مجلس الوزراء السوري بكتاب اخذ به علما بما جاء فيه .

وطالب الجنرال عدم نشر هاتين الوثيقتين حتى يعلن الاتفاق المالي الانكليزي - الفرنسي ، فنزلنا عند رغبته . وعندما اعلن الاتفاق المشار اليه آنفا دعونا الغرف التجارية والصناعية والزراعية الى مدرج الجامعة السورية وقرأنا نص الاتفاق والكتب المتبادلة التي وقعها الجنرال والرئيس ، واوزت في خطاب مختصر فوائد هذا الاتفاق . وقد قابلت الهيئات المجتمعة الاتفاق بارتياح ظاهر . وعقب ذلك حدد سعر الجنيه الانكليزي بمئتي فرنك فرنسي بعد ان كان / ١٨٧,٥٠ / وحدد سعر الليرة السورية بـ / ٢٣ / فرنكا فرنسيا بعد ان كان / ٢٠ / فرنكا .

وانتهى بهذا الاتفاق ارتباط نقدنا بالنقد الفرنسي واصبح في الواقع مربوطا بسعر الجنيه الانكليزي ، لكنه مغطى بفرنكات

افرنسية وبجزء قليل من النقود الاجنبية الاخرى .
اما الاتفاق على حرية شراء الجنيهات الانكليزية فقد ابطلته
فرانسا في مذكرتها التي بعثت بها الى الحكومة السورية في شهر
آذار ١٩٤٦ فاحتجت هذه ، لكن بدون جدوى . وانتهى الامر الى
قبول الافرنسيين باعطائنا كمية ضئيلة من الجنيهات .

وفي شهر كانون الاول ١٩٤٦ ابلغتنا الحكومة الافرنسية مذكرة
بانهاء مفعول تعهدها بتغطية فرق هبوط نقدنا . وكنت وزيرا للخارجية
بالوكالة عن رئيس الوزراء السيد سعد الله الجابري الذي كان
مريضا في احد المستشفيات في الاسكندرية . وكانت الوزارة قد
قدمت استئالتها فلم يسمح لي الا رفض هذا الادعاء دون البحث مع
ممثل فرانسا بأي شكل .

ثم الفت الوزارة برئاسة السيد جميل مردم بك ولم اشترك
فيها . ولم تقم بأي عمل في هذا الشأن . وفي شهر ايار ١٩٤٧ كلفني
رئيس الجمهورية بالذهاب الى باريس ، بصفة وزير مفوض ، لاقوم
بالمفاوضة مع الافرنسيين في هذا الشأن بالاشتراك مع ممثل الحكومة
اللبنانية . فقبلت المهمة وسافرت الى فرانسا في شهر حزيران .

استئناف
المفاوضات
مع فرنسا

وبلغت وانا في باريس ان السيد جبارة سيحضر اليها للاشتراك
معي في المفاوضات ، وان حكومة لبنان انتدبت السيد حميد فرنجية
وزير الخارجية . وبدأت المفاوضات في اجتماعات كان لها طابع
الشكليات الرسمية . واول ما طالب به الافرنسيون هو ان تقبل
سورية ولبنان دفع نفقات الانتداب ، وانهمونا اننا بقدر ما نتساهل
معهم في هذا الشأن ، يتساهلون هم معنا في الاستمرار في ضمان
نقدنا . فرفضنا هذا الادعاء بكل شدة وقلنا لهم ان سورية ولبنان
لم يقبلا الانتداب ولا اعترفا به وحاربا ، وان البلاد خسرت من
جرائه خسائر فادحة سواء في نقدها او في الاضرار التي اصابت
الاهلين في المدن والقرى بسبب المناوشات التي كانت تجري بين القوات
الافرنسية والثوار السوريين . وذكرنا ان ما خسرتة البلاد بسببهم
يزيد كثيرا عما انفقوه على جيشهم ، وانا على كل حال لا نستطيع
الاستمرار في المفاوضات اذا اصر الجانب الافرنسي على بحث
هذا الموضوع . فانقطعت المفاوضات الرسمية وبدأ السيد حميد
فرنجية باتصالات خاصة دون اشتراكي معه ، وانتهى الامر به الى
قبول الافرنسيين بضمن ما يقابل ستة عشر مليون فرنك ، على ان
يبقى الرصيد بدون ضمان . وطلب مني السيد فرنجية الموافقة على

ذلك ، فقلت له انني لا استطيع الموافقة قبل الاطلاع على ما يتفق عليه في الشؤون الاخرى ، كقضية المصرف السوري الذي طلب الجانب الفرنسي الاعتراف بامتياز ه ، واقترحت عليه ان يترك موضوع الضمانة الى ما بعد تسوية المسائل الاخرى حتى يكون امامنا مشروع كامل ، وعندها نبسط رأينا لحكومتنا لتقرا ما تريانه . فقبل السيد فرنجية ذلك وطلب مني ان اقوم بالاتصال مع مسيو بسون لبحث قضية المصرف .

اجتمعت مع المسيو بسون ، المدير العام للمصرف السوري ، اجتماعات عديدة ، صرحت له فيها برأيي الجازم ، وهو عدم امكان الاعتراف بصك الامتياز دون تعديله ، من حيث المدة الباقية منه من حيث نصوصه وشروطه . فقبل المشار اليه ذلك بشرط ان يكون التعديل باتفاق الحكومة مع المصرف والحكومة الفرنسية . فاجبته بان هذا الشرط ينفي احتمال الاتفاق ويعلق مصير نقدنا عليه . ولم تثمر هذه المباحثات لاختلاف وجهات النظر في الاساس . وكان مسيو بسون يحاول ، بالصيغ العديدة التي كان يقترحها ، ان يحملي على قبول مبدأ التعديل باتفاق الفريقين ، وكنت ارفضها كلها .

وجايني السيد فرنجية وقال لي انه سيفزع ، بالتعاون مع الجانب الفرنسي ، صيغة اتفاق شاملة . فقلت له لا بأس بذلك والحث عليه بعدم الارتباط معهم قبل اتفاق الحكومتين السورية واللبنانية .

فلما ارسل الى الفرنسيون الصيغة التي وضعوها بالاشتراك مع السيد فرنجية درستها مليا ، فلاحظت فيها معايب كثيرة ليست في مصلحتنا . فوضعت ملاحظاتي وارسلتها اليهم فلم يقبلوها . واصر فرنجية على قبول ما توصل اليه ، فاجبته بالرفض وارسلت الى الحكومة السورية تلك النصوص مبديا لهم رأيي فيها مع الالاحاح بعدم الموافقة علم ، الصيغة المقترحة . وعلمت فيما بعد ان الحكومتين اجتمعتا في شتورا وانفقنا على عدم توقيع اي اتفاق لا تقره الحكومتان . لكن سرعان ما تبدل موقف لبنان ، فابرق رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية الي السيد حميد فرنجية بالتوقيع باسم لبنان على المشروع ، فاحتجت الحكومة السورية وابرقت الي بعدم موافقتها . ثم اجتمع الفرنسيون مع فرنجية وقرروا توقيع الاتفاق رغم عدم اشتراك سورية فيه ، ودعوني لحضور حفلة تبادل التواقيع في وزارة الخارجية فاعتذرت .

وكان مشروع الاتفاق الذي وقعه الجانبان هو ذاته الذي وضعت صيغته المرفوضة من قبلي . لكن الجانب اللبناني ، على حسب عاداته ، ادخل نصا جديدا يقضي بان يستفيد لبنان من اي شرط انسب تتفق عليه في المستقبل سورية وفرنسا .

وجاعني مندوب جريدة الاهرام وطلب مني تصريحا في هذا الشأن ، فقلت له ان البلاد السورية رفضت الانتداب السياسي الافرنسي وحاربه ، وقد انتهى هذا الانتداب ولله الحمد وجلت الجيوش الافرنسية عن سورية ولبنان ، ولذلك فان سورية غير مستعدة لقبول انتداب مالي جديد ، وهي لم تشترك مع لبنان في التوقيع على الاتفاقية المالية . ونشرت جريدة الاهرام بمصر هذا التصريح الذي ازعج اللبنانيين والفرنسيين ، فاعتري الفتور علاقتي الشخصية مع وزارة الخارجية الافرنسية ، رغم كوني ممثل بلادي لديها .

وعلى اثر توقيع هذا الاتفاق واعلانه قام بسون بمناورته وحمل الحكومة اللبنانية على اعلان الغاء قابلية البراء للنقد السوري في الاراضي اللبنانية ، واهمال حامل الليرات السورية مهلة ساعتين فقط لتبديلها .

وكان مضحكا ان تقتصر هذه المهلة على ساعتين فقط مع عدم امكان تنفيذ عمليات التبديل في هذه المدة الوجيزة ، فاضطرت الحكومة الى تهديدها حتى المساء . ونتج عن هذا الاجراء هزة عنيفة اصابت النقد السوري ، فعلت في سورية صرخات الاستنكار . ودعت الحكومة ممثلي الغرف والهيئات الاقتصادية ، فتداولوا الامر . وتبجح بعض القائمين على الامر حينذاك بتغطية النقد السوري ببالهم الخاص ، الى آخر ما هنالك من الترهات . ولم تؤد هذه الاجتماعات الى اي حل . ثم ساءت العلاقات بين الحكومتين السورية واللبنانية، مما ادى الى شلل المعاملات الجمركية وتوقف سورية عن تمويل لبنان بالقمح ، وغير ذلك من المشاكل التي نشأت من جراء انفراد حكومة لبنان بعقد الاتفاق مع فرنسا .

وظن الافرنسيون خطأ ، وفي مقدمتهم مسيو بسون ، ان سورية ستخضع وتنزل عن تعنتها تحت الضغط والاكراه . لكن ظنهم خاب وصمدت البلاد تجاه هذا التحدي . وذات يوم، في صيف ١٩٤٨ ، حاسني الى المفوضية في باريس السيد حسن جباره مدير المالية العام وذكر لي ان مباحثات جرت بدمشق بين الحكومة ووزير

فرنسا المفوض ، وان النية معقودة على استئناف المحادثات المالية على اسس جديدة ، وانه يعتقد امكان التفاهم هذه المرة لان الافرنسيين اظهروا رغبتهم في التفاهم مع الجانب السوري . وقال ان الافرنسيين يفضلون ان تجري هذه المفاوضات في طي الكتمان حتى اذا توصل الطرفان الى اتفاق ، عندئذ يعلن وينفذ ، والا بقي الامر مكتوما كي لا تتعرض العلاقات السورية — الافرنسية لهزة جديدة .

فاجبته بانني لا ارى باسا بمعاودة الكرة ، على ان لا اشترك فيها رسميا . بل يفرد السيد جباريه بالبحث ويطلعني على سيره تباعا ، حتى اذا تم التفاهم ووضعت الصيغة النهائية اشتركت في توقيعها .

على ان وزارة الخارجية الافرنسية ارادت ان تتأكد من كوني موافقا على معاودة الاتصال ، وان السيد جباريه مكلف فعلا بالقيام بالمباحثات ، فاستدعيتني وسالنتني رأيي فاجبته بانني لا اعارض اتفاقا يضمن حقوق بلادي ، واشترطت ان لا يكون اساس البحث الاتفاق المفقود مع لبنان . وقتل الفرنسيون بذلك . وكان السيد جباريه يطلعني تباعا على تطور المباحثات الى ان انتهى الامر الى وضع صيغة جديدة تتضمن عدم مراقبة الافرنسيين لاقتصادياتنا وتعيين مقدار الكمية المضمونة من الفرنكات ، كما حددها الاتفاق اللبناني — الافرنسي ، لكن بعد ان انقضت مدة تسديد التغطية .

والجديد في هذا المشروع هو ما يتعلق بالمصرف السوري . ولا ادري حتى الان كيف قبل مسيو بسون بوضع نص يقضي باخضاع مصرفه للتشريع السوري في الحال والمستقبل . وكان الحصول على موافقته وموافقة حكومته عليه نصرا مبينا ، اذ اصبح المصرف وسائر الشركات الافرنسية ذات الامتياز في سورية معرضة لتعديل اي بند من بنود امتيازاتها بمجرد صدور تشريع سوري يقضي بهذا التعديل ، بعد ان كان ذلك منوطا بقبول المصرف او تلك الشركة . ولعل بسون اكتفى بذكر استمرار الاحكام الصادرة في زمن الانتداب ، وهذه تشمل طبعا امتياز المصرف ، واعتقد ان صدور قانون سوري يقضي بادخال اي تعديل هو بعيد الاحتمال بسبب ما كان معروفا عن ان المجلس النيابي لا يقبل البحث في تعديل امتياز لم يوافق عليه في الاصل ، وان الحكومة لا تجرؤ على اقتراح التعديل خوفا من خوض المجلس في بحث الامتياز نفسه ، فبقى الحال ، كما ظن مسيو

بسون كما كانت عليه . واستغريت موقف مسيو بسون ، لذلك عهدت الى الاجتماع به والتأكد من موافقته . وتبين لي انه جاد في موقفه ، فقلت : « على بركات الله » . وبالفعل كان الوضع الدستوري في البلاد ووجود مجلس نواب مؤلف من عناصر مختلفة لا ييشر بسهولة اجراء اي تعديل اساسي . ولم يكن يخطر على البال آنفذ ان انقلابا ، او بالاحرى انقلابين ، سيحدثان في السنة اللاحقة ، وان امر التشريع سيسعد الى حكومة تستطيع اصدار مرسوم تشريعي بسهولة ليس بعدها سهولة . وكان هذا السلاح غير المرتقب ذا حدين ، يسمح لصاحب حق التشريع بان يعمل الخير او يعمل الشر ، وذلك حسب نواياه ونزاهته . وسيأتي فيما بعد ذكر الخطر الذي تعرضت له البلاد من جراء قيام حسني الزعيم صاحب الانقلاب الاول بعقد اتفاق مع المصرف المذكور يقضي على كل امل باصلاح وضع المصرف بما يتفق مع المصلحة السورية . وكاد ان ينشر المرسوم التشريعي الذي كان وقعه الزعيم في الجريدة الرسمية فيصبح تشريعا نهائيا ، لو لم يقيم الزعيم الحناوي بانقلابه الثاني في اليوم الذي كان المرسوم التشريعي قيد النشر في الجريدة الرسمية . وعندما عدت الى دمشق وتسلمت رئاسة الوزارة وتسلم السيد حسن جبارة وزارة المالية ، انجزنا الاتفاق المعقود في باريس ووقع عليه كل من وزير المالية ووزير فرنسا المفوض في سورية ، مسيو سير ، في ٧ شباط ١٩٤٩ . وقدمناه الى مجلس النواب في الوقت نفسه مع مشروع قانون بابرار الاتفاقات المعقودة مع شركة التابلان، وشركة آي - بي - سي ، وشركة انكلو ايرانيان ، والقاضي بالسماح لتلك الشركات بمد انابيب زيوتها عبر سورية . وكانت هذه الاتفاقات موضع البحث والمساومة منذ ١٩٤٦ ، عندما كنت وزيرا للاقتصاد الوطني في وزارة السيد سعد الله الجابري . وقد ابدت ، آنئذ ، ملاحظاتي عنها واوصيت بعدم الموافقة عليها ، وذلك في تقرير مفصل عدت فيه النواحي غير المستحسنة منها . الا ان رئيس الوزارة السيد جميل مردم كان وقع بالاحرف الاولى على مشروع الاتفاق ، لكنه استقال قبل ان يقدمه الى المجلس . فلما تسلمت الحكم وجدت الاتفاق جاهزا فسمعت لدى رئيس الجمهورية مقترحا عدم تقديمه للمجلس في حالته الحاضرة . لكنه رفض رفضا قاطعا واعلن انه اذا لم تقدم الحكومة للمجلس مشاريع اتفاقات امرار الزيت ، فهو لا يوقع على مرسوم احالة الاتفاق المالي على مجلس النواب . وكان الملك عبد العزيز بن سعود يلاحقه في قضية الانابيب.

فقلت للرئيس ان ليس من الانصاف ان يتناول الملك عبد العزيز مئات الملايين من الدولارات سنويا ، بينما لا تبلغ حصة سورية مليوناً واحداً في السنة . ولئن كان الزيت ينبع في المملكة العربية السعودية ، الا انه سوف يمر حتماً في سورية امام عيون السوريين ، لان إيصال الزيت الى البحر المتوسط عن طريق البر اقل كلفة من نقله بحراً عبر قناة السويس . وقلت ان حصة سورية من الرسوم يجب ان تكون اكثر مما حددها مشروع الاتفاق ، وان لا معنى لاعفاء الشركة من رسوم الجبرك وسواها من الرسوم ومنحها امتيازات عديدة قد لا تكون في المستقبل منسجمة مع مصلحة سورية السياسية .

لكن رئيس الجمهورية ، قابل كل هذه الملاحظات بمعاند شديد واصرار على وجوب احوالة مشاريع اتفاقات الزيت ومشروع الاتفاق المالي في وقت واحد . وكنت اعلم ان اتفاقات الزيت سوف تلاقى مقاومة عنيفة لدى النواب ، وهم قد لا يوافقون عليها . فقلت في نفسي لنتكل على وجدان النواب ونقدم هذه المشاريع كلها دفعة واحدة ، ولنر ما يكون . وبالفعل ، كان موقف اعضاء اللجان الخاصة في المجلس عنيفاً ضد مشاريع الزيت حتى وصل ببعضهم الامر الى التهديد بنشر التقرير الذي كنت قد وضعته بشأن امرار الزيت ، وفي ذلك احراراً لمركزي باظهار التناقض في موقفني من عدم الموافقة على المشروع ثم تقديمه الى المجلس لابرامه . وكنت ، بدون ريب ، افضل ان لا يقع الاحراج كي لا اضطر الى اعلان الحقيقة وهي ان تخوفي من واد الاتفاق المالي ، دفعني الى هذا التناقض . وبذلت جهدي في حمل المجلس على الاسراع بابرام الاتفاق المالي حتى اذا جاء دور مشاريع الزيت اوضحت الامر جلياً وابنت اني عملت على تعديل بعض بنود المشروع الذي كان جاهزاً من قبل ، وحصلت من الحكومة الامرنسية على موافقة لم تكن الحكومة السورية السابقة حصلت عليها .

احالة الاتفاق
المالي على
جلس النواب

على ان الاتفاق المالي لم ينج من مفاصلة بعض النواب ، حتى الذين يدعون الفهم والتبصر . فبدأوا يناقشون وزير المالية وينكرون الفوائد التي حصلنا عليها بخصوص امتياز الشركات الامرنسية ، ويدعون ان كلمة « التشريع » لا تشمل سوى التشريع الحالي لا التشريع في المستقبل ، حتى اضطر الوزير لاخذ كتاب رسمي من مسيو بسون يوضح فيه ان المقصود هو التشريع في الحال والمستقبل .

وفي ليلة غير مقمرة وقع الانقلاب الاول وسجنت في حبس المرة ، كما سجن رئيس الجمهورية وآخرون .

وتسلم حسني الزعيم زمام الامر ، مبدا بتعطيل الحياة النيابية وحل البرلمان . والف من المديرين العامين حكومته المؤقتة برئاسته . ثم الف حكومة ضمت بعض النواب السابقين وغيرهم . واجرى ما اسماه استفتاء عاما ، واعلن نفسه رئيسا للجمهورية . وتألقت حكومة جديدة ترأسها المرحوم محسن البرازي واشترك فيها السيد حسن جبارة وزيرا للمالية . ولا بد لي من ذكر ما بدا من الافرنسيين ، وخاصة مسيو بسون فور الانقلاب . فقد وضع هذا الاخير نفسه تحت تصرف حسني الزعيم . واطهر الافرنسيون عظيم اغتباطهم بذلك الدور الجديد الذي ابعد عن الحكم والسياسة كل الرجال الذين حاربوهم ايام الانتداب وقلعوا ظلهم السياسي والاقتصادي والمالي وقلعوا جذور نفوذهم من سورية ، بحيث لم يبق له اثر ، سوى وجود المصرف السوري الذي يملك الافرنسيون معظم اسهمه ويعتبرونه آلة لتنفيذ خططهم وسياستهم في البلاد .

ولا انوي ان اذكر في هذه المذكرات ما كان بين حسني الزعيم وبين الحكومة الفرنسية من اتصال وثيق ، وما كان عازما على احداثه من فرقة عسكرية اجنبية يعتمد عليها في دعم مركزه . كما انني لا استطيع ان اجزم بما شاع من ان للحكومة الفرنسية يدا في الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم او انها حملته عليه وجراته على الاقتحام .

ولنعد الآن الى متابعة سرد الحوادث بعد الانقلاب . فبعد مباحثات بين الحكومة السورية ومسيو بسون وضع مشروع اتفاق بينهما يقر بامتيياز المصرف ويعدل بعض شروطه بما هو اثقل عبا على سورية من الحالة الراهنة . ومع ذلك فقد وافق مجلس الوزراء على ذلك الاتفاق ووقع رئيس الجمهورية ليلة الانقلاب على الرسوم التشريعي القاضي بابرامه . ووضع له رقم متسلسل وانجزت معاملات ارساله الى الجريدة الرسمية لنشره في عدد خاص من اعدادها ، صباح يوم ١٤ آب ١٩٤٩ ، اي يوم حدوث الانقلاب الثاني الذي تزعمه الزعيم الحناوي .

وعندما جردت اوراق القصر الجمهوري ، عثر على هذا الرسوم في جملة ما عثر عليه من اوراق ووثائق ومشاريع ومعااهدات . واحالت اللجنة الوزارية التسي قامت بالجرد هذا

المرسوم الي بصفتي وزيرا للمالية في وزارة السيد هاشم الاتاسي .
فصعقت عندما قرأت الاتفاق واسرعت بعرض الامر على مجلس
الوزراء ، فاتخذ قرارا بالغاء القرار الوزاري السابق .

ولما علم مسيو بسون بذلك ارسل مذكرة ادعى فيها ان ذلك
المرسوم التشريعي اصبح نافذا بمجرد توقيع رئيس الجمهورية عليه .
فاجبته بأن التشريع السوري يقضي بأن لا يعتبر اي قانون او مرسوم
تشريعي او مرسوم جمهوري نافذا الا بعد نشره في الجريدة
الرسمية . وهكذا ، ليس لهذا المرسوم اية قيمة قانونية ، بل ظل
مشروع اتفاق لم يتخذ الصيغة التنفيذية بعد .

الغاء الاتفاق
بعد سقوط
هشني الزعيم

وعبنا حاول بسون ان يقنعني ، هو والوزير الافرنسي
المفوض ، بصحة دعواهما . واصرت على موافقي وقلت لهما : « اذا
اقلع مدير المصرف عن هذا الادعاء ، فاني مستعد لبدء ملاحظاتي
على مشروع هذا الاتفاق حتى اذا اتفقنا على التعديلات اللازمة
عرضت الامر على مجلس الوزراء . » وبعد جهد جهيد قبل بسون
بهذا الرأي . وحين اطلعته على التعديلات المقترحة ، جن جنونه
وارغى وازيد وخرج عن طوره ، مما حملني على ايقانه عند حده
وعلى قطع الحديث .

وكان اول تشريع اصدرناه متحصدين المصرف السوري
وامتيازاته ، المرسوم التشريعي الخاص بمراقبة القطع . فيه عدلت
المرسوم السابق بما يتفق مع المصلحة واخرجت ممثل المصرف من
عضوية لجنة المراقبة . وكان المرسوم السابق قد اتخذ بالاتفاق مع
الحكومة الامرنسية التي لم تشأ التنازل عن مكتب القطع الا بشرط
ان يتولى ادارة شؤون القطع المصرف السوري . فمكسان المرسوم
الجديد اول تنفيذ عملي للنص الوارد في الانتقالية النقدية السورية
الامرنسية وذلك باخضاع المصرف للتشريع السوري . ولما نشر
المرسوم دون ان يكون مدير المصرف قد اطلع على نصوصه احتج
واعترض ، فقابلته بنص الاتفاقية المشار اليه اعلاه وقلت له اننا
ننفذ الاتفاقية روحا ونصوصا .

لنقف هنا قليلا لنذكر ما كانت عليه الحال عند تسلمي وزارة
المالية في شهر آب ١٩٤٩ ، من حيث عناصر تغطية النقد السوري .
كان امتياز المصرف السوري يقضي بأن تكون عناصر تغطية
النقد السوري مؤلفة على الوجه الآتي :
الانتقالية الاجبارية : ١ - الذهب :

الفصل الثاني : النقد السوري

- ١٠٪ من نيسان ١٩٣٩ الى ٢١ كانون الاول ١٩٤١ .
- ١٥٪ اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٤٢ .
- ٢٠٪ بعد ٢١ كانون الاول ١٩٤٩ اذا طلبت الحكومة ذلك .
- ٢٥٪ بعد ٢١ كانون الاول ١٩٥٦ اذا طلبت الحكومة ذلك .
- ٣٠٪ بعد ٢١ كانون الاول ١٩٦٣ اذا طلبت الحكومة ذلك .

(وتداولت تنفيذ هذه النسب بموجب القرار /١٧٥/ بتاريخ

١٩٤٠/٦/٢٥)

٢ — فرنكات مودعة لدى الخزينة الامرنسية في باريس بما يعادل ٢٥ الى ٢٦٪ من الاوراق المتداولة (اوقف تنفيذ هذا بموجب القرار /١٧٥/ المذكور آنفا) .

٣ — السلفة الدائمة بدون فائدة (٢٥٠.٠٠٠ ليرة سورية) .

التغطية الاختيارية

٤ — سندات على الخزينة الامرنسية او مضمونة من قبلها .

٥ — سندات تجارية لمدة لا تتجاوز تسعين يوما ، على ان لا تتجاوز قيمتها ١٢٪ من الاوراق المتداولة .

٦ — السلف التي يمنحها المصرف للحكومة لاعمال عمرانية .

ولما تطورت الحال بسبب نشوب الحرب العالمية في ١٩٣٩ ودخول الديغوليين الى سورية ، اصدر المفوض السامي الامرنسي قرارات متعددة الغنى فيها النصوص السابقة بشأن عناصر التغطية واجاز فيها وجود كمية من السندات على الخزينة الامرنسية والنقود الاجنبية بما يعادل قيمة النقد السوري المصدر .

التعديلات الطارئة :

١ — السلف الممنوحة للحكومة او المضمونة من قبلها والمستندات التي تصدرها المؤسسات العامة والمضمونة من قبل الدولة بموجب (قرار رقم /٢٠٨/) .

ب — السلف الممنوحة للخزينة الامرنسية (قرار رقم /١٧٥/)

ج — السماح بوضع ليرات لبنانية لقاء السلف الممنوحة لمكتب القطع (قرار رقم /٢٨١/) .

د — حساب بالفرنكات على الاطلاع لا يتجاوز ٦٪ من الاوراق المتداولة (اجيز وضع هذه الفرنكات لدى اي محاسب للخزينة الامرنسية بموجب القرار رقم /٢٨١/ .

ثم ادخلت بعض التعديلات على هذه العناصر بموجب

قانون النقد الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٥٠ بحيث اصبحت على الوجه الآتي :

- ١ - الذهب - تصل التغطية تدريجيا الى ٣٠ ٪ .
- ٢ - القطع الاجنبي - لم يحدد مقداره .
- ٣ - السندات التجارية والسلف في حساب جار - على ان لا تقل عن نسبة ١٠ ٪ ولا تزيد عن ٢٥ ٪ .
- ٤ - القروض التي تعقدها الدولة او تضمناها - على ان لا تتجاوز ٤٠ ٪ .
- ٥ - السلفة الدائمة وقدرها اربعة ملايين ليرة سورية .
- ٦ - اكتتاب الدولة في الصندوق النقدي الدولي في المصرف الدولي .

وعندما عقدنا مع الحكومة الافرنسية الاتفاقية النقدية المؤرخة في ٧ شباط ١٩٤٩ والتي ابرمها الزعيم حسني الزعيم ، وسويت قضية مروق النقد من جراء سقوط الفرنك بحيث سددت الحكومة الافرنسية ما يصيبها عن الستة والعشرين مليون فرنك ، بقي قسم من التغطية مؤلف من مرنكات غير مضمونة . وبدلا من ان تدفع الحكومة السورية ما يجب من المال لتغطية مرق نزول تلك الكمية غير المضمونة ، فقد اعطت المصرف السوري سندا بقيمتها ، اي ان هذا الجزء بقي مضمونا بسند على الخزينة السورية فقط . وكذلك عملت الحكومة السورية فيما يتعلق بالاموال التي اصدرها المصرف لاقتراض الحكومة المبالغ اللازمة لها لشراء الاسلحة من فرانس ، ولاقتراض البلديات والمؤسسات الصناعية التي كملت الخزينة السورية قروضها . وهكذا تضخمت التغطية المؤلفة من سندات على الخزينة السورية او بقروض الحكومة .

وكانت ارى ضرورة زيادة نسبة التغطية الذهبية لكن لم يكن لدى الخزينة المال الكافي لشراء الذهب . فكنّا نصدر اوراق نقدية ونشتري الذهب من بنك الاصدار المالي بسمه الرسمي الذي هو اقل من السعر الراجح ونضع هذه الكميات من السبائك لدى المصرف السوري تغطية لتلك الاموال المصدرة . وبما يأتي جدول بوزن ذهب التغطية وقيمته في ١٩٢٩ و ١٩٤٩ و ١٩٥٣ :

الفصل الثاني : النقد السوري

١٩٣٩	١٠١٠/٤٦٨ كيلو	٢/٠٩١/٤١٥ ليرة
١٩٤٩	٢٥٦٥/٧١٠ "	٦/٢٢٧/٠٨٧ "
١٩٥٣	١٢٧٥٠/٧٣٤ "	٣١/٤٤٣/٥٤٥ "

ورغم انني اعتقدت ان قيمة النقد منوطلة بنسبة التبادل التجاري وميزان المدفوعات بحيث يبقى عرض النقد اقل من طلبه .
الاسباب الحقيقية
لوجود الفرق
بين التقدين
السوري واللباني
فانني كنت لاحظ ان من جملة العوامل النفسية التي كانت تلعب دورها في تدني النقد السوري عن النقد اللبناني ، ظهور الاصدار وفيه الجزء المكفول من قبل الخزينة السورية وحدها . ولذلك حرصت على شراء الذهب وزيادة نسبته في تغطية النقد السوري .
اما الاسباب الحقيقية لوجود الفرق بين النقد السوري واللباني فكانت عديدة ، اذكر منها ما يأتي :

١ - الصفقات التي كانت وزارة الدفاع الوطني تعتمدها لشراء الاسلحة من البلاد الاجنبية بحيث كنا مضطرين لشراء القطع الاجنبي بالنقد السوري .

٢ - قيمة الزيوت (بنزين - كاز - مازوت) التي تدفعها الخزينة السورية الى شركة مصفاة طرابلس والشركات الاجنبية التي كانت تبيع هذه الزيوت من المستهلكين وتقبض اثمانها بالليرات السورية ، فتسلمها للحكومة السورية وتقبض قيمتها جنيهاً استرلينية ودولارات امريكية . فشاء هذه العملات الاجنبية وما يقتضيه من عرض الليرات السورية في الاسواق ، وخاصة في سوق بيروت التجاري ، كان يؤدي الى تلك النتائج الطبيعية ، وهي استمرار هبوط قيمة النقد السوري . وهذه المشتريات كانت تبلغ سنوياً نحو ثلاثين مليون ليرة سورية تقريباً .

٣ - اعتياد السوريين على الاكثار من السفر الى بيروت للترفيه او للتسليه او الاصطياف ، او لشراء حاجاتهم الخاصة . وكانت الاموال السورية تصرف بسخاء ، وخاصة في بيروت شتاء وفي بلدان الاصطياف صيفاً . وكانت اندية القمار تستنزف من راس المال السوري مبالغ جسيمة .

وتقدر الاموال التي كان ينفقها السوريون في لبنان بما يقارب الخمسين مليون ليرة سنوياً . وكان اللبنانيون ، بعد موقف الحكومة اللبنانية من النقد السوري المذكور آنفاً ، يرفضون قبول الليرة السورية من السوريين المسافرين او المصطافين الا بفرق يتجاوز في اكثر الاحيان الفرق في السوق التجاري ، حتى ان شحاذاً لبنانياً

رفض - كما قيل لي - ان يأخذ من محسن سوري ليرة سورية
وطلب استبدالها بليرة لبنانية .

وكان الطبيعي ان تهبط قيمة النقد السوري في لبنان ، بنسبة
ما كان ينفقه فيه المسافرون او المصطفون السوريون .

٤ - اعتياد التجار السوريين على شراء البضائع من اسواق
لبنان لجلبها الى سورية وبيعها فيها ، دون الاتصال مباشرة بالمنتج
الاجنبي لشراء بضائعهم منه . فكانوا بهذه الطريقة يدفعون للوسيط
اللبناني من الممولات ما يعادل على وجه التقريب ١٠ ٪ من مجموع
استيراد سورية السنوي ، اي ما يعادل تقريبا عشرين مليون ليرة
سورية في كل عام .

٥ - استيلاء سوق بيروت على عمليات القطع الاجنبي بصورة
تكد تكون محصورة فيه . ولم يكن ذلك بسبب نشاط التاجر اللبناني
محسب ، بل بسبب انتقال جميع التجار اليهود من سورية
واستقرارهم في بيروت ، اثر حوادث فلسطين . وهكذا انتقلت تجارة
النقد التي كانوا يتعاملونها في سورية .

٦ - حصر الحكومة السورية حق بيع وتداول الحبوب في
مؤسسة الميرة وعدم السماح بتصديرها الى الخارج ، وذلك بقصد
عدم حرمان سكان سورية ولبنان من غذائهم الاصلي . ولا شك في
ان هذه الطريقة ، مع انها ادت الى استقرار ثمن الخبز ومنعت
احتكاره وغلاءه ، الا انها من جهة اخرى حالت دون استفادة المنتج
والمصدر السوريين من الفرص المناسبة للتصدير واستغلال النقد
الاجنبي ، لا سيما ان سورية كانت تقبض من لبنان ثمننا لحبوبها
اوراقا نقدية سورية .

٧ - ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية السورية بحيث لم
يكن من المستطاع تصديرها وتسلم قيمتها عملات اجنبية . فلو كانت
معامل الغزل مثلا تشتغل اربع وعشرين ساعة يوميا بدلا من ثماني
ساعات ، لانخفضت بطبيعة الحال كلفة الانتاج ولامكن التصدير .
لكن اصحاب تلك المعامل كانوا يرتضون بالربح في السوق الداخلي
ولا يعنون بالاسواق الخارجية .

٨ - عدم ارتفاع انتاج القطن على المقياس اللازم ومنع
تصديره حتى اواخر ١٩٤٩ . وقد ظهرت النتائج الباهرة فنشاط
الزراع واقبالهم على هذا النوع من الزراعة ، وخاصة في ١٩٥٠ وما
تلاه . ولو كانت الحكومة تعنى العناية الكافية بشؤون القطن وتحدث
مكثبا فنيا وتشرف على تعقيم بذوره واصطفائها وتراقب المنتج

ونظافته عند التصدير وتجهتد لايجاد الاسواق الخارجية له وتساعد الزراع ماليا ، لاردادات عائدات البلاد زيادة كبيرة جدا ، لا سيما بالحصول على اثمان القطن بالعملات الاجنبية .

هذه هي بعض العوامل التي كان ولم يزل لها شأن في وجود الفرق بين النقد السوري والنقد اللبناني . وقد يكون ثمة عوامل اخرى خفيت علي ، او قد تكون ثمة تدخلات من بعض المؤسسات المالية لاستمرار بقاء هذا الفرق . ومهما كان الامر ، فاني اعتقد جازما ان تحسن الميزان التجاري في سورية وانتهاج سياسة اقتصادية ومالية حكيمة تقضيان على هذا الفرق وتجعلانه لصالح النقد السوري حتما .

وعندما عدت من باريز وتسلمت الحكم في آخر ١٩٤٨ : كان الخبراء الماليون يعتقدون ان السبب في هبوط النقد السوري بالنسبة للنقد اللبناني ناشيء عن ان لبنان وقع اتفاقية النقد مع فرنسا وضمن نقده من نتائج هبوط الفرنك في المستقبل ، بينما لم تكن سورية بعد عقدت الاتفاق النقدي مع فرنسا . ولا شك ان هذا الرأي كان صائبا .

لكن هذا العامل لم يكن هو السبب الوحيد . والدليل على ذلك انه عندما ابرمت الاتفاقية النقدية تحسن سعر النقد السوري، ولكنه لم يتعادل مع النقد اللبناني . فعندما تسلمت وزارة المالية في آب ١٩٤٩ ، جعلت في مقدمة اهدافي ازالة هذا الفرق . فعمدت الى اتخاذ عدة تدابير اذكرها فيما يأتي :

١ — استصدرت مرسوما باباحة تصدير القطن الى الخارج .

٢ — اجزت تصدير كميات من القمح .

٣ — سمحت ببيع كميات من الفرنكات الافرنسية لقاء ليرات سورية ، وكان ذلك ممنوعا بحيث كان التاجر السوري مضطرا لاستبدال النقد السوري بنقد لبناني ليحصل على ما يلزمه من الفرنكات من مكتب القطع اللبناني الذي كان يبيع الفرنكات الافرنسية بدون تحديد .

٤ — اشترت لحساب الخزينة السورية كميات من الذهب لتوضع في التغطية .

٥ — اجبرت شركات التابلاين وال آي — بي — سي على بيع الخزينة السورية بصفة ملايين من الدولارات بالسعر الرسمي الذي هو ادنى من السعر الراجح .

لكن هذه التدابير لم تكن لتؤدي الا الى فائدة جزئية ، وهي انها خففت من حدة الازمة وساعدت على الحيلولة دون ارتفاع الفرق وانزلته في بعض الاحيان . وكنت جازما بان لا سبيل الى ازالة الفرق تماما ودعم الاقتصاد السوري الا بتدابير حازمة وبتبني خطة مرسومة تؤدي في النهاية الى الغرض المقصود . وهذه الخطة كانت مقررة في فكري على الاسس الآتية :

ا - وضع سياسة اقتصادية ترمي الى زيادة الانتاج والتصدير وانقاص المستوردات غير الضرورية .

ب - استثمار الاراضي الزراعية التي تملكها الدولة دون ان تنتفع بها ، كسهل الغاب مثلا .

ج - انتهاز خطة ترمي الى زيادة موارد الجبارك سواء برفع التعريفات على بعض الحوائج غير الضرورية ، او زيادة حصة سورية في توزيع عائدات المصالح المشتركة بينها وبين لبنان بما يعادل نصيبها الحقيقي .

د - احداث مرما في اللاذقية .

هـ - انشاء صهاريج للزيوت تستطيع الحكومة بوجودها من التحرر من انتداب الشركات الاجنبية وشراء الزيت من اي بلد منتج وتفريغه في الصهاريج ، ثم توزيعه في كافة انحاء البلاد .

و - انجاز مشاريع الري التي بدى بها سابقا ، برصد الاعتمادات اللازمة لها في ميزانية استثنائية خاصة .

ز - زيادة القوة الكهربائية في السلاسل والاستفادة ، بصورة خاصة ، من مساقط المياه (كشلالات المزيريب) لتوليد القوة المائية والاستغناء عن المحركات الحرارية .

ح - احداث مكتب للقطن يتولى الشؤون المتعلقة بزراعة القطن ومراقبته وتصديره .

ط - الحد من انفاق الاموال السورية في لبنان بمنع سفر السوريين اليه الا لضرورة تصوى وتحديد المبالغ التي يجاز لهم اخذها بمقدار يسير .

ك - تنشيط الصناعة بحمايتها من المزاومة غير الطبيعية ، الاجنبية واللبنانية .

ل - جعل مؤسسة اصدار النقد السوري مؤسسة حكومية سورية لا شركة اجنبية .

م - تحسين وسائل النقل داخل البلاد واتخاذ خطة ترمي الى

جعل السكك الحديدية ملكا للدولة وزيادة شبكاتها وحصر النقل فيها، على ان تقتصر السيارات على ايصال البضائع من محطات السكك الحديدية الى المدن الصغيرة والقرى ، وعلى ايصال المنتجات من محلات الانتاج الى المحطات فقط .

ن — جعل مطار المزة مستكملا للشروط الفنية وتوسيع مبانيه .
س — انشاء قرى جديدة في اراضي الدولة واسكان الفلاحين فيها واقطاعهم تلك الاراضي ومنحهم القروض والمساعدات اللازمة، ماليا وماديا وعلميا .

ع — استثمار ما في جوف الارض من معادن كالزيت والكروم وغيرها من قبل الدولة .

وقد بدأت بتنفيذ خطتي ووفقت في انجاز بعض هذه الشؤون، كما وضعت اسس اكثرها . ولئن لم يكتب لي ان ابدا بتنفيذ بقية الامور فمرد ذلك الى اضطراري للتخلي عن الحكم قبل ان يتسع الوقت للملائم للاعداد والمباشرة .

وكانت العقبة الرئيسية دون تحقيق هذه السياسة موقف لبنان المتعنت من تنفيذ البرامج الموجودة في الخطط الاقتصادية ومن الاتفاق على الرسوم المالية والنقد ، وفي كون الوحدة الجمركية غير كافية لتأمين تنفيذ ما يمكن ان يتفق عليه من هذه الخطط. ولذلك اضطررت لوضع الحكومة اللبنانية تجاه الامر الواقع وارسال مذكرتي المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ طالبا فيها اقرار مدا الوحدة الاقتصادية الشاملة حتى يتيسر التعاون على اساسها واقرار التدابير التي تقتضيها المصلحة العامة للبلدين . ولما رفضت الحكومة اللبنانية الوحدة المطلوبة وجديت نفسى امام الفرصة السانحة لتحقيق بعض الخطط الاقتصادية والمالية المؤدية الى تعزيز اقتصاديات بلادي وماليتها ، فالغيت الوحدة الجمركية مع لبنان ومنعت الاستيراد منه او عن طريقه ، وحرمت السفر اليه كما سيجيء تفصيله في بحث خاص .

ولنعد الآن الى ذكر الوقائع في الفترة بين توقيع لبنان الاتفاقية النقدية ، واعلان انتهاء الوحدة المالية مع لبنان ، على اثر البلاغ الذي اصدرته الحكومة اللبنانية ، في ٢ شباط ١٩٤٨ باستبدال الليرات التي تحمل اشارة « سورية » بليرات تحمل اشارة « لبنان » . اذ صدر بلاغ المصرف السوري بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٨ وهذا نصه :

« ان بنك سورية ولبنان بصفة كونه مؤسسة الاصدار يعلن للجمهور انه اعتبارا من الساعة ١٦ من يوم الاثنين ٢ شباط ١٩٤٨ لم تبق اي قوة ابرائية لغير العملة اللبنانية وان كل تساهل يستفيد

منه غيرها من الاوراق النقدية قد توقفت اعتبارا من التاريخ والساعة المشار اليهما اعلاه » .

وبعد مضي فترة من التقاطع بين الحكومتين اللبنانية والسورية عقد اجتماع بينهما في شتورا بتاريخ ٣٠ آذار ١٩٤٨ . وعقبته اجتماعات في دمشق في ٢١ آذار و ١ نيسان ١٩٤٨ صدر على اثرها بلاغ جاء فيه : « يناير المجلس الاعلى للمصالح المشتركة على الاعمال الموكلة اليه حتى ١٥ ايار ١٩٤٨ ويكون للنقد السوري واللبناني خلال هذه المدة قوة الابراء في الجمارك » وقد شعر الذين يريدون انزال الضربات المتتالية بالنقد السوري ان هذا التدبير يحول دون سقوط قيمته لان هذا الاتفاق اجاز للتجار تسديد مجموع رسوم الجمرک بالليرات السورية فلم يعد للنقد اللبناني اي امتياز ، فعملوا على تعديل هذا النص . ولما اجتمع رئيس الحكومة اللبنانية السيد رياض الصلح برئيس الحكومة السورية السيد جميل مردم بك في دمشق في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، اتفقا على تمديد صلاحيات المجلس الاعلى للمصالح المشتركة حتى ٣٠ حزيران ١٩٤٨ بنفس الشروط السابقة . ولكنهما حددا ما يمكن قبوله من النقد السوري في تسديد الرسوم الجمركية بالنصف فقط . اي انها عدلا لمصلحة النقد اللبناني ما كانا اتفقا عليه في اول نيسان الماضي . وهنا لا بد من ابداء الملاحظة الآتية ، وهي ان حصة اشتراك السوريين من الرسوم الجمركية كانت من الناحية الرسمية ٥٦٪ لكنها ، في الحقيقة ، كانت تزيد على السبعين بالمئة . وهكذا يتضح ان السوري لم يكن له الحق بدفع ما يعادل حصته على الاقل بنقده ، بل كان مجبرا على شراء النقد اللبناني لتسديد الرسوم . ولذلك كان عليه ان يعرض الليرات السورية في السوق ليستبدلها بنقد لبناني ، فيزداد الفرق بينهما بتلك النسبة .

وفي ٥ حزيران ١٩٤٩ ارسلت وزارة الاقتصاد الوطني السورية الى زميلتها اللبنانية مذكرة تخبرها فيها بين قبول الوحدة الاقتصادية وبين ايجاد نظام للتبادل الحر بين البلدين وتعديل الاوضاع المالية . وأشارت المذكرة الى ما يلحق سورية من الاضرار بسبب الفرق بين الثقتين وانذرتها بانها ستضطر للانفراد بسياساتها الاقتصادية ، بما فيها النقدية والجمركية ، اذا لم تثمر المفاوضات المقترحة عن اتفاق .

وعلى اثر هذه المذكرة اجتمع مندوبا الحكومتين في بلودان وعقدا اتفاقا في ٨ تموز ١٩٤٩ تضمن حلاولا لمعدة قضايا تتعلق

بالرسوم الجمركية وسكة الحديد وغيرها . اما ما يتعلق بالنقد ، فقد ورد في المادة الحادية عشرة ما يأتي :

« تتخذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لازالة الفروق الموجودة حاليا بين النقدين . ومن اجل ذلك تكلف كل منهما احد خبراءها الماليين بالقيام بدراسة عميقة وسريعة بالاشتراك مع خبراء الحكومة الاخرى حول هذا الموضوع ، فيقدم الخبران مشروعا بالحلول العملية التي يقترحانها لتحقيق الغاية المشار اليها » .

وفي اليوم نفسه اتفق الفريقان على ان تسدد الحكومة السورية بفرنكات افرنسية قيمة الاربعة والاربعين مليون ليرة سورية التي كانت الحكومة اللبنانية استبدلتها بليرات لبنانية في ٢ شباط ١٩٤٨ عندما اُغت تداول النقد السوري في لبنان كما اشرنا سابقا .

اما الخبران الماليان اللذان عهدتا اليهما مهمة ما يجب اتخاذه من التدابير لازالة الفرق بين النقدين ، وهما السيدان حسني الصواف عن سورية ، وجورج حكيم عن لبنان ، فقد اجتمعا ودرسا وقاما تقريرا مشتركا في ٢ ايلول ١٩٤٩ اعلنا فيه ان ازالة الفرق بين النقدين تتفق مع مصلحة البلدين ، وان السرعة في ازالته هامة جدا ، وان كل تأخير يزيد المشكلة تعقيدا وبالتالي يزيد الضرر الواقع في اقتصاديات البلدين .

ثم عدد الخبران الاسباب التي اوجدت هذا الفرق ليستخلصا الحلول الممكنة لازالته ، وذكرنا بعض الاسباب التي بينتها فيما سبق ، ثم اقترحا الحلول الممكنة .

اما الاقتراح السوري باعطاء نقد كل من البلدين قوة الابراء في البلد الاخر فقد رفضه المندوب اللبناني متعللا بعدم قابلية تبديل الليرات السورية بفرنكات افرنسية ، اذ ان الاتفاقية النقدية لم تكن بعد مصدقة من قبل البرلمان الامرنسي .

اما اقتراح التناقص فقد ابدى بعض الملاحظات الفنية عليه . واما تساوي النقدين في قابليتهما للاستبدال بالفرنكات الامرنسية ، سواء باطلاق حرية الاستبدال الكامل او بتحديداتها او منعها ، فقد اتفقا على ان اطلاق الحرية وسيلة تؤدي الى زوال الفرق . واما التحديد او المنع فليس من حق لبنان اقرارهما بسبب الاتفاق المالي اللبناني - الامرنسي .

واما اقتراح ايجاد صندوق لتثبيت قيمة النقد ، فقد ابدى عليه ايضا بعض الملاحظات الفنية . وقد اتفقا على مبدأ الاقتراح الوارد

تقرير الخبرين
جورج حكيم
وحسني الصواف

بحرية تأمين استبدال احد النقدين بالآخر بواسطة المصرف السوري،
بشروط خاصة وعلى ان يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة سنتين تسدد
بعدها الحسابات .

ولم يحظ هذا التقرير بأي اهتمام من الحكومة اللبنانية التي
استمرت على الادعاء بأنها تدرسه ، الى ان قدمت لها باسم الحكومة
السورية اقتراحا مؤرخا في ١٩٤٩/١١/٤ يسمح للمصرف السوري
بان يفتح للحكومة السورية حسابا جاريا بالنقد اللبناني لقاء ما
تدفعه من ليرات سورية وعلى اساس التعادل ، وبان يفتح المصرف
السوري بالمقابل للحكومة اللبنانية حسابا جاريا بالنقد السوري على
ان لا يزيد الرصيد المدين في كل من الحسابين عن ثلاثين مليون ليرة
كل سنة ، وبان تكون مدة الاتفاق سنتين ثم تسدد الحسابات بعملية
الحكومة الدائنة وفقا لسعر النقدين عند انتهاء مدة الاتفاق .

ولم تظهر الحكومة اللبنانية موافقتها على هذا الاقتراح رغم
الحاحنا المتواصل عليها في دراسة الموضوع مع تقرير الخبيرين
واعطائنا الجواب .

وكم كان عجبنا شديدا عندما تبلغنا من لبنان مذكرة مؤرخة في
١٠ كانون الاول ١٩٤٩ تذكر عدة شؤون دون ان تأتي على شيء
يتعلق بهذه القضية .

فاضطررنا للجواب بمذكرة مؤرخة في ١٤ كانون ثاني ١٩٥٠
اتينا فيها على ذكر الشؤون التي لم تتم الحكومة اللبنانية بتعهداتها
فيها بموجب الاتفاقات السابقة ، وخاصة ما يتعلق منها بازالة الفرق
بين النقدين ، وصرحنا باننا مستعدون لمعالجة جميع القضايا المتعلقة
دفعة واحدة في اجتماع خاص نأمل ان يؤدي الى تسوية جميع
المشاكل القائمة بصورة نهائية .

وبالفعل ، اتصل وزير المالية في البلدين ، احدهما بالآخر ،
وعقدا اجتماعين تحقق لدينا على اثرهما ان الحكومة اللبنانية لا تهتم
الا بما فيه مصلحة لبنان . اما ما يهم سورية فحفظه المساواة
والماطلة دون جدوى . وكان مجلس الوزراء يجتمع برئاسة ليديرس
تطور الحالة مع لبنان اثر كل اجتماع يعقده المندوبون ، فيتمنع له
بصورة جليلة لا تقبل الجدل ان من العيب اضاءة الوقت بسدى
بالاستمرار على هذا الاسلوب . وهكذا بدأنا نتجه الى التفكير
بضرورة حسم الامر بشكل نهائي ، اما بالوحدة الاقتصادية والمالية
واما بالانفصال التام .

اما الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين ، فمع ان فيها

تضحية ببعض المصالح السورية وتحميل الاقتصاد السوري عبء الاقتصاد اللبناني ، فقد رغبنا فيها نظرا لما بيننا وبين لبنان من روابط الاخاء العربي ولاننا كنا معقدين تمام الاعتقاد ان الاستقرار على هذه الحالة يؤدي حتما بكل البلدين الى الانهيار الاقتصادي والمالي بسبب تدفق اموالنا الى الخارج دون تحديد . وبسبب ممانعة لبنان في اتخاذ اي اجراء حازم في هذا الصدد ، اقدمنا على الانفصال ولو ادى ذلك الى زعزعة العلاقات الودية بين البلدين ، معقدين ان لا بد من مجيء يوم يصلان فيه الى وحدة اقتصادية كاملة ، فيها النفع لهما معا .

وكننت اشبه حالتنا مع لبنان بحالة الشخص الذي كسرت يده فجبّر عظمها على غير استواء ، فلا بد اذن من كسرها وجبرها من جديد على وجه صحيح . ولئن كانت هذه العملية مؤلمة في حينها ، الا ان استمرار العوج وتمطيل اليد يضّر بصاحبها . فاخترت ان اكون الجراح الذي يكسر الجبر الفاسد متحملا ما يسمعه الجراحون من شتائم المريض ومسباته اذ لم يعطوه مخدرا في اثناء العملية . وهكذا تناولتني بعض الصحف اللبنانية بالشتائم والاهانات كتابة ورسمًا هزليا . لكنني صبرت وتحملت بصدر واسع كل ذلك ، وسامحت المتفوهين بها ومحرضيهم مرددا القول : « اغفر لهم لانهم لا يعلمون ما يفعلون » .

بدأت هذه الحملات على عندما قمت بزيارة مدينة اللاذقية لاعلان المرسوم الاشتراكي الذي احدثت بموجبه مرفأ اللاذقية . وكان ساسة لبنان وجماعة مرفأ بيروت وعملاؤهم يخشون قيام سورية باحداث مرفأ خاص بها . فلما تم لها ذلك قامت قيامتهم علي . وتحججوا بعدم زيارتي لاولي الامر في بيروت في طريق عودتي من اللاذقية الى دمشق فوصموني بقلّة الادب والخروج على القواعد والعادات القاضية بزيارة حكام لبنان كلها مر سوري ببيروت . وازدادت تلك الحملات عنفا عندما ارسلت الى لبنان المذكورة المشهورة المؤرخة في ٧ آذار ١٩٥٠ واضعا لبنان بين خيارين : الوحدة الاقتصادية او الانفصال ، ثم عندما اتخذت التدابير المذكورة سابقا بالغاء الوحدة الجبركية ومنع السفر الى بيروت وغير ذلك ، اذ اتهموني بالخروج على العروبة وبخدمة الاجنبي وبانكار واقع الامر ولم يتركوا حديثا مختلقا او مغلوطا الا اوردوه . وكننت اعلم بان موجه هذه الحملات هو رئيس الوزراء رياض الصلح ومن ياتر بأمره من التجار البيروتيين الذين شق عليهم ان يحرموا من ابتزاز

الصحف اللبنانية
تناولني بالشتائم

الجزء الأول : السورن الانفصالية والى

اموال سورية في ظل الوحدة الجبركية .
وقد جمعت جريدة الاوريسان ما نشرته من مقالات في هذا
الصدد في كتاب اطلمت عليه بعد مرور سنة على نشره ، فضحكت
كثيرا لا لشيء الا لان تلك الجريدة فشلت في هدفها ، حين لم تتحقق
جميع التنبؤات التي اوردتها عند الانفصال والتي ادعت فيها ان
سورية ستخضع في النهاية للامر الواقع وتعود عمن غيها لانها
سوف تفلس وتنهار بعد القطيعة وسوف تلجأ الى لبنان ثانية
وتلتئم منه العودة الى الحال السابقة ، الى آخر ما هنالك من
التكهنات الباطلة .

اما رياض الصلح فكان مع الاسف مرتبيا في احضان رئيس
جمهورية لبنان السيد بشارة الخوري وتمسكا بالحكم تمسكا
لم يسبقه اليه احد . ومن هنا نشأت معارضته لاقتراحنا الوحدة
الاقتصادية ، لا من اعتقاده الخاص انها مضرّة بلبنان . فقد كان رئيس
الجمهورية واصدقاؤه وانسباؤه يخشون السياسة الاقتصادية
الموجبة التي تمتنعها سورية وكان هو يعدم بانتهاء الخلاف وتسوية
الامر بالمطالبة والتسوية ، بالاساليب التي كان يتبعها مع رؤساء
الحكومات السورية المتعاقبة . وكان يدعي بأنه يستطيع في اجتماع
واحد ان يسيطر على عقلية المندوب السوري كما كان يفعل عندما
كان يحضر الى دمشق او يجتمع في شتورا الى اعضاء الحكومة
السورية ، زملائه في السياسة منذ ثلاثين عاما ، ويسوي المشاكل
بالطريقة العشوائية التي اعتادها فيخرج من كل اجتماع
بحصة الاسد .

موقف رياض الصلح
من سورية لتمسكه
بالحكم

ومما زاد في تعقد الامر مع السيد الصلح خلال تلك الازمة انه
على اثر تدخله الظاهر في قضية المرحوم انطون سعادة رئيس الحزب
القومي السوري ومحاكمته السريعة واعدامه ، اصبح يخشى
الحضور الى دمشق خوفا على حياته من ان يتعرض لها احد
المتنسبين الى هذا الحزب .

ولئن اخطأ الصلح الرأي في امكانه التسلط على فكري واقتناعي
بالحدول من موقفي ، فان حدسه لم يخطيء في شأن السوريين
القوميين . فقد اعدى هؤلاء عليه — كما كتبت جريدتهم في دمشق —
وذهب ضحية مؤامراتهم على حياته في عمان . رحمه الله وغفر
سيئاته ، اكراما لما قام به من الاعمال الجيدة في سبيل الحصول
على استقلال بلاده ، لبنان وسورية ، ومقاومته الاستعمار الاجنبي
بكل وسيلة .

كنت اريد ان اترك بحث الانفصال عن لبنان الى باب الابحاث الاقتصادية معه ، لكنني لم اجد سبيلا الا لذكر بعض وقائعه في هذا الباب ولو على سبيل الاختصار .

والآن اعود الى الكلام عن ما له صلة مباشرة بالنقد :

كان موعد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في اليوم الثاني والعشرين من آذار ١٩٥٠ ، اي بعد الانفصال بتسعة ايام تماما ، فاحببت ان ازيل عن الازهان ما كان يشيحه اتباع رياض الصلح وهو ان خلافا شخصيا بيننا كان السبب في خطئي ، وان اؤكد ان لا مجال لتفكيك الروابط السياسية التي كانت تجمعنا مع لبنان . فقبلت دعوة السيد الصلح بالجيء الى بيروت للتداول في الامور التي كان مقررا عرضها على مجلس الجامعة العربية ، رغبة في توحيد الخطة بين الحكوميين .

ولم ابال بما ظنه البعض ، وهو انني تراجعت عن خطتي وذهبت الى بيروت ، او كما قال احدهم ، انني فعلت كما فعل فرانسوا الاول عندما ذهب لمقابلة البابا في كانوسا معذرا وطالبا العفو والصفح . فما ذهبت الى بيروت معذرا ولا راضيا ، بل ذهبت لبحث شؤوننا سياسية لا علاقة لها بالانفصال الاقتصادي والتقدي . وقد اوردت في بحث الانفصال الجرمي عن لبنان ما دار بيني وبين السيد الصلح في هذه الزيارة من حديث انحصر في سؤال المشار اليه عن مقصدي من الوحدة الاقتصادية واجابتي اياه بانها كلمة جامعة لمعانيها ، فاذا قبِل البحث على اساسها دخلنا في التفاصيل . لكن زيارتي تلك لبيروت انتهت دون ان نتقدم في هذا البحث شيئا .

اما الخطوات التالية التي اتبعتها في معالجة شؤون النقد السوري ، فكانت كلها ترمي الى الغاء حق المصرف في اصدار النقد وجعل هذا الحق ملكا للدولة وحدها . وعلى هذا الاساس قام وزير المالية السيد عبد الرحمن باعداد ما يوصل الى هذا الهدف من تشريعات متتابعة كان لا بد من انجازها قبل تحقيق الفكرة الاصلية . فاصدرنا قانون النقد بمرسوم تشريعي مؤرخ في ١١/٣/١٩٥٠ رقم ٧٦/ وهذه خلاصته :

١ - حددت قيمة الليرة السورية بما يعادل ١٢/٥٠٥

مليغراما من الذهب الخالص .

٢ - تتولى الدولة اصدار النقد السوري وتقوم ادارة مرتبطة بوزارة المالية تدعى « مؤسسة اصدار النقد السوري » باصدار

الاوراق النقدية ، ويجوز ان تقوم مؤسسة خاصة بإدارة اصدار
الاوراق النقدية لحساب الدولة وفقا للاحكام النافذة .
٣ — تكون الاوراق النقدية المصدرة مضمونة بمختلف عناصر
التغطية المحددة بموجب هذا القانون وبمجموع ثروة الدولة
وايراداتها .

٤ — تؤلف عناصر التغطية كما يلي :

(ا) الذهب : تزداد كميته تدريجا حتى يصل الى ثلاثين بالمئة من
قيمة النقد المصدر .

(ب) القطع الاجنبي : يختار وزير المالية انواع القطع الاجنبي
الذي يمكن وضعه في التغطية ، ويحدد مقادير كل نوع منه .

(ج) السندات التجارية والسلف بالحساب الجاري : تكون
السندات التجارية محررة بالليرات السورية وغير متجاوزة مدة
تسعين يوما ، وبثلاثة تواريخ . ويمكن الاستعاضة عن احد التواريخ
بايصال . وكذلك يمكن الاستعاضة عن توقيمين برهن سبائك او
ذهب مسكوك . واما السلف التجارية فتكون محررة بالليرات
السورية ولمدة تسعين يوما ، وبثلاثة تواريخ . ويجوز الاستعاضة
عن توقيمين برهن اسهم شركات سورية مضمونة الارباح من قبل
الدولة او برهن سندات قرض مكنولة من قبل الدولة . ولا يجوز
ان تقل قيمة مجموع السندات والسلف هذه عن ١٠٪ بالمئة ولا
ان تزيد عن ٢٥٪ بالمئة من مجموع قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

(د) القروض التي تعقدها الدولة او التي تضمنها : ويتضمن
هذا الباب السندات والسلف والاعتمادات التي تمنحها مؤسسة
الاصدار للدولة ، وكذلك القروض المعقودة مع المؤسسات العامة
او الخاصة بكفالة الدولة على ان لا يتجاوز مجموع هذه المعاملات
٤٠٪ من قيمة الاوراق النقدية المصدرة .

(هـ) السلفة الدائمة للدولة : يحق للدولة ان تستلف من
مؤسسة اصدار مبلغا لا يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية بدون
مائدة ، على ان يمين وجه صرفها بنصوص تشريعية .

(و) اكتتابات الدولة في الصندوق النقدي الدولي وفي المصرف
الدولي :

كذلك توضع في التغطية قيمة تلك الاكتتابات دون ان يحدد
مقدارها .

٥ — تكون الارباح والخسائر الناشئة من تعديل الاسعار
الرسمية للذهب والقطع الاجنبي على حساب الدولة .

٦ - حدد وزن الليرة الذهبية بـ /٦/٧٥٨٥٣/ غرامات من الذهب من عيار ٩٠٠/١٠٠٠ ولم يحدد مقدار هذه النقود الذهبية .
اما النقد الفضي فحدد بها يعادل /١٩/ مليوناً من الليرات السورية ، ومجموع النقد المسكوك بمعدن غير ثمين بها يعادل ١٤/٣٢٥/٠٠٠ ليرة سورية بمختلف فئاته .

وما تجب ملاحظته اننا ذكرنا في هذا المرسوم ان حق اصدار النقد الورقي والمعدني هو ملك الدولة ولها ان تمنحه لمؤسسة خاصة بشروط معينة . وكان غرضنا من ذلك ان نسير تدريجاً في طريق استرداد حق الاصدار لا ان تقدم على عمل مفاجيء قد يحدث هزة في الاسواق وتبليلاً في المعاملات، لا سيما انه لم يكن لدينا من الموظفين ما يضمن لنا حسن سير المؤسسة الجديدة . وكان هذا التخوف باعثاً على التريث لاعداد الكفاءات اللازمة لدى الموظفين المدعويين لتسلم هذه الاعباء ، كما فعلنا عندما اصدرنا في ١٩٤٤ تشريعاً يجعل مكتب القطع مؤسسة عامة للدولة وعهدنا الى المصرف السوري القيام بأعمالها لحساب الدولة ولمدة معينة لقاء مبلغ معين يتقاضاه المصرف سنوياً لتغطية نفقاته ولربح يسير .

على ان الرسوم التشريعي المذكور اثار احتجاج المصرف السوري العنيف لاسباب متعددة نورد خلاصتها كما يأتي : ادعى المصرف بأن المادة الرابعة من قانون النقد السوري قد عدلت ، من طرف واحد ، النصوص التعاقدية النافذة بشأنه ، كما اعطت الحكومة حق مسح امتيازها . وادعى ايضا بأن الفقرة الثانية من المادة الثامنة تتعارض مع حقوق المصرف في طبع الاوراق النقدية واصدارها .

وبعد دراسة هذين الاعتراضين كلف مجلس الوزراء وزير المالية بتوجيه كتاب الى المصرف يوضح فيه :

١ - ان الغاية من اصدار قانون النقد هو توحيد جميع النصوص المتعلقة بالنقد ، باعتباره جامعاً لقواعد عامة واساسية واجبة التطبيق بصورة دائمة ولمدة غير محدودة ، وفي جعلتها المبادئ الاساسية التي يخضع لها اصدار النقد .

٢ - ان الفقرة الاولى من المادة الرابعة متوافقة مع المبدأ العام المسلم به في قوانين النقد النافذة لدى بقية الدول من حيث اختصاص الدولة وصلاحياتها في اصدار النقد . واما الفقرة الثالثة فقد نصت على ان الدائرة التي تقوم باصدار النقد الورقي هي ادارة مرتبطة بوزارة المالية ، تدعى مؤسسة اصدار النقد السوري . ثم اجازت

الفقرة الرابعة ، خلافا لحكم الفقرة الثالثة ، ان تقوم مؤسسة خاصة بإدارة اصدار الاوراق النقدية لحساب الدولة بعد الاتفاق بينها وبين وزارة المالية .

٣ - ان احكام الرسوم التشريعي رقم ٢٦/ ومن بعده المادة الثامنة من قانون النقد السوري لا تتعارض مع ما يمارسه المصرف السوري من حقوق ، اذ انه لا يجيز لوزارة المالية وضع اوراق النقد في التداول ، كما انه من جهة ثانية لا يمنع المصرف من ممارسة حق اصدار النقد الورقي بعد اخذ موافقة وزارة المالية .

٤ - وما تقدم يظهر ان قصد الشارع لم يكن موجها الى مس حقوق المصرف التعاقدية المصدقة بأحكام تشريعية نافذة .

وكان لا بد لنا ، ونحن جادون في تنفيذ خطتنا ، من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمجابهة موقف معاكس قد يلجأ اليه المصرف السوري فيقضي به على خطتنا او يؤخر تنفيذها .

وفي مقدمة الامور التي عنيانا بها قضية الورق النقدي الذي كان يطبعه المصرف السوري ويحتفظ به في صناديقه . وكنا نخشى ان يمتنع المصرف عن اعطائنا ما يلزم من الاوراق النقدية لوضعها في التداول اذا ما وضعنا يدنا فجأة على الاصدار ، او ان يكف عن القيام بتداول النقد . واحتياطا لاية محاولة ماثلة قد يلجأ اليها المصرف ، كان لا بد من ان يكون في صندوق الدولة كميات من الاوراق نضعها في التداول فوراً عند الحاجة .

ومن المعلوم ان اجازة طبع الاوراق النقدية تتطلب وقتاً طويلاً لا يقل عن سنة كاملة تنقضي ما بين التفكير في الامر والاتفاق مع احدى المطابع العالمية المختصة واختيار نوع الورق وحجمه من كل فئة والرسوم والالوان ، الى آخر ما هنالك من التفاصيل ، ثم المباشرة بالطبع والترقيم وانجاز المطبوعات وشحنها واستلامها . ولذلك كان لا بد للقائمين على هذا العمل والمسؤولين عنه من التفكير المسبق فيما يمكن حدوثه في المستقبل من طوارئ واتخاذ العدة لمواجهة .

وفي صيف ١٩٤٩ ، حينما كنت اجادل مدير المصرف السوري في مستقبل علاقات مصرفه مع الدولة بدات المس الصعوبات التي سنواجهها اذا ما ادى بنا الامر الى الفاء امتياز المصرف في اصدار النقد . وثبت لدي ان حيازة المصرف على الاوراق النقدية عائق اساسي في امكان تحقيق هذه الفكرة ، فعزمت على اقدام على

طبع اوراق جديدة يمكن وضعها في التداول اذا لم تثر اتصالاتنا مع المصرف . وهكذا باشرت المعاملات التحضيرية ، فاخترنا محل برادبوري الانكليزي المشهور واجتمعنا مرارا الى الخير الذي ارسله الى دمشق . واستمرت هذه الاجتماعات والمداولات ما يقرب سبعة اشهر انتهينا بعدها الى اقرار نوع الورق وحجم كل فئة واعتمدنا على السيد عادل عبد الحق ، مدير الآثار العامة السورية ، لانتقاء اجل الصور الاثرية والرسوم الفنية العربية ، ثم اطلعنا على النماذج المطبوعة على سبيل التجربة . وبعد انجاز كل هذه الدراسات التحضيرية عرضت الامر على مجلس الوزراء واستصدرت مرسوما تشريعيًا رقم ٢٦/ تاريخ ١٩٥٠/١/٣١ بالسماح لوزارة المالية بطبع اوراق نقدية جديدة . ثم تعاقبت وزارة المالية مع محل برادبوري على طبع ما قيمته اربعمائة مليون ليرة سورية من الاوراق النقدية باسم « مؤسسة اصدار النقد السوري . »

واري لزاما علي ان اذكر ما لقيته في هذا السبيل من المعونة الصادقة لدى وزير المالية السيد عبد الرحمن العظم ولدى كبار موظفي وزارة المالية ، وهم السادة هنري رعد وعزة طرابلسي وعضو بركات ، بالإضافة الى حسن ادائهم مهمتهم في كتمان الامر حتى صدور المرسوم التشريعي الآنف الذكر ، بحيث لم يطلع المصرف السوري على شيء من مراحل هذه الدراسات والاتفاق حتى صدور ذلك المرسوم التشريعي ، فكانت مفاجأة له غير منتظرة . وقد قدم على ذلك احتجاجا اجبنا عليه بأن المرسوم من حيث المبدأ مؤلف مع الاتفاقيات النقدية السورية الافرنسية التي تنص على ان امتيازات الشركات السورية خاضعة للتشريع السوري . اما من حيث التنفيذ ، فأجبناه بأن الحكومة لا تنوي وضع هذه الاوراق النقدية في التداول الآن ، وانما تريد الاحتفاظ بها لحين الحاجة . وقد ادرك المصرف السوري ما نرمي اليه ، لكن السلاح الذي كان باستطاعته استعماله ضدنا لم يعد له مفعول ، اذ اصبح لدى الخزينة السورية من الاوراق النقدية الجاهزة ما يكفي للتداول اذا ما حجز المصرف السوري الاوراق التي لديه ومنعها عن الدولة .

واما عن اعتراضه على عدم ذكر اسم المصرف على تلك الاوراق النقدية ، فاجبناه عليه بأنه حين يضع النقد في التداول ، فهو يضعه بصفته مؤسسة اصدار . اما التشريع الجديد فقضى بحصر هذا الامتياز في الدولة مع جواز عهده بصورة مؤقتة الى مؤسسة مالية خاصة . لذلك كان طبعيا ان لا يذكر على الاوراق

سوى ان المصدر هو « مؤسسة الاصدار السورية » . ولو كنا طبعنا عليها اسم المصرف السوري ، فلا يعود اماننا سبيل الى وضعها في التداول ، اذ ان المؤسسة المالية التي سيعهد اليها امر الاصدار هي غير المصرف السوري . وهكذا نصبح مضطرين لاتلافيها وتحمل نفقات طبعها مجددا .

وبعد المناقشات الطويلة اتفقنا مع المصرف على ان تحفظ هذه الاوراق في صناديق خاصة في المصرف يكون احد مفتاحيها لدى الحكومة ، على ان يدفع المصرف كلفة طبع هذه الاوراق اي ما يبلغ نحو سبعمائة الف ليرة سورية تقريبا .

وهكذا توصلنا الى النتيجة التي كنا نرغب فيها وهي ان تكون الاوراق النقدية صادرة باسم مؤسسة الاصدار السورية بدون ذكر المصرف ، وان نضمن العدد الحقيقي للكميات المطبوعة ، وان نتأكد من وجود اوراق نقدية يمكن وضعها في التداول في اي وقت تريده الدولة دون ان يكون للمصرف الحق في الاعتراض على وضع اوراق نقدية في التداول وهي تحمل اسمه بدون موافقته ورضائه .

وفي اوائل ١٩٥٣ وضعت ثلاث فئات من هذه الاوراق النقدية في التداول وكان لصغر حجمها وتفاوت نوع ورقها بالنسبة لطبعات المصرف السابقة قبول حسن لدى الجمهور . اما تنفيذ قانون النقد الذي كنا استصدرناه بمرسوم تشريعي ، من حيث تسلم الدولة شؤون الاصدار وقيامها به مباشرة او المهددة به الى مؤسسة مالية خاصة ، فلم يكتب لي تحقيقه . ذلك لانني استقلت من الحكومة ولم اعد قادرا على متابعة الخطوات التي بدأت بها .

ثم عدل قانون النقد هذا بمرسوم تشريعي صدر في ١٩٥٢ طبعت له الحكومة وزمرت ، مدعية بانها حققت به استقلال سورية المالي ، في حين ان القانون الجديد لا يفضل عن السابق ، ان لم يكن اقل منه فائدة للبلاد . وما زال المصرف السوري قائما بالاصدار كما كان في السابق .

وقبل ان انهي هذا الموضوع اري واجبا علي ان اذكر ان تسلم الدولة شؤون الاصدار ليس بالسهولة التي قد تبدو لاول وهلة . فثمة اختبارات وتجارب لا غنى عنها لكل موظف ، كبيرا كان او صغيرا ، يدعى لتسلم اي عمل من اعمال الاصدار .

وهذه الخبرة لا تكتسب في المدارس فحسب ، بل يحصل عليها الموظف في التمرين مدة كافية . واطافة الى ذلك ، فلا بد من ان

يكون مجلس ادارة مؤسسة الاصدار ورئيسها من الرجال الاشداء الذين يستطيعون الوقوف في وجه جنوح بعض الوزراء والحكام الى استعمال وسيلة الاصدار لغايات خاصة او لمشاريع لا تأتي على البلاد بالفائدة المطلوبة . فاذا كان الامر على العكس من ذلك واسندت هذه المناصب لاشخاص ضعيفي الارادة . خشي على مالية الدولة من الانهيار وعلى اقتصاديات البلاد من الافلاس .

اما اذا استعمل هذا الحق كما يجب واختير لادارة المؤسسة رجال اكفاء مخلصون فلا شك بأن البلاد تفيد من هذه المؤسسة الوطنية اكثر بكثير مما لو كان الامر في يد المؤسسات الاجنبية التي لا تهتم في شؤون البلاد المالية والاقتصادية الا بالقدر الذي يدر عليها الارباح والمنافع او يتفق مع مصلحة البلد الذي تنتمي اليه .

اقدمت على اعداد العدة لتسلم الدولة امتياز الاصدار دون ان تغرب عن ذهني المخاوف التي ذكرتها فيها سبق . لكنني في الوقت نفسه مؤمن بان الدولة التي لا تستطيع الاحتفاظ باستقلالها المالي لا تستطيع ايضا الاحتفاظ باستقلالها السياسي . واني ارجو ان يرسخ في ذهن كل من يتولى شؤون الدولة ان اي جنوح عن الخطة المستقيمة في شؤون النقد يؤدي الى كوارث مالية لا تستطيع البلاد التخلص منها الا بتضحيات جسيمة . فعلى اولئك الحكام في المستقبل ان ينصتوا الى صوت الضمير وان لا يورطوا البلاد في اعمال مضرة ، وان يحسنوا توجيه سياسة البلاد الاقتصادية والمالية في السبيل القويم الذي يؤمن الابقاء على استقلالها السياسي العام .

الفصل الثالث المشاريع العمرانية

كانت البلاد السورية واللبنانية والفلسطينية والاردنية داخلية كلها قبل ١٩١٨ في حوزة الاتراك . وهي تؤلف مع بقية البلدان العربية والتركية، الامبراطورية العثمانية . وعلى ذلك كان الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، اي من خليج الاسكندرون حتى قناة السويس ، تابعا في مجموعه لتلك الامبراطورية . فلم يعد مستغربا ان تنشأ الحكومة العثمانية مرفأ واحدا لهذا الساحل ، كما لم يكن غير طبيعي ان تختار بيروت مركزا للمرفأ ، باعتبارها واقعة في منتصف ذلك الساحل ، تتشعب منه الخطوط الحديدية التي تربط الساحل بالداخل . فكان انشاء الخط الحديدي بين بيروت ودمشق ، ثم بين الرياق وحلب فبلاد الاناضول ، ثم الخط الحديدي الحجازي الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة ، ثم خط بغداد بين حلب والعراق . ولئن احدثت مرفأء في يافا وحيفا وطرابلس واللاذقية وانطاكية ، الا ان هذه المرفأء كانت كلها صغيرة وغير مستعدة لتأمين تفريغ السفن التجارية الكبيرة ، بل كانت معدة لايواء المراكب الشراعية التي تنقل جزءا يسيرا من البضائع بين السواحل السورية والمصرية والتركية فحسب .

وعقب انسحاب الاتراك من هذه البلاد وتقسيمها الى دويلات ومناطق ، باشر الانكليز بانشاء مرفأ ضخم في حيفا لسد حاجة فلسطين وشرق الاردن . اما الافرنسيون فاكثفوا بمرفأ بيروت وزادوا في سعته وقدرته وجعلوه منفذ سورية ولبنان التجاري البحري ، على الرغم من ان بيروت لم تعد بمركزها الجغرافي في الوسط كما كانت في الماضي ، بل اصبحت في اقصى الجنوب من الساحل السوري - اللبناني .

وكان جديرا بالافرنسيين ان ينظروا الى وضع حلب البعيدة عن بيروت والتي لا تربطها بها سوى سكة حديد ، قسم منها عريض

والقسم الآخر ضيق ، وان يعملوا على انشاء مرفأ في سورية قرب حلب يوصلوه بها بخط حديدي خاص . لكنهم ارادوا ان يبقوا لبيروت اللبنانية مركزها الممتاز ، وان يحفظوا للشركة الافرنسية صاحبة المرفأ البيروتي الارباح الطائلة . فحرمت سورية من مرفأ خاص تجني ارباحه وتستطيع بواسطته تأمين حاجاتها ومصلحتها .

فعندما بدأت في ١٩٥٠ درس حاجات سورية الاقتصادية ووضعت لنفسها برنامجا مستمدا من هذه الحاجات استأثرت قضية المرفأ باهتمامي الاول ، لا سيما اننا كنا قادمين على الانفصال الجبركي . فمن مزايا انشاء مرفأ خاص ان سورية تستطيع بواسطته السيطرة على شؤون تصديرها واستيرادها دون ان تكون تحت نفوذ شركة المرفأ الافرنسية وسفاسرة بيروت وعتاليها . ولم اجد في اصابير الحكومة احصاءات جدية وحديثة في هذا الموضوع غير ما جاء في تقرير مكتب اسكندر حبيب الانكليزي الذي كانت حكومة سعد الله الجابري اناطت به وضع تقرير عام عن سورية منذ ١٩٤٥ . وفيما يلي احصاء الانتاج الزراعي في المنطقتين الشمالية والساحلية ، اي في محافظات الفرات والجزيرة وحلب وحماه وحمص واللاذقية ، وذلك بالنسبة الى مجموع الانتاج الزراعي في البلاد السورية كلها .

النوع	النسبة المئوية من الانتاج السوري العام
تبغ	٪٩٩
ارز	٪٩٩
زيتون	٪٩٣
عرق سوس	٪٩٠
فواكه	٪٨٧
قطن	٪٨٧
عنب	٪٦٩
حنطة	٪٦١
قطاني	٪٥٧
الاغنام	٪٦٧

وهكذا يتضح ان هذه المناطق تنتج معدل خمسة وثمانين بالمئة من مجموع الانتاج الزراعي . اما مساحة الاراضي المروية وغير المروية في هذه المناطق فكانت بالنسبة الى مجموع الاراضي

السورية تعادل ٥٩٪ من الاراضي المروية و ٨٥٪ من الاراضي القابلة للري . فاذا نظرنا الى المحاصيل التي اعتادت سورية على تصديرها ، وهي التبغ وزيت الزيتون وعرق السوس والقطن والقمح وسائر اصناف الحبوب، وجدنا نسبة الفائض الممكن تصديره اكثر في الشمال منه في الجنوب . وهذا هو العامل الذي دفعنا الى التفكير في انشاء مرفأ قريب من منطقة الانتاج الواسع حتى تخف بذلك اجور نقل المحاصيل فتتدنى الكلفة في سعر التصدير . فاذا اعتبرنا مدينة حلب مركز الخزن برسم التصدير وجدنا ان الطريق البري ، سواء بالسيارات او بالسكة الحديدية ، طوله ١٧٠/ كيلومترا تقريبا من حلب الى اللاذقية ، بينما يعادل ٤٠٠/ كيلومترا تقريبا منها الى بيروت . اما اجور النقل البحري من اللاذقية الى اي بلد في العالم فهي تعادل اجرة النقل من بيروت . وهكذا يصبح الفارق في اختصار طريق النقل البري من ٤٠٠/ كيلومتر الى ١٣٠/ كيلومترا . اما استفادة المنطقة الجنوبية ، اي محافظات دمشق وحران وجبل الدروز ، من هذا المرفأ ، فهي قليلة او تكاد تكون معدومة اقتصاديا . لكن يجب علينا ان لا ننسى ان تصدير هذه المناطق الجنوبية ليس موجها الى البحر بل الى عمان وبغداد عن طريق البر . فليس للمرفأ اذن شأن في ذلك . واما الاستيراد فقد يبدو اكثر كلفة عن طريق اللاذقية بالنسبة لطريق بيروت وقربه منها ، لكن الرسوم الباهظة التي تستوفيها شركة مرفأ بيروت والمبالغ التي يتقاضاها سماسرتها ، تزيل الفرق بين كلفة النقل من اللاذقية الى دمشق والنقل بين بيروت ودمشق ، او تجعله غير ذي شأن

هذه العوامل الاقتصادية الاساسية ، بالاضافة الى ضرورة وجود مرفأ خاص بسورية تسيطر به على سياسة التصدير والاستيراد ، جعلتنا نقدم على تحقيق هذه الفكرة ، لا كما اشاع اللبنانيون اننا قصدنا اضرارهم وانزال الخسائر بهم وايصالهم الى الافلاس دون مبرر او حاجة .

وبعد ان انتهت بنا القناعة الى ضرورة احداث مرفأ ، انتقلنا الى دراسة الناحية الفنية من حيث سمته وعمقه وغير ذلك، فرجعنا ايضا الى ما جاء في تقرير اسكندر حبيب وتعمقنا فيما اورده من الاقتراحات ، مع ما لدى خبرائنا من الآراء ، فتوصلنا الى اقرار

الجزء الاول : الشؤون الاقتصادية والمالية

هذه الارقام ، مع المبالغ التقديرية اللازمة للانشاء :

مساحة حوض المرفأ	٤٤٠٠٠٠٠٠ متر مربع
دائرة الدوران	٤٠٠ متر
العمق	بين ٥ و ٩ و ١٤ متر
عدد الارصفة	٣
طول الرصيف الاول	١٠٠ متر
طول الرصيف الثاني	٣٠٠ متر
طول الرصيف الثالث	٧٠٠ متر

وقدرت المبالغ اللازمة لانشاء المرفأ ، اي كاسر الامواج والارصفة وتعميق القاع ، بما يقارب خمسة وعشرين مليون ليرة سورية في مرحلتي الانشاء .

اما ما يتعلق بكيفية تدارك المال وملكية المرفأ فكنا امام هذه الامكانيات :

١ - منح امتياز انشاء واستثمار المرفأ الى شركة مساهمة اجنبية . وقد استبعدنا هذه الامكانية لاول وهلة تجنباً لتدخل احدى الدول الاجنبية في شؤون احد المرافق السورية العامة ، وذلك رغم ان هذه الطريقة اقرب تناولاً اذا نظرنا الى سهولة تدارك المال اللازم .

٢ - منح ذلك الامتياز الى شركة مساهمة سورية . وكانت هذه الوسيلة مقبولة مبدئياً لولا الصعوبة التي قدرناها في امكن تغطية رأس مال هذه الشركة .

٣ - انفراد الدولة بهذا الامتياز واستثماره لحسابها . وكانت هذه الوسيلة مرضية ايضا لانها تحقق فكرة تأميم مرافق البلاد الاساسية ، لكنها كانت مشوبة بخشية سوء ادارة الدولة للاعمال التجارية .

وبعد التفكير العميق واستشارة الخبراء واصحاب الراي السديد ، اعتمدنا احدث اسلوب يجمع بين فوائد الامكانيين الاخيرتين ، بحيث يفتشأ شركة مساهمة سورية تمنح هذا الامتياز، على ان تشترك الدولة فيها بشراء الاسهم التي تعطى عند الاكتتاب وعلى ان تضمن الدولة للمساهمين ربحاً سنوياً لا يقل عن خمسة بالمئة . وجعلت الاسهم فئات ثلاث : فئة (أ) وهي حصة الدولة الاجبارية (٨٠.٠٠٠ سهم) ، وفئة (ب) وهي الاسهم الاسمية (١٢.٠٠٠ سهم) ، وفئة (ج) وهي الاسهم للحامل وعددها

انشاء شركة
مساهمة سورية
ارما للاعبية

٤.٤.٠٠٠ سهم . وجعل رأس مال الشركة (٢٥) مليون ليرة سورية وسعر السهم الواحد مئة ليرة سورية .

وحدد عدد اعضاء مجلس الادارة بعشرة ، على ان تمثل حصة الدولة في من تعيينهم اعضاء في ذلك المجلس الذي يجب ان يضم على الاقل عضوا منتخبا من المساهمين العاديين .

ورغبنا في هذا الاسلوب لكي نؤمن ادارة امور الشركة على الاساس التجاري العادي المألوف ، لا على اساس ادارة مؤسسات الدولة المالية ذات التعقيد والتطويل في المعاملات . وصدر المرسوم التشريعي بانشاء المرفأ ، ومنح امتياز شركة مساهمة في تاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ ، كما صدر مرسوم بتنظيم الشركة الداخلي

ورغبت بعد انجاز هذه المرحلة التأسيسية الاولى في ان اظهر اهتمام الحكومة بالمشروع وجلب الانظار اليه تمهيدا لطرح الاسهم للبيع ، كما رغبت في اشراك اكبر عدد ممكن من الافراد فيه ، لا سيما من سكان اللاذقية الذين سيدر عليهم المرفأ منافع كبيرة ، سواء من المرفأ نفسه او من تقدم وازدهار بلدتهم في التجارة والمعمران .

وهكذا قررنا في مجلس الوزراء ان نقوم كلنا برحلة الى اللاذقية لاعلان البدء بتنفيذ المشروع . ولم تكن ثمة فكرة تدور في خلدي بان اكسب من هذه الرحلة او من المشروع نفسه اية شعبية كما اتهمني البعض ، سامحهم الله .

واخترت ان يكون السفر الى اللاذقية عن طريق حمص ، فمطلك ، فالساحل السوري حتى اللاذقية ، وان تكون العودة عن طريق طرابلس ، فيروت ، فدمشق . وقصدت بذلك ان لا يظهر امام اخواننا اللبنانيين اننا نرمي الى القطيعة معهم ، وان طريق اللاذقية الى دمشق يمر ايضا ببيروت . لكنني ، من جهة ثانية ، لم ادخل في برنامجي زيارة حكومة لبنان في بيروت . وقصدت بذلك ان اخرج عن التقليد المألوف ، وهو ان يزور حكام سورية حكام بيروت كلما عبروا منها ، كأنها لا تزال مقر المفوضية العليا الانترنسية . وهكذا يتضح ان بيروت ما هي الا بلدة كائنة في طريق سورية الى مرفئها في اللاذقية ، لا عاصمة لسورية ولبنان كما كانت في عهد الافرنسيين . لكن رياض الصلح اساء فهم قصدي واعتبر عدم زيارتي له عند مروري ببيروت اهانة شخصية . فبدأ بحملات قاسية ضدي لم تكن منصفة ولا محقة .

كان المتفق عليه ان نجتمع في وزارة الخارجية ، ومن هناك نشرع بالرحلة الى اللاذقية . وحضر الوزراء في الموعد المضروب ، ما عدا اكرم الحوراني الذي اعتذر بمرض مفاجئ تبين فيما بعد انه براء منه . وحضر لوداع الوزراء ليف من موظفي الدولة ، بينهم العقيد الشيشكلي . فركبنا السيارات وتوجهنا الى حمص ، ثم الى تللكخ ، فالساحل حتى اللاذقية . وكنا في كل قرية من القرى ، لا سيما في محافظة اللاذقية ، نجد الجوع الغفيرة من الاهلين يهرعون لاستقبالنا والترحيب بنا . ولما قلت للمحافظ السيد خالد الداغستاني اني طلبت منه ان لا يحضر استقبالات شعبية ، فلماذا خالف طلبي ، اكد لي انه لم يوعز الى احد بالخروج للاستقبال ، وان هذه المظاهرات ليست الا تعبيراً عن شعور الاهلين بالفرح ببناء المرفأ ، ودليلاً على تعلقهم به ، وبياناً بشكرهم للحكومة التي اقرت انشاءه وبدأت بالتنفيذ . ومعلماً ، كانت مشاهد هذه الجموع المحتشدة تدل على انه لم يبق في داره الا المريض او الكسبح ، اما الآخرون فكانوا على الطريق يهتفون هتافاً صادراً عن القلب لا عن تعلق او خوف . وكانت اللامعات تشيد بالعمل الجبار الذي اقدمت عليه الحكومة وتردد الولاء لي بصورة خاصة ، كما كانت الهتافات تدوي باسمي وعلى .

ولم نتمكن من الوصول الى اللاذقية الا بعد الموعد المقرر بعدة ساعات بسبب اضطرار موكبنا للتوقف في كل قرية وعند كل تجمع على الطريق . اما اللاذقية نفسها فكانت شعلة من نور ، وسطحا متوجها من الرؤوس والايدي الهائفة . وجعلتني مصافحة المستقبليين واحدا واحدا اشكو من ألم شديد في يدي عند انتهاء مراسم الضيافة ودخولي غرفة النوم عند منتصف الليل .

واقام المحافظ وليمة خطبت فيها معلنا عزم الحكومة على متابعة تحقيق المرفأ . ورجوت للاذقية ازدهارا عظيما وقلت : « يقول المثل العامي : هنينا لمن له مرقد عنزة في لبنان . والان استطيع ان اقول : هنينا لمن له شبر ارض في اللاذقية » . وفي اليوم التالي زرنا المرفأ وقمنا بجولة بحرية داخل المرفأ القديم وخارجه ، ثم زرنا مدرسة عبد الرحمن الفافقي وافتتحنا الطابق الارضي من بنائها ، ومن هناك توجهنا الى سوق الهال الجديدة ودشناها ، ثم زرنا البلدية حيث خطب رئيسها وطلب مني الموافقة على تسمية شارع رئيسي في اللاذقية باسمي واعلن منحي لقب

مواطن شرف بلدته . فأجبتة شاكرًا له اللقب ، ومعتذرا عن قبول تسمية شارع باسمي قائلا : « لا يصح في رأيي تسمية شارع باسم الاحياء ، لانهم قد يقدمون فيما بعد على عمل غير طيب يجعل التذمة تحل محل الولاء . فلذلك يجب ان يحفظ هذا التكريم للرجال الكبار الذين يخدمون بلادهم ، على شرط ان يتم ذلك بعد موتهم . وقلت في كلمتي انني ، مع عدم استحقاقي هذا الشرف الكبير ، لا ازال حيا ارجو الاستمرار على خدمة بلدي . » واضفت مازحا : « اعتبروني مواطنا حيا ، لا مواطنا مرحوما ! »

وحضرنا الحفلات التي اقامتها المحافظة والغرفة التجارية، فخطبت فيهما بما يناسب المقام . وكانت انباء الرحلة والخطب تنقل الى دمشق بواسطة الاذاعة والصحف التي كان رئيسها واصحابها مرافقين لي في هذه الرحلة . وكانت اخبار هذه الرحلة وتصوير احتفاء اهالي المنطقة بي وباعضاء الحكومة سببا لغيرة من كانوا لا يطيقون تعلق الناس بسواهم . وفي معرض بحث استقالاتي التي سيأتي ذكرها في فصل خاص ، سيجد القراء كم كان لهذه الرحلة وتلك الاستقبالات والحفاوة من اثر في سعي البعض لازاحتي عن كرسي الحكم ومبدان العمل العام .

انتهت زيارتنا لللاذقية بعد ان تحقق لدينا ان مشروع المرفأ لم يعد من خوف عليه ، اذ اصبح عسيرا على اية حكومة تأتني بعدنا ان نتفد دون ايصاله طور الحياة الناشطة . وكانت خطتي ان اجعل طريق العودة عبر لبنان ، فاتصلنا بحكومتها فارسلت محافظ الشمال لاستقبالنا على الحدود . وبعد التحية والترحيب الطيب سار بسيارته امامنا ، فكان يسرع احيانا ويخفض سرعته احيانا اخرى . وقد لفت نظرنا اختراقه بسرعة عظيمة مدينة طرابلس الشام ، حيث كانت الشرطة اللبنانية قد اوقفت سر السيارات في طريقنا . فتسألنا عن سبب هذه البادرة ولم نجد تفسيرا لها سوى رغبة الحكومة اللبنانية في عدم السماح لاهالي طرابلس باظهار شعورهم وتعلقهم بالاتحاد مع سورية اقتصاديا . وقبل ان نصل الى بيروت وقفت سيارة المحافظ ونزل لسؤالي عن الطريق التي سأتبعها في مروري ببيروت، راميا من وراء ذلك الى الاستفسار عن نيتي في زيارة الحكومة اللبنانية . فقلت له اني ارغب في الوصول عن اقرب طريق ، فلنتبع طريق جنينة الباشا وهي التي يسلكها المسافر من طرابلس الى الشام دون اجتياز مدينة بيروت . وهكذا

تابعنا السير حتى شتورا ، حيث تناولنا طعام الغداء مع المحافظ الذي دعوانا لمشاركتنا . ثم تابعنا السير الى دمشق فوصلنا اليها مساء .

وعقب ذلك ، بادرنا الى تسمية رئيس واعضاء مجلس ادارة مرفأ اللاذقية . فاخترنا السيد عزت طرابلسي للرئاسة ، وهو من خيرة الشبان الذين درسوا في فرنسا وحازوا الدكتوراه في العلوم المالية . وقد اظهر في وزارة المالية مقدرة فائقة ونشاطا وحملا ونزاهة مشكورة . ورغبنا في ان يكون اعضاء المجلس من البارزين في حقلتي التجارة والصناعة في البلدان السورية ، لذلك اخترنا السيد محمد سعيد الزعيم وتوفيق ميسر وهما من كبار تجار حلب ، والسيد مسلم السيوفي رئيس الغرفة التجارية بدمشق ، والسادة رونيولف سعادة وجول نصري وقاسم ياسين وابعد هارون ، وهم من كبار تجار اللاذقية . وطلبت اليهم المباشرة بفتح باب الاشتراك في اسهم المرفأ ، والاسراع في وضع دفتر شروط المناقصة لتلزم عمليات انشاء المرفأ .

وحالت استقالتني من الحكومة دون متابعتي هذين الامرين . وافتتح الكتاب دون تحضير كاف ، فلم يقبل على شراء الاسهم الا عدد قليل ، وهكذا بقيت الاسهم في معظمها ملكا للدولة . اما دفتر الشروط فانجز واعلن يوم المناقصة ، فاقبلت سبع من الشركات العالمية واشتركت فيها . وقد رست المناقصة بعد الدراسة على شركة افرنسية ، الا ان الجو الذي كان مسيطرا عند تأسيس الشركة ، وهو الخلو من اية نزوة شخصية ، كان تغير . فامسى الحكم في البلاد في يد اشخاص مغرورين بفهمهم ، يفهمهم التماس الاصداق الى عرقلة اي مشروع لا يكون لهم فيه نصيب . وهكذا اوقف رئيس الدولة الزعيم فوزي سلو هذا المشروع اشهرا عديدة ، اذ انه رفض التصديق على نتائج المناقصة العالمية وتلزم المشروع للمناقص الاحسن ، والى لجنة لدرس دفتر الشروط مجددا . وسابر اعضاؤها راي الزعيم سلو فافتوا بفتح الالتزام مجددا ، متفرعين باسباب واهية لا قيمة لها ، سواء من الوجهة الفنية او القانونية . وعكف مجلس الادارة — وكان اعضاؤه قد تغيروا — على وضع دفتر شروط جديد لا يختلف في جوهره عن الاول . واشترك في المناقصة بعض الشركات ، الا ان العروض الاثنى سعرا كانت تزيد من السعر الذي رست عليه المناقصة الاولى . فعار اصحاب الامر

استقالتني من
الوزارة تحول
دون انتهاء
الشركة

في كيفية تلاقي الفضيحة وسوء السمعة ، فأصدروا مرسوما تشريعيّا اعفيت بموجبه من الرسوم الجمركية جميع المواد التي يستوردها الملتزم من الخارج ، بينما كان خاضعا لها في المناقصة الاولى . وهكذا ضاعفت على الخزينة عدة ملايين من الليرات . وبالرغم من ذلك ، فقد ظل الفرق بين نتائج المناقصتين عظيما ، مما حمل الحكومة على التحري عن ملتزم جديد يقبل بسعر ادنى . فاتفقت الحكومة مع شركة يوغسلافية — هي في الحقيقة ملك للدولة — على القيام بانشاء المرفأ لقاء مبلغ يقدر بخمسة وعشرين مليون ليرة سورية ، اي بأكثر من المبلغ الذي رست عليه المناقصة الاولى . والغريب في الامر ان هذه الشركة لم تكن قامت بانشاء اي مرفأ كمرفأ اللاذقية ، بل انحصرت اعمالها السابقة في احداث مرافىء صغيرة لمراكب صيد الاسماك ! والامر الغريب الآخر هو ان اتفاقية الانشاء التي عقدها الحكومة مع تلك الشركة لم تنشر نصوصها في الجريدة الرسمية كما يقضى القانون ، حتى يطلع عليها الجمهور وحتى ينعدم امكان التبديل والتغيير فيها كما حصل في بعض نصوص الاتفاقات في الماضي . على ان المضحك في الامر — ولكل قضية ناحية مضحكة — ان الشخص الذي استطاع ، لصلته المعروفة بالزعيم سلو ، ان يفسخ المناقصة الاولى التي اشترك فيها وفشل ، لسعره العالي ، في ان يفوز بها ، اشترك مرة ثانية وفشل هذه المرة ايضا في الفوز بها . غير ان عمله هذا انزل بشركة المرفأ خسارة فادحة ، سواء من حيث زيادة الكلفة او — من حيث امد انتهائها وافتتاح المرفأ . وهكذا تجلت نقطة الضعف في مبدا تولي الدولة الاعمال العامة ، وفي انحراف اداراتها العامة عن الطريق السوي ، اذا ما تولى مهام الامور رجال مفرضون . وعلى اي حال ، فقد ظل الامل معقودا على انتهاء انشاء مرفأ اللاذقية ، بالرغم من العقبات المؤخرة له ، وعلى صيرورته مرفأ سورية الكبير الذي تستطيع بواسطته انماء تجارتها العالمية وتفوية بحريتها التجربة والمسكوية ، مستفيدة من موقعه الاستراتيجي الممتاز على الساحل الشرقي للبحر المتوسط .

وقد تم انجاز المرفأ والعمل فيه . واثمما اتضح ان الارقام المقدرة سابقا للبواخر والحمولات كانت اقل بكثير من الارقام الفعلية . فقد قدر السيد اسكندر حبيب حمولات البواخر الآتية والغادية بأربعمائة الف طن سنويا ، في حين ان الرقم وصل الى

اكثر من مليون طن بعد سنتين من افتتاح المرفأ . وشيدت الدولة مستودعات للقمح في احد جوانب الارصفة ، غير ان اقبال الناس على اقتناء الاسهم ظل ضئيلا ، رغم الارياح الحقيقية التي تجاوزت ٧٪ من رأس المال .

وختاما لهذا البحث ، لا بد لي من ذكر واقعة طريفة . وهي اني ، تشجيعا للاكتتاب في اسهم شركة المرفأ ، سجلت لنفسي مئة سهم ، دفعت منها القسطين الاولين ، اي اربعة آلاف ليرة سورية . وعندما طلبت الشركة الاقساط الثلاثة الاخرى كنت في عسر مالي حال دون تسديدي المطلوب مني ، فما كان من القائمين على الشركة الا ان باعوا اسهمي باسعار ادنى من قيمتها الاسمية ، فضاع علي القسطان المدفوعان عند الاكتتاب . وهكذا كانت مكافأتي لقياسي بتأسيس هذا المشروع هي خسارة اربعة آلاف ليرة سورية ! عوضها الله علي بفخر معنوي . وله الحمد والشكر والفناء على كل حال .

كانت الكميات المستهلكة في سورية ولبنان من الزيوت (بنزين - كاز - مازوت بانواعه) ترد من الخارج ، اي من امريكا وبريطانيا ورومانيا . ودامت هذه الحال الى ان نشبت الحرب العالمية الثانية في الثالث من آب ١٩٣٩ . وكانت تباع في الاسواق بصورة حرة . اما الشركات المستوردة فكانت ثل، وهي انكليزية، وفاكوم اويل سكوني وهي امريكية ، وبعض الشركات الصغيرة . وكانت جميع هذه الشركات اجنبية ، ما عدا تاجرا لبنانيا كان يستورد المازوت لحسابه ويبيعه من بعض المصانع في دمشق . وعندما بدأت تلك الحرب انقطعت الطرق البحرية خشيّة من الغواصات الالمانية ، فاضطرت البلاد للاكتفاء بما كان مخزونا في صهاريج تلك الشركات في بيروت وسائر المدن السورية واللبنانية . واتخذت الحكومة الافرنسية المنتدبة تدبيرا مؤقتا بتقنين البنزين ، فخصصت لكل سيارة اربعين لترا شهريا . ولم يكن امام اصحاب السيارات الا ان يكتفوا بهذا القدر ، او ان يتداركوا مسايجتاجونه من السوق السوداء التي بلغ فيها سعر العشرين لترا خمس عشرة ليرة سورية ، ثم عشرين ليرة سورية .

بناء مستودعات
للزيوت والمواد
المختلطة

عانت سورية ولبنان من فقدان الزيوت، ورغم ان نفط العراق كان يتدفق في الانابيب بين الموصل وحيفا، وبين الموصل وطرابلس،

دون ان تتمكن البلاد من الحصول على قطرة واحدة من هذا الزيت لانه غير مصفى ولانه لم يكن في المصب مصفاة . ثم لجأت المفوضية الامرنسية الى معالجة الموقف للخروج من هذا المأزق الذي واجهته ليس لسد الحاجة المحلية فحسب ، بل ايضا لسد حاجة جيشها بطائراته وسباراته وسائر قواه الآلية ، فسارعت الى تدارك هذا النقص بعقد اتفاق مع شركة آي. بي. سي التي تملك زيت العراق يقضي بانشاء مصفاة صغيرة في طرابلس . وامتدت هذه الشركة بسلفة قدرها نحو مليوني ليرة سورية من صندوق المصالح المشتركة السورية - اللبنانية .

وكانت شركة النفط العراقية المذكورة عاجزة عن استيراد ما يلزم هذه المصفاة من الآلات والأجر الناري وغير ذلك من المعدات ، فاستغنتها المفوضية العليا بصادرة ما وجدته في البلاد من المعدات ، منها الأجر الناري لمخنة معمل البلور في دمشق ، دون ان تدفع ثمنها . ثم اجبرت اصحاب تلك المعدات على قبول اسعار تكاد لا تذكر .

وعلى سبيل الاستطراد اذكر ان الامرنسيين ، اجتنابا لادعاء سورية ولبنان بملكية تلك المصفاة لأن رأس المال قدمه صندوق المصالح المشتركة ، سمحوا لشركة النفط العراقية بأن تعيد تلك السلفة الى صندوق المصالح المشتركة قبيل تسليم تلك المصالح الى الحكومتين السورية واللبنانية . ولما طالبنا بالمصفاة ادعوا بأن المبلغ كان على سبيل القرض لا مساهمة في رأس المال .

واشتد النزاع بيننا وبينهم ، لكن دون جدوى . ثم قامت شركة النفط العراقية بتكبير المصفاة ، فاستوردت لها في نهاية الحرب وبعدها آلات جديدة قادرة على تصفية كل ما تحتاجه البلاد من الزيوت بكافة اصنافها ، ما عدا جزءا قليلا منها . ومنذ ذلك الحين حتى الآن وشركات الزيت تفرض على سورية ولبنان اسعار منتجاتها على اساس السعر العالمي، اي سعر التسليم في المكسيك مضافا اليه اجرة الشحن من هناك حتى بيروت . مع ان الانصاف والحق يقضيان بأن يكون السعر في خليج المكسيك وحده اساسا للسعر في طرابلس ، اي ان لا تضاف اجرة النقل اليه . لكن الحكومتين السورية واللبنانية كانتا مجبرتين على قبول تحديد السعر وفقا لما ذكرت . وكانتا تدفعان للشركة قبة الزيوت

بالجنهيات الانكليزية والدولارات الامريكية وبالقليل من الليرات اللبنانية ، بينما كان المستهلكان السوري واللبناني يدفعان اثمان ما يستهلكانه بالعملة المحلية . ولذلك كان لزاما على الحكومة السورية ان تشتري سنويا من الاسواق الحرة دولارات وجنيهات وليرات لبنانية بما يقارب عشرين مليوناً من الليرات السورية ، فكان ذلك من جملة اسباب هبوط قيمة النقد السوري .

ولم يكن بالاستطاعة تجنب هذه الخسائر السنوية الباهظة والوقوف دون اطماع شركات الزيت الا بطريقة واحدة تستند الى الاسمى الآتية :

لئن كانت شركتا شل وستاندرود ورفيقاتهما تسيطران على الاسواق العالمية ، فثمة شركات صغيرة عديدة تنتج الزيت وتبيعه خارج سلطان الشركات الكبيرة المذكورة . كما كان لدى روسيا ورومانيا من الزيت ما يمكن شراؤه وتأمين حاجة سورية منه . الا ان المعبة دون هذه المشتريات كانت ولا تزال فقدان المستودعات الخاصة ، اي الصهاريج على السواحل السورية واللبنانية في بيروت - طرابلس - اللاذقية - مثلاً . فلو اشترت الحكومة او اي تاجر اية كمية من الزيت ، فلا يمكن تفريقها في السهل ولا يمكن ايضا خزنها في دمشق او حلب للسبب نفسه . ذلك لان الشركات المذكورة هي التي تملك الصهاريج الكبيرة في بيروت والصهاريج الصغيرة في المدن السورية واللبنانية ولا تسمح ، طبعا ، للحكومة ان تفرغ منها ما قد تستورده هذه من مصادر اخرى .

هذه المعبة الكأداء كانت السبب الوحيد لفقدان حرية سورية ولبنان في استيراد الزيوت من غير الشركات الكبرى ، كما كانت تؤلف خطراً دائماً على مصالح البلاد العليا . فمن المعلوم ان القاطعات الآلية من الجيوش : الطائرات والدبابات والسيارات وغيرها ، تصبح قطعاً عاطلة من الحديد اذا لم يكن في مخازن الجيش من البنزين ما يحركها . وهكذا كان من البديهي ان الحكومة التي لا تملك مستودعات خاصة للزيت يكون جيشها معرضاً للانهيار دائماً وبلادها للعدوان . اضف الى ذلك ان اقتصادياتها تصبح ايضا معرضة للانهيار اذا انقطع الزيت ، اذ تتوقف المحامل والسيارات والجرارات وغيرها من الآلات الزراعية والصناعية ووسائل النقل . فلكي تبقى الدولة مطمئنة الى مصالحها الاقتصادية والحربية لا بد من ان يكون لديها من وسائل خزن الزيت ونقله

وتوزيعه ما يكفي لسد تلك الحاجات .

وعندما كنت رئيسا للحكومة في ١٩٥٠ سميت لتحقيق ما كنت افكر فيه دائما واخاف على البلاد من جراء افتقارها اليه . وكانت حالتنا في هذا الميدان محزنة ومخيفة ، اذ لم يكن لدينا اي صهرج في الساحل او في المدن ، او اي انبوب ينقل البنزين من الساحل الى الصهاريج الداخلية . ومع ان سيارات نقل الزيت كانت موفورة العدد ، فان اصحابها كلهم لم يكونوا سوريين ، بل كانوا لبنانيين .

وظهر لي الخطر جليا ، لا سيما ان جيشنا كان رابضا على الحدود تجاه اليهود . وهكذا عزمست على تدارك الامر ، بانشاء الصهاريج في الساحل والداخل ، تاركا لفرصة اخرى . امر البحث في احداث شبكة انابيب بين تلك الصهاريج الساحلية والصهاريج الداخلية ، وامر اجبار شركة النفط العراقية وشركة الزيوت السعودية على انشاء مصفاة في الاراضي السورية ، حتى اذا لم تتم احداها بذلك تولت الدولة بنفسها انشاء هذه المصفاة .

فاستدعيت وزير الاشغال العامة ورؤساء دوائره الفنية وبسطت لهم الموضوع ، راسما لهم الخطة التي تبلورت في فكري وهي :

١ - ان تكون الصهاريج الساحلية في مدينة اللاذقية ، بحيث يكون استيعابها معادلا لنصف ما تستهلكه سورية سنويا من انواع الزيوت ، وذلك كمرحلة اولى .

٢ - ان تكون مراكز الصهاريج الداخلية في دمشق وحلب وحمص وحماه والقامشلي ، وان يكون مجموع استيعابها ايضا معادلا لاستيعاب الصهاريج الساحلية ، بحيث يكون مجموع ما في سورية من الصهاريج كافيا لسد حاجة سنة كاملة .

ثم طلبت اليهم دراسة كلفة الانشاء العامة وكيفية توزيع الصهاريج الداخلية على المراكز ، بحسب مقادير الاستهلاك السنوي منها . وقد تحمس وزير الاشغال العامة السيد محمد المبارك لهذه الفكرة واظهر تأييده لها . وبعد المداولة مع موظفي وزارته الحاضرين ، اتفقنا على ان يقدموا لي تقريرا اوليا عن الكلفة التقريبية باسرع وقت . وبعد مضي اسبوع وردني التقرير المطلوب ، وفيه ان مجموع استهلاك سورية من الزيوت في الوقت الحاضر هو نحو مئة وثمانين الف طن من مختلف الاصناف ، وان

مجموع كلفة انشاء صهاريج تستوعب هذه الكمية تقدر بنحو اربعة ملايين ليرة سورية . فاجتمعت الى وزير الاشغال بحضور وزير المالية ودرسنا امكانية تخصيص هذا المبلغ . فبسط الاخير صعوبة تدارك هذا المبلغ الضخم مرة واحدة . فاتفقنا على ان ننفذ الخطة في مراحل ، وان تكون المرحلة الاولى انشاء ما يكفي استهلاك ثلاثة اشهر ، اي ما يتطلب اتفاق مليون ليرة سورية على انشاء صهاريج ساحلية وداخلية تستوعب خمسين الف طن . ثم عرضنا الامر على مجلس الوزراء ، فاوضحت الفوائد العظمى المرتقبة من هذا العمل ، وبينت ان الملايين من الليرات السورية التي تنفقها الدولة سنويا على الجيش تذهب هباء اذا لم يكن في مستودعاتها ما تحتاج اليه القطع الآلية من الزيت ، واننا نكون تحت رحمة الدول الكبرى اذا قامت الحرب بيننا وبين اليهود يوما من الايام . اذ يكفي تلك الدول ان توزع لشركات الزيت بقطع البنزين عنا ، فتنقطع جميع اسلحتنا الآلية وتصبح قطعاً من الحديد لا حراك لها . وعندئذ نفطر لوقف الحرب وتحمل النتائج السيئة . هذا الى جانب الخطر الآخر الذي ينتظرنا من جراء توقف نشاطنا الزراعي وحركة النقل في البلاد .

وقد وافق مجلس الوزراء دون تردد على الفكرة ووضع مرسوما تشريعيا برقم (٤٢) في ١٥/٢/١٩٥٠ وهذا نصه :

ان رئيس الدولة ،

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقترتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ٢٣/٢/١٩٤٩ و ١٤/١٢/١٩٤٩ ،

وبناء على اقتراح وزير المالية وقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٥) تاريخ ١٤

حباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - يطلع لدى الخزينة المركزية حساب سلفة هذه الاقصى مليون ليرة سورية لبناء مستودعات للمواد المشتتة على اختلاف انواعها في المراكز التي تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة .

مادة ٢ - تصرف النفقات اللازمة لشراء اراضي المستودعات وينقلها من حساب السلفة المذكور في المدة الاولى بموجب مناقصات او عقود بالقراضي او بمبايعات تجريها دوائر الاشغال العامة ، وفقا للطرق والقواعد المنصوص عليها في قوانين وانظمة المحاسبة العامة . ويتم شراء الاراضي اللازمة بطريق التملك او الاستهلاك .

مادة ٣ — تستثمر هذه المستودعات اما بطريق تأجيرها او بطريق استثمارها مباشرة من قبل الدولة او باتباع الاسلوبين معا تحت اشراف وزارة الاشغال العامة.

مادة ٤ — تعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء كيفية تأجير هذه المستودعات او استثمارها مباشرة او استثمار قسم منها وكيفية اطفاء اثنان المستودعات والاراضي وجميع نفقات الادارة وطرق تأمين قيمة المواد المشغلة التي ستخزن فيها وشكل محاسبتها وتحديد ملاكها المؤقت . وتجري المحاسبة وشراء المواد المشتعلة وبيعها وتحديد اثباتها وفقا للقواعد التجارية ، على ان تخضع حسابات هذه المستودعات الى مراقبة ديوان المحاسبات القضائية نصب .

المادة ٥ — ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

ثم طلبت الى وزارة الاشغال ان تبدأ بمعاملات المناقصة ، فتضع اولا دفتر شروطها . وانتظرت اياما عديدة ، فلمست الاهمال والبطء رغم ملاحظاتي اليومية للمهندسين المكلفين بذلك . وبعد مشقة وعناء انتهى وضع دفتر الشروط ، فاعلنت المناقصة ، وقدمت العروض ، وباشرت وزارة الاشغال بدراستها . وهنا جرى التطويل والتأمر — كما جرى في صدد مرفأ اللاذقية . وبالنتيجة تبين ان المليون ليرة سورية لا تكفي لانشاء صهاريج يزيد استيعابها عن ثلاثين الف طن ، فاصبحنا بين امرين : اما الاكتفاء بهذا القدر ضمن حدود المليون ليرة التي خصصها المرسوم التشريعي ، واما الرجوع الى مجلس النواب وطلب اعتمادات اضافية ، وفي هذا ما فيه من اضاعه الوقت . فاخترت المباشرة بما لدينا من المال ، على ان يكمل البرنامج فيما بعد على ضوء العملية الاولى .

وعلى الاثر استقلت من رئاسة الحكومة . ولما عدت اليها ثانية في آذار من العام اللاحق ، سألت وزارة الاشغال العامة عما وصل اليه الانشاء ، فقتل لي ان الاعمال لم تتم بعد .

وبالفعل ، شاهدت الصهاريج غير كاملة التركيب عندما زرت اللاذقية في شهر حزيران ١٩٥١ . واطرف ما جلب نظري هو ان المناقصة التي جرت في العام الماضي لم يذكر فيها الخرطوم الذي يصل الصهاريج بالبواخر الناقلة للزيت . فعندما يتم انشاء هذه المستودعات تتعذر الاستفادة منها لفقدان واسطة التفريغ هذه . وحتى كتابة هذه الاسطر — آب ١٩٥٣ — لم يكن اوصي على الخرطوم ، وظلت الصهاريج غير قابلة للاستعمال .

لا جدال في ان من صالح شركات الزيت ان تبذل الجهد والمال لمعلقة انجاز هذا المشروع الذي ينقذ الدولة من سلطاتها . فهل

كان لمساعيها اثر في تأخير اتمام هذه المستودعات ، ام ان التعقيد والاهمال الظاهرين لدى وزارة الاشغال العامة في هذا المضمار هما السبب في هذا التأخير ؟ انسه لن المسير الاجابة على هذا السؤال ، الا ان الحكومة ، في اية حال ، هي الملومة في ذلك .

وحتى الآن ما يزال الخطر جاثما علينا كما كان قبل التفكير في هذا المشروع . وارجو ان لا يجيء يوم تتحقق فيه هذه المخاوف ، وان لا يجد حكامنا الحاليون انفسهم ، وهم قادة الجيش ، امام هذا الخطر العظيم . وارجو ايضا ان لا ينتضي وقت طويل قبل تنفيذ هذا المشروع ، لان الضرر اللاحق بالبلاد يزداد يوما عن يوم . ونحن ما زلنا نذكر ما حصل في حرب فلسطين من ازمة في الزيت ، اجبرت الحكومة على تقنين البنزين على السيارات الخاصة حتى تلبي جزءا مما يطلبه الجيش . وقد تم انشاء هذه المستودعات فيها بعد ولله الحمد .

اما قضية انشاء مصفاة للزيت الخام الوارد من العراق ومن المملكة العربية السعودية ، فما زالت مدار البحث بين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة ، وشركتي النفط العراقية والتايلان من جهة اخرى . فالمعروف ان هذه الزيوت تشحن من الشواطئ السورية واللبنانية بحرا الى روما ، حيث تباع هناك . ومع ان نفقات شحن الزيت المصفى اقل من نفقات شحن غير المصفى ، الا ان الشركات تفضل دفع هذه النفقات الاضافية مفضلة ان تقوم المصافي في اوربا لتشغيل اليد العاملة المحلية . وللحكومتين الامرنسية والبريطانية منفعة خاصة من وراء هذه الخطة ، سواء من الوجهة العسكرية او من الوجهة الاقتصادية العامة . فليس مستغربا ان تهمل هذه الشركات مطلب الحكومتين السورية واللبنانية بانشاء مصفاة في اراضيها . على ان واجب الحكومتين المشار اليهما هو اجبار الشركات على هذا العمل والاستفادة من كمية الزيت الخام التي تمهدت الشركات بتسليمها سنويا الى سورية ولبنان (حصص سورية اربعمائة الف طن سنويا) فتصفيها وتبيعها من المستهلكين . والخطة المرسومة في هذا الشأن هي انشاء المصفاة في حمص ومد الانابيب منها الى دمشق ، فعمان جنوبا ، ثم الى حماه ، محلب ، فالجزيرة شمالا . وآمل ان تتحقق هذه الخطة في المستقبل القريب ، فتوفر على الدولة وعلى المستهلكين مبالغ طائلة .

وقد انشأت المصفاة فيها بعد في مدينة حمص ، بعد مفاطلة وتسوييف شهدهما مجلس النواب .

خلال محادثاتي مع رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي بشأن الاتفاقية المعقودة مع شركة التابلاين لمرار الزيت عبر سورية ، ابدت له ان فائدة الملكة العربية السعودية من هذه الانابيب هي اضعاف فائدة سورية منها . اذ ان تلك الملكة تتناول حصتها من الزيت بنسبة ارباح الشركة ، بينما لا تقبض الخزينة السورية سوى مبالغ تافهة . ولا مشاحة في ان ايصال الزيت من منابعه الى البحر المتوسط بواسطة الانابيب اقل كلفة من ايصاله بواسطة البواخر الخاصة . فيجدر بالملك عبد العزيز ان يشارك البلاد العربية التي ستجتاز الانابيب اراضيها في جزء من ارباحه . فاجابني الرئيس القوتلي بأن بينه وبين الملك المشار اليه اتفاقا يقضي بأن تتناول الحكومة السورية من الملكة قرضا كبيرا بالدولارات الامريكية . فسالت عن مقداره ، فاجاب : « لم نعين المبلغ ، لكننا نأمل ان يصل الى عشرين مليون دولار » . قلت : « حبذا لو نعتقد هذا الاتفاق ونجعل له صفة رسمية قبل تصديق مشروع الاتفاقية مع شركات النفط من قبل مجلس النواب . » فقال : « لا تستعجل الامور ، فهي مرهونة باوقاتها . » فاجبته : « ليس لي ان اشك ، لكن ليطمئن قلبي وقلوب النواب . » غير انه اصر على التريث . ثم وقع ما تخوفت منه ، اذ اطاح الانقلاب الاول بالرئيس وبحكومتي ولم تزل الاتفاقية قيد الدرس في البرلمان . وعندما تسلم حسني الزعيم الامور ، اسرع في ابرام الاتفاقيات المتعلقة بمرور الزيت مع شركات التابلاين والانكلو ايرانيان والنفط العراقي ، دون ان يلتفت الى ناحية القرض . وكان تسرعه ناشئا عن رغبته في عقد اوامر العلاقات الطيبة مع الملك عبد العزيز ومع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لكي يحصل على اعترافهم به وعلى مناصرتهم اياه .

وهكذا اضاع حسني الزعيم الفرصة السانحة واعطى الشركات ما تريده ، دون ان يؤمن للبلاد المنفعة المرجوة . وعندما توليت وزارة المالية في حكومة السيد هاشم الاتاسي ، اثرت قضية القرض وجعلت المشار اليه ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي يسميان معي لدى المفوضية السعودية في دمشق . وبعثنا السيد عزت طرابلسي الى جدة للاتصال بأولي الامر وبحث الاتفاقية

التجارية في الوقت نفسه . لكن الملك عبد العزيز كان متأثرا من موقف جماعة حزب الشعب ، بخصوص الاتحاد مع العراق ، فلم تست معارضته لمنح القرض وعقد اتفاقية تجارية . وفقدت الامل بالنجاح في تلك الظروف .

ولما تبدل الامر واستبعد القائلون بالاتحاد عن الحكم واطمان الملك الى ان الحكومة التي افتتھا في آخر ١٩٤٩ بعيدة عن ذلك الاتجاه ، عدت الى التثبت من موقفه ، فاوفدت الحكومة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي الى جدة ، حيث بدأ اتصالاته بالامير فيصل السعود لجعل القرض عشرين مليون دولار . ولكنه لم يحصل على اكثر من اثني عشر مليونا ، مقتسطا على ثلاث دفعات : الاولى بعد عقد الاتفاق وابطرامه ، والثانية بعد ثلاثة شهور ، والثالثة بعد ستة شهور ، على ان يوفى القرض كله ببضائع تستوردها المملكة العربية السعودية من سورية . اما الاتفاقية التجارية فتتضمن بالتساھل المتقابل لتنمية التبادل التجاري .

وقد وقع هذه الاتفاقية كل من السادة : معروف الدواليبي وزير الاقتصاد السوري ، وعبد الله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ . ثم ابرمت الاتفاقية المذكورة من قبل الدولتين ، وفقا للقواعد الدستورية النافذة في كل منهما .

الفصل الرابع الخطوط الحديدية ومشاريع الري

كتبت هذا الفصل في شأن السكك الحديدية في ربيع ١٩٤٦ . وقد جرت منذ ذلك التاريخ حوادث عديدة الجأتني الى ادخال بعض التعديلات على ما كنت اقترحته اذ ذاك من خطوط جديدة .

واكبر هذه الحوادث شأنها هو ما انتاب فلسطين من محن قاسية ادت الى انقسامها ، بحيث الحق جزء منها بالملكة الاردنية الهاشمية ، وانشئ في الجزء الآخر ما اسموه بدولة اسرائيل . فلم يعد ثمة مجال للتفكير في وصل دمشق بمدينتي حيفا او عكا بخط حديدي . على ان الامل ما يزال معقودا على استعادة هذا الجزء الغالي على الوطن العربي ، فيصبح هذا الخط عند ذاك جديرا بالتنفيذ .

والحادثة المهمة الثانية هي انفصال الاقتصاد اللبناني عن الاقتصاد السوري وانشاء مرفأ اللاذقية ، بحيث اصبح وصل هذه المدينة بطلب وبأراضي الجزيرة بخط جديد في المرتبة الاولى من الاهمية التي توجب على الحكومة الاسراع في البدء بتنفيذه مهما بلغت نفقاته .

اما الخط الحديدي الذي كنت اقترحت احداثه بين دمشق ودير الزور والذي كان قصدي منه وصل العراق بمرفأ حيفا عن طريق دمشق ، فلم يبق موجب له . وذلك بعدما استولى اليهود على ذلك المرفأ ، ناهيك بان النقل بين العراق ودمشق قليل بالنسبة لما هو عليه بين العراق وحلب واللاذقية . ولذلك رايت ، اقتصادا في النفقات ، طي هذا الخط من المشروع والاكتفاء بوصل حلب ببغداد عن طريق الرقة والحسجة والموصل ، وبذلك يؤمن الخط ، في الوقت نفسه ، الاتصال بالعراق ، مارا بسهول الجزيرة نفسها ، فتحصل الفائدتان معا . وهكذا اتجه الراي الى وصل دمشق بحمص بخط لا يمر بالقريتين .

وأما تعريض خط بيروت - دمشق ، فقد أبقته في المشروع آملا بان تعقد سورية ولبنان معاهدة تجارية تسهل فيها شؤون الترانزيت عبر لبنان للبضائع التي تستوردها سورية من الخارج أو تصدرها عن طريق بيروت . وعلى كل حال فليس لهذا الخط أهمية كبرى ، ويمكن الاستغناء عن تعريضه وإبقاؤه على حالته الحاضرة .

وثمة امر آخر كبير الأهمية حصل بعد كتابة هذا الفصل ، وهو ان جلالة الملك سعود بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية أعلن في مطلع هذا العام موافقته على إعادة خط دمشق - المدينة الى سيرته الاولى . وكان لهذا الاعلان اثره العظيم ، فارتاح له الجميع بعد ان فقدوا الامل في الحصول على موافقة المرحوم الملك عبد العزيز بن السعود على إعادة تشغيله .

وسواء بقي الخط بين دمشق والمدينة المنورة على عرضه الحالي وهو ١٠٥ سانتيمترات ، أم جعل عرضه / ١٤٠ / سانتيمترا كما اقترحت ، فإن إعادة هذا الاتصال تؤدي الى فوائد كبرى على سورية والاردن والمدينة المنورة . وقد كان هذا الخط اضيق من شبكة الخطوط السورية والعراقية والتركية ، ويحول دون الاتصال المباشر بين المملكة العربية السعودية وبين هذين البلدين ، الا ان حركة النقل المحدودة بينهما وبين المملكة السعودية تجيز لنا الاستغناء في الوقت الحاضر عن تعريض الخط والاكتفاء باصلاح المخرّب منه .

وهذه الملاحظات كلها تجعلنا نذكر خطوطنا الحديدية على حسب ترتيب أهميتها .

- ١ - خط اللاذقية - حلب - الحسبة - الحدود العراقية نحو العراق .
- ٢ - خط دير الزور - الحسبة - القامشلي .
- ٣ - خط دمشق - بيروت .
- ٤ - خط دمشق - حمص - حلب - الحدود التركية .
- ٥ - خط حلب - القامشلي - الحدود العراقية (عن طريق تركيا) .
- ٦ - خط دمشق - درعا - عمان - المدينة المنورة .
- ٧ - خط طرطوس - تللكبخ .

ويتضح مما تقدم اننا يجب ان نعنى بانشاء خط اللاذقية — حلب
— الحدود العراقية قبل اي خط اخر ، ثم خط القامشلي — الحسجة
— دير الزور ، ثم خط دمشق — حمص .
أما خط دمشق — عمان — المدينة فيجب اصلاحه في اسرع ما
يمكن . وأما خط تللكخ — طرطوس فيمكن تأجيله لما بعد ذلك .
وفي هذا الفصل ذكرت البرنامج الحديد الذي يتراءى لي
صلاحه ، مع بيان الكلفة المقدرة له وكيفية تأمين رأس المال لتنفيذه
وسداد الاقتساط .

تتألف الخطوط الحديدية الحالية في سورية ولبنان كما هو
مبين ادناه :

الطول بالكيلومتر	المعرض بالمتر	١ — المسكة الحديدية الهجازية :
المجموع		
١٤٠ر١٦٠	١٤٠ر١٦٠	١٠٥
		(أ) خط دمشق — درما — نصيب في سوريا في لبنان
		[حدود شرق الاردن]
٧٢ر٥٠٨	٧٢ر٥٠٨	٥
		(ب) خط درما — سمخ — الحدود
٢٢ر٦٦١	٢٢ر٦٦١	
		(ج) خط بصرى — كوم الكورز
٢٤٦ر٣٥٩	٢٤٦ر٣٥٩	المجموع :

الطول بالكيلومتر	المعرض بالمتر	٢ — خطوط شركة د.ح.ت.
١٤٨ر٨٨٣	١٤٨ر٨٨٣	١٠٥
		(أ) خط دمشق — رياض — بيروت
٢٣١ر٥٤٩	٢٣١ر٥٤٩	١٤٣٥
		(ب) رفاق — حلب
١٠٢ر٢٩٦	١٠٢ر٢٩٦	٦٥ر٨١٧
		(ج) حمص — طرابلس
١٦٥ر٤٩٤	١٦٥ر٤٩٤	
		(د) ميناك اكيس [الحدود التركية]
٧٤٨ر٢٢٢	٧٤٨ر٢٢٢	٢٠٨٧٠٩
		المجموع :

٣ — الخطوط التي تديرها شركة د.ح.ت. ولا تملكها :

الطول بالكيلومتر	المعرض بالمتر	١ — خط جوبان بك [الخطوط التركية]
٢٨١ر١٩٠	٢٨١ر١٩٠	١٠٥
		(أ) نصيبين [الحدود السورية]
		وهذا الخط من الأراضي التركية
٨١ر١١٦	٨١ر١١٦	١٤٣٥
		(ب) خط نصيبين [نزل زيوان] — تل
٤٦٢ر٣٠٦	٤٦٢ر٣٠٦	٨١ر١١٦
		كوشك [الحدود العراقية]
		المجموع :

المجموع	خط القنطرة		المرض بالمتر		الطول بالكيلومتر	
	الحدود الفلسطينية	في سوريا	في لبنان	في لبنان	في لبنان	في لبنان
الليبياتية) -	14435	-	228	228	228	228
طرابلس	1684877	236709	866988	المجموع العام :		

يرجع الفضل في انشاء هذه السكة الى عاهل الامبراطورية العثمانية السلطان عبد الحميد الثاني . وكانت العوامل التي حملته على تبني هذه الفكرة والعمل على تنفيذها، هي ، اولا ، ما اتضح له بجلاء من انه لا يستطيع السيطرة على البلاد العربية ، وخاصة بلاد الحجاز واليمن ونجد ، الا باحداث خط موصلات عصري يساعده على نقل الجيوش ومعداتها في الصحارى القاحلة في قطارات سريعة بدلا من تسيرها مشيا على الاقدام او على ظهور الجمال .

٢ - خطوط السكة الحديدية الحجازية

والعامل الثاني هو تسهيل طريق الحج للمسلمين القاطنين في شمالي البلاد العربية والبلاد التركية والارمانية وغيرها من الاصقاع المأهولة بالمسلمين ، اذ كان الحجاج يأتون دمشق بعد اسفار تتراوح مدتها بين الشهر والشهرين ويجمعون فيها ببقية الحجاج الوافدين من العراق وسورية ولبنان وفلسطين ، ثم تبدأ رحلة الحج الذي كان يطلق عليه اسم « الحج الشامى » ، تميزا له عن مكعب الحجاج الذي كان يبرح البلاد المصرية ويؤم الديار المقدسة عن طريق البحر ، والذي كان يطلق عليه اسم الحج المصري .

وفي الرابع من شهر شوال من كل عام ، كانت تقام احتفالات باهرة في محل اسمه « العسالى » واقع على بعد كيلومتر من جنوب مدينة دمشق حيث يجتمع الالوف بل عشرات الالوف من الحجاج ويحتفل بالحمل والسجق ، وتسلم الصرة (وهي المبالغ التي كانت ترصدها الدولة لشؤون الحج ورؤساء القبائل) ، ثم يغادر الموكب المدينة متوجها نحو الديار المقدسة عن طريق مزيريب وعمان ومعمان ومذائن صالح والمدينة ثم مكة . ومن الحجاج من كان يركب الجمال او الخيل او البغال او الحمير ، ومنهم من كان يستأجر محارة ، وهي معدة لشخصين ومثبتة على ظهر الجبل ، ومنهم من كان يقطع الطريق سيرا على الاقدام فيسير الركب سيره الاضعف ليلا ويخصص النهار للراحة الى ان يصل المدينة المنورة بعد قضاء ثلاثين يوما ، يتعرض الموكب في اكثرها لتعدي العربان ولقتك الامراض وغيرها من المخاطر . ثم يواصل الركب سيره نحو مكة المكرمة فيقطع

المسافة بينهما وبين المدينة في اثني عشر يوما لا تقل الصعوبات فيها عن المرحلة الاولى . وعلى ذلك كان احداث خط حديدي يصل دمشق بالمدينة فمكة عملا ناجحا من جميع الوجوه ، اذ تصبغ المدينة على بعد ثلاثة ايام من دمشق بدلا من ثلاثين يوما ، تؤمن فيها الراحة والطمأنينة للحجاج بشكل لا يقبل القياس .

واما العامل الثالث فهو تيسير امور التجارة بين البلاد السورية والاصقاع الحجازية ، بحيث تزيد المبادلات بينهما بطريق السكة الحديدية على مقياس اوسع من النقل على ظهور الحيوانات .

هذه هي العوامل التي حملت السلطان عبد الحميد على اقدام على هذا المشروع رغم الاعتراضات الواردة في شأن النفقات التأسيسية والنفقات الدائمة الملحوظة التي لا تغطيها المصارف المقدرة ، باعتبار ان نقل الركاب لا يكون الا في مواعيد الحج ، اي في مدة لا تتجاوز الشهرين سنويا ، اما في بقية الاشهر فيكون عدد المسافرين ضئيلا الى اقصى حد . لكن السلطان لم يلتفت الى هذه الحجج الجديرة بالنظر وظل متمسكا برأيه في مد السكة الى الحجاز تحقيقا لغايته الاولى وهي ذات الطابع الاستراتيجي - السياسي من جهة ، وحاسبا ، من جهة اخرى ، ان الدولة ستوفر بذلك سنويا ما لا يقل عن مئة وخمسين الف ليرة عثمانية ذهباً تنفقها على مكعب الحج وارضاء العشائر . وكان في تقديره ان المسلمين المنتشرين في البلاد العثمانية والهند وجاوا وغيرها من الاقطار سيقومون بالتبرعات اللازمة لتأمين نفقات تأسيس هذه السكة الحديدية التي قدرت كلفتها بستة ملايين ليرة عثمانية ذهبية .

وبعد دعاية واسعة لهذا المشروع افتتح السلطان التبرعات بمبلغ /٣٥٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . وحذا حذوه امراء المسلمين ومنهم شاه العجم ، اذ تبرع بمبلغ /٧٠٠٠٠/ ليرة عثمانية . ووعد خديوي مصر بتقديم بعض المواد . وقدم مسلمو الهند مبالغ لا تقل عن ٧٥ الف ليرة عثمانية . واستمرت التبرعات حتى ١٩٠٧ وبلغت مقادير كبيرة ، الا انها لم تكن كافية . فجنح السلطان الى منح الاوسمة للمتبرعين تشجيعا للتبرع . على ان هذه التبرعات الاختيارية لم تؤمن الحاجة . فاقطع من رواتب الموظفين راتب شهر ، ثم عشرة بالمئة من معاشاتهم . واحداث طوابع باسم الخط الحجازي خصصت مواردها له . ونقلت ملكية بعض العقارات للخط واستعملت كل الوسائل الممكنة للحصول على المال اللازم وعلى الايدي العاملة

والمواد الأولية المطلوبة .

وكانت المباشرة بالعمل في ايلول ١٩٠٠ ، حين بدى عديمشق ودرعا في وقت واحد ، لمد الخط بينهما . وافتتح هذا القسم في اول ايلول ١٩٠٣ وبلغ طوله نحو ١٢٣ كيلومترا . وفي تشرين الاول من العام نفسه وصل الخط الى عمان ، اي انه اجتاز مسافة مئة كيلومتر بعد درعا .

وفي هذه البرهة انجز تأسيس خط حديدي بين درعا وحيفا ، رغم الصعوبات الفنية العظيمة التي واجهها المهندسون في استمرار الخط في وادي خالد . ولكن الغاية كانت وصل مرفأ حيفا بالداخل واستيراد المواد الأولية اللازمة للسكة الحجازية عن طريق هذا المرفأ .

وفي ١ ايلول ١٩٠٤ ، احتفل بوصول السكة الى معان البعيدة عن دمشق مسافة ٤٥ كيلومترا ، اي ما يقارب ثلث المسافة بين دمشق والمدينة . وفي اخر ١٩٠٦ كان الخط جاهزا حتى المدورة ، اي الحدود الحالية بين شرق الاردن والمملكة العربية السعودية ، وهي على بعد ١١٤ كيلومترا عن معان . واستمر العمل في نشاط فبلغت السكة مدائن صالح في ١ ايلول ١٩٠٧ .

واما المدينة المنورة فقد احتفل بوصول الخط اليها في ايلول ١٩٠٨ . ولم يحضر السلطان عبد الحميد هذا المهرجان ، مع انسه كان وعد بحضوره ، وذلك بسبب اعلان الحرية في الاستقامة ، وموز جماعة حزب الاتحاد والترقي المناوئين له ، وانتهيار سلطته . ثم خلع كما هو معلوم عن العرش بعد اشهر قليلة . ولئن قلنا زيارة المدينة المنورة سالكا الطريق الجديد الذي اوجده ، فلن يفوت المسلمون الاعتراف بجميل صنيعه في خلق الاتصال بين بلاد العرب والمسلمين . رحمه الله على ما اسلف في هذه الحسنة وجعل منها ما يذهب بسيلاته .

وعندما نشيد بذكر مؤسس هذا الخط ، يجدر بنا ان نذكر الجهود التي بذلها في الاممال التنفيذية كل من عزت باشا للعابد ، والمشير كاظم باشا ، ووالدي المرحوم محمد نوزي باشا المعظم ، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم واحدا واحدا .

اما المبالغ المصروفة على انشاء هذا الخط فقد بلغت نحو اربعة ملايين ليرة عثمانية . ونمينا يأتي جدول بمفرديات النفقات لغاية كانون الاول ١٣٢٤ هـ . (١٩٠٧) ، وجدول اخر بمفرديات الموارد التسي

خصمت لهذا الخط :

المصارف

من الاعانات	١١٢٧٨٩٣٩٨
من الإيرادات المتنوعة	١٦٣٨٦٩٢.٣
من المصرف الزراعي	٤٨٥٥٩٩٣.١
من فرق تحويل النقد	٤.٠٢٨٩٣.٩
إيراد النقليات على الخط	٢٢٥٣١.١٨
بدلات الطرق من الإكسطة التي مر بها الخط	٢٤١٣٢٢٧
و واردات متفرقة	
الحاصلات التقاعدية المحسومة من	١.٧٣٣٣
موظفي الخط	
الامانات	٥٩٤٥٤٢٨

٣٩٧٥٤٤٣١٧

ما يجب تنزيله من حساب الامانات
ومرق العملة ٥٥٧٤٧١٧

اي ثلاثة ملايين وتسعمائة الف ليرة
ذهبية تقريبا . ٣٩١٩٦٦٩٦.٠

اما النفقات فهي كما يأتي :

اللازم الحديدية	٥٧٥٢٢٩١٨
عوارض حديدية وتفرعاتها	٥٩٣.٤.٥٦
ادوات هندسية - صناعية ثابتة	١.٥٦٧.٣٨
كس واسمنت وخطوط برقية وغيرها	٧٤٦٦٧٣٢
رواتب	١٥٩٣٧٦.٠
نفقات سفريّة	٣٨٧١٥٠
سلف للمقاولين	٣.٥٣.٩٩
رسم مرفأ بيروت	٤٨٥٧٦٤
نفقات انشائية	١٥٨١٤٤٤٥٠
اجور ومعايشات الموظفين الفنيين	١١٨٧٧٤٧٦
نفقات ومعايشات متنوعة	٧٥٥٦٥.٨٧

٣٨٥٩٦٧٥٣١

هذه هي النفقات التي صرفت على انشاء السكة من دمشق الى المدينة ، ومن درما الى حيفا ، التي يبلغ مجموع طول خطوطها ١٤٠٠ كيلومتر ، اي ان كلفة الكيلومتر الواحد بلغت ٢٧٥٠ ليرة عثمانية .

وكانت نية الحكومة العثمانية منصرفه الى اكمال هذا الخط وايصاله الى مكة ، لو لم تحصل الازمة التي نشأت بخلع السلطان عبد الحميد وما اتبعها من الحروب التي دخلت فيها تركيا ضد ايطاليا في ١٩١١ ، وضد الدول البلقانية في ١٩١٢ ، ثم ضد الحلفاء في ١٩١٤ ، مما ادى الى انشغال الدولة وعدم تمكنها من متابعة هذا المشروع ، لا سيما انها لم تجد لدى امير مكة ، المرحوم الملك حسين بن علي ، المساعدة اللازمة . بل على العكس ، فقد كان مخالفا لتهديد الخط الى مكة ، كما ورد في مذكرات نجله سمو الامير عبد الله ، امير شرق الاردن الحالي .

ولم يحالف الحظ هذا الخط ، اذ انه اصيب بنكبة قاسية ولم يمس على البدء في استثماره اكثر من ثماني سنوات . كان ذلك عند نشوب الثورة العربية في الحجاز ولجوء قوات الملك حسين بن علي الى تعطيل الخط في امكنة عديدة ونسف كثير من جسوره ، بحجة قطع الاتصال بين تركيا والبلاد العربية ومنع قوات الترك من امداد القوة الضعيفة المحاصرة في المدينة . ولا يستبعد ان يكون هذا التخريب قد جاء تنفيذا لسياسة الملك حسين ورائه التي لم يخفها ضد هذا المشروع من اساسه . والا لكان سعى الى اصلاح ما تخرّب واعادة ما انقطع ، بعد ان تم له الامر وتلاشى ظل الاتراك من الديار العربية .

وما تبقى من هذه الخطوط الآن يؤمن سير القطار من دمشق حتى معان ، مارا في الاراضي السورية من دمشق حتى نصيب (حدود سورية مع شرق الاردن) ثم في اراضي شرق الاردن حتى معان . وتتولى ادارة القسم السوري الآن مصلحة خاصة من مصالح الحكومة السورية ، كما سيجيء ايضا هنا فيما بعد .

ونرى من المفيد ايراد بعض الاحصاءات التي تمكنا من الحصول عليها ، المتعلقة بحركة النقل على الخط في المدة الاولى من استثماره وفي هذه السنين الاخيرة :

العام	عدد المسافرين كيلومتر بالملايين	الاطنان الكيلومترية المنقولة بالملايين	طسول الخطوط بالكيلومتر	سمر القطارات دمشق - حيفا ودمشق - اللد " " " " " "
١٩١٠	٣٥	١٨٩	١٤٦٥	" " " "
١٩١١	٦٤	١٦١	١٤٦٥	" " " "
١٩١٢	٦٥	٢٢٠	١٤٦٩	" " " "
١٩١٣	٧٦	٢٣٣	١٥١٨	دمشق - مسخ
١٩١٤	٤٦	٥٠	١٥٨٥	ودرعا - نصيب
١٩٢٤	٩	٧	٢٤٨	مقط
١٩٢٩	١٤	٩	٢٤٨	" " " "
١٩٣٤	٧	٧	٢٤٨	" " " "
١٩٣٩	٢٠	١٨	٢٤٨	" " " "
١٩٤٥	٢٤	٢٨	٢٤٨	" " " "

واصدت الحكومة العثمانية قانونا موقتا في ١٣ صفر ١٣٣٢ (١١ كانون الثاني ١٩١٤) نقلت بموجبه ارتباط ادارة السكة الحديدية الحجازية من مقام الصدارة العظمى الى مقام وزارة الاوقاف . ونص هذا القانون على ان المدير ينتخب من قبل هذه الوزارة ويعين بارادة سنية ، كما نص على احداث مجلس ادارة يتولى تدقيق ومراقبة جميع معاملات هذه السكة ، على ان يعين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوكلاء (الوزراء) ، بناء على اقتراح وزير الاوقاف ، من ذوي الاختصاص والفنيين . واشار القانون الى صلاحية وزارة الاوقاف في وضع نظام تحدد فيه صلاحيات هذا المجلس ومواعيد اجتماعاته وكيفية تعيين الموظفين وادارة شؤون الخط .

ثم صدر قانون آخر في ٩ رمضان ١٣٣٢ (آب ١٩١٤) يثبت كيفية ادارة هذه السكة كما اوجدها القانون السابق ويقضي ، من جهة ثانية ، بان تعاد الى ملكية الخط الحجازي الابنية والاراضي التي كانت خصصت له سابقا وسجلت باسم الخزينة العامة لتتصرف بها ادارة السكة لحسابها .

وكانت ادارة الخط تتمتع باستقلال مالي . وكان لها ميزانية خاصة ملحقة بميزانية الدولة العامة . ونورد فيما يلي خلاصة ميزانية ١٩١٤ - ١٩١٥ :

ليرة عثمانية ذهبية	النفقات	ليرة عثمانية ذهبية	للواردات
	الرواتب والاجور للموظفين	٢٥٠٠٠٠	موارد الاستثمار
	والعساك والجيش	٢٥٠٠٠٠	ديون مستحقة
٢١٢٢٤٧	المصانف		ما تدفعه الخزينة العامة
١٠٤٥٦٦	اللوازم والمحروقات	٩٥٠٠٠	لادارة الخط
٢٥٠٠٠	قاطرات وحافلات	١٠٠٠	التبرعات الدورية
٢١٢١٧٥	انشاءات		
٢٠٥٧١	نفقات متنوعة		
٦٧٦٥٦٧			
١٤٤٣٢	الربح		
٦٩١٣٠٠		٦٩١٠٠٠	

لقد جاء في هذه الميزانية ان الدولة تدفع الى ادارة الخط مبلغ خمسة وتسعين الف ليرة عثمانية ذهبية ، ولكن لم يات ذكر المبلغ التي كانت تستوفيها الخزينة باسم الاعانة للخط الحجازي بشكل طوابع اجبارية تلصق على المرائض وغيرها من الاوراق الرسمية . ومن مراجعة ميزانية الدولة العامة للسنة نفسها يتضح ان هذه الطوابع تدر على الخزينة مبلغا يعادل (٢٧٥) الف ليرة عثمانية ذهبية .

فإذا حسبنا ان الخزينة تدفع منها (٩٥) الفا ، ظهر انها تحتفظ بالباقي وقدره (١٨٠) الفا . ومن ذلك يتضح ان استثمار هذا الخط في ١٩١٤ كان يعود بربح صاف لا يقل عن (١٩٤) الف ليرة عثمانية ذهبية ، بحسب هذه التقديرات .

ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى استولت السلطة العسكرية التركية على ادارة الخط واستفادت منه في نقل الجنود والعتاد الى جبهة قتال السويس ، ثم جبهة فلسطين ، ولم تكن لتحقيق ذلك لو لم يكن الخط يؤمن الاتصال بين جبهة الحرب في فلسطين جنوبا ، وبين حلب شمالا . وبفلت السلطة جهودا عظيمة لايجاد الاتصال الحديدية بين الخطوط السورية وشبكة خطوط الاناضول ، ولكنها لم تتمكن من انجاز الجسور الطويلة والانفاق العظيمة في سلسلة جبال طوروس الا في ١٩١٨ ، قبل توقيعها الهدنة مع الحلفاء . وهكذا لم يتمكن لها تأمين المواصلات المباشرة بين الاسفنة وجبهة فلسطين بخط مريض متصل ، بل كانت مضطرة الى استعمال خطوط « ديكوميل » ضيقة بين المواعع التي لم يتم

انجاز الخط العريض فيها .

وعندما دخل المغفور له الملك فيصل (الشريف فيصل وقتئذ) دمشق، واسس حكومة عربية وطنية، عهد ادارة السكة الحديدية الى مصلحة خاصة مؤلفة من مدير ومعاونين . واستمرت الادارة على هذا الوجه الى ان دخلت فرنسا دمشق في تموز ١٩٢٠ فابقتها على حالها ، ولكن تحت اشراف الجيش الفرنسي ، ثم المفوض السامي في ٣٠ حزيران ١٩٢٢ . واستمر هذا الاسلوب حتى ٢٨ شباط ١٩٢٤ ، حين عهدت المفوضية العليا ادارة الخط الى شركة د.ح.ت بموجب اتفاق نفذ ابتداء من اليوم التالي .

وقبل ان نذكر ملخص هذا الاتفاق وما تبعه من تسلم الحكومة السورية ادارة هذا الخط في اول اذار ١٩٤٥ ، لا نرى بأساً من تسجيل ميزانيات هذه الادارة في هذه الفترة .
ونذكر فيما يلي الشروط الاساسية التي استلمت بموجبها شركة د.ح.ت السكة الحديدية الحجازية :

١ — مدة العقد سنة واحدة تتجدد حكماً سنة فسنة ما لم يعلن المفوض السامي ، او الشركة ، الرغبة في انائها ، بشرط التبليغ قبل ستة اشهر من حلول الموعد السنوي .

٢ — تضع الشركة ميزانية سنوية للنفقات الملحوظة وتعرضها على المفوض السامي لتصديقها .

٣ — تستوفي الشركة لقاء عملها مبلغاً مقطوعاً يحسب على اساس معين ، على ان لا يقل المبلغ عن ٤٠٠٠٠٠٠ فرنك سنوياً .

٤ — تدار اموال السكة وعقاراتها من قبل المفوض السامي وبمعاونة لجنة خاصة قوامها مراقب الشركات ذوات الامتياز ومنسوب عن مراقب الاوقاف العام، وشخصية مسئلة تنتقى من كبار موظفي الادارة السابقة .

٥ — خصص مبلغ (٧٥٠٠٠) ليرة سورية كراس مال للاستثمار استلمته شركة د.ح.ت من رميد اموال السكة الحجازية .

٦ — المعجز على حساب السكة الحجازية .

٧ — تجرد موجودات السكة الحجازية عند تسليمها . ويجب على الشركة اعادتها في حال جيدة عند انتهاء العقد او دفع ثمنها .

٨ — يحدد هذا العقد حكماً سنة فسنة مع ادخال بعض تعديلات طفيفة عليه .

واستمر العمل على هذا الوجه الى ان اعلنت الحرب العالمية الثانية ، فاصدر المفوض السامي قرار رقم /٢٣٠/ر/ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ جعل بموجبه جميع الخطوط الحديدية الموجودة في سورية ولبنان - بما فيها السكة الحجازية - بادارة خاصة تحت اشرافه ، كما سيجيء ذكره فيما بعد عند بحث وضعية شركة د.ح.ت .

وقبل ان نذكر كيفية انتقال ادارة هذه السكة الى الحكومة السورية ، لا بد لنا من التصريح بان طراز ادارة هذه السكة في المدة التي انقضت بين ١٩٢٢ و ١٩٤٤ كان من اسوأ ما يمكن تصوره من حيث عدم الاكتراث بمصالح الخط المباشرة ، وجعل التعريفات غير متناسبة معها او مع مصلحة البلاد الاقتصادية ، واستعمال قاطرات السكة وحافلاتها على خط الشركة الخاص دمشق - بيروت في شروط واجور غير مناسبة ، وغير ذلك من الاعمال التي لا يأتيها صاحب المال في ماله الخاص .

ولم تغلح جميع المساعي المبذولة لاسترداد هذه السكة وجعلها بادارة حكومية خاصة وذلك لسبب رغبة ممثلي الحكومة الفرنسية ذوي النيات الاستعمارية في الاستيلاء على مرافق البلاد الاقتصادية وعدم السماح للاهلين بالاستفادة منها او بادارتها .

واثباتا لسوء ادارة هذا الخط نذكر ان ميزانية السكة الحجازية لعام ١٩٤١ دلت على ان مجموع الواردات ١٨٩٨٨ر٢٠٠ ليرة سورية ، وان مجموع النفقات ١٦٣٩٠ر٢٦٠ ليرة سورية ، اي ان المعجز كان يبلغ في تلك السنة ٤٩٧٣ر٢٠ ليرة سورية .

والى جانب هذا الرقم ، ماننا نقباى في التصريح بان هذا الخط، بعد ان تسلمته ادارة حكومية يرأسها شاب من خيرة مهندسي سورية الشباب ، هو عبد الوهاب بك المالكي ، تمكن في السنة الاولى ان يجني الارباح بدلا من الخسارة . وقد بلغت الارباح نحو خمسمائة الف ليرة سورية في الاثني عشر التسعة الاولى من ١٩٤٠ .

وهكذا ظلت هذه السكة بادارة الاجنبي او تحت اشرافه الى ان انبثق المعهد الاستقلالي الحاضر ، فعمدت الحكومة القائمة اذ ذاك الى مفاوضة الجانب الفرنسي لاستعادة هذه السكة . وقرر مجلس النواب في تشرين الثاني ١٩٤٤ لزوم استلام الخط وادارته لحساب الدولة . وقامت الحكومة بتبليغ شركة د.ح.ت نسخ

الاتفاقية واستلام السكة في اول اذار ١٩٤٤ . وقد توليت باسم الحكومة امر المفاوضات مع الشركة والفرنسيين ، فانتهت هذه المفاوضات بتوقيع بروتوكول الاستلام في اول اذار ١٩٤٤ ، فظهرت البلاد ارتياحها واغترابها بذلك .

وكانت الحكومة قبل الاستلام قد اتخذت العدة له واستصدرت في المجلس النيابي قانونا يقضي بارتباط مصلحة سكة الحديد الحجازية برئاسة مجلس الوزراء وب تعيين مدير عام يعاونه في بعض المهام مجلس يرأسه وزير الاشغال العامة ، وقوامه مندوبون عن وزارات المالية والاشغال العامة والاقتصاد الوطني ومدير الاوقاف العام ، وعضوان من الاخصائيين . وما تزال ادارة هذه السكة على هذه الاصول .

قبل ١٨٦٠ لم يكن الاتصال بين مدينتي دمشق وبيروت ميسورا ، فلا طرق معبدة ، ولا امن مستتب . وكان المسافر يقضي اربعة ايام ليصل من احدى هاتين المدينتين الى الاخرى . وكانت نفقات نقل البضاعة تبلغ نصف ثمنها تقريبا ، والحالة الاقتصادية غير مزدهرة ، بدليل ان عدد السكان في مدينة بيروت ما كان يتجاوز ستين الفا ، بينما كان في دمشق مئة وخمسين الفا. ولما صار الاتصال سهلا بلغ عدد السكان في مدينة بيروت ٢٣٤٠٠٠ ، وفي دمشق ٢٨٦٠٠٠ . وهذا الازدياد برهان ساطع على ان تحسين وسائل المواصلات ينمي ثروة البلاد ويكثر عدد السكان . وهكذا تضاعف عدد سكان بيروت بنسبة ٣٨٠ بالمئة تقريبا ، وعدد سكان مدينة دمشق ١٩٠ بالمئة .

وتقدم احد الاثرياء الفرنسيين في ١٨٥٦ الى حكومة الاستانة بطلب الترخيص له بانشاء طريق معبد بين بيروت ودمشق يكون امتياز استثماره لمدة خمسين سنة ، فاجيب الى طلبه في تموز ١٨٥٧ . وهكذا اسس شركة مساهمة برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك افرنسي ذهباً ، ثم باشر العمل في بدء ١٨٥٩ وانتهى في اول ١٨٦٣ حين تم الاتصال بين دمشق وبيروت — بطريق معبد على الوجه الفني المعاصر وبواسطة عربات تجرها الجياد وتقطع المسافة ، وهي ١١١ كيلومترا ، بثلاث عشرة ساعة . وكان يطلق عليها ديلجانس . وفيما يأتي هذا الجدول الذي يبين وضعية تلك الشركة المالية :

عام	الواردات	التنفقات	الأرباح
١٨٦٤	٥٥٠ . . .	٥١٠ . . .	٤٠ . . .
١٨٧٣	١ ١٠٤ . . .	٧٤٣ . . .	٣٦١ . . .
١٨٨٣	٣٢٨ . . .	٨١٣ . . .	٥١٥ . . .
١٨٩٣	١ ٧٩٦ . . .	١ ٢٦٢ . . .	٥٣٤ . . .

وبلغت الأرباح السنوية اقصاها في ١٨٩٢ اذ بلغت ٧٠٠٠٠٠ فرنك . ويدل هذا الجدول على اطراد الزيادة في الأرباح ورقسم الاعمال من جراء تكاثر عدد المسافرين وكمية البضاعة المنقولة ، بحيث بلغت في ١٨٩٠ : ١١٠٠٠ مسافر و ٢١٤٠٠ طن من البضاعة المنقولة ، وبهذا لم يعد في وسع الشركة ان تواجه التطور في وسائل النقل بالكميونات والعربات ذات الخيل ، لا سيما ان اعمال البلاد الاقتصادية كانت تطورت في تلك المدة ، وازدادت متاجرها ومعاملها وحركتها التجارية .

وفي هذه الاثناء استحصل احد وجهاء بيروت ، السيد يوسف مطران ، على امتياز مرافا بيروت وبياعه من شركة مساهمة تأسست باسم « شركة مرافا بيروت ومستودعاته » . ونال ايضا امتيازاً بتراموايت دمشق ، وانشأ خطاً حديدياً بينها وبين مزيريب في حوران طوله ١٠٣ كيلومترات .

واما شركة طريق بيروت - دمشق ، فقد بدأت بدرس حالتها المادية ووضعها من حيث قرب انتهاء مدة امتيازها . واناطت امر درس انشاء خط حديدي بين دمشق وبيروت بخبراء فنيين اختاروا ان تكون السكة بعرض ١.٥ سنتيمترات وان يجتاز الخط جبال لبنان متسلقا ارتفاعاته ذات الانحدار الشديد ، بدلاً من ايجاد نفق تحت الجبل ، وذلك اقتصاداً في النفقات التأسيسية ، ولان الوسائط الميكانيكية لحنر الانفاق لم تكن ميسورة بعد . وقدر الخبراء نفقات التأسيس ببلغ اربعة وعشرين مليون فرنك ذهباً ، وعلى الاثر طلب احد وجهاء بيروت ، السيد حسن بيه ، امتيازاً بهذه السكة فناله بموجب البرلمان الصادر في ٧ حزيران ١٨٩١ .

والى جانب هذه العروس والمشاريع كانت احدى الشركات الانكليزية استحصت على امتياز بانشاء خط حديدي بين حيفا ودمشق (وقد باشرت عملاً بالعمل الا انها توقفت بعد ذلك واستعادت الدولة الملكية الامتياز لقاء مبلغ من المال ، ووضعت يدها على الاعمال المنجزة) ففكر القائمون على الشركتين الامرنسيتين في ما يؤدي اليه دخول هذا المزاحم الجديد ، فاتفقتا في شركة واحدة

ونالتا غرمانا سلطانيا بتأسيس شركة مساهمة تحت عنوان « شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية : بيروت - دمشق - حوران - بسوريا » ، وهي المعروفة الان باسم د. ح. ت. ، وذلك من ٢٢ تشرين الثاني ١٨٩١ . ثم اشترت من السيد حسن بيهم امتياز به مبلغ دفع له اسهما في الشركة الجديدة ، بحيث خصص له ولحملة اسهم شركة طريق بيروت - دمشق ١٢٥٠٠ سهما لقاء افراغهم حقوقهم ، اي ما يعادل ٦٥٠٠٠٠٠ فرنك . واكتب مساهمو شركة خط دمشق المزيريب برصيد الاسهم . وعلى هذا الوجه غطيت اسهم الشركة الجديدة التي حدد رأس مالها بعشرة ملايين فرنك ذهباً . وبدأت الشركة اعمالها بانجاز خط دمشق - المزيريب الحديدي ، فافتتحته في ١٨ تموز ١٨٩٤ ، بانجاز خط بيروت - دمشق في ٣ آب ١٨٩٥ ، فاصبحت المسافة بين دمشق ومزيريب تقطع بثلاث ساعات وبين دمشق وبيروت بتسع ساعات .

اما خط رياق - حمص - حماه - حلب - فقد طلب سفير فرنسا في الاستانة امتيازاً به لشركة د. ح. ت. ، لكن الحكومة تمسها مع اسلوبها في اغداق النفع على اخصائها منحت الامتياز لاحد وجهاء بعلبك ، يوسف حبيب افندي المطران ، الذي باعه بدوره من تلك الشركة لقاء مبلغ ٢٧٣٤٠٠٠ فرنك ذهباً . وزادت الشركة رأس مالها وجعلته ١٥ مليون فرنك .

ويقضي هذا الامتياز المنسوح في ١٨ ذي القعدة ١٣١٠ (٣ حزيران ١٨٩٣) لمدة ٩٩ سنة ، بضمان الدولة العثمانية ارباح الاستثمار على ان لا يقل الربح عن ٧٪ من النفقات التأسيسية وان لا يزيد عن ١٢٥٠٠ فرنك ذهباً عن الكيلومتر . وقد خصصت لقاء هذه الضمانة الكيلومترية وارادات الالوية التي كان الخط يجتاز اراضيها ، وذلك بكفالة ادارة الديون العمومية العثمانية التي كفلت ايضا تسديد العجز ، فيما اذا لم تكف هذه الواردات لتغطية الضمانة . وهذه الالوية هي دمشق وحماه وطرابلس واللاذقية وعكا وحوران . وكانت تقدر واراداتها للخرينة بمبلغ / ٤٣٠٠٠٠٠ / فرنك سنوياً . ثم الحقت بالامتياز شروط جديدة جعلت الضمانة بمعدل / ١٥٠٠٠ / فرنك للكيلومتر الواحد ، على ان تكون حصة الدولة ٥٠٪ مما يزيد عن هذا المبلغ .

على ان الشركة لم تستطع مواجهة الصعوبات المالية بأموالها الخاصة ، فلجأت الى شركة افرنسية اخرى وإلى البنك العثماني واصدرت سندات قرض . وهكذا تمكنت الشركة من اكمال الخط

الى مدينة حماه في ١٩٠٤ ، والى حلب في ٥ تشرين اول ١٩٠٥ ،
بعد ان انزلت الضمانة الكيلومترية الى / ١٣٥٠٠ / فرنك .
واما خط طرابلس — حمص فقد اعطي امتيازه للشركة نفسها
بموجب فرمان مؤرخ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٠٩ ، على ان لا يكون
ثمة ضمانة كيلومترية البتة . فاصدرت الشركة اسناد دين بمبلغ
/ ٢٢٧٣٥٠٠ / فرنك ذهبيا اشتراها بمجموعها البنك العثماني ،
وبدء بالعمل في ١٦ آذار ١٩١٠ وانتهى في اول حزيران ١٩١١ .

قبل اختراع القطارات البخارية ، وحينما كان نقل البضائع
بحرا يؤن بالمراكب الشراعية التي كانت تدور حول رأس الرجاء
الصالح في جنوب افريقيا الاقصى ، كانت القوافل التجارية البرية
تسير على طريق الاستانة فنخترق بلاد الاناضول ، ثم اراضي
سورية الشمالية وتنتج نحو بغداد فالبصرة ، ومنها الى بلاد العجم
فالمهند . وكان هذا الطريق مسلك الاسكندر الاكبر حتى للفزوات
والحروب . وكانت ايضا تجارة الهند والمراق تسلك هذا الطريق
متجهة الى البلاد الاوروبية .

سكة حديد
بغداد

واول من فكر في انشاء خط حديدي لتأمين النقل بين هذه البلدان
هو الكولونيل الانكليزي « السير فرانسيس شه ته » الذي انشأ
شركة لدرس اماكن احداث هذا الخط الحديدي ، مبتدئا بمرقا
السويدية في لواء الاسكندرونة على البحر المتوسط ومنتها في الكويت
في الخليج الفارسي . وقد منحته الحكومة العثمانية الامتياز في
١٨٥٧ ، الا انه لم يستطع جمع المال اللازم لتأسيس شركة مساهمة
بسبب اضطراب افكار رجال المال من جراء منح الامتياز بفتح قناة
السويس ومزاحمتها المكثة لهذا الخط . وهكذا سقط الامتياز بانقضاء
المهلة المحددة لمباشرة العمل .

وعهدت الحكومة العثمانية في ١٨٧٢ الى احد المهندسين
النمساويين بدراسة هذا المشروع ، فاقترح ان يبتدئ الخط
بالسويدية ، مارا بانطاكية ، فحلب ، فاورفه ، فماردين ، فبغداد .
وقام الانكليزي بدرس هذا المشروع على انفراد ووضعا عدة
مقترحات للطريق الاصح منها :

- (١) الاستانة — دير بكر — الموصل — بغداد — الخليج
الفارسي . لكن الحكومة الروسية اترضت على هذا الاقتراح .
- (٢) الاسكندرونة — حلب — وادي الفرات — الكويت .

الفصل الرابع : الخطوط الحديدية ومشاريع الري

(٣) طرابلس — تدمر — بغداد — الكويت . وكان مدحت باشا ،
الوزير التركي المشهور ، يحبذ هذا الاقتراح .

(٤) صور — الكويت — او البصرة .

(٥) العريش — الكويت . وكان هذا المسلك اقصر الطرق ،
لكنه يجتاز صحارى قفرة .

(٦) طرابلس — حمص — حماه — المعرة — ادلب — حلب —
اورفة — نصيبين — الموصل ، ومن هناك نحو بلاد العجم ، ثم
كراتشي في الهند .

وكان ان استرعت هذه الاقتراحات انتباه رجال السياسة
الانكليز ، فاستحصلوا على حق ادارة جزيرة قبرص ثم انتهى الامر
بهذه الجزيرة الى الانتقال من املك الدولة العثمانية الى املك
الامبراطورية البريطانية .

وعلى اثر ذلك نال السير ادوار كازاله الانكليزي ، في ١٨٧٢ ،
امتيازاً بأنشاء خط حديدي من السويدية — حلب — بغداد —
البصرة — الكويت . الا ان انشغال الحكومة البريطانية في ذلك الوقت
في القضية المصرية واحتلالها مصر ، فضلا عن اتجاه سياستها الى
الاشتراك في ملكية قناة السويس ، اديا بها الى صرف النظر عن
هذا المشروع .

على ان كل هذه المسالك المقترحة كانت ترمي الى احداث
طريق مختصر بين التجارة الاوروبية وبلاد الهند . وحبذا لو نفذ
احدها ، لكانت تأمنت بذلك فائدة سورية . الا ان الحكومة
العثمانية اخذت برأي جعل ابتداء الخط في عاصمة ملكها الاستانة
ولم توافق على الاقتراحات المعروضة الاخرى . فمنحت لشركة
المانية في ١٨٨٨ امتيازاً بأنشاء خط حديدي من الاستانة (حيدر باشا)
الى ازمير ثم انقره / ٤٨٦ / كيلومترا . وبوشر بالعمل حالا وانتهى
في اول كانون الاول ١٨٩٢ . ثم منحتها امتيازاً بتبديد الخط من
اسكي شهر الى قونيا ، فتم ذلك في تموز ١٨٩٦ .

وكان التزام السياسي بين بريطانيا وفرنسا في ذلك العهد
على اشده ، بحيث ادى الى رضی الانكليز عن منح خط بغداد
للألمان ، رغبة منهم في عرقلة السياسة الافرنسية التي كانت تتوق
منذ تلك الايام الى الاستيلاء على البلاد السورية . على ان ذلك
لم يمنهم من الاحتجاج شكلا على تطور هذا التنافس الدولي الذي
نتج عنه منح امتياز خط قونيا — بغداد لشركة المانية في ٢١ كانون

الثاني ١٩٠٢ ، مارا بأرضه — كيللس — رأس العين — الموصل — بغداد — البصرة . ثم تالفت الشركة الامبراطورية العثمانية لخط بغداد الحديدي ونالت الامتياز النهائي في ٥ آذار ١٩٠٣ . وكان قوام مجلس ادارتها ١١ المانيا و ٨ فرنسيين و ٤ عثمانيين وعضوين سويسريين وعضو واحد نمساوي واخر ايطالي . وصدر فرمان السلطاني بذلك في ٣٠ تموز ١٩٠٣ .

وقد اعانت الخلافات السياسية بين الدول مهمة هذه الشركة، سواء في توزيع الاسهم او في تدارك المال اللازم . وهكذا انفجرت الحرب العالمية الاولى واشتركت البلاد العثمانية فيها ولما ينجز من المشروع الا اجزاء غير متصلة . لكن الشركة ضاعفت الجهود بالاتفاق مع الحكومة وبمساعدها حتى تمكنت في اول ايلول ١٩١٨ من انجاز الاتصال المباشر بين الاستانة وحلب ونصيبين . لكن سرعان ما اضطرت الدولة العثمانية الى عقد هدنة مودوروس في تشرين الاول ١٩١٨ ، فتوقفت اذ ذاك الاعمال بكاملها ، واستولت السلطات العسكرية الانكليزية والافرنسية على الخطوط الموجودة .

على اثر نشوب الحرب العالمية الاولى وضعت الحكومة العثمانية يدها على الخطوط الحديدية التابعة لشركة د. ح. ت. ، وذلك في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤ ، واستمرت في تشغيلها الى ان انسحبت جيوشها من البلاد السورية في تشرين الاول ١٩١٨ . وكانت الخطوط في حالة سيئة . واما خط دمشق — مزيريب ، فكانت السلطة العسكرية التركية اقتطعت قضبانها واستعملتها في انشاء خط فلسطين — العريش — قناة السويس . ولما دخلت الجيوش الانكليزية الى البلاد السورية استلمت ادارة الخطوط طيلة مدة بقائها فيها . وعند انسحابها في تشرين الثاني ١٩١٩ ، استسلمت شركة د. ح. ت. استثمار الخطوط تحت اشراف المفوضية العليا الامرنسية ، بموجب اتفاق ١٥ تشرين الثاني ١٩١٩ ، على ان تتحمل الخزينة الامرنسية الخسائر التي قد تنجم من جراء استثمار الخط وان تتقاسم مع الشركة الارباح مناصفة . وكان من نتيجة هذه الادارة حتى التاريخ الذي الغيت فيه ، وهو ٣٠ حزيران ١٩٢٣ ، ان دُفست الخزينة الامرنسية حصتها من الارباح البالغة / ٢٥٨٧٣٨١٩ / فرنكا فرنسيا .

الا ان الشركة المذكورة اصلت مراجعاتها في طلبه المثل والضرر الذي اصابها من الاعمال الحربية بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨

بعد الحرب
المالية الاولى :
الخطوط الحديدية
د. ح. ت.

وبكلفة اعادة الخطوط الى حالها الاصلية . وبعد المذاكرات العديدة ارغمت الدولتان السورية واللبنانية على تحمل مبلغ /١٢٥٠.٠٠٠/ فرنكا امريسيا دفع من قبلهما الى الشركة المذكورة ، بموجب الاتفاق المتقود بين الدولتين المذكورتين والشركة ، المصدق من قبل المفوض السامي ، في ١٢ تشرين اول ١٩٢٥ .

في تاريخ ١١ ايلول ١٩٢٥ عقدت اتفاقية لتجديد شروط الامتياز للخطوط الحديدية وقعها باسم سورية رئيس دولتها آنئذ السيد صبحي بركات ، ووقعها باسم لبنان حاكمه الافرنسي « كيلا » ، كما وقعها باسم شركة د.ح.ت. مديرها العام . وقد ابرم المفوض السامي هذه الاتفاقية في قرار اصدره في ١٢ تشرين الاول ١٩٢٥ .

وبما ان هذه الاتفاقية هي الاخيرة (بصرف النظر عن الحالة الاستثنائية التي وجدت منذ اعلان الحرب العالمية الثانية والتي سنذكرها فيما بعد) فاننا نرى من الفائدة ذكر الاسس العامة التي جاءت فيها :

المادة الاولى : اعتراف بحق الشركة السابقة .

المادة الثانية : تعديد مدة الامتياز خمس سنين بجهة ضياح سني الحرب العالمية الاولى وتحديد مبدأ حق شراء الحكومة للخطوط ، في ٥ ايار ١٩٢٨ ، لجميع الخطوط .

المادة الثالثة : تثبيت حق الشركة في الاستفادة من الاعفاءات الجبركية عن جميع المواد التي تستوردها لانشاء خطوط جديدة او اصلاح الخطوط الحالية .

المادة الرابعة : حق الدولتين السورية واللبنانية في طلب تنزيل التعريفات

للتنقل .

المادة الخامسة : يمكن ان تطالب الشركة بانشاء خط مزدوج مواز للخطوط الموجودة على نفقتها اذا اقتضته كثرة التقلبات وكثت الواردات في الكيلومتر تتجاوز / ١٥٠٠ / ليرة سورية - لبنانية ذبها .

المادة السادسة : تداوم الشركة على استثمار خطوطها حسب الامول التي قامت بتطبيقها حتى ذلك التاريخ والتي يطنها المعاهدان ولو كان لها مبدئيا ملء الحق في استثمار الخطوط بالاساليب والوسائط التي تختارها

المادة السابعة : الامور التالية : [١] تفصيم موارد الخطوط لذاتك الاستثمار وتنفقت مركز الشركة العام في باريس ، ولتسديد الديون التي على الشركة مع مواعدها في الحال الحاضرة او التي تفسر لاستفراغها في المستقبل ، ولتأمين مائة الى

المساهمين بمعدل ٥ ٪ ، ولجميع مبلغ احتياطي بقصد القيام بالاعمال الجديدة على ان يكون القسط السنوي المقيّد في هذا الاحتياطي نصف مليون فرنك فرنسي . [ب] يقسم ما يقبض من الموارد من المبالغ المذكورة في الفترة السابقة بين الدولتين والشركة بموجب قاعدة تصاعديّة بحيث تبلغ حصة الدولتين ٢٥ ٪ من الارباح الصافية التي هي دون المليونين من الفرنكات و ٩٠ ٪ للارباح الزائدة عن هذا المبلغ . [ج] تتحمل الدولتان تسديد الفرق فيما اذا لم تكف الموارد لتغطية المبالغ المضمونة المذكورة في الفقرة [ا] . [د] تضمن موارد الدولتين من الجمارك ، وبالتالي ضرائب الاعتبار والويركو ، ثلثين هذه المبالغ .

المادة الثامنة : ان احكام المادة السابقة تقوم مقام الاتفاقات المالية السابقة المتعددة بين الشركة والدولة العثمانية . وعليه تتنازل الشركة عن الضمانة الكيلومترية التي كان يتنصّب بها خط ريات - حلب وعن التأمينات الممنوحة قبل الحرب مقابل واردات خط بيروت - دمشق - مزيريب مع الاحتفاظ بأخذ موافقة حاكمي صناديقها في ظرف ستة اشهر . كما انه الغيت ايضا عن جميع الخطوط الاحكام القديمة المتعلّقة بأي تقسيم كان في الواردات بين الدولتين والشركة .

المادة التاسعة : المبلغ الاحتياطي المخصص بموجب الفقرة (ا) السابقة الذكر يقسم مناصفة بين الدولتين وبين الشركة عند انتهاء مدة امتيازها او في شراء الخطوط من قبل الدولتين .

المادة العاشرة : احكام خاصة في شأن الخطوط التي قد ينكر في انشائها .

المادة العاشرة عشرة : تثبتت حق الشركة في امتياز انشاء خط من ريات الى الرملة ، ومن حمص الى دير الزور ، اذا لم تقم الدولة بهذا الانشاء على حسابها .

المادة الثانية عشرة : فتح اعتماد من قبل الدولتين للشركة بمبلغ خمسة ملايين فرنك لاتمام تصليح الخطوط المخربة .

المادة الثالثة عشرة : توحيد المبلغ السنوي الذي تدفعه الشركة للدولتين لاجل مراقبة الخطوط بمبلغ ٩٠٠ قرش سوري عن كل كيلو متر .

المادة الرابعة عشرة : تبقى جارية جميع احكام صكوك الامتياز المعمول بها والتي لا يخالف احكام هذه المعلقة .

المادة الخامسة عشرة : اللجوء الى التحكيم عند الاختلاف .

واتيانا للفائدة نذكر ان الضمانة الكيلومترية التي كانتت الحكومة العثمانية لجنتها على عانتها لخط - ريات - حلب قد الغيت واستعفي عنها بضمن الخسائر مهما بلغت وضمن المبالغ المذكورة بالفقرة (ا) من المادة الاولى السابقة الذكر . وبما ان الاتفاقيات المذكورة شملت جميع خطوط الشركة بما فيها خط بيروت - دمشق وحمص - طرابلس ، يتضح ان الفائدة العظيمة التي نالتها

الشركة من هذه الاتفاقية لا تعادل فائدة المشاركة في الارباح التي خصصت للدولتين ، لا سيما ان الحال عام ١٩٢٥ وما سبقها من السنين لم تكن تبشر بتوفر الربح ، بل كانت الخسائر متوالية على هذه الخطوط .

ان ارغام السلطة الافرنسية السلطات المحلية السورية واللبنانية على قبول التوقيع على هذه الاتفاقية ، بما في ذلك تحميل الغرم على عاتق البلاد وحصر الغنم بالشركات الافرنسية ، لدليل ساطع على ما كابدهته البلاد وما عانتته من المصائب في عهد الاستعمار والانتداب وما اضطرت لتنفيذه من الاتفاقيات المغايرة لمصلحتها العامة .

واكبر برهان على ان هذه الاتفاقية جاءت في صالح شركة د.ح.ت. هو ان اسهمها التي كانت لا تزيد قيمة الواحد منها في ١٩٢٥ عن (٥٥٠) فرنكا ارتفعت عقب تنفيذ هذه الاتفاقية في ١٩٢٧ الى (١٣٠٠) فرنك ، وبلغت حصة الارباح الموزعة على السهم الواحد (٥٠) فرنكا في ١٩٢٧ بعد ان كانت (٢٥) فرنكا في ١٩٢٥ ، اي قبل ابرام الاتفاقية .

واما مراقبة الدولتين لامور الشركة المالية وحققها في تنزيل التعريفات ، كما ذكر في الاتفاقية ، فلم يكن الا وهميا او سوريا . واما مراقبة الشركات ذات الامتياز التي اتبعت بها حقوق الرقابة وابرام التعريفات ، فنكتفي بأن نقول انها كانت في عهدة موظف افرنسي . فالشركة افرنسية والمراقب افرنسي ، والضحية هي البلاد السورية واللبنانية في اقتصادياتها وفي مالياتها .

ولكن سرعان ما تبدلت الظروف فتدنت قيمة الفرنك وتبعته عملتنا السورية . فارتفعت قيمة الحاجيات ولحققتها اجرة النقل صمودا الى ان اصبحت موارد الخطوط الحديدية تفيض عن المبالغ المضمونة سنويا ، فانقلبت الحال من خسارة تتحملها الدولتان الى ربح يجب ان تشتركا فيه . ولم يتبنا واضمو تلك الاتفاقية بهذا التطور ، ولم يدر بخلدهم انهم سيضطرون يوما من الايام لمعالجة الموقف وايجاد الوسيلة المؤدية الى حرمان الدولتين من حقهما الطبيعي ، فما كان منهم الا ان سكتوا ولم يجبروا الشركة على دفع حصة الدولتين . واستمر هذا الاغضاء ولم يزل مستمرا .

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية واشتركت فرنسا فيها ضد

المانيا، عقدت المفاوضات العليا مع شركة د. ح. ت. اتفاقية في ٤ ايلول ١٩٣٩ أبرمها المفوض السامي في قرار رقم ٣٣٠/لر/ ، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٩ جملة شاملا لجميع الخطوط الحديدية في سورية ولبنان . وتقضي هذه الاتفاقية بتوقيف احكام اتفاقية ١٩٢٥ طول مدة الحرب واستبدالها باحكام مؤقتة تذكر خلاصتها فيما يأتي :

١ - تدبير شركة د. ح. ت جميع الخطوط تحسنت اشراف المفوضية العليا ومراقبتها وحساب الدولة الامرنسية ، بحيث تكون الخسائر على مائتي تلك الدولة ، اما الارباح فتقسم بينها وبين الشركة ، وعلى ان يخصص من الموارد مبلغ شهري قدره تسمائة الف فرنك امفرنسي يعطى للشركة .

٢ - تجعل تمرنات النقل بمقدار يؤمن نفقات الاستثمار .

٣ - تحدث هيئة باسم لجنة الخطوط مؤلفة من مستشار المالية في المفوضية العليا ومراقب الشركات ذات الامتياز ومدير الشركة وتقرر هذه الهيئة جميع ما يتعلق بالخطوط الحديدية من الامور الادارية والمالية وغيرها .

٤ - تتعهد الحكومة الامرنسية بجميع المسؤوليات التي قد تنشأ من جراء هذه الادارة المباشرة ، بحيث لا تؤثر على حقوق الشركة في امتيازاتها السالفة .

واستمرت ادارة الخطوط على هذا الشكل حتى الهدنة الامرنسية - الالمانية ، حين اعيدت ادارة الخطوط للشركة الى ان احتل الجيش البريطاني مع انصار الجنرال ديفول من الامرنسيين البلاد السورية . فاصدر الجنرال كاترو قائد الامرنسيين الاحرار قرارا بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٢ اعاد بموجبه ادارة الخطوط الى ما كانت عليه في اوائل الحرب . لكنه جعل الارباح الصافية مشتركة بين الشركة وبين دولتي سورية ولبنان مناصفة ، بدون ان يكون للخرينة الامرنسية فيها نصيب . الا ان القرار لم ينص على كيفية تحمل الخسائر ، بل ترك هذا الامر مطلقا .

ومع تقلب الحكومات الدستورية السورية واللبنانية في ١٩٤٣ ، طالبت هذه الحكومات بالقضاء هذا التدخل في الشؤون السالفة لدولتي سورية ولبنان والتمسك بمراقبة هذه الشركة ، على ان يتولاها موظفون سوريون ولبنانيون . لكن الجانب الامرنسي كان دائما يتحجج بالضرورات الحربية التي لا تسمح ، على زعمه ، بترك واسطة النقل في ايد غير عسكرية . وما تزال هذه القضية رغم

انتهاء الحرب في يد الافرنسيين .

ولا بد لنا من الإشارة الى ان موقف شركة د. ح. ت باتفاقها مع المفوض السامي الافرنسي على استبدال اتفاق ١٩٢٥ باتفاق آخر بدون رأي الحكومتين السورية واللبنانية، يبرر لهاتين الحكومتين تبديل موقفهما ، باعتبار ان الشركة اخلت بالاتفاق الاصلي . ثم انه يساعد الحكومتين على التخلص منه والغاء الامتياز .

تركنا بحث هذا الخط عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، فلنعود اليه الآن فنذكر انه في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ عقدت اتفاقية انقرة الاولى بين الحكومة التركية وممثل الحكومة الافرنسية مسيو فراكلين بويون . ومن جملة الامور التي اتفق عليها اعادة كيليكيا الى الاتراك وجعل الخط الحديدي بين جوبان بك ونصيبين حدا بين الاراضي التركية والاراضي السورية ، على ان تكون دمنته تركية . ولقاء هذا التساهل وهذه الهبة التي جادت بهما مكارم فرنسا على حساب غيرها استحصلت على امتياز الخط الحديدي بين بوزانتي ونصيبين ، على ان تختار الحكومة الافرنسية الشركة التي تريدها ان تكون صاحبة الامتياز . وبموجب هذه الاتفاقية انشأ الافرنسيون شركة ضمت مصالح بعض المصارف وشركة د. ح. ت. واعطيت لها رخصة باستثمار هذا الخط باسم شركة « بوزانتي — حلب نصيبين وتمديداتها » .

فقامت تلك الشركة باصلاح التخريبات التي وقعت اثناء الحرب وباستثمار هذه الخطوط الى ان عقدت اتفاقية جديدة في انقرة يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ قضت بتصفية الحالة الراهنة وتسليم القسم من الخطوط الواقع بين بوزانتي وموزي باشا الى الاتراك ، وبتأسيس شركة براسمال افرنسي لاستثمار الخطوط المارة في الاراضي التركية حتى نصيبين ، على ان يشترك الاتراك في قسم من رأسمالها . فانشأت شركة باسم « جنوب ديمريولري » ، اي الخطوط الحديدية الجنوبية ، نسبة الى كونها في الجنوب الأقصى للاراضي التركية . واشتركت شركة د. ح. ت. ايضا في رأسمال هذه الشركة .

اما الخطوط الواقعة ضمن الاراضي السورية ، اي من ميدان اكبس الى حلب فجوبان بك ، فقد عهد المفوض السامي الافرنسي بها الى شركة د. ح. ت ، وصار يطلق عليها اسم ل. س. ب ، اي

ما يعني باللغة الفرنسية خطوط بغداد السورية .

وقد اتفقت شركة (؟) مع شركة د. ح. ت. على استثمار الخطوط الواقعة في الاراضي التركية من قبل هذه الشركة بشروط حددتها الاتفاقية الموقعة في ١٤ حزيران ١٩٣٣ بينهما وبين الحكومة التركية ولم تعين فيها نهاية مدة الاستثمار .

بعد ان تم عقد الاتفاقيات المذكورة اعلاه وانتهى اصلاح الخطوط المخربة بحيث اصبح الاتصال ميسورا بين الاستانة ونصيبين (القامشلي) ، رؤي ان الاستفادة من هذه الخطوط لا تكمل الا بوصلها مع شبكة الخطوط العراقية . فجزرت محادثات بين السلطة الامرنسية والحكومة العراقية لتقوم كل منهما بانشاء القسم الكائن تحت سيطرتها على ان يكون الملتقى على الحدود العراقية — السورية بالقرب من قرية سورية اسمها تل كوشك . وقامت المفاوضات بانشاء القسم السوري بين قرية تل كوشك الواقعة على الحدود السورية العراقية ، وبين قرية سورية اسمها تل زيان على مقربة من القامشلي ورصدت لتسديد نفقات انشائه المبالغ اللازمة من صندوق المصالح المشتركة بين سورية ولبنان . وانجز هذا الخط ودشن في ٢ ايار ١٩٣٥ . اما القسم العراقي — بين تل كوشك والموصل فقد انجز في ١٩٣٨ ، بحيث امكن الاتصال بين الاستانة وبغداد .

خط تل زيان
— تل كوشك

وعند نشوب الحرب العالمية الثانية وصودر قرار المفوض السامي بجعل الخطوط الحديدية السورية تحت ادارته ، دخلت هذه الشبكة ايضا ضمن تلك الادارة ولم تزل الحالة مماثلة لوضعية الخطوط الاخرى التابعة لشركة د. ح. ت.

سورية مركز الاتصال الطبيعي بين القارات الثلاث : اوروبا وآسيا وافريقيا ، فيها تلتقي الخطوط الموصلة بين تركيا والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن وفلسطين ومصر والبحر المتوسط . ومن هذه الاقطار تنصل سورية بأوروبا وامريكا وافريقيا والشرق الاقصى واوستراليا .

الخطوط الحديدية
كما يجب ان
تكون في
المستقبل

ويمكن اعتبار شكل سورية الجغرافي كالمثلث تتجسه احدى زواياه نحو تركيا واوروبا ، وتتجه الزاوية الثانية نحو العراق وايران وروسيا ، وتتجه الزاوية الثالثة نحو جزيرة العرب وفلسطين ومصر

وافريقيا . ومن المؤسف ان فرنسا رمت هذا المثلث في ١٩٣٩ على مائدة السياسة الدولية ، فكسرت زاويته الشمالية الغربية ، لواء الاسكندرونة ، وقدمته هدية الى اتاتورك اسجداً منها للتحالف مع الاتراك . وسبقت انكلترا ايضاً فرنسا عندما كسرت الزاوية الجنوبية الغربية بالحقاقها قضاء صفد بفلسطين ، بعد ان كان تابعاً لولاية الشام في عهد الامبراطورية العثمانية . اما الزاوية الثالثة الشمالية الشرقية ، فكانت ممتدة نحو الحدود الايرانية ، جاعلة الموصل ضمن الاراضي السورية بموجب معاهدة سايكس — بيكو المشهورة .

واذا اخذنا في الاعتبار هذه الوضعية الجغرافية الفريدة ، نجد ان شبكة الخطوط الحديدية الحالية لا تؤدي ما تتطلبه المصلحة تمام التادية . ولم تراعى في انشاء هذه الخطوط وضعية سورية الجغرافية ومركزها الوسط بين هذه الاقطار ، ولم توضع سياسة توجيهية قبل انشائها . لكنها احدثت لتأمين الحاجة المحلية ثم سعي لربطها ببعضها ووصلها بالخطوط الدولية .

كما ان هذه الشبكة الحالية لا تستفيد منها الزراعة والتجارة والصناعة استفادة كاملة . ذلك ان كثيراً من البقاع الزراعية هي بعيدة عن الخطوط ، كما ان مركز دمشق ، بوصفها عاصمة لسورية ، لم يراع كما يجب . فبقيت العاصمة منعزلة عن الخطوط الرئيسية وتصلها بها في خطوط ضيقة لا تستطيع تأمين الحاجة .

وعلى ذلك نجد ان مصلحة سورية الاقتصادية الاساسية ، من حيث الزراعة والصناعة والتجارة ، ومن حيث ضرورة الاستفادة من الوضعية الجغرافية تمام الاستفادة يقتضي بأن تكون شبكة الخطوط الحديدية في المستقبل متوافقة مع الاهداف الاساسية الاتي بيانها :

ولنبداً بذكر الاهداف الخارجية :

١ — الاتصال مع تركيا ومنها مع البلاد الأوروبية .

٢ — الاتصال مع العراق ومنه مع ايران وما ورائهما من البلاد ، ومع الهند عن طريق البصرة البحري ، وتسهيل الترانزيت للعراق نحو أوروبا او نحو فلسطين ومصر بواسطة خطوط سورية .

٣ - الاتصال مع شرق الاردن ومنه مع المملكة السعودية العربية ، وعن طريق العقبة مع الهند والشرق الأقصى واوستراليا ، متجنبين بذلك قناة السويس .

٤ - الاتصال مع فلسطين ومنها مع مصر والسودان ومنها مع افريقيا الوسطى وافريقيا الجنوبية .

٥ - الاتصال عن طريق لبنان بالبحر المتوسط ومنه بالبلاد الاوربية والاميركية ، وبافريقيا الشمالية والغربية . وهذه الاتصالات تؤمن نقل المسافرين والبضائع بين اوروبا والعراق وفلسطين ومصر وافريقيا الجنوبية حتى مدينة الكاب ومرفيء البحر المتوسط وبقية البحور .

٦ - الاختصار في الوقت والمسافة بخطوط الاتصال الدولية بين اوروبا وافريقيا ، وبين اوروبا والعراق ، وبين العراق ومصر .

٧ - وصل الشبكة الحديدية العراقية بالشبكة الحديدية الايرانية .

وتنفيذ هذه الخطط يحقق الانسجام الصحيح بين الخطوط الحديدية في جزيرة العرب ، فتصبح شبكة الخطوط الحديدية العربية مؤمنة حاجات بلاد الشرق الأدنى واتصالاتها بشبكة الخطوط الاوربية والاسيوية والافريقية ، وتؤمن ايضا نقل الحجاج القادمين من العراق وبلاد العجم وما ورائهما من البلاد الآهلة بالسكان المسلمين ، ومن تركيا والبلقان ، ومن سورية ولبنان ، ومن فلسطين وشرق الاردن . وهذا هو الطريق التاريخي الذي كان يسلكه الحجاج قبل ١٩١٤ وانتقطع عند نشوب الحرب العالمية الاولى . ولم يعد الى ما كان عليه بسبب تخريب الخط الحديدي بين معان والمدينة المنورة .

اما الاهداف المحلية فهي :

١ - جعل شبكة الخطوط الحديدية متغلغلة في البلاد السورية تغلغل الشرايين الكبيرة في جسم الانسان ، تتفرع منها خطوط نقل في السيارات كتهرع الشرايين الصغيرة التي تنقل الدم الى كل ناحية من نواحي الجسم . وبذلك تحول دون مساوئ المراحة بين السيارة والقطار ، اذ يمنع النقل في السيارات الكبيرة بين البلدان التي يمر فيها القطار . وينحصر عمل السيارات في تأمين الاتصال بين الخطوط الحديدية ومراكز الانتاج والاستهلاك

البعيدة عن الخط الحديدي .

٢ — امرار الخطوط الحديدية في الاراضي الزراعية المستعملة في الحال الحاضرة او المرجو استغلالها في المستقبل ، بحيث يكون ممر هذه الخطوط في وسط هذه البقاع على قدر الامكان .

٣ — تعزيز مركز العاصمة الاقتصادية من حيث الاتصال بشبكة الخطوط اتصالا لا يحول دونه اختلاف عرض الخط الحديدي او تقلب الاحوال الجوية التي تجعل العاصمة الآن في معزل عن كافة الانحاء ضمن دائرة لا يتجاوز قطرها عشرين كيلومترا . وكذلك وصل العاصمة بثلاثة مرافئ في البحر المتوسط ، وهي طرطوس وبيروت وحيفا ، ووصلها بمرافئ العقبة لتأمين سهولة الاتصال مع البلاد الواقعة على البحر الاحمر .

٤ — تيسير نقل البضائع الواردة الى حلب من البحر المتوسط والصادرة منها اليه عن طريق اقرب مرفأ سوري (اللاذقية) وفي هذا فائدة كبرى لتلك المدينتين ، لا سيما بعد ان حرمت حلب من مرفئها الطبيعي وهو الاسكندرونة .

٥ — جعل شبكة الخطوط الحديدية متلائمة ايضا مع المقتضيات الحربية الاستراتيجية .

٦ — جعل الخطوط الحديدية بعرض واحد اي / ١٤٠ / سانتيمترا وهم القياس العالمي للخطوط الحديدية .

٧ — السرعة في نقل المسافرين والبضائع ويمكن الحصول عليها بجعل الخطوط عريضة وبتجنب الممرات التي لا تسمح بجعل المنعطفات واسعة في القطر ، وبخفر الانفاق بدلا من تسلق الجبال ، وبانشاء الجسور بدلا من الالتواء مع منحدرات الجبال والودية ، وبتسيير عربات ديزل (اوتوموتريس) لنقل الركاب .

٨ — استخدام القوة الكهربائية لتسيير القطارات حيثما يستطاع الحصول على الكهرباء واستعمال المازوت بدلا من الفحم حيث لا يتيسر الكهرباء .

٩ — جعل اجور النقل متوافقة مع المصلحة الاقتصادية من حيث تشجيع الانتاج وتهيئ السبل لنقل المحاصيل الزراعية والمصنوعات باجور تجعلها قابلة للشحن والتصدير ، ولو ادى الامر الى النقل باجرة خاسرة في بعض الاحوال ، على ان يتدارك الامر في حالات اخرى .

هذه هي الاسس والاهداف الكبرى التي نوصي بها ونرجو تنبئها عند وضع برنامج عام لشبكة خطوطنا الحديدية ، فتدخل فيه الخطوط الحالية الصالحة وتحديث الخطوط الجديدة وفقا له .

ولا بد عند وضع هذا البرنامج العام من بحث الامر مع البلاد العربية المجاورة لتقوم هي ايضا بدورها في انشاء خطوط حديدية في اراضيها اتحاما للبرنامج العام الذي نستطيع ان نسميه « البرنامج العربي للمواصلات » . اما الشبكة التي نراها صالحة لبلادنا ومنسجمة مع الاهداف والاسس التي ذكرناها ، فنرى ان تكون على الشكل الآتي :

١ - تبقى الخطوط الحالية بين ميدان اكبس (الحدود التركية) وحلب وحماه وحمص ورياق .

٢ - تبقى الحدود الحالية بين حلب وتل كوشك باعتبار ان معظمها يمر في الاراضي التركية ولا سلطة لنا عليها . ولكن انتفاعنا من هذا الخط قليل ، من حيث انه ملك الغير ويمر في اقصى البلاد شمالا ، فلا تستفيد منه الاراضي السورية الشمالية استفادة كاملة .

٣ - يبقى خط حمص - طرابلس الحالي ، على ان يحدث له فرع يوصله بمرقا طرطوس . وفائدة هذا الخط هو انعاش مدينة طرطوس وربطها بشبكة الخطوط الحديدية ويجاد مرقا سوري ثانوي متصل بحمص .

٤ - يحدث خط جديد يتجه من حلب نحو الرقة ، ومنها يتفرع الى قسمين : الاول يتجه نحو دير الزور فالبوكمال فبغداد ، والثاني يتحول نحو الحسكة ثم يتجه نحو الموصل .

٥ - يحدث خط جديد من دمشق نحو الجزيرة مارا بالقرتين فتدمر فدير الزور فالحسكة فالقامشلي ، ومن القريتين يتفرع خط يتجه نحو حمص فبوصل حلب بدمشق . ويتصل بدير الزور بالخط الذي يوصل تركيا بالعراق ، بحيث يؤمن الاتصال بين دمشق وبغداد . وفي ديسر الزور يلتقي هذا الخط بالخط المحدث بين حلب وبغداد ، فتؤمن بهذه الصورة الاتصالات بين بغداد ودمشق .

اما فوائد هذه الخطوط فهي : (ا) الاتصال بالعراق في خط يمر بعيدا عن الحدود التركية ويكون ملكا لسورية . (ب) تأمين المواصلات بين العراق وتركيا واوروبا بطريق اقصر من الطريق الحالي . (ج)

تأمين المواصلات بين العراق وسورية الجنوبية ولبنان والبحر المتوسط وشرق الاردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية ومصر وما وراءها في خط اقصر (فرع دير الزور - دمشق) . (د) تمر هذه الخطوط في وسط الاراضي الزراعية الشمالية وتتصل بالحسجة ودير الزور والرقبة بالخط الحديدي ، فتستفيد جميع تلك الاراضي ويتيسر ازدهارها وازدياد المساحات المزروعة منها ، لا سيما على ضفاف نهري - الخابور والفرات . ولا يمكن احياء تلك الاراضي واعادة مجدها السابق بدونها . (هـ) اذا سيرت عربات ديزل (اوتوموتريس) بين حلب وبغداد تمكن المسافر من التنقل بينهما في عشر ساعات بدلا من ٣٦ ساعة كما هي الحال الآن ، كذلك لو انشئ خط بين دمشق وبغداد وسيرت عليه العربات نفسها لاصبحت مدة السفر بينهما عشر ساعات بدلا من عشرين ساعة في السيارة .

٦ - احداث خط حمص - القريتين حيث يتصل مع دير الزور - دمشق . وفائدة هذا الخط هي وصل دمشق بحلب بخط يمر من الاراضي السورية المحرومة الآن من المواصلات ، كما هي وصل طرابلس بخط دمشق - دير الزور - العراق وصلا مباشرا وقصيرا .

٧ - يحدث خط اللاذقية - ادلب - حلب . وفائدة هذا الخط هي ايجاد الاتصال المباشر بين حلب وبين اقرب مرفأ طبيعي لها في الاراضي السورية وامرار السكة الحديدية في الاراضي الزراعية الخصبة في قضاء جسر الشغور وقضاء ادلب .

٨ - الفاء خط طرابلس - بيروت - حيفا - المنشأ في الحرب العالمية الثانية لغاية نهاية حربية استراتيجية اذ ان الحاجة الملحة لوصل مصر بتركيا والعراق وايران في سرعة زائدة قضت باختيار هذا الطريق .

اما وقد زالت الاسباب الحربية واتضح ان هذا الخط لا يمكن ان يكون ذا فائدة تجارية موضعية ، ونظرا لانه واقع على الساحل فلا يستطيع مزاحمة النقل البحري بين مصر وفلسطين ولبنان ، فلاجدر الاستغناء عنه ونقل حديده الى خط بيروت دمشق .

٩ - استبدال الخط الضيق الحالي : دمشق - رفاق - بيروت بخط عريض قليل الانحدارات والمنعطفات ، وايجاد نفق بين سهل البقاع ووادي حمانا ، بحيث لا تزيد مدة السفر عن ثلاث ساعات

او اقل للطائرات السريعة بين دمشق وبيروت . وغوائد هذا الخط الجديد هي وصل مرقا بيروت بدمشق ، وعن طريق رفاق سورية الشمالية وبالعراق وما ورائه ، بخط عريض مستوف الشروط الفنية وبدون حاجة لتفريغ البضائع في رفاق واعادة تحميلها على الخط العريض .

١٠ - تعريض الخط الحالي : دمشق - درعا - عمان - معان وتوجيهه نحو المدينة نمكة المكرمة فجدة . وغوائد هذا الخط هي : (١) تأمين النقل لاراضي حوران وجبل الدروز وشرق الاردن . (ب) تأمين خط الحج الى البلاد المقدسة الاسلامية .

١١ - ايجاد خط بين مرقا العقبة ومعان حيث يتصل بخط دمشق - مكة . وغائدة هذا الخط عظيمة من حيث انه يؤمن المواصلات بين الهند وآسيا الشرقية واستراليا من جهة ، وبين فلسطين وشرق الاردن وسورية ولبنان وتركيا من جهة اخرى ، متجنباً المرور من قناة السويس ، فتوفر الرسوم عن البضائع التي تعبر تلك القناة .

واري ان الفائدة المتوخاة من هذا الخط تستمر حتى لو فتحت قناة بحرية بين العقبة والبحر المتوسط ، لان الرسوم التي ستدفعها البضائع عند مرورها من هذه القناة ووفرة المنتولات على الخطوط الحديدية بين عمان وما يشملها من البلاد العربية التي تخفف نفقات الاستهلاك ، يجعل الفائد المرجوة غير منعقدة ولو فتحت القناة الجديدة .

١٢ - ايجاد خط بين دمشق وعكا مارا بالقنيطرة . ويكون هذا الخط متمماً للشبكة الجديدة وهمزة الوصل بين اوربا وتركيا والعراق من جهة وبين سورية وفلسطين ومصر ، عدا انه يؤمن لمدينة دمشق الاتصال بأحد المرافئ الثلاثة على البحر المتوسط ، اي بيروت او حيفا او اللاذقية .

١٣ - ايجاد فرع لهذا الخط بين القنيطرة ودرعا ، وذلك لتأمين الاتصال بين حيفا وشرق الاردن بخط عريض بدلا من الخط الحالي الذي يمر من وادي خالد الضيق والمعرض دائماً للنكبات .

١٤ - اتبانا لاتصال البلاد الاوروبية بخليج البصرة يقتضي تعريض الخط الحديدي العراقي بين بغداد والبصرة واكمالها الى الكويت .

أما الخطوط الحديدية العربية كما يجب ان تكون في المستقبل ،
فهي في نظرنا ، الآتية :

رقم الخط	اقسام الخط	ك.م	ك.م
(١)	١ - الحدود التركية - حلب - حمص - حدود لبنان	٢٤٠	
	ب - حدود لبنان - رفاق	٩٠	٣٣٠
(٢)	حلب - ادلب - جسر الشغور - اللاذقية	١٦٠	١٦٠
(٣)	١ - حمص - حدود لبنان ب - حدود لبنان - طرابلس	٦٧	١٩
	ج - تللكخ - طرطوس	٥٠	١٣٦
(٤)	١ - دمشق - حدود سورية	٨٠	
	ب - حدود سورية - رفاق - بيروت	٤٠	١٢٠
(٥)	١ - حلب - مسلمية - الحدود التركية (جوبان بك) ب - الحدود التركية (جوبان بك) الحدود السورية (تل زيوان) ج - الحدود السورية (تل زيوان) الحدود العراقية (تل كوشك)	٤٥	١٣٨
	د - الحدود العراقية - الموصل - بغداد	١٢٠	٦٣٥
(٦)	١ - حلب الرقة - دير الزور - البوكمال الحدود العراقية	٤٨٠	
	ب - الحدود العراقية - بغداد - البصرة - حدود الكويت	١٠٠٠	
	ج - حدود الكويت - الكويت	١٥٠	١٦٣
(٧)	١ - الرقة - الحسجة - الحدود العراقية	٣١٥	
	ب - الحدود العراقية - الموصل	١١٥	٢٣٠
(٨)	دمشق - القريتين - تدمر - دير الزور - الحسجة - القامشلي	٩٠٠	٩٠٠
(٩)	حمص - القريتين	١٠٠	١٠٠
(١٠)	١ - دمشق - القنيطرة - الحدود الفلسطينية	٩٠	
	ب - الحدود الفلسطينية - حيفا	٨٠	

٧٧٤	٦٠٤	ج - حيفا - الاسماعيلية - القاهرة
(١١)	١ - دمشق - درعا - حدود شرق الاردن	١٤٠
	ب - حدود شرق الاردن - عمان -	
	معان - حدود المملكة العربية السعودية	٤٣٠
	ج - حدود المملكة العربية السعودية -	
١٧٧٠	١٢٠٠	المدينة - مكة - جدة
٦٠	٦٠	(١٢) درعا - القنيطرة
١٠٠	١٠٠	(١٣) معان - العقبة

اما خطوط الاتصال الدولية الكبرى في الشرق الأدنى كما هي الآن (ح) وكما تكون في المستقبل (م) عند تنفيذ برنامج الشبكة ، فهي الآتية :

الجديدة (م) طول الخط ك.م

٣١٣٩	ح (١)	استانبول - حلب - الموصل - بغداد - البصرة
٢٧٩٠	م (٢)	استانبول - حلب - دير الزور - بغداد - البصرة
٢٥٣٤	ح (٣)	استانبول - حلب - بيروت - حيفا - القنيطرة - القاهرة
٢٤٨٤	م (٤)	استانبول - حلب - حمص - دمشق - حيفا - القاهرة
٢٢٢٠	ح (٥)	البصرة - بغداد - القامشلي - حلب - حمص - بيروت
٢٠٨٠	م (٦)	البصرة - بغداد - دير الزور - حلب - اللاذقية
١٦١٥	ح (٧)	البصرة - بغداد - دير الزور - القريتين - حمص - طرطوس او طرابلس
١٦٥٠	م (٨)	البصرة - بغداد - دير الزور - دمشق - بيروت
١٧٠٠	م (٩)	البصرة - بغداد - دير الزور - دمشق - حيفا
٢٣٠٤	م (١٠)	البصرة - بغداد - دمشق - حيفا - القاهرة
٢٨٢٤	ح (١١)	البصرة - بغداد - الموصل - القامشلي - حلب - حمص - بيروت - حيفا - القاهرة
٦٩٠	م (١٢)	الموصل - الرقة - حلب - اللاذقية
٧٩٠	م (١٣)	الموصل - دير الزور - دمشق - بيروت
١٠٣٠	ح (١٤)	الموصل - القامشلي - حلب - حمص - بيروت

وتجدر الإشارة الى ان الخط رقم (٢) يختصر المسافة بين استانبول — البصرة بما يعادل ٥٠ كيلومترا عن الخط رقم (١) الحالي . والخط رقم (٤) اقصر من الخط رقم (٣) بما يقارب ٥٠ كيلومترا . والخط رقم (٦) يؤمن اتصال العراق بمرقا على البحر المتوسط (اللاذقية) باختصار (١٤٠) كيلومترا عن الخط رقم (٥) . والخط رقم (١٠) يؤمن اتصال العراق بالقاهرة باختصار يعادل ٥٢٠ كيلومترا عن الخط رقم (١١) . والخط رقم (١٢) يؤمن اتصال الموصل بمرقا على البحر المتوسط (اللاذقية) ، اي باختصار مئة كيلومترا عن الخط رقم (١٣) . والخط رقم (١٣) يؤمن اتصال الموصل بمرقا على البحر المتوسط (بيروت) ، اي باختصار ٢٤٠ كيلومترا عن الخط رقم (١٤) .

الخط	سورية	لبنان	العراق	الكويت	الاردن	السعودية	فلسطين	المجموع
(٢)	٢٢							٢٢
(٣)	١٠							١٠
(٤)	١٦	٥٠						٦٦
(٦)	٩٦		٢٠٠	٣٠				٢٢٦
(٧)	٤٣		٢٣					٦٦
(٨)	١٨٠							١٨٠
(٩)	٢٠							٢٠
(١٠)	١٨						١٦	٣٤
(١١)	٢٨				٢٦	٢٤٠		٢٩٤
(١٢)	١٢							١٢
(١٣)					٢٠			٢٠
المجموع	٤٤٥	٥٠	٢٢٣	٢٠	٤٦	٢٤٠	١٦	١١٢٠

طول الخطوط الحالية الباقية :

٦٤٢	—	١٥٠٠	—	٣٢٥	—	٥١٠	٣٠٢٧
-----	---	------	---	-----	---	-----	------

طول الخطوط الجديدة :

٢٢٧٥	٤٠	٦٠٠	١٥٠	١٠٠	١٢٠٠	٨٠	٤٤٤٥
٧٤٧٢	٥٩٠	١٢٠٠	٤٢٥	١٥٠	٢١٥٠	٤٠	المجموع ٢٩١٧

وتجدر الإشارة الى اننا ذكرنا طول الخطوط الموجودة كما هو ، اما الخطوط الجديدة فقد قدر طولها على اساس البعد الجغرافي مع اضافة ١٥ بالمئة نظرا لما يقتضيه الفن من زيادة المسافة بسبب المنعطفات وامثالها . ثم انني قدرت نفقة الكيلومتر الواحد بمائتي الف ليرة سورية على وجه التقريب . ويدخل في هذا التقدير كلفة جميع المنشآت الفنية وقيمة وسائل النقل ، اي القاطرات والشاحنات اللازمة . وذلك ما عدا حصة لبنان ، حيث اضيف مبلغ خاص لنفق حمانا .

اذا افترضنا اننا سننفذ برنامج الشبكة الجديدة دفعة واحدة ، واذا اعتبرنا ان المال اللازم تخصيصه لهذا المشروع بلغ ٤٥٥ مليون ليرة سورية ، فان هذا المبلغ لا يتم الا بالاقتراض الداخلي والخارجي . وعلى هذا الوجه تستطيع الدولة ان تلجأ الى فتح الاكتتاب لقرض داخلي في الاسواق السورية واللبنانية والفلسطينية والمصرية والعراقية ، ولدى المهاجرين السوريين واللبنانيين في البلاد الاميركية . واعتقد ان رواج بيع سندات هذا القرض مضمون ، نظرا للاموال المكتوزة اثر الحرب العالمية المنتهية . ويستطاع ايضا تأمين قسم من المال اللازم لانشاء هذه الخطوط يجعل مشتري الادوات اللازمة في مواعيد لا يتأخر بائعوها الاميريكيون او الانكليزي عن قبولها بشروط مناسبة . هذا اذا عمدت الحكومة السورية الى جعل كل الشبكة الجديدة ملكا خاصا بها . اما اذا شاعت جعلها شركة مساهمة ، فتخف اعباء الدولة بنسبة حصتها في تلك الشركة .

كمية تدارك
المال اللازم
لانشاء الخطوط

وعلى كل حال ، سواء اصبحت الشركة الجديدة ملكا للدولة او ملكا مشتركا ، فان اطفاء رأس المال اللازم مع تأدية الفوائد يكون على الوجه الاتي :

يخصص سنويا لاطفاء رأس المال ١٠٠ ليرة سورية . وهذا المبلغ كاف لاستهلاك الاربعمئة وخمسة وخمسين مليون ليرة سورية على خمسين سنة . ويعسب للمبالغ غير المستهلكة من رأس المال مائة سنوية بنسبة ٢ بالمئة بحيث يبلغ القسط الواجب تسديده بانتهاء اول سنة ٢٢ ٧٥٠ . . . ليرة سورية ، وتدرج الانساق نزولا ، سنة فسنة ، بحيث يكون اخر قسط ١٣٧٣ . . . ليرة فقط . كما هو مفصل في الجدول الاتي ،

بالليرات السورية :

مجموع القسط	فوائد ٣٪	لاطفاء رأس المال	موعد الاستحقاق
٢٢٧٥٠.٠٠٠	١٣٦٥٠.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة الأولى
٢٠٢٩٣.٠٠٠	١١١٣٠.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة العاشرة
١٧٥٦٣.٠٠٠	٨٤٦٣.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة العشرين
١٤٨٣٣.٠٠٠	٥٧٢٣.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة الثلاثين
١٢١٠٣.٠٠٠	٣٠٠٣.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة الاربعين
٩٣٧٣.٠٠٠	٢٧٣.٠٠٠	٩١٠٠.٠٠٠	آخر السنة الخمسين

ولم نذكر مجموع القسط السنوي لكل من السنين الخمسين ، بل ذكرنا هذه الأرقام على سبيل إيضاح نسبة الانقضاء السنوية وتناقصها التدريجي بسبب الاطفاء السنوي .

وبموجب هذا الحساب نكون دفعنا خلال السنين الخمسين ٤٥٥ مليون ليرة « نفقات التأسيس » و ٣٤٨ مليون ليرة تقريبا فوائد القرض فيكون المجموع ٨٠٣ ملايين ليرة سورية .

ولرب قائل بان سورية في غنى عن اتفاق هذا المبلغ الجسيم، فنجيب باننا اذا لم ننشئ هذه الخطوط الحديدية لتوجب علينا ان نمعد طرقات للسيارات بدلا منها . واذا حسبنا ان ٢٢٧٥ كيلومترا من الطرق المؤقتة تكلف (بمعدل ٣٠ الف ليرة سورية للكيلومتر الواحد) نحو ٦٨ مليون ليرة ، واذا اعتبرنا ان الطريق المزفت يجب تجديده كل عشر سنوات ، فحسبنا هذا الرقم بخمسة لنصل الى الخمسين سنة التي تقدر عمرا للخطوط الحديدية ، وجدنا ان كلفة الطرقات تبلغ ٣٤٠ مليون ليرة سورية بدلا من ٤٥٥ مليون للخطوط الحديدية ، اي بوفر قدره ١١٥ مليون ليرة سورية. وهذا يعني ان انشاء الخطوط الحديدية على اساس استهلاكها خلال خمسين سنة يكلف مليوني ليرة سورية سنويا اكثر من كلفة انشاء طرقات . لكن يجب ان لا يغرب عن اذهاننا ان السكة الحديدية مورد ربح للمستثمر ، بعكس الطرقات التي لا تعود بأي ربح عليه .

فاستنتاجا من هذه الحسابات يتضح انه اذا عاد مجموع الخطوط الحديدية السورية المزمع انشاؤها بربح صاف سنوي يعادل مليوني ليرة سورية ، تعادلت كلفة انشائها مع كلفة شبكة الطرقات . على اننا نعتقد ان هذه الشبكة من الخطوط الحديدية اذا استثمرت استثمارا حسنا بادارة اقتصادية حكيمة انتجت ربحا

سنويا متوسطا لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية .

والى جانب ذلك يكون لدينا في ختام السنين الخمسين خطوط حديدية غير عديمة النفع وجسور وانفاق وتأسيسات أخرى كالمحطات وغيرها ، مما لا يمكن اعتباره غير قابل للاستعمال ، بل يكون له قيمة لا بأس بها .

وقد وضعت برنامجا جديدا لشبكة الخطوط الحديدية السورية ، هذا تفصيله :

- ١ - الخطوط الحالية : (١) - خط دمشق - رفاق - بيروت . ويجعل عرضه ١٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات . ويحدث نفق بين المريجات وحمانا . (٢) - خط دمشق - درعا - الحدود الاردنية . ويجعل عرضه ٤٠ سانتيمترا بدلا من ١٠٥ سانتيمترات (٣) - خط رفاق - بعلبك - حمص . ويلغى لعدم مائدته ولا إمكان قيام خط بيروت طرابلس مقامه . (٤) - خط حلب - ميدان - اكبس (الحدود التركية) . ويبقى هذا الخط للاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركية . (٥) - خط حلب - جويان بك . ويبقى كما هو . (٦) - خط القامشلي (الحدود التركية) تل زيوان على الحدود العراقية . ويبقى كما هو . (٧) - خط حمص - الحدود السورية اللبنانية - طرابلس . ويبقى كما هو .

ب - الخطوط الجديدة :

- (١) - خط دمشق - حمص . يحدث هذا الخط لوصل دمشق بشبكة الخطوط السورية بميناء طرطوس وميناء اللاذقية تسهيلا للنقل بين دمشق واللاذقية . (٢) - اللاذقية - حلب - الرقة - الحسبة - الموصل . يحدث هذا الخط لوصل شبكة الخطوط العراقية بميناء اللاذقية ويمر هذا الخط بوسط اراضي الجزيرة حيث يؤمن نقل محاصيلها الزراعية الى المرفأ السوري عن طريق حلب دون ان يمر بالاراضي التركية . (٣) - خط القامشلي - الحسبة - دير الزور . يؤمن هذا الخط نقل محاصيل منطقة القامشلي والاراضي التي على ضفتي نهر الخابور الى حلب واللاذقية .

اما طول الخطوط الحديدية لهذه الشبكة المقترحة فهي كما يأتي :

المجموع	خط جديد خط موجود	خط عرض	
١٤٠	—	—	١٤٠
١٥٠	١٥٠	—	—
٨٠	—	—	٨٠
١١٥	٥٠	٦٥	—
٢٥٠	—	٢٥٠	—
٤٥	—	٤٥	—
٨٠	—	٨٠	—
٥٥٠	٥٥٠	—	—
٢٥٠	٢٥٠	—	—
١٦٦٠	١٠٠٠	٤٤٠	٢٢٠

ويمكن تقدير كلفة الخطوط الحديدية كالاتي ، بادئين بالخطوط
المحدثة :

طول الخط	مليون ليرة سورية
١٥٠ دمشق — حمص	٢٥
١٦٥ نكلك — طرطوس — اللاذقية	٢٥
٥٥٠ الحدود العراقية — دير الزور — الحسكة	١٢٠
٢٥٠ القامشلي	٢٠
١١٦٥	٢١٠

اما كلفة الخطوط المعرصة فهي :

طول الخط	مليون ليرة سورية
٨٠ دمشق — سرغايا — الحدود اللبنانية	١٥
١٤٠ دمشق — درعا — الحدود الاردنية	١٠
٢٢٠	٢٥

فيكون المجموع /٢١٠/ ملايين للخطوط الجديدة ، و ٢٥

مليوناً للخطوط المعرضة ، يضاف الى ذلك نفقات اضافية بمبلغ ١٥ مليوناً ، فيصبح المجموع العام ٢٥٠ / مليون ليرة سورية .

ان الاموال اللازمة لمجموع هذه المشاريع ، اي الخطوط المحدثه والخطوط المعرضة تبلغ مائتين وخمسين مليون ليرة سورية ، يتفق ثلاثة اخماسها ثمناً للادوات المستوردة من الخارج (قضبان حديدية ، قاطرات الخ) ، ويتفق خماسها الباقيان ثمناً للمواد الاولى المحلية (رمل وبحص وشمينتو وحجر) واجور للعمال ورواتب للمهندسين .

فالمئة مليون مليون ليرة سورية (النفقات المحلية) تستطيع الحكومة اصدارها من مؤسسة الاصدار لقاء سندات تستهلك على خمسين سنة بدون فائدة .

اما المائة والخمسين مليوناً (المستوردات من الخارج) فيمكن تسديدها على اقساط سنوية وفقاً لما يأتي : اذا ارادت الحكومة اطفاء القرض في ثلاثين سنة وجعل القسط خمسة ملايين ليرة سورية فقط ، علاوة على الفوائد عن المبالغ المتبقية ، فتكون مدفوعاتها في السنة الاولى ٩٢٥.٠٠٠ ليرة . ويهبط هذا الرقم سنوياً الى ٨.٠٠٠ ليرة في السنة العاشرة والى ٥١٥.٠٠٠ في السنة الاخيرة .

اما اذا ارادت جعل الاقساط على خمسة عشر سنة فقط ، فيتوجب عليها ان تدفع في السنة الاولى ١٤٢.٠٠٠ ليرة عن رأس المال والفوائد المتبقية ، ثم يهبط هذا القسط السنوي الى ١٣ مليوناً في السنة الخامسة و١١ مليون ليرة في السنة العاشرة . وهكذا الى ان يسدد رأس المال مع الفوائد في آخر السنوات الخمس الاخيرة .

وكل ذلك على اعتبار الفائدة السنوية ثلاثة في المئة . وهذا غير المبلغ الذي تصدره الدولة من « مؤسسة الاصدار » .

ونعتقد ان موارد مجموع شبكة الخطوط الحديدية بعد توسيمها وتعمير بعض اجزاها ، كما اوردنا ، تستطيع ان تغطي الجزء الاكبر من الاقساط السنوية . وفي حالة اكتمال الحكومة في الوقت الحاضر بتنفيذ جزء من هذه المشاريع ، فستطيع البدء بمشروع اللاذقية — حلب — الرقة — الحسكة — الحدود العراقية — مسي انحاء الموصل . وتقدر نفقات هذا الجزء بمئة وثلاثين مليوناً

ليرة سورية او بما يقارب نصف نفقات مجموع المشاريع . وبذلك تنزل الاقتساط السنوية المذكورة في الجدول السابق الى النصف وهذا في اية حال ، غير المبلغ الذي تصدره الدولة من مؤسسة الاصدار لتسديد النفقات المحلية ، اذ يبلغ قسطه السنوي نحو مليون ليرة بمعدل استهلاك هذا المبلغ على خمسين سنة .

وقد صدر مرسوم تشريعي رقم (٤١) بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ يمنح محافظ مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة من مياه نهر اليرموك ، هذا نصه :

ان رئيس الدولة

بناء على الاحكام الدستورية المؤقتة التي اقترتها الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة في تاريخ ٢٣ صفر ١٣٦٩ هـ و ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ،

بناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٣ تاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ ،

يرسم ما يلي :

مادة ١ - تمنح محافظة مدينة دمشق الممتازة امتياز استخدام القوة المائية المتكونة والتي يمكن الحصول عليها من مياه نهر اليرموك ومائير البناييع المنصبة فيه ، وذلك لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها في مدينة دمشق او المدن السورية الاخرى التي يستطاع ايصال التيار الكهربائي اليها .

مادة ٢ - مدة الامتياز خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي وعند انقضائها يصبح الامتياز ملكا للدولة مع جميع موجودات المؤسسة وحقوقها بدون لقاء او تعويض ما .

مادة ٣ - اذا لم تباشر محافظة مدينة دمشق الممتازة الاعمال الفنية اللازمة لهذا المشروع خلال سنتين من تاريخ نشر هذا المرسوم التشريعي ، او لم تنجز خلال خمسة اعوام كافة الاعمال اللازمة لايصال قوة كهربائية لا تقل عن عشرة آلاف كيلووات ساعة الى مدخل مدينة دمشق ، فللدولة الحق في استرداد هذا الامتياز . وفي هذه الحالة تدفع خزينة الدولة لمحافظة مدينة دمشق الممتازة الاموال التي تكون قد انفقتها ، حتى تاريخ الاسترداد ، على هذه الاعمال .

مادة ٤ - تضع محافظة مدينة دمشق الممتازة قرارا تنظيميا بكيفية ادارة هذا الامتياز واستثماره بواسطة مصلحة خاصة تابعة للمحافظة . ويجب ان يقتصر هذا القرار بموافقة مجلس الوزراء . ويجوز تعديل هذا القرار التنظيمي عند الضرورة بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٥ - تدفع محافظة مدينة دمشق الممتازة لخزينة الدولة لقاء منحها هذا

الامتياز مبلغا سنويا يعادل عشرين في المئة من ارباح الاستثمار المالية كما
انها تقدم مجلتا جميع القوى الكهربائية اللازمة لدوائر الحكومة في مدينة دمشق
وسائر المدن السورية التي تستثمر المحافظة امتيازها فيها للتطوير المحلي .

مادة ٦ - يسمح لوزارة المالية ان تكتل باسم الدولة محافظة مدينة
دمشق الممتازة لاستفراض مبلغ لا يتجاوز عشرة ملايين ليرة سورية لأجل القيام
بأعمال هذا المشروع الاستثمارية .

تحدد شروط هذا القرض بموجب اتفاق يعقد بين وزارة المالية والمحافظة
على ان يقرن هذا الاتفاق بتصديق مجلس الوزراء .

مادة ٧ - يعين موشان للحكومة يتولى ادهما مراقبة جميع اعمال
الشركة الاستثمارية والاستثمارية من الناهيتين المالية والادارية . ويتم تعيينه ويحدد
تمويله بقرار من وزير المالية . ويتولى الآخر مراقبة جميع هذه الاعمال من الوجهة
الفنية . ويتم تعيينه ويحدد تمويله بقرار من وزير الاشغال العامة . ويتولى
تمويلات هذين القومين من حساب الاستثمار .

مادة ٨ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ احكامه .

وهذا مرسوم تشريعي آخر رقم (٥٥) ، في تاريخ ٢١ شباط
١٩٥٠ ، يوضح برنامج خاص لمشروع الري الكبرى :
ان رئيس الدولة :

ينشاء على الاحكام الدستورية الموقفة التي اعتمدها الجمعية التأسيسية
في جلستها المتعقدة في تاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٢٩ ،
وبناء على اقتراح وزيري المالية والاشغال العامة وقرار مجلس الوزراء رقم
١٤٠ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٠ ،
يرسم ما يلي :

مادة ١ - يوضع لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ برنامج خاص لمشروع الري الكبرى
ويقتض هذا البرنامج وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٢ - تحدد مشاريع هذا البرنامج والاعتمادات الاجمالية المخصصة لها
وتوزع هذه الاعتمادات على سني ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ كما يلي :

المشروع	الاعتماد الاجمالي	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
مشروع الخابور	٣٦.٠٠٠٠	٢٢.٠٠٠٠	١٤.٠٠٠٠	
مشروع ري حوض الفحول	١٢.٠٠٠٠	٨.٠٠٠٠	٥.٠٠٠٠	
مشروع ري السنين	٤.٠٠٠٠	١٥.٠٠٠٠	١٧٥.٠٠٠	٧٥.٠٠٠
مشروع الروج	٤.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٧٥.٠٠٠
ري حيصصا	٢٥.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	-	-
المجموع	١٢١٥.٠٠٠	٥٧٥.٠٠٠	٥٩.٠٠٠	٢٥.٠٠٠

مادة ٢ - تحدد مدة تنفيذ البرنامج بثلاث سنوات اعتبارا من ١-١-١٩٥٠ حتى ٣١-١٢-١٩٥٢ وتعتبر هذه المدة دورة مالية واحدة .

مادة ٤ - تؤمن الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي من اموال الخزينة الجاهزة . وفي حال عدم كفايتها يسمح للوزارة المالية بمقتضى احكام هذا المرسوم التشريعي بتأمين المبالغ اللازمة عن طريق الاستقراض .

مادة ٥ - يفتح لدى الخزينة المركزية حساب خاص يطلق عليه اسم « حساب برنامج مشاريع الري الكبرى لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ » تقبضه النفقات المعقودة على الاعتمادات المفتوحة بموجب المادة (٣) من هذا المرسوم التشريعي .

مادة ٦ - تقدم وزارة الاشغال العامة بيانا عن الاعمال التي يتناولها كل من المشاريع المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم التشريعي . ويصدق هذا البيان بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٧ - تتولى وزارة الاشغال العامة دراسة مشاريع هذا البرنامج وتنفيذها ضمن حدود البيان المشار اليه اعلاه . وتعتقد النفقات وتمضى وتصرف وتدفع وفقا لاحكام قوانين المحاسبة العامة وانظمتها وتصرف النفقات العامة اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من مجموع الاعتمادات المخصصة لها . ويسدد الحساب المفتوح بمقتضى المادة (١٥) من هذا المرسوم التشريعي وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المحاسبة العامة .

مادة ٨ - تسدد الاعتمادات المرصدة على خمسة اقساط متساوية اعتبارا من بدء عام ١٩٥١ ، وذلك برصد اعتماد سنوي في الموازنة بمقابل خمس تلك الاعتمادات ، على ان يكون القسط الخامس معادلا لرصيد النفقات المصروفة خلال الدورة المالية المنصوص عليها في المادة (٣) .

مادة ٩ - ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ ان يلزم لتنفيذ احكامه .

الجزء الثاني: عهد الانقلابات العسكرية

ABU ABDO ALBAGL

الفصل الاول

انقلاب حسني الزعيم

لعل هذا الموضوع اكثر المواضيع التي يتشوق الجميع الى الاطلاع عليها . وفي الفصول التالية سرد للحوادث التي تعاقبت على سورية منذ الثلاثين من آذار ١٩٤٩ ، سواء في ذلك ما علم منها وما خفي على الكثيرين . وقد اشتركت في جميع هذه الانقلابات ، لا كقريب قام باحدها ، بل كشريك في الحوادث التي ادت اليها . فقد كنت على رأس الحكم في الانقلاب الاول ، وعضوا في الحكومة في الانقلاب الثاني ، ومطلعا على الانقلاب الثالث وما تلاه .

ويحسن بي ان ابدأ ، ولو باختصار ، بيوم ١٧ آب ١٩٤٣ ، حين تسلمت سورية ادارة شؤونها وانتخب مجلس النواب السيد شكري القوتلي رئيسا للجمهورية . ثم تآلفت الحكومة الاولى برئاسة السيد سعد الله الجابري واشترك فيها كل من السادة : جميل مردم ولطفي الحفار ، ونصوح البخاري ، وانا - من الرؤساء السابقين والسادة : مظهر رسلان ، وعبد الرحمن الكيالي ، وتوفيق شامية . واعتقد ان اول خطيئة ارتكبت كانت تعيين هؤلاء الوزراء الثلاثة الآخرين . فقد اساء الاول منهم الى سمعة الحكومة ، والحكم اجمالا ، بتوليته وزارة الاعاشة ، وبتركه لبعض موظفيه الحبل على الغارب . اما الآخران ، وان لم يبد منها ما يسيء ، الا انها لم يبدلا ما كان مطلوبا منهما من جهود . وهكذا اصبحا عبئا على الوزارة .

كان على الوزارة ، في بدء اعمالها ، ان تتسلم من الافرنسيين ما في ايديهم من السلطات الخاصة بالمصالح المشتركة والجيش والامن العام وما الى ذلك من المرافق العامة . كما كان عليها ان تعهد ، بعد تسلم هذه السلطات ، الى موظفين اكفاء بادارة هذه المرافق . وذلك بالاضافة الى مراقبة الموظفين في بقية دوائر الدولة وتوجيه نشاطهم . وكانت الكفاءات قليلة ، والمطامع المسالية وحب الانشاء يملأ صدور اكثر التجار ، فبدأوا يحاصرون الموظفين رؤساء ومرؤوسين ، كما

يحاصر الشيطان فريسته . فوقع من وقع في الفخ ونجا من تغلب عقله على عواطفه . ولغطت اللسن بفضائح وزارة الاعاشة وما يجري فيها من مساومات للحصول على القطع النادر ورخص الاستيراد وتمهيدات الدولة ، حتى انحطت في نظر الناس مكانة الحكام ، واصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهما يتراستها النساب والوزراء جزاءا . وكانت لجان التحقيق تحقق ثم تطوي تقاريرها، وكان النواب يهاجمون الوزارة تلو الوزارة ، فتتبدل الوجة وقلها تتبدل الخطط والاعمال . وتماقب على رئاسة الحكم اقطاب الكتلة الوطنية : سعد الله الجابري ، ثم فارس الخوري ، ثم سعد الله الجابري مرة ثانية ، ثم جميل مردم . وكان كل منهم يغير ويعدل وزارته مرات عديدة . فبين آب ١٩٤٣ وآخر حزيران ١٩٤٩ ، اي في خمس سنين ونصف السنة ، تسلم الوزارة عدد كبير من الوزراء ، بعضهم من رؤساء الوزارات كسعد الله الجابري ، وفارس الخوري ، وجميل مردم ، وخالد العظم ، ولطفي الجفار ، ونصوح البخاري ، والبعض الآخر من الوزراء كظهر رسلان ، والدكتور عبد الرحمن الكيالي ، وتوفيق شامي ، وصبري المسلي ، واحمد الشرباتي ، وسعيد القزي ، ونعيم انطاكي ، وحسن جبارة ، والدكتور حكمت الحكيم ، ومخائيل اليان ، وادمون حمصي ، وعادل ارسلان ، وعدنان الاتاسي ، ونبيه العظمة ، وعادل العظمة ، ومحسن البرازي ، ومحمد العايش ، واحمد الرفاعي ، ومنير المجلائي ، وحنين صحنوي ، ومجد الدين الجابري .

اما مجلس النواب ، فكان عند اجتماعه الاول في ١٧ آب ١٩٤٣ كتلة واحدة تسير بتوجيه شكري القوتلي وسعد الله الجابري . ولم يشذ عن هذا الاجماع سوى نائين وقفا في صفوف المعارضة التي استمرت حتى ١٩٤٩ ، وذلك حين استنكفا عن تأييد وزارة سعد الله الجابري الاولى . وظل هذان النائبان يعملان في صفوف النواب ، وخاصة في الطبقة المثقفة منهم والشابة ، حتى تشكل معهما خمسة عشر نائبا ، تألفت منهم كتلة قوية في تساندها واندفاعها الجريء ، رغم كونها لا تزيد على ١٧ نائبا من ١٠٧ نواب يؤيدون الحكومات المتعاقبة تأييدا مستمرا . والحق ان تلك المعارضة المستمرة ، وذلك التأييد المطلق الدائم ، لم ينفع المصلحة العامة بل اضرها . اذ ان المعارضة المفيدة توجه المسؤولين وتراقب اعمالهم وترشدهم الى الصواب وتنبيههم الى اخطائهم بقصد اصلاح لا بقصد التجريح والتخريب وقلب الحقائق في بعض الاحوال ، والتجني

في اتهام الحكم بسوء الادارة . وذلك لمجرد التشفي من وزير لم يراع
خاطر نائب ، ولم يمكنه من قضاء منفعته الخاصة او الموكل عو بها .

اما المهين على مصالح الدولة وموجه الامور كما يشاء ، فكان
رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وحده . اما الوزراء فلم يكن
استمرار بقائهم في الحكم الا بنسبة توافق رايبهم مع رايه ، حتى اذا
جاد احدهم عنه او عمل بما لا يتفق مع ما يراه الرئيس ، ازيل عن
الكرسي بشتى وسائل الضغط . ولم ينج من الانقضاء سعد الله
الجابري او فارس الخوري او جميل مردم او لطفي الحفسار او
غيرهم . فكان كلما بدى من احدهم ما يعكر مزاج الرئيس او يخالف
خطته ، نحاه عن العمل . وكان يعمل بدهائه على ايقاع الفتنة بين
الجميع ، بقصد الإبقاء على زعامته ، وأبعاد كل من يمكن ان ينافسه
ايها . لكن النتيجة النسي وصل اليها في آخر مدة حكمه ، هي ان
جميع من تعاونوا معه في بدء عهده ، اي في ١٩٤٣ ، أصبحوا بعيدين
عنه وأخصاما الداء له . ولم يرتفع صوت بالدفاع عنه عند انقلاب
حسني الزعيم الاول ، بل ارتفعت الاصوات المخنوقة وايدت حسني
الزعيم الذي ازاح كرسي الرئاسة من تحته .

وقبل سرد حوادث هذه الانقلابات ، لا بد لي من القول بأن
الاسباب الحقيقية لقيام الانقلاب الاول لم تكن كما يظن ، سوء الحالة
في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم . فانا لا
انكر سوء الحالة ، لكني لا اعتبره سببا حقيقيا لوقوع الانقلاب ، بل
اعتبره من عوامل نجاحه . وسأذكر في بحث عوامل النجاح ما كانت
عليه الحال قبل الانقلاب .

اما الاسباب الحقيقية فتتجلى في كونها حركة طائشة قام بها
رجل أحرق متهور هو حسني الزعيم ، اراد حماية نفسه من العزل
والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقات مريبة وخاسرة
تعاقدت عليها مصلحة التموين في الجيش مع بعض الملتزمين الذين
قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنها مضاعفا . الا انني لا استبعد
الدور الذي قامت به بعض الدول الاجنبية في تحضير الانقلاب وفي
تشجيع حسني الزعيم على اقدام عليه . وفيما يأتي تفصيل
الاحداث التي سبقت ورافقت انقلاب حسني الزعيم :

في الصباح المبكر من أحد أيام آذار ١٩٤٩ ، هتف لي رئيس
الجمهورية ودعاني للحضور حالا اليه . وحين اجتمعت به قال لي :

تعال معي نحضر تجربة الاسلحة والذخائر التي اشتريناها حديثا .
فامطينا سيارته وذهبنا الى سهل المزة ، حيث كان في انتظارنا
القائد العام حسني الزعيم ولويس من الضباط . وهناك شاهدنا
ثلاثة مدافع ضد الطائرات مصوبة الى الجبل . وبدأ الجنود عملية
التجارب ، فلاحظنا انها كانت غير ناجحة ، اذ ان الكثير من الطلقات
لم يكن يخرج من فوهة المدفع . اما القليل الذي كان ينطلق ، فلم
يكن يصيب الرمي . وكانت وزارة الدفاع اشترت هذه المدافع
والذخائر من الشركة المعروفة باسم « الخماسية الصغرى » المؤلفة
من هائل المالكي ، ورفيق رضا سعيد ، وابراهيم مردم ، وعادل
الحنبلي ، وخالد الايوبي ، وشركاهم .

بعد ان مكثنا ما يزيد على الساعة دون ان يتمكن الضباط
والجنود الاختصاصيون من استعمال المدافع والذخائر على وجه
مرض ، تحقق لدينا ان المدافع غير صالحة ، وان الذخائر فاسدة .
وسلم حسني الزعيم بذلك ، فقفنا راجعين .

وعندما وصلنا الى قرية المزة طلب الرئيس الى سائق سيارته
الانحراف الى اليسار بدلا من اتباع طريق المدينة . فسألته : الى
اين ؟ فاجاب : « انتظر » . ووصلت بنا السيارة ، ووراءها السيارة
التي تقل حسني الزعيم ومعاونيه ، الى مستودعات الجيش . وهناك
دخلنا احد العنابر ، وبدأ الرئيس يتجول بين اكياس وصناديق عديدة
يسأل عن محتويات كل منها . وكانت الفاصوليا اليابسة تتكدس الى
جانب قمر الدين والزيت . وكان الرئيس يتظاهر بالارتياح كلما
شاهد نوعا من الانواع وتفحصه بيده ، حتى وصلنا الى مجموعة من
التنكات المعبأة سمنا . فطلب فتح احدها ففتحت ، واذا بنا نشاهد
لون السمن اقرب الى السواد ، فاطهرنا استغرابنا .

ونظرت الى حسني الزعيم ، فرايته ممتنع اللون بادي
الاضطراب . وطلب الرئيس من امين المستودع ان يحضر « وابور
كاز » ومقلاة وميضافعل . ووضعت قطعة من السمن ضمن المقلاة
فلمها حميت تصاعدت منها رائحة كريهة حتى اننا اضطررنا الى سد
انوفنا بمحارمنا . وكان حسني الزعيم يزداد اضطرابا وامتعاضا .
وطلب الرئيس ان تحمل تنكة السمن الى سيارته لياخذها معه
لفحصها . ثم بارحنا المكان .

قال لي الرئيس عندما انفردنا في السيارة : « هذه هي
الصفقات التي تمقدها وزارة الدفاع ، وهذه هي النماذج الفاسدة

المجلد الاول : انقلاب حسني الزعيم

لمشترياتنا » . فقلت : « أظن ان لحسني الزعيم يدا في الامر ؟ »
فقال : « الم تر اضطرابه ؟ » قلت : « بلى » . قال : « ابعث بهذا
النموذج الى مخبرين كيميائيين لتحليل السمن وبيان ما فيه من المواد
الغريبة وما هو عليه من فساد » .

وذهبت راسا الى وزارة الدفاع وتبعتني حسني الزعيم .
فسألته عن عقد هذه الصفقات فأجاب : « هناك لجنة للمعقود
ولجان للاستلام » . وقلت له : « من يشرف على هذه الشؤون
كلها ؟ » فقال : « العقيد بستاني » ثم امرت بارسال النماذج للتحليل
وبتغيير أعضاء لجان الاستلام ، ريثما تعرف النتائج . وكان
الصحفيون قد سمعوا بالخبر ، فسألوني عنه . فأجبتهم بأن تحقيقا
سيجري بشأن بعض المواد التي يشتبه في فسادها . ولما نشرت
الجرائد الخبر مقتضبا وذكرت انني امرت باجراء التحقيق ، استاء
رئيس الجمهورية وظن انني اريد أن اكسب السمعة الحسنة ، عندما
ذكرت الجرائد انني انا الذي تدخل في الامر واظهر الفساد . فاعوز
الى الصحف بأن تسرد زيارته للمستودع بالتفصيل وتذكر انه هو
الذي امر وزير الدفاع بفتح باب التحقيق ومعاينة المسؤولين .

وجاءتني في اليوم التالي نتائج تحليل السمن تؤكد ، بشكل لا
يدع مجالا للشك ، ان ثمة مواد غريبة ومضرة بالصحة . فاصدرت
الامر شفاهيا الى حسني الزعيم باحالة العقيد البستاني على المحاكمة
وتوقيفه . فأنزعج كثيرا وقال : « أرجو ان توقع بنفسك مذكرة
التوقيف » . فأجبه قائلا : « أرسلها لواقعها » . وهكذا كان .
ويظهر ان حسني الزعيم رغب في تجنب توقيع مذكرة التوقيف بنفسه
حتى لا يزعج منه البستاني ، فيدلي في اثناء التحقيق بالحقائق التي
تدين الزعيم . وقد أوقف النائب العام العسكري المتهمين المدنيين
وبعض الضباط . وعلى الاثر سرت في أروقة مجلس النواب وفي
المجتمعات اخبار التلاعب في مشتريات الجيش ، وشاع ان الحكومة
تنوي فتح ابواب التحقيق في كثير من الصفقات العسكرية ، وان ثمة
ضباطا عديدين سيحالون الى المحاكمة .

وفي جلسة مجلس النواب المعقودة في ١٧ آذار ١٩٤٩ ، شن
النائب فيصل العسلي حملة عنيفة على حسني الزعيم ، مفندا اعماله
ومواقفه . واتهمه بالخيانة والتهام مع الملك عبد الله ، وطالب
باحالته على المحاكمة . ثم صرح بأن ثمة محاضر وتقارير تثبت ذلك .
وبلغ حسني الزعيم ما قيل عنه في الجلسة فحضر الى المجلس

وانتظر انتهاء الجلسة . وقال لي عند خروجي من القاعة : « انتقلون ان يقال عن رئيس الجيش ما قيل في هذه الجلسة ؟ » فأجبتته بأنني متعب الليلة ولا أستطيع الاجتماع به لبحث الموضوع ، واشترت عليه بالمجيء الى مكتبي في الصباح لتداول الامر . فخرج من عندي ثائرا وهو يقول : « كيف لا يدافع وزير الدفاع عن قائد الجيش عندها يهاجم في مجلس النواب على هذا الشكل ؟ » وكنت قد أجبتته بان حملة العسلي لم تكن موجهة ضد الجيش بل ضده شخصيا وبأنني ازاء الاعلان عن وجود محاضر ووثائق ، لا أستطيع الا انتظار الوقت الكافي للاطلاع عليها ، وعندها اتخذ الموقف المناسب . وفي اليوم التالي القيت على دار العسلي قنبلة لم تصبه ، لكنها تركت أثارا في الجدران . وجاني العسلي معلنا اتهامه حسني الزعيم بارسال من القى هذه القنبلة . وأحيلت القضية على التحقيق . غير انه تبين ان العسلي نفسه هو الذي دبر امر القاء القنبلة ، ليتهم خصمه حسني الزعيم بمحاولة اغتياله .

أما عن الأسلحة والذخائر الفاسدة المذكورة فيما سبق ، فقد ارسل الي حسني الزعيم سند صرف يقيمتها ، طالبا مني توقيعه . فمعبت من ذلك وسألت حسني الزعيم : « كيف تدفعون اثان ذخيرة فاسدة واسلحة غير صالحة ؟ » فأجاب بأن لجنة الاستلام أنهت المعاملة واستلمت المواد بعد تنزيل قيمة الفاسد منها . فأجبتته بأنني غير قانع بصحة هذا العمل ولا اوقع على سند الصرف ما لم يثبت لدى لجنة جديدة جودة المواد . ثم اطلعت الرئيس على ذلك فآخبرني بأنه ذهب الى المرة مرة ثانية وشاهد جنودا يمسحون الصدا عن خرطوش البنادق ، فسألهم : « هل هذه الذخيرة من مخلفات الافرنسيين ؟ » فأجابوا : « لا ، بل من المشتريات الجديدة » . فما كان منه الا ان نادى احد المقداء وصفحه على وجهه . وقلت للرئيس ان حسني الزعيم يطلب مني ان نسدد ثمن هذه الذخيرة ، مدعيا انه اسقط الفاسد منها . فأجاب الرئيس : « انهم يمسحون الصدا بواسطة الجنود ثم يحضرون محاضر استلام » . وعلم بعد التحقيق ان هذه الذخيرة كانت مخاباة تحت الارض في ايطاليا ، فاستوردتها الشركة بأثمان رخيصة وسلمتها الى وزارة الدفاع .

وازدادت هذه الاخبار شيوعا في البلد ، حتى أصبحت حديث المجالس . وشعر حسني الزعيم بسوء العاقبة اذا استمرت الحكومة في التحقيق . وثبت لديه ان الامر سائر الى غير مصلحته ،

وانه اذا لم يتداركه فسوف يقع في الفخ . وتراعت امامه ذكريات الايام العصية التي عاشها مسرحا من الجيش ، ملاحقا امام المحاكم ، فقيرا معدما يلتجئ الى لعب القمار ليكسب عيشه ، فاذا ما خافه الحظ هدد اللاعبين بسلاحه وتناول بيده ما على طاولة اللعب من اموال ووضعها في جيبه وانصرف . وتمثلت امامه حياته السابقة ، وسكنه في غرفة حقيرة بدار احد انسبائه . وعادت الى مخيلته ذكرى تشبثاته المستمرة لدى اصحاب الامر ، مستجديا اعادته الى الجيش الذي طرد منه .

وكننت ممن سعى الزعيم لديهم لاستجلاب عطفهم ومساندتهم له في العودة الى الجيش . ولكم تحدثت مع الرئيس القوتلي بشأنه وسألته عن اسباب عدم اعادته . فكان يقول لي دائما انه رجل خطر ، وغير مؤتمن ، وذو اخلاق سيئة ، فاذا اعيد الى الجيش افسده واقدم على قلب الامور .

وانه لمن مضحكات الزمن ان يعود حسني الزعيم الى الجيش وان يعهد اليه بمديرية الامن العام ثم بقيادة الجيش ، وذلك بأمر من شكري القوتلي نفسه ، حين كنت في بارييز اشغل منصب وزير مفوض فيها . وقد فهمت ان سبب اطمئنان القوتلي اليه وتعيينه في هذين المنصبين الكبيرين ، كان المرحوم محسن البرازي الذي اخذه على عاتقه ، وجعله يقسم بالقرآن امام القوتلي انه سيكون له وفيما مخلصا ما دأب حيا . وقد كشفت الايام كيف صدق في يمينه ، وماذا صنع فيها بعد . على انني اشك في ان القوتلي اطمأن كل الاطمئنان الى شخص معروف بحمقه وتطرفه وعدم اخلاصه . لكنني اظن ان الرئيس قصد من تعيينه الى الامادة من قوة شخصيته . وذلك لكي يهدد به جيل مردم ، اذا شذ هذا الاخير عن سياسة القوتلي نفسه . وكان في طبع الرئيس ان ييذر بذور التنافس والبغضاء بين الزعماء السياسيين حتى لا يتفقوا ضده ، فيبقى دائما مسيطرا على الموقف وحده .

والان لنعد الى متابعة تسلسل الحوادث .

عندما كبر الامر على حسني الزعيم ورأى مركزه معرضا للخطر ، بدأ يجتمع الى الضباط ويقول لهم : « ان الحكومة تريد السوء بالجيش وتنوي تسريح اكثر الضباط واحالة بعضهم على المحاكمة لاسباب شتى ، فاذا لم نوحده صفوفنا ونتخذ التدابير اللازمة

قضت الحكومة علينا . وقد تمكن بذلك من اغراء البعض بالسير حسب خطته .

والى جانب هذه التشنّات كان النواب النائمون على شكري القوتلي وسياسته يقومون بمساع لدى الضباط . اذكر على رأسهم اكرم الحوراني الذي كانت له اتصالات عديدة بكثير من الضباط . ولا استبعد وجود ايد اجنبية سعت الى قلب الاوضاع في سورية . ولئن كان من الصعب اثبات هذا الامر بأدلة محسوسة ، فإن تطور الحوادث السابقة واللاحقة تسمح بالشك في ذلك .

ذات صباح دعاني الرئيس القوتلي وقال لي : « هل بلغك ما حدث في الليلة الماضية ؟ » فقلت : « لا . » فقال : « دعا حسني الزعيم عددا كبيرا من الضباط الى عقد مؤتمر في مركز قيادته في القنيطرة ، فاجتمعوا ليلا . وبلغني الامر في اثناء اجتماعهم ، فحاولت الاتصال به هاتفيا فتهرب . وطلبت من معاونيه تبليغه لزوم حضوره الي حالا ، فأجابوا بأن الطريق مسدودة بالطلوج . لكتني اصررت عليهم يلزوم حضوره الي صباحا . وحين سألته عن الاجتماع ، قال بأن قادة الاولية وغيرهم من كبار الضباط اجتمعوا الليلة وتداولوا ما وصلت اليه حالة الجيش . ثم وضعوا مذكرة وكلفوه بتقديمها الي . وسلمني المذكرة ، فإذا هي تطالب بتوقيف النائب فيصل العسلي واحالته على المحاكمة لخطابه في المجلس واتهامه قائد الجيش بالخيانة ، كما تطالب بوجوب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش فورا ، وغير ذلك من المطالب . وهذا هو نص المذكرة التي قدمها حسني الزعيم الى رئيس الجمهورية :

مذكرة الضباط الى
رئيس الجمهورية

الى حضرة صاحب العظمة قائمنا المظلم .

كان لما جرى في جلسة المجلس الداس المنعقدة بتاريخ ١٧ الجاري (آذار) من تهجمات على الجيش واستهزاء بقادته واستخفاف بحقوقه واستهتار بأرواح شهدائه ومقوق بماضيه وحاضره وعدم تقدير لما يتحمله بجبلته شباطا ورتبساء وانفراد من مخاطر ومفاسد وحرمان ، أسوأ الازر وصدى اليها في اوساط الجيش . فقد اسفرت الجلسة المذكورة عن امثالت لا تقبل ومن اجراءات تعددت وتكررت حتى يتنا نرى وراها سعيّا حثيثا مقصودا لتعطيم الجيش والقضاء عليه . وقد قبلنا في الماضي التأجيل والتسويف والمباينة مدعومين بقوميتنا الصادقة واخلاصنا الميق للبلاد وللحكم الملقى . الا ان التطاول والاحتثار اللذين تخضعت منهما الجلسة المنوء منها قد هبنا ما تبقى في النفوس من صبر وناة وقوة احتبال .

- ١ - لقد وهم الجيش بالخيانة العظمى مباشرة لاثمناره بامرة قائد هوجم في الندوة النيابية واتهم بتآمره على سلامة البلاد .
- ٢ - اعترفت الدولة والمجلس النيابي بصحة هذه الوصية وذلك بسكوت اعضاء الحكومة والنواب منها وعدم نفيها فوراً .
- ٣ - ضربت بحقوق الجيش عرض الحائط ، مرد المجلس قانونه واهدبت النغمة القديمة في المحاطلة والتأجيل مع ان المنطق والمعدل يقضيان بالإسراع في البت بهذا القانون والانتهاه منه ، خصوصاً والجيش يربط امام العدو ويتعرض لمراده للموت بأشكاله المتعددة دون اي ضمان لشهادته ومشوحيه .
- ٤ - وهم قائد الجيش الاعلى بالخيانة لكونه المسؤول الاوحد عن تعيين آمر الجيش الحالي ، بالرغم من تأمر هذا على سلامة البلاد ومن توطئه مع الجيش الاجنبي .
- ٥ - اعتبر الجيش ماسداً في قيادته لقيامها كما قيل في المجلس بتقسيم الجيش على نفسه واقصاء الاكفاء .
- ان السكوت من هذه الانتراءات والاجراءات يا صاحب النخلة يهدد الجيش في سلامته وكرامته ويجعله غير كفؤ لتحمل الاعباء والدفاع عن الامانة الغالية التي تنفلمت فوشمتوبوها في عنقه . والاهانة التي وجهت اليه في المجلس النيابي هي اهانة للامة بوجه عام ولشخصكم الكريم بوجه خاص . ولما كان هذا الجيش يابى الا ان يظل عند حسن ظنكم به ، يطلب ان تنكروا متدخلوا شخصياً لتحقيق الاهداف التالية :
- ١ - الغاء القبض على السيد فيصل المصري فوراً واحالته على القضاء العسكري ليحاكم على اتمرائه واكاذيبه او لاثبات اتهامه ، وعندئذ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين من عدم معاقبته في حينه .
- ٢ - محاكمة المسؤولين من عدم تحضير الجيش واعداده وتسليحه وتجهيزه منذ ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين .
- ٣ - تصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي وفي دورته الحالية وقبل الموازنة وغيرها من القوانين .
- ٤ - اذا وجد من يعترض على القانون الموضوع حالياً قيد المناقشة ، فاعراض قانون الجيش المصري على ملاته في نفس المدة المطلوبة او قانون الجيش العراقي .
- ٥ - الغاء المرسوم الاشتراعي رقم (٧٤) والاستماتة عنه بلاك مطابق للاك وزارة الدفاع المصرية او للاك وزارة الدفاع العراقية .
- ٦ - عدم التعرض في المستقبل لمناقشة امور الجيش في جلسات علنية .
- ٧ - الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجبهة وتعيين اللجان لها

من المسكرين الموجودين في الخدمة الفعلية .

ان الجيش يا صاحب الفخامة في توتر وهياج من جراء ما حدث ، وسيزداد هياجاً وتوتراً كلما طال التأخير في تحقيق المطالب المذكورة اعلاه . واننا اذ نرفع شكوانا ومطالبنا الى مقامكم ، فاننا نرفعها الى زعيم البلاد وسند الجيش وقائده الاعلى . وقد عودتونا في كافة المناسبات على الكثير من رحابة صدركم وتنبهكم الصيق لهذا الجيش الذي يدين لكم بالولاء النام واللقبة العمياء . حفظكم الله ذخراً وسنداً والعروبة ملاذاً وللازمعييا وهدى . (بدون تاريخ)

قائد اللواء الثاني - المقدم محمد صفا (سرحه الشيشكلي) ، قائد اللواء الاول المقيد سامي الحناوي (قتلته ابن البرازي) ، قائد الجيش العام - حسني الزعيم (قتلته الجيش) ، آمر سلاح الطيران - المقيد صلاح خاتكان (سرح) ، آمر المدفعية المقدم كرو مازوكيان (اصبح زعيماً ثم سرح) ، قائد اللواء الثالث - المقيد فوزي سلو (عين رئيساً للدولة من قبل الشيشكلي ثم اقاله على التقاعد) ، مضاون آمر اللواء - المقدم اديب الشيشكلي (اصبح رئيساً للجمهورية ثم حرب) ، قائد اللواء الرابع - المقدم بشور (سرحه الشيشكلي) ، قائد موقع دمشق حسم الدين عابدين (سرحه الشيشكلي) ، معاون الأركان - المقدم بهيج الكلاس (سرحه الشيشكلي) ، رئيس شعبة العمليات - الرئيس عفتان المالكي (سجنه الشيشكلي ثم سرحه ثم اغتيل) ، معاون آمر اللواء الاول - المقدم عمر خان تير (عين قائداً لموقع حلب ثم سرح ايام حكومة المجلسي الاولى) ، آمر كتيبة الفرسان الاولى - المقدم محمود خبيان (سرحه الشيشكلي) ، آمر فوج المشاة الاول - الرئيس محمود شوكت (رفع الى رتبة مقدم ثم سرح) ، آمر فوج المشاة الثاني - الرئيس فؤاد الاسود (رفع زعيماً ثم سرحه الشيشكلي) ، آمر فوج المدفعية الثالث - الرئيس ياسين صوايا (سرح) ، آمر كتيبة الفرسان الثانية - المقدم جميل ماميش (سرح) ، آمر الفوج الكردي - الرئيس قوطوش (سرح) ، آمر المشاة الخامس - الرئيس موفق القدسي (رفع مقدماً ثم سرح) ، آمر فوج المشاة الرابع - الرئيس مورا (٤) ، آمر فوج المدرعات الثالث - الرئيس شوان (٤) ، آمر فوج الفرطة العسكرية - الرئيس ابراهيم الحسيني (رفع عقيداً ثم سرح وحكم عليه) ، آمر فوج المدفعية الاولى - الرئيس سقيس (٤) .
ونفياً يأتي ملاحظاتي على مذكرة الضباط :

- ١ - المذكرة تنصّح بالرياء تملقاً لرئيس الجمهورية ، واستجاباً لمطلبه ودعمه مطالب الضباط . وهي محشوة بالجبل التي تثير ارتياح الرئيس وتلمس أوتار عنفوانه الخاصة .
- ٢ - يحاول واضعوا المذكرة تركيز الاتهامات والانتهاكات التي

يدعون انها وجهت الى حسني الزعيم في شخص رئيس الجمهورية والحكومة والجيش والبلاد . كأنها قصد فيصل العسلي اهانة هؤلاء عن طريق اتهام حسني الزعيم بالخيانة . وهذا تضليل محض . والامثلة عديدة في التاريخ على خيانة قائد دون ان يشترك معه الجيش كله .

٣ - لم يقصد أحد أعضاء الحكومة ولا أعضاء مجلس النواب الى تحطيم الجيش ، بل قصدوا الى تحسين حاله والترفيع عن قواده وافراده . أما مشروع القانون الذي قدمته قيادة الجيش وردده مجلس النواب ، فكان محشوا بمواد يفيد منها بعض الضباط بصورة فردية . ولما افتضح الامر وكثرت التعديلات التي كان بعض الضباط يطلبها ، قرر المجلس اعادة المشروع برمته الى اللجنة لصياغته مجددا .

٤ - طلب القاء القبض على النائب فيصل العسلي ، شطط وجهل بالدستور الذي ينص على عدم مسؤولية النائب عن اقواله في الجلسات ، والذي ينص ايضا على استحالة القاء القبض على النائب مهما كان جرمه دون موافقة المجلس نفسه .

٥ - اذا صح عدم جواز بحث بعض شؤون الجيش السرية في الجلسات العلنية ، اذا كانت نتائج البحث مضرة بسلامة البلاد وسلامة الجيش ، فلا يجوز ان تحدث في المستقبل مناقشة أمور الجيش في جلسات سرية .

٦ - أما الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجبهة وتعيين اللجان من العسكريين الموجودين في الخدمة ، فمطلب ينبىء عن جهل واضعه بالشؤون الدستورية والنيابية .

٧ - وأما ذكر توتر الجيش وهياجه وامكانية ازدياد هذا الشعور ، فليس الا انذارا صلفا .

٨ - لم يبق من الموعين على هذه العريضة قيد الحياة او في الخدمة الفعلية أحد من الضباط . وقد قتل منهم من قتل وسرح من سرح ، خلال مدة لا تتجاوز خمسة اعوام . اما الاتهام الذي وجهه النائب فيصل العسلي في المجلس الى قائد الجيش حسني الزعيم بالخيانة العظمى والاتصال بدولة اجنبية ، فيتلخص ، كما علمت منه ومن قراءة الوثائق التي اطلعت عليها (وكانت محفوظة لدى رئيس الجمهورية ، ولا ادري الان اين هي) في ان رئيس الجمهورية كان يشتهب بوجود صلات بين الامير عبد الله ، أمير شرق الاردن (الملك

عبد الله) وبين بعض الضباط في الجيش السوري . فأراد التحقق من الامر ، فعهد الى الرئيس توفيق شاتيل بهذه المهمة السرية . فذهب الموما اليه الى الحدود السورية الاردنية ودخل مخفر الحدود الاردني وادعى بأنه يرغب في الالتجاء الى الامير عبد الله لانه مطاراد من الرئيس القوتلي . وبعد المخابرة الهاتفية مع عمان ، أرفق شاتيل بأحد الضباط وتوجه اليها . فاستقبله الامير واستمع الى حديثه . ويظهر ان بساطة الامير وسلامة طويته جعلته ينخدع بأقوال شاتيل ، فصدقه . وبدأ ييسط له آراءه في وحدة سورية مع الاردن تحت تاجه . وانتهى به الحديث الى ذكر الاشخاص السوريين الذين يعتمد عليهم الامير وفي جملتهم حسني الزعيم ، والزعيم عبد الوهاب الحكيم من الضباط . وذكر له ما يجب القيام به من تدابير ، ثم طلب اليه الاجتماع بهؤلاء الاشخاص . وفي آخر الامر اهداه خنجرا .

فلما عاد شاتيل الى سورية ونقل هذه الاحاديث الى الرئيس ، طلب اليه ان يجتمع بهذين الضابطين لاستدراجهما ففعل . ثم قدم له تقريراً خطياً ذكر فيه ما دار في تلك الاجتماعات بينه وبين الامير اولاً ، ثم بينه وبين حسني الزعيم والزعيم عبد الوهاب الحكيم ، كلا على حدة . وقال انه موثق بأن الصلات متمكنة بين هؤلاء الثلاثة ، وان لم تكن وصلت بعد الى حد الاتفاق على خطة لتحقيق فكرة سورية الكبرى .

ولا اعلم اذا كانت هذه الانباء وصلت الى فيصل العسلي عن طريق الرئيس القوتلي أم عن طريق سواه . لكن ما يجدر ذكره هو ان الصلاة بينهما كانت وثيقة جداً في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، حتى ان الرئيس القوتلي استدعى فيصل العسلي من باريس ، قبيل انتخابات ١٩٤٧ ، ليشد أزره وازر جماعته فيها . كما انه مد له يد المساعدة ليصبح نائباً عن الزيداني .

ولا شك في ان خطاب فيصل العسلي في مجلس النواب واتهامه حسني الزعيم بالتآمر على سلامة الدولة وطلبه اقالته على القضاء كان له اعظم الاثر في نفس الزعيم ، اذ بات موثقاً بان الحلقة اوشكت ان تطبق عليه . فها أحد النواب يطلب محاكمته بجرم الخيانة ، وها رئيس الجمهورية يشر عليه قضايا تتعلق بسوء السلوك ، ويتهمه بالرشوة وسوء التصرف ، وها ان على رأس الحكومة رجلاً يخشى باسه . فكل هذه المواقف كانت ، بحسب رايه ، ستؤدي به الى التسريح ثم الى المحاكمة وسوء المصير . فلا

غرابية ، اذن ، ان يسمى للتخلص من هذا المازق ، ولو عن طريق طلب نظام الحكم وابعاد الذين يريدون به سوءا .
ولنعد الان الى سرد تنمة الحديث بيني وبين الرئيس القوتلي .
قال : « بعد ان قرأت هذه المذكرة ، قلت لحسني الزعيم انني اعتقد ان الامر جد ، وسأبحث مع من يلزم بشأن تحقيق ما جاء فيها . ثم انصرف على ان يعود بعد قليل » .

فقلت للرئيس ، بعد قراعتي المذكرة ، باني اعتقد ان الامور ستتطور بشكل غير مرض اذا لم تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون اتساع الخرق ، فقال لي : « انتظر ما سوف افعل » . ثم طلب من حسني الزعيم المجيء الى القصر فحضر مخفورا بسيارتي « جيب » .
فيهما عدد من شرطة الجيش بكامل اسلحتهم . ودخل على الرئيس الذي كان واقفا امام منضدته واننا الى جانبه . فحياء تحية عسكرية ، دون ان يستطيع اخفاء ما في نفسه من اضطراب ، وما على وجهه من احمرار .

فوجه الرئيس الكلام اليه قائلا : « لقد تمكنت في المذكرة ، لكنني لن اسلمها الى وزير الدفاع . خذها وقدمها له بنفسك » .
فتردد حسني ، بادىء الامر ، ثم ما لبث ان مده وتناولها ووضعها في جيبه . وادف الرئيس قائلا : « اننا حريصون على حقوق الضباط وسنعمل اللازم ... مع السلامة » .

وظهر العجب على ملامح حسني من موقف الرئيس . ولعله كان يخشى ان يقابله الرئيس بهرسوم عزله ، او بأية ملاحظة قاسية لما يحوكه من مؤامرات ولما حوته المذكرة من لهجة غير مناسبة .
فتمنفس الصعداء وخرج بعد تحية عسكرية ثانية ، دون ان يتقدم لمصافحة الرئيس . وبعد خروجه التفت السي الرئيس قائلا :
« كيف ؟ » فاجبته : « ألم ترى كيف فرح حسني بنجاته من هذه الورطة على اسلم شكل ؟ » فقال الرئيس : « ماذا كان علينا ان نعمل ؟ » فاجبت : « هذا الرجل خطر ، وقبل ان يتعشى بنا يجب ان نتغذى به . فلنصدر فوراً مرسوماً بتسريحه . » فقال الرئيس :
« لا ، لا . ومن نعين محله ؟ » فقلت : « من تشاء . » فقال :
« موزي سلو . اجتمع به في هذين اليومين وانشئ معه علاقة طيبة » . فقلت : « عرفته في باريس ، حينما ارسلته ليسانديني في مشترى الاسلحة . لا بأس به . لكني لا اظن انه يملأ المنصب في هذه الازمة . » وقال الرئيس : « هو افضل من سواء ومؤتمن . »

فقلت : « اذن ، لنسرع في العمل . » فقال : « لا . نعتقد الهدنة مع اليهود اولا ، ثم نشرح حسني الزعيم . فاننا نخشى ان تحدث فتنة في الجيش وتتفكك الجبهة العسكرية . » فقلت : « لا اظن . » فقال : « بلى ! اعمل كما اقول لك » .

وهكذا سمحنا لحسني الزعيم ان يتغدى بنا ! وبعد يومين ارسل لي حسني الزعيم كتابا فيه كثير من اللوم ، قال فيه ان رواتب الضباط والجنود يتأخر دفعها . فبأذا استمر العمل على هذا الشكل ، فهو يخشى ان يترك الضباط والجنود مراكزهم في خط القتال ويعودوا الى دورهم .

وعجبت من هذا الكتاب ، اذ لم اكن ادري ان الرواتب تتأخر . فسألت وزير المالية ، فقال : « ليس هناك من تأخر يستوجب الشكوى . واذاتأخرت بعض المعاملات ، فسنعمل على استكمالها » .

ولم يسعني الا ان اكتب الى حسني الزعيم جوابا رسميا على كتابه ، قلت له فيه ان الضباط والجنود يتحلون بوطنية كافية تحول دون تركهم خط القتال ، لا لشيء الا لان معاملات صرف رواتبهم تأخرت عن غير قصد .

وقبل ان اوقع الكتاب جاعني المرحوم محسن البرازي ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من آذار ، فاطلعت على كتاب حسني الزعيم وجوابي عليه . ولما اظهر موافقته على الصيغة ، وقعت الجواب وارسلته ليلا . وكان هذا الجواب بمثابة الشرارة التي اشعلت النار ، اذ ما ان تسلمه حسني الزعيم حتى جن جنونه وعزم على التحرك دون تردد او تأخر . فذهب منذ صباح الثلاثين من آذار الى القنيطرة وجمع بعض الضباط واخذ يصدر الاوامر والتعليلات الى الجيش ليجمعه في دمشق صباح الغد . ثم قطع الخطوط الهاتفية بين دمشق وبقية المدن ، ونحن في غفلة مما يجري . وبينما كان هو يقوم بترتيباته هذه ، كنا نحن نقوم بأعمالنا اليومية العادية . وفي المساء عقد مجلس الوزراء اجتماعه العادي ، فبحسنا عدة شؤون ادارية هامة . وسألني احد الوزراء عن موقف الجيش وما يدور على الالسنه من ان مذكرة قدمت الى الرئيس ، فاجبت : « ليس لدي الان ما استطيع عرضه على المجلس ، وانما نحن جادون في انهاء المباحثات التمهيدية لاجتماع قبرص المقرر عقده لوضع

شروط الهدنة بين سورية واليهود . وبعد الانتهاء من ذلك نرى ما يجب عمله . « وحين انتهت الجلسة بادرت الى تغيير ملاسي وارتداء ملابس السهرة لحضور الوليمة التي كان وزير الولايات المتحدة الامريكية المفوض قد دعاني اليها . واستمرت الحفلة حتى الساعة الاولى من الصباح . وكان المرح يسود المدعويين ، لما كان الوزير المفوض يفرضه على الجو من انس وكرم . ولا بد لي هنا من بيان حقيقة ، وهي ان المرحوم محسن البرازي الذي كان يشارك المدعويين المرح والبهجة ، لم يظهر عليه ما يدل على علمه بما كان جيبنا بعد ساعات قليلة من انقلاب يززع اركان الدولة في اسسها . وانه ليصعب علي الظن بانه كان يملك الاعصاب القوية التي يستطيع بها اخفاء شعوره على هذا الشكل . لذلك كنت وما ازال غير مقتنع بما يشاع عن البرازي ، وهو انه كان عالما بعزم حسني الزعيم على اجراء الانقلاب . وعنديا ذكرت ذلك للرئيس القوتلي ، لم يشأ الاخذ برائي ، بل ظل مصرا على رايه في ان البرازي كان عالما بالامر .

وانصرفت من الحفلة في الساعة الاولى من صباح يوم الانقلاب ، كما انصرف البرازي في الوقت نفسه . ووصلت الى داري ، حيث اويت الى فراشي ، دون ان يخطر في بالي ما كان يخبؤه المستقبل . ونحو الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، استيقظت فجأة على صوت طلق ناري غير بعيد . ذلك ان الجنود ، كما علمت فيما بعد ، وقوع انقلاب طرقتوا باب داري فلم يشأ الحارس الداخلي فتحه ، فأطلقوا رصاصة الزعيم واعتقاله على القفل فكسرتة ثم فتحوا الباب ودخلوا . وبعد برهة وجيزة في داري سمعت وقع اقدام في فسحة الدار . فانتبهت الى الصوت ، فانتقطع . فظننت ان الحارس يتجول كمادته في فسحة الدار . ثم سرعان ما سمعت اصواتا في الممر المؤدي الى البهو الملاصق لغرفة نومي ، فظننت ان ثمة برقية مستعجلة او خبرا مهما اتى به احد مرافقي . ففهمت عن السرير وفتحت باب الغرفة مناديا : « من التادم ؟ » وساد الصمت ، فأتجهت الى الممر وفتحت بابه ، فاذا بضابط وجندي ومعهم الحارس المسكين الذي طلبا اليه تحت التهديد ايصالهما الي . فقلت للضابط « من انتم ؟ » فأجاب : « نحن الحكومة . » وصوب الجندي رشائسه الى صدري ، فأمسكته وحولته عني . وقال الضابط : « اياك والمقاومة ! نقتلك اذا قاومت . » وكيف السبيل الى المقاومة وانا اعزل من السلاح وهما اثنان ، وفي يد كل

منهما رشاش ومسدس ؟ وامسك بي الضابط وقال : « امش معنا . » فقلت : « الى اين ، وماذا تريدان ؟ » فاجابا : « امش ! » وقاداني بالقوة الى السلم . واذ هرولنا نزولا ، وقمت على الارض في آخر درجات السلم وسقطت نظارتاي . ولم يتركاني التقطهما ، بل امسكا بي واخرجاني بسرعة من الدار . فاذا بسيارة نقل امامها عدد من الجنود ، وهم شاهرون رشاشاتهم . وكان الحارس الخارجي هناك والمسدس مصوب الى صدره ، والى جانبه سائق سيارتي الخاص وعلى وجهه علائم الذهول . فقلت له : « اركب معي . » فصعد الى داخل السيارة . اما انا فجلست بجانب السائق ، بينما جلس الضابط عن يميني والمسدس في يده .

ولم اكن ، حتى ذلك الحين ، تمالكت وميي بعد ، ولا علمت ، لشدة الظلام ، من هم هؤلاء الضباط والجنود . وهذا كله جري في دقيقة او دقيقتين .

ثم وجدت نفسي في سيارة النقل هذه ، حافي القدمين ، ليس عليّ من اللباس سوى بيجاما حريرية رقيقة . وكنت حاسر الراس وبدون نظارتاي .

وامر الضابط سائق السيارة بأن يدور بها ويسير الى الامام . فمررنا بسوق ساروجة ، ثم بشارع مؤاد الاول ، ثم اجتزنا جسر فيكتوريا ومحطة الحجاز ، حتى وصلنا الى الثكنة العسكرية التي هي الآن مقر الجامعة السورية . ودخلت بنا السيارة الى حديقة بناية عرفت ، فيها بعد ، انها مركز الشرطة العسكرية . وفتح الضابط باب السيارة وانزلني ، ثم قادني الى غرفة صغيرة داخل البناية لا يتجاوز طولها مترين ، وعرضها مترا ونصف المتر . وكانت الريح تلعب في الغرفة . فقلت لهم : « لا اقدر ان ابقى في هذه الغرفة ، وحالتها هكذا ، وزجاج شباكها مكسور . » فاخذوني الى غرفة اوسع منها ، فيها ستة اسرة . ودخل ورائي سائق سيارتي ، فجلس كل منا على سرير .

وجااني احد الجنود بمعطف وسألني : « هل تريد شاي ؟ » فقلت : « اريد سوكارة . » فناولني واحدة ، ثم خرج واغلق الباب . واثّر دخان السيكارة في تفكيري وتمييزي للامور ، فبدأت افكر في وضوح . وكنت ، حتى دخولي مركز الشرطة العسكرية ، اظن ان الضابط اردني . ذلك لان لباس راسه كان ، عندما رايتني في الظلام ، يشبه الفيصلية . وظننت ان الملك عبد الله هجم بجنوده على دمشق

لاحتلالها . فأوقفني ، وربما غيري ايضا . ثم نجلى لي بوضوح ان حسني الزعيم وراء هذا العمل . ودخل الجندي مرة اخرى ومعه كأس من الشاي ، فشربته لارطب لساني وافوى على الكلام . وشاهد الجندي جرحا في يدي اليمنى ، فقال : « ما هذا الجرح ؟ » فنظرت متعجبا الى يدي : فوجدت الدم يسيل من جرح صغير لم اكن حتى الساعة قد شعرت به . فأسرع خارج الغرفة . ثم عاد يحمل زجاجة من محلول اليود وقطعة من القطن . فدهنت السائل على الجرح والصقت القطن ، ثم التفت اليه وقلت : « اريد ان اتحدث الى الزعيم حسني الزعيم . » فقال : « سأسأل عنه . » وخرج مرة ثانية ، ثم عاد وقال : « الزعيم مشغول لا يستطيع الاتصال بكم . وبإمكانكم ان تكتبوا له . » فقلت : « لا . اريد ان اكتب سطرين الى زوجتي لاطمئنها عني . » فجاءني بورقة وقلم رصاص . فكتبت لزوجتي اني اتمتع بصحة جيدة وان لا تقلق علي .

وبعد برهة ، فتح الباب ودخل بعض الجنود . وحين طلبوا مني السير معهم ، سألتهم : « الى اين ؟ » لكنهم لم يجيبوا . فسرت معهم الى خارج البناية ، فرايت سيارة النقل ذاتها . ولم يتركوني اركب بجانب السائق ، بل قادوني الى الداخل ، وركب الى جانبي جنديان ، وببدا كل منهما رشاش . اما سائق سيارتي . فلم يسمحوا له بمرافقتي رغم الحاحي . وخرجت السيارة من جهة غير التي دخلنا منها ، ثم سارت في شارع لم استطع بدون نظارتي ان اتعرف اليه ، على ضوء انوار الكهرباء الخافتة التي ارتفعت على جانبيه . وبدأت السيارة تدور الى اليمين تارة ، وإلى اليسار تارة اخرى ، حتى اضعت تماما تقدير الاتجاه . ولاحظت ان جانبي الطريق يخلوان من اية دورية . ثم بدأت السيارة تصعد وتلف المنعطفات الواحدة بعد الاخرى حتى وصلت بنا امام بناية لم اكن اعرفها . فقلت في نفسي : ها نحن في قلعة من قلاع جبل المهاجرين . ونزلنا من السيارة الى غرفة خلف الباب ، فيها ثلاثة اسرة . ولم يطل بي الانتظار حتى اخذوني وادخلوني غرفة مستطيلة واغلقوا الباب علي . فالتفت يمنة ويسرة ، فاذا هناك نور كهربائي ساطع ، ومقعد ترابي ، ونافذة صغيرة في اعلى الجدار ، وثغرة الى جانب الباب تخرج منها رائحة كريهة . وكانت الارض من تراب ، والجدران كذلك ! اذن ، هذه هي « السلول » ، اي الزنزانة .

وفتح الباب ودخل جندي يحمل بطانيتين ، فسألته : « هل انا

وحدي هنا ؟ واين نحن ؟ فقال : « لا استطيع الجواب » ، وخرج .
وسمعت اصواتا في الممرات ، ورأيت من فوهة الباب ظلال اشخاص
يروحون ويجيئون ، فلا استطيع تمييزهم بدون نظارتي . وارتفع
عويل شخص وبكاؤه وهو يضرب ، ثم ساد الصمت . لكن ظل في
الممر رواح ومجيء ترافقهما جلبسة وضوضاء . وفرشت احدى
البطانتين على المقعد الترابي ، والتحفت الثانية . وشعرت ببرد
قارس وبحاجة الى التدخين . وطرقت الباب ، فمد الحارس رأسه
من فوهته . وطلبت منه سيكارة ، فناولني واحدة مع عود ثقاب .
حقا ، ان مفعول التبغ عظيم . فهو ينشط الذهن ويهدئ الاعصاب
المتوترة . واخذت اتذكر كل ما حدث الليلة واتساءل : اين الرئيس
وسائر الوزراء ؟ هل هم الى جانبي في زنانة ثانية ؟ كيف دبر
حسني الزعيم الامر ؟ يا له من امر سهل : يلقي القبض على رئيس
الوزراء ، وربما على رئيس الجمهورية ايضا ، فاذا السلطة بين
يديه . الم نكن بلهاء وتوكليين الى اقصى حد ؟ رئيس الوزراء لا
يحرسه في داره سوى جندي امام باب الدار ، وحارس داخلي اعزل
من السلاح ! لكن لرئيس الجمهورية حراس عديدون ، فلمعلم قاوموا
وحصلت مناوشة بينهم وبين الجنود الذين اتوا للقبض عليه . ولعل
مكروها اصابه ، والعياذ بالله ! وهل يكون رئيس مجلس النواب ،
هو الآخر ، في زنانة مماثلة ؟ ومدير الشرطة العام ، ماذا جرى
له ؟ هل اوقف معنا ام كان متآمرا ايضا ؟ وقائد الدرك ؟

ثم قادنني التفكير الى ما هو اسمى من ذلك : الحدود ؟ اليهود ؟
الملك عبد الله ، ما هو المصير اذا انصرف الجنود الى الداخل وتركوا
الجبهة ؟ البلاد يحتلها جيش اليهود ؟ يا الله ! ثم يعود التفكير بي الى
الواقع : البرد القارس ، الرائحة الكريهة ، المعطش ، اللسان
الناشف ، نظارتاي المفقودتان . ومن ناحية ثانية : زوجتي ، بناتي ،
عائلتي ، كيف يواجهون هذه الحوادث ؟ هل اصابهم سوء ؟

ولم اتمالك من التفكير في مباحثات الهدنة وماذا سيحدث لها ؟
وكيف تواجه الحكومات العربية هذا الحدث ؟ والملك عبد العزيز
آل سعود ، اليس هو صديق شكري القوتلي ؟ والملك فاروق ، اليس هو
صديقه ايضا . ورياض الصلح ؟ والملك عبد الله عدوه الذي له مطامع
بعرش سورية ، هل يتفق مع حسني الزعيم ويستولي على
الموصلجان ؟ والجامعة العربية ؟ والدول الاجنبية ؟ والرأي العام
في سورية ، ماذا سيكون موقفه في الصباح عندما يشاهد الجيش في

شوارع دمشق وحلب والمدن السورية الاخرى ؟
وتراءى لي زعيم البلاد شكري القوتلي محمولا على الاكتاف
في ١٩٤٣ . زعامته ما زالت قوية ، رغم ما اصابها من هزات . كيف
كانت معاملة الجنود له عند توقيفه ؟ وجميل مردم ؟ لكنه غائب في
مصر . وفارس الخوري . رئيس مجلس النواب ؟ ولطفي الحفار ؟
ورشدي الكيخيا ؟ وناظم القدسي ؟ وسائر افراد المعارضة ، كيف
يكون موقفهم ؟ ايتبلون الانقلاب ويسكنون عن حسني الزعيم ؟ لقد
هاجموه هجوما شنيعا في مجلس النواب لموقفه في حلب ، عندما
ارسل لقمع المظاهرات قبل اربعة اشهر . اتراهم يقبلون بحكم
عسكري دكتاتوري وهم دعاة حكم ديمقراطي ؟ طبعا سيرفضون
التعاون معه . لكن ما هي اطماع حسني الزعيم ؟ ايريد ان يقبض
على زمام الامور ؟ ام تراه يقبل بتأليف حكومة اخرى لا تقف منه كما
وقفت حكومتي ؟ ام هو على اتصال بالملك عبد الله ، فيسلمه الامر
ويجلسه على العرش ؟ ام هو متفق مع الانكليز على توحيد العراق
مع سورية وتنصيب الملك فيصل الثاني على عرش البلدين ؟

ثم يرجع التفكير الى حوادث الايام القريبة : مستودع السمكة ،
الرائحة الكريهة ، التحليل الكيميائي ، توقيف البستاني ، الاسلحة
والذخائر الفاسدة ، انذار قواد الاولوية ، قول الرئيس : « انتظر
الى ما بعد الهدنة » ، كتاب حسني الزعيم الي ، ردي عليه امس . .
حقا ، انني متعب . راسي يدور ، وعقلي انهكه التفكير . اجفاني
يقلها النعاس ، وسمعي تطرقه اصوات عالية وصياح . . .
استعرض الشريط نفسه ، فأعجز عن حل الرموز والتنبؤ بالمستقبل :
اشعر بحاجة الى التدخين ، فأدق الباب ، فيهد الحارس راسه :
سيكارة ، ماء ، غلبة سكاثر مع غلبة كبريت . يا للفنيمة ! زوادة
لبضع ساعات ، وان من الصنف الرديء . لكن لساني يعود الى
التحرك بسهولة ، ولو ان فمي ظل ناشفا .

وكم هي الساعة الآن ؟ ساعتي اليدوية خلعتها قتل النوم
ووضعتها على المنضدة الى جانب السرير . لا اعرف كم مضى على
من الوقت ، لكن النافذة الصغيرة العلوية ما زالت سوداء . فلو
اصبح الصباح ، لكانت اضاعت بنوره .

وفتح الحارس الباب ، وهو يحمل لي كاسا معدنية فيها حليب
ورغيف من الخبز . لا بأس . الجوع صعب . طلبت منه مواجهة
مدير السجن ، فوعدني بتبليغه طلبي . ثم عاد وقال : « المدير مشغول

فماذا تريد منه ؟ « فقلت : « اريد ان انتقل الى غرفة اخرى . »
فبعد ثانية وقال : « سيكون ذلك بعد قليل . » وفعلنا ، جاء
الحارس وقادني الى غرفة فيها سرير ومنضدة وكرسی .

وفجأة دخل شخصان لم استطع تمييزهما الا عندما اقتربا
مني . فاذا هما فريد زين الدين وفرزت الملوک ، وكلاهما صديق
لي . اولهما صهر ابن عمي ، وقائم بأعمال الامانة العامة لوزارة
الخارجية . سلبا علي بلهفة وطمانتي عن زوجتي وابنتي .
فاتفجرت دموعي وبكيت طويلا حتى هدأت نفسي . قلت لهما : « ما
هذا ؟ » فاجابا بأن الانقلاب اوقف رئيس الجمهورية ، ووزير المالية ،
ومدير الشرطة العام ، وفصيل المسلي ، واحمد اللحام المدير العام
لوزارة الدفاع ، وسواهم . واضافا ان حسني الزعيم في دائرة
الشرطة ، وهو يستدعي النواب فرادی وجماعات ويحدثهم عن
الحالة ويقول بأن رئيس الوزراء اهان الجيش في كتاب رسمي .
لذلك اضطر الى وضع حد لهذا العدوان ، الخ .

امثال الرئيس
العوثي ووضمه
في المستشفى

وسألتهما عن البلد ، فقالا : « الناس واجمون . والجيش احتل
المساحات والشوارع بدباباته واسلحته . » فقلت : « وما يكون بعد
ذلك ؟ » فقال فريد : « اجتمعنا الى حسني الزعيم وهدانا اعصابه .
قال انه لا يريد الحكم ، بل يقبل بتأليف حكومة مؤقتة يشترك فيها
كوزير للدفاع ، بشرط ان يتنحى رئيس الجمهورية . الوضع خطير ،
وهو يحتاج الى الاسراع في العلاج ، خوفا من اتساع الخرق .
واليهود على الابواب ! »

فقلت : « وما الحل ؟ » فقال فريد : « انتقبل انت بتأليف حكومة
مؤقتة ؟ » فاجبت : « اني ارغب في الابتعاد عن الحكم والسياسة
والعودة الى داري . » فاصر كلاهما اصرارا شديدا على القول بأن
لا مخرج الا بتأليف حكومة مؤقتة ، ثم نرى ما يكون . فقلت لهما :
« اذا اتفقت كلمة النواب على ذلك ، وكان ثمة ضرورة لوجودي ،
فاني اقبل . انما شرط ان لا يمس رئيس الجمهورية بسوء . »
فقبلاني واستودعاني ، على ان يعودا في اقرب وقت .

وعلمت بعد خروجي من السجن ان حسني الزعيم كان مجتمعا
مع فارس الخوري ، فميا كنت اتحدث الى فريد وفرزت . فلما
اجتمعا اليه ، وجدا منه رجوعا عن الفكرة التي كان اظهر ميلا اليها .
ويقال ان فارس الخوري اظهر له ارتياحه للانقلاب ، وشجعه على
المضي عليه ، وقال له : « لم لا تستلم الامور بنفسك ؟ تول الامر كله ،

ودع شكري القوتلي جانبا فانه غير محبوب والامة تسير وراءك .
هكذا كان موقف رئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري ،
صديق شكري القوتلي ، ورفيقه في الجهاد الوطني ، وعضو الكتلة
الوطنية وعميدها . فماذا حمله على مساعدة هذه المعركة غير
الدستورية ؟

الم يكن على رأس القوة التشريعية والقوة التنفيذية من ١٩٤٣
الى ١٩٤٩ ؟ او لم يكن يترك رئاسة مجلس النواب ليتسلم رئاسة
مجلس الوزراء ، فيتركها ليعود مرة اخرى الى رئاسة مجلس النواب ؟
فاذا كانت ثمة اخطاء ، فهو مشترك فيها او ساكت عنها . اذ لم يترك
احد هذين المنصبين مرة واحدة ، مستقيلا او محتجا . لكن شكري
القوتلي اقصاه عن رئاسة الوزارة في ١٩٤٦ وحال دون سفره الى
مصر . ولم يستدعه لتأليف الحكومة اثر استقالة جميل مردم في
اواخر ١٩٤٨ ، ولا اخذ رأيه وهو في باريس ، حيث كان يمثل
سورية في الامم المتحدة اذ ذاك ، بل كلف هاشم الاتاسي بتأليف
الوزارة . ثم استدعاني لتأليفها ولم يخبره ولم يكلفه . ألم تكن هذه
العوامل الشخصية كافية للحقد على شكري القوتلي والانتقام منه ؟

وقد نقل الي الذين استدعاهم حسني الزعيم الى دائرة
الشرطة صباحا انه كان مضطربا كثيرا ، ومتخوفا من المصير ، وحائرا
فيما يجب عمله ، وحذرا من موقف النواب والاحزاب . اتراهم يقبلون
بان يداس الدستور وتقلب الاوضاع بهذا الشكل العنفي ؟ كانوا
دائما ينادون بتطبيق الدستور وينددون بكل ما يمس حرف من حروفه .
وقد ثاروا عندما طلبت حكومة سعد الله الجابري منحها سلطة
التشريع لانجاز ملاكات الدولة ، معتبرين ذلك بمثابة تخل من السلطة
التشريعية عن حقها الاساسي . فهل يقبلون الان ان يفرد شخص
بطعن الدستور في صميمه ؟

ثم علمت ، فيما بعد ، بان حسني الزعيم دعا النواب الى
الاجتماع في وزارة الخارجية ، فلم يتكلم سوى السيد لطفي الحفار ،
مظهرا عدم موافقته على ما جصل . اما جميع الحاضرين ، فسكتوا .

ودخل الى غرفتي المقدم ابراهيم الحسيني ، رئيس الشرطة
العسكرية ، وسلمني حقيبة تحتوي ملابس ارسلتها الي عائلتي .
وقال لي بلطف : « تفضل والبس ثيابك ، فستذهب الى المستشفى

العسكري حيث الرئيس القوتلي . « فلبست ، ثم جاء ضابط واركبني سيارته وتوجهنا الى المستشفى العسكري . وهناك اقتادني الى غرفة وجدت فيها القوتلي ومحسن البرازي فتعانقنا ، وبدأ كل منا يسرد ما جرى له . فقال الرئيس : « سمعت ضوضاء ايقظتني من النوم . ودخل علي المقدم الحسيني وحياتي وطلب مني مرافقته . وعلمت منه ان الأمر بذلك هو حسني الزعيم . فاحتججت على هذا العمل ، لكن لم يكن في وسمي ان اقاوم . اذ كانوا اعتقلوا الحرس على الباب . ولبست ثيابي ومشيت معه ، فاركبني سيارة وجاء بي الى هنا (ولم يذكر انهم ادخلوه السلول ، بادىء ذي بدء ، ثم نقلوه فيما بعد الى المستشفى) . اما محسن البرازي فقال : « دخل علي السيد فؤاد محاسن ، الامين العام لرئاسة الوزارة ، وايقظني من النوم وقال لي : « رئيس الوزراء قد اوقف الابن واخذ الى محل مجهول . فقلت له : « من بلغك الخبر ؟ » فقال : « زوجته التي علمت بتوقيفه بعد مبارحته الدار ، فجاءت الي واخبرتني . وهي الآن في داري . « فاجبته : « اعملها حسني ؟ » ثم سألته عن رئيس الجمهورية فأجاب : « لا اعلم ما جرى له . « فقميت ولبست ثيابي وخرجت الى الشارع فرأيتة مقفرا . فسرت مشيا حتى مديرية الشرطة العامة ، حيث وجدت حسني الزعيم . فاجتمعت اليه على افراد وقتلت له : « هل انت مجنون ؟ » فقال : « الم تر ما عمله رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ؟ انهما اصدرا مرسوما بتسريحني . « واضاف الي ذلك قوله بان رئيس الوزراء اهانه بكتاب . وبدأ يلوح به . فاجبته : « لقد اطلعت على الكتاب وليس فيه اهانة . « فقال : « سلى . « فقلت : « والآن ماذا تريد ؟ » فأجاب : « يجب ان يستقيل رئيس الجمهورية . « فسمعت لتهدئة اعصابه فلم اتوصل الى نتيجة . عندئذ قلت له : « ما دمت مصرا على سجنه وسجن رئيس الحكومة ، فدعني التحق بهما . « فوافق على ذلك . فحضرت الى المستشفى ، وبقيت هنا مع الرئيس القوتلي .

ورويت ، بدوري ، ما جرى معي .

وكان الرئيس شديد الانفعال ، هائج الاعصاب ، يتهدد حسني الزعيم بسوء المصير ويقول بان البلاد كلها ستقوم في وجهه وبأنه « باجه سقا . « (الثائر الذي خلع ملك الافغان واستولى على الحكم وكان رئيس عصابة) . واخذ يكيل له انواع الشتائم بصوت

عال سمعه جميع الجنود الواقفين على باب الغرفة المفتوح .
وجاءنا الامير عادل ارسلان ، فقابله الرئيس بنفس اللهجة
قائلا : « انا لا استقبل . جاهدت اربعين عاما ، وسجنني الترك
والافرنسيون ، وجربت الانتحار رغبة في الخلاص . »

وذهب الامير عادل ارسلان ، ثم ارسل الي حقبة تحتوي بعض
الحوائج ، منها نظارتاي وبعض الكتب . فكان ذلك مدعاة لسروري .
وعند الظهر اتونا بطعام لا بأس به . فاكلنا معا ، نحن
الثلاثة ، ثم انفرد كل منا بغرفته ليأخذ قسطا من الراحة . وكانت
الغرف مفروشة بفراش جديد ، ومدفأة ، وفيها ماء جار .

وفيما انا نائم ، اقتطوني وقالوا لي ان السيد فارس الخوري
موجود لدى الرئيس . فذهبت الى غرفته ، وهناك وجدته يشتم
حسني الزعيم قائلا : « هذا عمل غير دستوري . انا لن اترك
الرئاسة التي وضعها ممثلو الامة امانة في عنقي . » وكان فارس
الخوري اتى ليقنع الرئيس بالاستقالة . ولم اكن حاضرا حديثه .
لكنه سألني رأيي ، فأجبته : « من رأي الرئيس . » فقال : « اذن ،
استودعكما الله . » وذهب .

وقضينا بقية النهار وقسما من الليل معا ، دون ان نعلم بما
يجري في البلاد . لكننا في اليوم التالي علمنا من قراءة الصحف التي
اتونا بها ان مظاهرات جالت في الاسواق مهللة بالانقلاب ، وان
القائمين بها كانوا من جماعة البعث .

وفيما كنا نتناول طعام العشاء سوية ، اتى جندي وقال للمرحوم
البرازي ان ضابطا جاء لمقابلته . فخرج ، ثم عاد وقد علا وجهه
الشحوب . وقال للرئيس : « اتى المقدم الحسيني وسأل عما انتهى
اليه قرار الرئيس . » فصاح الرئيس بغضب : « رأيي هو هو ،
فلينقله الى باجه سقا . » فقال البرازي : « الا يوجد حل وسط ؟ »
فأجاب الرئيس بخشونة : « كلا ؟ » فخرج البرازي ، ثم عاد وقال :
« انهم يريدون مني ان اعود الى داري . » فقال الرئيس : « فليكن . »
فاستودعنا البرازي واخذ حوائجه وذهب . فبقيت مع الرئيس قليلا ،
ثم انسحبت الى غرفتي واويت الى السرير . وفي الصباح ذهبت
الى غرفة الرئيس ، ثم ذهبتا معا الى غرفة اخرى ، حيث دعينا
لنتناول الفطور . وهناك وجدنا طاولة في وسط الغرفة وعليها آلة
تشبه الراديو . فقال الرئيس للخادم : « ما هذا ؟ » فأجاب :
« راديو . » وحين حاول الرئيس تشغيله ، تبين له انه ليس مراديو ،

الرئيس القوتلي
يمر على
عدم الاستقالة

بل آلة لالتقاط الاصوات ونقلها الى الخارج . فقال الرئيس : « انهم يريدون الاستماع الى ما نتحدث به . » ثم امر الخادم باخراج الآلة ، فحار الخادم في امره . وقال الرئيس : « خذها ، والا فاني اكسرهما . » فانصاع الخادم للامر واخذ الآلة .

وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، ذهبت الى غرفتي . فجاءني الضابط الحارس وقال لي : « ابلغكم بأنه محظور عليكم الخروج من غرفتكم . » ثم اغلق الشباك واقفل الباب . لكنه عاد بعد قليل واخذ الكتب والصحف وورق اللعب الذي كنت اتسلى به وقال : « تخرجون ساعة كل يوم الى الحديقة لاستنشاق الهواء . » فلم اגיעه بشيء .

وعندما اقبل موعد الطعام ، دخل جندي ومعه الخادم يحمل صينية من النحاس الابيض ، عليها صحن من المعدن نفسه يحوي قطعتين من اللحم ، وكأس من التوتياء يحوي ثورباء ، وخبز اسمر ، وابريق من الزجاج المصنوع في الشام ، وطاسة من التوتياء . فسالت الخادم : « لماذا تغيير نوع الطعام والانيّة عما كان عليه بالامس ؟ » فاجاب : « هذه هي الاوامر ، وهذا هو طعام الجنود . اما بالامس ، فكان طعام الضباط . » فقلت له : « ليس لدي مانع من مشاركة الجنود في طعامهم . لكن اذا كنتم تريدون اهانتنا بتغيير الانية والطعام وعدم السماح لنا بالخروج من الغرفة ، فماني اسك عن الطعام . وبمكثك الآن اخذه . » فحلق الجندي والحارس بي ، فطلبت منهما الخروج . فخرجا ومعهما الطعام .

وفي المساء جاؤوا بالطعام نفسه وبالانية . ورفضت الاكل ، فاخذوه . وفي الصباح تكررت المعاملة نفسها : آنية نحاسية فيها شاي ، وصحن من التوتياء يحوي بيضة مقليه . فرفضت الاكل ايضا . ثم علمت انهم قدموا للرئيس الطعام نفسه بالانية نفسها ، فرفضه مثلي دون ان يكون بيننا اتفاق .

وعند الظهر دخل ضابط ومعه الخادم يحمل صينية عليها آنية من الخزف الابيض ، وكأس وابريق من البلور الجميل ، وطعام كالذي قدموه لنا في اليوم الاول . وقال الضابط : « اننا نعيد اليكم طعام الضباط . » فقلت له : « اذا عزمتم على تعديل موقفكم منا ، فاني اكل . » وقد فرحت بانصراف هذه الازمة ، اذ لم اكن واثقا من استطاعتي الاستمرار بالاضراب عن الطعام مدة طويلة . وكنت اخشى ان تضصف اعصابي وتخور عزائمي ، فالحجا الى طلب الطعام . وابتهجت لانهم نزلوا عند ارادتنا . على ان فرحتي لم تعادل انزعاجي

من حرماني الكتب . فكنت اسنلقي على السرير وليس لدي ما اقضي به الوقت سوى التفكير في الحاضر والمستقبل . وعندما دخل علي الملازم قنوت ، وكان احد حراسنا ، قلت له : « ماذا تقصدون بالتضييق علينا ؟ هل نحن مجرمون عاديون حتى نعامل هذه المعاملة ؟ » فقال : « والله اعلم كم خدمت بلادك ، واقرباً بالاسلحة والاعتدة التي في حوزة الجيش الآن هي التي توفقت السى شرائها وجلبها من فرنسا . لكن الاوامر التي لدي صريحة . واني اتمنى ان البي كل ما تطلبه . لكن ، هل تشكو من شيء آخر ؟ » فقلت : « اريد كتابا اقضي الوقت بقراءته . » فذهب فوراً الى غرفته واتاني بأحد كتيبي وقال : « تفضل . » فشكرته وقلت له : « لكنني لا اريد ان تؤاخذ على مخالفتك الاوامر . » فقال : « ليكن . » وترك الكتاب وخرج . وقد برهن السيد قنوت بذلك ، وبها ابداه من حسن المعاملة واللفظ فيها بعد ، على كرم اخلاقه وسموها .

وكنت صباح كل يوم امر امام غرفة الرئيس في طريقي الى الحمام ، فاشاهده من شبك غرفته مستلقيا على السرير . فالتقي عليه السلام واسأله عن صحته . وكان الحارس يمنعنا عن الكلام اكثر من ذلك . فاعود الى غرفتي ولا اخرج منها سوى ساعة قبل الظهر ، وساعة بعده ، لامك في الممر امام الغرفة امتنع النظر بدمشق ، واغبط من كان يملك حرية التجوال والسفر .

وبقينا على هذه الحالة اسبوعا ، ولم يتغير في الموقف سوى انهم اتوا براديو وضعوه في غرفة ضابط الحرس التي كانت تفصل بين غرفة الرئيس وغرفتي . فبدأنا نسمع الاخبار التي تذيعها محطة دمشق ، وهي مليئة بمديح الزعيم وبأخبار المظاهرات والبرقيات التي كانت ترد اليه بتأييد موقفه . ولم يكن بين مرسلي البرقيات شخصيات معروفة سوى سلطان باشا الاطرش وهاشم الاناسي والجابري . ولم اعجب من موقف الاولين ، اذ كانوا حاقدين على الرئيس . اما الآخر ، فقد زال عجبني حين علمت ، فيها بعد ، ان مرسل البرقية لم يكن شقيق المرحوم سعد الله الجابري ، بل احد افراد عائلته .

وفي ذلك الاسبوع استمرت الاجتماعات بين حسني الزعيم والنواب . وطال بينهم الاخذ والرد ، الى ان اجتمعوا اخيراً في فندق « الشرق » . ورفض رشدي الكيخيا التفاهم مع الزعيم ، رغم محاولات الامير عادل ارسلان في ايجاد حل مؤقت ، وذلك بتأليف حكومة

مهمتها الاشراف على انتخابات نيابية . ولما شاهد حسني الزعيم هذه البلبلة وهذا الضعف لدى النواب ، وعلى رأسهم رئيسهم فارس الخوري ، ولما تيقن ان الدول العربية لن تقوم بأية حركة مناوئة له ، ولما بدا بعض النواب الحزبيين المتطرفين يشجعونه على المضي في سبيله ، تجاسر على ضرب القوة التشريعية . فحل البرلمان ، ولف برئاسته حكومة من الامناء العامين ، وبدا يصدر المراسيم التشريعية والعادية ويلقي الخطب يمينا وشمالا .

وفي اليوم الثالث من الانقلاب ، قدم دمشق بالطائرة السيد نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق ، واجتمع الى الزعيم وعرض عليه اتحاد سورية مع العراق ، فتردد الزعيم . وبلغ الامر الحكومتين السعودية والمصرية ، فخاف ملكاها من اقدام حسني الزعيم على التفاهم مع العراق . فأسرعا بارسال البعثات والوفود ، واجتمعا الى الزعيم ، واغرياه بالاعتراف به والتفاهم معه ، اذا هو رفض اقتراح العراق . وكانت النتيجة ان التزم حسني الزعيم جانب مصر والسعوديين ، فمضى بذلك على آمال الملك عبد الله والعراق والانكليز . ثم بدأت الاذاعة السورية تنذع احاديث شبه رسمية تندد باعمال الرئيس القوتلي ، وتنوه بان اولي الامر يدرسون امر احواله على محكمة خاصة . وكنت في حديثي مع الضباط الحارسين ، فنوت والصلح ، اشعر بان نوايا الزعيم بشأن القوتلي سيئة جدا . اما انا فلم يكن يأخذ علي سوى ذلك الكتاب الذي اشرت اليه سابقا . وكنت احاول ان اذكر لهما خطأ راي حسني الزعيم بالرئيس القوتلي ، مؤكدا انه لا يمكن لهذا الرجل ان يكون خائنا ، وان ينهي حياته السياسية بعمل كهذا يقضي به على جهوده الوطنية ، طول اربعين عاما . وكنت اجيب على اتهامهما له بانه لم يؤمن للجيش الاسلحة والذخائر : « ان السعي لشراء الاسلحة والذخائر في حرب فلسطين لم ينجح بسبب تمنع الدول من البيع . » واما من ضرورة التمهؤ قبل ذلك ، فكنت التمس له عذارا اخرى . وكنت في اواخر ذلك الاسبوع اشاهد الرئيس بعيدا في الحديقة ، جالسا يتكلم مع الرئيس الصلح . ولم اسمع من حديث الصلح شيئا ، فكنتي كنت اسمع بعض اقوال الرئيس القوتلي الذي كان يرفع صوته عن عهد ليسمعي اجوبته وهي : « لا استقيل . الامة انتخبني ، وانا لا اتخلي عنها . » وما شابه ذلك . وانتهزت فرصة مجيء السيد الصلح الى غرقتي ذات صباح ،

نوري السعيد
يقوم بزيارة
لدمشق

وسألته عن احاديثه مع الرئيس القوتلي فاجاب : « اني اقول له بان البلاد كلها رحبت بالانقلاب ، حتى النواب انفسهم . فقد انصرفوا دون اي احتجاج ، كل واحد منهم الى بلده . وانتم تسمعون في المذيعات البرقيات ، وانباء مظاهرات التأييد ، وزيارة وفود العراق ومصر والسعودية والملك عبد الله ، وكلها تكتفي بالسؤال عن صحة الرئيس القوتلي والاطمئنان عن راحته . اما العلاقات بين الزعيم وبين هذه الدول وسائر الدول الاجنبية ، فعلى ما يرام . وقد استتب له الامر ، وحل البرلمان ، وسيعمد الى اجراء انتخابات ، ويحكم رئيس الجمهورية القوتلي . فلا فائدة من بقائه محصرا على رفض الاستقالة . » فقلت له : « واذا استقال فهل تتركه يذهب الى اوروبا ؟ » فقال : « لا اعلم . لكنني سأسال الزعيم . » وعاد في اليوم نفسه وقال : « اذا استقال الرئيس وحذوت حذوه ، فانه يعدكم بالسماح لكما بمفادرة البلاد الى اوروبا مع عائلتيكما . » فقلت له : « دعني اتحدث مع الرئيس في الامر . » فقال : « لا بد من الاستئذان . » وعاد بعد مخابرة هاتفية وقال : « يمكنك الاجتماع بالرئيس في حضوري . » قلت : « لا فائدة من الحديث معه امامك . فلا انا اقول له ما اريد ولا هو يجيبني بصراحة . » فاجرى مخابرة هاتفية ثم عاد وسمح لنا بالاجتماع على انفراد في غرفة الرئيس . فاستقبلني قائلا : « خير ان شاء الله . » واقتربت من سريره وتحدثت اليه بصوت منخفض وباللغة التركية ، لان الحارس كان واقفا خلف النافذة يسترق السمع . ونقلت للرئيس حديثي مع الضابط وقلت له : « اظن ان لا فائدة ترجى من بقائنا مسجونين . » فقال : « نعم . فلا الدول العربية قامت بأي تشبث جدي لاتقاذ البلاد من هذا الطاغية ، وذلك بسبب تضارب مصالحها الخاصة ونزاعها على التفاهم مع سورية ، ولا البلاد قاومت الانقلاب وقابلته بما كنت انتظر . » فقلت له : « اذا خرجنا من هذا الحبس وذهبنا الى اوروبا نستطيع تغيير مجرى الامور وتعديل موقف الدول العربية على الاقل . » ففكر قليلا وقال : « ربما . » فقلت له : « هل توافق ، اذن ، على الاستقالة ؟ » فقال فوراً : « نعم . ولكن فليكموني مجدداً . » وخرجت من عنده الى غرفتي ، فجاء السيد الصلح وقال : « ماذا تم ؟ » فقلت له : « اذهب اليه وحده بالامر مجدداً ، لعله يقبل . لكن لا تنس الوعد بحرية السفر الى اوروبا . » فقال : « هذا مؤكد . » ثم خرج . وبت تلك الليلة دون ان اعلم بما سيتم . وفي الصباح دخل علي السيد الصلح وابرز لي ورقة . فاذا بها

كتاب استقالة الرئيس القوتلي . وعرفت خطه وتوقيعه . وكان موجه الى الامة .

وناولني الصلح ورقة وقلما وقال : «تفضل بكتابة استقالتك . فقلت له : « والسفر ؟ » قال : « في هذين اليومين ، عندما تتم المعاملات اللازمة . » فقلت : « اية معاملات ؟ » فقال : « معاملات جواز السفر . » فقلت : « اني اعتمد على كلامك . » فقال : « يمكنك ذلك . » فاخذت الورقة وكتبت عليها العبارة التالية : « اعلن استقالتني من رئاسة الحكومة السورية في ٧ نيسان ١٩٤٩ . » ووقعتها ، ثم سلمته اياها .

انا والرئيس القوتلي
نقدم استقالتنا

وقال الصلح : « ظهرت طوية كل منكما في نص الاستقالة . فالقوتلي يستجدي الامة دائما ، وانت لا تنزل عن زهدك وترتمك . » فقلت له : « اظن انه لم يبق مانع من رفع القيود عنا . » فقال : « وما هي ؟ » قلت : « الكتب ، ووسائل الترفيه ، والاجتماع مع الرئيس القوتلي . » فقال : « سأسأل . » ثم عاد بعد هنيهة وقال : « لقد تم ما تريد . » وبدانا في طراز جديد من الحياة في هذا السجن . فكننا نجتمع ، انا والرئيس ، في الممر صباحا ومساء ونتحدث . لكن الحارس كان يقف على بعد مترين منا يسمع ما نقوله . واعيدت الينا كتبنا ، وصار الباب يفتح نهارا ثم يقفل ليلا فقط . ومضت ايام ثلاثة ، دون ان نلمس اي دليل على قرب خروجنا من المستشفى والسفر الى اوروبا . وكنت كلما اسأل احد الضباط عما لديه من الاخبار بهذا الشأن ، يجيبني اجوبة غير واضحة . حتى تيقن لدينا ان الزعيم عدل عن فكرة السماح لنا بالسفر ، او انه لم يكن عازما على تنفيذ هذا الوعد . فبحثت مع الضابط في امر خروجنا من المستشفى وعودتنا الى دورنا ، ريثما يبت بشأن السفر . وكانت المداولات قد اسفرت عن الوعد باطلاق سراحنا ، على ان يبقى كل منا في داره ، دون ان يخرج منها . وبقنا ننتظر اليوم الموعود .

وفي مساء الثالث عشر من نيسان اتاني الرئيس الصلح في الساعة الثامنة مساء ، وكنت اويت الى فراشي ، وقال لي مبتسما : « انهض من السرير والبس ثيابك . » فقلت له : « ولماذا ؟ » قال : « الزعيم سيأتي لزيارتك ، ثم يوصلك بنفسه الى دارك . » فقلت : « وما معنى هذه الزيارة وما القصد منها ؟ » فقال : « لا اعلم . هذا كل ما تبليغه . » واستدرك قائلا : « ارجو ان لا تقول للرئيس القوتلي شيئا من هذه الزيارة . » فمضيت من هذه البادرة . اما

التحدث مع الرئيس ، فلم يكن مستطاعا ، لان باب غرفتي كان مغلقا .

وبت انتظر دون ان ارتدي ثيابي . وبعد مضي ساعة ونصف تقريبا ، دخل علي المقدم ابراهيم الحسيني ، فحياتي تحية طبية وقال : « اضطر الزعيم الى ارجاء زيارته ولن يحضر . وقد ارسلني لابلغك تحيته ولارافتك الى منزلك . » فكان سروري مزدوجا : اولا لانني لم اكن مرتاحا للاجتماع مع حسني الزعيم ، وثانيا لقرب الخروج من المعتقل وعودتي الى اهلي . فسألته : « هل سيذهب الرئيس القوتلي وحده ، ام اننا سنذهب معا ؟ » فأجاب : « لا . الرئيس سيبقى يومين آخرين . » فقلت : « اسمع يا ابراهيم بك . عندما اتفقنا معكم على ان تتركونا نسافر الى اوربا لقاء استقالتنا ، قمنا بتنفيذ ما تعهدنا به ونكصتم انتم عن وعدكم . والآن تبكون القوتلي في المعتقل وتطلقونني منه . وهذا ايضا خلاف اتفاقنا ، وهو ان نخرج معا الى دورنا . وانا افضل البقاء هنا ريثما نخرج معا . وحاول الحسيني اقناعي بعدم التشبث بهذا الرأي ، وبأن الافضل ان لا نقابل الزعيم بالعناد ، فهو رجل طائش . واقسم لي بشرفه ان الافراج عن القوتلي لن يتعدى اليومين ، وانه لن يعامل معاملة سيئة . فقلت له : « ليس لدي شك في ان معاملتكم للرئيس لن تتبدل . ولو كان ذلك يفيدكم لما ترددتم . لكنكم تملكون ان اية اساءة نحوه تورثكم متاعب انتم في غنى عنها . »

فاكد لي الحسيني مجددا ان الرئيس سيفرج عنه في غضون يومين . لكنه لم يذكر اي مبرر لهذا التأخير . وقلت في نفسي : « اذا كانت القضية على هذا الشكل ، فما الفائدة من هذا الاصرار ؟ » ثم قلت له : « طيب ، اقبل وعدك . » فقال لي : « لا شك انك لا تنوي بحث الاوضاع مع زائريك . والافوق ان لا تقبل الزيارات مؤقتا . » فأجبتة : « لا استطيع رد من يأتي لزيارتي . » فقال : « اننا سنحول دون هذه الزيارات في الاسبوع الاول ، ثم نرى ما يكون . » فقلت : « اذن ، انتقلت من المعتقل في المستشفى الى المعتقل في الدار ؟ » فابتسم واكد لي حسن نيته ، وانه يعتبرني احسن شخصية مدنية جاءت الى الحكم . وسرد عدة حوادث ليقيم الدليل على انني اقدر من يتولى ادارة سياسة البلاد في الداخل والخارج . لذلك ، فهو يرى ان كل هذه التدابير المتخذة بحقني ستزول قريبا ، وان المستقبل سيكون خاليا من اية شائبة .

وقد اعترائني الممل من الاخذ والرد ، وصرت نواتا الى الخروج من حياة العزلة ، والعودة الى الحرية ولو كانت محصورة ضمن نطاق صغير . وقلت في نفسي : لا شك ان الاجتماع الى اهلي سيجدد نشاطي ويزيل عني الكآبة وملل التفكير منفردا . فقلت : « اعملوا ما شئتم . فليس لي حول ولا طول . »

واوصلني الحسيني بسيارته الى داري . فلما طرقت الباب انزعج افراد عائلتي من ذلك وسألوا : « من الطارق ؟ » فلما عرفوا صوتي فتحو الباب . وهكذا اجتمعت الى عائلتي بعد مراق طال خمسة عشر يوما .

وبقيت في الدار ، دون ان يسمح لي بالخروج منه حتى اوائل شهر تموز . وقد وضع على باب داري شرطي ليمنع ايا كان من دخوله ، حتى ابنتي وصهري ، الا باذن خاص . ولم استقبل في هذه المدة سوى المرحوم محسن البرازي وبعض الاشخاص الذين كان يرسلهم حسني الزعيم خصيصا لمشاهدتي والتحقق من وجودي في الدار واستطلاع رأيي في الاوضاع الراهنة . وعندما سمح لي بالخروج من الدار ، انتقلت الى داري في دمر ، ومكنت هنالك حتى وقوع انقلاب ١٣/٨/١٩٤٩ ، حين قتل حسني الزعيم والمرحوم البرازي .

الفصل الثاني وزارة هاشم الاتاسي

استمرت هذه الوزارة من ١٤ آب ١٩٤٩ حتى ١٠ كانون الاول من العام نفسه ، دون ان يحصل تبديل في اعضائها . وسأورد فيما يأتي الشؤون الهامة التي عالجتها هذه الوزارة في تلك الفترة :

١ — الاحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم (مراسيم اشتراعية ومراسيم عادية) .

٢ — اعادة الحياة النيابية — تعديل قانون الانتخابات — فكرة تعديل الدستور — الانتخابات للجمعية التأسيسية .

٣ — مشروع الاتحاد مع العراق .

٤ — استقالة حكومة الاتاسي .

في الجلسة اولى التي عقدتها وزارة الاتاسي ، اثير موضوع المراسيم الاشتراعية وما استند اليها من المراسيم ، وما اذا كان الواجب الدستوري يقضي بعدم الاعتراف بها واصدار قرار بالغائها في عهد حسني برمتها . وكنت من محبذي نظرية الالفاء ، فدافعت عنها كثيرا بالاشتراك مع بعض الوزراء . اما الاعتراض عليها فكان ان شؤون الدولة سارت طيلة اربعة شهور ونيف على اساس الاعتراف بالانقلاب الذي قام به حسني الزعيم وما صدر في عهده من احكام . فأبرمت اتفاقيات دولية (الاتفاق النقدي مع الافرنسيين) ونشرت الاتفاقيتان المعقودتان مع شركة التابلاين لامرار انسابيب الزيت السعودي في سورية ، ومع شركة النفط العراقية لامرار الزيت فيها ايضا . وصدرت مراسيم اشتراعية بدلت احكاما قانونية عديدة وبدى بتنفيذها (القانون المدني وقانون التجارة وغيرها). وابدى المعارضون لفكرة الالفاء رأيا وجيها ، وهو ان طي كل هذه الاحكام سيوجد في البلاد موضى قانونية ومالية ويربك علاقتنا مع الدول الاجنبية التي لها صلة بتلك الاحكام (فرانساً ، الولايات المتحدة الاميركية ، انكلترا والعراق) . وطلب وزير الخارجية السيد ناظم القدسي في النهاية ان

يترك له امر دراسة الموضوع من حيث اثره في علاقتنا مع تلك الدول فامهله مجلس الوزراء المدة الكافية للدرس . وعندما اثير الموضوع مجددا قال بان اتصالاته مع الوزراء المفوضين ادت الى تأكده ان الدول الثلاث لا تعترف بالانقلاب الجديد ما لم يعتبر تلك الاتفاقات نافذة . وكان وضعي بالنسبة لهذه الاتفاقات لا يماثل وضع زملائي ، لانني كنت قد وقعتهما وقدمتها الى مجلس النواب لتصديقها ، بينما كان الآخرون يتظاهرون بانهم غير موافقين عليها في الاصل . ولذلك كان لا بد من فصل الموضوع الى شطرين : الاول الاتفاقات ، والثاني سائر الاحكام . فاقترحت ان تصدر مرسوما تشريعيًا جديدًا بإبرام هذه الاتفاقات وبإلغاء الاحكام الأخرى . وشرحت نظريتي قائلا بأنني لست من القائلين بعدم صلاح كثير من احكام المذكورة ، وبأنني مستعد لإصدارها بمرسوم تشريعي جديد ، لكنني لا أريد ان يكون للانقلاب صفة شرعية ، لذلك يجب ان يعلن ذلك صراحة ، حتى لا يقع في المستقبل انقلاب جديد يضع البلاد في مهبط الريح . اما زملائي فكانوا في صميمهم يريدون ان تنفذ الاتفاقات دون ان تكون صادرة بموافقتهم لكي يستطيعوا الادعاء في كل وقت بانهم لو كانوا مخيرين لها صدقوا عليها ، وبذلك يلغون مسؤوليتها على غيرهم . وهكذا كان دائما موقف أعضاء حزب الشعب : يتهربون من اقدام على أي عمل خشية تحمل مسؤوليته ، لئلا يتزعزع مركزهم الانتخابي في البلاد . وبذلك برهنوا على انهم أبعد ما يكونون عن التحلي بصفات رجال الدولة الذين يفتحون المواقف الصعبة ويعملون ما يعتقدونه في مصلحة بلادهم ، ولو أدى ذلك العمل إلى إضعاف مركزهم مؤقتا لدى الرأي العام .

ولم أتمكن من حمل رفاقي على تبني نظريتي . فاتفق الجميع على عدم إصدار أي بلاغ بهذا الشأن ، بحيث تستمر تلك الاحكام نافذة بدون تغيير أو تعديل . وأما عن الاتفاقات المذكورة ، فقد أعطى وزير الخارجية تأكيدا للوزراء المفوضين بان الحكومة الجديدة تحترم المراسيم التشريعية الصادرة من قبل وتعتبرها نافذة . ثم أرسل الى وزرائنا المفوضين في عواصم تلك الدول الثلاث برقيات بخلاصة ذلك التأكيد . وعلى اثر ذلك أبدى ممثلو تلك الدول استعدادهم للاعتراف بالوضع الجديد ، شرط ان يسبقه اعتراف مماثل من الحكومات العربية . وافكر ان التردد الوحيد كان من جهة الحكومة المصرية بسبب العلاقات التي توطدت بين عاهلها فاروق وحسني

الزعيم . لكن ما لبثت المباحكات ان تلاشت اثر التفاهم مع الدول الكبرى الثلاث . فقتالت الاعترافات من قبل جميع الدول .

على ان الامر الوحيد الذي نجت للبلاد من شروره في هذه المعركة ، كان الاتفاق الذي عقدته حكومة حسني الزعيم مع المصرف السوري ، وكاد ان يصدر المرسوم التشريعي بإبرامه من قبل رئاسة الجمهورية ، لو لم يقع الانقلاب في صبيحة اليوم الذي كان سينشر فيه ذلك الاتفاق في الجريدة الرسمية . وقد ذكرت تفاصيل هذه القضية في القسم الخاص بالشؤون المالية من هذه المذكرات .

ولا بد لي قبل الانتقال من هذا البحث الى غيره ، من ذكر ما حصل مع بعض الموظفين في الاسبوع الاول من تولي حكومة الاتاسي الحكم . وهو ان سامي الحناوي ، بطل هذا انقلاب ، اخذ يصدر ، على هواه ، مراسيم بعزل بعض الموظفين واحالة البعض الآخر على التقاعد ، متناسيا انه تنازل عن الحكم عند اصدار مرسوم تأليف الوزارة . فصارت مراسيم العزل والاحالة ترد الينا تباعا وكلها مؤرخة في ١٣ آب ، رغم ان الحناوي قضى ذلك اليوم كله ، منذ الصباح حتى منتصف الليل ، مجتمعاً الى النواب دون ان يفارقهم . واهتمت الحكومة بالامر وخشيت استمرار هذا السيل الجارف من الاقتالات . فجزرت مداولات مع الحناوي ادت الى تنفيذ بعض المراسيم الصادرة بعزل بعض الموظفين الذين كان وزراء حزب الشعب لا يميلون اليهم ، كفؤاد الحاسني الامين العام لرئاستي الجمهورية والوزراء وسواه ، وبطي المراسيم الاخرى ، على ان يقف الحناوي عند هذا الحد فلا يصدر اي مرسوم جديد .

عندما تولت حكومة الاتاسي مهام الدولة اعلنت انها حكومة مؤقتة هدفها اعادة الحياة الدستورية والنيابية الى البلاد . كما ان اعضاءها كانوا اعلنوا في الاجتماع المعقود في مقر رئاسة الاركان العامة يوم الانقلاب ، بانهم سيمالجون قضية مجلس النواب الذي اصدر حسني الزعيم مرسوماً بحله في ٢ نيسان ١٩٤٩ .

وتداول مجلس الوزراء هذه القضية وتردد بين راينين ، الاول اعادة المجلس المنحل ودعوته الى جلسة واحدة يمنح فيها الحكومة القائمة السلطات التشريعية ، ثم يحل ويعمد الى انتخابات جديدة . اما الراي الثاني ، فهو ان الدستور لم يعد صالحاً . ولذلك يجب وضع دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تنتخب لهذا الغرض . ثم

اعادة الحياة
النيابية وتعديل
قانون الانتخاب

تنصرف ، فينتخب مجلس النواب على قواعد الدستور الجديد . وكان من اقطاب هذا الراي رشدي الكيخيا وناظم القدسي وبعض نواب حزب الشعب . وحجتهم ان الحكومة الجديدة اقرت ضمنها المراسيم الصادرة في عهد حسني الزعيم ، فكيف تستطيع الغاء المرسوم القاضي بحل مجلس النواب، وان ذلك المجلس اذا دعي الى الاجتماع فأكثريته من الحزب الوطني ومن الكتلة الدستورية ، بينما حزب الشعب ومناصريه قلة فيه . لذلك لا يستبعد ان تقرر تلك الاكثرية سحب الثقة من الحكومة الجديدة ، ثم تعمد الى رفض استقالة السيد شكري القوتلي . وهكذا تعود الحال ، بجسب رأيهم ، الى ما كانت عليه قبل انقلاب الاول . فقلت لهم مازحا : « وانا اعود رئيسا للوزراء . » وضحكنا جميعا .

وكان رأيي ان لاضرورة لوضع دستور جديد ولا لانتخاب جمعية تأسيسية لهذا الغرض . وان كان ثمة ما يجب تعديله في الدستور فمجلس النواب الجديد يستطيع ان يتولى ذلك وفقا لاحكام الدستور الحالي . فلما دعوة المجلس المنحل ، او الدعوة فورا الى انتخاب مجلس جديد . وسواء اعيد المجلس السابق او انتخب مجلس جديد ، فليس الامر على هذه الدرجة من الاهمية .

اما رشدي الكيخيا ، فكان يرمي من وراء هذه الفكرة الى هدف لم يعلنه في ذلك الوقت ، ولم يذكره في سياق الحديث ، وهو ضم سورية الى العراق وتوحيد الدولتين تحت تاج ملك العراق . وكان يعتقد ، على ما يظهر ، ان تعديل الدستور لا يتضمن دمج الدولتين في دولة واحدة او اتحادهما الصميمي . لذلك اصر على وضع دستور جديد يتضمن الدمج او الاتحاد بشكل صريح .

وبانتهاء المداولة تقرر بالاجماع عدم دعوة المجلس السابق . اما اقتراح وضع دستور جديد وانتخاب جمعية تأسيسية ، فاقر ايضا باكثرية الوزراء ، اذ احتفظت برأيي في الموضوع

وبعد ان اعلن ذلك بصورة شبه رسمية ، طلب البنا السيد فارس الخوري ان نحضر الى عنده للمذاكرة معه بشأن المجلس المنحل . وكان بعض نواب الحزب الوطني راجعه في الموضوع ، طالبا اليه دعوة المجلس للاجتماع ، او اقناع الحكومة بدعوته .

ولما اجتمعنا الى المثار اليه بصحبة الكيخيا والقدسي وعطفة بدأ الخوري يبين ضرورة دعوة المجلس حتى يكون الحكم القائم دستوريا . وقال انه يتمهد بأن يمنح المجلس ثقته للحكومة مع سلطة

التشريع . فقلت له : « الم يكن اجدر بك ان تقول هذا القول لحسني الزعيم عندما استشارك يوم الانقلاب ؟ فكيف قبلت بحل المجلس دون اي احتجاج او اعتراض ولماذا تخالف هذا الراي الآن ؟ ثم الم تشترك في الاستفتاء الذي اجراه حسني الزعيم . فاعطيت صوتك له وايدته فيما عمل وفوضت اليه وضع الدستور ؟ افلا يعتبر موقفك هذا قبولا بحل المجلس فلماذا تفتي الآن بعودته ؟ » . . . ومن جهة ثانية ، فان النواب الذين كانوا يؤلفون الكثرة في المجلس المنحل ، اشتركوا ايضا في الاستفتاء وايدوا حسني الزعيم وكانوا على وشك الدخول في وزارة يؤلفها احد اقطابهم . افلا يعتبر موقفهم هذا ايضا تنازلا منهم عن نيابتهم واعترافا بحل مجلسهم ؟ لا انكر ان حسني الزعيم استعمل الضغط والرهاب وسيلة لسلطانه ، وان معظم الذين اشتركوا في الاستفتاء كانوا من السذج الذين هالهم تعسف حسني الزعيم وخشوا بآسه . لكن الزعماء ليسوا كأولئك ، فعليهم ان يتحملوا مسؤولية اعمالهم كعاملين في الحقل السياسي . واذا صعب عليهم ابداء معارضتهم فلا اقل من ان يشيروا الى عدم موافقتهم . وذلك باحجامهم عن الاشتراك في التصويت ، كما فعل غيرهم من النواب وغير النواب الحزبيين والحياديين . اما ان يسعوا للاندماج في الانقلاب الاول ، ثم يعودوا للمطالبة بحق اسقطوه بانفسهم ليندمجوا كذلك في الانقلاب الثاني ، فهذا بعيد عن المنطق والصواب . والحكومة الحاضرة لا تريد ابعادهم عن الاشتراك في ادارة البلاد ، لذلك ادخلت احد اعضاء الحزب الوطني في الحكومة وان يكن هذا الحزب جرده فورا من حزبيته وطرده من حظيرته . ومع ذلك ، فلانتخابات الجديدة على الابواب ، وهم باشرناهم فيها يستطيعون العودة الى الحياة العامة . فادا كانوا اقلية في المجلس الجديد ، قاموا بدور المعارضة . اما اذا حصلوا على الاكثية ، تسلموا الحكم وادارة البلاد . »

وكننت في حديثي هذا مدفوعا ، لا بقناعتي التي ذكرتها فيما سبق ، وهي ان عودة المجلس القديم تتضمن معنى عدم الاعتراف بشرعية دور حسني الزعيم ، بل بخطتي التي كننت با ازال اسير عليها ، وهي التضامن مع الرفاق الذين اتعاون معهم . فاذا كان رايمهم يتمتع بتأييد اكثريتهم ، سرت عليه ودافعت عنه كما لو كننت من القائلين الاصليين به .

وانتهت الجلسة ، بعد مجادلات طويلة غير مثمرة ، وبقي

كل فريق متمسكا برأيه .

وبعد ان قر الرأي على عدم دعوة المجلس السابق، بدأ مجلس الوزراء يتذاكر في الاساس الذي ستجري عليه الانتخابات . فاقترح البعض تعديل قانون الانتخابات ، مع انه لم يكن قد مضى على وضعه من قبل مجلس النواب اكثر من سنتين ونصف تقريبا . وكانت الغاية التي يستهدفها الوزراء الحزبيون ابعاد العناصر التي كانت تماليء عهد شكري القوتلي ، وهي مؤلفة من معظم نواب الاقضية ذوي النفوذ في مناطقهم الانتخابية . ولأجل الوصول الى هذه الغاية كان لا بد من اقرار مبدئين اساسيين : الاول عدم قبول ترشيح الاميين ، والثاني انقاص سن الناخب الى ١٨ عاما. ففي المبدأ الاول قضاء على امكان انتخاب اكثر النواب السابقين في الاقضية ، وفي الثاني انضمام عنصر الشباب الى الناخبين فيكثر عدد مؤيدي المرشحين التقدميين . وكان هذا المبدأ سيجعل سن الناخب ١٨ عاما بدلا من ٢٥ عاما ، ويعطي المرأة الحاصلة على شهادة الكفاءة حق الانتخاب .

وما زلت اذكر انه عند بحث شروط الترشيح للنسبة اقترح احد الوزراء جعل شهادة الكفاءة حدا ادنى لقبول المرشح ، فغضب رشدي الكرخيا — وهو غير حاصل عليها — واقترح ان يكون الحد الادنى شهادة البكالوريا . وكان اقتراحه على سبيل الزيادة المضرة لا غير . ذلك لان اقتراحه هذا لو قبل ، لما جاز له ترشيح نفسه . وبعد الاخذ والرد ، اكتفي بالشهادة الاولى فحسم الامر ، على ان يؤدي المرشح الذي لم يحصل على هذه الشهادة فحما امام لجنة خاصة .

وكان مجلس الوزراء قد الف لجنة قوامها عادل العظمة ، وميشيل عفلق، واکرم الحوراني ، لوضع مشروع قانون الانتخابات. وظلت هذه اللجنة تجتمع وتقدم مشاريع عديدة الى المجلس حتى استغرق عملها هذا مدة طويلة. وكثيرا ما كانت مشاريعها تقابل بالمعارضة والاستغراب . فعادل العظمة ، على ما كان مشهورا عنه من الاقتدار في الشؤون الداخلية ، نظرا لخبرته الطويلة في وظائف ادارية كبيرة ، كأمين وزارة الداخلية ومحافظة اللاذقية وغيرها ، لم يظهر معرفة عميقة بالامور التي كان يدافع عنها . فكانت آراؤه مبعثرة ، واقتراحاته معقدة . وكان يدافع منها بعناد وتطويل ، فتستمر جلسات مجلس الوزراء ساعات عديدة .

وفي النهاية اقر القانون ونشر . ثم حدد موعد انتخابات الجمعية التأسيسية . وفي هذه الفترة اعلن الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات ، فبدأت المساعي تبذل لحمله على العودة عن قراره . ودارت الابحاث مع ممثليه للاتفاق على قوائم موحدة تضم مرشحين من سائر الاحزاب ، بحيث تمثل الجمعية التأسيسية جميع العناصر . وتولى تلك المباحثات الكيخيا ، والقدسي ، ونبيه العظمة واخوه عادل ، وصبري العسلي ، وميخائيل اليان . وكنت اشترك معهم في بعض الجلسات ، ساعيا الى توحيد الجبهة وتأليف القلوب . لكن هذه الجهود ذهبت كلها ادراج الرياح امام الكراهية المتبادلة بين الكيخيا واليان ، تلك الكراهية التي كانت من الاسباب الرئيسية لتفوق الكلمة منذ ١٩٤٣ ، وحصول ما حصل من المنازعات والمهاترات في مجلس النواب ، بين النواب انفسهم وبين الحكومة وحزب الشعب ، مما ادى ، مع عوامل اخرى ، الى تزعزع كيان الدولة وانشغال الوزراء بحياكة المؤامرات للايقاع باخصامهم وباجباط المؤامرات التي كان هؤلاء يحيكونها لهم بالمقابل . فبدلا من ان يكرس الحكام جميع اوقاتهم لمصالح الدولة ، انصرفوا الى مسابرة مؤيديهم من النواب وقضاء مصالحهم الشخصية ، رغبة منهم في الاحتفاظ بهذا التأييد الذي يبيقهم على رأس الحكم .

وعندما وجدت ان الامور ستعود الى ما كانت عليه من المهاترات ، وان جمع الكلمة لاقرار دستور جديد لم يعد ممكنا ، عزمنا على الابتعاد عن الشؤون العامة واعلان عدم نيتي في الترشيح للانتخابات . فاصر كل من هاشم الاتاسي ، والكيخيا ، وكباره وغيرهم من الوزراء على ضرورة استمرارى على العمل وتقديم ترشيحي . لكنني بقيت عند قرارى ولم اقدم على الترشيح . وكانت المعركة الانتخابية محصورة ، في الشمال ، بالمتنمين لحزب الشعب وبين انسحب من الحزب الوطني وانخرط في حزب الشعب . اما في الجنوب فبدأ سامي كبراة يجمع حوله المرشحين . وتفاهم مع اركان الجيش ، وكاد يضمن لنفسه اكثرية محترمة في المجلس المقبل . الا ان الكيخيا انتبه للموقف وسمى لاستمالة الحناوي ، فنجح . وهكذا انصرف عن تأييد كبراة في الايام القليلة التي سبقت يوم الانتخابات . وكان الكيخيا ، بوصفه وزيرا للداخلية ، يصدر تعليماته الى المحافظين والقائمقامين بان يعرقلوا ترشيح الذين لا ينتسبون الى حزبه ، متفترعا بقانون الانتخابات الجديد وما فرضه من شروط علمية .

وبعد ان اتم استعداداته ، اعلن عن رغبته في التنحي عن وزارة الداخلية حين اجراء الانتخابات ، فاسندت الي وكالتها بضعة ايام . لكن الميدان كان خاليا من المرشحين الذين رفض ترشيحهم اثناء تولي الكيخيا وزارة الداخلية ، ولم يعد بالامكان ، قانونيا ، تعديل القرارات الصادرة بذلك . كما كان الميدان خاليا ايضا من رجالات الحزب الوطني . وهكذا لم يبق امام الناخبين سوى مرشحي حزب الشعب والاحزاب القليلة الاخرى ، كحزب البعث وجماعة اكرم الحوراني وبعض الحيايين . وجرت الانتخابات في هدوء ، ففاز بها ، بالطبع ، المرشحون الذين يؤيدهم حزب الشعب . اما دمشق فانتخبت كبارة ومن كان على قائمته من الحيايين ، مثل حسن الحكيم وسعيد حيدر وزكي الخطيب ومنير العجلاني . كما فاز عن جماعة الاخوان المسلمين الشيخ مصطفى السباعي ومحمد المبارك ، وعن حزب الشعب علي بوظو . وفشل ميشيل عفلق وسواه . اما في حلب وضواحيها ، ففاز حزب الشعب بكل المقاعد . وفي حماه انحصرت المعركة بين جماعة كبار الملاكين من بني المعظم والبرازي من جهة ، وجماعة اكرم الحوراني من جهة ثانية . ففاز في النهاية عبد الرحمن المعظم ، وحسني البرازي ، ورثيف الملقى . اما اكرم الحوراني ، فلولا تدخل الجيش الشديد لخسر المعركة . وفي حمص انتخب فيضي تاسي ، وهاني السباعي ، وغيرهما من حزب الشعب .

وهكذا اسفرت الانتخابات عن فوز المنتسبين رسميا الى حزب الشعب بما لا يزيد على الاربعين مقعدا . وفاز جماعة الاخوان المسلمين باربعة مقاعد . اما المقاعد الاخرى ، وكانت نحو سبعمين مقعدا ، فقد ظفر بها حيايين كتواب حماه والجزيرة وبعض الاقضية فضلا عن سامي كبارة وجماعته . ولم تعجب النتيجة ، بطبيعة الحال ، جماعة حزب الشعب . اذ انهم لم يحصلوا على اكثرية ثابتة . فاستعملوا شتى الاساليب لضم بعض النواب الى صفوفهم حتى انحاز اليهم عدد لم يصل بحزب الشعب في النهاية الى اكثر من خمسين الى خمسة وخمسين نائبا . ولم تكن هذه المجموعة ذات رأي واحد ، اذ كان يمثلو حزب الشعب انفسهم منقسمين الى فئتين : فئة تاتمر بأمر رشدي الكيخيا وناظم القدسي ، وفئة قليلة مزعزعة . وهكذا لم يتمكن حزب الشعب من فرض سلطانه على الحكم عند اجتماع الجمعية التأسيسية ، مما حمله على الالتفات حول اكرم الحوراني وجماعة الاخوان المسلمين والحيايين لتأمين

اكثرية تستطيع دعم الحكم . وقد كان ذلك سببا من الاسباب الداعية الى استمرار البلبلة في الحكم وتأرجح الكفة بين حزب الشعب والجيش .

في الايام الاخيرة من ١٩٤٨ ، حينما كانت الامور سائرة من سيء الى اسوأ ، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، اجتمع فكرة الاتحاد اعضاء حزب الشعب وارسلوا الى رئيس الجمهورية كتابا ذكروا مع العراق فيه ما كانت تعانيه البلاد من متاعب ، معانين ان لا علاج سوى الاتحاد مع العراق . وقد كان ذلك على اثر الرحلة التي قام بها هاشم الاتاسي الى بغداد واعلن فيها عن تأييده لهذه الفكرة .

وعندما اضطرب الامن في دمشق وطلب واضطر جميل مردم للاستقالة ، استدعي هاشم الاتاسي لتأليف الوزارة . لكن شكري القوتلي كان يعمل في الخفاء على احباط مساعي الاتاسي . فلما استنكف نواب الحزب الوطني وجماعة جميل مردم عن الاشتراك معه ، اضطر الى اعلان فشله في تأليف الوزارة . وقد روى لي القوتلي انه لم يكن عالما بغرض الاتاسي عندما جاء لزيارته : هل لعرض اسماء الوزراء ام للاعتذار ؟ وكان يخشى الاحتمال الاول لحيثه في ما سبقوله للاتاسي اذا ما اقترح عليه قائمة باسماء الوزراء . لكن اساريه انفجرت حين ابدى الاتاسي اعتذاره . فظواهر بالاسف الشديد وطلب اليه ان يجدد مساعيه ، لكن الاتاسي لم يوافق :

وهكذا مرت الازمة التي كان سببها نقمة القوتلي على الاتاسي من جراء موقفه المؤيد للاتحاد مع العراق .

وكان نوري السعيد ، صاحب فكرة الهلال الخصيب ، اي اتحاد العراق وسورية ولبنان وشرق الاردن ، قد اوقع بين بلاده وشكري القوتلي بسبب هذا الرأي . وسواء كان نوري السعيد يرمي الى جمع البلاد العربية الشمالية فتتقوى احداها بالآخرى ، او يرمي الى تنصيب ملك العراق او ولي عهده على عرش هذه البلاد كلها ، فان الاوساط الوطنية ترددت في قبول هذه الفكرة لارتباط العراق وشرق الاردن بمعاهدة مع الانكليز ، بخلاف سورية ولبنان اللذين لم يكن لهما اي ارتباط مع اية دولة اجنبية . وكانت هذه الاوساط تخشى ان ينسبط نفوذ الانكليز على سورية ولبنان ، وان تنفذ عليها بطبيعة الحال ، المعاهدة الانكليزية — العراقية .

اما القوتلي ، فكان لديه ، الى جانب هذا التخوف ، عامل شخصي يحمله على النفور من هذا الاتحاد ، وهو فقدان منصب الرئاسة .

واما الانكليز ، فكانت سياستهم تسير نحو النجاح لو تحقق الاتحاد . فبه يشند نفوذهم ويكتمل في سائر بلدان الشرق الادنى . لكن رجالهم كانوا ، في احاديثهم مع الاشخاص غير المؤتمنين في نظرهم ، يظهرون عدم رغبتهم في التدخل في هذا الامر ، زاعمين ان البلاد هي صاحبة القول الفصل .

واما الافرنسيون ، فكانوا يستهجنون هذا الرأي ، ويحسبون حسابا لبسط نفوذ الانكليز على سورية ولبنان .

واما الامريكيون ، فلم يكن لهم رأي حاسم في هذا الموضوع . هكذا كان موقف الدول الكبرى الاجنبية . اما الدول العربية الاخرى ، كمصر والسعودية ، فكانتا تعارضان هذا الاتحاد معارضة شديدة . فقد كان الملك عبد العزيز آل سعود يكره الهاشميين ويعاكس كل مشروع يزيد في باسهم . وكان فاروق ملك مصر يتبع خطة السعوديين .

اما في لبنان ، فهم يخافون ، بطبيعة الحال ، من خطر الاندماج في دولة اكثريتها مسلمة ، خشية ان تنصهر عناصرهم المسيحية في البوتقة الاسلامية ، فيضيع عليهم ما هم عليه في لبنان من مراكز ونفوذ ، بفضل الطائفية . فهم يؤلفون نصف سكان الجمهورية اللبنانية .

وكان هناك عامل آخر حمل رشدي الكيخيا على التزام جانب الاتحاد . وهو ان سورية اصبحت ، منذ الانقلاب الاول ، تحت مشيئة الجيش . فالجيش ، بما يملكه من قوى ، بسط نفوذه على الدولة . فامست الامور لا تسير الا وفق ما يريده رؤساؤه واركائه . وقد اعتقد الكيخيا وجباةه انهم ، اذا تم لهم ضم سورية الى العراق يزول نفوذ اركان الجيش السوري ويذوب امام قوة الجيش العراقي . وقيل ايضا ان العراقيين وعدوا الكيخيا باختياره نائبا للملك في سورية . ومهما كانت العوامل التي اثرت على عقيدة المشار اليه فان الامر الظاهر كان اندماجه في سبيل تحقيق فكرة الاتحاد ونشاطه المتواصل في هذا المضمار ، منذ انقلاب الحناوي حتى انقلاب الشيشكلي ، اي في غضون سنتين ونصف السنة .

وكانت الاجتماعات تعقد في دار هاشم الاتاسي بصورة متواصلة . فندعى اليها ، على التوالي ، الرجال العاملون في الحقل السياسي . وكان الكيخيا يتحدث الى كل منهم على حدة ، محاولا استمالة الى فكرة الاتحاد . وكنت ممن دعي الى احدى هذه الخلوات في اوائل عهد الاتاسي . فآخذ المشار اليه يشرح هذه الفكرة ، فاجبته باننا لمسنا الصعوبات الناشئة عن المشاركة في الشؤون الاقتصادية بين سورية ولبنان وما كانت تجره على البلدين من المشاكل ، رغم الحدود المشتركة وقرب المسافة بين العاصمتين . فكيف تكون الحال بين العراق وسورية اللذين تفصل بينهما صحراء شاسعة ؟ وهل يؤمل قيام مجلس اتحادي يؤلف بين مصالح البلدين دون ان يلحق باحدهما ضرر ، او دون ان يعتقد احدهما ان مصالحه مهضومة ؟ ومن جهة اخرى ، فان السوريين اعتادوا ان تكون عاصمتهم دمشق . فاذا اتحد البلدان ، فلن يرضى العراق ، بطبيعة الحال ، ببقاء هذا الامتياز لدمشق . واذا افترضنا ان الاتفاق تم على تنقل دوائر الدولة الاتحادية بين بغداد ودمشق بمعدل ستة اشهر في كل منهما ، فان لهذا التدبير من المصاعب ما يجعله غير يسير .

ولذلك ابديت رأيي بضرورة التعمق في بحث هذه المواضيع قبل اقدام على اعطاء الرأي الحاسم . وقد اعتبروا جوابي ايجابيا في نظرهم ، من حيث الاساس . فاستمروا يحيطونني علما ببعض النتائج التي كانت تسفر عنها اتصالاتهم مع العراقيين .

وكان اعضاء الوزارة ، بمجموعهم ، لا يرفضون هذه الفكرة ، رغم ان هذا البحث لم يثر في مجلس الوزراء الا مرة واحدة ، كما سيجيء ذكره فيما بعد . وفهمت ان الاتصالات التي قام بها الكيخيا والقدسي واشترك فيها ايضا عدنان الاتاسي الذي حضر من باريس ، حيث كان وزيرا مفوضا لسورية فيها ، وسافر الى بغداد مرة او مرتين ، لم تعط النتائج المتوخاة . ولم يجد هؤلاء مخرجا معقولا من المشاكل والعقد التي ذكرتها ، فاقصر الامر على وضع صيغة النظام الاساسي لهذا الاتحاد . وقد جاء في هذه الصيغة ان الدولتين تؤلفان اتحادا « فيدراليا » ، له رئيس ونائب رئيس ، ويشمل الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية . ويتولى وزراء الاتحاد شؤونه بمعاونة مجلس اتحادي . وكانت هذه الصيغة مختصرة جدا وغامضة في الشؤون التفصيلية . ولم يستطع الساعون

للإتحاد حل قضية المعاهدة الانكليزية بما يتفق مع مبدأ تحرير سورية والعراق منها .

وبينما كانت هذه المداولات تجري في دمشق وبغداد ، دعي مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد في موعده العادي في القاهرة . فلما بحث مجلس الوزراء موضوع تمثيل سورية فيه ، كلفني زملائي بترؤس الوفد السوري ، فاعتذرت . فمعي ناظم القدسي ، بصفته وزيرا للخارجية ، رئيسا ، والوزيران عادل العظلة وميشيل عفلق عضوين .

بحث مشروع
الاتحاد في مجلس
الجامعة العربية
وفكرة الضمان
الجماعي

وعقدت جلسات مجلس الجامعة برئاسة القدسي ، بحسب الترتيب الدوري في الرئاسة . وكان نوري السعيد يمثل العراق وسري باشا يمثل مصر . وكان من الطبيعي ان يكون موضوع الاتحاد السوري - العراقي اكثر البحوث اهمية . ووقفت مصر ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، ضد هذا الاتحاد . توسعى مندوبو دولها الى اتخاذ قرار من المجلس بعدم تحقيقه الا بموافقة بقية الاعضاء . فانتصب القدسي وصرح بأنه ينسحب من المجلس اذا ما تقرر خوض هذا الموضوع . وكانت لهجة حاسمة وقاسية . وهكذا اضطر مندوبو الدول الثلاث الى القيام بمناورة رموا من ورائها الى استبعاد الاتحاد وتطمين القائلين به ، رغبة في زيادة قوى سورية والعراق في مجابهة الخطر الصهيوني . فتقدمت مصر والسعودية بمشروع معاهدة سميت « معاهدة الضمان الجماعي » وقامتا بنشاط دعائي له بشتى الوسائل . ولم يستطع الوفد السوري رفض المشروع من اساسه ، بل اضطر الى الاشتراك في لجنة تحضيرية لبحثه ، على ان يعلن عن موقفه في الاجتماع القادم .

وفما كانت الوفود العربية تبحث هذه القضية في القاهرة ، اجتمع اركان الجيش السوري وتبادلوا الرأي حول مشروع الاتحاد مع العراق . ثم قرروا معارضته وباداوا يعدون العدة لابطاله . وزارني وفد منهم ، برئاسة الحناوي نفسه ، لمصارحتي بموقفهم هذا . وحين اخبرت الرئيس الاتاسي بالامر ، استغرب اشتراك الحناوي مع زملائه . ذلك لان الحناوي ، على ما ظهر فيما بعد ، كان متفقا مع الكيخيا على تنفيذ فكرة الاتحاد .

وفي جلسة عقدها مجلس الوزراء ، في اثناء وجود الوفد السوري في القاهرة ، قرأ رشدي الكيخيا مشروع قرار طلب من المجلس اقراره . وقد نص هذا المشروع على القبول بالاتحاد، وتكليف

رئيس الحكومة بمباشرة المفاوضات لتحقيقه . كما نص على ارسال التعليمات الى الوفد السوري باعلان ذلك في اجتماع مجلس الجامعة . وقال الاتاسي انه سيطرح هذا الاقتراح على التصويت . فقلت له : « الاوفق فتسح باب المناقشة قبل ذلك . » فاجاب : « لا لزوم للمناقشة ، فالامر مفهوم . واذا كان المجلس سيقبله ، فما الفائدة من اضاءة الوقت في المناقشات ؟ » واصر على البدء بالتصويت .

وكنت جالسا الى يمين الرئيس ، بينما كان الكيخيا جالسا الى يساره . واعتاد الاتاسي في كل تصويت ان يسألني رأيي اولا ، ثم يسأل الاعضاء على التوالي ، من اليمين الى اليسار . اما في هذه المرة ، فقد سأل الكيخيا اولا عن رايه ، فاعلن موافقته . وبدأ الوزراء يعطون رأيهم ، الواحد بعد الآخر ، بالموافقة . فلما جاء دوري قلت : « اني مخالف . » فانتفض الكيخيا وقام عن كرسيه . ثم اخذ يذرع القاعة ذهابا وايابا ، وقد اصفر وجهه ، ولم يستطع كتمان شعوره بالامتعاض . فقال الرئيس : « اذن ، نعتبر القرار بالموافقة قد اتخذ بالاكثرية . » فسكت الوزراء . لكني قلت : « يستطيع مجلس الوزراء ان يتخذ القرار الذي يراه منطوقا مع مصلحة البلاد . لكني ، بالنظر الى اهمية الموضوع واعتقادي ان هذا القرار لا يتفق مع المصلحة العامة وانه سيؤدي الى نتائج غير حميدة ، ارى تقديم استقالتني من الحكومة . » وجمعت اوراقتي فورا وهممت بالانصراف . فأمكنني الاتاسي وقال : « لا نقبل انسحابك . وعليك ان تبدي اسباب اعتراضك . » فأجبت : « كان الاولى ان تقبلوا اقتراحي فتح باب النقاش قبل التصويت . اما الآن ، وقد اردتم وضعي تجاه الامر الواقع ، فلم يعد ثمة فائدة من ابداء الراي ما دام جميع الوزراء اعطوا رأيهم بالموافقة . » وعندئذ انفجرت اسارير اكرم الحوراني وسامي كيارة وفيضي الاتاسي وقالوا ان لا مانع من البحث واعتبار التصويت كان لم يكن . فامتعض رشدي الكيخيا وشعر بان الامر اقل من يده ، وبأن النقاش اذا استمر عدل اولئك الوزراء عن رأيهم فيصبح المعارضون اربعة وزراء . فلو استقالوا معي ، لنشأت ازمة وزارية لا تكون في صالح تحقيق فكرة الاتحاد . واقترح علي المرحوم عادل العظمة ، وكان عاد من القاهرة للحصول على هذا القرار ، ان اعدل المشروع كيها اراه . فقلت : « ارى ان لا يتضمن القرار اي ذكر للاتحاد ، بل تعليمات الى الوفد السوري بمتابعة بحث معاهدة الضمان

الجماعي . فاذا استطاعت الوفود الوصول الى وضع صيغة لهذا الضمان المشترك ، تحقق ما نبتغيه من توحيد جبهة البلاد العربية تجاه اليهود . اما اذا فشلت في ذلك ، فان سورية لا تلام عندئذ ولا تنهم بانها هي التي عرقلت المشروع برفضها اياه . »

ووافق معظم الوزراء على هذا الرأي . فوضعت صيغة تلوتها عليهم ، فقبلوها . لكن رشدي الكيخيا لم يستطع كتم غيظه وحقدته علي . وكانت هذه الحادثة سببا لانقطاع حبل التفاهم مبني وبينه منذ ذلك اليوم . واستمر يعمل ضدي طيلة السنين اللاحقة . لكنني اعتقد انني ، بموقفي هذا ، انقذت سورية من ضياع استقلالها التام ، كما انقذت الدول العربية من الانشفاق ، بعضها عن بعض .

وقبل اجتماع الجمعية التأسيسية ، قدم رشدي الكيخيا اقتراحا الى مجلس الوزراء بمشروع دستور مؤقت يعرض على الجمعية التأسيسية . وكان هذا المشروع يوجب انتخاب رئيس دولة مؤقت وتخويل الوزارة صلاحية التشريع الى ان تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور . وكان حزب الشعب يرمي من وراء هذا المشروع الى الحصول على صلاحيات التشريع من الجمعية التأسيسية ليتكمن من الاستمرار في ادارة الحكم حتى انجاز وضع الدستور ، مهما طاللت المدة او قصرت . فاذا استطاع ان يصوغ الدستور حسب مشيئته ، بحيث يسمح بالانحداد مع العراق ، اسرع في انجازه ونشره . اما اذا ظهرت عراقيل دون بلوغ هذه الغاية ، استمر في الحكم حتى تسمح الظروف بتحقيقتها . وتوطيدا لفكرة الاتحاد ، نص مشروع الدستور المؤقت على ان يقسم اعضاء الجمعية ورئيس الدولة اليهين على السعي الى تحقيق الوحدة العربية .

اقرار مشروع
انتخاب رئيس
دولة مؤقت

وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع وتقدم به الى الجمعية التأسيسية . الا ان الكثيرين من اعضائها ثاروا عليه وبدأوا يعقدون الاجتماعات لتوحيد الصفوف ضده . وكان هؤلاء من غير المنتسبين لاي حزب ، بحيث دعوا فيها بعد بالحياديين ، وعلى راسهم حسني البرازي ، وعبد الرحمن المعظم ، ورثيف الملقى . وكان معظمهم من نواب الاقضية ومن الذين كانوا فيما سبق منتسبين للحزب الوطني . وكان الى جانب هذه الكتلة جماعة من النواب الذين تربطهم بأركان الجيش صلات وثيقة ، مثل اكرم الحوراني وعبد الباقي نظام الدين . واستطاعت هذه المعارضة ان تحمل نواب حزب الشعب على الدخول

معه في مفاوضات ومباحثات ادت الى تعديل المشروع ، بحيث تحددت مهلة منح الحكومة سلطة التشريع بثلاثة اشهر . وحين طرح المشروع على الجمعية ، وافقت عليه معدلا في ١٩٤٩/١٢/٢٤ . وفيما يأتي نص مشروع الحكومة الاصلي والنص المعدل :

« مادة (١) ينتخب المجلس بأكثرية اعضائه المطلقة ، وان لم تحصل ، فبأكثرية النسبية في المرة الثانية ، رئيسا للدولة يتمتع بحقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية .

« مادة (٢) يسمى رئيس الدولة رئيس واعضاء مجلس الوزراء .

« مادة (٣) يمارس رئيس الدولة بمعونة مجلس الوزراء ، صلاحيات التشريع والتنفيذ وفقا للاحكام النافذة منذ آب ١٩٤٩ ، الى ان يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ . »

اما النص الذي وافقت عليه الجمعية التأسيسية في ١٩٤٩/١٢/١٤ ، فهو كما يأتي :

« مادة (١) ينتخب المجلس التأسيسي بأكثرية اعضائه المطلقة ، وان لم تحصل ، فبأكثرية النسبية في المرة الثانية ، رئيسا للدولة يتمتع ، الى ان يتم وضع الدستور ، بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم .

« مادة (٢) يمارس رئيس الدولة ، بمعونة مجلس الوزراء ، صلاحيات التشريع ، باستثناء الاتفاقات الخارجية ، وصلاحيات التنفيذ ، وفقا للاحكام النافذة منذ آب ١٩٤٩ ، الى ان يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ . على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة شهور . »

وقد اقر الدستور المؤقت بموافقة ٧٢ نائبا ومعارضة ٣٢ . وعلى اثر ذلك قدم السيد هاشم الاتاسي استقالة حكومته ، فانتخبته الجمعية رئيسا للدولة بموجب الدستور المؤقت . وهكذا انتهت حكومة الاتاسي المؤقتة دون ان تترك وراءها اثرا قيما . فلا اعادت الوثام الى الصفوف ، ولا ازال طغيان قوة الجيش على المدنيين . كما انها لم تكن موفقة في سياستها الخارجية ، اذ تصدعت الجبهة العربية من جراء فكرة الاتحاد السوري - العراقي .

وكان لمشلها في اعادة الوثام الى الصفوف راجعا الى البغض المتبادل بين زعماء حزبي الشعب والوطني ، هذا البغض المتأصل الذي كان من نتائجه ان قاطع الحزب الوطني مع الفئات القريبة منه

انتخابات الجمعية التأسيسية ، ونادى ببطانها . كما انه لم يعترف بالدستور الذي وضعته .

اما استمرار نفوذ الجيش ، فكان سببه رغبة اركان حزب الشعب في الحصول على تأييد الزعيم الحناوي لتحقيق فكرة الاتحاد السوري - العراقي . وبلغ التخاذل امام اركان الجيش مبلغا كبيرا ، تمثل في حادثة حصلت في اثناء اجتماع الوزارة . ذلك ان ضابطين دخلا الغرفة الملاصقة لبهو مجلس الوزارة وبلغا الرئيس الاتاسي انهما ينتظران اقرار المجلس مشروع ترفيع الضباط ، وانهما لن يبرحا مكانهما حتى يتم هذا الامر . فتضايق بعض الوزراء واطهر اسمئزازهم من هذا الموقف المهين . لكن وزراء حزب الشعب اذعنوا واطروا المشروع . ولما بلغ مسامع الضباط الاخرين الذين لم ينلهم نصيب من هذه الترفيعات ما اقره مجلس الوزراء ، دخلوا على وزير الدفاع الوطني عبد الله عطفه وهددوه بالسلاح اذا هو لم يرجع عن تنفيذ القرار . فاضطر الوزير الى تقديم مشروع جديد يعبد فيه لوائح اسماء المرفعين . فما كان من مجلس الوزراء الا ان اقره مجبرا ، بعد ان تيقن ان المشروع الاول كان متحيزا .

اما عن وضع سورية تجاه الدول العربية فقد اضاع وزير الخارجية السورية الفرصة التي سنحت عندما تقدمت مصر والمملكة العربية السعودية بعرض سخى للمساعدة والتضامن . وكانت النتيجة ان الاتحاد السوري - العراقي لم يتحقق ، بسبب معارضة اركان الجيش السوري له ، كما ان معاهدة الضمان الجماعي لم تتحقق ايضا . وذلك لان الحكومتين المصرية والسعودية ، حين شعرنا بفشل مشروع الاتحاد ، فترت حماستهما نحو هذه المعاهدة . الا ان الحكومة نجحت في الحقلين المالي والاقتصادي . اذ اقر مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح رشدي الكيخيا ، وهذه حسنة يجب ان تذكر له ، السماح بتصدير القطن . وهكذا ارتفعت اسعاره واستفاد الزراع من ذلك . وعقدت الحكومة صفقة مع تركيا ، بعنا بموجبها خمسين الف طن من الحنطة بأسعار مناسبة . وكذلك سمحت الحكومة بتصدير كميات من الحنطة الى الخارج لقاء مبالغ من الدولارات . واشترت الحكومة كميات من الذهب زادت بها نسبة التغطية الذهبية للعملة السورية ، فاومت الخزينة بثلاثمائة الف ليرة سورية ذهبية جرى سكها في الولايات المتحدة .

الفصل الثالث وزارتي الثالثة والرابعة

على اثر انتخاب هاشم الاتاسي لرئاسة الدولة يوم الاربعاء ، في ١٤ كانون الاول ١٩٤٩ ، بدأ فخامته مشاوراته لتأليف الحكومة . وكان رشدي الكيخيا وناظم القدسي وعدنان الاتاسي يعدون العدة لجعل الحكومة الجديدة جسرا تمر فوقه البلاد نحو الاتحاد مع العراق . وقد احكموا الحلقة بضمهم اللواء الحناوي الى صفهم . فعمل هذا الاخير ، بالاتفاق مع بعض الضباط القانمين بفكرة الاتحاد ، على الايقاع بالضباط الآخرين المعارضين لها .

وكننت في اثناء ذلك قد ذهبت الى الحمة للاستحمام والتداوي بمياهها المعدنية المفيدة . فمقيت هناك معتزلا ومبتعدا عن الشؤون العامة ، لا يصلني من الاخبار سوى ما تذيعة محطة الاذاعة السورية .

وفي مساء ١٨ كانون الاول ، وردني هاتف من دمشق بأن الرئيس الاتاسي يطلبني للاجتماع به . فقلت في نفسي انه يريد استشارتي في جملة من يستشير . واجبت بانني سأحضر لمقابلته في السغد .

وامتطيت سيارتي صباحا وسرت نحو دمشق . وكانت الامطار التي هطلت ليلا قد جعلت الطريق بين الحمة و « فيق » عسير العبور . فغززت السيارة في الطين ولم نستطع اخراجها . فمرت بنا سيارة جيب تقل ضابطا ، فعرض علي ان يوصلني الى فيق . فشكرته وصعدت الى سيارته . ولما وصلنا استقبلني قائد الموقع وحاول الاتصال بالقنيطرة لجلب سيارة كبيرة تسحب سيارتي من الطين وتوصلها الى فيق . ولم يوفق في الاتصال بالقنيطرة ، فعجب لذلك . وقتلنا : خير ان شاء الله . وبعد مضي ساعة وربع الساعة استطاع الاتصال بالقنيطرة ، فأخبروه بأن اللواء الاول ، بقيادة العقيد اديب الشيشكلي ، ثار واحتل دمشق والطرق المؤدية اليها ،

وبأن الحناوي مع بعض الضباط قد اعتقلوا . فقلنا : ها نحن في الانقلاب الثالث . وبعد فترة جاءت سيارتي ، فركبتها وتوجهت الى دمشق . ولما وصلنا الى بفرق قطنا ، وجدنا الطريق مغلقة بالحواجز الشائكة . وكان الجنود يرابطون خلف اكياس الرمل ، وامامهم الرشاشات ، فتوقفنا . ثم جاءني جندي وسألني عن اسمي فقلت له : « فلان » ، وزير المالية . « فذهب الى رئيسه ورجع معه . ثم استفسر مني عن وجهة سيري ، فقلت : « دمشق . » فعاد الى مركزه في الاركان ، ثم لم يلبث ان عاد وسمح لي باستئناف السير الى دمشق ، وكان ممنوعا على الجميع . ولم يكتف بذلك ، بل ارفقني برقيب يسهل علي الوصول الى المدينة . وما ان وصلت حتى ذهبت الى القصر الجمهوري ، فوجدت الرئيس وحده . فقص علي ما جرى ، وهو ان الحناوي استدعى رؤساء الالوية وبعض الضباط الى داره ليلا ، وبحث معهم في بعض الشؤون . وبعد ان خرجوا ، احاطت الدبابات بداره ، ثم اعتقل مع من كان هناك من الضباط . ثم روي لي الإناسي ما دار بينه وبين اعضاء الجمعية التأسيسية بشأن الحكومة ، وطلب مني تأليفها . فاجبته بأن الاولى ان يؤلفها رشدي الكيخيا ، او ناظم القدسي ، وهما من اقطاب حزب الشعب المسيطر على الجمعية التأسيسية . لكنه اصبر على رايه ، فاستمهلتة للمشاورة .

وحين وصلت الى داري جاءني هاتف بأن العقيد اديب الشيشكلي وبعض الضباط يريدون الاجتماع بي ، فدعوتهم الى الحضور . فجاؤوا واطلعوني على البلاغ الذي اصدروه في غيابي ورووا لي ، بدورهم ، كيف قاموا بحركتهم . وقالوا ان الحناوي دعاهم وعرض عليهم قبول فكرة الاتحاد . وكانوا شعروا ، قبل ذهابهم اليه ، بأنه ينوي امتثالهم اذا لم يوافقوا على رايه . فتخلف بعضهم عن الذهاب ، واتخذ التدابير لمهاجمة داره واعتقاله . وما ان خرج بعضهم الآخر ، حتى عادوا جميعا بقوة الدبابات واعتقلوا الحناوي ، كما اعتقلوا اسعد طلس والضباط الاخرين .

بلاغ رقم (١)
بالانقلاب على
الحناوي

وهذا هو نص البلاغ رقم (١) ، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ .

الى الشعب السوري الابي .

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة ، اللواء سامي الحناوي ، ومعدله السيد اسعد طلس وبعض ممثلي السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش

وكان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية . وكان ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته . وقد حاولوا بثني الطرق ، بالانقاع دارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى ، ان يحولوا دون اتمام المؤامرة وان يقتنعوا المتأمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا . فانسطر الجيش ، حرصا على سلامة البلاد وسلامته وحفاظا على نظامها الجمهوري ، ان يقصي هؤلاء المتأمرين . وليس للجيش اية غاية أخرى . وانه ليعلم انه يترك البلاد في ايدى رجالها الشرعيين ولا يتدخل اطلاقا في القضاء السياسية ، اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

العقيد اديب الشيشكلي

ثم اصدرت رئاسة اركان الجيش العامة بيانا على الشعب ، في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٩ ، هذا نصه :

الى الشعب السوري الكريم :

ان الاحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد ، والتي قام بها الجيش السوري ، لم يأت انتفاضة حيوية في صفوف الامة ، ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في منزلة دقيقة من تاريخ الوطن . ان الاركان العامة للجيش تحرص ان يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الامور ، ليتبين كل مخلص من كم افواء المرفضين ، ومساندة الجيش في مساعده لاقضاء العناصر الفاسدة ، وبث روح التقدمية في صفوف الامة صونا لاتطلاق الجوهر العربي في اجواء حرة تفرها العزة والكرامة . لقد استهدف انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادئ ، غير ان القائمين على الامور قد استفعلوها لاغراض شخصية نخرج الانقلاب عن هدفه الاساسي . وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاوجاج . وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه جزاء احرقتهم ، انه سيجلح ما افسده الحكم السابق وان يحري الامور سيؤدي الى اعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يتوافق ورغبات الشعب والفكر التقدمية في العالم . غير انه تبين لسوء الحظ ان اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تنسرها اهواء مفرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد .

مقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة اركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، للموافقة على اعلان اتحاد بطبع باستقلال سورية ونظامها الجمهوري ، مينا ان القيام بهذا العمل يجب ان يكون بصورة فحائية تجعل ، حسب زعمه ، الرأي العام العالمي والسوري امام الامر الواقع . وكان يؤكد في احاديثه انه منفق مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رايه في وجوب الاسراع بهذا الامر من طريق الجيش ، منعنا للمباحثات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما اذا عرض الامر بصورة طبيعية على اعضائها .

وقد لفت كبار الضباط انظار اللواء سامي مرارا وتكرارا بعد ان تكتشفت النوايا الى الولايات التي يجرها على البلاد السورية خاصة ، والعربية عامة ، هذا الاتجاه الخطر الذي سيؤدي الى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية . كما انهم لفتوا انظار بعض رجال السياسة الى ذلك ، غير ان كل هذه المسامي باءت بالفشل .

وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم الى اللواء سامي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعبدله اسعد طلس باسم الجيش ، وكذلك بعض القادة السياسيين مع قسم من النواب لحصلهم على تحقيق اغراضهم . وفي الايام التي سبقت اقضاء اللواء سامي ، نقل الى بعض الضباط من مصادر موثوقة ان بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي اعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم هيل الجمعية التأسيسية ، ولو بالقوة اذا اقتضى الامر ، على اقرار المشروع الاستعماري فوراً .

وبعد نقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة ايام ، اي مساء الجمعة الواقع في ١٦/١٢/١٩٤٩ ، استدعى اللواء سامي الحناوي ليلا الى منزله خمسة من كبار الضباط بعد ان حيا الوسائل اللازمة لاعتقالهم . ولكنه عندما علم ان سر الاعتقال قد ذاع بين اوساط الجيش واتخذت التدابير المعاكسة له تراجع عن تنفيذ خطه . ولكنه في اليوم التالي امر بأجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات . وفي صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩/١٢/١٩٤٩ امر اللواء سامي كتيبة المدرعات المرافقة بجوار دمشق ، بالقيام بسد منافذ المدينة منعا لدخول قطعات عسكرية من الخارج ، حتى يتمكن من اجراء الاعتقالات التي قررها ، ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي عمدوا فوراً الى اقصائه عن القيادة .

وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش الى منزل نخابة رئيس الدولة ، وعرضوا له اسباب التدابير التي اتخذت واكدوا له بصورة قاطعة انهم لن يتدخلوا بأي ميل سياسي وان كل رغبتهم هي ان يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون خضوع ولا اكراه .

ايها الشعب الكريم . ان الجيش السوري بضباطه وجنوده مربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى محتتها . وان الجيش علم ان في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها ، وانشاء جيش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة .

ان الجيش يرغب ان يكون اداة طيبة لتحقيق الافراض الاستعمارية لانه من ايناه الشعب يتحسس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كرامتها وسبلاتها .

كان بود الجيش بعد ان اقصى اللواء سامي ان لا يلجأ اي بيان على الراي

العام ، سوى ان الدعايات المغرضة التي قام بها الممارسون مع الاجنبي ، دعتهم لاطلاع الجمهور على بعض خفايا الامور .

واخبرني الشيشكلي ورفاقه انهم اجتمعوا فيما بينهم وقرروا ان يطلبوا مني تأليف الحكومة ، وانهم سيدعمون الحكومة التي اولفها . فقلت لهم ان رئيس الدولة قد عهد الي بذلك ، وانني ساقوم بالاستشارات اللازمة ، رغبة في تأليف حكومة لا تجعل الاتحاد هدفها . فقالوا انهم لا يطلبون مني سوى ذلك . اما بقية الشؤون فلا دخل لهم فيها اصلا . فقلت : على بركة الله .

وبدأت اتصل بالاحزاب والكتل . وتكونت لدي قناعة راسخة ، هي ان تتألف الحكومة من المنتسبين الى هذه الجماعات : مع فريق من الحيايين . وعرضت على حزب الشعب ان آخذ منهم اربعة وزراء ، يترك امر اختيارهم لي ، على ان اكمل الوزارة بنواب حيايين ومنتسبين الى احزاب وكتل اخرى . فطلب الكيخيا ان اسمي له الذين اود اختيارهم من غير حزب الشعب . فذكرت له اكرم الحوراني والامير حسن الاطرش وعبد الرحمن او محمود العظم وسامي كباره ، من الحيايين . فقال انه يرفض التعاون مع الحوراني والاطرش ، ويشترط ان يختار بنفسه الوزراء المنتسبين الى حزب الشعب . فقلت له : « اذا جاز لك ان تسمي من يمثل حزبك في الوزارة ، فليس لك ان تفرض الوزراء الآخرين . وانني ، في اية حال ، لا اقبل ان يفرض علي وزراء قد اجد صعوبة في تحقيق التفاهم بينهم وبين زملائهم الآخرين في مجلس الوزراء . وان الظرف دقيق ، والبلاد تعاني من الانقلابات العسكرية المتعاقبة ، فيجدر بالمدينين ان لا يخلطوا فيما بينهم ، وان يتساهل كل حزب مع الاحزاب الاخرى من اجل الوصول الى الاستقرار في الحكم . » لكن هذه الاقوال لم تجد لدى الكيخيا قبولا حسنا . اذ انه كان غاضبا بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه ، ناقما على الشيشكلي للبيان الذي اصدره والذي اتهم فيه جماعة من ممتهني السياسة بانهم ارادوا اضاءة استقلال البلاد . وقد زاد من تصلب موقفه تكلفي بتأليف الوزارة . ولم يكن قد نسي معارضتي له بشأن الاتحاد . وكان يعتقد ان الحكم لو اسند الي لمعدت بالتعاون مع الجيش الى القضاء على اهدافه قضاء مبرما . ولما اعيتني الحيلة مع الكيخيا ، توجهت في الساعة العاشرة من يوم ٢١ كانون الاول الى القصر ، واخبرت الرئيس الاتاسي بما جرى . ثم اعتذرت له عن عدم استطاعتي تأليف

حكومة ليس لي ، في بدء تكوينها ، حرية اختيار اعضائها .
فاستدعى على الاثر السيد فارس الخوري ، فاعتذر هو
الاخر . ثم استدعى السيد ناظم القدسي وكلفه بتأليف الوزارة ،
فبدأ استشاراته ، لكنه اصطدم بمعوقات عديدة اهمها رفض الكتل
البرلمانية الاشتراك فيها . فاعتذر هو كذلك . لكن حزبه اجتمع بعد
ظهر ذلك اليوم وامر عليه بتأليف الوزارة حتى لا يفلت زمام الامر
من يد الحزب . فعاد القدسي الى العمل فآلف الوزارة . وفي اليوم
التالي دعا وزراءه الى الاجتماع للبحث في البيان الوزاري . وفي
نهاية هذا الاجتماع استدعى القدسي اركان الجيش وابلغهم تأليف
الوزارة ، فأنظروا عدم ارتياحهم . فسألهم عما يريدون ، فسكتوا .
فسر ذلك بأنهم لا يرغبون في التعاون معه ومع حكومته . فما كان
منه الا ان استدعى الوزراء مرة اخرى وابلغهم عزيمته على
الاستقالة . ثم اوعز الى الاذاعة بنشر خبر استقالة الوزارة فوراً .
فاذيع النبا في الساعة الثالثة والعشرين ليلاً ، قبل ان يصل خبرها
الى رئيس الدولة . وهكذا انتهى امر هذه الوزارة ولم تمض على
مدور المرسوم بتعيينها ثلاث وعشرون ساعة . ولم يتمكن اعضاؤها
من تسلم وزاراتهم ، بسبب عطلة الميلاد . واقتصرت عملهم الرسمي
على القيام بزيارة وجهاء الطوائف المسيحية مهنيين بالمعيد .
واعيا الامر رئيس الدولة . فلا هو قادر على تأليف الوزارة
من الاشخاص الذين يثق بهم ، ولا الكتل البرلمانية تتفق على تأليف
الوزارة . فلم يكن منه الا ان سطر كتابا الى المجلس اعلن فيه
استقالته بقوله : « حيث تعذر علي حتى الآن تأليف وزارة منسجمة
مع نفسي ومع الجمعية التأسيسية الموقرة ، اراني مضطرا للتخلي
عن رئاسة الدولة تاركا للجمعية التأسيسية انتخاب رئيس بدلا
مني . »

وكلف رشدي الكيخيا بابلاغ هذا الكتاب الى المجلس .
فاضطرب الامضاء ، وخشوا ان تؤدي استقالة الرئيس الى انحلال
الحكم فينتقل الى العسكريين . فأسرعوا الى تأليف « لجنة توفيق »
قوامها : فيضيهي الاناسي والشيخ مصطفى السباعي واکرم
الهوراني . فبذل هؤلاء المساعي لدى العسكريين لتخفيف العقبات .
ثم تم الاتفاق على ان يكون رئيس الوزراء من غير الحزبيين (او
بالاخرى من غير جماعة حزب الشعب الذين قام الانقلاب الثالث
ضدهم ، ومن غير اعضاء الجمعية التأسيسية .) وبعد الدواولات

العديدة ، اتفق الجميع على ترشيحي لرئاسة الوزارة . وجاعني السباعي والهوراني يبلغاني ذلك . فأجبتهم بأني انزل عند هذا الطلب اذا ترك لي امر اختيار الوزراء من بقية الكتل البرلمانية . ثم اجتمعت الجمعية التأسيسية فاعلن رئيسها انه تلقى من رئيس الدولة كتابا يعلن فيه استقالته . فرفضها الاعضاء بالاجماع . وبعد ان قبل الرئيس ذلك ، استدعاني مساء الى داره ، وطلب مني تأليف الوزارة فوراً . فعرضت عليه اسما من اخترتهم للتعاون معي . وهم : فيضي الاتاسي وفتح الله اسيون وهاني السباعي ومعروف الدواليبي ، من حزب الشعب ، وسامي كبراة وعبد الرحمن العظم ، من المستقلين ، واكرم الهوراني وعبد الباقي نظام الدين ، من الكتلة الدستورية ، ومحمد المبارك ، من الاخوان المسلمين . فوافق على الاسماء وطلب اضافة ناظم القدسي ، فوافقت . وعند ذلك امر الرئيس امينه العام باستدعاء المشار اليهم حالا . ولما اكتمل عددهم قال الرئيس ان الظرف لا يساعد مطلقا على استمرار الازمة الوزارية . ثم طلب اليهم اعلان موافقتهم لكي تصدر المراسيم في تلك الليلة . فوافق الجميع ، عدا ناظم القدسي الذي انسحب من الاجتماع . وعندئذ قررنا متابعة الاجتماع ، بعد نصف ساعة ، في القصر الجمهوري لتوزيع المراكز الوزارية واصدار المراسيم . وعندما اجتمعنا في القصر ، طلبت من كل واحد من الحاضرين ان يذكر الوزارة التي يرغب في توليها . وكانت وزارة الداخلية مطمح ستة منهم . وطلب فيضي الاتاسي تولي وزارة الخارجية . وطلال الاخذ والرد دون تفاهم . فقلت لهم : « انا اتولى وزارة الخارجية بنفسي . اما الداخلية ، فنطلب الى رئيس الدولة اختيار من يتولاها . » وبهذا حسمت التزام على تلك الوزارة بطريقة لا تجعل في نفس احد الراغبين عتبا علي . واجتمعت بالرئيس على انفراد ، فاتفقنا على ان نسند وزارة الداخلية الى الدكتور كبراة . فعدت وبلغتهم ذلك . ثم صدرت المراسيم بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٩ على الشكل الآتي :

خالد العظم : الرئاسة والخارجية . فيضي الاتاسي :
العبدية . سامي كبراة : الداخلية . هاني السباعي : المعارف .
عبد الباقي نظام الدين : الزراعة : عبد الرحمن العظم : المالية .
معروف الدواليبي : الاقتصاد . اكرم الهوراني : الدفاع الوطني .
محمد المبارك : المعارف . فتح الله اسيون : الاشغال العامة .

وهكذا تمثل حزب الشعب بأربعة وزراء ، هم : معروف الدواليبي ونفيضي الاتاسي وهاني السباعي وفتح الله اسيون ، وتمثلت الكتلة الدستورية بعبد الباقي نظام الدين واكرم الحوراني ، وجماعة الاخوان المسلمين بمحمد المبارك . وتمثل الحياضيون بسامي كجارة وعبد الرحمن العظم .

الا ان حزب الشعب ، او بالاحرى رشدي الكيخيا ، لم يستطع معارضة تأليف هذه الوزارة ، خوفا من الانشقاق . لكنه اعلن ان الوزراء المحسوبين عليه يمثلون انفسهم . وهم لا يلزمون الحزب بتحمل اية مسؤولية .

ووقع اول اصطدام بيني وبين رشدي الكيخيا ، بعد استلام الحكم ، لمناسبة اداء القسم الذي فرضه الدستور المؤقت على رئيس الدولة . ففي ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ ، بينما كنت في غرفة الوزراء في المجلس النيابي انتظر عقد الجلسة ، اذا بجوقة الموسيقى التابعة للدرك تلج مدخل حديقة المجلس وتصطف على جانبيه . فسألت الاذن عن سبب مجيء الجوقة اليوم ، فاجاب بأنه لا يدرى . فطلبت اليه ان يسأل رئيسها . فعاد وقال ان رئيس الجوقة تلقى امرا بالحضور لاستقبال رئيس الدولة . فعجبت كيف يأتي رئيس الدولة الى الجمعية التأسيسية دون علمي . وسألت القصر الجمهوري هاتفيا ، فاجابني الامين العام بان الرئيس الاتاسي قادم الان الى الجمعية لاداء اليمين الدستورية ، وبأنه هو الذي طلب من مدير الامن العام ارسال الجوقة الموسيقية . فقلت له : « كيف يتم ذلك دون علمي ؟ وهل يريد الاتاسي الخروج عن العرف الذي يقضي بان يستصحب رئيس الدولة رئيس وزرائه في زيارته واعماله الرسمية ؟ » ثم طلبت اليه تبليغ الرئيس بأنني غير راض عن هذا العمل . وكان الوزراء قد وعدوا تناعا ، فسألوني عما اذا كنت عالما بمجيء الرئيس . وحين اجابهم بالنفي ، عجبوا بدورهم من هذا الشذوذ . وشعرت بان الامر لا يخلو من مؤامرة اشترك فيها ، او بالاحرى وضعا ، رشدي الكيخيا . فقد عزم على اجتذاب رئيس الدولة واقصائي عنه . وهكذا صممت على وضع حد لهذا التحدي وافهام الجميع بانني لست ممن يرتضون الامر الواقع والخضوع لما يفرض عليه . وبعد فترة وجيزة ، دخل احدهم غرفة المجلس وانباني بان الرئيس على وشك الوصول . ثم دعاني للاشتراك مع رئيس المجلس في استقباله . فقلت له : « من ارسلك ؟ » قال : « رئيس

المجلس . « فقلت له : « قل لرئيسك ان الوزراء لم يخبروا بقدوم رئيس الدولة الى الجمعية . كما ان جدول اعمال جلسة اليوم لم يذكر اي شيء عن ذلك . وعلى هذا ، فهو يستطيع اتمام المراسيم دون حضوري . « فجاء رشدي الكيخيا قائلا : « كيف لا تقبل بالاشتراك في استقبال رئيس الدولة ؟ « فقلت له : « ما دمت اخذت الامر على عاتقك ولم تجد ضرورة لاختياري ، فأنجز الامر لوحدهك . « وبينما كنا نتناقش ، وصل موكب الرئيس . فخف رشدي الكيخيا الى استقباله ، وبقيت في الغرفة مع الوزراء . ودخل الرئيس غرفة الكيخيا ، فجاء هذا وطلب الي الحضور الى غرفته لمرافقة الرئيس الى قاعة الاجتماع . لكنني رفضت ، وشاركتي الوزراء في الاحتجاج على تصرفه وتصرف الرئيس . ودخل الرئيس الاتاسي علينا فجأة ، فوقفنا له احتراماً . واقترب مني وقال : « لم اقصد سوءاً بعدم دعوتك الى الحضور معي . واني ارجوك الان ان تدخل معي الى قاعة المجلس لاقسم اليمين . « وكان كلامه اقرب الى الرجاء منه الى الامر .

واعترف اني شعرت بحرج بالغ . فها امامي شيخ وقور اعتبر نفسي ولداً من اولاده ، تجله البلاد قاطبة ، وله في خدمتها مساع حميدة ، يطلب مني فيها يشبه الاستعطاف ان ارافقه واسير معه . وفكرت في الامر بضع ثوان كان فيها الجميع ، بمن فيهم الرئيس ورئيس الجمعية التأسيسية والوزراء وعدد غير من النواب ، ينظرون الي وينتظرون ما اقول . وكنت موزعاً بين عامل الخضوع لهيبة ووفار شيخنا الجليل الاتاسي ، وعامل التمسك بحقوق رئاسة الحكومة والوقوف موقفاً حاسماً تجاه مناورات الكيخيا التي اعتقدت انه يرمي من ورائها الى مس كرامتي ، والى التبعج بأنه يفرض مشيئته على الجميع . وكان جوابي الحاسم : « اعتذر . « فلخصت هذه الكلمة وحدها كل ما اشعر به من اعتذار للشيخ الوقور من جهة ، ورفض لمرافقته من جهة ثانية . فالح علي الرئيس بما يملكه من الدعة وسعة الصدر ، لكنني اصررت على موقفي واطرقت براسي . وشعر الرئيس بانني لن اترجع عن رأيي ، فقال : « طيب . اذهب وحدي . « وتوجه الى الباب ، فقال الكيخيا : « اذا كان رئيس الوزراء لا يريد مرافقة الرئيس ، فالوزراء يفعلون ذلك . « فقلت له : « لن يشترك احد من الوزراء في هذه الجلسة . « فاكهر وجه الكيخيا ، واضطر الى الانسلاخ خلف رئيس الدولة . وذهبا وحدهما

الى القاعة ، فاقسم الرئيس اليمين وعاد الى قصره . وعندئذ دخلت مع الوزراء الى الجلسة .

وانا اكتب هذه السطور الآن اشعر بهرارة من جراء الموقف الذي اضطررت لوقوفه تجاه الرئيس الاناسي ، خلافا لرغبتني في عدم الاساءة اليه . لكنه كان السبب في ذلك . فلو كان اخبرني عن عزمه هذا ، لكننا تجنبنا ، بوسيلة من الوسائل ، هذا الجفاء .

على ان الرئيس لم يفاتحني يوما من الايام بهذا الحادث ، واعتبره منتها . ولا اعلم اذا كان حفظه في قلبه ، ام انه نسيه او تناساه . ورغم ان الامر كان صعبا علي ، الا انه اوقف الكيخيا عند حده ، وافهمه انه امام شخص ليس في الامكان تسييره على غير ما يرضاه .

بينما كنت اتصفح الجرائد المصرية ، صباح احد الايام ، حين كنت في القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية ، قرأت عنوانا كبيرا في جريدة المصري : « تصريح خطير للاستاذ معروف الدواليبي وزير الاقتصاد في الجمهورية السورية . » فقراته ، واذا به يتضمن راي الاستاذ الدواليبي في علاقات الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية . وهذه احدى فقراته :

تصريح الدواليبي
في الجسراند
المصرية

« يعلن الاستاذ الدواليبي ، بصفته الخاصة ، لا بوصفه وزيرا مسؤولا في الحكومة السورية ، انه اذا استمر ضغط الحكومة الاميركية على البلاد العربية لجعلها تسير في سياسة لن تنتهي الا بتهويد بقية ابناء الشعوب العربية، فانه يرجو اجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملا اذا كان العرب يفضلون الف مرة ان يصبحوا جمهورية سوفياتية على ان يكونوا طعمة لليهود . »

لا انكر اني ، لأول وهلة ، اغتظت من ادلاء الدواليبي بهذا التصريح الخطير المساس بسياسة حكومتنا الخارجية ، دون ان يخبرني او يستشيرني ، بصفتي زميلا له ووزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة التي هو عضو فيها . ولا جدال في ان موقفه هذا لم يكن منسجما مع ما يجب مراعاته من قواعد الزمالة والمجاملة واللباقة . وخطر لي ان استدعي الدواليبي والومه واطلب اليه تكذيب التصريح او تصحيحه . لكنني ملكت اعصابي وفكرت في الامر مليا وقلت في نفسي : اذا صرفنا النظر عما يشوب هذا التصريح من نقص في اللبابة وبحثنا جوهره ونتائجه ، نصل الى الاستنتاج الاتي : وهو

ان الدواليبي اصدره بلسان حاله كوزير للاقتصاد لا يملك حق الدخول في هذا البحث . واني ، كوزير للخارجية ، مسؤول عن تصريحاتي الخاصة لا عن تصريحات الوزراء . فهل انا مكلف بالتصحيح او بالتكذيب ، كلما عن لاحدهم التكلم في اي موضوع ؟ وهل انا معلم مدرسة ابتدائية لازجر الوزراء كما يزجر المعلم تلاميذه ، كلما بدت من احدهم هفوة ؟

اما اذا سألني الوزير المفوض الاميركي لدينا عن رأيي في الموضوع ، فيكون ردي عليه كما يأتي : « انكم معشر الاميركيين تتبعون سياسة مساندة اليهود وتقفون في وجه العرب وتعاكسون مساعيهم . فليس غريبا ، والحالة هذه ، ان يصل سياسة العرب الى ما وصل اليه الدواليبي . ولا غرابة في ان يكون شعور الامة العربية معاديا لكم وسائرا في غير طريقكم . واذا اردتم ان لا يصبح العرب في واد وانتم في واد ، فما عليكم الا اصلاح ما افسدتم ، وتقويم خطتكم وسياستكم ، والكف عن مساندة اليهود . فنحن لا نطلب اليكم ان تساندونا في السراء والضراء شأنكم مع اليهود ، لكننا نرغب اليكم ان تقفوا في جانب الحق كلما اعتدي عليه . فان كنا محقين دعمتم موقفنا ، وان كنا مخطئين ارشدتمونا الى الخطأ ومنعتم عنا مساندتكم . اما ان تطلبوا الينا ان نكون في جانبيكم وان نناصر الروس العداء ، لا لشيء الا لسايرة اهدافكم ، ثم تعادوننا وتدعمون اليهود ، فان في ذلك انحرافا صارخا عن المنطق وابتعادا ظاهرا عن الصواب . »

« اما الشيوعية ، فاني والكثرة في بلادنا لا نعتبرها سياسة اجتماعية قوية تاتلف مع خططنا ومصالحنا ، ولا نحب اطلاقا ان تنقش في بلادنا . ومع ذلك ، فكثيرون منا لا يعتبرونها اشد خطرا من الوباء الصهيوني . اذ ان الفرق بين تفشي الشيوعية واستيلاء اليهود على بلادنا ، هو ان الاولى مذهب اجتماعي يقضي جوهرة بتوزيع الاراضي والثروة بين اهل البلاد . لكنه لا يقضي عليهم بالاستعباد والذل تحت نير شعب غريب كالشعب اليهودي ، يستولي على مقدرات البلاد ويمتلك ثروتها ويقضي اهلها عنها . فهل يستغرب ، والحالة هذه ، ان يفضل مواطن سوري ، ان توزع املكه على سائر ابناء بلده ، بدلا من ان يحرم هو وابناء بلده منها لكي تصبح ملكا لليهودي غريب مكروه ؟ وها هي حالة ابناء فلسطين . فالذين نزحوا الى احدى البلاد العربية استولى اليهود على املكهم ووزعوها على المهاجرين اليهود . اما الذين بقوا في فلسطين ، فقد

اصبحوا اذلاء محتقرين ضمن مجموعة معادية سيقضى عليها عاجلا ام اجلا . ولا تنف اطباع اليهود عند حدود دولتهم الحالية . فمطامعهم كبيرة في جميع الاراضي الواقعة بين النيل والفرات . ولا يتقدمهم عن الاستيلاء عليها ، في الوقت الحاضر ، الا عجزهم الحالي عن تنفيذ برنامج ضخم كهذا ، والا رغبتهم في تثبيت اقدامهم فيما استولوا عليه الان . فاذا ما اشتد بأسهم ، وضعوا يدهم على تلك المنطقة . والخوف من هذا المصير يشغل بال المفكرين العرب . اما الراي العام ، فلم يصل بتفكيره بعد الى هذه المرحلة . فتصريحات مماثلة لتصريح الدواليبي كفيلة بايقاظ وعيه . وعندما يحس الراي العام بالخطر الداهم ويلمس نتائج دعمكم لليهود ، افلا يرتمي في احضان الشيوعية تخلصا من الكارثة الكبرى ؟ وهل يعود في مقدور الساسة ان يقفوا في وجه هذا التيار الجارف ؟

« هذه الحقائق يجب عليكم ، معشر الاميركيين ، ان لا تدعوها تفوتكم ، وهذا الانحراف نحو الجبهة السوفياتية الشرقية يجب ان لا تستبعدوا حصوله . واذا كانت لديكم مصلحة في ان لا تقع بلاد الشرق الاوسط لقمة سائغة في فم الروس فتهمسي منابع الزيت العراقية والسعودية تحت سيطرتهم ، فليس امامكم الا طريق واحد : هو اكتساب صداقة العرب والحيلولة دون مطامع اليهود .

« انتم تعتقدون ان هذا الاتجاه يفقدكم صداقة اليهود ، ويصرفهم عنكم الى السير في ركاب الروس . اذ انكم تعتقدون ان اسرائيل هي دعائكم في بلاد الشرق الاوسط ، وانكم تستطيعون ، اذا ما قامت الحرب بينكم وبين الروس ، ان تنزلوا جيوشكم في حيفا وتجهلوا منها منطلقا للهجوم على الاراضي الروسية . لكنني اؤكد لكم ان صداقة ثلاثين مليون عربي قاطن في الشرق الاوسط ، وصداقة ثلاثمائة مليون مسلم يقطنون مختلف الديار في الشرق والغرب ، هي اثنان من صداقة بضعة ملايين من اليهود ، لا يسند قيام دولتهم سواكم .

« اما اطمئنناكم الى مناصرة اليهود لكم ، فهو منوط بظلمتكم وتفوتكم على اعدائكم . واذا تفوق عليكم الروس ، هلن يرمى اليهود الذمام . فهم لا يهمهم الا ان يكونوا في الجانب الغالب . اما نزول جيوشكم في حيفا ، فليس هو الحل الاستراتيجي الاوحد الذي لا يستطيع توادكم تركيز خططهم الا عليه . فهناك مرما بيروت ومرما اللاذقية وما بينهما من الساحل السوري - اللبناني . وهذا يؤمن

لكم غرضكم ، شرط ان تكونوا على وفاق مع حكومتي سورية ولبنان وبقية الدول العربية .

« لكن نزعتمكم الى حمل العرب على السير في ركاب سياستكم ، وجعل بلادهم مسرحا لحرب منشؤها تضارب مصالحكم مع مصالح الروس ، وتنازعكم على سيادة العالم ، فأمر لا نقبله ، نحن العرب ، لا لاننا لسنا احد الفرقاء المتنازعين في الاصل فحسب ، بل ايضا لاننا في نزاعنا الحيوي مع اليهود نجدكم دائما ضدنا . فهل تستغربون ، اذن ، ان يكون موقفنا في اية حرب عالمية موقفنا حياديا ، ان لم يكن معاديا لكم ، كما كان وما يزال موقفكم معاديا لنا ؟

« فإذا عدتم الى الرشد ، ورغبتم باخلاص في مصادقة العرب ، وسألتهموني عن طريق الوصول اليها ، فاني اوجزها لكم بثلاث :

« الاولى : الوقوف موقف الحياد في اي نزاع عربي — يهودي واتباع الحق في حل الخلاف .

« الثانية : الحؤول دون اي اعتداء يهودي يقع على اي فريق

عربي .

« الثالثة : السماح للدول العربية بشراء الاسلحة ، دون قيد

وتحديد ، من بلادكم او من سواها ، وذلك لدفع اي عدوان مسلح يقوم به اليهود ضد بلادنا .

« هذا هو ثمن صداقة العرب ، فلا تضيعوا الفرصة ولا

تتماهلوا . فالزمن يسير في غير مصلحتكم . واذا انتشرت في البلاد العربية الفكرة التي صرح بها الدواليبي ، فلن يكون في المستطاع قمعها او الوقوف دونها ، مهما كانت عزيمة اولي الامر قوية في مجابهة الافكار الشيوعية ومنع انتشارها . اما اذا تولى الامر في البلاد العربية رجال مبالون الى الشيوعية ، وانفقوا مع الروس وسمحوا لهم بالاستيلاء على آبار الزيت وانابيبه ومصافيه الكائنة في البراق وسورية ولبنان — وهذا لا يتطلب غير ايام معدودة — فقدتم جميع زيت الشرق الاوسط واضطرتهم ، ساعثذ ، الى اعداد حملة قوية تستعيدون بها هذه الكنوز ، وربما الى محاربة الروس في هذه البلاد ، والى مجابهة خطر تخريب تلك المنشآت ، آبارا وانابيب ومصافي . اما اذا تفاهمتم مع العرب ، فسيخلصون لكم ويدافعون بأنفسهم عن تلك المنشآت ، او يسمحون لكم بالدفاع عنها ، قبل ان يحتلها او يخربها عدوكم . »

هذا هو تفصيل ما خطر ببالي عندما امعنت النظر في نتائج

تصريح الدواليبي ، وكيف يجب ان نفيد منه في مباحثاتنا مع ممثلي الدول . ومن هنا ، انطلقت فكرة التصريح الثلاثي المشترك الذي اصدرته الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا ، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٥٠ ، بعد مباحثات عديدة قمت بها مع ممثليها ، ابديت لهم فيها جميع ما ذكرته اعلاه ، بوضوح تام .

واستدعيت الاستاذ الدواليبي . وبعد ان عاتبته على عدم اطلاعه اياي على التصريح قبل الادلاء به قلت له : « اما وان الامر قد حدث ، فمطينا ان نفيد منه . » واوضحت له ما خطر لي وفكرته فيها سبق . فاعلن ارتياحه وموافقته . واسر لي بانه خشي ان لا اسمح له باعطاء هذا التصريح لو كان استشارني ، فلجا الى وزير الخارجية المصرية الدكتور محمد صلاح الدين واطلعه عليه فاقره . لكنه طلب من الدواليبي ان يقي امر استشارته له واتفاقه معه سرا بينهما ، لكي لا تسوء علاقتي به ، اذا كنت لا اقر ما جاء في التصريح . فطمأنته ، ثم بحثت الامر مع الوزير المشار اليه ، فاتفقنا على خطة موحدة . وبدأت عندئذ اتصل بالممثلين الغربيين بشأن اصدار التصريح الثلاثي المشترك ، فانتهى الامر بصدوره كما ورد .

وقد اثار تصريح الدواليبي ضجة قل ان يحصل مثلها . وكان اشبه بقنبلة ذرية انفجرت في جو السياسة الشرقية . ونقلت اسلاك البرق وامواج الاثير هذا الخبر الى العالم ، فاصبح اسم الدواليبي يتردد على الشفاه . وهب اسماعيل صدقي باشا من صمته وعزلته ، وادلى بتصريح صحفي شجب فيه اقوال الدواليبي ، وطالب الدول العربية بخضله ومنعه عن الكلام .

وكان صوت اسماعيل صدقي باشا هو الصوت الوحيد الذي ارتفع ضد التصريح . ولو كانت هذه المعارضة من غير المشار اليه ، لكان لها اثر في الاوساط العامة . لكن كره الشعب المصري له واتهامه اياه بان سياسته ومواقفه السابقة كانت ضد الاماني القومية المصرية ، واعتباره عدوا لحزب الوفد ، انقص من قيمة هذا الصوت النازح . اما الاوساط السورية ، فمنها من ايد تصريح الدواليبي ، ومنها من عارضه ، وذلك في ضوء موقف كل فريق من الفكرة الشيوعية ؟

ويظهر ان الدواليبي استطاب ما احدثه تصريحه من الدوي ، وما ناله من شهرة ، فاستمر في القاء البيانات وادلاء التصريحات للصحف ، متجاوزا الحد المقبول . فاضطرت الى لفت انتباهه الى

ضرورة الكف عن مثل هذه التصريحات . وسأتي على ذكر هذا الامر .
عند الحديث عن استقالتي من الحكومة . لكن سواء رمى الدواليبي
الى اكتساب الشهرة او اراد الخير لبلاده . فمما لا يمكن انكاره هو
ان موقفه ادى الى تعديل جوهري في سياسة الولايات المتحدة في
الشرق الاوسط ، وخاصة في سورية ولبنان . وقد نجلى هذا التعديل
في اتفاق الدول الثلاث على ضمان الوضع الراهن في هذه المنطقة .
حين اصدرت بيانها الثلاثي المشترك . وتجلى هذا التطور في سياسة
الولايات المتحدة وفرنسا في سورية . في دعمها الانقلاب الذي قام
به الزعيم اديب الشيشكلي ، في آخر تشرين الثاني ١٩٥١ . حين
اعتقل الاستاذ الدواليبي الذي تسلم في اليوم نفسه رئاسة الوزارة ،
وزج في السجن ، هو وزملاؤه الوزراء ولفيف من جماعة حزب
الشعب . ذلك ان الدولتين اعتبرتا ان الشيشكلي هو الشخص
الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الدواليبي ورفاقه . والحؤول
دون اتجاه سورية نحو الجبهة الروسية ، ثم اقامة حكم قوي يكون
اقرب من سواء الى التفاهم مع الجبهة الغربية . وهكذا ، وبدون
ان يقدر النتائج ، خدم الدواليبي صالح بلاده في سياسته الخارجية .
لكنه ، من جهة اخرى اساء اليها بايقاعها تحت نير الدكتاتورية
المباشرة ، وهي ما تزال حتى الآن ترزح تحت اثقالها .

حدث انشاء دولة اسرائيل في الشرق الاوسط ، في ١٩٤٨ ،
مشكلة سياسية جديدة اكثر تعقيدا واعظم شأنا من المشاكل
السياسية التي نشأت ، في العصور الاخيرة ، في هذه المنطقة من
العالم . فالبلاد التي تحدها شمالا تركيا ، وشرقا بلاد العجم والبحر
الهندي ، وجنوبا البحر الهندي ايضا ، وغربا ليبيا والبحر المتوسط ،
والتي نسكنها امة عربية واحدة رغم تقسيم اراضيها بين دول
مستقلة ، بعضها عن بعض ، شاعت الدول الغربية ، وعلى رأسها
الولايات المتحدة ، ان تتحم فيها عنصرا غربيا . نابيا ، يختلف عن
العنصر العربي في الدين واللغة والعقليات والعنصرية ، وان تقرضه
على الدول العربية . ومنحت لهذا العنصر من اراضي العرب جزءا
عظيم الشأن ، من حيث الموقع الاستراتيجي ، ومن حيث غنى الثروة
الطبيعية والامكانات البشرية . ثم انها ارادت ان تخلق لصالحها
رأس جسر على الساحل الشرقي من البحر الابيض المتوسط ،
يحالفها في نزاعها مع روسيا . كما ارادت ان توجد وسط البلاد
العربية بؤرة فساد تنشغل القوى العربية في حصرها ومنع تفشيها ،

وبذلك تضعف فلا تستطيع الوقوف ضد الدول الغربية ، بل تنحني امام رغباتها وتنزل عند ارادتها ، كلها احتاج العرب الى سلاح يشترونه من اوروبا وامريكا للدفاع عن انفسهم وارضيتهم ضد اليهود .

وهكذا توصل الغربيون الى غايتهم ، فخلقوا في الشرق الاوسط مجموعتين متنازعتين فيما بينهما ، لكنهما في حاجة الى سلاح الغرب ومعداته الحربية . واليهود مدينون للولايات المتحدة ، فلولاها لما كانت لهم دولة فلسطين ، ولولا مساندتها لانهارت دولتهم هذه امام تجمع العرب . ولا اريد في هذا البحث ان ارجع الى حوادث الماضي ، اي منذ ان استقلت سورية في ١٩٤٣ ، ولا الى مسؤولية من تولى شؤونها السياسية ، الخارجية والعسكرية ، بين ذلك العام والعام الذي جلا فيه الانكليز عن فلسطين واعلن اليهود قيام دولتهم اسرائيل ، ولا الى ما انتهت اليه تلك الحرب ، آنئذ ، ضد اليهود من كارثة سيقضي العرب سنين عديدة قبل التخلص من نتائجها الوخيمة .

لكن غرضنا الان هو القول بان قوة العرب العسكرية ، بما في ذلك سورية ، لم تكن تبعث على الاطمئنان ، من حيث القدرة على صد هجوم تقوم به اسرائيل ضد اي بلد عربي . ولم تكن هناك بارقة امل في تنظيم دفاع مشترك بين الدول العربية يؤدي الى تاليف قوى عسكرية منيعة الجانب عددا وعدة . لذلك ، لم يكن اماننا سوى حماية بلادنا من اعتداءات اليهود بأسلوب سياسي دبلوماسي على الاقل ، ريثما تتوحد كلمتنا وقوتنا ، وتتسلح جيوشنا بمعدات حربية وانمينة .

كان ينقصنا السلاح والوقت الكافي لاعداد جيوشنا وتدريبها . فالحصول على الاسلحة ، وضمان فترة من الهدوء لاعداد الجيوش ، كانا الهدف الذي سميت للوصول اليه في اثناء تسلمي وزارة الخارجية ، في النصف الاول من ١٩٥٠ . اما السلاح ، فمكتسب قد بدأنا باستيراده من فرنسا منذ اواخر ١٩٤٨ ، حين كنت وزيرا مفوضا في باريس . فكتبه لم يكن كافيا ، ولا كان من حيث القيمة الفنية مؤتلفا مع مقتنيات الحرب الحديثة . الا انه كان على الاقل نواة حسنة .

اما الانكليز والامريكان ، فمكتسبوا يرفضون بيعنا السلاح .

مباشرة . ولا يسمحون لنا باستيراده من مصانعه الخاصة في بلادهم . في حين كانت الولايات المتحدة تبيع اليهود ، بدون قيد ولا شرط ، ما يطلبون من الاسلحة والطائرات والذخيرة .

وعلى الرغم من عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك في القاهرة ، في نيسان ١٩٥٠ ، فلم يكن الامل كبيرا بسرعة تنفيذها وجعلها اداة فعالة في المعترك ، وذلك لعوامل كثيرة ومتنوعة ، اهمها : البطء المرتقب في التنفيذ ، وعدم اتفاق كلمة اولياء الامر في الدول العربية الا بصعوبة شديدة ، وغير ذلك مما لا يخفى على احد .

اما الهدوء الضروري لاعداد قوانا ، فلم يكن ممكنا الا بتدخل الدول الاجنبية لضمان استقرار الوضع الحاضر ومنع اسرائيل من الهجوم على العرب في فترة تعزيز جيوشهم .

فالسعي لبلوغ هذا الغرض لم يكن يستهدف ادخال الدول الغربية كفريق ثالث في شؤون الشرق الاوسط ، ولا السماح لها بالتدخل في شؤون العرب الخاصة . لكنه كان صادرا عن الرغبة في تجنب الاخطاء الماضية ، حيث لم نتخذ الخطوات السياسية اللازمة للحيلولة دون تقسيم فلسطين وانشاء اسرائيل ، والابتعاد عن السياسة السلبية العنيدة التي كانت سائدة عند العرب ، وهي رفض كل حل مقترح ثم مواجهة حل جديد اسوا منه ، وهكذا دواليك . فكننا نرفض ، ثم نندم على الرفض ، لكن بعد فوات الفرصة . واجلى دليل على ذلك هو ان قرار التقسيم الذي قامت الدول العربية ضده وسعت بكل قواها السياسية والعسكرية للحيلولة دون اقراره وتنفيذه ، اصبح الان مطلبا من مطالبنا ، نتمناه ونسعى للحصول عليه .

وامام هذه المخاوف ، وتجنبنا لتوبيخ الضمير في المستقبل ، كنت ابذل الجهود المتواصلة للحصول على السلاح ، ولكسب ضمان الدول الثلاث المشترك . وكان ذلك بعد ان لقيت فكرتي ارتياحا وترحيبا لدى الملك عبد العزيز بن سعود ، ووزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين .

وقد اتاحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة ، في اجتماع وزراء خارجياتها الاخير ، لاستعراض بعض المسائل التي تمس السلام والاستقرار بين الدول العربية واسرائيل ، لا سيما موضوعات تزويدها بالاسلحة والمهمات الحربية ، فقررت اصدار البيان الآتي :

اولا : تتمتع الحكومات الثلاث بان الدول العربية واسرائيل ايضا تحتاج الى رفع مستوى تسليح القوات المسلحة بنسبة معينة لتعزيز امنها الداخلي ولذا يمكن دفاعها الشرعي من ذاتها وللسماع لها بان تقوم بدورها في الدفاع عن تلك المنطقة بأسرها . وسوف ينظر في جيبس طلبات توريد الاسلحة الى هذه الدول جمعا على ضوء هذه المبادئ والاعتبارات . وبهذه المناسبة ترغب الحكومات الثلاث في ان تلتفت النظر الى ما ادلى به مندوبوها من بيانات في ٤ اغسطس ١٩٤٩ وان تميد توكيدها الآن لما سبق ان صرحت به عندئذ ، وهو معارضتها قيام تسابق في التسليح بين الدول العربية واسرائيل .

ثانيا : تعلن الحكومات الثلاث انها تلقت التوكيد من جميع البلاد المعنية التي ستسمح بتزويدها بالاسلحة المرسلة منها بان الدول المشتركة لا تنوي القيام بأي عمل من اعمال العدوان ضد اية دولة اخرى ، وبانها ستطلب مثل هذا التوكيد من اية دولة اخرى في هذه المنطقة يسمح بتزويدها بالاسلحة في المستقبل .

ثالثا : تنتهز الدول الثلاث هذه الفرصة لتعلن من اهتمامها البالغ وعن رغبتها في قيام معارضة غير قابلة للتحويل او التبديل لفكرة الالتجاء الى القوة بين دول هذه المنطقة ، ولتنسبة هذه الفكرة والمحافظة عليها . فاذا رأت الحكومات الثلاث ان اية دولة من هذه الدول تستعد للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة ، اتخذت في الحال التدابير اللازمة ، وذلك تنفيذا لالتزاماتها ، بوصفها اعضاء في هيئة الامم المتحدة .

وقد اطلقت على هذا النص عندما سلمني اياه سكرتير السفارة الفرنسية في القاهرة ، وانا في القطر متوجها الى الاسكندرية في طريق عودتي الى دمشق بحرا .

ملاحظاتي على
المذكرة الفرنسية
حول التصريح الثلاثي

وبعد مباحثتي القاهرة ، تمكنت من دراسة نص التصريح . وبعد التفكير ، وضعت ملاحظات ضريها على الآلة قنصلنا في الاسكندرية ، السيد مؤيد المؤيد ، وبعثت الى وزير خارجية مصر بنسخة عنها . وهذه هي الملاحظات :

١ - لقد تحقق ما كان وصل الى علمنا ، وهو ان وزراء الخارجية للدول الثلاث (امريكا وانكلترا وفرنسا) يبحثون شؤون الشرق الاوسط على ضوء الاتجاه الجديد الذي ظهر في الراي العام العربي نحو ضرورة التفاهم مع الروس ، بعد ان لمس العرب انواع الضغط عليهم من قبل الامريكيين ومساندتهم لليهود في كل المسائل والظروف . ولا شك في ان المذكرة وصيغة التصريح الثلاثي المقرر اصداره في يوم ٢٦ مايو ١٩٥٠ يؤكدان ان هذه الدول الثلاث تريد

تلافي الامور والحيلولة دون انزلاق الحكومات العربية نحو التفاهم مع الروس ، والسعي لتنظيم الراي العام العربي من جهة الخطر الصهيوني . سواء بضمان الحدود وخطوط الهدنة الحالية . او بالموافقة على الاستثمار على بيع الاسلحة للدول العربية . شرط التعهد بعدم استعمالها ضد اليهود . ولا شك في ان المذكرة خطوة طيبة في هذا السبيل يستحسن قبولها مبدئيا مع التحفظ ببعض النقاط كما هو وارد فيما يأتي :

٢ - التعهد المطلوب اعطاؤه من قبل الدول العربية بشأن الاسلحة يتضمن عدم استعمالها الا في حالات ثلاث : (ا) تأمين الامن الداخلي ، (ب) تأمين الدفاع المشروع (الخارجي) ، (ج) الاشتراك في الدفاع عن مجموع منطقة الشرق الاوسط .

وكانت سورية ، كلها طلبت شراء صفقة من الاسلحة من فرنسا تعطي لها تصريحاً بان هذه الاسلحة ستخصص للامن الداخلي . وقد اضيف الآن الى التعهد المطلوب امران آخران يتعلقان بالدفاع المشروع - ويقصد به حتما الدفاع ضد عدوان يهودي - والاشتراك في الدفاع المشترك عن مجموع المنطقة - ويقصد به حتما مواجهة حرب ضد الروس .

وقد جاء في احدى فقرات التصريح الثلاثي المقرر اصداره ما يشير الى انواع معينة من الاسلحة التي يسمح بتصديرها الى الدول العربية . وهذا شرط صعب القبول لو كانت الغايات المحددة لتلك الاسلحة مقتصرة على تأمين الامن الداخلي . اذ يكون مستحيلا ، عندئذ ، ان يسمح بشراء اسلحة ثقيلة لا يحتاج اليها في هذا الغرض .

فاضافة الغايتين الاخريين : الدفاع المشروع والدفاع المشترك ، يفتح امام الدول العربية مجالا لطلب اسلحة ثقيلة كالدبابات والمدافع والطائرات التي لا بد منها لتأمين هاتين الغايتين . فينضج مما تقدم ان اضافة هاتين الغايتين مفيد للبلاد العربية .

٣ - جاء في المذكرة ان فرنسا تولت تبليغها الى سورية ولبنان كما تولت امريكا وانكلترا تبليغ مئيلتها الى سائر الدول العربية والى اسرائيل . وهذا تأكيد لما كان شائعا من ان ثمة اتفاقا يقضي بتقاسم الدول الثلاث النفوذ في هذا الشرق الاوسط .

ولئن كان هذا الامر غير مقبول بتاتا ولا تستطيع الدول العربية

الا اظهر عدم رضاها عنه ، فلا شك في ان له فائدة لا تنكر . وهي ان عدم ترك الامور في الشرق الاوسط تسير وفقا لسياسة دولة واحدة او دولتين من هذه الدول الثلاث ، يؤدي الى تنازع بينها تستطيع الدول العربية الاستفادة منه . ولا بد من الاشارة الى ان استقرار الامور في الشرق الاوسط وعدم السماح لاية دولة عربية ان تلجأ الى تحقيق فكرة معينة تجاه دولة عربية اخرى (كمشروع سورية الكبرى او مشروع اتحاد سورية مع العراق) يكون اكثر تحققا باستمرار اشتراك فرنسا في المداورات بين الدول الثلاث ، باعتبارها تناهض هذين المشروعين ولا توافق على تحقيق اي واحد منهما .

٤ - اما التصريح المطلوب تجديده من قبل الدول العربية بنواياها السلمية فهو منسجم مع ميثاق الامم المتحدة ولا ضرر على الدول العربية ان تؤكد دائما وسرمدا .

٥ - التصريح الثلاثي المنوي اصداره في ٢٦ مايو يرمي ، على ما يبدو لنا ، الى غايات عديدة . وهي : (ا) ايقاف الاتجاه الجديد الظاهر في الراي العام العربي نحو التقرب من الروس ، (ب) الحيلولة دون شراء الاسلحة من روسيا خشية من ان يعقب ذلك تفاهم اكثر اهمية ، (ج) تطمين الراي العام العربي بعدم امكان تعدي اسرائيل على البلاد العربية بحيث تنصرف الاذهان عن توقيع معاهدة الدفاع المشترك او يضعف الاهتمام بتنفيذ احكامها . وهم يأملون ايضا ان تتباطأ الدول العربية في شراء الاسلحة وتعزيز جيوشها بسبب هذا الاطمئنان .

فيجب على البلاد العربية ان لا تقع في الشباك الملقاة امامها وان لا تنخدع بهذه التصاريح . وعليها ان تستمر في تعزيز قواها مستفيدة من هذه الفرصة السانحة التي فتحت امامها لشراء الاسلحة اللازمة لجيوشها .

٦ - اما التصريح الثلاثي المنوي اصداره فلا بد من ابداء بعض الملاحظات عليه . وهو : (ا) يجب الاصرار على شراء اسلحة ثقيلة لكي تتمكن الدول العربية من الدفاع المشروع والدفاع المشترك المذكور في ذلك التصريح ، (ب) جاء في احدى فقرات التصريح ذكر لرقبة الدول الثلاث في اقامة واستقرار السلام في الشرق الاوسط . فيجب الانتباه الى ان عبارة « اقامة السلام » قد يكون القصد منها الاصرار على عقد معاهدة صلح بين الدول العربية وبين اسرائيل .

ولذلك نرى ان تبدي الدول العربية ملاحظة على هذا التعبير وضرورة الاكتفاء بعبارة « استقرار السلام » ، باعتبار ان في اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربية واليهود ما يضمن هذا السلام . . فلا يصح ان يطلب مجددا من العرب القيام باي عمل جديد بهذا الشأن . (ج) ورد في الفقرة الاخيرة ان الدول الثلاث لا تتأخر عن القيام باجراء فوري ، سواء ضمن اطار الامم المتحدة او غيره ، اذا ما ظهر لها ان هذه الدول تستعد لخرق الحدود او خطوط الهدنة . وهذا امر على غاية من الخطورة . والامر الثاني الذي يستدعي التساؤل هو ذكر كلمتي « الحدود » و « خطوط الهدنة » . فهل يقصد بذلك الحدود بين الدول العربية فيما بينها او الحدود فيما بينها وبين اسرائيل ؟ مع العلم بان ليس ثمة ما يسمى بحدود نهائية حتى الآن بين العرب واسرائيل .

اما فيما يجب عمله تجاه هذه المذكرة والتصريح الثلاثي ، فلدي الملاحظات الآتية :

١ - نرى ضرورة اتصال الدول العربية ، بعضها ببعض لتوحيد موقفها ، على ان تبدأ هذه المحادثات فيما بين مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وسورية ، ثم مع العراق وشرق الاردن . ذلك لان هاتين الدولتين الاخيرتين ، رغم ابتهاجهما بما يتضمنه التصريح من ضمان ضم الجزء الشرقي من فلسطين للمملكة الهاشمية الاردنية ، لا بد من ان يظهر منهما امتعاض لاستبعاد مشروعي سورية الكبرى والاتحاد السوري - العراقي .

اما كيفية اجراء هذه الاتصالات ، فيمكن ان تكون بدعوة اللجنة السياسية للانعقاد في مطلع شهر يونيو القادم ، على ان تنتهز هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في ذلك الاجتماع .

٢ - نوافق على اعطاء تصريح بعدم استعمال الاسلحة المشتراة في غير الغايات الثلاث المذكورة في التصريح الثلاثي ، لاننا بذلك نتمكن من الاستمرار على شراء الاسلحة ومن المطالبة بالسلحة ثقيلة تأمينا للدفاع المشروع (عن النفس) والدفاع المشترك (عن المنطقة) المذكورين في التصريح .

٣ - ليس لدينا مانع من التصريح بنوايانا السامية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٤ - نرى ان يقتزن هذان التصريحان من قبل الدول العربية

بحل قضية فلسطين ، سواء من حيث الاقاليم او من حيث اللاجئين ،
حلا عادلا سلميا يتفق مع قرارات الامم المتحدة .

٥ - نقترح بان يذكر في تصريح الدول العربية المشترك اننا ،
مع اعتبار انفسنا ملزمين بهذه البيانات والتعهدات ، نتساعل عن مدى
قيمة تعهد اسرائيل وعن كيفية تدخل الدول الثلاث فيما اذا صدر عن
اسرائيل اخلال بتعهداتها المماثلة . اذ ان سوابق الامور دلت على
قلة احترام اليهود لقرارات الامم المتحدة وعلى عدم وقوف الدول
الثلاث موقفا حازما تجاههم كلما استنكفوا عن تنفيذ قرارات الامم
المتحدة .

٦ - نرى ان الفرصة سانحة للسعي للحصول على احسن ما
يمكن الحصول عليه في القضية الفلسطينية ، ولان نطلب من ممثلي
عرب فلسطين ابداء رأيهم بصراحة ووضوح فيما يتعلق بقرار التقسيم
الصادر في ١٩٤٧ ، وبمشاريع « كلاب » ، وبعودة اللاجئين الى
فلسطين او منحهم التعويضات واستيطانهم في البلاد العربية ، حتى
اذا ابدى هؤلاء الممثلون رأيهم الواضح في اجتماع اللجنة السياسية
او مجلس الجامعة ، سمعت الدول العربية مشتركة لتحقيق ما تقرر
المطالبة به والعمل على الحصول عليه .

وعند وصولي الى بيروت ، اجتمعت برئيس الجمهورية
الشيخ بشارة الخوري ، وبرئيس الوزارة السيد رياض الصلح
واطلعتهما على ملاحظاتي فاستحسنوها ، ثم تداولنا امر هذا
التصريح . وكنا على وفاق بان صدوره موافق لمصلحة البلاد
العربية .

موقف لبنان
والجمعة الناصبية
في سورية حول التصريح

اما صحف دمشق ، وبعض الاحزاب المتطرفة ، فقد استقبلت
هذا التصريح بما اعتادت ان تردده في كل مناسبة مماثلة . فوصفته
بانه تدخل في شؤون الشرق الأدنى ، وسمي لبسط نفوذها عليه .
واعلنت بعبارات التهويل والتطرف انها تحتاج على التصريح
وتعارضه على رؤوس الالتهاد . اما العقلاء واصحاب الرأي
الراجح ، فلم يغيب عنهم ان التصريح لا يقيد البلاد العربية بشيء
خلوه من صفة التعماد بينها وبين اصحاب التصريح ، وان ارتباطنا
فيه غير ظاهر ، لاننا لم نعهد باعلان قبوله رسميا . وهكذا كنا
كالمكحول الذي لا يطلب منه اي التزام بقبول الكفالة .

فاذا وجدنا ان وضعنا العسكري ضعيف لا يضمن امكان رد

الاعتداء ، عمدنا الى مطالبة الدول الثلاث بتنفيذ تعهداتها بمنع المعتدي وردعه . واذا كان وضعنا العسكري يجيز لنا مواجهة المعتدي ودفع القوة بالقوة استغنيا عن طلب تدخل الاجانب . واذا اصبحنا يوما من الايام قادرين على اخراج اليهود من فلسطين ودفعهم الى البحر ، فلا التصريح الثلاثي يتف حاجزا في طريقنا ، ولا الدول الثلاث نفسها تعود الى الدفاع عن دولة مظلومة . وما دام القصد الاول هو الاطمئنان في فترة الاستعداد ، فالمعتقلون من اولي الراي ارتاحوا الى هذا الاسلوب السياسي الذي يمنع عنا الشر في هذه الفترة .

وبسبب استقالتي من رئاسة الحكومة في اواخر ايار ١٩٥٠ ، لم يتح لي مناقشة الموضوع في الجمعية التأسيسية ، وبيان رايت فيه .

وعقدت الجمعية التأسيسية جلسة مساء الاربعاء في ٤ تموز ١٩٥٠ ، التي فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي خطبا اوضح فيه ان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بحثت التصريح الثلاثي في نقاطه الثلاث ، اي (١) مقدار السلاح الذي يجب ان تشتريه الدول العربية لكي تتمكن من حماية نفسها ومن توطيد الامن الداخلي في البلاد ، و (٢) وجوب تأكيد الدول العربية انها ترغب في السلام ، وانها لن تستعمل هذا السلاح الا من اجله ، و (٣) انه لا يجوز لاية دولة من دول الشرق الاوسط ان تلجأ الى استعمال القوة او التهديد باستعمالها ، وانه اذا اتضح للدول الثلاث ان هذه الدول تستعد لخرق الحدود فهي تستعمل عند ذلك حقها داخل منظمة الامم المتحدة وخارجها لمنع هذا العدوان .

واوضح القدسي ان اللجنة السياسية قررت ان يكون ردھا المشترك مضمنا التصريح بان دول الشرق العربية ليست اقل غيرة من غيرها على استقرار السلام ، وبان تأمينه يقع عليها وحدها ، وبان السلاح المشترك يستعمل لا في سبيل التعدي على احد بل في سبيل الدفاع عن نفسها ، وبانها تعتبر هذا التصريح بمثابة تقسيم لها الى مناطق نفوذ ، وهي ترفض اي تدخل اجنبي في مسائلها الخاصة .

وبعد ان ادلى بعض النواب برايتهم في الموضوع ، تقرر ان تعقد جلسة سرية لمتابعة البحث . وبعد الانتهاء منها ، اقرت الجمعية التأسيسية سياسة الحكومة بعد نقاش عنيف .

وهكذا وافقت الحكومة ضمنا على التصريح الثلاثي ، كما اقرت الجمعية هذه الموافقة ، ضمنا ، ايضا . واستمرت الحكومات السورية والعربية تطالب الدول الثلاث باحترام تواجيمها والتدخل لدى اليهود ، كلما بدت منهم بادرة غير طيبة . كما استمر شراء السلاح من فرنسا ومن انكلترا . واني مقتنع بان سعيي للحصول على هذا التصريح كان لخير بلادي والبلاد العربية جمعا ، وبان التصريح كان خير ملجأ نعتصم به ريشنا يكتمل استعدادنا العسكري فنعود عندئذ الى الميدان لا لنحمي بلادنا من اليهود فحسب ، بل لنخلص فلسطين العريضة من وجودهم فيها ، ولنقضيهم عنها ونعيد هذا القطر الشقيق الى اهله واصحابه العرب . ان هذا اليوم المرتقب هو ما يجب على كل عربي مخلص ان يعمل للوصول اليه بكل ما اوتي من كفاءة ومقدرة . واني لارجو المولى تعالى ان يكتب لي ان ارى ذلك اليوم السعيد . واذا لم اره ، فغاية ما ارجوه هو ان لا يكون مواعده بعيدا .

التصريح الثلاثي
لم يمنع العدوان
على مصر

بعد كتابة ما تقدم ، وقع العدوان الثلاثي على مصر في آخر شهر تشرين الأول ١٩٥٦ ، واشتركت فيه اسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا اللتين اقدمتا على هذا العمل ، رغم انهما وقعتا على التصريح الثلاثي الانف الذكر والذي كان يرمي الى الحيلولة دون تغيير الاوضاع الراهنة في الشرق الادنى . وتحجبت هاتان الدولتان بان نزول قواتهما الى بور سعيد كان لحماية قناة السويس من احتلال القوات العسكرية اليهودية ، في حين انهما لم تقوما بهذا العمل العدواني الا رغبة في ازالة الحكومة المصرية واعادة قناة السويس للشركة التي كانت تملكها قبل تأميمها . وقد اعترف مستر ايدن ، رئيس الوزارة البريطانية ، في مذكراته المنشورة في ١٩٦٠ ، بان بريطانيا لم يرق لها تأميم القناة ، وخشيت من قيام حكومة مصرية تتحدى الامبراطورية البريطانية وتهدد مصالحها في الشرق . فاتفق مع غي موله رئيس وزراء فرنسا ، وبينو وزير خارجيتها ، على القيام بعمل عسكري مشترك ، تبدأ فيه اسرائيل بالهجوم على سيناء وانزال قواتها قرب القناة، فتدعي بريطانيا وفرنسا بان حرية الملاحة فيها اصبحت معرضة للخطر ثم تصدران اوامرها بانزال قواتهما في بور سعيد والانتشار على طول القناة لحمايتها . وبصرف النظر عما جاء في مذكرات ايدن من اعتراف بالجرم، فان الاستعدادات الواسعة التي بدأت قبل هجوم اليهود على سيناء بما لا يقل عن

شهرين ، لا يمكن تفسيرها بغير الرغبة في اعداد العدة للهجوم . والا
فما معنى تجمع القوات البريطانية والافرنسية في قبرص ؟
لا ريب في ان فرنسا ، عندما اشتركت في التصريح الثلاثي ،
كانت تهدف الى الحيلولة دون استيلاء اليهود على سورية ، ودون
تنفيذ مشروع سورية الكبرى ومشروع اتحاد سورية مع العراق .
وكان كل ذلك خوفا من اتساع نفوذ بريطانيا في الشرق الاوسط ،
وحلول انكلترا محل فرنسا في سورية . ولكنها ، عندما تعرضت
مصالحها المادية في السويس الى الخطر ، تناسلت هي وبريطانيا
المبادئ التي تمهدت بالدفاع عنها ، فهجمت بقواتها على مصر حتى
لا تقع تحت النفوذ الاميركي .

وفي العاشر من نيسان ١٩٥٠ ، انعقد مجلس الجامعة العربية
تحت رئاستي الدورية . فافتتحت دورة انعقاده بخطاب ، ثم تخلت
عن الرئاسة . وكانت اجتماعات المجلس شكلية ، اذ ان الاباحث
الهامة كانت تعالجها اللجنة السياسية التي عقدت جلساتها برئاسة
محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، حسب التقاليد السائدة .
وكان هناك موضوعان هامين هما : عقد معاهدة الضمان الجماعي
بين الدول العربية ، وقضية ضم الجزء الشرقي من فلسطين الى
المملكة الاردنية .

اما معاهدة الضمان الجماعي فقد انيطت بلجنة خاصة ، اشترك
فيها مندوبو الدول الاعضاء مع خبراءهم العسكريين . فبدأت
اجتماعاتها بروح الشاغل ، اذ اخذ العسكريون المصريون يماطلون
ويباحكون حتى بدانا نشك في عزم حكومة مصر على انجاز هذه
المعاهدة وابرازها الى حيز الوجود . ثم انتهت اجتماعات الجامعة
ولما تصل هذه اللجنة الى نتائج نهائية . (وهذا ما اشرت اليه في
المذكرة التي قدمتها الى الحكومة المصرية قبل مبارحتي القاهرة
متوجها الى الرياض . وسيجيء ذكرها في هذا الفصل) وقد اجتمعت
اللجنة السياسية بعد شهر من انفضاض اجتماعات المجلس ولم
تتقدم المعاهدة كثيرا الى الامام . ثم تم التصديق عليها في الدورة
اللاحقة التي مثل سورية فيها وزير خارجيتها ورئيس وزرائها
السيد ناظم القدسي .

ولست ادري اكان النحاس حليف هذه المعاهدة ، ام ان
المواقف العدائية بين مصر والعراق اثرت على تنفيذها ؟ فهي ،

على كل حال ، ولدت كسيحة في جو يسوده الخلاف بين الفرقاء المعنئين . وهكذا فلم تكتب لها الحياة ولم يظهر مفعولها في جميع الحوادث التي تعرضت فيها احدى الدول العربية الى عدوان خارجي . والحق ان مولدها كان صعبا . فالسعودية التي تبنتها وعملت لها ، لم تستهدفها بالذات ، بقدر ما استهدفت منع سورية عن الاتحاد مع العراق . ففي الاجتماع السابق للجامعة لم يخف رئيس الوفد السوري ووزير الخارجية ناظم القدسي ان سورية تتطلع الى الاتحاد مع العراق لضمان حدودها من هجمات اليهود . ولم يكن هذا سوى ذريعة ، الا انها لم تكن تخلو تماما من الوجهة . وامام هذا الدعاء قال المندوب السعودي للقدس : « ما دمت خائفا من اليهود وتريد ضمانا من العراق ، فليكن اكثر من ذلك : ضمانا جماعيا تشترك فيه مصر والسعودية والاردن ولبنان . اليس اشترك هذه الدول — وخاصة مصر التي تملك من الاكثانيات ما لا يهلكه العراق — اضخم من ضمان دولة واحدة ؟ طبعاً ، لم يكن لدى القدسي اي جواب ، فطلب استشارة حكومته . فكان ذلك الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء السوري واقترح فيه اتخاذ قرار بالاتحاد مع العراق ، وارسال برقية بهذا المعنى الى القدس ليبلغ سائر الدول العربية مضمونها ، فيحبط مشروع الضمان الجماعي ويثبت الاتحاد مع العراق . وقد ذكرت في الفصل السابق ، في معرض الحديث عن هذا الاتحاد ، ما دار في الاجتماع الوزاري ، وكيف افني اعلنت عزمي على الاستقالة اذا اتخذ قرار كهذا ، وكيف ماتت فكرة هذا الاتحاد في عهد حكومة الاناسي .

فليس غريبا بعد هذه الولادة العسيرة لمعاهدة الضمان الجماعي ان ياتي الوليد محروما من عطف اهله ، لا سيما ان ابيه وامه — مصر والسعودية — كانا قليلي التعلق به ، كما كانا يقدران منذ البداية ان وليدهما لن يقدر له الوقوف على قدميه لان الضغينة والكراهية كانتا في صلبه .

وكانت مصر تهدد بالانسحاب من معاهدة الضمان المشترك هذه ، كلما ارادت فرض ارادتها وسياستها على سائر الدول العربية . وتجاوزت ذلك مرة الى التهديد بالانسحاب من الجامعة نفسها .

والمضحك ان هذه التهديدات كانت تلاقي من رؤساء الحكومات العربية اهتماما كبيرا وتحملهم على التخوف على مستقبل العرب ،

إذا انفرط عقد الجامعة وانسحبت منها مصر . والحق ان وجود الجامعة وعدمه سيان . بل لعل وجودها اضر اكثر مما نفع . ذلك لان العرب اعتدوا على الجامعة في جمع كلمتهم وتوحيد جهودهم ومواجهة الحوادث صفا واحدا ، وكان ذلك سرايا . فلو لم تقيم الجامعة ، او لو انفرط عقدها ، لكان العرب سعيوا الى وسيلة اخرى ربما كانت اجدى . وامضت الجامعة اكثر ايامها سوادا — مع ان كل ايامها سوداء — ابان حوادث فلسطين . اذ تكشفت العيوب ولم يوصف لها الدواء . واذا وصف فلم يكن صالحا ولم يقد المريض . ثم انبثقت المطامع الفردية فلم تستطع مقاومتها ولا القضاء عليها . اما الجلسات ، فكانت تعقد في جو ملؤه التنافر وتسوده البغضاء والانانية . فلا عجب من ان القرارات التي اتخذت كانت موصومة بهذا الطابع : جوفاء في الصميم براقة في المظهر . ولم يصدر بلاغ عند انتهاء اي اجتماع الا فيه تأكيد على « انسجام وجهات النظر » ، و « اتفاق الكلمة » ، وما كان ذلك الا كذبا وتضليلا . وسأذكر فيما بعد ، حادثة مؤسفة جرت في احدى جلسات اللجنة السياسية ، كمثال على ما كان يدور في الجلسات من مهاترات ومناقشات بعيدة جدا عن الترفع الذي يجب ان يسود بين دول شقيقة . والحققة الاكيدة التي لا ريب فيها هي ان هذا التفسخ في مقدمة اسباب تثبيت اقدام اسرائيل في فلسطين وازدياد شوكتها ومنعتها . والا فما معنى عجز سبع دول عربية — عدا السودان وليبيا وتونس والمغرب التي انضمت فيها يعد الى الجامعة — تمتلك المساحة والنفوس والامكانيات المادية الكبيرة ، تجاه دولة حديثة النشأة ، صغيرة الحجم ، قليلة السكان ، عديمة الامكانيات الذاتية ؟ لكن المستقبل اظهر عمق اختلافاتنا وقوة اتحاد اليهود وضعف قيادتنا ومهارة قيادتهم ، وخلو مستودعاتنا من الاسلحة والذخائر وغناها عندهم . والخطر من هذا كله هبوط روحنا العسكرية ، وانخفاض مستوى تدريب جنودنا ، وخلوهم من الروح النضالية وحسن التدريب . ولربما كانت الطلبة لنا لو كانت المعارك تكسب بالخطب الحماسية والكلام الفضفاض . ولا سبيل الى انكار ما كان يتميز به رؤساؤنا في ميادين المزايدة الشعبية وتضليل الجاهل ، على نمط « فلسطين عربية .. وستبقى عربية ! »

بقيت من فلسطين التي احتلها اليهود منطقة نجت من الاحتلال سميت « شرقية » ، نسبة الى وضعيتها الجغرافية . وقد احتلها جيش الاردن ، كما احتل الجيش المصري قطاع غزة ، والجيش

السوري بعض القرى الفلسطينية . وبما ان تلك المنطقة هي جزء مما خصصه قرار التقسيم للعرب ، فقد اقيمت تحت السلطة الاردنية بعد عقد الهدنة الاسرائيلية - الاردنية ، كما بقيت منطقة غزة في يد القوات المصرية . ثم نجحت سياسة الملك عبد الله في ضم هذه المنطقة الى امارته التي عرفت منذ ذلك الوقت بالملكة الاردنية الهاشمية .

الجامعة العربية
تبعث الحاق
المنطقة الشرقية
بالاردن

وحين اثير هذا الموضوع في اجتماع اللجنة السياسية ، في نيسان ١٩٥٠ ، هاجم المندوبون كلهم ، عدا المندوب العراقي ، مشروع الملك عبد الله وابانوا بان اوضح نتائج الضم هو محو اسم فلسطين نهائيا عن الخريطة . ولم يدافع عن الضم سوى الشريقي مندوب الاردن . وبلغ به التوتر مبلغا عظيما فانفجر في وجهه اضعف الحاضرين : عبد الرحمن عزام . فتراسقا السباب والشتائم ، وانتهى الامر بان قال الشريقي لعزام : « انت جاسوس ... » . نعم جاسوس انكليزي قذر ... » وكاد الامر يصل الى تبادل الصفعات ، لولا تدخل رياض الصلح الذي حال دون اللجوء الى الايدي في تبادل « الحجج والبراهين ! » وليتك ابها القاريء رأيت صلاح الدين ويوسف ياسين يهرولان الى ابواب القاعة فيفتحانها ويشيران على الحجاب باخلاء الممرات والابهاء حتى لا يصل الى مسامع احد ما كان اعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يتبادلونه من « آراء وحلول واقتراحات ... لجمع شمل العرب ومعالجة قضية فلسطين ! » . حين رنعت الجلسة كان كلنا نائقا وآسفا على ما تردت اليه الامور . وفي الاجتماع اللاحق ، جلسنا على مقعد عزام ، فكان هو الى يساري والشريقي الى يميني ، لكي احول بجسمي عند الاقتضاء دون شوط آخر من الملاكمة بين الاثنين ! وفي هذه الجلسة ، تقدم النحاس باشا باقتراح يرمي الى اقرار فصل الاردن عن الجامعة العربية ، اذا اصرت حكومتها على ضم المنطقة الشرقية . وقد عارض الشريقي وتوفيق السويدي مندوب العراق هذا الاقتراح . اما مندوبو السعودية ولبنان واليمن فاقروه . ولم يكن في وسمى الا ان اخذو حنوهم ، املا في ان نكسب فرصة تأجيل الجلسات الى الشهر القادم ، فعلمنا نجد حلا مناسباً بين الضم والفصل .

وقبل مغادرتي القاهرة متوجها الى الرياض وضمت مذكرة براي في الموضوع سلمتها الى محمد صلاح الدين ، وهذا نصها :
١ - سايرت مصر في اقتراحها فصل الاردن في اجتماع امس

لكي لا يثمر الرأي العام المصري بأن مصر ستبقى وحدها ، فتضعف قوة المتسكين بالجامعة امام القائلين بانسحاب مصر منها . ومن جهة ثانية اردت بموقفي هذا دعم مركز الوفد المصري تجاه مناويليه في سياسته العربية ، حتى لا يقال بأن سورية ابتعدت عن سياستها التقليدية نحو مصر عندما راس حكومتها النحاس باشا . ٢ - لقد اعترضت على تأجيل الاجتماع شهرا ، لكنني مع الاسف لم اوفق الى تقريب موعد الاجتماع . واني اذكر فيما يأتي مضار هذا التأجيل :

٣ - لا شك في ان البلبلة ستقع في الشهر القادم وسيستفيد منها من يريد الاصطياد في الماء العكر ويعمل على تفريق كلمة العرب وزعزعة الجامعة في وقت لا يوجد فيه تفاهم او اتفاق بين الجبهة المعارضة لمحور العراق - شرقي الاردن . وهذه البلبلة تتعارض مع الاستقرار الذي ننشده ونعمل له .

٤ - لا استطيع الا ان ابيد انه يحتمل ان يسعى اصحاب الغايات المعروفة الى تحقيق احدى الفكرتين : سورية الكبرى او الاتحاد السوري - العراقي ، سواء كان التحقيق سلميا او بالعنف ، مع السعي لقيام حركات محلية في اثناء ذلك تساعد على اضعاف مقاومة العنف بالعنف .

٥ - الجيش السوري مستعد لمقاومة هاتين الفكرتين وصد الهجوم اذا حصل . لكنه يتحمل خسائر كبيرة في الارواح والاعتدة التي يجدر الاحتفاظ بها لمقاومة اليهود .

٦ - يجدر الانتباه الى ان العراق هو صاحب الاقتراح بجعل موعد الاجتماع القادم بعد شهر على الاقل ، وانه لم يقل حتى جمل الموعد ١٠ يونيو بدلا من ١٢ يونيو . ولا يصح ان يقال بأن استشارة الحكومات تستدعي هذا الامد الطويل .

٧ - مهما كانت نتائج هذه المشاورات ، فلا يمكن ان تتعدى امرين : الاول قبول الملك عبد الله باقتراح النحاس باشا فيصرف النظر عن قرار الفصل ، والثاني رفضه هذا الاقتراح . وهل يتصور ان العراق سيؤيد الفصل ؟ لا اظن ذلك .

فالنتيجة العملية في كلتا الحالتين هي هي . وسنعود بعد شهر الى ما نحن فيه الآن تماما ، مع العلم بأننا نكون اضعفنا شهرا كاملا دون ان نبدا الاستعداد المشترك تجاه اليهود ، مع احتمال

الاستمرار على التأجيل والتسويق لكسب الوقت ، بحيث نكون خدمنا رغبات الاجانب والاعداء ومصلحتهم ، ولم نقم بأي عمل جدي في هذه الفترة لمجابهة الاحداث .

١٠ — سيوجد حتما من يقول بان مصر ، بربطها التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك بموافقة الدول العربية على اقتراحها بفصل الاردن ، تمنطي الدليل على انها سوف تجري على هذا الاسلوب كلما كان لها رأي في امر ما . فتعلق الاستمرار في تنفيذ المعاهدة على قبول جميع الدول العربية النزول عند رايها في ذلك الامر .

١١ — يخشى ان يصاب الراي العام في سورية بردة فعل ، بعد ان اصبح الان متجها نحو الضمان الجماعي ، بحيث يعود المتمسكون بفكرة الاتحاد مع العراق الى ابراز وجودهم والسمي مجددا لتحقيق فكرتهم ، متحججين بموقف مصر الاخير واحتمال التأجيل والتعليق مكررا في المستقبل . بينما ان الاتحاد ممكن التحقيق فورا ، ان لم يكن بالصيغة التي كانت متصورة ، فعلى الاقل بصورة معاهدة ثنائية .

١٢ — لا يستبعد ان تنشط فكرة التحالف مع احدى الدول الاجنبية ، كما لا يستبعد ظهور اتجاه نحو الاعتماد على تصريح يصدر من امريكا بضمان الحدود الحالية كما فهم من محادثة جرت بين القائم باعمال السفارة الاميركية بالقاهرة وبين القائم باعمال المفوضية السورية فيها .

١٣ — ان سياستي وسياسة حكومتي الحاضرة اسابتها الان هزة شديدة ، بحيث اصبح يخشى ان يفلت الامر من يدها ، بعد ان توصلت بجهودها الى استبعاد فكرة الاتحاد وتوجيه الراي الى فكرة الضمان الجماعي .

١٤ — انني شخصا بانحيازي الى اقتراح مصر بالفصل — رغم ان الراي العام في سورية لا يمكن اعتباره متفقا على وجوب الفصل بسبب الضم — غامرت بمستقبل الحكومة التي تستند فيها تستند اليه على حزب لا يقول بذلك ، بينما الاحزاب والفئات الاخرى التي ترحب بالفصل لا تزال مستمرة في مناواة الحكومة الحاضرة ومعارضتها .

١٥ — كنت ارجح ان توقع في هذا الاجتماع معاهدة الدفاع المشترك فيما بين الاعضاء ، ما عدا الاردن . وابدت تايدي لهذا الراي ، لكنه لم يقبل . وانني اعتقد اننا لو فعلنا ذلك ، لتجنبنا معظم

المضار المذكورة آنفنا .

١٦ - والآن ، وقد حصل ما حصل ، لا ارى مندوحة عن لفت نظر الحكومة المصرية - كما ساعمل على لفت نظر الحكومة السعودية في رحلتي الى الرياض غدا - الى خطورة الحالة والى وجوب تدارك الامر سريعا بالوسائل الآتية :

(ا) صدور بيان من قبل الحكومة المصرية تفسر موقفها من تأجيل التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك وثبتت موافقتها عليها واستعدادها للتوقيع عليها وتنفيذها .

(ب) اعارة الجيش السوري بعض الاسلحة اللازمة له ازوما شديدا (دبابات ، الخ .)

(ج) التنازل للجيش السوري عن الصفقة التي عقدها الجيش المصري بشراء بعض القطع البحرية ، لقاء دفع ثمنها .

(د) وضع مبلغ من المال (عشرة ملايين جنيه استرليني قابلة للتحويل) تحت تصرف الحكومة السورية تعزز بها وسائل الدفاع العسكري . على ان تبحث كيفية هذه المساعدة وشكل تأمينها ، سواء على سبيل القرض او على سبيل الاشتراك في وسائل الدفاع المشترك .

١٨ - لقد انفتحت سورية على تعزيز جيشها خلال ١٩٤٩ . و ١٩٥٠ ما يقارب عشرين مليون جنيه مصري . ولديها الآن برنامج واسع للتسلح لا تستطيع بوسائلها المالية الخاصة تدارك ما يتطلبه من مال . والاستقراض الداخلي عن طريق اصدار النقد بتغطيته بسندات على الخزينة لا يمكن الاستمرار فيه دون تعريض النقد السوري الى التضعف . فيجب تدارك المال عن طريق آخر ، كما فعلت الحكومة السورية عندما عقدت قرضا لدى المملكة العربية السعودية (ستة ملايين دولار خصصت كلها للجيش) .

١٩ - يتضح مما تقدم شدة حرصي على تنمية علاقات سورية مع مصر وتوحيد سياستها ضمن الجامعة العربية بما يتفق مع مصلحة العرب جميعا . وآمل ان تلقى ملاحظاتي هذه عناية الحكومة المصرية ، فتقدرها حق التقدير .

ولم يعطني الوزير المشار اليه جوابا على المذكرة بعد رجوعي من الرياض . لكنني اظن انها اسهمت في تحويل اتجاه الحكومة المصرية . اذ انها ، في الاجتماع اللاحق ، لم تعد الى بحث الموضوع بذلك الشكل العنيف ، رغم ان الملك عبد الله كان اصدر مرسوما

بضم المنطقة الشرقية الى بلاده ، والف حكومة اشتركت فيها بعض الشخصيات من نابلس وغيرها من مدن المنطقة الشرقية . ثم اوجد مجلسا تشريعيا اشتركت فيه المنطقة وبعثت نوابها اليه .

وعندما اغتيل الملك عبد الله ، كان من المتوقع ان ينهار العرش . لكنه ثبت ، لان جهاز الحكم كان سليما ، ولان الانكليز ، من ناحية ثانية ، حالوا دون التحاق الملكة بالعراق .

وقد ورث الملك الحالي لهذه الدولة ، الحسين بن طلال ، التاج عن ابيه المريض . وهو صبي يافع . فانتقل هذا التاج في اشهر معدودات من مفرق الجد الى مفرق الحفيد .

وقد اجتمعت بالملك الحسين مرة واحدة ، كانت كافية لان ادرك انه شاب يعرف ما يريد ، عنيد في تحقيق ما يريد ودمع ما يراد له . فله من خصال الحكم ما لا يوجد الا عند قلة من رؤساء الدول . وهو يملك من الجراءة ما يصل ، في بعض المواقف ، الى القمة . وهو مداور ومناور ، يتظاهر بالاتفاق والموافقة ، بينما حقيقة الامر غير ذلك . وهو يخدع مخاطبه ويخادعه ، متمسك بالعرش ، يعرض نفسه للهلاك في سبيل الدفاع عن ملكه ، لا يدع الظروف تغدره ، سريع التقرير وسريع التنفيذ ، يمسك — كما يقولون في فرنسا — الثور من قرنيه ويبطحه ! كان يصلح لزعامة العرب .

وفي احدى الجلسات الذي عقدها مجلس الوزراء في القصر الجمهوري ، وكان ذلك في ٢٨ نيسان ١٩٥٠ وعند البحث في الشؤون الخارجية ، رجوت الوزراء بأن لا يدلي احدهم بتصريح يتناول سياسة الحكومة دون ان يطلع مجلس الوزراء على اسسه . اما في السياسة الخارجية ، فطلبت اليهم ان يتجنبوا الادلاء بأي تصريح يتعلق بها ، وان يتركوا لي هذا الامر بصفتي وزيراً للخارجية . وكان قلبي موجها بطبيعة الامر الى الاستاذ معروف الدواليبي الذي استمر على التحدث في الشؤون الخارجية ، منذ ادلى بتصريحه المشهور الى احدى صحف القاهرة . (ذكرت هذا في الفصل السابق) ولم اكد انهي حديثي ، اذا بالسيد اكرم الحوراني يخرج من قاعة الاجتماع دون ان يشترك في البحث . فظننا انه ترك القاعة لامر خاص . لكنني فوجئت ، بعد هنيهة ، بدخول احد الحجاب الذي ناولني ورقة مطوية ، كانت كتاب استقالة وضعه الحوراني على مجل وارسله الي . فطلويت الورقة ، دون ان يعلم الوزراء بمضمونها .

استغلني من
رئاسة الحكومة

وعندما انتهى الاجتماع وانصرف الوزراء ، بقيت مع رئيس الجمهورية واطلعت على كتاب الاستقالة . فعجب واستوضح مني عن الاسباب . فأجبته : « لم يفتحني الحوراني بشيء . لكنني بدأت منذ مدة المس منه تباعدا وعدم اهتمام بالعمل . »

وفي صبيحة اليوم الثاني اجتمعت الى السيدين عبد الرحمن العظم وعبد الباقي نظام الدين واطلعتهما على الامر . فذهب الاخير واجتمع الى الحوراني وطلب مني الحضور الى داره فلبيت طلبه . وكان الحوراني عنده . وحين طلبت منه جلاء الامر ، اكد لي شديد تمسكه بالعمل معي ورغبته في الاستمرار . لكنه ابدى عدم استطاعته التعاون مع الوزيرين سامي كجارة ومحمد المبارك ، واقترح اقضاءهما كشرط لعودته عن الاستقالة . فأجبته بانني . شخصيا ، احرص على الاستمرار في العمل مع جميع الزملاء الذين قبلوا مؤازرتي في الوزارة ، وباني لا اميل مطلقا الى قطع العلاقة بأحدهم ، ما لم تكن ثمة اسباب جوهريه لا يجوز معها بقاؤه في الوزارة . وعندئذ افضل ان تستقيل الوزارة كلها ، وان انسحب من الحكم باعتباري مسؤولا ، مغنويا ، عن الوزير الذي ادخلته وزارتي . فأصر الحوراني ، دون ابداء اي سبب يبرر طلبه . وطال البحث كثيرا وانتهى بي الى القول بضرورة استشارة بقية الزملاء واحزاب المجلس ورئيس الجمهورية ، لكي يتفق الجميع على كيفية تأليف وزارة جديدة بالسرعة الممكنة ، لكيلا تحدث ازمة وزارية قد تستمر طويلا ، لا سيما ان اللجنة السياسية للجامعة العربية مدعوة للاجتماع في اوائل الشهر القادم . فاتفقنا على هذا الرأي واتفقنا . وكنت ، في الواقع ، غير متمسك برئاسة الحكومة ، ولا يهمني من الامر سوى اجتناب مشادة بين المجلس والجيش : كالتى حصلت عندهما التف السيد ناظم القدسي وزارنه . ولذلك رغبت في ان يكون لدي مجال لبحث الامر من جميع نواحيه حتى نقرر خطة مؤتلفة مع المصلحة العامة .

وكان رأي اولياء الامر في الجيش ان لا تحصل ازمة وزارية قبل اجتماع اللجنة السياسية التي ستبحث قضية الحاق القسم العربي من فلسطين بشرق الاردن . اما احزاب المجلس ، فكانت ايضا من هذا الرأي ، املا في ان يتيسر لها الوقت الكافي لاستجلاء مواقف بعضها من البعض الآخر وامكانية تأليف حكومة اكثر تمثيلا لها . وهكذا ارجىء البست في امر الوزارة الى ما بعد عودتي من

مصر . واستمر الحوراني قابعا في داره ، ولم يعين له وكيل .
وفي العاشر من ايار ١٩٥٠ سافرت بالطائرة الى القاهرة
مستصحبا العقيد عزيز عبد الكريم . وبعد ان حضرت اجتماعات
اللجنة السياسية ، سافرت الى الرياض .

وسياتي بحث ما دار في تلك الاجتماعات في فصل خاص .
اما هنا ، فمأسرد اسباب رحلتي لزيارة الملك عبد العزيز بن سعود
وما دار بيننا من ابحاث . ذلك لان هذه الرحلة كانت من جملة
الاسباب التي عجلت في استقالي :

ذات مساء زارني الشيخ يوسف ياسين ، وكيل وزير الخارجية
في المملكة العربية السعودية . وتناول الحديث قضية الرئيس شكري
القتولي وعودته الى سورية ، وما يكتنه له الملك عبد العزيز من المحبة
والاعتبار . كما جرى البحث في شأن تسديد القرض الذي عقده
مع المملكة العربية السعودية ، ولم يكن دفع منه سوى قسط واحد .
واشار الشيخ يوسف الى شديد اهتمام الملك بشؤون سورية
وباستقرار الامور فيها . وكنت اعلم ان الشيخ يوسف نفسه ،
وغيره من اصدقاء القتولي ، يعملون على توجيه الامور في مصلحة
المشار اليه ، ويؤكدون لجلالته ان الامور في سورية لا يمكن استتبابها
الا بسودة القتولي الى رئاسة الجمهورية ، وان القتولي هو الشخص
الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه القائلين باتحاد سورية مع
العراق .

اسباب زيارتي
المملكة العربية
السعودية ونتائجها

لذلك ، لم تكن نستبعد ان يكون ثمة صلة بين العاملين باسم
المملكة العربية السعودية في سورية ، وبين رجالات الاحزاب
الثلاثة : الوطني والديموقراطي وجماعة فيصل العسلي ، الذين
كانوا جاهدين في معارضة الحكم القائم في البلاد واقامة العثرات
في طريقته .

وبدا لي ان المصلحة تقضي بان اجتمع الى الملك عبد العزيز ،
لابين له حقيقة الوضع في سورية ، ولاطلب اليه تسديد رصيد
القرض .

فقلت للشيخ يوسف بانني شخصا لم اعارض في الماضي ، كما
انني لا اعارض في الحاضر ولا في المستقبل ، عودة القتولي الى
سورية . فالمجال مفتوح امامه ، بعد الانتهاء من وضع الدستور
والشروع في انتخاب مجلس النواب ، ليرشح نفسه . حتى اذا نماز
هو وجماعته بالاكثرية التي تسمح لهم باستلام الحكم ، هاد الى

رئاسة الدولة . وقلت له بأني أرغب في الاجتماع بالملك عبد العزيز . فرحب الشيخ يوسف بذلك ، بعد ان ارتاح لتصريحي بشأن القوتلي ، وقال بأنه سيقرب الى الملك طالبا ارسال طائرة خاصة . فجاء الجواب من الرياض بالترحيب . وارسلت طائرة امتطيتها مع العقيد عبد الكريم وبعض المرافقين ، فوصلنا الى جدة في ١٦ ايار ١٩٥٠ ، ومكثنا فيها ليلة . ثم توجهنا في الصباح الباكر الى الرياض بالطائرة ، فوصلنا اليها بعد ثلاث ساعات ، حيث وجدنا الامير سعود ينتظرنا في المطار . فرحب بي ترحيبا طيبا ، ثم توجهنا رأسا الى القصر الملكي .

كان الملك عبد العزيز جالسا في بهو قصره الكبير . فلما دخلت عليه وقف الى جانبي كرسيه ، لانه كان يشكو من الم في رجله لا يستطيع معه السير ، ورحب بي ترحيبا عزيزا . ثم جلست الى جانبه فبادلنا عبارات المجاملة ، دون ان نتناول بحثا جديا ، اذ انه كان ينتظر وصول امير الكويت الذي وصل بطائرته بعدي بربع ساعة .

وفي اليوم التالي ذهبت الى مقابلة الملك ، فتحدثت اليه نحو ساعتين . وكان الشيخ يوسف ياسين قاعدا القرفصاء بين الملك وبينني ولم يكن حاضرا سواه .

وابدیت للملك ما سبق ان قلته للشيخ يوسف ، واضفت ان الاتحاد السوري - العراقي لا يدين به الآن سوى اكرثية اعضاء حزب الشعب . اما الاحزاب الاخرى ، كالحزب الوطني ، فقد تراجعت عن هذا الراي ، بعد ان كانت تبنته لبعض الوقت . وكذلك الجيش ، فهو معارض في مجموعه لفكرة الاتحاد . وقلت ان الاستقرار في سورية الآن اكثر توطدا من ذي قبل ، وان الامل معهود على قرب انتهاء اقرار الدستور والشروع في الانتخابات النيابية التي يرجى ان ينبثق عنها مجلس يشترك فيه جميع الاحزاب ، فتمثل البلاد بوجهها الكامل . واني ، اذا بقيت على الحكم خلال الانتخابات ، فخطتي هي الحياد وتأمين حرية الانتخابات وفساح المجال لكل من يريد الخدمة العامة ، حتى اذا نجح وكانت في جانبه اكرثية اعضاء المجلس ، استلم الحكم بطريقة شرعية .

وابدیت للملك ان الاحزاب التي تنادي بعدم شرعية الجمعية التأسيسية وما ستقره بشأن الدستور ، لا يمكن مساندتها في راياها وهي التي ايدت ، فيها مضى ، حسني الزعيم واشتركت في الاستفتاء

الذي اجراه. ذلك ان مساندة هذه الفئة لا تسفر الا عن تبعثر الجهود وتشتت الآراء واطهار البلاد وكأنها في حالة غير مستقرة .

وشعر الملك بما ارمي اليه ، فقال انه يحب شكري القوتلي — هكذا — ويقدره . ولكنه كان يعلم بأن طريقته في الحكم لا تؤدي الى غير النتيجة التي حصلت ، ولذلك نصحه مرارا بأن يحسن الحال الا انه لم يتبع نصيحته . واكد انه لا يرغب في التدخل في شؤون سورية الداخلية . غير انه حريص على استتباب الامور فيها ، وذلك لما يكنه لاهلها من المحبة والتقدير . وقال انه لا يؤيد زيدا او عمرا ، ولا يعاكس بكرا او خالدا من سياسة سورية ، وان اهتمامه الوحيد هو ان لا تفقد سورية استقلالها باتحادها مع العراق .

فاكدت له ان قضية الاتحاد تم التخلي عنها نهائيا . اما الاستقرار فرجائي في الوصول اليه كبير ، اذا ما اتحدت القلوب واستبعدت الانانيات الشخصية وطويت الاطماع الخاصة .

وكننت في الواقع كبير الامل في تحقيق هذا الهدف . لكنني مع الاسف كننت كثير التفاؤل وغير حاسب ان هذه الشروط الثلاثة كانت ، في الحقيقة ، سرايا وقبض ربيع .

لكن عدوى هذا التفاؤل سرت مني الى الملك . فأبدى مزيد ارتياحه لاقوالي وعزمه على مساندتي . فرجوته ان تكون هذه المساندة في تسديد القرض وارسال المعدات الى المرفأ . اما مساندته لشخصي ، فاني مع الشكر الوفير ، ارجو ان تنحصر بالدعاء الطيب وبابلاغ من له بهم صلة انه لا يرمي الى التدخل في شؤون سورية الداخلية ولا يساند احدا من رجالها في الوصول الى الحكم . فأجابني مخلصنا وامر الشيخ يوسف ياسين بابلاغ القوتلي ذلك ، عند عودته الى القاهرة . كما انه طلب اليه ان يسمى لدى وزارة المالية لتأمين تسديد القرض .

وانتهت المقابلة التي تركت في نفسي اثرا جميلا وتقديرا لهذا الشيخ الجليل الذي استطاع الاستيلاء على الحكم وهو غتي يافع ، وتمكن من ادارة شؤون بلاده ، وسط عقبات كثيرة ، وهو لم يتلق من العلوم سوى للدينية منها ، ولم يخرج من بلاده سائحا مقترجا الا عندما زار مصر . وكان ، في الواقع ، يتمتع بزايا وخصال عديدة اظهرها في التؤدة وسعة الصدر والتفكير العميق والاصابة في محاكمة الامور ونتائجها وشدّة البأس والسطوة ، الى جانب اللطف والمؤانسة . ولا شك في ان هذه الخصال الحميدة دعمتها كنوز الذهب الاصفر

والاسود . فاجتمعت ، الى جانب سعة اليد ، سعة الفكر ، فكان التوفيق حليف ذلك العاهل الكبير الذي سيخلد التاريخ اسمه بين مؤسسي الدول الذين استطاعوا الحفاظ على ملكهم ومملكتهم مدة طويلة .

وبعد حضور الاحتفالات والولائم العديدة في القصر الملكي وقصر الامير سعود ، استأذنت الملك بالسفر . وعدت بالطائرة الى جدة في ٢٠ ايار ، فبلغناها قبيل الظهر . وفي المساء توجهنا الى مكة المكرمة ، حيث قمنا بحج العمرة ، وعدنا في منتصف الليل الى جدة وبقنا ليلتنا فيها .

وفي صبيحة اليوم التالي ، ركبنا الطائرة الى المدينة المنورة فزرنّا قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ثم غادرنا البلاد الى القاهرة . بقيت في عاصمة مصر ثلاثة ايام زرت فيها كلا من مصطفى النحاس باشا والدكتور محمد صلاح الدين وسفير اميركا ، وبحثت معهم ما كان وصل الى علمي عن عزم الدول الكبرى الثلاث ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، على اصدار بيان مشترك بشأن بيع الاسلحة الى دول الشرق الادنى وتأكيدهما ضمان الحدود السياسية وخطوط الهدنة بين تلك الدول ومنع تعديلها . وقد جاءت لمحة عن هذه الأبحاث في الفصل المتعلق بهذا البيان المشترك .

سافرت من القاهرة بالقطار الى الاسكندرية في ٢٤ ايار . وقبل مباحرة القطار محطة القاهرة جاء سكرتير السفارة الفرنسية مسرعا وابدى اسف السفير لعدم استطاعته المجيء بنفسه . ثم سلمني ، بالنيابة عنه ، ظرفا مختوما بالشمع الاحمر . ففتحتة واذا به يحوي نص البيان المشترك المنوه عنه فيما سبق . فقراته على عجل وشكرت السكرتير على مسارعة في تسليمي هذه الوثيقة . فطلب مني ان ابدى رأيي فيها ، فاعتذرت عن ذلك قبل دراسة البيان بامعان . واضفت بانني ، على كل حال ، مرتاح لتصريح هذه الدول بانها سوف تبيننا السلاح الذي نحتاجه .

وحالما وصلت الى الاسكندرية توجهت الى القنصلية السورية حيث انصرفت الى دراسة البيان ، ثم وضعت مذكرة برأيي فيه وطلبت الى القنصل ، وكان من ابناء عمي ، ان يضرب ثلاث نسخ على الآلة الكاتبة . وتحققت ، فيما بعد ، من انه ضرب ، دون ان يعلمني ، اربع نسخ بدلا من ثلاث ، ومن انه سلم النسخة الرابعة الى السيد شكري القوتلي الذي احتفظ بها واتخذ من رأيي في التصريح

الثلاثي وسيلة لمهاجمتي في احدى صحف دمشق . واني ، وان كنت غير مهتم بان يطلع القوتلي على ما جاء في هذه المذكرة من رأي تبنيته عن اعتقاد راسخ ، الا انني رايت ان اذكر هذه الحادثة التي تدل على عدم تسك موظفي الخارجية بكم ما يصل الى علمهم من الامور السرية الخاصة بالدولة وحدها .

وحين عدت الى الفندق وجدت كتابا مرسلا الي من دمشق يتضمن خبر استقالة السيد فيضي الاتاسي وزير العدلية . واورد هنا احدى مقراته وهي : « اتقدم بكتاب استقالتي هذه ، ولو في غيابكم ، لجهلي متى تنتهي الروحات والدلج وركوب متون الاجواء واللجج . »

فضحكت من موقف الاتاسي هذا ، وخاصة من ذكر « الدلج واللجج » ! واستصغرت منه هذه الصيغيات وقلت في نفسي انني لم اركب السفينة والطائرة رغبة في النزهة والترويح عن النفس برؤية تلك البلاد . فقد زرتها مرارا ، هي وسواها من البلدان الاوروبية العديدة . فلم تعد تغريني رؤية الرمال ولا التعرض لمخاطر اليم . لكن المصلحة العامة قضت علي بهذه السفرة الشاقة في حد ذاتها . افكون مكافأتي من احد الزملاء استقالته في غيابي وذلك في كتاب ضمنه الفاظا منبقة اجهد نفسه في التفتيح عنها ، ولم تجر العادة على ايرادها في معرض الاستقالة ؟ وحمدت الله على ان هذا الموقف لم يبد من غير فيضي الاتاسي . وارتاح بالي وعدت الى الضحك . واشترك معي رفاقي ، حتى اصبح الاتاسي يكتي بصاحب الدلج واللجج ...

ثم بارحت الاسكندرية بالباخرة « بروفيدانس » . وصدف ان اجتمعت فيها الى وزير فرانسوا المعين حديثا في سورية ، مسيو باريس ، فرغبت في استطلاع ما لديه من المعلومات عن البيان المشترك ، فوجدته غير مطلع عليه . فاعطيته اياه ، فقرأه ولم يقل شيئا .

ووصلنا الى بيروت في ٢٥ فذهبت توا الى فندق نورماندي حيث كان رئيس الوزراء المرحوم رياض الصلح اعد مائدة لي ولنايب رئيس الوزارة العراقية السيد صالح جبر . ثم ذهبت لزيارة رئيس الجمهورية مع السيد الصلح ودام اجتماعنا ما يقرب الساعة ، قرأت لهما فيها مذكرتي بشأن البيان المشترك واعطيتهما نسخة منها . وكان رأينا ، نحن الثلاثة ، متفقا .

ثم ابدت لهما استعدادي للدخول في مباحثات لمعد معاهدة تجارية بين سورية ولبنان ، كما اتفقنا في القاهرة . فبدت من الرئيس الصلح رغبة في عدم الاستعجال . وشمرت بانه عالم بها يدور في المحافل السورية عن قرب استقالة وزارتي ، وبانه لا يرغب في ان تجري هذه المباحثات بيني وبينه . فقد كان يأمل ان يأتي الى الحكم في سورية رجل غيري ، اكثر مرونة مني ! وقلت له في النهاية « لا بأس من تأجيل البحث الآن اذا شئتم . وعندما تجدون الوقت مناسباً ، تستطيعون الاتصال بالحكومة السورية . » ثم ودعتهما وتوجهت رأساً الى دمشق .

واثر وصولي اتصلت برئيس الجمهورية واطلعت على ما دار من الابحاث في القاهرة والرياض . ثم اجتمعت الى زملائي الوزراء ووضحت لهم ايضا ما جرى وطلبت منهم اعلامي عن الاتجاهات في شأن الوزارة . فعلمت ان الاحزاب لم تتفق كلمتها على كيفية تأليف وزارة جديدة ، وان الحالة غامضة . فقلت لهم : « لكن الحكومة لا تستطيع البقاء بعد استقالة وزيرين وشيوع انباء التشتت في الراي . » واتفقنا على معالجة الموقف .

وصباح ٢٩ ايار ١٩٥٠ كنت مع الوزراء في مكنتي نداول الموقف ، واذا بوزير الزراعة السيد عبد الباقي نظام الدين يدخل ويطلب الاجتماع بي منفرداً . وحين انتقلنا الى غرفة ثانية قال : « جاعني العقيد اديب الشيشكلي وطلب الي ان ابلغكم ان بقاء الحكومة الحاضرة لم يعد ممكناً ، وان المصلحة تقضي باستقالتها . » فقلت له : « لم لم تقل ذلك للوزراء ايضا ؟ هذا الامر ليس ملكي وحدي وعلينا اطلاع زملائنا عليه . » وعدنا اليهم وبسطنا لهم واقع الحال . فقال احدهم : « ليس هذا غريباً على مسامعنا . » ولما استوضحناه قال : « لم يعد يروق للعقيد ان يرى في البلاد شخصاً اجمعت الكلمة عليه واصبح له هذا القدر من الشعبية بسبب مواقفه الاقتصادية . فالعقيد يرى ان كل من يقف عقبة في مسيله تجب ازالته . »

فقلت : « هل تجدون علاقة بين استقالة الحوراني ثم استقالة الاناسي وبين موقف العقيد ؟ » فأجاب احدهم بان الحوراني متصل اتصالاً وثيقاً بالعقيد ، وهما متفقان تمام الاتفاق على كل شيء . اما الاناسي فقد زاره العقيد يوم استقالته . وبعد ان انصرف ، اغلق الاناسي باباً وكتب كتاب استقالته ونادى انور حاتم وسلمه اياه .

الشيشكلي يطلب
باستقالة حكومتي
حرصاً على مطامعه

وكنيت في اثناء الحديث افكر مليا في الامر وقلت في النهاية :
« ليس لدي برهان قاطع على هذا القول ، لكنه اقرب الى الصحة » .
ثم انتقلنا الى القصر الجمهوري واطلعنا الرئيس على الوضع
وبحثناه طويلا . وطلبت من الوزراء بيان رأيهم في الاستقالة او عدمها
فكان رأيهم كلهم ما عدا المبارك ، ان الامر لم يعد يحتمل . فلا
الجمعية التأسيسية تنظر الى الوزراء نظرة عطف وتأيد ، ولا
الجيش يساندها . لذلك فان الاستمرار على هذا النحو يمس كرامة
الوزراء ويعرقل سير العمل الحكومي . فقلت لهم : « اذن ، نستقيل .
وها اني اعلن ذلك للرئيس وساعلنه في الصحف . » وهكذا كان .
وكان المطلعون على حقيقة الامر قليلين ، فلم اشأ ان اعلن
على الملا ما انطوت عليه الاستقالة من اسباب وما دار حولها من
مناورات وانقسابات ، لانني كنت عازما على اخفاء تدخلات الجيش
في الشؤون السياسية حتى لا تتضعف الثقة العامة ، داخل البلاد
 وخارجها ، في امكان استقرار شؤوننا العامة . اضف الى ذلك لنتي
في طبيعتي ، احب الابتعاد عن القيل والقال وانفر من المناورات
التي يسعى البعض الى بلوغ الحكم ، او الاحتفاظ به ، عن طريقها .
ناهيك بانني لا ارغب في ادارة دفة الامور الا في جو نقي خال من
الانواء ، حتى انصرف بكليتي الى العمل العام ، دون الاضطرار
الى مجابهة الاخصام وصد هجومهم . ولئن كان صحيحا ما اسند
الى الشيشكلي من مآرب وصولية وطمع في الحكم ، بابعاد الرجال
الصالحين عن الميدان حتى يخلو له تدريجا ، فقد ذهب الى ابعاد
الحكم بغيتي . وهو مخطيء على كل حال ، اذ ليس هو الرجل القادر
على الانفراد بالحكم وتسيير امور البلاد كما يجب .
صحيح انه عسكري قدير ، يتمتع بميزة التثبيت بالرأي دون
ميوعة . لكن هذا شيء ، والاطلاع على الامور السياسية الاقتصادية
وسواها من مهام الحكم ، شيء آخر .

وبدا رئيس الجمهورية استشاراته لتأليف الحكومة . فاستدعاني
وطلب الي سحب الاستقالة او تأليف حكومة جديدة . ويظهر ان
حزب الشعب لم يشأ ان يفتح ازمة وزارية قبيل الانتهاء من سن
الدستور . او لعله خشي من تجدد الخلافات بينه وبين الشيشكلي ،
اذا ما تولى الحكم ، فأراد ان يتجنب ذلك قبل الانتهاء من اقرار
الدستور . وبالفعل ، زارني كل من السيدين رشدي الكيخا وناظم

القدسسي وحاولا اقتداعي بالبقاء في الحكم، سواء مع الوزارة الحالية او مع اشخاص جدد. ثم وعداني بتأييد الحزب للوزارة، وابديا رأيهما في صراحة بان الامر العاجل الذي يجب ان لا تعترضه اية عقبة او يحول دون الوصول اليه حائل ، هو اقرار الدستور والانتفاء من هذا الوضع غير الطبيعي . لذلك يجدر بالجميع التعاون ، ريثما تستقر الامور بانتخاب رئيس الجمهورية وتاليف وزارة دستورية . وكنت اشعر في حديثهما برغبة صادقة في التعاون معي ، ليس حبا بي ، بل لتمشية الامور مؤقتا وتجنب الاصطدام بالجيش قبل اقرار الدستور .

وشكرتهما على ما ابدياه . لكنني اصررت على الابتعاد عن السياسة والحكم . ولما ينسا من الوصول الى غايتهما ، عادا الى الرئيس وابلقاه فمثل مسعاهما معي . ثم عبدا الى الاتصال بالشيشكلي والهوراني . ويظهر انهما وجدا لديهما استعدادا للتعاون . وكان ذلك ما قدرته ، لرغبة هذين الاخيرين في التخلص مني واقصائي عن الميدان ، بعد ان تأكد لهما ان الشعبية التي كسبتها من جراء اقدامي على الانفصال الجبركي عن لبنان ومباشرتي تنفيذ خطتي الاقتصادية ، ستحول في المستقبل دون وصولهما الى غرضهما ، وهو الاستيلاء على الحكم . اما حزب الشعب والاحزاب الاخرى ، فلم تكن ، في نظرهما ، مما يخشى باسه . لذلك فأن اقضاءها تدريجا عن الميدان ليس بالامر العسير .

واتباعا لخطة اقضاء الشخصيات والاحزاب تدريجا عن ميدان العمل العام ، التي كان الشيشكلي والهوراني ينفذانها ، قبل ان يدعما حكومة يؤلفها حزب الشعب برئاسة ناظم القدسسي . وهكذا انتهى الامر بقبول ناظم القدسسي تاليف الوزارة الجديدة .

فصدرت المراسيم يوم ٤ حزيران ١٩٥٠ كما يأتي : القدسسي للرئاسة وزراء جديدة والخارجية ، زكي الخطيب : (مستقل) للعدلية ، حسن جبارة القدسسي (مستقل ومن غير النواب) : للمالية ، شاكرا العاص (شعبي) : للمعارف والصحة ، الزعيم فوزي سلو (شعبي) : للاشغال العامة ، فرحان الجندلي (شعبي) : للداخلية .

واستمرت هذه الوزارة في الحكم حتى استقالت في آذار ١٩٥١ . على ان الانسجام لم يدم طويلا بين وزارة القدسسي والحلف السياسي . العسكري المؤلف من اكرم الهوراني واديب الشيشكلي . فقد جرى اغتيال رئيس وزراء ايران وتسلم مصدق مقادير الحكم ،

فازدادت الثقة اتساعا بين الحكومة والحلف . وبدأ العسكريون يتحرشون بالوزارة ويعرقلون اعمالها، شأنهم عندما يقصدون التخلص من الحكومة القائمة والعمل على تأليف وزارة جديدة تكون اقرب اليهم . وانتهى الامر بانسحاب القدسي ونشوب ازمة لم يكن من السهل انهاؤها ، لا سيما ان حزب الشعب كان مسيطرا باكثرية الواضحة على مجلس النواب ، بحيث لم يكن ميسورا تأليف اية وزارة لا يرضى عنها ويمنحها ثقة نوابه . اما الكتلة الموالية للهوراني وللشيشكلي فلم يكن اعضاؤها من حيث العدد اللازم قادرين على تأليف حكومة بدون اشتراك حزب الشعب فيها .

وفضلا عن ان هذه الكتلة لم تكن جامعة لاكثرية النواب العديدة، فقد كانت خالية من الرجال المبرزين الذين يستطيعون ، بجدارة ، احتلال المناصب الوزارية وتسيير شؤون الدولة في وجه اكثرية معارضة تضم العدد الكبير من المثقفين الذين اعتادوا على مهاجمة الحكومات باساليب ليس في صفوف الكتلة الحكومية من يقدر على الاجابة عليها والمناقشة فيها .

ولذلك دارت الازمة الوزارية في حلقة مفرغة : لا احد من النواب يجرؤ على قبول رئاسة الوزارة لخوفه من عدم النجاح في الحصول على الثقة وعلى الاستمرار في الحكم ، ولا احد من نواب حزب الشعب يرى عودة الحزب الى الحكم او يقبل الاشتراك مع اعضاء الكتلة الاخرى في حمل اعبائه .

فلما اعييت الحيلة الطرفين ، ومضى على بدء الازمة اكثر من اسبوعين ، جاعني النواب والخوا على بقبول تأليف الوزارة . ففكرت لهم الصعوبات ، لكنهم ازدادوا اصرارا . فوعدهم بدرس الامر مجددا ثم قبلت من رئيس الجمهورية مهمة السعي الى تأليفها . فاجتمعت بالشيشكلي والهوراني فاصرا على القبول . ولما فكرتهما بموقفهما في ١٩٥٠ عندما استقال الهوراني من وزارتي بالاتفاق مع الشيشكلي والحاج هذا الاخير باستقالة الحكومة كلها ، ابديا الاعتذار والمعاذير العديدة واقسما على ان يكون الدعم هذه المرة كاملا . فصدقتهما وخدمت مرة اخرى . وبنتيجة الاتصالات مع حزب الشعب واصرار رئيس الجمهورية على اعضاء المجلس بالخروج من المازق ، اتفقا مع حزب الشعب على ان يهادن الحكومة الجديدة، رغم عدم اشتراكه فيها . وتألفت الوزارة على الشكل الآتي :

خالد المظلم : رئيسا ووزيرا للخارجية ، سامي كبرية : للداخلية

تأليف وزارتي
الرابعة للخروج
من الازمة

والاشغال العامة ، فوزي سلو : للدفاع (وقد اصررت على اختيار ضابط لهذا المنصب) ، عبد الرحمن العظم : للمالية ، رثيف الملقى : للمعارف والاقتصاد الوطني ، عبد الباقي نظام الدين : للعدلية والزراعة ، سامي طيارة : للصحة .

ومثلت الحكومة امام المجلس والقت بيانها ، ثم جرت مناقشة بسيطة انسحب على اثرها بعض اعضاء حزب الشعب ليتمكن نوابهم الموالون من الانضمام الى الاكثرية . وهكذا كان .

ولم اكن في هذه المرة نشيطا كما كنت في المرة السابقة . ذلك لان الوزارة لم تكن حاصلة على اكثرية النواب الحقيقية ، اذ كان باستطاعة حزب الشعب عرقلة اعمالها في كل وقت — وهذا ما حصل عند اضطرارها الى الاستقالة — ولان صلاحية التشريع المعطاة للحكومة السابقة لم تكن بيد الحكومة الحاضرة . لذلك اعتقدت ان اي مشروع اساسي يقدم للمجلس سوف يمرجه حزب الشعب . فنويت قصر نشاطي على تمثية الامور ، ريثما يخلق الله ما لا تعلمون .

وقامت في تلك الايام ازمة على خطوط الهدنة بين قوانا العسكرية وقوى اسرائيل بسبب الخلاف على تحويل مجرى الشريعة . ووطت حدة هذا التوتر ، بعض الاحيان ، الى تبادل الرصاص ، بل حتى الى تقاذف المرميات الثقيلة . والمضحك في الامر ، او المبكي على الاصح ، ان الشيشكلي كان يطلب مني الاذن بالهجوم على المنطقة المجردة من السلاح ، كلما اشتدت الحالة توترا . وكنت امنعه ، فينتظاهر بالغضب وينحي علي باللائمة لتخوفي وعدم جرأتي . لكنني ، في احدى المرات ، قلت له : « يا سيدي ، اهجؤوا وخلصونا ! » وانتظرت في داري ان اسمع هدير الطائرات والمدافع وهجوم الجيش . لكن شيئا من ذلك لم يقع . وحمدت الله على كل حال .

وذاث يوم جاعني الشيشكلي مساء ، وعلائم وجهه تنم عن الهياج الزائد ، وقال لي : « يجب ان نطلب مساعدة الدول العربية فورا ، لان الجيش الصهيوني على اهبة الهجوم على خطوطنا . فسالته : « ليست قواتنا قادرة على دفعه ؟ فمن يومين كانت قادرة على الهجوم ! » فاجاب بتعلم : « نعم ، ان قوانا البرية لاخوف عليها ، لكننا ضعفاء في الجو . الطائرات اليهودية تستطيع عرقلة دفاعنا ، فيتم للقوى البرية المعادية اقتحام جبهتنا . »

وكنت ، بيني وبين نفسي ، غير مطمئن تمام الاطمئنان الى مناعة جيشنا ، فخفت سوء العاقبة . لذلك اخذته معي الى دار رئيس

الجمهورية وطلبت من الوزراء الحضور فوراً . وبعد سماع بيانات الشيشكلي ، تقرر ان نطلب من العراق سربين من الطائرات المقاتلة . فذهبت فوراً الى وزارة الخارجية واستدعيت وزير العراق المفوض وبلغته رسمياً هذا الطلب . فغادرني مسرعاً ليعيث ببرقية عاجلة الى حكومته .

وفي اليوم التالي جاء رد بغداد ومعه اسراب من الطائرات ، فاطمأنت نفسي وشكرت الحكومة العراقية . وعندنا بلغت وزراء الدول الاجنبية هذا الامر ، لم يعجبهم هذا التضامن بين سورية والعراق . حتى ان القائم بالاعمال البريطاني لم يخف انزعاجه وسألني اذا كانت هذه الاسراب ستظل في سورية دائماً . فأجبته بانها ستبقى ببقاء الحاجة اليها .

واسرعت حكومة مصر الى الاقتداء بالعراق ، فارسلت لنا سرباً من الطائرات . اما سائر الدول العربية ، فدعت لنا بالنصر . وحين في تلك الايام موعداً اجتماع مجلس الجامعة العربية بالقاهرة ، فابرت للامين العام بان الحوادث على خطوط الهدنة لا تسمح لي بالابتعاد عن دمشق ، وبان الحكومة السورية تكون شاكراً اذا قبلت الدول الشقيقة عقد الجلسات بدمشق . فوردت الاجوبة كلها بالوافقة ، فعقد الاجتماع الاول برئاسة السيد حسين العويني ، رئيس الوزارة اللبنانية ، كما اجتمعت اللجنة السياسية بناء على اقتراحي تحت رئاسته ايضاً . وتقدمت اليها ببيان ضاف عن الحالة على الخطوط ، اردفته باقتراحات وصفها محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، بانها قذائف نارية . ذلك انها كانت ترمي الى اتخاذ البترول وسيلة لتهديد الدول الغربية المساندة لاسرائيل ، وذلك باقرار مبدأ منع النفط من الوصول اليها ، سواء من مصدره ، او عند مرووره بالانابيب الى الشاطئ السوري - اللبناني ، او عند تصديره .

مؤتمر بلودان
وقراراته المألوفة
ما عدا تأسيس
مكتب مقاطعة
اسرائيل

وليتك رايت المندوب السعودي الشيخ عبد العزيز بن زيد ، وزير مليكة في دمشق ، كيف فطس رأسه بين اكتافه ولم يعد ينطق بكلمة بعد سماعه هذه الاقتراحات . اما سائر المندوبين ، باستثناء محمد صلاح الديج ، فلم يرتاحوا اليها بسبب معارضتها سياسة حكوماتهم المسائرة لسياسة امريكا وبريطانيا وفرنسا . واني اعتقد ان قضية النفط اهم قضية تعلق بال الدول الاوروبية ، وان خطر انقطاعه عن اسواقها هو اخشى ما تخشاه تلك البلاد .

فتهديدنا بقطعه يترك من الاثر ما ليس لغيره من الوسائل .

وقد دلت الحوادث ، فيما بعد ، على ان بريطانيا وفرنسا تضعفنا امام ما قامت به سورية من نسف محطات الضخ وقطع الانابيب اiban العدوان على مصر . اذ ان سر السيارات والطائرات كاد ان يتعطل في بلادها بسبب ندرة البنزين . ثم خشيتنا من اضطرار المعامل الى اغلاق ابوابها لنضوب المازوت في المستودعات . ونتيجة الالاحاح الشديد ، تمكنت الحكومتان من استدراك جزء من حاجاتهما لدى الشركات الامريكية . لكنهما دفعتا ثمن تلك المشتريات بالدولار ، بينما هما لا تتكلفان في مستورداتهما من العراق سوى النفقات اليسيرة التي تدفعانها بالعملية المحلية ، سواء بالاستخراج او بالنقل الى المصافي المنشأة على الشاطئ .

ولو كانت الدول العربية جادة في القرارات التي زعم انها اتخذتها بهذا الشأن في مؤتمر بلودان المعقود في ١٩٥٦ ، ولو كانت تلك الدول الاجنبية تعتقد اننا جادون في هذا السبيل ، اذن لتناقص دعمها لاسرائيل او لزال بقائنا . لكن الفرنجة تصلهم اخبار اجتماعاتنا السرية وما يدور فيها من اعتراضات ومشاحنات ، وهي كلها تعطمنهم الى ان الحكومات العربية ، ولو اتخذت في الظاهر قرارات كهذه ، فانها لا تخرجها من ادراج المكاتب ، فيتراكم عليها غبار السنين !

واني آسف لان اللجنة السياسية لم تتخذ اي قرار ايجابي بشأن اقتراحاتي ، ولم تنجح حتى بتأليف لجنة خاصة تدرس الموضوع . فيسمع بها الاجانب ، على الاقل ، ويظنون اننا نعد العدة لاتخاذ اجراءات من هذا القبيل . وهكذا يجنحون الى مسايرتنا . لكن شيئا من هذا لم يحصل واستمر الاجنبي على اطمئنانه وراحة بالسه !

وانتهت اجتماعات مجلس الجامعة واللجنة السياسية بقرار مماثل للقرارات المتخذة في السنين السابقة ، من تأكيد وحدة الصف ، وضرورة معالجة قضية فلسطين معالجة جذرية ، وطلب عودة اللاجئين وفق قرارات الامم المتحدة . . . الى آخر المعروفة المعروفة . ولم نحصل على قرار مفيد ، سوى تأسيس مكتب مقاطعة اسرائيل الذي قدمت اقتراحا بشأنه ، فعرض على المجلس ووافق عليه . وفي عهد هذه الوزارة عين العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للاركان العامة وكان معاوننا للرئيس الزعيم بنوت . وقد طلب الي ،

بصفتي رئيسا للوزارة ، ان استدعي الزعيم المشار اليه وان ابلفه بان اركان الجيش قرروا ان يسند منصب رئاسة الاركان الى الشيشكلي بدلا منه ، وان الامضل ان يستقيل من ذاته ويطلب احالته على التقاعد . فطلبت اليهم ان يقوم بهذه المهمة وزير الدفاع نفسه ، فهي اقرب اليه مني . لكنهم الحوا بالرجاء حتى لا يحصل في النفوس زعل . فرضيت واستدعيت المشار اليه وبلغته ما يجب عليه عمله ، فقال لي : « لكن هل تدركون انكم ستصبحون تحت حكم الجيش ؟ » فقلت : « او لسنا كذلك ؟ » وجاء على الاثر سلو والشيشكلي والحا على بنوت ان يفعل ما طلبته منه واسمعه كلالا محببا ، وما زالا به حتى امثل الرجل وقدم لي طلب الاحالة . فنظرت اليه نظرة معناها السنا كلنا تحت الوطاة ؟

وفي الحقيقة ان ما كان يسمونه « ازدواج السلطة » بدا في مطلع عهد الانقلاب الثاني ، عندما قبل الاتاسي وكبخيا والقدسي والخوري والهوراني ان يتولى زعيم الانقلاب تعيين الاتاسي رئيسا للحكومة . فسيطر الجيش من تلك الساعة على الحكومة ، وصارت لا تيرم امرا هاما الا بعد الاتصال بالاركان والحصول على موافقتها . وعندما جرب حزب الشعب اعلان الاتحاد مع العراق ، لم تكن الرغبة في التخلص من الحكم العسكري بعيدة عن ذهن الكبخيا . وعندما تولى الشيشكلي ازالة بطل الانقلاب الثاني اللواء الحناوي وزجه مع رفاقه في السجن ، اعلن استبعاد اية حكومة تمثل حزب الشعب ، ورضي بي رئيسا لاني كنت قاومت الاتحاد . ثم عاد حزب الشعب الى تأليف حكومة شعبية اثر استقالتني في مطلع ١٩٥٠ ، عندما اضطرني الشيشكلي الى الاستقالة ثم تراجع ورجاني تأليف وزارة ثانية في مطلع ١٩٥١ بعدما اخرج موقف القدسي واضطره ، هو الآخر ، الى الاستقالة .

ازدواج السلطة
ومتى بدا

ثم عاود الشيشكلي الاتصال بحزب الشعب فتألفت وزارة حسن الحكيم ، ولكنها اضطرت ايضا الى الاستقالة ، غالف حزب الشعب حكومة الدواليبي التي لم تمض عليها ليلة واحدة حتى كان رئيسها واعضاؤها في سجن المزة . واستمر حكم الشيشكلي الممنوع برئاسة فوزي سلو للدولة ، او المباشر برئاسة هو للجمهورية حتى ربيع ١٩٥٤ ، حين قام الضباط في وجهه واعلنوا العصيان في حلب وجهاء وحمص . فتخاضلت اعصاب الشيشكلي والتجأ الى

لبنان ومنه الى فرنسا ، ثم الى سويسرا ، حيث ما يزال الآن .
والفترة القصيرة التي نعم فيها المدنيون بالحكم المنفرد كان في
بدء وزارة صبري العسلي في ١٩٥٤ . لكن هذا الربيع لم يدم ،
فاضطر السلي الى الاستقالة تحت الضغط ، حتى يفسح في المجال
لتأليف حكومة حيادية تشرف على الانتخابات النيابية — وبالأحرى
لتنمك الأركان من التدخل المباشر في اختيار المرشحين وتأمين فوزهم .
وكان لها ما أرادت . وظل رئيس الأركان شوكت شقير يسيطر على
الأمور حتى في انتخاب رئيس الجمهورية ، حين أمال تدخله الكفة
لصالح السيد شكري القوتلي . ومضى الجيش بعد ذلك في تسلطه
على الحكم وغرضه أرادته في الكبيرة والصغيرة حتى كاتون الثاني
١٩٥٨ عندما قذف بالبلاد كالكرة تحت اقدام الرئيس عبد الناصر
وقضى على آخر ما تبقى من مظاهر استقلالها وسيادتها .

وانني اعتبر نفسي احد المسؤولين عما جرى ، كليا او جزئيا ،
في سورية بين ١٩٤٣ و ١٩٥٨ . فانا لا انكر انني اتحمل مع غيري
قسما من الوزر فيما فقدته بلادي من السيادة والاستقلال . لكن
المسؤول الاول هو الجيش بآركانه وضباطه وصف ضباطه . ذلك
لانه هو الذي سيطر على مقدرات البلاد منذ انقلاب ٣ آذار ١٩٤٩ ،
بحيث تسطعت على الحكم طبقة من الشباب لم يجدوا سبيلا للحصول
على الشهادات المدرسية العادية فولوا وجوههم شطر المدرسة
العسكرية بجمع . وهي التي ما كانت تطلب من الطلاب اكثر من
الدوام سنتين ، وتسهل لهم الحصول على شهادتها ، فيخرج الضابط
منها بنجمة واحدة يعتقد انها كوكب ذري . فيسير على الارض
الخيلاء وينظر الى المجتمع نظرة العدو الحسود ، والى المدنيين نظرة
الاستعلاء . فهم كلهم ، في نظره ، خونة وعملاء واقطاعيون . وقد اثر
في تكوينهم هذا ما نفخوا فيه من روح الحقد والغيرة والثورة على
الحياة الاجتماعية السائدة ، خصوصا وهم كانوا يتحدرون في الاصل
من اوساط لم تسعفها الظروف ببسطة في العيش .

وجاءت كارثة فلسطين ، فنشطت الدعاية في اوساط الجيش
بان المدنيين خانوا البلاد بعدم تسليحهم الجيش وتمكينه من الغلبة .
وانتشر بينهم ان الامور اذا آلت اليهم ، فهم اقدر على ادارة شؤون
البلاد بيد قاسية ، وعلى تزويد الجيش بما يلزمه من معدات . والى
جانب ذلك ، فانهم تذوقوا اثر الانقلاب الاول لذة العيش في بحبوحة ،
وصاروا ينظرون الى المرأة فيشاهدون النجوم تتكاثر وتلمع على

اكتافهم ، ترافقها النصور ... والسيوف . وقد كثرت الترفيعات في العهد الانتقالية الى درجة ان رئيسا في الجيش لا يمضي عليه اكثر من عشرة اعوام حتى يصبح برتبة فريق . ثم انهم حصلوا على الوظائف العالية والوزارات ، وامتلكوا السيارات والاموال والجواهر ، واصبحوا يملون ارادتهم على الصغير والكبير والوزير والرئيس . وسمى اليهم كل من له مصلحة في الدولة ، فكانوا يصدرون الايعاز بانجازها فتفعل هذه الغمزة ما لا يفعله القانون . ووصل بهم الزهو الى ذروته ، كما حصل ذات مرة عندما استدعاني رئيس الجمهورية شكري القوتلي وطلب مني احضار اللواء عفيف البزري معي ، فحضرنا ومعنا الحلفاء الارشدون : السراج والنفوري وعبد الكريم وحمدون . فجالهم الرئيس طويلا ثم اطلعهم على سبب دعوتنا لكنا ، فاذ بها استمزاج الاركان عما اذا كان لديهم مانع من ان ياتي دمشق طبيب الرئيس السيد شاؤول ، المصري الجفسي ! وتطلع الضباط ، بعضهم ببعض ، مستخفين عقل الرئيس على هذا الطلب السخيف . واجابوه ، طبعا ، ان ليس لديهم مانع لاجابة اي طلب يتقدم به . فاذا كان الوضع هكذا بين رئيس الجمهورية وضباط الاركان ، فكيف تريدونه ان يكون بين من هم ادنى درجة في سلم الوظائف الحكومية ؟

غير ان الوجه البراق من الزهو والخيلاء كان يرافقه شبح مخيف وكتيب . اذ ان الحسد والغيرة بين الضباط ازدادا بنسبة ازدياد سلطانهم ، فاصبح واحدهم ينوي الشر بزميله واصبحت هذه الكتلة تتآمر على تلك للابقاع بها . وبدأ سلاح التسريع من الجيش يتساقط على رؤوس الضباط بالتتابع . فكلما قويت كتلة سلطت على الاخرى رشاش الاحالة على التقاعد ، هذا اذا ترمعت عن استعمال سلاح الغدر والقتل والسجن والابعاد الى خارج البلاد . وهكذا ، فلم تهض على الجيش مدة لا تزيد على (١٢) سنة حتى اصبح عدد المسرحين يفوق عدد الضباط العاملين . واذا نظرنا الى تلك الطبقة العالية ، اي العقداء فما فوق ، تبين لنا ان الزبدة قد قشطت ولم يبق الا الضباط الصغار الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة لتولي قيادة الجيش وقطعاته .

ورب قائل بان المدنيين هم الذين امسحوا في المجال للمسكريين وتركوهم يتسلطون ويمعنون في التسلط . وجوابي ان ذلك صحيح على الجيلة ، لكنه يحتاج الى شرح وايضاح .

ان المسؤولية الاولى والكبرى يجب توجيهها الى الحزب الوطني وحزب الشعب . فقد قبل الاول التعاون مع حسني الزعيم ، واوشك المسؤولية الكبرى ان يتسنى صبري العسلي رئاسة الوزراء لو لم يقع انقلاب الحناوي . تقع على عاتق الحزبين الوطني والحناوي ، رغم ان بعض الساسة اصروا على اعادة مجلس النواب الذي حله حسني الزعيم . غير انهم حسبوا ان الاكثية ليست معهم ، ولذلك يفلت الحكم من ايديهم . فاصروا ان يقبلوه من اي كان ، حتى يتيسر لهم اجراء الانتخاب والسيطرة على نتائجه حتى اذا ما فاز مرشحهم ضمنوا لحزبهم الاكثية التي بها يقبضون على زمام الحكم . الا انهم نسوا ان المعطي يستعيد عطيته متى شاء ، كما غاب عنهم ان الطفل عندما تروق له لعبة فانه يريد لها دائما ، وان الضباط الذين تذوقوا لذة السيادة في عهد حسني الزعيم وفي عهد الحناوي لا يطبقون التخلي عنها للمدنيين ، خصوصا متى عرضوا حياتهم للموت في سبيلها .

والحق اننا ادرنا بعد هذه الانقلابات كلها ان لا مفر من قبول احدي حالتين : ازدواج الحكم او استئثار العسكريين بشؤون الحكم كلها . وقد اقتنعنا بافضلية استبقاء جزء من السلطان حتى لا تصل اليه وتحتركه كله الايدي التي لا تقوى بمفردها على حمله وتسيير دفته . وكنا نخشى ، اذا ما تخطينا عن الحكم ووقفنا مترجرين ، ان تسوء الامور الى درجة نعجز عن تقويم اعوجاجها فيما بعد .

لست ادري اذا كان الحال تغير لو حزم المدنيون امرهم وتعاهدوا على عدم التعاون مع العسكريين وتركوهم وحدهم في الحكم . فاي تكهن من هذا القبيل هو كالرجم بالغيب . لكن اذا تعمقنا في بحث الحوادث نجد ان المدنيين لو فعلوا كذلك ، لكان من الراجح ان يتراجع العسكريون عن غيهم تراجعا كاملا او تراجعا جزئيا على الاقل . بل انني اميل الى الجزم بانهم كانوا خضعوا خضوعا تاما لو رافق وحدة صفوف المدنيين نزاع حزبيتهم الضيقة ، والعدول عن توخي المصلحة الخاصة ، والترفع عن التنافس على الرئاسة . لكن كيف لصبري العسلي ان يقبل الانتساب لوزارة ليس هو رئيسها ؟ وكيف لرشدي كيخيا ان يصرف النظر عن تأمين المنافع لانصاره ؟ ولاكرم الحوراني ان يتخلى عن حزبيتة الضيقة ورغبته في السيادة على كل وزارة يشترك فيها ، حتى يؤمن لنفسه الشعبية عن طريق الشعارات الاشتراكية ، ولجماعته الوظائف والخدمات ؟ هذه الصفات كان ضباط الجيش يعرفونها حق المعرفة . فكانوا يضربون

على اوتار اولئك الزعماء الحساسة فيستجرونهم حيناً للخروج من مأزق ، او التخلص من أزمة ، حتى اذا ما تم ذلك ، يضمنونهم جانباً ويتخلصون منهم .

اما قبولي العمل مع الضباط ، فلم يكن القصد منه جر نفع او مغنم ، لي او لغيري . فنزولي عند طلبهم بتأليف الوزارة في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ لم يكن الا لتجنب البلاد ، على ما اعتقدت عنئذ ، شر عودة الحكم الى ضباط الاركان وانفرادهم به . اما في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، فقد دعمني الضباط نكابة بحزب الشعب ، ثم تخلوا عني في المرتين .

ومع ذلك ، فكنت اقل الرؤساء او الوزراء مسابقة لهم . وكثيراً ما وقفت بتصلب وعناد ضد بعض الطلبات . اما اعلان عزمي على الاستقالة ، ثم هروعم الى داري مستعطفين ، واعدين ، مؤككين عدم الاتيان مرة اخرى بما حملني على الاعتزال ، فمنه الكثير . ولكم مكثت في الدار ايام عديدة وانا ارفض ما يطلبون ، ولا اعود الى العمل الا بعد تراجعهم . وفي جملة الامثلة الممكن ايرادها وقومى ضد تنفيذ حكم الاعدام بعدنان الاتاسى وسامي كبراة وسامي الحكيم وهائل سرور ، رغم اصرارهم والحاكمهم . ومع ذلك كله ، فاني اقول الآن يا ليتني لم اقبل منهم تسلم الحكم في ظروف كانوا فيها محرجين . ولو فعلت ذلك حينئذ ، اما كانوا اضطروا الى الرضوخ امام المدنيين ؟ ام انهم كانوا ركوا الاهواء وقبضوا على القيادة ، كما فعل الشيصكلي في ١٩٥١ ؟ هذا ما لا يستطيع الجزم به احد .

نعمي على قبول
الحكم من يد
المسكرين

وفي عهد وزارتي هذه ، قام رئيس وزارة لبنان السيد حسين العويني بمساع حثيثة لاعادة الوضع بين بلده وسورية لما كان عليه قبل الانفصال الجبركي . وحين عقدنا معه اجتماعات عدة بدمشق ، وبحضور بعض الوزراء ، حاول باسالييه اللتوية استجراهم لماضته . لكنني صارحته ، عندما وجنته تشديد الالاح ، بان العودة الى الماضي امر لا يمكن التفكير فيه البتة ، وان خير ما يعمل هو ان يبذل جهده لمعد معاهدة تجارية تؤمن للبلدين منافع متبادلة مقبولة . وكان اصراره موجها ، بالدرجة الاولى ، الى اعادة حرية السفر الى لبنان . وقد قلت له ان لا يتصب نفسه في هذا الميدان . وانتهت المباحثات دون ان تلمر شيئاً جديداً .

وتبلورت الخلافات بيني وبين حزب الشعب ورئيس مجلس النواب معروف الدواليبي في رفضي حضور احدى الجلسات النيابية . رغم الحاج الرئيس الدواليبي . وقد استند الى احدى المواد الدستورية التي توجب على الوزير الحضور الى المجلس اذا تقرر استدعاؤه . فاجبتهم بانني لست متهما لاحضر بالقوة امام المحكمة !

وكان سبب اندفاع الدواليبي وتحمسه ، ان الشيشكلي كان دخل بمفاوضات مع حزب الشعب لتغيير الحكومة والتفاهم على تأليف حكومة جديدة . ولولا ذلك ، لما تجرأ الدواليبي على اتخاذ هذا الموقف الذي ما كان من عادة المنتسبين لحزب الشعب وقومه .

وعندما بلغني امر هذه المداولات الجارية خلف ظهر الحكومة ، استدعيت الشيشكلي مع سلو الى داري وطلبت منهما ايضاح الامر ، فلم ينكرا حصول تلك المداولات . لكنهما ادعيا بانها كانت للسعي الى ازالة الخلاف بين الحكومة وبين حزب الشعب . فقلت لهما بانني ، على اية حال ، لست مستعدا للاستمرار في العمل على هذه الشروط ، وسأطلب من رئيس الجمهورية حل مجلس النواب ، لا سيما انه لم ينتخب الا لوضع الدستور ، لكنه منح نفسه صفة المجلس النيابي وجعل مدته خمس سنوات . واضفت قائلا . بأننا نستفتي الناخبين وهم يحكمون بيننا ، فاذا فاز حزب الشعب بأكرية المقاعد ، انحنيت امامه . اما اذا لم يفز ، بقيت رئيسا للحكومة . وقتلت لهما ان كل ما اطلب منهما هو ضمان الامن خلال المعركة الانتخابية . وطلب الشيشكلي مهلة للتفكير ، ففهمت انه يريد المساومة مع الكيخيا . فضحكت وقتلت له : « لا بأس . فكر في الامر حتى المساء . » وعندما عاد في المساء ابدى تخوفه من اضطراب حبل الامن ، والجيش مشغول على الحدود . ثم نصح بتجنب اشغال الناس بعضهم ببعض ، في هذه الظروف ، كما اظهر استعداداه لازالة الخلاف . فشكرته وقتلت له : « لقد فهمت . » ثم بعثت باستقالتي الى رئيس الجمهورية ، فاستدعاني اليه واظهر لي اسفه لما حصل واكد لي تمسكه بي ورغبته في ان اظل رئيسا للحكومة ، وكرر كرهه لمعروف الدواليبي . لكنه في الختام اضطر للاعتراف بانه لا يستطيع الخروج على ارادة حزب الشعب . فشكرته على عواطفه وقتلت له : « ارجو ان لا تصطدم بمصعوبات وبمشاكل كثيرة . فالشيشكلي بدا يضاعف تسلطه ، وسيكون بينكم وبينه يوم مشهود . » ولم اكن ادري ان نبوءتي سوف تتحقق بعد اشهر معدودات !

استقالة وزارتي
الرابعة وتكليف
حسن الحكم

الفصل الرابع انقلاب اديب الشيشكلي

عندما بدأ الرئيس استشاراته لتأليف الحكومة الجديدة اصطدم به الشيشكلي الذي اصر على عدم اسناد رئاستها الى احد الشعبيين . فكان ذلك ضربة للدواليبي الذي ظن ان الامر استتب له . وضحك الكبخيا في سره ، لانه كان يتشوق الى تمكير العلاقات الودية بين الدواليبي والشيشكلي . وقبل حسن الحكيم ان يؤلف الوزارة ففاز الشيشكلي في اليوم الاول ، باقصاء الشعبيين عن الرئاسة . اما الوزارة ، فقد تألفت على الوجه الآتي :

حسن الحكيم : رئيسا ووزيرا للمالية ، فيضي الاتاسي : وزيرا للخارجية ، رشاد برمدا : وزيرا للداخلية ، فوزي سلو : وزيرا للدفاع الوطني ، عبد العزيز حسن بك : وزيرا للمعدنية ، عبد الوهاب حومد : وزيرا للمعارف ، شاكرا العاص : وزيرا للزراعة والاقتصاد الوطني ، حامد الخوجة : وزيرا للاشغال العامة ، فتح الله آسيون : وزيرا للصحة .

وقد صدرت مراسيم التعيين في ٩ آب ١٩٥١ . واستمرت الوزارة في الحكم (١١١) يوما اذ استقالت في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ . وكانت القضية التي عالجتها هذه الوزارة هي قضية حلف الدفاع المشترك الذي اقترحت الولايات المتحدة عقده بينها وبين الدول العربية .

واخذ رئيس الوزارة حسن الحكيم يحبذ هذا الاتفاق ويدعو الى عقده ، وربما كان الشيشكلي هو المومر بذلك . لكن فيضي الاتاسي انبرى يرد على تصريحات رئيسه ، قائلا بان تصريح الرئيس لم يكن حسنا ولا حكيميا . فكسب صاحب « الدجج واللجج » شهرة في مقارعة رئيس الوزارة التي هو عضو فيها وفي اختراع التعابير الطريفة !

ثم اتسد الخلاف ، ضمن الوزارة ، بين جماعة الجيش : حسن الحكيم وفوزي سلو وعبد العزيز حسن وحامد الخوجة ، وبين

جباة حزب الشعب . وهكذا اضطر رئيس الوزارة الى الاستقالة ، دون ان يربح من هذا المنصب سوى انه صار رئيسا في عهد شرعي ، بعد ان ذاق طعم الرئاسة مرة واحدة في عهد الشيخ تاج !

وحسن الحكيم رجل محبوب في حي الميدان بدمشق ، من عام ١٩٢٠ حينما كان مديرا للبرق والبريد ووقف وصول برقية الملك الى الجنرال غورو بقبول شروطه المفروضة في الانذار الشهير . ثم هرب من وجه الافرنسيين واقام في عمان ، حيث تولى وظائف مالية . ولما عاد الى دمشق تعاون مع الرحوم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، في اثارة المظاهرات ضد الانتداب ، عند قدوم مستر كراين ، رئيس لجنة الاستفتاء الاميركية التي طافت سورية ولبنان وفلسطين في ١٩١٩ . فوافق مع الشهبندر وحكم عليه بالاعدام ، ثم استبدل هذا الحكم بالنفي الى جزيرة ارواد . وبعد خروجه من المعتقل ، ذهب الى عمان وعين في وظيفة مالية . ثم عاد الى دمشق عند عودة الشهبندر اليها في ١٩٣٦ وانتسب اليه عند وقوع القطيعة بين المشار اليه ورجال الكتلة الوطنية . واشترك معه بتأسيس حزب سياسي اسمه « الحياة الشعبية » ، ضم فلول الكتلة الوطنية ومن كان يطمح بالوصول الى ذروة العمل السياسي ، مثل نصوح بابل وفؤاد القضياني وعادل شيخ الارض وغيرهم . وبعد حادث اغتيال الشهبندر ، انهارت « الحياة الشعبية » ولجأت الى جانب الافرنسيين ، ثم سمعت الى الاشتراك معي في الوزارة التي الفتها في ١٩٤١ ، لكنني رفضت . وعندما تسلم الشيخ تاج رئاسة الجمهورية ، سمى كثيرا لاسناد رئاسة الوزراء الي . لكنه اضطر ، بعد رفضي ذلك ، ان يسندها الى حسن الحكيم . لكن وزارته لم تعمر طويلا .

وابن العدوان الافرنسي على دمشق ، في آخر ايار ١٩٤٥ ، قامت « الحياة الشعبية » هذه برفع الاعلام البيضاء على الدكاكين وسعت لدى الجنرال اوليفا روجه ليمهد اليها بالحكم . لكن الظروف لم تمكنها من الوصول الى هدفها على جثث الشهداء واطلال الدور والمخازن التي دمرتها مدفعية العدو وطياراته ، فتوالت « الحياة » عن الانتظار حتى ١٩٤٩ ، حين ترشح منها لمعضوية الجمعية التأسيسية كل من حسن الحكيم وزكي الخطيب وغيرهما . وغاز الاولان بفضل خلو الساحة من المرشحين المستقلين ، ومن مرشحي الحزب الوطني ، ولضعف مرشحي حزب الشعب .

وفي الجمعية التي كانت تأسيسية ثم انتقلت الى مجلس نواب، ضم حسن الحكيم جهوده الى جهود زملائه مصطفى برمدا ومصطفى السباعي والمبارك والقلمجي . وكانت لحسن الحكيم فضيلة واحدة ، هي اعلان رايه بصراحة . فهو ميل الى الاتفاق مع الاميركيين . وقد يكون الميل صحيحا لولا موقف الولايات المتحدة ضدنا مع اسرائيل . اما عن نزاهته ونظافته يده ، فلم يبد ما يعكر سمعتها الطيبة التي حازها . لكنه لا يملك « مواصفات » رئاسة الحكم ولا الاميزات المطلوبة لمنصب الوزارة . فهو كفوء لتولي منصب مدير مالية في محافظة ما . ذلك لانه يجهل اللغات الاجنبية ، فلا يتسنى له الاطلاع على السياسة الدولية ، ولا على النظريات الجديدة في الحكم ومالية الدولة . كما انه لا يستطيع بثقافته الفنية ان يضع سياسة الدولة المالية . لذلك ، فان رايي بكفائته للوظيفة المذكورة متفاسب مع قدرته على تحصيل الضرائب وابتعاده عن التزام اناسي دون اناس . وهذا لا يمنع كونه لطيف المعشر ، قريبا الى النفس ، ذا خصال حميدة لا ريب فيها . الا انه انخدع بتسليمه رئاسة الوزارة مرتين متواليتين ، فظن نفسه في عداد من يستطيعون املاء الكرسي بعلم وغير ، وبغن للحكم غزير ، وبادراك للامور حساس دقيق . وكان يمضي اوقاته ، حينما كان رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية ، بتدقيق سندات الصرف من حيث جمع الارقام بنفسه ومقابلتها بما حرر على السند !

وعلى اثر استقالة الحكيم ، وكان التوتر شديدا بين الشيشكلي وحزب الشعب ، اصر كيخيا على تأليف وزارة شعبية تتحدى الاركان . وتولى اقدام على ذلك السيد معروف الدواليبي ، فاعلن تأليف الوزارة على الوجه الاتي :

معروف الدواليبي : رئيسا ووزيرا للدفاع الوطني ، شاكر العلي : وزيرا للخارجية ، احمد قنبر : وزيرا للداخلية ، عبد الرحمن العظم : وزيرا للمالية ، منير المجلاي : وزيرا للعدل ، هاني السباعي : وزيرا للمعارف ، محمد مبارك : وزيرا للزراعة ، جورج شاهين : وزيرا للاشغال العامة ، علي بوظو : وزيرا للاقتصاد الوطني ، محمد الشواف : وزيرا للصحة .

الدواليبي بذلك
وزارة اعيدت
للشيشكلي

وحينما وصل الى علم للشيشكلي نبا هذه الوزارة ، استشاط غيظا ، لا سيما انها لم تستشره في من يتولى وزارة الدفاع ، فضلا عن انها اسندت هذه الوزارة الى مدني . فمتفجرت الغلبة التي كنا

الفصل الرابع : انقلاب اديب الشيشكلي

دائما نتحاشاها . اذ لم ينتصف الليل حتى كان جميع الوزراء — عدا جورج شاهين — وابن خال الشيشكلي ، حسني البرازي ، وغيرهم في معتقلات المزة الشهيرة . وهكذا حصل الانقلاب وصدر بلاغ بان مجلس الدفاع الاعلى تولى شؤون الامن واضطر الى اتخاذ بعض التدابير .

فما كان من هاشم الاتاسي الا ان بدأ استشارته لتأليف وزارة جديدة بدل الوزارة المحبوسة . ووصل به الامر الى تكليف حامد الخوجة بتأليفها ! ولما رفض النواب الاشتراك فيها ، وضع الرئيس الاتاسي كتاب استقالته في يد حامد الخوجة ، وانتظر في داره حلول الشهر الجديد ، فقبض راتبه ثم سافر الى حمص . وكان الشيشكلي في هذه الفترة راغبا في حل الازمة بتأليف وزارة مهما تكن ، فسمى لدى كيخيا . لكنه لم يسمع منه سوى الاصرار على عودة الدواليبي ووزارته ، في حين ان الدواليبي نفسه عرض استقالته . وادى تصلب الكيخيا الى صدور قرار من الاركان بايقاف جلسات المجلس وتكليف فوزي سلو برئاسة الدولة مع منحه صلاحيات التشريع من قبل مجلس الدفاع الاعلى . وتولى الامناء العامون تسيير الامور حتى ١٩٥٢/٦/٧ ، حين الفت وزارة على الشكل الآتي :

فوزي سلو : رئيسا ووزيرا للداخلية والدفاع الوطني ، ظافر رفاعي : وزيرا للخارجية ، سعيد الزعيم : وزيرا للمالية ، منير غنام : وزيرا للمدلية ، سامي طيارة : وزيرا للمعارف ، عبد الرحمن هنيدي : وزيرا للزراعة ، توفيق هارون : وزيرا للاشغال العامة ، مرشد خاطر : وزيرا للصحة ، اديب الشيشكلي : وزيرا للدولة .

في عهد هذه الوزارة ، قام الشيشكلي بتأسيس حزب التحرير وادخل فيه عناصر لم تالف العمل السياسي . ثم صار يعقد الاجتماعات الشعبية الكبرى ويخطب في الجاهير معدا نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية الذي طالما تاقته نفسه اليه .

وقامت ثورة مصر في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، فرحب بها الشيشكلي ، باعتبارها صادرة عن ضباط . وسافر مع سلو الى القاهرة ، فاستقبلا استقبالا حارا ، وتوطدت الصلات بين قادة مصر وقادة سورية ، وزالت نفخة مدر القوتلي بعد ان سقط الفاروق الذي كان يمدد بالمال ! اما ابن سعود ، فقد حضن الشيشكلي واواه تأييده وامواله العزيزة . ذلك لان الشيشكلي كان اميركي النزعة ، فتألفت سياسته

مع سياسة اهل الرياض .

ولما اقتنع الدكتاتور السوري بان الطبخة استوت ، اعلن الانتخاب للمجلس النيابي ، والاستفتاء لرئاسة الجمهورية ، والتصديق على مشروع الدستور الذي وضعه له احمد عسه وانور حاتم . وكان له ما اراد من حيث الاستفتاء ، فاعبر نفسه رئيسا للجمهورية واعلن الدستور الجديد ذا الطابع الرئاسي . وجرت الانتخابات النيابية على النمط نفسه ، وهو النمط الذي يستخدمه كل حكم دكتاتوري لتزييف ارادة الشعب والامادة من انسحاب الاحزاب والهيئات السياسية من الميدان ، واخلاؤها لجباة الديكتاتور الحاكم .

وتنحى سلو لزميله وقبع في بيته ، نادما على دعمه الشيشكلي . غير ان المملكة السعودية هبت لالتقاطه ، فدعته الى تسلّم منصب مستشار عسكري براتب قيل انه بلغ الف جنيه سنويا ! وظل في الرياض بدون عمل حتى عاد الى سورية وانزوى في حمة . ومعرمتي به ترجع الى ١٩٤٨ ، حين ارسل الي خبيرا لمعاونتي في شراء الاسلحة . ثم ظل ملحقا عسكريا في باريز الى ان عاد قبيل انقلاب حسني الزعيم فاشترك فيه . وكان القوتلي ينصحني بالاعتماد عليه وتهيته ليكون رئيسا للاركان العامة . وهو ضابط من الفروع غير المتحرك ، وهذا ظاهر في سمته ، وفكره المحدود . ويروى عنه انه ادعى اختراع رشاش جديد باربعة قوائم وكلف احد المعامل في فرنسا لصنع نموذج عنه كلف وزارة الدفاع بضع مئات الالوف من الليرات السورية . وما يزال هذا النموذج ملقى في احدى زوايا المستودعات . ومن طريف ما يروى عنه ايضا انه قنع بصيرورته رئيسا للدولة . فاعتدلت قامته وتقدم كرشه الى الامام وصار يركب السيارة ويلتفت يمينا ويسرة لالقاء السلام على من يتوهم انهم يهتفون له من الصبية الصغار الذين اعتادوا الوقوف على الارصفة لمشاهدة المواكب . وكان يهرع الى اصدار مرسوم يضيف عليه كلمة « اشتراعي » كلما ابدى له الموظفون عدم قانونية المرسوم الذي يريد اصداره . والى الشيشكلي وزارة بدون رئيس وفق الدستور الجديد ، على النحو الآتي :

خليل مردم : وزيرا للخارجية ، نوري ايبش : وزيرا للداخلية ، رفعت خاتكان : وزيرا للدفاع الوطني ، جورج شاهين : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للعدلية ، سامي طيارة : وزيرا

للمعارف ، عبد الرحمن هندي : وزيرا للزراعة ، حامد الخوجة :
وزيرا للاشغال العامة ، عون الله الحيارى : وزيرا للاقتصاد الوطني ،
نظمي قباني : وزيرا للصحة .

وكان ذلك في ١٠ تموز ١٩٥٣ . وانتخب مأمون الكزبري
رئيسا لمجلس النواب ، حيث تشكلت معارضة ترأسها هاني الرئيس ،
محافظ حلب السابق . وبدأت المشاحنات والمماحكات بين النواب ،
رغم انتسابهم جميعا لحزب واحد وهو حزب التحرير الذي أسسه
الشيشكلي .

وكان وزراء الدواليبي قد اخلى سبيلهم بعد اشهر من اعتقالهم ،
فعادوا عملهم السياسي . وانضم اليهم الحوراني والبيطار وكانا قد
وحدا حزبيهما في حزب واحد سمي حزب البعث العربي الاشتراكي .
وبهذه الانقلابية التي اقدم عليها الحوراني ضد رفيقه وزميله في الحزب
السوري القومي سابقا ، وبالمؤامرات والتقلبات السياسية المتعددة ،
اثبت الحوراني انه لا يسير مع احد الا ما دام امله بالوصول الى
هدفه مستمرا ، فاذا لم يحصل ذلك انقلب عليه . غير ان الشيشكلي
لم يسكت هذه المرة بل ابعد الحوراني والبيطار وعفلق الي بيروت ،
حيث مكثوا مدة لم يكتفوا فيها عن مؤامراتهم . فطلب الشيشكلي من
حكومة لبنان ابعادهم ، فسافروا الى روما واستقروا فيها مدة ،
ثم رجعوا لسورية بعد ان اقساموا على ترك السياسة .

ولم يجرؤ الشيشكلي على الجهر بسياسته الموالية للولايات
المتحدة ، خوفا من الرأي العام . لذلك لم يقدم على توقيع معاهدة
حلف الدفاع المشترك التي كانت المباحثات دائرة بينه وبين المصريين
والاميركيين بشأنه .

على ان هذا الاتجاه لم يرق لساسة بريطانيا ، فدفعوا نوري
السميد الى الاتصال بزعماء الاحزاب السياسية في سورية : الكيفيا
والعسلي والحوراني وسواهم ، كسلمي كجارة والمبارك .
كما اتصل عملاء العراق ببعض الضباط ، ولم يدخلوا ببذل الاموال
لشراء الضمائر . وكان عدنان الاتاسي ومعروف الدواليبي وصبري
العسلي وميخائيل اليان يقبضون مئات الوف الليرات السورية ،
فيوزعون بعضها ويحتفظون بالباقي . وقد اعلنت في محاكمات بغداد
في ١٩٥٩ هذه الفضائح ، مع الارقام واسماء القابضين ، كما كشف
النقاب عن من يقبضون الرواتب كطفي الحفار . وساد الخزي
والعار على جباه اولئك العملاء .

وابتدأت المعركة ضد الشيشكي في دمشق بالقاء المفرخعات ليلا ، ثم نهارا . وقام العصيان في جبل الدروز ، فهاجمته القوى العسكرية بكل فظاعة . فقتلت من قتلت وسجنت من سجنت . وهكذا سادت النكسة كل مكان . وفي هذه الفترة تنادى السياسيون من الاحزاب والهيئات المذكورة الى توقيع كتاب بعثوا به الى الشيشكي ، طالبين منه اعادة الوضع السابق والامراج عن الدروز المعتقلين . وقد ترأس الجبهة هاشم الاتاسي ، بعد ان تخلى له عنها شكري القوتلي ، بالحاج صبري العسلي . ورد الشيشكي على الفور باعتقال جميع الموقعين على هذا الكتاب ، ما عدا هاشم الاتاسي .

المعركة ضد
الشيشكي تنتهي
بإستقلته وحرية

وبعد مدة ، سمعنا من اذاعة حلب صوتا يلطم . فاستمعنا اليه بانتباه ، فاذا به صوت مصطفى حمدون ، رئيس موقع حلب ، ينادي بالعصيان ضد الشيشكي ويعلن ان جميع القطعات في المحافظة والمحافظات الاخرى ، كدير الزور والحسكة وحماه ، قد انضمت بعضها الى بعض ، تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة وتسليم البلاد الى الحكومة الشرعية برئاسة هاشم الاتاسي .

اما عن حامية حمص ، فقد خاف قائدها محمود شوكت . واتصل بزملائه وقال لهم ان ليس لدى حاميته قوة كافية تواجه بها سرية دبابات ترسلها القيادة بدمشق .

وفي الواقع ، كان باستطاعة الشيشكي ان يهزم القوات العاصية ويسترد السلطة في المحافظات النائرة . لكنه جبن عن مواجهة الامر بحزم . ولا يعرف ، بالضبط ، سبب هذا التهرب . فهل كان لان الشيشكي آثر النجاة بنفسه والهروب الى اوروبا ، بعد ان اضعف رئيس اركانه شوكت شقيق اعصابه لاشتراكه في الخفاء مع المتآمرين ؟

وجمع الشيشكي رجال وزارته واستشارهم بالامر فاشاروا كلهم عليه بالصمود . لكنه ابلغهم عزمه على الرحيل . ثم انتظر حتى جاءه الخبر من لبنان بقبول التجائه اليه ، في طريقه الى اوروبا . فسافر عندئذ بالسفارة وترك الحبل على الغارب .

وسرعان ما توجهه مأمون الكزبري الى القصر الجمهوري ليتسلم الرئاسة التي تؤول له بحكم الدستور الجديد ، بصفته رئيس مجلس النواب . وراى نفسه في القصر وحيدا ، فحار في امره وحاول ان يستدعي النواب لتكليف حكومة جديدة . الا انه اصطدم

بالحقيقة المؤلة له ، وهي ان شوكت شقير ، عقب استقالة الشيشكي والتجائه الى بيروت ، اسرع الى الافراج عن المعتقلين السياسيين المدنيين . فبدأ هؤلاء ، حسب عادة المدنيين ، بالتشاور فيما بينهم . غير ان جماعة الشيشكي اعلنوا استمرار نظام الشيشكي وحاولوا اعادة السياسيين الى المعتقل . لكن هؤلاء كانوا اسرع منهم ، فامطوا السيارات ليلا وهرعوا الى حمص ، حيث عقدوا مع انصارهم اجتماعات عدة بحضور الرئيس الاتاسي . وفي هذه الاثناء ، سادت الفوضى مدينة دمشق . وهنف لي سامي كبرية وطلب رأيي ، فقلت له : « يجب الاسراع بتأليف الحكومة ، كيما كان الحال ، والحجى الى دمشق للقبض على ناصية الامور قبل ان يعود الشيشكي نفسه او جماعته الى السلطة . »

وكان الخلاف سائدا ، بين المجتمعين ، على رئاسة الوزارة . وحين طالب بها صبري العسلي ، ايده عدنان الاتاسي وعارضه الحوراني . ثم انتهى الامر بانسحاب البعثيين من الاشتراك في الحكومة التي تألفت على الوجه الآتي :

صبري العسلي : للرئاسة ، فيضي الاتاسي : لوزارة الخارجية ، علي بوظو : لوزارة الداخلية ، معروف الدواليبي : لوزارة الدفاع الوطني ، عبد الرحمن العظم : لوزارة المالية ، اسعد كوراني : لوزارة العدلية ، منير المجلاي : لوزارة المعارف ، الامير حسن الاطرش : لوزارة الزراعة ، رشاد صبري : لوزارة الاشغال العامة ، عزت سقال : لوزارة الاقتصاد الوطني ، احمد سليمان الاحمد (بدوي الجبل) : لوزارة الصحة ، عفيف الصلح : لوزارة المالية .

وبعدما صدرت المراسيم الشكلية بقبول استقالة وزارة معروف الدواليبي المقدمة في آخر تشرين الثاني ١٩٥٢ ، حفظا للكرامة ، صدرت المراسيم الاخرى بتعيين الوزارة الجديدة في اول آذار ١٩٥٤ . ودعي مجلس النواب السابق لاكمال مدته ، هو ورئيس الجمهورية . واعتمدت الحكومة الجديدة عدم الاعتراف بما صدر في الفترة غير الشرعية ، واصدرت قانونا سمته قانون الجزاء والعقاب ، قضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكي باعادة ما قبضوه من الرواتب . الا ان المحاكم اوقفت مفعوله ، حتى جاءت حكومتنا في ١٩٥٧ واستصدرت قانونا بالغائه .

واستمرت في عهد الوزارة الحاضرة المباحكات بين البعثيين

والاحزاب المؤتلفة في الوزارة . لكنها باعيت بالفشل ، فظل البعثيون خارج الوزارة ، يقيمون المثرات ، ويهددون بمقاطعة الانتخابات ، ويمولون في حركاتهم هذه على تأييد رئيس الاركبان ، حتى ضاقت الحكومة بهم فرعا ، فقدمت استقالتها . ثم اسندت الرئاسة الى سميد الغزي الذي الف وزارته من سنة وزراء هم : سميد الغزي : رئيسا ووزيرا للدفاع الوطني ، عزت صقال : وزيرا للخارجية والمالية ، اسماعيل فولي : وزيرا للداخلية ، اسعد كوراني : وزيرا للمدلية والاقتصاد الوطني ، نهاد القاسم : وزيرا للمعارف والزراعة ، نبيه الغزي : وزيرا للاشغال العامة والصحة . وكان ذلك في ١٩ حزيران ١٩٥٤ .

ولم يكن اي من الوزراء نائبا ، وذلك رغبة في جمل الوزارة حيادية ، حتى لا تتداخل في الانتخابات . غير ان الاركبان استغلوا بها ووجهوا من امكنهم توجيهه في الاتضية ، فغاز هناك جماعة يدينون بنيابتهم للجيش ، ياتسرون بأوامره حتى آخر عهد هذا الدور . وقد فكرت في فصل لاحق ما جرى في عهد هذه الوزارة .

الفصل الخامس عودة أحياة النيابة

بعد سقوط حكم الشيشكلي في اواخر شباط ١٩٥٤ وعودة رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي الى ممارسة مهمته ، وتأليف حكومة برئاسة السيد صبري العسلي اشترك فيها حزب الشعب مع الحزب الوطني والمستقلين من اعضاء الجمعية التأسيسية في تحمل مسؤوليات الحكم ، تقرر اجراء انتخابات نيابية باشراف حكومة حيادية ترأسها سعيد الغزي ، كما ذكرنا في نهاية الفصل السابق .

وحدد ٢٠ آب موعدا للانتخابات . وبدأ المرشحون يسعون لدى الناخبين لنيل أصواتهم . ولم اكن عازما على ترشيح نفسي ، لو لم يدر بيني وبين الزعيم شوكت شقير ، رئيس الاركان ، ومعاونه الزعيم توفيق نظام الدين ، الحديث الذي ذكرته مفصلا في بحث ترشيحي لرئاسة الجمهورية . وخلاصته ان الجيش يقاوم عودة حزب الشعب الى التسلط على الحكم ، الى حد القيام بانقلاب عسكري اذا انتخب احد اعضاءه رئيسا للجمهورية ، وانهما يطلبان الي ترشيح نفسي لهذا المنصب . وقالا انها لا يؤيدان غيري له ، فكان لزاما علي ان ابدأ بالفوز بالانتخابات النيابية ، تمهيدا لفوزي بانتخابات الرئاسة . وتشاورت في هذا الامر مع كثير من اصدقائي السياسيين ، فكانوا مجمعين على تشجيعي على السير في هذا السبيل . وزارني ابناء عمي كلهم والخوا على بدخول الانتخابات ، مظهرين استعدادهم للمؤازرة والعمل الدؤوب . وكان على رأسهم كل من السادة بديع المؤيد ، واكليل المؤيد ، ونزيه المؤيد ، وعبد القادر العظم ، فنزلت عند طلبهم وقدمت بيان الترشيح الرسمي . وبشرت النشاط الانتخابي ، فتجمع حولي الاقرباء والاصدقاء والمؤيدون . وصارت داري بحسب سوق ساروجه مجمعا ترتاده الجموع الغفيرة ، واكثرها من الشباب . وصرت اخطب فيهم ، معلنا

آرائي التقدمية وسياستي المنعقة من التحفظات التي كان رجال السياسة القدامى يتقيدون بها ، فلا يطلعون الرأي العام على مناورات الدول الاستعمارية ضد البلاد العربية ، خوفا من قوة تلك الدول . كانوا العرب لم يذوقوا كؤوس المر على ايديهم عشرات السنين ، في سورية ومصر ولبنان والعراق والاردن وفلسطين وسائر البلاد العربية في افريقيا .

وكننت اعلن للمجتمعين عندي لزوم تحرر السياسة السورية والعربية من هذا التخوف ، وضرورة توجيه خطانا في الطريق الذي نختاره نحن لا الذي يفرضه علينا المستعمرون . اما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت الآراء التي بسطتها تـلا صدور المستمعين فرحا وبهجة لانها كانت تدور حول العدالة الاجتماعية ورفع مستوى العيش بزيادة الانتاج السوري في حقلي الزراعة والصناعة ، وذلك بتنفيذ مشاريع اقتصادية نافعة . واوزجت هذه الآراء كلها ببرنامج انتخابي اعدته وطبعته وبدأت بنشره وتوزيعه في الخامس من آب . وكان هذا البرنامج اوسع واوضح برنامج قدمه مرشح سواي ، وذلك لواقعيته وجراته . فلا عجب ان يحوز قبول الاوساط الشعبية ، فضلا عن الاوساط الخاصة .

واخترت لزمالتي في الترشيح عن دمشق الدكتور سامي كبراة الذي عملت معه وزيرا في وزارة هاشم الاتاسي ، ثم اشترك معي في الوزارتين اللتين التفتنهما في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ . وهو شاب طيب القلب ، مخلص لاصدقائه ، محب لوطنه ، غيور على المصلحة العامة . الا انه يعاب بشيء من التهور ، وارتطام آرائه العديدة في رأسه الذي لا يستوعب كثيرا .

وكان له انصار كثيرون رفعوه الى كرسي النيابة في ١٩٤٩ بأغلبية الاصوات عن دمشق ، حيث كان يتزعم القائمة بنفسه .

واخترت ايضا الدكتور جورج شلهوب ، وهو طبيب له سمعة جيدة جدا ويُدعمه انصار مبعثرون في جميع الاوساط بدمشق . كان منتسبا فيما مضى لحزب الشعب ، وصار وزيرا للاشغال العامة ، الا انه انسحب واصبح مستقلا .

وكذلك ضمت قائمتي السيد نوري الحكيم ، الشاب المحبوب في الاوساط . وكان نائباً عن دمشق ، وله في حيه بالميدان انصار كثيرون .

ولم نشأ ان نملا سائر المقاعد بمرشحين مرتبطين معنا . فلك

لأن الذين كانت الالسن تتداول اسماءهم منتسبون لاحزاب وجماعات لم ارغب في توحيد القائمة معها . بل آثرنا ابقاء اسمائنا مستقلة من هذه الاحزاب والجماعات .

وكان السيد سامي كباره الوسيط بيني وبين صلاح البيطار واكمم الحوراني واسعد هرون وسامي طيارة ومكرم الاتاسي من حمص ، وهاني الرئيس من حلب ، وعبد الباقي نظام الدين من القامشلي ، وغيرهم . فصارت الاجتماعات بيننا تتكرر ويحضر بعضها شوكت شقير .

واعلن ذات يوم ان السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السابق سيعود الى دمشق . وشاع ان ضباط الجيش سوف لا يمكنونه من النزول من الطائرة . فاستوضحنا الامر من الزعيم شقير ، فظهر الارتباك عليه ونفى صحة الخبر . ومن جهة ثانية ، اعلن انهم غير راضين عن مجيئه ، خاصة في هذا الظرف الانتخابي . لكن لم يمض على وصول القوتلي يوم واحد ، حتى ذهب شقير بنفسه على رأس هيئة من ضباط الاركان الى داره وهناؤه بسلامة الاياب . فكان ذلك مفاجأة للذين لم ينسوا كيف خرج القوتلي من سورية بعد انقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩ الذي قام به الجيش ، وكيف اعتقلوه في المزة مدة شهر كانت فيه المظاهرات التي يدعو اليها الجيش تمر في شوارع دمشق هاتفة بسقوطه وسقوط عهده .

واختلفت الآراء في تفسير سر ترحيب الجيش به بعد ان حال دون عودته الى سورية طيلة خمس سنين . وقال لنا شقير بأن في الجيش تيارين ، الواحد يكره القوتلي ويعتبره مسؤولا عن الاندحار في حرب فلسطين ولا يقبل بعودته الى الحكم ، والتيار الثاني يحب القوتلي ويقول بأن له الحق ، كمواطن ، في العودة الى بلده ، لا سيما اذا ابتعد عن العمل السياسي . لذلك لم يكن في وسع شقير ، بوصفه رئيسا للجيش ، ان ينحاز الى فريق دون آخر ، خوفا من فضح الخلاف بين الضباط . واذن ، كان عليه ان يجمع زعماء الفريقين وبذهب على رأسهم الى زيارة القوتلي . وامر شقير على ان الجميع متفقون على ابعاده عن الساحة السياسية . فاذا ما بدا منه ما يخالف ذلك ، طلبوا اليه الابتعاد عن سورية .

ولمست ان شقير يتلاعب في الامر . ففتاحت رفاتي بها لمسته ، وهو ان شقير يبيت امرا خفيا . وكان الحوراني وهرون يذامعان من حسن نية ويعلمان ثقتهما بأنه معنا ، قلبا وقالبا . وقد ايدت حوادث

الاشهر اللاحقة تشاؤمي من هذا الشخص . ولكنه ظل يلعب على الحبلين ، بل على الحبال ، حتى ليلة انتخاب رئاسة الجمهورية . وسياتي ، فيما بعد ، تفصيل ما لعبه شقير من دور لصالح الدول الاستعمارية . فبعد وصول القوتلي قامت حملة مركزة من جميع الاطراف ترمي الى ازالة ما بيني وبينه من جفاء ، نصارت الوفود تأتي الى زراعات زراعات ، تلح على راجية ان ازور القوتلي . وكانت لا تخفي انها مجبرة على عدم تأييدي في الانتخابات النيابية اذا رفضت مصالحة القوتلي . وكان بين الملحين اصدقاء اعزاء دفعتهم المادة الشامية الى مصالحة المختلفين وحلهم على بوس الشوارب ونسيان الماضي ، دون السعي لازالة اسباب الخلاف وارساء التفاهم على اساس مكين من الصراحة واحلال الود محل القطيعة . وكان الى جانب هؤلاء اناس مدفوعون بعامل الرغبة في ايجاد جبهة سياسية يتزعمها القوتلي ، تعود الى سياسته القديمة . ولا ريب عندي في ان امريكا وبريطانيا كانتا وراء هذه المساعي . وقد برهنت الوثائق التي استحصل عليها المكتب الثاني بوزارة الدفاع من احدى العواصم على التوجيه الاميركي والبريطاني لدعم القوتلي وجميل مردم في تلك الفترة . فقد كانت الجبهة التي وضعنا اسمها مع حزب البعث الاشتراكي ، المعروف بعدائه لدول الاستعمار ، تثير اهتمام دوائر تلك الدول وسفاراتها في سورية ، فشرعت تحاول ضم جميع الفئات تحت لواء القوتلي . واذ فشلت ، عزمتم على اقصائي عن رئاسة مجلس الوزراء ، عند اجتماع مجلس النواب الجديد . فاذ ما تيسر لها ذلك واقامت حكومة يرأسها شخص ضعيف الارادة وموال كمارس الخوري ويتولى زمام وزارة الخارجية فيها فيضي الاتاسي ، عملت على انضمام سورية الى حلف بغداد . ثم لما ظهر لها تصليبي في معارضة هذه الفكرة بذلت الجهود الجبارة لاقصائي عن رئاسة الجمهورية ورنع شكري القوتلي الى هذا المنصب ، بعد ان اجتمع الى مندوبي تلك الدول الاستعمارية ، فرنسا وبريطانيا وامريكا ، واكد لكل منها نواياه الطيبة نحوهم ، ووعدهم بشتى الوعود الخلافة .

وقد وقتت اتجاه الساعين للصلح بيني وبين القوتلي موقفا سلبيا ، مفضلا الفشل وحدي على الظفر بمعيته . وسار اهل دمشق على مادتهم المألوفة وهي الذهاب للسلام على كل قادم والترحيب به ، حتى وصلت بهم هذه العادة الى حد السلام على من يخرج من السجن بعد انتهاء مدة محكوميته ! فلا

الفصل الخامس : مودة الحياة النيابية

عجب ان تحج الناس افرادا وجماعات الى دار والده القوتلي في حي المهاجرين حيث جعل مقره . وانتشر اتباع المشار اليه يحثون كل فرد على القيام بالزيارة ويستعملون شتى الاساليب التي كان اظلمها التشويق والرجاء والالاح والتهديد . ثم ما لبثت ان تبلورت الغاية من حضوره الى دمشق ، اذ بدا يخطب داعيا الى جمع الكلمة (طبعا جمع الكلمة تحت زعامته) وتناسي الضغائن ، ومواجهة الاخطار صفا واحدا . فكان لهذه الصرخة ذات الغرض السياسي العميق الذي اشرت اليه ، صدى قبول في الاوساط السياسية الرجعية . فتضافرت جهود افراد الحزب الوطني وحزب الشعب لدعم الفكرة ، والتف حولها عدد واغر من المستقلين كمنير العجلاني ، ومن المشايخ كالكتاني وحبنكه ، وصار يطبل ويصرر للقوتلي كل من كان في مدة حكمه الاولى يشبع نهمه بالفوائد والوظائف له ولاقربائه ، بالجان او بالعمولة ، معتقدا ان عهد المحسوبية عاد الى سابق مجده .

ولسبب لا يزال مجهولا اعلن حزب الشعب مقاطعة الانتخابات النيابية . وقيل انهم كانوا يحسبون حسابا لتدخل الجيش فيها ضد مصلحة مرشحيهم . وقيل ايضا انهم ارادوا « الشائتاج » او المساومة على عدد من المقاعد . وقيل ايضا وايضا انهم توقعوا الفشل ، فآثروا ستره بستار الانسحاب من الميدان . وعلى اي حال ، فلم يكترك لهذه المناورة احد ، وظلت الحملات الانتخابية سائرة في مجراها الطبيعي ، الى ان فوجيء الاهلون بمرسوم صدر ليلة الخامس من آب ، وهو آخر موعد لقبول الترشيحات ، يقضي بتأجيل الانتخابات حتى العاشر من ايلول . فذهل الناس لهذا التأجيل غير المنتظر والمشكوك بقانونيته ، وبدأوا يتساءلون عن الاسباب المبررة . فاجابت الحكومة ، بصورة غير رسمية ، ان القضية المولجين بالبيت في الدعاوى المقدمة من قبل المرشحين المرفوضة ترشيحاتهم قد اعلنوا الاضراب . فاذا لم تتدارك الحكومة الامر بتأجيل موعد الانتخابات ، تعرض كثير من النواب لابطال نيابتهم بسبب عدم البت في شكاوى منافسيهم . وفي الواقع ، كان اضراب اولئك القضاة مهزلة في تاريخ القضاء السوري . اذ تسلط السيد عبد الرؤوف سلطان ، الموالي لحزب الشعب ، على ضمير اكثرية اعضاء اللجان المذكورة وحملهم على الاضراب خدمة لصالح حزب الشعب نفسه . ونزلت الحكومة عند رغبة ذلك الحزب ،

حزب الشعب
يقاطع الانتخابات
لمسبب مجهول لم
يعود من المقاطعة

مدفوعة ايضا بالخوف من تهديد الاناسي بالاستقالة من رئاسة الجمهورية !

وكان تأثري من هذا العمل ناشئا عن تألي من الاستخفاف بهيبة الحكومة. ومن ضعفها ، كما كان ناشئا عن التذمر من اطالة امد الفترة التي تسبق يوم الانتخاب اربعين يوما آخرين ، يتحمل فيها المرشحون مختلف الاعباء والمتاعب .

فاتصلت بصبري العسلي لاعلم موقفه ، فقال لي انه عند السيد حبيب كحالة . فذهبت اليه وتحادثنا مليا . وكان الغيظ باديا على وجهه ، اذ انه دبر اموره على اساس خلو الميدان من مرشحي حزب الشعب . وهكذا انقلبت حساباته راسا على عقب . وعاد الى تنظيم الخطط والمقالب ليحمل مشعل حزبه في معركة يواجهه فيها حزب الشعب ، وخاصة في حلب والاقضية التابعة لها ، بقوة لا قبل له بالتغلب عليها . واخذ يلعن سعيد الغزي وشوكت شقير وكل من كانت له يد في هذه المناورة . فأيقنت انه بريء منها ، وذهب بي التفكير الى ان لشكري القوتلي ، على الاغلب ، ضلعا في هذا الامر ، لانه كان يضع خططه على اساس تكوين جبهة من الحزب الوطني وحزب الشعب ، بحيث لا يكون لاحدهما اكثرية واضحة تسمح له بالتحرر من زعامته . فاذا انسحب الشعبيون ، حل محلهم مرشحو الحزب الوطني او مرشحو كتلتنا . وفي هاتين الحالتين تهديد لنجاح خططه .

فمصلحته ، اذن ، كانت في حمل الحكومة على استرضاء حزب الشعب واعطاء الوعد القاطع بعدم تدخل الجيش ضده ، ليتسنى نجاح المرشحين الشعبين في حلب واقضيتها بعدد غير قليل من المقاعد النيابية . فليس مستغربا ، بعد ان وضحت مصلحة القوتلي على هذا النحو ، ان يكون في جملة الذين ضغطوا على الضباط والحكومة لتأجيل موعد الانتخابات .

وفي عودة حزب الشعب عن قرار المقاطعة ، وفي اشتراكه في الانتخابات في الموعد الجديد ، دليل حسي على ان الامر سوي في هذه الفترة على ما يبدد مخاوف ذلك الحزب .

وكان من نتيجة قرار التأجيل ان بردت الهمم وخف الحماس . وقد لمست اثر هذا البرود في قلة عدد قاصدي داري . اذ اقتصر صباحا على ابناء عمي ونفر قليل من الاصدقاء ، ومساء على عدد اكبر لكنه ، على اي حال ، اقل بكثير من ذي قبل . ولا ريب في ان

الدعاية التي بدأ القوتلي وجماعته يركزونها علي كان لها الأثر الواضح في تقليل عدد هؤلاء الزوار . وصارت الاجتماعات بيني وبين اصحاب الراي والقول في الاوساط والاحزاب والاحياء تعقد ، تارة في دارتي بدمر حيث الاعين لا تتصيد الرائح والغادي ، وتارة في دور بعض الاصدقاء . وشعرت ان كثيرا من الزعماء الانتخابيين كانوا يتجنبون الظهور بمظهر المؤيد لي علنا ، خوفا من فجور اتباع القوتلي وحملتهم عليهم . وهكذا اتصلت بزعماء جميع الاحزاب والهيئات السياسية والدينية والعلمية والشباب وارباب المهن والحرف ، فلمست عندهم رغبة في التضامن معي ، شرط ان لا ينتشر خبر هذا التضامن على الملأ . وكانوا يؤكدون لي انهم سيوعزون الى اتباعهم وانصارهم بادخال اسمي في قوائم انتخابهم . ولم استثنى من هذا الاتصال بالاحزاب والهيئات الا ممثلي حزب الشعب .

واستنتجت من هذا كله ، ومن الاحاديث التي كان يرويها لي انصاري ، ان القطيعة مع لبنان (وهي سياستنا التي نفذتها حكومتي في ١٩٥٠) بالناء الوحدة الجبركية مع لبنان وافساح المجال امام التجارة السورية للعمل المباشر مع البلاد المنتجة والمصدرة (كانت في مقدمة الحسنيات الملصوقة باسمي . وكان الشعب السوري بأجمعه قد لمس فوائد هذه السياسة الاقتصادية التي فتحت امام التجار آفاقا جديدة كان تجار بيروت يحبونها عنهم . وصارت الصناعة السريية محمية من مزاحمة البضائع الاجنبية ، فكثر عدد المصانع وازداد عدد العمال ، كما افادت هذه السياسة الزراعة بحماية المنتج المحلي . فلم يكن مستغربا ان يقابلني افراد الشعب بشعور المنة والتقدير ، لما قدمته لهم من خدمات . وكان لموقفي بقطع الصلة والرباط بين العملة السورية والفرنك الافرنسي ذكرى طيبة في النفوس . هذا فضلا عن خدمتي للاقتصاد السوري في شتى الميادين ، خصوصا في انشاء اول معمل للشمينتو بدمشق ، على اساس المساهمة ، بعد ان كانت التجربة فشلت في ١٩١١ ، حين انشئ معمل للزجاج كشركة مساهمة ايضا .

ولا انكر ان كثيرا من اصحاب المصالح كان حاقدا علي لعدم مسايرتي لهم في قضاء اشغالهم على ما يرغبون ويطمعون به . غير ان الاكثرية كانت تسجل لي نزاهة يدي ، وعدم تشفعي للاصدقاء والانسباء ، واحقاقي الحق ولو لاختصامي . وكان الجميع ، اخصاما وانصارا ، يقرون بخبرتي في الشؤون

الجزء الثاني : عهد الانقلابات العسكرية

الاقتصادية ويعتبرونني ركيزة ثابتة وموجها حميدا لمستقبل البلاد الاقتصادية ، يثقون به كل الثقة ويمنحونه تأييدهم المطلق .

وكان البعض يتهمني بالتعالي والتكبر . وكانت هذه التهم ناشئة ، اما عن ضغينة وحقد وحسد ، واما عن جهل بحقيقتي . وفي الواقع ، لم اكن حتى الآن من السياسيين الذين يحاولون استغلال رضى الناس بالوجه البشوش ، واليد الممدودة للمصافحة ، واللسان المترس بالتملق والوعد الكاذب ...

فكنت لا اخفي ما في نفسي ، ولا اعد الا بها استطيع . وكنت ارد الطلبات غير المحقة ، بمعزل عن اية صداقة او قرى . ولم افسح في المجال للمرتزقة حتى يحيطوني ويحصروا المنافع والارباح والوظائف بنويعهم ومحاسبيهم . ولم يكن لي « حاشية » كحاشية شكري القوتلي ، مثل امين ، وراعي الصفرة ، والبرنجكي ، وشفيق سليمان ، وعبد الكريم العائدي ، وامثالهم — او كحاشية جميل مردم — مثل تلو ، والبيروتي ، والقباني ، وخدام السروجي ، ورفعت غازي — لا يكتفون بملء جيوبهم بالاموال بل يتسلطون على الناس ، ويسرحون ويمرحون في دوائر الدولة ، ويجوبون الوزارات والمصالح العامة لالتماس قضاء حاجة زيد وتمشية مصلحة عمرو ، خلافا للحق والعدالة والوجدان . ويا ليتهم يقتنعون بهذه الفوائد المادية . فقد استشرى امرهم حتى صاروا يسرون المظاهرات ، ويهاجمون المخازن والدور ، ويضربون الناس ويشتمونهم ، حتى وصل بهم الامر الى القتل والتعذيب .

حاشية السوء لدى القوتلي ومردم

وكان القوتلي ومردم اسوا مثلين للقادة الذين تسيطر عليهم حاشيتهم . فيطلقون يدها لقاء دعمها وتأييدها لهم في الاوساط الشعبية . وكان هذان الزعيمان العامل الرئيسي لقيام الموجة الكاسحة التي ايدت انقلاب حسني الزعيم ، تخلصا من عهد ذميم مرنول .

وفي جملة الحوادث المشينة التي قام بها اتباع القوتلي ، كانت المؤامرة التي حاكها ابو عبده المشي ، من زعماء حي العمارة بدمشق ، خدمة لهسيده . وذلك اعتقادا منه انها ستبعد الناس عني . ذلك ان شابا دمشقا كان يركب دراجة ويسير بها في شارع العمارة ، وهو يحمل سلة مغطاة . لماذا بصوت انفجار بدوي بشدة . وحين التفت الناس شاهدوا ذلك الشاب مفرجا بدمائه ، وقد مزق الانفجار دراجته والسلة . فحملوه مورا الى المستشفى .

ولما جاء الطبيب الشرعي مع المحقق العدلي لأخذ إفادته ، قال وهو يعالج سكرات الموت ان ابو عبده العشي اعطاه القنبلة الموقوتة التي انفجرت ليلقيها في المساء على ساحة داري بسوق ساروجه ، عندما تكون مكتظة بالزوار .

فسجل المحقق هذه الافادة . وما ان سمع نفر من ابناء عمي هذا الخبر ، حتى ذهبوا مع ابو عبده ديب الشيخ الى حيث كان الجريح . وحين سمعوه يردد هذه الاقوال ذاتها ، اتصلوا بي . وكان مدير الشرطة اوعز بالقاء القبض على العشي وولديه ، وبدا المحقق يأخذ افادتهم .

وبعد قليل ، اخبرت بأن مدير الشرطة يعمل على اطلاق سراح الموقوفين . وكان المدير المذكور السيد (؟) من انصار حزب الشعب . فتهتفت لرئيس الاركان ، وكان على علم بالحادث ، واخبرته بعزمي على الانسحاب من الترشيح اذا نفذ مدير الشرطة خطته واطلق سراح الموقوفين . واسمعه شقير كلاما قاسيا ، وهو ان ضمعه واستخذهاء تجاه حزب الشعب سيوصل البلاد الى الفوضى ، والشعب الى الاقتتال . ولم يحر الموماً اليه جوابا ، بل وعد بتدارك الامر . الا ان كلامه لم يكن منطويا على الاهتمام الواجب تجاه مؤامرة دينية كاد نجاحها يؤدي بحياة العشرات او المئات من ضيوف داري .

وقبل ان اكمل حديث الانتخابات ، لا بد لي من تسجيل مساعي الحزب الوطني لتبرئة ساحة العشي وولديه . فهددوا ديب الشيخ وغيره من الشهود ، وبذلوا كل جهد حتى انتهت المحاكمة بالافراج عن المتهمين ، وهم ناصعو الجبين رافعو رأس الحسوبية والحدق والضعيفة .

وتوافد الناس على داري بعد انتشار خبر هذه المؤامرة ، ومناوئي بالنجاة ، انا وزواري . ولا ريب في ان حائكي المؤامرة خدموا مصلحتي الانتخابية ، على غير ما ارادوا وما لم يرد الله ، وهو لا يحب الكائدين .

اما البيان الانتخابي الذي وضعته وطبعته وبدأت بتوزيعه ليلة تأجيل موعد الانتخابات ، فقد نشرته الصحف كلها وعلقت عليه . وكان الاقبال عليه شديدا ، بحيث لم يبق عندي منه سوى اعداد قليلة ، مع انني طبعت منه الف نسخة . ولم يكن هذا الاقبال لمجرد الاطلاع على ما ابديته من خطط جعلت نفسي مرتبطا بالسمي لتحقيقتها فحسب ، بل لان هذه الخطط كانت قائمة على

دراسة واقعية مبنية على تجارب السنين التي قضيتها في الحقل الاقتصادي والحكومي . ولم ترق الآراء التقدمية التي التزمت بها طبقة معينة من اصحاب رؤوس الاموال الضيقى التفكير ، الذين ينكرون التطور الاجتماعي العالمي ولا يسمحون حتى باجراء تعديلات تطويرية على النظام الاقتصادي . فهم يحرصون على الاحتفاظ بكل شيء ، ولو كان حرصهم هذا يؤدي الى خسارتهم كل شيء . فاذا قلنا لهم ادوا القليل فمتجنبوا اخطار الشيوعية التي تخشون ، قالوا انك شيوعي . واذا قلنا لهم عاملوا عمالكم وفلاحكم بالعدل والحسنى والانصاف ، قالوا انك تريد اثاره العمال والفلاحين ضدنا . واذا اقترحنا توزيع الاراضي الشاسعة التي تملكها الدولة على الفلاحين المعدمين ، قالوا لا ، نحن نأخذها ونحن نشغلهم عندنا . واذا راينا اشارك العمال في ارباح معاملهم ، همدروا وقالوا هذه المشاركة فكرة شيوعية . غير انهم كانوا يصنفون لاقتراح انشاء السدود وارواء الاراضي العطشى، طبعاً بالحصول عليها واستثمارها . وكانوا يهتفون للمطبعة مع لبنان ، لان معاملهم التي كانت على وشك الافلاس ، بدأت بعد الانفصال الجبركي تدر عليهم الارباح الطائلة .

وهنا لا بد لي من ذكر حقيقة ربما خفيت عن الناس ، وهي ان الشركة الخماسية التي اناادت من الانفصال الجبركي اكبر مائدة وعبت عندئذ على القوتلى استنكاره موقفي من لبنان ، عادت الى حضنه في ١٩٥٤ وسارت بتوجيهه . فامتد الحزب الوطني بببلغ من المال يقال انه بلغ مئة الف ليرة سورية ، وحاربت ترشيحي حرباً شديدة رغم ان احد الشركاء فيها كان يتظاهر بالتأييد . حتى انه حمل احد الصحفيين المسيحيين على دخول قائمتي ليفسد علي امكان الاتفاق مع سواء من المسيحيين ذوي النفوذ الانتخابي . ولم تنضج لي هذه الخطة الشيطانية في اول الامر . لكنني كنت استغرب برود همة المرشح المذكور ، وديس الصيداوي ، وعدم حضوره الحفلات الانتخابية .

واما الشباب الواعي ، فقد تلقى خطتي السياسية ، وهي محاربة الاستعمار ، بكل ترحاب وتأييد . وانحاز الى العمال بنقاباتهم ، بعد ان قرأوا بياني الانتخابي وسمعوا مني الخطب بتأييد مطالبهم ، لا على سبيل التملق واستجداء اصواتهم ، لكن عن رغبة صادقة في رفع شأنهم وتحسين اوضاعهم .

وكانوا يذكرون انني اول من قام بتحقيق مطلب عادل من مطالب العمال ، عندما قدمت في ١٩٤٤ مشروع قانون العمل الذي حددت فيه اوقات العمل بثمانتي ساعات يوميا ، وضمنته قواعد عديدة جديدة لصالح العمال ، ومنعت فيه تشغيل الاحداث ، كما عينت اصول المراقبة الصحية ، وغير ذلك .

وكان الموظفون ، اجمالا ، يذكرون موقفني في ١٩٥١ بتقديمي مشروع قانون بشأن الترفيه عنهم وتحسين اوضاعهم ، ذلك المشروع الذي عاكسه حزب الشعب ووضعه في زاوية النسيان . اما الاحياء الشعبية ، فكانت تربطني بزعمائها روابط عديدة ، منها المباشر ومنها ما كان عن طريق الاصدقاء والاقارب .

وتضاضرت هذه القوى كلها فالت مساعي الاخصام الى الفشل ، رغم الجهود الجبارة والاموال الوفيرة التي بذلوها بسخاء لشطب اسمي وحده وابقاء اي اسم كان . واقتصرت في اجتماعاتي العامة على ما يعقد في داري ، حيث كان المؤيدون يلقون الخطب ، سواء بقصد تأييدي فقط ام بقصد الدعاية لانفسهم . واذكر ممن كانوا يتطوعون للخطابة الشيخ عبد الرؤوف ابو طوق ، وكاظم الداغستاني ، ونزيه المؤيد ، وكامل البني ، وغيرهم . اما رفاتي في القائمة فكانوا يكتفون بالجلوس دون كلام . وهذا ما اسهم في فشلهم في الدورة الاولى .

وكننت اقبل دعوة النوادي الرياضية ، فنتقام الحفلات تحت رعايتي . وكننت احضرها ومعني سرب من الاصدقاء والمؤيدين يمتطون السيارات الصغيرة والكبيرة على شكل تظاهرة يهتفون فيها : للرئاسة ، خالد بك . للزعامة ، خالد بك . للنيابة ، خالد بك . وهلم جرا ، مما كان يثير غضب الطامعين بالرئاسات والزعامات . وكانت الطلقات النارية تشق عنان السماء حماسا وابتهاجا . وكان هذا كله يجري رغم الحاحي على الهاتفين واصحاب المسدسات بان يرجعوا عن عادتهم .

وصرت خبيرا بفنون الملاكمة والمصارعة وكرة السلة ، من كثرة ما حضرت هذه الانواع من الرياضة . اما عن نادي الحمام ، فقد دعاني احد رؤسائه الى حفلة خاصة تقام احتفاء بي . واصر علي بالقبول رغم الاعتذار المتكرر . فلما حضرت في الموعد المعين ، لم اجد سوى سفير مصر وشخصين آخرين . وكانت سائر المقاعد خالية ، مظننت انهم متأخرون . لكن تبين لي فيما بعد انهم قصدوا

تبويخ الحفلة العامة لي. وكان يرأس النادي المرشح سهيل الخوري،
مرشح الحزب الوطني وابن استاذي وصديقي فارس الخوري .
وقد تميزت دعايتي الانتخابية بعدم شراء الاصوات والضمان ،
فاقتصرت نفقاتي على ما يقدم في الدار من القهوة ، وعلى اجور
السيارات للذين كانوا يذهبون معي الى الحفلات الرياضية ، وعلى
ما كنت امنحه لتلك الجمعيات من مبالغ تافهة ثمنا للتذاكر . وقد
اتصل بي بعض زعماء الاحياء ليذكروا المبالغ التي يمرضها عليهم
زعيم هذا الحزب ، او ذاك ، او مرشح من اولئك المرشحين ، على
امل ان يدب بي الحماس فاقتدي بهم . وكنت اصارهم كل مرة
بان لا امل لهم في ان ينالوا مني اي مبلغ عاجل او آجل ، او وعد
بوظيفة او بقضاء منفعة !

واردت تنظيم الامور بفتح مكتب في كل حي ، يقوم بالدعاية
في ذلك الحي ويوزع المنشائر ويواجه الدعاية المعاكسة ، ثم يكون
في يوم الانتخاب مركزا لتجمع المناصرين والوكلاء على الصناديق .
وذلك على ان توكل ادارة كل مكتب الى هيئة من ذلك الحي ، تأخذ
على عاتقها كل ما يتعلق به ، وتتصل بالمركز المؤلف من عدة اشخاص
يوجهون الحملة ويقومون بالاتصالات العليا باشرافي واشراف
زملائي في القائمة . لكن تنفيذ هذا البرنامج لم يتيسر لي بسبب
موامل عديدة اهمها ان من اخترتهم للبقاء في المركز الانتخابي
الرئيسي آثروا التجوال في البلد والاتصال مباشرة بمن يعرفون
من كبار الناخبين . اضع الى ذلك اختلاف الناس فيما بينهم على
القيادة . اذ كان كل واحد يطمع بان يكون رئيسا للمركز الذي في
حيه . حتى ان الصعوبات تجلت في اختيار الوكلاء على صناديق
الانتخاب . فقد رفضنا من اشترط ان يتناول اجرا لقاء هذا العمل .
وهكذا اضطررنا الى الاستغناء عن الوكلاء على الصناديق التي
اعتقدنا ان نصيينا فيها ضئيل .

ونشطت الهيئات النسائية وبدأت تستقبل المرشحين . وكان
قانون الانتخاب لا يسمح لهن بان يصبحن نائبات ، فكانت مسامعن
ترمي الى عدم الاكتفاء بحق الاشتراك في الانتخاب ، بل بحق
الترشيح للانتخاب . وكان يعلن للمرشحين بان تأييدهن متوقف على
وعدمه بتبني مطالبهن والسعي لتحقيقها في مجلس النواب العتيد .
وكان هذا وعدا غير ثقل على نفوس المرشحين ، فلم يشذ احد منهم
عنه ، مشغوعا بالايهان المخلطة . وكنت ، طبعاً ، من هؤلاء ، رغم

انني اقترحت عليهن اعطاء السيدات السوريات ، بمجموعهن ، مقعدين او ثلاثة على ان يقتصر حق انتخاب هؤلاء النائبات على السيدات انفسهن . ذلك لاني كنت اشك في ان يقدم ناخب ذكر على انتخاب مرشحة للنياابة . وقد اقيمت في داري حفلة للسيدات حضرتها نحو مئتي مدعوة من السيدات والاولانس ، فالتقيت فيهن خطابا حاولت ان اكسب عطفهن وتأييدهن بذكر ما يدخل الى نفوسهن البهجة والفرح والضحك . وتجنبنت القضايا السياسية العويصة خوفا من ان يستولي الملل والنعاس على المستمعات . واجابت السيدة عادلة بيهم على خطابي بكتاب رقيق يشبه بطرازه المتصنع والجدي ما يقوم به الاولاد الصغار من اوضاع وحركات عندما يلعبون لعبة المضيضة والضيوف ، فيتزاورون في بيوتهم — وهي ناحية من الغرفة احاطوها بطاريج ومخدرات — ويتساعلون عن صحة الاولاد والاهل ، ثم تدور صاحبة الدار على ضيوئها بكشابتين صغيرة مليئة بالماء القراح ، كأنها تقدم لهم القهوة .

على انه لم يخطر في بال احد ان المعركة بين النساء على صناديق الانتخاب ستكون حامية الى الدرجة التي وصلت اليها في الدورة الاولى ، وخاصة في الدورة الثانية ، كما حصل في ١٩٥٧ حينما حمى الوطيس بين مرشح التجمع القومي ، رياض المالكي ، ومنافسه الشيخ مصطفى السباعي، مرشح حزب الشعب والهيئات الدينية والرجعية ، اذ اشتد النزاع بين القوميات السوريات وبين الشيعويات ، فأخذن بشعور بعضهن ينتشنها واثياب بعضهن يمزقنها . اما السباب والشتم والتهم بتناول الدولارات ، فكانت لا تعد ولا تحصى .

وفي المرحلة الاخيرة من الحملة اعلن الحزب الوطني قائمته ، وقد احاطها بالعلم السوري المطبوع بالوانه الثلاثة على ورق صقيل . وكان على رأس القائمة صبري العسلي وليه عفيف الصلح وبشير القضيائي وظافر القاسمي وسهيل الخوري وانطون شلهوب والدكتور حتي ، وبذلك كان الحزب الوطني الحزب الوحيد الذي تقدم بقائمة كاملة لم يترك فيها مقعدا لسواه .

واما حزب الشعب ، فكان مرشحا علي بوظو ورشاد جبيري .

واقتصرت قائمتي علي وعلى سامي كبارة ونوري الحكيم

<http://abumbdoolbagl.blogspot.ae/>

وجوزج مظهر ووسيع عيادي . وتقدم حزب البعث الاشتراكي

على الانتخابات بصلاح الدين البيطار ومحدث البيطار .

واما الحزب التعاوني الاشتراكي ، فكان مرشحوه فيصل

العسلي وسيف الدين المأمون ومخير الرئيس .

كما تقدم كل من سميد حيدر وحسن الحكيم ونوري ابيش

ومحمد آقبين ومخير العجلاني ومحمد المبارك ومأمون المبارك ومأمون

الكزبري وخالد بكداش وسعيد الفزي وحبيب كحالة وغيرهم .

وقد بلغ عدد المرشحين (٩) مرشحا .

ولم يجرؤ احد على التنبوء بنتيجة الانتخاب . فدمشق مدينة

عجيبة لا يدل مظهرها على صميمها . فهي تثور فجأة حين يظن

بانها هادئة ، وهي تصبر على الضيم لكنها لا تنسى الاحضان ولا

تغفر للاساءة مهما طال الوقت عليها . والى جانب ذلك ، فقد كان

ثمة عامل جديد وهو الغرفة السرية التي اوجب قانون الانتخابات

على المنتخب ان يختلي فيها ليكتب اسماء من يقع عليهم اختياره .

وظن اصحاب القوائم المطبوعة ان الناخب سوف يلقي هذه القائمة

في صندوق الانتخاب دون ان يدخل عليها اي تعديل . لكن تبين يوم

الانتخاب ان اكرية الناخبين الساحقة لم تتقيد بالقوائم التي اعدتها

الاحزاب او الجماعات ، بل اعملت فيها الشطب والتعديل او

القتها في الارض واودعت في الصندوق قائمة موضوعة بحرية خارج

مركز الانتخاب . وكان وكلاء المرشحين وملاؤهم يهجمون على

الناخب ويستعملون معه وسائل الترغيب والترهيب والتحبيب العديدة

ويدفعون اليه بالقوائم المطبوعة والبيانات والقصاصات الصغيرة ،

فيحمل الناخب كل هذه ويدخل الغرفة السرية ، وهناك يعتمد

على القائمة التي يكون قد كتبها في داره .

ويمكن الادعاء بان ادخال اصول الغرفة السرية على الانتخابات

النيابية طور الموقف السياسي والاجتماعي في سورية ، في ١٩٥٤ ،

بحيث ادت الانتخابات النيابية ما يطلب منها . وهو ان تكون مرآة

صادقة لمواظف الناخبين واتجاهاتهم الصحيحة ، بدون ضغط واكراه

كانا يلزمان كل انتخاب سابق . وتمكنت الاحزاب التقدمية من الفوز

بالانتخابات ، حتى في القرى التي يملكها الرجعيمون الاقطاعيون . اذ

ان الفلاحين كانوا يخفون في اسفل احذيتهم القائمة المكتوب فيها

اسماء المرشحين التقدميين ، فيلقونها في الصندوق بعد ان يكونوا

مزقوا قائمة صاحب القرية قبل دخول الغرفة السرية .

وهكذا نجحت قائمة الحوزائي وحصلت قائمة حسني البرازي وعبد الرحمن العظم في حماه .

فأذا أضفنا الى عامل الغرفة السرية عامل الانتخاب المبائر ، وكان في الماضي على درجتين ، تمكنا من تفسير كيفية انتقال المقاعد النيابية من الطبقة المحافظة الى الطبقة المتحررة التقدمية . ولا ريب في ان التقدميين لم يتوصلوا حتى الآن الى الحصول على اغلبية المجالس النيابية، وذلك بسبب العناصر التي كانت تأتي عن المحافظات وهي من طبقة اصحاب الاراضي المحافظين . لكن التطور كان سائرا بخطى سريعة تجعل احتمال تغير الحال كبيرا .

لذلك لم يكن من السهل التنبؤ بنتيجة الانتخابات . ولم يكن احد من المرشحين ضامنا نجاحه . وحين جاء اليوم الاول نشطت الفئات في الشوارع لاقتناص الناخبين وايصالهم الى مركز الانتخاب . وبقيت في الدار طول اليومين المخصصين للاقتراع ، دون ان ازور اي مركز من المراكز ، اذ ان المدة التي تطلبها المعركة الانتخابية انهكت قواي الجسدية والمعنوية ، فاصبحت اتشوق الى انتهاء الانتخابات مهما كانت النتيجة . اذ كان المشرفون على الصناديق يشاهدون الناخبين يدخلون الغرف السرية وفي ايديهم قوائم الاحزاب ، فيظنون ان الناخب سيتقيد بما جاء فيها من اسماء . لكنه كان يعدل فيها وفق هواه او يمزقها ويكتب الاسماء نقلا عن ورقة خياها في جيبه . فكيف يمكن والحالة هذه ان يستدل على اتجاه الناخبين ؟

انتهى اليومان بسلام ، واخذت صناديق الانتخاب الى مركز المحافظة وبدء باحصاء الاصوات وتصنيفها . وجلسنا في الدار فننتظر النتائج التي صارت تأتينا الواحدة تلو الاخرى . ولم يمض وقت طويل حتى تبين الاتجاه العام . وظهر اني حصلت في اغلبية الصناديق على عدد من الاصوات يفوق عدد الاصوات التي نالها صبري العسلي ، وبوظو ، وبكداش ، وفصيل العسلي ، وغيرهم من رؤساء الاحزاب . فكانت هذه مفاجأة سارة لانصاري ، وكثيرة لاولئك . لا سيما ان هذه الاولوية تأيدت لي حتى في الاحياء التي كان يظن انها طوع بنان الحزب الوطني ، كحي الميدان وحي الشاغور والمهاجرين .

وبلغ بي التأثير مبلغا كبيرا ، وقلت في نفسي : شكرا لهذه المدينة واهلها . فهم يقدرّون المعروف ويحسنون انتقاء خدام

بمصلحتهم العامة . ولم تكد هذه النتائج تظهر حتى غصت داري بالمهثئين ممن كانوا يرتادونها قبل ذلك وممن كانوا يتجنّبون ولوج بابها . وهكذا أصبحت في عين الجميع زعيم البلد غير المنازع .

ولماز معي في الدورة الاولى كل من سهيل الخوري ، وصبري المسلي ، وخالد بكداش ، ومنير العجلاني ، وسقط الباقون . الا ان منهم من حصل على العشرة بالمئة وما فوق من الاصوات ، فجاز له الاشتراك بالبلواتاج . ومنهم من سقط نهائيا .

وكان امامنا اسبوع لتهيئة عمليات البلواتاج ، قضيناه بقبول التهناتي واقامة الزينات والمراضات وبالا اجتماع مع زملائي في القائمة للتشاور في امر الاقتراع الثاني .

ولم يعد احد ، بعد نموزي السحاق ، يتلصقا في الحضور الى داري وعرض الاشتراك في قائمة البلواتاج . والح سعيد الغزي بأن ندخله فيها ، فادخلناه على رأسها ، باعتباره رئيسا للوزارة . وحذا حذوه سامي كبراة ونوري الحكيم وجورج شلهوب ، ممن لم يكتب لهم النجاح في المرة الاولى .

ثم ادخلت القائمة كلا من صلاح الدين البيطار وعلي بوظو ، بناء على طلبهما والحاحهما . اما الحزب الوطني ، فطلب الاشتراك ايضا . فقبلنا ان نأخذ منه مرشحا واحدا . ونمقا لما قبل به حزبا الشعب والبعث الاشتراكي . لكنه رفض الا ان نأخذ منه اثنين ، فاعتذرنا . وبقي الحزب وحده في المعركة ، فمضى مرشحا الاثنان معا . واظن ان سبب رفض الحزب الوطني الدخول في قائمتي هو التزام بين مرشحيه ظافر القاسمي وبشير القضياني على المحل الواحد .

وقمت هذه المرة ، بعكس موقعي في الدورة الاولى ، بالتجول مع زملائي على صناديق الانتخاب كلها للدعاية لهم والاشراف على نشاط وكلائهم . وكنا نلتقي احيانا شكري القوطي وصبري المسلي ، وهما يقومان مثلنا بالتجول والدعاية . فكنا يعبسان في وجوهنا وينصرمان .

وظهرت نتيجة الاقتراع في المساء ففاز به السادة سعيد الغزي ، وصلاح الدين البيطار ، وفصيل المسلي ، وجورج شلهوب وعلي بوظو ، ومحمد المبارك ، ومأمون كزبري .

ولم ينجح من قائمتي صديقي سامي كبراة ونوري الحكيم ، فأسفت لذلك اسفا شديدا .

وفي اجتماع عقدته مع الحوراني وهرون ونظام الدين، اخصينا عدد المقاعد النيابية التي حصل عليها المرشحون. الذين كنا على تفاهم معهم ، فاذا بعددهم لا يقل عن الثمانين . فقررنا ان ينفرد المنتهون لحزب البعث الاشتراكي ، وان نضم الآخرين في كتلة نيابية اخرى ثم بدانا العمل على هذا الاساس .

وكان حديثنا مع السيد علي بوظو ، الذي انتهى بضمه الى قائمتنا وانجاحه بدمشق ، قد انطوى على التفاهم بين كتلتنا وحزب الشعب في المستقبل . وعلى هذا الاساس ، اجتمعنا في احدى قاعات مجلس النواب ، انا واسعد هرون وصلاح البيطار ، مع مندوبي حزب الشعب ، وهم ناظم القدسي وفيضي الاتاسي وعدنان الاتاسي على ما اذكر . وذلك بينما كان اكبر الاعضاء سنا يفتتح اول جلسة للمجلس الجديد . فتداولنا سريعا امر انتخاب رئيس المجلس ، فقال هرون : « عملا بحديثي مع اعضاء حزب الشعب ، فسننتخب مرشحه لرئاسة المجلس. وسيشتركون هم معنا في الوزارة التي سيؤلفها واحد من كتلتنا. فابدئ القدسي عدم معارضته، الا ان زميليه لم يبدوا موافقة صريحة. فادخل موقفهم هذا الشك في نفوسنا، لكن ضيق الوقت لم يسمح لنا باستجلاء واقع الامر . وانفض الاجتماع لنشترك في انتخاب رئيس المجلس ، فقلت للقدسي : « اني واخواني سننتخبك على اي حال ، فآمل ان يكون التعاون بينكم وبيننا صحيحا ومفيدا . » فشكرني ووعدني بذلك .

ولما دخلت قاعة المجلس وجدت ان الانتخاب قد بوشر به . ولحظت ان الحوراني واخوانه ينتخبون سميد الغزي ، وان غيرهم من اخواني يفعلون كذلك. فقلت لهم بانه لا يجوز ان ننقض ما اتفقنا عليه مع القدسي ، واسرعت اني تدارك الامر مع الاخوان الذين لم يكونوا قد القوا بطاقتات تصويتهم بعد . وكانت النتيجة ان حصل القدسي على نحو ثمانين صوتا ، فاعلن فوزه .

ولا ريب في ان هذا النجاح لم يكن ليحجزه القدسي لو لم اتدخل مع رفاقي . اذ ان اصوات الحزب الوطني باجمعها لم تكن تكفي لنجاحه ، خصوصا ان بين اعضائه في حلب من الخلاف الازلي ما يعرفه الجميع . كما ان حزب البعث الاشتراكي ، كان تجمع حوله ١٧ نائبا، اقترح لسميد الغزي وايدة في ذلك فريق من النواب المنتسبين الى المحافظات والعشائر ممن يمتون بصلة الى الحزب الوطني . وبعد الانتخاب ، سمينا لجمع من نجد فيه ميلا الى الانضمام

فوز القدسي برئاسة مجلس النواب

الى كلفنا من النواب . واصر عبد الباقي نظام الدين على ان نعقد اول اجتماع في داره . وابدت ملاحظتي بان بعض نواب العشائر لا يريد ان يحضر الى دار نظام الدين ، وان الامضل ان يكون الاجتماع في داري . لكنني لم افلح ، فنزلت عند رأي اكثرية اخواني ، حتى لا يقال باني اريد ان استغل هذا الاجتماع لصالحه .

وقد استنكف فريق كبير من نواب العشائر عن حضور الاجتماع فبلغ عدد الحاضرين نحو خمسة واربعين نائباً اتفقوا فيما بينهم على تأليف كتلة برلمانية ، وانتخبوا لجنة لوضع نظامها . واستمرت الاجتماعات تعقد في داري بسوق ساروجة ، حيث انتهينا من وضع بيان بتأليف الكتلة الديمقراطية ، وقعه تسعة وثلاثون نائباً .

وتجمع النواب في احزاب وتكتلات سياسية على الوجه الآتي :

عدد النواب في ١٩٥٤	عدد النواب في ١٩٥٨
٢٨ الكتلة الديمقراطية	٨
٢٧ حزب الشعب	٣٨
١٨ حزب البعث الاشتراكي	١٩
١٨ كتلة العشائر	١٨ الكتلة الدستورية
١٤ الحزب الوطني	٢٢
١٠ مستقلون	٢٤
٦ الكتلة الحرة	٥
٥ الكتلة الاسلامية	٥ الهويدي ورفاقه
٢ الحزب السوري القومي	—
٢ الحزب التعاوني	١
١ الحزب الشيوعي	١
١٤١ المجموع	١٤١

اعضاء الكتلة الديمقراطية في ١٩٥٤	صاروا في ١٩٥٨
احمد جعفر	مستقل
احمد ككو	شمبي
بدري عود	ديموقراطي
حمل شباط	ديموقراطي
جورج شلهوب	ديموقراطي
حسن الاطرش	دستورية
خالد المظم	مستقل

وطني	راغب البشير
مستقل	رفيق بشور
ديموقراطي	شاهين شاهين
ديموقراطي	صالح عقيل
ديموقراطي	عبد الباقي نظام الدين
ديموقراطي	عبد الرزاق الطحان
ديموقراطي	عبد الرزاق الناف
وطني	عبد العزيز المسلط
مستقل	عبد اللطيف يونس
شعبي	عبد المجيد رستم
وطني	عبد الوهاب الخفر
حره	عبود الجدةعان
شعبي	عزت خليل آغا
شعبي	عزيز عباد
مستقل	علي الدندشي
وطني	علي يونس
وطني	فاعور الفاعور
شعبي	فائق فان
وطني	فضل الله جربوع
مستقل	قدري المفتي
وطني	اسعد هرون
وطني	امين رسلان
مستقل	رئيف الملقى
وطني	فصيح الغانم
وطني	محمد محمود دياب
مستقل	محمد حبيب
شعبي	نجدة البخاري
وطني	نوفل الياس
وطني	هاكورشو
وطني	هواش مسلط باثا
حل محله	حزب الشعب في ١٩٥٤
صاروا في ١٩٥٨	احمد قنبر
شعبي	١

شمبي	اسير اليازجي	٢
شمبي	بهجت منصور	٣
شمبي	جميل خلو	٤
شمبي	نافع دكار	٥
شمبي	ديكران جبراجيان	٦
شمبي	راتب الحسامي	٧
شمبي	رزق الله انطاكي	٨
شمبي	رزق الله سالم	٩
شمبي	رشاد جبيري	١٠
شمبي	رشدي كيخيا	١١
شمبي	شكري رحمو	١٢
شمبي	عادل كيخيا	١٣
شمبي	عبد الحميد دويدري	١٤
شمبي	عبد العزيز صلاح	١٥
شمبي	عبد الوهاب حومد	١٦
شمبي	عثمان حسن	١٧
شمبي	عدنان اتاسي	١٨
شمبي	علي بوظو	١٩
شمبي	فرحان جندي	٢٠
شمبي	فيضي اتاسي	٢١
شمبي	محمد رشاد برمدا	٢٢
شمبي	مسلم الحداد	٢٣
شمبي	معروف الدواليبي	٢٤
شمبي	ناظم القدسي	٢٥
شمبي	نوري الحجبي	٢٦
مستقل	هاني السبامي	٢٧
شمبي	محمود سويدان	٢٨
صاروا في ١٩٥٨	البحث الاتسراكي في ١٩٥٤	
بعني	حسن اكرم الحوراني	١
بعني	حسن منيه اليوسفي	٢
بعني	خليل كلاس	٣
مستقل	دهام رجا الدندل	٤
بعني	سعد الدين الخاني	٥

بعني	٦	صباح عامر
بعني	٧	صلاح الدين البيطار
بعني	٨	عبد الحليم قدور
بعني	٩	عبد الكريم زهور عدي
بعني	١٠	عبد الهادي عباس
مستقل	١١	فهد بن مشرف الذندل
بعني	١٢	محمد رشيد سليمان
بعني	١٣	محمد فيصل التركي
بعني	١٤	محمد لطفي الحاج حسين
بعني	١٥	منصور الاطرش
بعني	١٦	نور الدين النجم
بعني	١٧	وهيب غانم
بعني	١٨	حسين مريود

صاروا في ١٩٥٨

كتلة العشائر في ١٩٥٤

كتلة حرة	١	انور راكان
كتلة دستورية	٢	ثامر اللحم
دستورية	٣	تركي مهيد
كتلة حرة	٤	حامد الخوجة
كتلة حرة	٥	حسين الشعباني
دستورية	٦	حمدي العبد الكريم
دستورية	٧	دهام الهادي
دستورية	٨	راكان المرشد
دستورية	٩	عبد الابراهيم
دستورية	١٠	عبد الصمد الغنيم
دستورية	١١	عونيان المذلول
مستقل	١٢	فؤاد قدرى جميل باشا
دستورية	١٣	فيصل النواف
حرة	١٤	فيصل الهويدي
دستورية	١٥	متعب الشعلان
حرة	١٦	نافع رجب
دستورية	١٧	نوري بن مهيد
دستورية	١٨	هايل السرور

صاروا في ١٩٥٨

مستقل

وطني

مستقل

دستورية

وطني

وطني منشق

وطني منشق

وطني منشق

وطني

وطني منشق

وطني

وطني

وطني

صاروا في ١٩٥٨

دستورية

مستقل

مستقل

دستورية

مستقل

مستقل

صاروا في ١٩٥٨

حل محله (٢)

حل محله - وطني

صاروا في ١٩٥٨

وطني

تعاوني

صاروا في ١٩٥٨

شيوعي

صاروا في ١٩٥٨

اسلامية

الحزب الوطني في ١٩٥٤

١ احسان الجابري

٢ احمد فاخر الكيالي

٣ سليمان المعصراني (حل محل الحاج يونس)

٤ سهيل الخوري

٥ صبري المسلي

٦ عبد الله فركوح

٧ ليون زمريا

٨ مجد الدين الجابري

٩ محمد خير الحريري

١٠ محمد سليمان الاحمد

١١ محمد يوسف ابو رومية

١٢ مختار ليان

١٣ دياب الماشي

كتلة حرة في ١٩٥٤

١ عاتل العجلاني

٢ فرزت الملوک

٣ محمد العائش

٤ منير العجلاني

٥ صبحي طه

٦ مامون الكزبري

السوري القومي في ١٩٥٤

بديع اسماعيل

حنا كسواني

الحزب التعاوني في ١٩٥٤

احمد اسماعيل

فيصل المسلي

الحزب الشيوعي في ١٩٥٤

خالد بكداش

الكتلة الاسلامية في ١٩٥٤

مبد الرؤوف ابو طوق

عبدان خوام
محمد ابو الخير القهوجي
محمد المبارك
مصطفى الزرقا

صاروا في ١٩٥٨

مستقلون في ١٩٥٤

حسن عبد الكريم
زكي المدرس
سعيد الغزي
عبد اللطيف المتدار
غالب العياشي
محمد مهاد الهواش
مزيد الحاميد
مصطفى الامير ناصر
مصطفى الامير ميرزا
الياس نجار

وكان رئيس الجمهورية ، في هذه الفترة ، بدأ مشاوراته لتأليف الحكومة . لكنه لم يكلف احدا . وكان الناس يعتقدون اني سأدعي الى تأليف الحكومة الجديدة ، باعتباري مرشح اكبر كتلة نيابية عددا فضلا عما بدا من ان حزب البعث الاشتراكي وعددا من النواب يؤيدوني . وفي النهاية ، استدعاني السيد هاشم الاتاسي - وكان ابنه عبدان حاضرا - وكلفني بتأليف الوزارة . وعلمت انه كان تحدث مع السيد احسان الجابري في هذا الامر ، دون ان يكلفه رسميا . الا ان السيد الجابري ظن ان الحديث ينطوي على هذه الفكرة ، فبدأ يفتح بعض النواب . فقلت للاتاسي اني سأعمل جهدي للاتفاق مع حزب الشعب وحزب البعث والمستقلين والحزب الوطني نفسه على تأليف حكومة قومية يشترك فيها الجميع . فوافق الرئيس وكلف ابنه بدعم هذه الفكرة لدى حزب الشعب الذي كان متنسبا اليه . على انني لاحظت ان الاتاسي الصغير لم يكن متحمسا لتأليف الحكومة برئاسة ، ولو انه لم يظهر معارضة ما ، بل وعد بالسعي الحديث .

واستدعينا الى القصر صبري العسلي ، فجاء ومعه مخاضيل لبيان والامير نوري بن مهيد . فحدثهم الرئيس في امر تأليف الحكومة على

الشكل المقترح ، لكنهم ظلوا صامتين لا يظهرون تأييدا او موافقة . ولما اعييا صبري سكوتهم ، اخذت العسلي الى غرفة منفردة ورسالته الحقيقة فاجابني : « اني احبك من قلبي ، كما تعلم ، لكنني لا استطيع تايبيدك ولا الاشتراك معك . فحزبي غير موافق على التعاون معك . » فشكرته على صراحته وقلت له : « وما العمل اذن ؟ » فاجاب بحماسة : « امض في سبيلك والى الحكومة ولا تسئل عن معارضة جماعتي . » فنظرت الى وجهه وتبعنت في اساريه ، فاحسست بأنه صادق . فقلت له : « شكرا . » وانصرفنا ، كل في سبيله .

وعدت الى داري ، فجاءني مندوبا حزب الشعب ، علي بوظو وعبد الوهاب حومد ، لاعطائي جواب حزبيهما على الاشتراك برؤاستي في حكومة قومية ، فكان الجواب سلبا . فبعت رسالتهما عن الاسباب فسكتا . وكان سكوتهما ابلغ جواب . وتبادلنا الحديث ، فذكرتهما بانتخاب رئاسة المجلس وما رافقها من ملاحظة اماكن توحيد الصفوف . ولم آت على ذكر ما وعد به القدسي ، حينما اعتصم بسفينة قائمتي لينجو من الغرق في الانتخاب . وبعد ان فركا بأيديهما وادعيا بأنها بذلا كل جهد ، وذلك على الطريقة الشامية العتيقة ، صرقتهما بالتي هي احسن وعدت الى زملائي اعضاء الكتلة الذين كانوا ينتظرون النتيجة . فافهمتهم ان الحزب الوطني وحزب الشعب رفضا الاشتراك معي في حكومة قومية . وهكذا لم يعد امامي سوى اعادة الامانة الى رئيس الجمهورية ليكلف غيري بالمهمة . فرفض الاعضاء واصروا علي بتأليف الوزارة بدون هذين الحزبين . لكنني قلت لهم بان الرئيس كلفني بتأليف حكومة قومية لا حزبية . ثم ذهبت الى القصر واوضحت لصاحبه ما جرى ، فأسف اسفا حقيقيا وعاد يلح علي في تأليف الوزارة بدون تردد ، ولو لم يشترك الحزبان فيها . ولم يسعني ، ازاء هذا الاجراء الذي قارب الرجاء ، ان ارفض طلب الرئيس . فوعدته بان اقوم بمحاولة جديدة .

وبعد ان تركته ، اختليت بنفسي وعددت من يمكن تكليفه بدخول الوزارة . فوجدت ان كثلتنا ، رغم كثرة عددها ، فقيرة في الكفاءات المشهود لها ، ولو كان فيها بعض النواب من الشباب الممكن الاعتماد عليهم في المستقبل ، اذا امضوا مدة تمرين مع الوزراء حتى يكسبوا الخبرة الكافية . لذلك خطر لي ان احدث منصب معاون وزير لكي يتسنى لهؤلاء الشباب التدرج والتمرين الكافيين . لكن العضلة كانت في العطور على وزراء اصليين لتسيير شؤون الوزارات

في الحال لا في المستقبل البعيد-.

وشعرت بأن زملائي لم يسيؤهم ابتعاد الوطنيين والشعبيين عن الاشتراك في الوزارة ، اذ انهم اعتبروا ان ذلك يزيد في عدد المقاعد الوزارية الشاغرة التي هم مستعدون لاملائها . وكان في مقدمة المنتطحين : فائق منان ، وشاهين شاهين !

اما اللذان كان من الممكن قبولهما لا على سبيل الاستعانة بالكفاءات ، بل على سبيل كونهما «مجركين» فهما عبد الباقي نظام الدين واسعد هرون ، باعتبار انهما وليا الوزارة من قبل ، فسددا ما عليهما من ضريبة الاستهجان التي يؤديها كل وزير جديد يشغل للمرة الاولى مثل هذا المنصب الذي لا يستحقه في الاصل .

وشكوت حالي لرئيس الجمهورية ، فقال لي : « استدع سعيد الغزي واستعن بسواه من اصحاب الكفاءات ، ولو من خارج المجلس . » فلم يعجبني هذا الرأي ، ومع ذلك ارسلنا في طلب الغزي فاعتذر .

ولم اجد بدا ، والحال على ما ذكرت ، من الانسحاب . فهذا خير من ترؤس وزارة ضعيفة بافرادها ومن تعريض الكتلة الديمقراطية للتفكك ، اذا ما اخذت زيدا منها للوزارة واهملت عمرا . وصارحت زملائي بعزمي على الانسحاب ، واصررت على ذلك رغم الحاحهم .

وفي اليوم التالي ، دعا رئيس الجمهورية الاحزاب الى ارسال مندوبين عنها لخصور اجتماع عام برئاسته . فحضرت مع اسعد هرون عن الكتلة الديمقراطية ، وحضر العسلي وليان عن الحزب الوطني ، والخوراني والبيطار عن حزب البعث ، وعلي بوظو ونائب آخر عن حزب الشعب ، ونوري بسن مهيد عن الكتلة التي فيها نواب العشائر واشترك فيها نحو خمسة عشر نائبا .

فاوضحت لهؤلاء سبب اعتذاري عن تأليف حكومة قومية وقتلت : « اما والامر كذلك ، فالأفضل ان يتعاون الحزبان اللذان عارضا الفكرة على تأليف حكومة حزبية . » ثم كثر الجدل والاخذ والرد ، بدون جدوى ، وانتهى الاجتماع .

وكانت مناورة حزب الشعب ترمي الى اقصائي عن رئاسة الوزارة ، مهما كلف الامر . فلما انسحبت ، احاطوا بالرئيس الاتاسي وحملوه على تكليف فارس الخوري بتأليف وزارة قومية . وتنافسوا انهم في ١٩٥١ كانوا يعارضون تكليفي لانني لم اكن عضوا في الجمعية

التأسيسية ، باعتبار انه لا يصح ان يولى رئاسة الوزراء احد من غير النواب . لكن فارس الخوري ، مع احترامي له ، لم يكن نائباً . فلماذا لم يشمر حزب الشعب بأي غضاضة في تسنمه رئاسة الوزراء ؟ بل انه اشترك معه ، وراح يدعو الى تأييده ، دون ان يحمر وجه اعضاء ذلك الحزب حياء وخجلاً من هذا التناقض .

واستدعيت الى القصر ، فوجدت الخوري وفيضي الاتاسي وغيرهم يحيطون برئيس الجمهورية . فقال الخوري : « لقد كلفني الرئيس بتأليف وزارة قومية ، فقبلت المهمة . واني ادعوك الى الاشتراك فيها . » فأجبت : « لكن حزب الشعب بلغني ان الظروف الحالية لا تسمح لاعضائه بقبول هذه الفكرة . » فاطرق الاتاسي الصغير والاتاسي المتضعضع برأسيهما . واستغرب الخوري قولي واكد ان الحزب المشار اليه اعلن له عن موافقته . فقلت له : « لعل الظروف تغيرت بين ليلة وضحاها . » وعندها اطلعني على كيفية توزيع المناصب الوزارية ، فاذا به قد اقتصر على الرئاسة وخصني بوزارة الخارجية . اما الوزارات الباقية ، فوزعها بين حسن قنبر وعلي بوظو وفاخر الكيالي وبدوي الجبل والمبارك وغيرهم ممن لم اعد اذكر اسماءهم . ثم اضاف قائلاً باننا نحفظ لحزب البعث منصب وزارة دولة ان شاء الاشتراك في الوزارة . فقلت له : « لا استطيع اعطاكم جواباً باسم الكتلة الديمقراطية حتى اعرض عليها الامر . واني ، على اي حال ، اعتذر شخصياً . » فراح الخوري والاتاسي الكبير يؤكدان لزوم اشتراكي في الوزارة ويلحان علي شديد الالاحاح . لكنني افلتت من ايديهم وخرجت .

فارس الخوري يشكل
الوزارة الجديدة

ورفضت الكتلة الديمقراطية ، بعد الاتصال مع حزب البعث الاشتراكي ، الاشتراك في الوزارة . ثم رحنا نعمل على حمل سائر النواب المستقلين على عدم الاشتراك ايضاً . وقررنا ، اذا ما تالفت الوزارة ، ان نحجب الثقة عنها . غير ان الخوري التفت الوزارة على النمط التالي : الرئاسة — فارس الخوري ، الخارجية — فيضي الاتاسي ، العدلية — علي بوظو ، الداخلية — احمد قنبر ، المعارف — بدوي الجبل . وكان ثمة سواهم ، مجاعات خليطاً من نواب حزب الشعب ، والحزب الوطني ، وكتلة العشائر .

وجامني الشيخ عبد الرؤوف ابو طوق وراح يستنكر تولي الخوري رئاسة الوزراء . ثم اقسم على انه يقطع يده ولا يقترع له

بالثقة . لكن الله ستر ، فمنح ابو طوق الحكومة الثقة ولم
يقطع يده ...

وكان نواب العشائر كثيري النشاط في تأييد الحكومة الجديدة ،
معلمين ذلك بتخوفهم من اكرم الحوراني وحزبه الذي يريد توزيع
الاراضي على الفلاحين . فجمعت بين النوري بن مهيد وبين
الحوراني فأكد له الاخير انه لا يفكر في هذا الامر . فهو قانع بان ليس
في المجلس اكثرية تقر اية فكرة من هذا القبيل . ثم اعطاء الضمانات
الكافية ، فظهر بن مهيد بمظهر المقتنع بها . لكنه عندما عاد الى
حظيرته ، رجع الى تأييد الحكومة مع زملائه النواب العشائريين .

وعقدت جلسة مجلس النواب ، فقرأ رئيس الوزراء بيان
الحكومة الذي اشتمل ، فيما اشتمل ، على الاقوال المألوفة التي
تؤكد سياسة الحياد وعدم التقيد بأي حلف اجنبي . واراد الرئيس
بهذا تطمين المعارضة واستجلاب رضائها .

وبينما كان الخطباء يتبارون في اظهار مقدرتهم الخطابية تأييدا
للحكومة او معارضة لها ، جاء من يناديني الى خارج القاعة .
فشاهدت امام المجلس جمهورا من المتظاهرين ، عرفت بينهم بعض
الشباب المؤيد لي . وكان الجميع ينادون بسقوط الاحلاف
والاستعمار ويطالبون النواب بحجب الثقة عن الحكومة . ولم يتورع
بعضهم عن شتم رئيس الوزارة بالفاظ مستهجنة . وبينما كنت اشير
من بعيد الى من اعرف من المتظاهرين بالكف عن الشتم ، والاكتفاء
بإظهار عواطفهم بايب وحشمة ، اذا بعدد من رجال الدرك يهاجمون
المتظاهرين باعقاب البنادق ويفرقون المظاهرة بكل وحشية . فنهزت
قائد الدرك وقلت له : « من اجاز لك ذلك ، ومن امرك باستعمال
السلاح ؟ » فاجاب : « وزير الداخلية . » فهرعت الى قاعة الاجتماع
وهبست في اذن زميلي النائب رثيف الملقب بان رجال الدرك يضربون
المتظاهرين بالبنادق . فظن ، بدون ترو ، انهم يطلقون عليهم النار .
فهاج وماج وصرخ في وجه وزير الداخلية قائلا : « انت تأمر باطلاق
الرصاص على الشباب خارج هذه القاعة وتريد منا ان نمنحك الثقة ؟
انت مجرم ... سفاح ... » الى آخر ما في جعبته من الفاظ قاسية .
فحصلت في المجلس ضجة وقام النواب الى خارج القاعة ليتحققوا من
الامر . وكان احد قنبر نفسه في طليعتهم . وعبثا كنت امسك بيد
الملقي واقول له انهم لم يطلقوا الرصاص ، بل ضربوهم باعقاب

البنادق . وهكذا عجزت عن تهدئة اعصابه المتفجرة ، فكان كصخرة دفعها السيل من عل .

وسرعان ما عاد قنبر ينفذ عن كتفيه غبار الموت ، واخذ يكيل للملقي ابلشع الالفاظ : كذاب ... مختلق ... مفسد . ثم روى للمجلس ان رجال الدرك لم يقوموا سوى بتفريق المظاهرة باعقاب البنادق ، ولم تطلق رصاصة واحدة . واستطاع قنبر ان يقتنهز هذه الفرصة لاكتساب عطف النواب باظهار سوء نية المعارضة . وبذلك ربحت الحكومة شوطا لم تلبث ان خسرت ، عندما اعطى المنبر النائب عبد الكريم زهور ، من اعضاء حزب البعث الاشتراكي ، وراح ، بأسلوبه اللاذع الساخر، ينهش في هيكل الحكومة ويحطمه . وكنت مع ارتياحي لهذا الخطاب ، من حيث تنكيله بالحكومة وتجريحها ، لا ارتضي ما لحق رئيسها من تعريض بشيخوخته وضعفه وعجزه . وقد ألمني فعلا منظر هذا الشيخ الوقور ، وهو يتحمل هذا التقريع والايذاء ، من شبان جدد في ميدان السياسة التي كان له فيها الصولة والدولة .

فقلت في نفسي : اما كان اجدى لهذا الرجل الطيب القلب ان يبتعد عن هذا المعترك الذي لا يليق بمكانته ؟ فليتركه لمن هو اصغر منه سنا ، واقدر منه على دفع السخرية بالسخرية ، والتقريع بالتقريع . ولم يسعني بعد هذا الموقف الا ان اورد في خطابي جملة اطيب فيها قلب هذا الرجل المسكين . فقلت موجها الكلام اليه : « ان جماعة حزب الشعب والحزب الوطني ارادوا الالتجاء اليك ليجتئوا تحت علمك ويخفوا تحته بضاعتهم السيئة ... » الى غير ذلك من وسائل التخفيف من حدة الهجوم عليه . واصررت في خطابي على ان الفقرة الواردة في البيان الوزاري التي تتعهد فيها الحكومة بعدم ابرام اي حلف اجنبي لا يمكن اعتبارها ضمانا كافيا ، اذ ان الحكومة تستطيع الدخول في مباحثات مع الدول الاجنبية ، والاعتماد على اكرهيتها النيابية لتفطية موافقها . وهكذا تبرم الاتفاق وتتم الرواية . ثم الححت في وجوب صدور تصريح من رئيس الوزراء بانه يشجب اي حلف ، وانه يتعهد بالا يطلب من المجلس السماح له بذلك . واسرع الخوري الى تلبية طلبي ، واعلن انه يعد وعدا قاطعا بعدم قبول البحث في اي حلف او معاهدة او اتفاقية ، ولو طلب اليه المجلس ذلك . فملت وجوه رؤساء حزب الشعب موجة من الانتباض ،

وراحوا يدمدمون بأنهم غير موافقين على ما ابداه رئيس الوزارة من تصريحات لم يستشر الحكومة فيها . فسمع الخوري هذا اللفظ ، فقال بأنه يصر على ما قال ، وأنه مستعد في أية لحظة للاستقالة من الرئاسة اذا كان رأيه غير مقبول .

فصرنا نصفئس لرئيس الوزراء ونضحك على الشعبين الذين شعروا بان الرئيس ورطهم حيث لا يرتضون .

وعند التصويت على الثقة ، فازت بها الحكومة . واقتصر عدد المعارضين على ٤٨ نائبا ، منهم سبعة عشر بعثيا . اما الآخرون فكانوا فلول الكتلة الديمقراطية التي تضعضعت على اثر فشلي في تشكيل الوزارة .

وهنا لا بد لي من بيان حقيقة مرة . وهي ان اية وزارة ، مهما كان طراز تأليفها ، تضمن لنفسها اكثرية اعضاء المجلس . وهذه الاكثرية تزيد أو تنقص ، لكنها لا تقل عن النصاب القانوني . ولم يسبق لاي مجلس نيابي ، منذ بدء الحياة النيابية في سورية في ١٩٢٣ لغاية ١٩٥٧ ، ان اسقط حكومة . اذ كان كل مجلس يضم من الاعضاء عددا ممن لا يفهمون من النيابة الا انها سبيل للحصول على منافع خاصة بهم وباصدقائهم ، وعلى تدعيم مركزهم الانتخابي للعودة الى المجلس ، لا لتحقيق سياسة معينة ، جيدة او سيئة ، بل لتقوية نفوذهم في بلدهم وتحقيق الافادة المادية عن طريق تهديد الوزراء بالانتساب الي المعارضة .

وعلى اثر انتخاب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية واستقالة وزارة فارس الخوري ، الف السيد سميد الغزي وزارة جديدة تحمل اسباب ضعفها وهزالها . وما ذلك الا بسبب الفجوة القائمة بين سياستها هي والسياسة الخارجية التي كانت البلاد ، بتكتلاتها التقدمية ، تدن بها . ولم تقدم هذه الوزارة على عقد الاتفاقية العسكرية الثانية مع مصر الا تحت ضغط اركان الجيش . وعندما عرضت هذه الاتفاقية على مجلس النواب لقرارها ظهر ، بشكل لا يدع مجالا للشك ، ان حزب الشعب ومناصريه ، مثل منير العجلاني والمبارك ، وفلول الحزب الوطني ، مثل مخايل ليان ، واكثرية نواب العشائر الذين كانوا على صلة مع العراق (صلة قوامها المال الذي كانوا يقبضونه من نوري السعيد لاثارة الفلاقل في سورية كما دل على ذلك ما ورد في المحاكمات التي جرت في بغداد على اثر الثورة العراقية بتموز ١٩٥٨) كانوا يقاومون التيار السياسي الموالي

الغزي يخلف الخوري
بعد انتخاب القوتلي
رئيسا للجمهورية

لمصر ، وذلك رغم رضوخ سعيد الغزي لاوامر رئيس الاركان ، الزعيم شوكت شقير . فكان ضعف ارادته يحول دون تزعم ادارة شؤون الدولة وتسيير سياسة الحكومة في هذا السبيل .
وبدا التفتش في الوزارة يعمل عمله ، فصارت الاداة الحكومية مجلبة للهزء والسخرية ، اكثر منها للاحترام . وانتهى بها الامر الى الاستقالة المزرية .

وكم كان استغراب الاوساط السياسية عظيما ، فعنما كلف القوتلي السيد لطفي الحفار بتأليف الوزارة . وساد الاستفهام ان هذه الخطوة انما هي مؤامرة جديدة يراد بها تأليف حكومة موالية للعراق . ولم تكن ، بعد ، محاكمات العراق قد كشفت الستار عن ان لطفي الحفار كان يتناول من الملحق العسكري العراقي في بيروت راتباً مقطوعاً قدره الف ليرة سورية شهريا . ومهما يكن من امر ، فان مواقفه الماضية كانت كلها تدل على سيره في هذا الاتجاه . فوجدت هذه التشبهات بما بذله مختايل ليان من جهود لحمل صبري العسلي على الاشتراك في الوزارة ، عارضا عليه نيابة الرئاسة . اذ كان بذلك يضمن دعم جميع اعضاء الحزب الوطني للحكومة الجديدة .

لكن سرعان ما تحرك لولب الحركة المصرية ، فامرسل محمود رياض فاضر الكيالي وامره بالعمل على احباط تلك المساعي . ولم يتأخر الكيالي لحظة واحدة بل ذهب الى العسلي وقال له : « ماذا تفعل ؟ انت ترك رئاسة الوزارة تفلت من يدك قائما بنيابة الرئاسة وليس لها عمل ولا نفوذ ؟ ارفض هذا المقعد الصغير ، فتصبح الرئيس هذا . » فما كان من العسلي الا ان كلفه بالذهاب فوراً الى القوتلي والاعتذار باسمه عن الاشتراك في الحكومة !

ثم انتقل الكيالي من بهو العسلي الى بهو القوتلي وقال له : « ماذا تفعل ؟ اتريد ان تقوم ضدك السعودية ومصر ؟ » فقال له القوتلي : « اعوذ بالله . » فقال الكيالي : « اذن ارجع عن الحفار وكلف العسلي ! » وبدأ الاثنان يفكران في كينية الرجوع عن تكليف الحفار ، ثم اخذ القوتلي يحكي المناورات التي كان يتقنها ، تماما كما عمل مع هاشم الاتاسي والامير عادل ارسلان في ١٩٤٩ . وهكذا اضطر الحفار الى الاعتذار ، لكن بمرارة وقرص ، بعد ان وصل الى مسامحة نيا عزوف القوتلي عنه الى سواء .
وتألفت وزارة العسلي ، فاشترك فيها الحزب الوطني وحزب

العسلي خلف الغزي
في تأليف وزارة
بفكره فيما البطار

الشعب وحزب البعث الاشتراكي وبعض المستقلين . وكنت من العاملين على انجاح العسلي في مسعاه ، رغم ان ثلاثة من حزب الشعب دخلوا معه في الوزارة . والمضحك في الامر ان احدا لم يخطر بباله ان صلاح البيطار سيتسلم وزارة الخارجية . حتى هو نفسه لم يحلم بها ، لو لم يقترحه احمد قنبر . ولست ادري ان كان اقترحه على سبيل المزاح او على سبيل التمنين . وعلى اي حال فقد تمسك البيطار بالاقتراح . وهكذا كتب لسورية قبل الوحدة ان يكون البيطار آخر وزير للخارجية فيها، كما كتب له ان يلعب الدور الذي لعبه في ١٩٥٧ وفي المحادثات التي ادت الى الوحدة. وبالطبع، كان اشتراك البيطار في الحكم، لأول مرة في حياته، واخذه زمام وزارة خطيرة الشأن كوزارة الخارجية ، عبئا ثقيلا على منكبيه . فصار يأتي الي كل مساء حاملا الاضبارات ، فيقرأ علي البرقيات التي ترده من سفاراتنا ويأخذ رأيي في ما يجب عمله في جميع شؤون الوزارة . فكنت اخلص له النصيح ، وادربه كتلميذ عزيز ، وارجو له النجاح . ذلك لانني كنت تبنيته في انتخابات دمشق النيابية في ١٩٥٤ فكان لهذا فضل في نجاحه . وظل يتردد علي ، هو والحواراني ، طيلة السنتين الماضيتين . وكان يشعر بضغفه ، غير مفرور ولا مدع ، لاسيما انه لم يمض وقت طويل على قيامه باعطاء الدروس للتلاميذ الساقطين في فحوص البروفة ، لقاء خمس ليرات سورية عن الساعة الواحدة! وكان يجلس في دكان صغير في حي الميدان ، اما الآن فما هو يقفز من ذلك الكرسي الصغير المتواضع الى مقعد وزارة الخارجية الوثير . على ان امارات الاستعلاء لم تبد عليه في بادئ الامر . ذلك لانه وضع النفس، ومن كان كذلك يظل فاقدا الطموح الى العلى، يطاطىء الراس ويفرك البيدين .

في عهد هذه الوزارة جرى حدثان كبيران : الاول داخلي ، وهو احتراق بعض الكنائس والقاء المفرقات على دور سفارة فرنسا وقنصليتها في حلب — والثاني خارجي ، وهو الهجوم على مصر من جانب بريطانيا وفرنسا واسرائيل .

وكنت الوزارة اضعف من ان تتحمل هذين الحدثين الخطيرين، فعجزت في الاول عن مواجهة المؤامرة ومنع التعدي على الكنائس . واثبت احمد قنبر ، وزير الداخلية الشعبي ، انه اما عاجز عن تولي هذه الوزارة واما متأمر مع من قام بهذه الاعمال التي لم تكن الغاية منها الا الايقاع بين المسلمين والمسيحيين .

اما العنوان على مصر ، فقد ضعفت اركان الوزارة في اساسها وكشف التنازع بين عناصرها . فكان جماعة حزب الشعب ومناصروهم يرجون في الصميم ان تخذل مصر ، ولو كان خاذلها اليهود والاستعماريون . اذ كان هدفهم على مصر بلغ حدا اعباهم عن انها دولة عربية ، وان خذلانها هو خذلان للعرب كلهم ، وان سورية وسائر الدول العربية ستقع ، بدورها ، تحت نفوذ الاستعمار ، وان عهد الانتداب وتوزيع النفوذ في الاقطار العربية بين بريطانيا وفرنسا سيتجدد

ولنعد الآن الى سرد ما علق بذاكرتي من الاحداث .

كنا مدعويين في اوائل كانون الثاني ١٩٥٥ عند رئيس الجمهورية بمناسبة لم اعد اذكرها . وكانت الحفلة تضم اعضاء الحكومة ، والنواب وكبار الضباط والموظفين المدنيين ، واطباء السلك السياسي العربي والاجنبي . وبينما كنا في حلقات نتبادل شتى الاحاديث ، اقترب مني الزعيم شوكت شقير ، رئيس الازكان العامة ، وبدأ معي حديثا تناول فيه الاوضاع العامة وضرورة اصلاح الحال ، وخاصة في الحقل الدولي . اذ كانت الحكومة القائمة برئاسة السيد فارس الخوري وبعضوية نواب حزبي الشعب والوطني وبعض المستقلين ، سلكت في السياسة الخارجية مسلكا اقرب الى سياسة الحكومة العراقية منه الى السياسة المصرية في شأن الاتفاق الثنائي المزمع عقده قريبا بين العراق وتركيا . وكان موقف وزير الخارجية السيد فيضي الاتاسي ، وهو من حزب الشعب المعروف بميله الى الاتحاد العراقي - السوري والى تفضيله العراق على مصر ، اثار عدم ارتياح رئيس وزراء مصر السيد جمال عبد الناصر ، كما ساجيء على ذكره في الفصل الخاص بالكلام عن حلف بغداد . وقد تضاعف امتعاض مصر من الحكومة السورية بعد التصريح الذي نشرته احدى الصحف بدمشق عن لسان النائب السيد عدنان الاتاسي ، نجل رئيس الجمهورية ، بان والده لم يدع الصاغ صلاح سالم ، وزير الارشاد المصري ، الى الحضور الى دمشق .

حديث مع شوكت
شقيز حول سياسة
الحكومة

واتضح لي من حديث الزعيم شقير ، في اثناء الحفلة ، ان الجيش - وفقا للخطة العامة التي سار عليها قادته منذ انقلاب الشيشكلي في اواخر ١٩٥١ - لم ينظر بعين الارتياح الى تطور سياسة الحكومة السورية على نحو يبعدها عن مصر والمملكة

العربية السعودية . وكان الاعتقاد سائداً ان ارتباطات قوية كانت قائمة بين قادة الجيش السوري وبين اولي الامر في القاهرة والرياض وان الفكرة المتفق عليها بينهم تركز على اساس ابعاد سياسة العراق عن التأثير على سياسة سورية ، فضلا عن الوقوف في وجه كل محاولة ترمي الى اتحاد العراق مع سورية .

وكننت ، ولم ازل ، متفقا معهم في الرأي على ان سياسة رجال العراق — الوصي عبد الاله ونوري السعيد واتباعهما — نخدم مصلحة البريطانيين وتؤدي الى ازالة الكيان السوري المتحرر من شوائب الاستعمار واعادته الى دائرة النفوذ الاجنبي . وكان طبيعيا مني ان اتجاوب مع ما كان يبديه الزعيم شقير من مخاوف ومن رغبة في الحيلولة دون هذا الاتجاه في سياسة الحكومة القائمة . اي استئناف السعي الذي قام به حزب الشعب في ١٩٤٩ لخلق الاتحاد بين العراق وسورية . وكننت في ذلك الحين تعاونت مع قادة الجيش السوري على الوقوف في وجهه ، حتى فشل مشروع الاتحاد واصبح طي سجلات التاريخ منذ تسلمت الحكم في آخر شهر كانون الاول ١٩٤٩ .

هذه هي لمحة وجيزة عن الوضع السياسي في اول ١٩٥٥ ، اردت ذكرها ايضا للتفكير السائد في الاوساط الرسمية انذاك ، وتفسيرا للخطة التي فاتحني بها الزعيم شقير . وكان الزعيم يلح علي بضرورة التفكير في تغيير هذا الاتجاه . فاجبته بان هذا لا يمكن الوصول اليه ، ما دامت الحكومة القائمة مستندة الى اكثرية في مجلس النواب . فقال انه يظن ان هذه الاكثرية تنفرط ، اذا انضم الحزب الوطني وبعض المستقلين الى المعارضة والفوا حكومة جديدة . فاظهرت له شكوكي في امكان حمل الوزراء الوطنيين على الاستقالة ، والاتفاق معهم على خطة سياسية تتعارض مع التي سارت عليها الحكومة الحاضرة ، لاسيما ان اتصالات قادة الحزب الوطني بـ سياسة العراق لم تكن مجهولة ، وان الانقلاب على الشيشكلي الذي اشترك في تحقيقه بعض القادة العسكريين ، بالاتفاق مع الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث الاشتراكي والمستقلين ، انفتحت عليه الحكومة العراقية المبالغ الطائلة وآزرته مؤازرة كبيرة . وكانت هذه الملاحظات تقابل بابتسامة الزعيم الناعمة ، كأنها كانت تشير الى ان شهوة الحكم لدى القادة الحزبيين اقوى عندهم من فكرة التمسك بمبادئ سياسية والوفاء لها . ولم تكن تجارب

الحياة قد علمتني انه يسهل على بعض رجال السياسة الرقص على حافة المبادئ التي يشعلون الحطب تحتها ، مثلما يفعل زنوج اواسط افريقيا عندما يحتفلون بطبخ احد الاسرى البيض ، وانه لا يصعب عليهم حرق ما كانوا يعبدونه بالامس ، وسحق ما كانوا ينادون به من مبادئ وخطط . ولم تكن ، كما قلت ، خبرتي بالحياة السياسية تسمح لي بالتفكير في ان ثمة رجالا يسهل عليهم — او يطيب لهم القفز من مبدا الى مبدا ، كما يطير العصفور من غصن الى غصن .

فلا عجب انني لم استطع ان اتصور امكان تراجع جماعة من الساسة عن المبدأ الذي اعتنقوه — او تظاهروا على الاهل باعتناقه فمدلوا برنامج حزبهم ، اذ احلوا الحكم الملكي محل الحكم الجمهوري في اهداف الحزب ، ثم تعاونوا مع رجالات العراق وقبضوا منهم الاموال وتلقوا المساعدات لاسقاط الشيشكلي . فهل يتفقون اليوم مع المناوئين لسياسة رجالات العراق من اجل منصب رئاسي او وزاري ؟ وما هي الاسس والخطط الممكن الاتفاق عليها معهم بما لا يتعارض مع مسلكهم السابق ؟ وهل من اليسير دمج رجالات الحزب الوطني مع رجالات حزب البعث الاشتراكي في وزارة واحدة ، بعد ان عارض كل من الحزبين اشتراك الآخر في وزارة العسلي الاولى التي تالفت بعد سقوط الشيشكلي ؟ وكيف يتسنى لي — وانا المكلف بان اكون حلقة الوصل بين هذين الفريقين — ان لعب دوري بين جماعة تدين بمبدأ التمسك بالتقديم ومحاربة التقدم وتجنب التصادم مع الاجنبي ، وبين جماعة يركز تفكيرها على الثورية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ؟

كان هذا كله مدار الحديث الخاطف مع الزعيم شقير . لكنه اسكتني في الاخير بقوله : « لا تنس العداء المتأصل في نفوس رجالات الحزبين ، الوطني والشعب ، والضعيفة الملهبة في قلوب قادتهم الحلبيين . » فابتسمت ، اذ كنت اعلم الشيء الكثير من الحرب الشواء القائمة في حلب بين جماعة رشدي الكيخيا وجماعة المرحوم سعد الله الجابري ، منذ ١٩٣٦ .

فكرت قليلا ، ثم قلت له : « لنجرب ! » وسرعان ما اقترب النائب السيد ميخائيل ليان ، وهو من اقطاب الحزب الوطني في حاب والمناوئء الاول لرشدي الكيخيا وعدوه اللدود ، واشترك معنا في الحديث . فخلص له الزعيم ما يسوغ اطلاعه عليه ، ثم انتهينا الى

الفصل الخامس - يوم الجمعة ١٩٤٥
الاتفاق على عقد اجتماع آخر يحضره السيد صبري العسلي ،
أمين الحزب الوطني العام .

وبعد يومين اجتماعنا في داري بمزرعة القواص ، قرب دمشق ،
فدار الحديث بيننا ، نحن الاربعة ، بصراحة . وذلك بعد ان صرفنا
برهة من الزمن في العتاب المتبادل ، اذ كانت الصلات بيني وبين
العسلي واليان على جانب كبير من المتسانة والتعاون في ١٩٤٥
و ١٩٤٦ ، الى ان تفرق الشمل بذهابي الى باريز وزيرا مفوضا ،
وعدم اشتراكي في مجلس النواب المنتخب في ١٩٤٧ . ثم فترت
العلاقات بيننا . فبعد ان كانت حميمة في ١٩٤٧ ، بردت حتى آخر
عهد حسني الزعيم ، ثم ساءت بعد ذلك الى ان وصلت في اثناء
الانتخابات العامة في ١٩٥٤ الى العداء السافر . فحمل علي صبري
العسلي وجماعته حملة انتخابية شعواء ، آزرهم فيها السيد شكري
القتولي وانصاره وجماعة الشركة الخماسية ، مستهدفين اسقاطي
في الانتخاب . وقد استعملوا في هذا السبيل ما يجوز وما لا يجوز
ضد مرشح آخر . وانتهت المعركة - على ما سيرد بحثه مفصلا -
بفوزي بالكبر عدد من اصوات الناخبين (٢٢٠٠٠ صوت ونيف) ،
بينما لم يحصل صبري العسلي على اكثر من ١٨ الفا . وسقط
افراد قائمته : عفيف الصلح ، وظافر القاسمي وغيرهما . وفاز
من ايدتهم : الدكتور جورج شلهوب ، وعلي بوظو ، وصلاح الدين
البيطار ، وسعيد الغزي - ما عدا السيدين نوري الحكيم وسامي
كبارة اللذين خذلهما جماعتهما . وظل الحقد ومرارة الفشل يعلمان
في قلوب جماعة الحزب الوطني ، بعد الانتخابات وبعد تكليفي برئاسة
الوزارة . وقد عرضت حينئذ على العسلي واليان ، في اجتماع خاص ،
اعادة الصلات الحسنة بيننا الى ما كانت عليه في السابق ، والمضي
في تأليف وزارة قومية تجمع الاحزاب والهيئات البرلمانية ، نابذين
التحاسد والبغضاء . فاعتذرا ، رغم الحاحي ، عن قبول فكرة
الوزارة القومية . ولم تكن معارضتهم منصبة على فكرة الوزارة
القومية ، بل كانت ترمي الى اقصائي عن رئاسة الحكومة . وذلك
بدليل انهم قبلوا الاشتراك بعد يومين في الوزارة التي افها السيد
فارس الخوري .

وتوالت اجتماعاتنا في مزرعة القواص ليلا . وكان العسلي
يقول لي : « الى اين تريد ان تقودنا ؟ انحن قادرون على معاكسة
امريكا ؟ »

وكانت هناك عشرة ، وهي اشتراك الحزب الوطني مع حزب البعث الاشتراكي في وزارة واحدة ، مع ما بينهما من التباعد في العقليات والاهداف . الا انني وجدت لدى مخايل اليان تحبسا لاجراج فكرة تاليف حكومة جديدة الى الوجود ، دون اشتراك حزب الشعب فيها . وكان يبدي تساهلا في تقبل بعض نظريات حزب البعث ، قاصدا بدون ريب ، التخلص من الحكومة الحاضرة بأي ثمن . وطلب الي العسلي واليان ان اضع لهما مشروع برنامج سياسي للحكومة القادمة ، فاجتمعت مع صلاح البيطار واكرم الحوراني ووضعنا صيغة مختصرة ، كل ما فيها عن السياسة الخارجية هو اننا نساير من يسايرنا ونعادي من يعادينا من الدول الاجنبية . فرضي العسلي واليان بهذا النص المبترس . واعتير اليان ان عدم ذكر معارضة الاتفاق التركي — العراقي صراحة فوقرا له . واشترط ، هو ورفيقه ، ان تكون رئاسة الوزراء لصبري العسلي . ورأى بعض الاصدقاء ان هذا الطلب شطط وتعجيز ، اذ انني اسبق من العسلي الى تولي رئاسة الحكم ، واكثر منه مرانا وخبرة ، ولقد رفته على توفيق الاحزاب والهيئات التي ستؤلف الوزارة . لكنني لم اعبأ بهذه الملاحظات ، واعتبرت ان الوصول الى تغيير الحكومة ، وبالتالي تقويم سياسة الدولة والرجوع عن الانحراف الذي كان يسمى اليه حزب الشعب، اثن من التمسك باهداب رئاسة الوزراء، لا سيما ان وزارة الخارجية كانت مخصصة لي في الوزارة العتيدة . لذلك امررت على رفاقي بأن قبول الاقتراح وتسلم زمام السياسة الخارجية افضل من الاختلاف على منصب الرئاسة .

وبعد التفاهم على هذه المسألة اراد العسلي واليان ان يقوموا بمناورة — على حسب عقلية رجالات الاحزاب — لكيلا يظهر بمظهر الراقبين في اقضاء حزب الشعب عن الوزارة . واعلنا لي انها صارحا كيفيا والقدسي بامر الاجتماعات التي عقدتها ممهما ، وابديا لهما رغبتها في تاليف وزارة قومية . فلم يكن من جماعة حزب الشعب الا ان طلبوا وضع برنامج للوزارة الجديدة . فاجتمعت مع السيد معروف الدواليبي والسيد رشاد جبوري واطلعتهم على الصيغة المتفق عليها . فطلبا مهلة لعرضها على هيئة حزبيهما ، ثم شرعا بالماطلة لكسب الوقت .

وفي احدى جلسات مجلس النواب اظهر احد الوزراء ، السيد فاخر الكيالي ، امتعاضه من سير الامور وقدم استقالته من الوزارة.

فكان ذلك بدء الخطة التي رسمها اليان لاسقاط الحكومة .

واجتمع مجلس قيادة الحزب الوطني ، او بالاحرى ما كانوا يطلقون عليه اسم المرجع الحزبي ، فانقسم الاعضاء الى جبهتين اشدد بينهما النزاع والخلاف ، الى ان انتهى بانسحاب السادة لطفي الحفار وسهيل الخوري وبدوي الجبل ومجد الدين الجابري من الحزب . وبقي فيه القائلون مع العسلي واليان بضرورة تأليف وزارة جديدة تضم الحزب الوطني وحزب البعث الاشتراكي وبعض المستقلين .

وكان السيد فارس الخوري قدم استقالته من الوزارة بسبب انسحاب ممثلي الحزب الوطني منها . فبدأ حزب الشعب يناير بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لاعادة تأليف الحكومة من حزب الشعب ومناصريه ، مدعين بان الاكثرية الى جانبهم . فاضطرونا الى كتابة مذكرة شديدة اللهجة الى رئيس الجمهورية ، حملناه فيها مسؤولية الشذوذ عن القواعد البرلمانية بتسليمه الحكم لمن هم قلة في المجلس . ثم ذهب وفد منا لمقابلته ، فاصررنا عليه بتكليف السيد صبري العسلي بتأليف الوزارة . فحرب ان يقنعنا بقبول فكرته وهي ان يكلف احد رجال حزب الشعب بتأليف الوزارة ، فاذا حاز الاكثرية كان به ، والا فيكلف عندئذ العسلي بتأليف الحكومة . فاجابناه بان عدد النواب الموقعين على المذكرة التي سلمناه اياها يتجاوز اكثرية النواب ، وبان التجربة يجب ان تكون مع العسلي ، فاذا فشل عاد الامر عندئذ الى حزب الشعب . وبعد جدال طويل وافق الرئيس وكلف العسلي . فاجتمعنا لتوزيع المقاعد ، بعد ان اختار كل حزب مرشحيه للوزارة . فكان الحدث البارز عزوف مختايل النان من قبول اية وزارة ، ورفض الحوراني والبيطار الاشتراك فيها شخصيا . واستمرت المناقشة ساعات طوال انتهينا منها الى تأليف الوزارة على الوجه الآتي :

صبري العسلي :	الرئاسة والداخلية	من الحزب الوطني
فاخر الكيالي :	الاقتصاد	من الحزب الوطني
ليون زميريا :	المالية	من الحزب الوطني
خالد العظم :	الخارجية	من الكتلة الديمقراطية
عبدالباقي نظام الدين :	الاشغال العامة	من الكتلة الديمقراطية
رئيس الملتى :	المعارف	من الكتلة الديمقراطية

الدكتور وهيب غائم : وزير دولة ووكيل الصحة من حزب البعث
الدكتور مأمون الكريبي : العدلية من المستقلين
حامد الخوجة : الزراعة من المستقلين

وكان كل من فيصل العسلي وفرزت الماوك يعلنان النفس باقتطاف وزارة ما ، مكافأة على جهودهما المبذولة في ولادة الحكومة الجديدة . ولكنهما لم يظفرا بحلمهما ، فايدا الحكومة في مطلع عهدها ثم انضما الى مخائيل اليان عندما اختلفنا معه على حلف بغداد .

وجند حزب الشعب كل امكاناته لاسقاط الوزارة عندما تقدمت الى مجلس النواب بطلب الثقة . ولكنها نالتها باكثرية ثلاثة عشر صوتا . والنكته الغريبة في هذا الصدد هي ان الذي كان يتعاطى تقديم القهوة والمرطبات في المجلس قال لي ، قبيل المباشرة بجمع اصوات الموافقين والمخالفين ، اننا سنفوز بالثقة باكثرية ثلاثة عشر صوتا ! وقد حصل ، بالاضافة الى المكافأة المالية التي نالها من بعض الوزراء الجدد ، على شهرة في عالم التنبؤ . فكان يرجع اليه في تقدير الفوز او الفشل في كل انتخاب او طرح ثقة . وكانت تقديراته دائما صحيحة من حيث النتيجة . لكنه لم يعد يظفر بتقدير العدد الصحيح ، كما حصل في المرة الاولى . وكان اجتماع مجلس النواب لمنح الثقة في ٢٤ شباط ١٩٥٥ . والطريف في هذه الجلسة امران : الاول ، مناورة حزب الشعب لابعاد سبعة عشر نائبا من المنتسبين لكتلتنا عن المجلس ، والثاني ، اضطرار فيضي الاتاسي الى سرد ما جرى في اجتماعات القاهرة .

اما الامر الاول ، فيتلخص في ان حزب الشعب ، منذ اجتمع مجلس النواب وتكتلت حولي طائفة من النواب بلغ عددها اربعين نائبا ، بذل الجهود الجبارة لفرط هذه الرابطة بجميع وسائل الاغراء والتهديد . ولما عجز عن نيل مراده ، عكف على الطعن بنيابة النواب المنتسبين لي والذين رفضوا الخروج من الكتلة الديمقراطية التي انزعما والانخراط في حزب الشعب .

وكانت المحكمة العليا تاتمر بامر رشدي كيخيا . فترئيسها ، وجيه الاسطواني ، معروف باخلاقه السيئة وبنفاقه للحكام . كما ان عبد الرؤوف سلطان ، الحلبي المنشأ ، معروف ايضا بصلاته الوثقى بجامعة حزب الشعب . فكان الغرض ، ان ، ظاهرا في موقف المحكمة العليا من اولئك النواب المعترض على صحة انتخابهم .

وكانت الحجة الرئيسية التي تذرعت بها المحكمة جهلهم الكتابة والقراءة، مما اجبرنا على تقديم مشروع قانون للحد من هذا الجنوح المفرض . وقد ساعدنا نواب الحزب الوطني على اقرار هذين القانونين اللذين لم يكفيا لحماية اولئك النواب من غدر الحكام ، ففسخت نيابة بعضهم كليا ونيابة البعض الآخر جزئيا . والغريب العجيب في الامر ان هؤلاء النواب ظلوا يحضرون الجلسات ويقبضون رواتبهم الى ان تألفت وزارتنا ، فأسرع رئيس المجلس السيد ناظم القدسي الى تسطير مذكرة للمحكمة العليا يسألها فيها عما اذا كانت النيابة لا تزال من حق الذين استقطبها عنهم نتائج بعض الصناديق الانتخابية بدوائره . فأجابته المحكمة بالنفي . وقررات المذكرة في مطلع جلسة الثقة ، فقامت قيادة جماعتنا واتهموا القدسي بانه سكت حتى قيام الوزارة الجديدة . وبذلك تأمر مع المحكمة العليا على ابعاد سبعة عشر نائبا عن التصويت على الثقة بالحكومة . ثم تبارى الخطباء بذكر السوابق ، وخاصة موقف الرئيس السابق السيد معروف الدواليبي المخالف لموقف القدسي . ثم عددوا المرات التي قام فيها نواب فسخت انتخاباتهم كليا بالتصويت على الثقة بحكومة القدسي في ١٩٥٠ وعلى الدستور في العام نفسه ، واعلنوا بان موقف الرئيس الحالي هو موقف غير محايد ، املته عليه نعرته الحزبية ، لكن كل ذلك لم يجد فتىلا . ولغلف القدسي الموضوع ومنع اولئك النواب من حضور الجلسة ومن التصويت .

اما الامر الثاني فخلاصته ان النائب فيصل العسلي القي خطابا طويلا كشف فيه القناع عن موقف فارس الخوري وفيضي الاتاسي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية بالقاهرة ، وقال بانهما عملا وفقا لخطة مرسومة تهدف الى امرار الحلف العراقي - التركي بسلام ، ثم تنضم سورية ولبنان اليه . واجابه فيضي الاتاسي بخطاب اطول ذكر فيه ان مصر ارادت انشاء حلف عربي جديد تقصي العراق عنه ، وان موقف مندوبي سورية كان يرمي الى جمع الكلمة وعدم التفرقة . وعقب على اقواله النائب خليل الكلاص ، من الحزب الاشتراكي ، فايد نظرية فيصل العسلي واتهم الحكومة السابقة بالانحياز للغرب وبتضليل الراي العام واخفاء الحقائق عنه ، وبالسعي لحمل سورية على الوقوع في حبال الحلف العراقي - التركي . ولم ينهض احد من رجال حزب الشعب للدفاع عن زميلهم فيضي الاتاسي ، وذلك وفقا لخطة عدم التظاهر بتأييد الحلف ، وترك الامور تجري على نحو

يؤدي في النهاية الى النتيجة التي يستهدفون .

والنائب الوحيد الذي جاهر برأيه ، صراحة وبغير مواربة ، كان النائب فمرزت الملوك . فقد طالب بالتفاهم والاتفاق مع بريطانيا ، واعلن في الختام ان منحه الثقة بالحكومة يقوم على اساس ما في القلوب لا مسا هو مكتوب . وكان يعني بذلك ، ولا ريب ، ان ما جاء في البيان الوزاري ما هو الا تغطية لحقيقة اتجاه الوزراء . فهم ، في الواقع ، ميالون الى التفاهم مع الغرب ، لكنهم لا يقدررون على الجهر بذلك . وربما كان رأي الملوك كراي مخائيل اليان ، وهو وجوب زحزحة حزب الشعب عن الحكم ، ثم تقوية الحزب الوطني بضم اكبر عدد من النواب المستقلين او المنضمين الى الكتلة الديمقراطية ، حتى اذا تم له جمع هذا العدد الضخم ، تولى تسيير سياسة الدولة على رايه ونزعته . لكن املهما هذا خاب ، رغم نجاح حزبيهما في ضم بعض النواب من جماعتي ، مثل نوفل الياس واسعد هرون وغيرهما . لكن فائهما ان هذين الرجلين ، وان دخلا الحزب الوطني ، يسيران بأمر محمود رياض سفير مصر ويتبعان تعليماته وتوجيهاته . كما فائهما ايضا انهما لا يستطيعان اقناع صبري العسلي وجعله يعارض الاتفاق الثلاثي الا اذا ضمنا له رئاسة الوزارة المقبلة ، وهما عاجزان عن ذلك .

وفي هذه الفترة من الزمن ادت مساعي المستعمرين وجهود انصارهم الى نوع من التفاهم بين اليان وكبخيا وتجميد خصامهما الحزبي في حلب ، حتى انتهى بهما الامر الى الاتفاق على مخاصمتي في انتخابات الرئاسة وتأييد السيد شكري القوتلي . ذلك "نهم جييما آمنوا بأن نجاحي يعني اقضاء الشعبين نهائيا ، وفشل مخائيل اليان فشلا كليا ، واستيلاني على زمام الامور بعزم وجراة تقضيان على مطامعهم وتسيران بالبلاد بخطى ثابتة في الاتجاه المعاكس لاتجاههم .

الفصل السادس

حلف بغداد

لم يكن الحلف الذي سمي اولا بالميثاق العراقي - التركي . ثم بحلف بغداد بعد انضمام بريطانيا وباكستان وايران اليه ، إلا حلقة من حلقات النطاق الكبير الذي اعدته السياسة الاميركية لاحاطة الاتحاد السوفييتي بحزام يطوق تلك البلاد ويحصر داخلها النشاط الشيوعي ، الى ان يأتي يوم تقضي فيه امريكا على الشيوعية في داخل البلاد التي تبنت هذا المذهب الاجتماعي .

ولربما كانت الولايات المتحدة لا ترمي بذلك الى القضاء على الشيوعية فحسب ، بل ترغب في هدم تلك الدولة الناشئة الجبارة التي اخذت ، في جميع الميادين العلمية والصناعية والزراعية ، تقترب من السوية الرفيعة التي كانت تحتلها هي في العالم . اذ انها كانت تشعر بانها وصلت الى المرتبة العليا في العالم بعد الحرب الكونية الثانية ، فقبوات عرش السياسة العالمي ، واستولت بتجارتها على معظم الاسواق العالمية ، بعد ان تقوضت بنتيجة تلك الحرب اركان الامبراطورية البريطانية ، سواء باستقلال المستعمرات الانكليزية او بحصولها على جميع ما كان للبريطانيين من اسهم مالية في الولايات المتحدة . كما تمكنت ايضا من الاجهاز على قوة المانيا الجبارة بالتغلب على هتلر والجيش الالماني القوي ، وسحق الانتاج الالماني المزاحم لانتاجها وذلك بهدم المعامل كلها وتقويض المدن والمعاهد وسوق العلماء الالمان الى نيويورك للافسادة من خبرتهم العلمية ، خصوصا في استخدام الذرة . ثم ان الولايات المتحدة ، بعد ان وصلت فرنسا الى ما وصلت اليه بنتيجة انكسار جيشها وخروجها من المعركة مقوضة الاركان ، لا سيما خسارتها مستعمراتها الآسيوية ، لم تجد امامها سوى الاتحاد السوفييتي وما يحيط به من دول وشعوب اوروبية وآسيوية تؤلف كتلة متراصة يزيد عدد سكنتها على مليار نسمة . وهذا العدد يتزايد سنويا بما يجعل تلك الكتلة من الشعوب تؤلف خطرا عظيما على النفوذ الاميركي في العالم كله .

وقد اتخذت الولايات المتحدة هذه السياسة في عهد الرئيس ترومان . وكان سلفه الرئيس روزفلت ، خلال ثلاثة عشر عاما من رئاسته ، قد ادار سياسة بلاده وادخلها الحرب العالمية الثانية ، رغبة منه في القضاء على المانيا التي تولى هتلر تحريرها وتوجيهها في طريق العلو والسؤدد . وفي هذا السبيل بذل روزفلت كل جهده ، واستنفر جميع القوى العالمية . فوعد الصهيونية بالمساعدة ليضمن مؤازرتها ، وتحالف مع الشيوعية فوجد بذلك مئتي مليون روسي . واتفق مع الاستعمار وسائره ، فكانت بريطانيا وفرنسا ضحية سياسته . وكان من نتيجة خططه ان احتلت روسيا الجزء الكبير من البلاد الالمانية وجميع الاراضي التشيكية والهنغارية والبولونية والرومانية والبلغارية واليوغسلافية . فسادت الشيوعية تلك الاصقاع ، وانقسمت البلاد الاوروبية الى قسمين ، ارتفع بينهما ما سمي بالستار الحديدي .

وهكذا ادت سياسة روزفلت الى استفحال امر الشيوعية في العالم ، كما خلقت بنفسها لنفسها خصما جديدا اشد بأسا من العدو الالمانى . ذلك ان هتلر كان يحدد آفاقه السياسية بعظمة المانيا واستعادة مستعمراتها وفتح الاسواق لانتاجها ، بينما ان الشيوعية ترمى الى السيطرة على العالم كله بواسطة مذهبها الاجتماعي . ولم يدرك الاميريكيون خطر محاربة المانيا وتقوية الاتحاد السوفييتي ، الا بعد ان انتهت الحرب . اذ عادوا الى صوابهم فاعادوا لالمانيا شأنها ، وبدأوا بمناوأة السوفييت .

وكان تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا ، يدرك هذه الاخطار . لكنه كان عاجزا عن حمل الرئيس روزفلت على قبول نظريته . ولم يسمح المرض والاعياء لرئيس الولايات المتحدة برؤية ما ادت اليه سياسته . فعجله الموت قبل ان تنتهي الحرب التي اسهم باشغال نازها . وجمل لها وقودا ملايين الارواح والوف المذن والقرى . وجاء ترومان ، وهو اقل دهاء واكثر عنفا من سلفه ، فبدأ يشاكس الاتحاد السوفييتي ويدبر الخطط لمحاربه . وعقدت الموائيق الحربية التي كان اولها حلف الاطلسي وحلف مانيتا .

اما البلاد العربية التي تؤلف بين هاتين المنطقتين نقطة التلاقي فكان لا بد لواضعي الخطط الاستراتيجية لمحاربة الاتحاد السوفييتي من ادخال هذه البلاد ضمن الاراضي التي يسيطرون عليها ، سواء بايجاد حكومات موالية لسياسة الولايات المتحدة او بربطها بموائيق

تدخلها مباشرة او مداورة ضمن هاتين المنظمتين . وهكذا يتاح لتلك الحكومات تنظيم جيوشها وتعبئتها وسوقها في الحين اللازم نحو الهدف المرسوم .

وكان رجال السياسة الغربية يعلقون على انضمام الدول العربية الى جانبهم اهمية كبرى . فعملوا على استجلاب الزعماء العرب اليهم ، ظانين انهم بذلك يضمنون الشعوب التي يحكمونها . وكانت هذه احدى اخطاء هذه السياسة التي لم تقم للشعوب نفسها وزنا ، ولم تدخلها في حسابها . وهكذا خاب فالها وتكشف لها ، فيما بعد ، خطأ وهما ، حين امسكت بزامم الرؤوس اعتقادا منها انها تقود الاجسام اينما وجهتها . اما الخطأ الكبير الآخر ، فهو خلقها اسرائيل ضمن الكيان العربي ، فاجدت بين العرب والغرب هوة سحيقة لا يمكن التغلب عليها اطلاقا .

ولست في معرض الكتابة عن الصهيونية وتأريخ الحوادث التي ادت الى تركزها - المؤقت ان شاء الله - في اعز بقعة من بقاع العرب . لكن لا يسعني الا ان اقول في هذا الصدد ، ان سياسة الولايات المتحدة لم تدعم اسرائيل حبا باليهود ، ولا ربما كرها بالعرب وانما لايجاد رأس جسر في منطقة الشرق الاوسط تعتمد الولايات المتحدة عليه لانزال جيوشها فيه ، عبر البلاد العربية نحو الحدود الروسية .

على ان ضمان وجود رأس الجسر هذا لا يكفي ، بحسب ذاته لحصول الاطمئنان في قلوب الرؤساء العسكريين ، اذا لم تعقبه محالفات عسكرية مع البلاد العربية نفسها ، تكون هذه البلاد بموجبها ، اما مسرحا للحروب واما ممرا للوصول الى بلاد القفقاس .

ثم ان قواد البحرية لا يرتاحون الى بقاء الساحل الشرقي من البحر المتوسط خارجا عن منطقة نفوذهم ، وهو الساحل الذي تملكه سورية ولبنان ومصر . لذلك الحوا على رجال السياسة عندهم في العمل على تحرير البحر المتوسط كله وجعله بحيرة اميركية يسيطر سلطان البيت الابيض على سواحلها ، وينعم الاسطول الاميركي السادس بالخور والتجول في مياهه ، بكل حرية واعتزاز .

اما عن مداخل هذا البحر المتوسط او مغائحه ، فان المفتاح الاول ، اي جبل طارق ، يقع تحت سلطة بريطانيا ، والمفتاح الثاني

اي مضايق البوسفور والدردينيل ، فهو في يد تركيا . ومن المعروف ان هاتين الدولتين خاضعتان للنفوذ الاميركي .

واما المفتاح الثالث ، فهو قناة السويس . وهو في يد مصر وتحت سلطة بريطانيا وفرنسا . لذلك اتجهت سياسة الولايات المتحدة الى تحرير هذه القناة من النفوذ البريطاني - الفرنسي ، بادىء ذي بدىء ، وذلك بدعم الثورة المصرية في ١٩٥٢ ومساندتها في اجلاء الجنود البريطانيين عن الاراضي المصرية ، بما فيها القناة ، ثم بمساندتها في تأميم شركة قناة السويس . وتم ذلك كله اعتقادا منها انها تستطيع السيطرة على مصر ، وبالتالي على القناة . لكن خطتها هذه فشلت من حيث النتيجة المبتغاة ، لان الامم التي تسمى للاستقلال ونفص غبار الاستعمار ، تتحرر من كل قيد عند بلوغ غايتها هذه ، بما في ذلك قيد الوفاء نحو من ساعدها من الدول . اذ انها لم تعمل للخروج من تحت سلطان ما لتقع تحت سلطان آخر ، مهما اختلفت الوسائل والاشكال التي يتجسم بها هذا السلطان .

وبدأت محاولات الانكليز جذب سورية الى جانبهم منذ ١٩٤٩ ، حين بلغني سفيرنا في لندن رغبة الحكومة البريطانية في عقد اتفاق معنا ينقل اليها معظم ما كانت خسرت لفرنسا من نفوذ في بلادنا . وهكذا برهنت بريطانيا على انها حينها ساعدتنا ، او بالاحرى ، حيلتنا على طرح الانتداب الفرنسي واجلاء جيشه من بلادنا ، لم تستهدف حريتنا ، بل الحلول محل فرنسا في النفوذ والارتباط بالمواثيق . وكنت آنذاك رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية . وقد اجتمعت مع سفيرنا المشار اليه في دمشق بحضور رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي .

واتفقت مع الرئيس القوتلي ، بعد المداولة العميقة ، على عدم رفض الاقتراح رفضا باتا وترك الباب مفتوحا ، وذلك كسبا للوقت ورغبة في عدم اثارة بريطانيا علينا . فمتظاهرينا بعدم الرفض مبسديا وتركنا عند سياسة بريطانيا الامل في امكان التناهم معنا . وكنا مضطرين الى هذه المواربة بسبب ما كانت تعانيه البلاد من فوضى داخلية ومن اثر سيء تركته حزب فلسطين وفشل البلاد العربية ، بمجموع ملايين سكانها الاربعة ، في الوقوف امام نصف مليون يهودي . ولا انكر اننا ، الى جانب ذلك ، كنا نداعب فكرة الايقاع بين الدولتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة وبريطانيا ، بجعل احدهما تدافع من العرب في وجه الثانية التي اخذت امر الدفاع من

اليهود على عاتقها . ولم تتقدم تلك المباحثات خطرة واحدة بسبب الانقلاب الذي قام به . بعد ذلك بقليل ، الزعيم حسني الزعيم . اذ طوى بذلك امكان التفاهم مع بريطانيا لميول الزعيم الافرنسية او لوفائه للافرنسيين لانهم ساعدوه في انقلابه ، كما يقال . فما كان من بريطانيا الا ان لجأت الى تدبير انقلاب معاكس قضى على حسني الزعيم واستولى على الحكم جماعة من المدنيين والعسكريين يميلون الى العراق والى الانكليز . وقامت فكرة الاتحاد السوري — العراقي ترمي الى ادخال سورية في كيان مرتبط بمعاهدة مع بريطانيا ، بحيث يتم لها ، بهذه الواسطة ، السيطرة على الشرق الاوسط العربي كله .

ولم تثمر هذه المحاولة ، اذ قام انقلاب عسكري آخر تولاها الشيشكلي . فابعد فكرة الاتحاد ، وقضى على سيطرة حزب الشعب على توجيه السياسة الخارجية السورية وفق السياسة البريطانية .

من هنا يظهر جليا ان الانكليز ما فتؤوا يسعون الى الارتباط مع دول الشرق الاوسط العربي وغير العربي بمواثيق واحلاف عسكرية مباشرة او غير مباشرة ، وانهم عند فشلهم في تحقيق الاتحاد السوري — العراقي ، بعد فشلهم في تحقيق الهلال الخصيب ، عهدوا آخر الامر الى اسلوب جديد . فابتدعوا فكرة الحلف التركي — العراقي وعملوا على ادخال سورية والاردن ولبنان فيه . وهذا يدل على ان تلك الدول الاستعمارية كانت تسعى — كل منها بطريقتها الخاصة — الى اجتذاب دول الشرق الاوسط الى دائرة نفوذها للسيطرة على هذه البقعة الغنية بينابيعها البترولية وبقيمها الاستراتيجية. الكبيرة الشأن .

وكانت الولايات المتحدة تسير في طريقها بمعزل عن بريطانيا وتسعى لمقدح حلف تكون هي نواته . فعملت على تحقيق هذه الفكرة ، بواسطة حلف دفاع مشترك بين جميع الدول العربية . لكن مصر رفضته كما رفضته سورية في ١٩٥١ ، رغم ان رئيس الوزراء السيد حسن الحكيم ابدى تأييده هذا الحلف بصراحة ، مما حدا وزير خارجيته السيد فيضي الاتاسي على ان يعلن ، بتصريح صحفي ، ان بيان رئيس الوزراء لم يكن حسنا ولا حكيمًا ! والسيد الاتاسي مولع — حسب تربيته الافرنسية وترعرعه في احضان المستشارين الافرنسيين بجمص في زمن الانتداب — باطلاق هذه النكات القائمة على اللعب بالالفاظ . من ذلك ايضا انتقاده سفري الى الرياض

في ١٩٥٠ حين بعث الي باستقالته لانه ، على حد قوله ، بجهل اسباب ركوبي « الدلج واللجج » !

وظل فيضي الإناسي يطلق نكاته في مجلس النواب وفي الصحف ، خدمة لاسياده رجالات العراق من زمرة نوري السعيد ، حتى سكت لسانه . وذلك حين ورود اسمه عند التحقيق في المؤامرة الاستعمارية في ١٩٥٦ ، مما اضطره الى الهروب الى بيروت ، لكنه عاد الى دمشق وحضر جلسة مجلس النواب التي اقرت فيها الوحدة بين سورية ومصر . وظن عندئذ انه طاف على وجه الماء ، لكن سرعان ما غاص مرة ثانية . ولست ادري الآن اهو في حمص او في بيروت . غير انه ، على اي حال ، مفطوم اللسان .

ولنرجع الآن الى سياق حديثنا ، فنذكر ان محاولات الاميركان استجلاب قادة الثورة المصرية الى جانبهم لم تعط الثمرات التي كانوا يعولون عليها . وظل عبد الناصر يناورهم ، فيمذح تركيا تارة ويسخط على الاستعمار تارة اخرى ، حتى اعياهم أسلوبه هذا الغامض بنظرهم . وفاتهم ان ليس ببقدور عبد الناصر نفسه ، حتى لو شاء ، ان يربط بلاده وسائر البلاد العربية بعجلة الاستعمار . فهو رجل وزعيم عربي لا يستهدف سوى تحقيق فكرة العروبة وازالة العقبات من طريقها . واية عقبة كاداء اكثر من الاستعمار البريطاني والاميركي والافرنسي ؟ فاذا ساير عبد الناصر السفير الاميركي ، او ذلك الموند الاميركي ، ظنوا بأنه معهم . وهم لو وعوا لعلموا انه عدوهم ولا يستطيع الجهر بهذه الحقيقة . ذلك لان ثورته كانت كالطفل الصغير الذي يحتاج في بدء نشوئه الى رعاية . فمصر كانت ما تزال ضعيفة بعد فشلها في حرب فلسطين ، كما انها كانت ما تزال بدون صديق خارجي تعتمد عليه .

مكة الحلف العراقي
التركي واستبداد
مصر والسعودية

وهذا الوضع غير الواضح في سياسة مصر جرأ بريطانيا على التفكير بأن الوقت قد حان لاقتطاف ثمن جلائها عن الاراضي المصرية ، فدفعت نوري السعيد الى البحث مع عبد الناصر في امر ايجاد ميثاق دفاع تشترك فيه تركيا هذه المرة ، بعد ان كان مقتصرا من قبل على البلاد العربية .

ولم يطلع احد تمام الاطلاع على تلك الاتصالات ، كما ان احدا لا يستطيع ان يكون لنفسه فكرة نهائية صائبة عنها . ذلك ان كلا من الفريقين ادعى عكس ما ادعاه الآخر . فبينما أكد المصريون ان احاديث الصاغ صلاح سالم في سرتك لم تسفر عن شيء ،

اصر نوري السعيد وجماعته على انهم اتفقوا مع الصاغ المشار اليه على مبدأ التحالف مع تركيا ، على ان يسافر عدنان مندريس الى القاهرة للبت نهائيا في هذا الامر . ولم يصدر بيان مشترك عن مباحثات سرسك ، ولم يوقع اي محضر بها دار . لذلك فان المؤرخ لا يستطيع الاعتماد على وثيقة مكتوبة يحسم مضمونها اي اختلاف .

على ان ما يمكن للمؤرخ الحيادي التوصل اليه ، استنتاجا من الحوادث التالية ومن طبيعة السياسة المصريين في عدم الجزم سلبا او ايجابا الا عند الحشرة ، هو ان الصاغ سالم لم يبلغ العراقيين رفض مصر القطعي لفكرة التفاهم مع الاتراك . ولعله ترك في نفوس العراقيين املا في امكن الوصول الى حل من الحلول ، سواء كان ذلك محاولة منه لاستدراج العراقيين حتى يفهم منهم حقيقة الحال ، او انه ، بانسيائه العاطفي المعروف عنه ، اراد بالفعل ان يضم تركيا الى منظمة عربية كالتي عقدها العرب فيها بينهم واسموها معاهدة الدفاع المشترك (الضمان الجماعي) . على ان معارضة مصر للميثاق لم تظهر الا بعد رجوع صلاح سالم الى القاهرة ، اذ بذات الصحف المصرية ، تدعها اذاعة صوت العرب ، تهاجم الميثاق بها اشتهر عنها من عنف في اللهجة وشدة في الهجوم المركز . وبذلك لم تترك سبيلا للتفاهم . حتى انها تناولت ، فمين تناولته ، ملك العراق والوضي على عرشه ونوري السعيد ورجاله ، على نحو ادى الى تنبيه الرأي العام العربي في سائر اقطاره . لكنه ، الى جانب ذلك ، حمل جميع السياسة العراقيين على الانكفاف حول مليكهم المطعون فيه وتأييد نوري السعيد وميثاقه ، على الرغم من انهم كانوا باكثرية من المعارضين . وهكذا كانت الاذاعة المصرية وصحفها مسؤولة عن توحيد كلمة العراق واستمرار سيره في هذا السبيل حتى ثورة تجوز ١٩٥٨ .

وكان من نتائج هذه الحملة القاسية ايضا عدول كل من نوري السعيد وعدنان مندريس عن زيارة القاهرة . وبذلك انقطع حبل التفاهم المباشر بين مصر والعراق .

ولم يكن يقف في ذلك الحين الى جانب مصر سوى الملكة العربية السعودية ، لا كرها بالاحلاف — وبينها وبين الولايات المتحدة اتفاق على المطارات ، ولا غضبا من الغربيين — فالعلاقات معهم كانت وما زالت محور السياسة السعودية ، بل نكايه بالهاشميين وخوفا من تزعمهم اية منظمة عربية . ولعل السياسة السعودية

هم الذين افكوا في عقول الساسة المصريين فكرة التخوف هذه ايضا من سيطرة نوري السعيد على شؤون العرب ومزاحمته عبدالناصر على تزعم الشؤون العربية . ولم تظهر ، طبعا ، من المصريين اية بادرة تدل على شعور الغيرة هذا . لكن كثيرا من الناس ما زالوا مؤمنين بأن شعور الغيرة كان الدافع الاقوى لوقوف مصر ذلك الموقف المعارض لحلف بغداد . وهم يدعون نظريتهم هذه بالقول ان الغربيين رسموا خطوط الدفاع عن الشرق الاوسط وجعلوا الجبهة الاولى تركيا وايران ، والجبهة الثانية العراق والاردن وسورية ولبنان . وبذلك اهلوا مصر والسعودية باعتبارهما يعيدتين من مسرح الحرب . فاستاء المصريون والسعوديون من ذلك ، وخافوا ان يسفر هذا الاهمال عن ايقاع الضرر بهم . فما كان منهم الا ان وقفوا ضد حلف بغداد ونشطوا في استجلاب سورية الى جانبهم . حتى يكون لهم اصبع في الجبهة الثانية .

ومع ان هذا التفسير وذلك التعليق صدرا عن جماعات لا تعرف بتفانيها في محبة المصريين ، الا انها لم يقابلا لدى الحيايين باستنكار واستغراب .

والان ماذا عن موقف الحكومة السورية التي كان يسيطر عليها حزب الشعب ، والتي كان رئيسها فارس الخوري ، ووزير خارجيتها فيضي الاتاسي ؟

كان الخوري من الرعيل الاول الذي حارب الانتداب الفرنسي (مع انه مسيحي) . وكان له في الشمر والقانون مقام سام ، بالإضافة الى ما يتمتع به من الكياسة والتجرب الى الناس . فكان يستميل قلوبهم ، لكنه لم يكن ذلك الزعيم الذي يسير دفة الامور في وجهة معينة يتبناها ويدافع عنها دفاعا شديدا . ذلك انه كان ضعيف المزينة ، لا يدافع عن رايه الا دفاع المحامي الذي يخضع في النهاية لما تقرره المحكمة . وهي خصلة حميدة في هذا المجال ، لكن السياسة ليست محاماة ، بل هي عراك واندفاع وعمل متواصل وتفنن في سبيل فكرة او مبدأ . فالسياسي لا ينحني امام الاكثرية الممارضة لرايه ، وانما يداب على الميل لانجاح فكرته وجعلها هي السائدة .

فارس الخوري
واعتداه السي
مفلات الزمالة

اما الرئيس الخوري ، فكان يبدي رايه مستوحى غالبا من الآراء السائدة . ولم يكن يستحي ان يقول : « هيك ببصر ، وهيك ببصر » ، ناظرا الى الامور نظرة فلسفية خاصة ، وساترا في ركاب الاكثرية ولو كانت تدن برأي مملوك لرايه في الصميم .

ولذلك كان في رئاسة الوزارة مطوعا لرأي الحزب الغالب فيها اكثر منه قائدا وموجها لسياستها . وكان ، الى جانب ذلك ، وخاصة بعد ان انتهى الصراع مع الانتداب ، قد فقد حيويته وامسى السلام والمهادنة هما مبتغاه . وكان وفيما في دفاعه عن كل رأي يتبناه مجلس وزرائه ، او الاكثرية التي تدعم حكومته . ولم يخرج عن هذه الجادة الا مرة واحدة اذكرها جيدا ، عندما تقدم الى مجلس النواب ، في اواخر ١٩٥٤ ، طالبا الثقة بوزارته المؤلفة من شعبيين مسيطرين على الوزارة . وكان البيان الوزاري لا ينفي من الاحلاف الا ما يتعارض مع مصلحة البلاد . وهذا قول عام لا يستبعد فكرة الاحلاف بصورة نهائية ، بل يترك المجال فسيحا لدخول باب الاحلاف تحت ستار المصلحة القومية العليا . وكنا ، نحن نواب المعارضة من ديموقراطيين واشتراكيين ، الحنا في ضرورة التصريح بمعارضة الاحلاف اطلاقا ، غير مكثفين بما جاء في البيان الوزاري من عبارات مطاطة . فلم يكن من الرئيس الخوري الا ان وقف موقفا حاسما واعلن انه لا يدخل لا في احلاف ولا في مباحثات لعقد احلاف . فصفقتنا له طويلا دون ان نمنحه الثقة التي ظن انه ينالها بعد هذا التصريح الجريء . وقبع رجال الوزارة والشعبيون في مكانهم مشدوهين ، لانهم لم يكونوا مرتاحين الى نتيجة هذه المناورة ولا الى ذلك التصريح الذي يخالف رأيهم . لكن لم يكن بإمكانهم معارضة رئيس الحكومة ولا التراجع عن ما صرح به ، فاضطروا الى منحه ثقتهم على مضض .

اما فيضي الاتاسي ، فكان من تلك الزمرة من حزب الشعب ، الدائبة على القاء ثورية في احضان الاحلاف ورجالات العراق السائرين في ركاب الاستعمار . وكان رئيس تلك الزمرة ، التي عانت ولا تزال البلاد تعاني نتائج دسائسها واعمالها ، رشدي الكيفيا ، زعيم حزب الشعب ونائب حلب . وهو رجل منكش على نفسه ، حقود ، حسود ، غير مؤمن بان للبلاد رسالة قومية تسمى اليها ، او انها قادرة على ادارة شؤونها بنفسها . وكان في الوقت نفسه يحمل غلا وحقدا على رجالات الجيش لحيلولتهم دون تحقيقه فكرة الاتحاد مع العراق . وقد اوصلته الظروف الى زعامة حزب قوي يسيطر فعلا على مدينة حلب وملحقاتها ، ويملك في المجلس اكثرية كبيرة من النواب تهيمن على مقدرات البلاد ، ما لم تحدث اعجوبة اتفاق كلمة النواب الآخرين ، كما حصل في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ .

واما افراد هذه الزمرة الاخرون الذين ارى لزوما علي ذكر اسمائهم ، لا على سبيل التفتيح والتمجيد ، بل رغبة في اطلاق الاجيال القادمة على الذين اضرروا بالبلاد وعرضوها لاشد الاخطار وكادوا ان يدفنوا كيانتها تحت انقاض الاستقلال المهدم ، هم : عدنان الاتاسي ، وم معروف الدواليبي ، واحمد قنبر ، ورشاد جبيري ، واعوانهم كعبد الوهاب حومد وعلي بوظو .

واما ناظم القدسي فكان افضل منهم واطيب قلبا . لكنه كان ضعيف الارادة ، لا يستطيع الوقوف في وجه رشدي الكيخيا .

وكان راي حزب الشعب في الخلاف المصري - العراقي يتجلى في موقف فيضي الاتاسي في اجتماعات الرؤساء ووزراء الخارجية العرب بالقاهرة ، في كانون الاول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥ ، ذلك الموقف المناوئ لموقف مصر والموحى به من فاضل الجمالي .

وفي هذا الجو المشحون بالغيوم الكاذبة ظهر الخلافت المصري - العراقي الذي كانت ناره تتأجج منذ خلقت جامعة الدول العربية . واشتد التطاحن بين الفريقين لاكتساب المعركة واجتذاب الانتصار . ولم يكن لمصر امل بالفوز بتأييد سورية ، ما دام الامر في يد الشعبين . وكذلك كان املها ضعيفا في لبنان . اما الاردن ، فكانت جهودها مصروفة ، مع جهود الملك سعود ، لاستجلابه الى جانبها .

الخلافة المصري
العراقي وموقف
سورية الرسمي
المساير للمراق

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٥ ، قدم بغداد وفد تركي برئاسة عدنان مندريس ، رئيس الوزراء ، وكوبرلو ، وزير الخارجية . وفي الثالث عشر من الشهر نفسه اذيع بيان عراقي - تركي مشترك ، ذكر فيه قيام الجانبين بمباحثات ترمي الى تبادل المعلومات الخاصة بمصالحهما المشتركة . فكان ذلك ايذانا بقيام حلف بغداد .

وفي اليوم التالي ، حظ الوفد التركي المذكور في مطار المزة ، فاستقبل رسميا . ثم اجتمع الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ووزير الخارجية اجتماعا دام حتى موعد سفره الى بيروت بعد الظهر .

واعلنت الحكومة انها فوجئت بمرور هذا الوفد ، فلم يكن امامها سوى دعوته على سبيل المجاملة . لكن الحقيقة كانت ان امر الزيارة كان موقفا عليه ، بعد مفاوضة العراقيين . ويؤيد هذا الراي ان وزيرنسا في تركيا ، الامير كاظم الجزائري ، الذي كان موجودا بدمشق ، قال لي قبل الزيارة بيومين ان الوفد التركي سيذهب الى بيروت مارا في سماء دمشق . فسألته : « هل سينزل في دمشق

بدعوة من الحكومة ؟ » فاجابني بان الحكومة تخشى ان تؤدي دعوته الى حملة تشنها المعارضة ضدها . وسألني عن موقعي في هذا الشأن ، فقلت له ان ليس لدي مانع من ان تقوم الحكومة بمجاملة من هذا النوع ، نحو رئيس وزراء جارتنا . وكان قلبي هذا يهدف الى استدراج محدثي الى الانضاء بحقيقة موقف الحكومة من الاتفاق التركي - العراقي . وفي اليوم التالي اعلن عن نبا الزيارة واستقبلت الحكومة الوفد ، ودار بينهما حديث لم نعلم كنهه ولا تفاصيله ، سوى ما نقله الينا الرئيس الخوري . وهو انه اراد التعرض لقضية الاسكندرونة : لكن مندريس اجابه جوابا خشنا ، غير لبق ، اذ قال ان هذه القضية بقت على نحو نهائي .

وهكذا كانت جماعتنا تجامل الاتراك وتحثي بهم ، فيردون على هذه الحفاوة بالخشونة والفظاظة .

على ان ما تبين ، فيما بعد ، من انصراف رئيس الجمهورية عن العراق الى مصر ، ومما ظهر من مواقف الاتاسي آنذاك في اجتماعات القاهرة ، يعطينا فكرة غير محورة عن الحديث الذي دار ، اذ ذاك ، في القصر الجمهوري وترك في نفوس الاتراك املا في انضمام سورية الى الحلف التركي - العراقي . ويثبت ذلك موقفهم من حكومتنا ، ومني شخصيا ، عند وقوفنا ضد ذلك الحلف ، بعد الامال التي علقوها عند زيارتهم دمشق .

وازاء هذا الموقف الذي كاد يفلت من ايدي اخواننا المصريين ، وخوفا من ان تقدم سورية على الاشتراك في الحلف فيلحقها الاردن ولبنان ، بادرت حكومة القاهرة في السادس عشر من كانون الثاني الى دعوة الرؤساء العرب الى الاجتماع بالقاهرة لشجب الاتفاق التركي - العراقي . فوافقت الدول العربية على الحضور ، ما عدا العراق .

واوفدت مصر الاميرالاي محمود رياض الى دمشق ، وهو يشغل منصب مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية بالقاهرة ، كما اوفد العراق فاضل الجمالي . وهناك بدا كل منهما يعمل في الاوساط السياسية لدعم موقف حكومته .

وفي اليوم الثاني والعشرين من الشهر ذاته ، اجتمعت الوفود العربية في القاهرة . ومثل سورية الخوري والاتاسي ، ولبنان الصلح والنقاش وعمون ، والاردن توفيق ابو الهدى ووليد صلاح ، والسعودية الامير فيصل . اما نوري السعيد فابرق معذرا عن

الحضور بحجة المرض .

وبوصوله الى القاهرة ، ادلى فارس الخوري بتصريح نادى فيه بوجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة . وقال ان سورية تدعو الى حياد العرب ايام السلم . اما في حالة الحرب ، فمعليهم ان يتبعوا ما يتفق مع مصالحهم وما ينجي قاربهم من الفرق .

وحمل الوفد المصري حملة شعواء على سياسة العراق ، متها اياها بولوج باب الموائيق او الاحلاف الاجنبية ، واكد ان الحلف التركي - العراقي يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي ، واعلن ان مصر سوف تنسحب من ذلك الميثاق اذا ابرمت الحكومة العراقية الحلف مع تركيا .

واجابه موسى الشايندر ، وزير العراق المفوض في القاهرة ، بانه في الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية ، في شهر كانون الاول ١٩٥٤ ، تقرر فتح باب التعاون مع الغرب ، وبان العراق تحفظ في حقه بمقدد اي اتفاق يرمي من ورائه تحقيق مصلحته وسلامته ، دون حصر الجهة التي ينوي التعاقد معها .

واما اعضاء الوفود الاخرى ، فكانوا حائرين فيما يجب اتخاذه من موقف بين تشدد مصر وتشدد العراق . فالمخلص منهم كان يخشى انفراط عقد الجامعة ، رغم ما هو عليه من ضعف ووهن . وصاحب الغرض كان لا يجرؤ على مجابهة مصر وابداء رايه الصريح في مساندة العراق . وكان الكلام يتولاه على الاكثر الوفد المصري . اما الوفود الاخرى فكانت تستمع وتتحسر على سوء الحال .

وانتهت هذه الاجتماعات باقرار ارسال وفد الى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم توقيع الحلف في الوقت الحاضر . وتالف الوفد من سامي الصلح ، ومفيضي الاناسي ، ووليد صلاح ، وصلاح سالم . وعقد الوفد عدة اجتماعات مع حكومة نوري السعيد الذي هاجم صلاح سالم ، مؤكدا ان هذا الاخير كان في مباحثات سرسنة موافقا على التعاقد مع تركيا .

ولم تثر جهود هذا الوفد ، فعاد دون الحصول على اي وعد بتأخير عقد الحلف مع تركيا . وفي طريق عودته ، مر بدمشق واجتمع الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ، ثم تابع سفره الى بيروت ، حيث قابل ايضا رجال الحكومة . ومن بيروت استأنف رحلته الى القاهرة .

وفي اليوم الثاني من شباط ، اقترح الرئيس سمعون عقد اجتماع

في بيروت يضم عبد الناصر والسعيد ، على ان يوافق العراق ومصر على هذين السؤالين :

اولا - هل يوافق العراق على بحث الموضوع في اساسه ؟
ثانيا - هل يقبل الفريقان بما تقرره الدول العربية في اكثريتها ؟
فاجاب العراق سلبا على السؤال الاول ، قائلا ان ميثاق الجامعة لا يلزم الاعضاء بقبول اي قرار لا يكونون هم من الموافقين عليه . وهكذا فشلت فكرة المؤتمر في بيروت .

وعلى اثر ذلك ، اعلنت مصر تخليها عن ميثاق الضمان الجماعي واقترحت عقد ميثاق جديد يضم الدول العربية المعارضة للحلف التركي - العراقي .

واستؤنفت اجتماعات القاهرة في ٣ شباط ، ولم يحضرها عن سورية سوى فيضي الاتاسي ونجيب الارمنازي ، سفيرنا في القاهرة .

واقترح الاردن (١) اقرار توصيات وزراء الخارجية . (٢) عدم الانضمام الى الحلف العراقي - التركي . (٣) عدم الموافقة على التحفظ العراقي . (٤) ان تدخل الدول الموافقة على هذه البنود الثلاثة في قيادة عسكرية مشتركة .

فاجاب مندوب العراق بانه ينسحب من الاجتماع اذا بحث اقتراح الاردن . اما الاتاسي ، فرغم الجهود التي بذلها المصريون لديه ، لم يوافق على الاقتراح الاردني ، بحجة عدم القدرة على حمل التبعات المترتبة على الموافقة ، وبانه ليس له ، وهو في القاهرة ، ان يوافق على اقامة وضع جديد بين البلاد العربية ينقض الوضع القائم بموجب نصوص مصدق عليها دستوريا .

ولو كان الاتاسي مخلصا في قوله ، خالي الغرض ، لطلب مهلة للاستفسار من حكومته . لكنه تعمد ، في موقفه هذا ، تفشيل عقد الاجتماع ، لئلا يتخذ قرارا يضعف موقف العراق .

وبعد ان رفض المندوب السوري اقتراح الاردن ، لم يبق هناك مخرج سليم . فختمت مصر جلسات هذا المؤتمر على مضض ، وسافر كل مندوب الى بلده .

ونستنتج من هذا الذي جرى ان العراق ، باقدامه على التحالف مع تركيا ، خالف قرار الجامعة العربية المتخذ في كانون الاول ١٩٥٤ ، وقد جاء فيه : « تركز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق

الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية
(الضمان الجماعي) وعلى ميثاق الأمم المتحدة ولا تقرر عقد تحالف
غير ذلك » .

أما ادعاء العراق بأن مندوبه أبدى التحفظ الآتي : « ان
العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك
يحتفظ بحق اتخاذ أية إجراءات خاصة من أجل ضمان سلامته » ،
فلا ينبغي من أنه قام بعمل يخالف ما اتفق عليه لبنان وسورية
ومصر وليبيا والسعودية والأردن واليمن .

إلى هنا تنتهي هذه المرحلة قبل تأليف حكومة صبري العسلي
التي اشتركت فيها كوزير للخارجية . واني اتابع سرد الوقائع
التي حصلت في تلك البرهة مفردا لبحث الميثاق الثلاثي بابا خاصا .

تألفت وزارة صبري العسلي الثانية في ١٣ شباط ١٩٥٥ ،
فاخذت على عاتقها وزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع الوطني .
وفي مطلع تسلمي دفعة سياستنا الخارجية ، فوجئت الوزارة بمذكرة
أمريكية ، هذه قصتها :

وزارة العسلي
وقصة المذكرة الأمريكية

في ٢٦ شباط ١٩٥٥ توجهت إلى مكتب رئيس الوزراء لبحث
معه ما يتعلق بأمر وزارتي . ولما دخلت إلى بهو في قصر الحكومة
بدون موعد سابق ، جريا على العادة المتبعة بين الوزراء ورئيسهم ،
فوجئت بوجود المستر موسى ، سفير الولايات المتحدة ، ومعه
سكرتيرة السيد فؤاد غميان . فسلمت على الحاضرين وقعدت
بمواجهة السفير الذي كان ماسكا بيده ورقة مكتوبة . فقطع حديثه
قائلا لي : « احببت زيارة دولة الرئيس لاطلعه على ما تلقته من
حكومتكم . وكنت عازما على زيارتكم لاطلعمكم أيضا على محتوى
المذكرة . »

هكذا أراد الاعتذار عن زيارته رئيس الحكومة وتبليغه ما كان
عليه ان يبلغني إياه قبل أي شخص آخر ، بصفتي وزيرا للخارجية .
ويبدو ان سواه من السفراء العرب والاجانب اعتادوا أيضا على
الاتصال برئيسي الحكومة وبوزير الخارجية على التوالي ، بل وحتى
بساير الوزراء ، سعيًا منهم لاجاد ثغرة بين الحكام ينفذون منها
سهامهم المسمومة . او لعلمهم كانوا ، حيال كل واحد من الوزراء ،
يتخذون الموقف الملائم لسياسته تجاههم او سياسته تجاهه .
ثم استأنف السفير حديثه الذي كان بسدا به قبل وصولي ،

متابعاً قراءة الورقة التي بيده ، بينما كان سكرتيره يقرأ ترجمة اقواله .

وكما تعمق السفير في الموضوع كنت ازداد اهتماماً وتقديراً لخطورة اقواله . وعندما أتى على آخر ما لديه ، طلب منا ابداء رأينا . فقلت بأنه لا يسعنا ، على أي وجه ، الرد على النقاط الكثيرة والمهمة الواردة في اقواله . ثم طلبت اعطائي نسخة عن هذه المذكرة ، فوعد السفير بارسال النص بالانكليزية مع ترجمته العربية . وبعد ان استأذن السفير ، قلت للعسلي ان هذه المذكرة على جانب عظيم من الخطورة . وهي تنذر بالمتاعب الكثيرة التي ستعاندناها وزارتنا . لذلك يجب ان نتخذ لها العدة الكاملة . ثم وعدته بالاجتماع اليه مرة أخرى ، بعد الاطلاع على المذكرة والتعمق في معانيها ومقاصدها .

وهذه صورة عن هذه المذكرة :

صباح يوم السبت في ٢٦ شباط ١٩٥٥ زار السفير الاميركي في سوريا ، جيمس س . موس ، بناء على طلبه ، دولة صبري بك العسلي ، رئيس مجلس الوزراء السوري . وكان يرافق السفير غواد بك غبيان الذي قام بدور المترجم . وبعد قليل وصل دولة خالد بك المظم ، وزير الخارجية السورية ، وانضم الى المجتمعين . وبعد تهنئة رئيس الوزراء ووزير الخارجية على الثقة الممنوحة الى وزارة العسلي ، قال السفير الاميركي انه مكلف ، بناء على تعليمات من حكومته ، بأن ينقل لهم آراء حكومة الولايات المتحدة الاميركية بخصوص الاتفاق العراقي - التركي المقنود مؤخراً ، وبخصوص الدفاع الاقليمي للشرق الأدنى ، والقضايا المتعلقة بهما . ولقد تناول المستر موس اولا الاتفاق التركي العراقي قائلاً ما محواه :

١ - ان الولايات المتحدة كانت دائماً تسند جهود الدول الاخرى للقيام بالتعاون يهدف الى الوصول الى اعلى درجة من الاستقرار والامن . وعلى الاخص ، فالولايات المتحدة تحبذ التعاون بين الدول المهتمة بتحسين دفاع الشرق الاوسط ضد العدوان الشيوعي .

ب - ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق التركي - العراقي كخطوة انشائية للاعتراف بالحاجة للدفاع الفعال عن الشرق الاوسط ضد التوسع الشيوعي . ج - ان الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة الجهود التركية والعراقية الراجية الى ترتيبات مجدية للدفاع .

د - تعتقد الولايات المتحدة ان على الدول العربية ان ترحب بالاتفاق التركي - العراقي كدبير يساهم في سلامة هذه الدول الخاصة . ومذكراً بالحديث الذي جرى بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٥ بين سفير لبنان في واشنطن وموظفي وزارة الخارجية الاميركية ،

قال السفير الاجيركي انه يسود ان يسرد النقاط البارزة التي اوردها موزلو وزارة الخارجية الاميركية . ولقد لاحظ السفير ان الحديث جرى بخصوص لبنان ، ولكن هذا لا يعني انه محصور بذلك البلد فقط . وفي الواقع قال السفير ما يلي :

(١) ان وزارة الخارجية الاميركية رحبت علنا بالاتفاق التركي - العراقي كخطوة انشائية نحو منظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت ان تضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

(٢) وبعد تطور المنظمة على غرار الاتفاق الاخير ، فالولايات المتحدة ترى سلفا احتمال ان تستطيع الدول العربية الواقعة في « خلف المنطقة » وراء الصف الشمالي لعب دور منيد بخصوص المنظمة الدفاعية . وفي تلك الظروف اذا ارادت احدى الدول العربية في « خلف المنطقة » ان تنضم الى المنظمة الدفاعية ، فالولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدولة العربية ، او اية دولة عربية ، بما فيها مصر ، ترغب بالاشتراك في الخطط الحقيقية للدفاع من الشرق الاوسط .

(٣) ان نمو الترتيبات الدفاعية وتحسين العلاقات العربية - الاسرائيلية ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط . فالولايات المتحدة لا تستطيع ان تبدد مواردها في قوى غير متجانسة داخل المنطقة او في سباق على التسلح بين العرب واسرائيل .

(٤) ان الولايات المتحدة تعترف بقيمة الجامعة العربية في المساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية ، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يلي ، حسب رأي حكومة الولايات المتحدة ، حاجة المنطقة الى أنظمة دفاع فعالة ، ان من وجهة القوة الداخلية او من وجهة القدرة على الحصول على مساعدة فعالة من الدول المجاورة . ان وزارة الخارجية الاميركية لا ترى سلفا امكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الاميركية في اي وقت ، او دعم اية منظمة تخلفه .

(٥) ان المساعدات العربية الاميركية الممنوعة الى مصر يمكن ان تعتبر مستثناة من الفترة [اعلاه] . الا انه يجب ان يلاحظ ان مصر هي الآن مرتبطة مع الغرب بموجب الاتفاقية الانجليزية - المصرية على قاعدة قتال السويس . غاية مساعدة عسكرية لمصر سيكون القصد تقوية الدفاع من قاعدة القتال . وستكون ، طبعا ، اية مساعدة عسكرية لمصر خلفعة للاتفاقات المتبادلة مع ضمانات مصرية بعدم استعمال الاسلحة للمعدون وتأكيدات بالتعاون للدفاع المشترك .

(٦) ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعطي اية نصيحة عن الطرق التي تفضلها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي . فعلى كل دولة عربية ان تقرر طريقها الى ما تعتبره اضمن لمصالحها . ومع ذلك ، فالولايات المتحدة تأمل ان لا تشرك سورية نفسها باي جهد يجعل موقف العراق اكثر صعوبة ، وتأمل ان

سورية ستصرف بشكل يجعل الطريق مدهوا لامتكاية انضمامها في المستقبل الى منظمة الدفاع النامية .

ولقد عرض السفير الاميركي ان يقدم الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مذكرة مساعدة عن النقاط المذكورة مع ترجمة لها بالعربية . ولقد اجابا بانهما يرغبان في الحصول على مذكرة كهذه تساعداهما اكثر على دراسة موقف الولايات المتحدة .

١ . لم تقدم المذكرة الى الحكومة الا بعد ان نالت حكومة العسلي ثقة مجلس النواب ، لان الكثير من الاوساط الاجنبية كان يعتقد انها ستفشل امام المجلس وستعقبها ، عند ذلك ، وزارة مؤلفة من حزب الشعب وانصاره الذين يرون في السياسة الخارجية رأيا معاكسا تماما لرأينا .

تعليقاتي على
المذكرة

٢ . تتجاوب الفقرة (ا) مع ما سمعناه ، فيما بعد ، على لسان ساسة العراق من ضرورة تحسين دفاع الشرق الاوسط ضد العدوان الشيوعي . والغربيون ، بطبيعة الحال ، لا يخشون على بلاد الشرق الاوسط من ذلك العدوان ، بقدر خشيتهم على مصالحهم في هذه البلاد وتحسبهم من ان تكون هذه الساحة الاستراتيجية نقطة انطلاق للجيش الروسية على افريقيا وحوض البحر المتوسط . كما ان هذه الفقرة تشير الى ان الولايات المتحدة تحبذ — او بالاحرى تقترح — ايجاد منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط تشترك فيها ، طبعا ، اسرائيل .

٣ . الفقرة (ب) تظهر حقيقة سياسة الولايات المتحدة وعميق نواياها تجاه الاتفاق التركي — العراقي فهي تعترف بانها تعتبره خطوة انشائية للدفاع المشترك .

٤ . واما الفقرة (د) ففيها دعوة الى انضمام البلاد العربية الى حلف بغداد باسلوب دبلوماسي ناعم ، وذلك خلافا لما ادعته الولايات المتحدة ، فيما بعد ، عندما تلوت على مجلس النواب فقرات من هذه المذكرة ، وهو انها لم تدع سورية الى الاشتراك في الحلف التركي — العراقي . والواقع هو ان المذكرة تنص على ان الولايات المتحدة ترحب علنا بالاتفاق المذكور وترى انه يمكن ، مع الوقت ، ان يضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

٥ . واما ما جاء تحت اشارة (٢) من الفقرة (د) المذكورة ، فبيان واضح لوجهة نظر الولايات المتحدة في تفريق بلاد العرب الى منطقة اسموها « خلف المنطقة » والى منطقة اخرى اسموها

« الصف الشمالي » تضم تركيا وايران . اما المنطقة الاخرى ، فتتجمع العراق وسورية والاردن ولبنان . وبذلك اقصيت كل من مصر والمملكة السعودية عن دائرة اهتمام الاميركيين .
٦ . جاءت تحت اشارة (٣) دعوة صريحة الى الصلح بين العرب واليهود والى دخول هؤلاء في حلف مشترك .
٧ . واما النص الوارد تحت اشارة (٦) ففيه البرهان الساطع على معارضة الولايات المتحدة لما كانت سورية ومصر والمملكة السعودية عاملات على تحقيقه ، وهو انشاء منظمة دفاع خاصة .

وراجعت ، بعد انجاز دراسة هذه المذكرة ووضع الخطة اللازمة ، ملفات الوزارة ، فلم اجد في اصابيرها شيئا ينيرني في هذا الموضوع الهام . فلا محاضر لاجتماعات القاهرة وبغداد ، ولا محاضر MBAHATAT وزير الخارجية مع مندريس . فاضطرت لطلب ما يمكن الحصول عليه من محمود رياض الذي بعث السي باضبارة اجتماعات القاهرة .

الفري يؤلف وزارة
اكثرتها من حزب
الشعب واتجاهها
نحو العراق

وبالطبع ، وصل الى مسامع رجال حزب الشعب اسفي لفقدان الوثائق من وزارة الخارجية . فكتبوا الامر في نفوسهم وعزموا على الانتقام مني ، لكن بدون نجاح . وذلك عندما اصابتني ازمة قلبية جعلتني طريح الفراش مدة شهرين ، تالفت في غضوننا وزارة سعيد الفري . فاعلنت الحكومة في بيانها الوزاري انها لم تجد في اضبارات وزارة الخارجية نسخة عن مشروعي للحلف العربي ولا اية وثيقة تتعلق بالمباحثات التي دارت بيني وبين حكومتى مصر والسعودية . وارسل الفري يطلب منى هذه الوثائق ، فاجبته بانها كلها موجودة في الوزارة ، وبان الصحف ، علاوة على ذلك ، نشرت مشروعي هذا كما هو . واردفنت قائلا ان صور هذه الاوراق موجودة في الصندوق الحديدي في داري بدمشق ، ولا يعلم احد كيفية تركيب ارقام مفتاحه سواي . وقلت ان مرضي لا يسمح لي بالذهاب الى دمشق لفتح الصندوق وتسليمه صورة تلك الوثائق . ثم كتبت بياناً من مباحثاتي ، من اولها الى آخرها ، بحسب ما علق بذهني ، وبعثت به اليه ليشتفي غليله . والحقيقة ان الوثائق التي كانت موجودة في وزارة الخارجية كانت كافية وصالحة ، مع البيان الذي بعثت به اليه ، لجعله ملما بالموضوع ، هو ووزراؤه ، تمام الامام . لكنهم ارادوا التسوية في امر الميثاق ، فلم يجدوا اسهل من القاء تبعات التأخير على اكتاف مريض مقعد في الفراش .

وكان من غير المنتظر ان توافق الحكومة الجديدة ، واكثريتها من حزب الشعب ، على التعاقد مع مصر ، على نحو يبعد عنه العراق . ويثبت ذلك ان البيان الوزاري الذي القته الوزارة في مجلس النواب ، في ١٩ ايلول ، حدد بوضوح سياسة الحكومة بدعم الجامعة العربية والضمان الجماعي وميثاق الامم المتحدة و «استئناف الابحاث حول مشروع الميثاق الثلاثي ، على ان تكون هذه المباحثات اساسا لميثاق قومي عربي يشمل جميع الدول العربية الراضية في الانضمام اليه ، شريطة الا تنتقل التزاماتها حيال الدول الاجنبية الى الدول المشتركة فيه . » ثم يضيف عبارة استثنائية الى هذا الاعلان ، وهي ان لا مصلحة في الانضمام الى الحلف العراقي - التركي ولا الى اي حلف اجنبي .

وهنا يظهر خبث واضعي البيان . فهم يعلمون ، بصورة اكيدة ، ان لا سبيل اطلاقا لجر البلاد الى الانضمام الى حلف بغداد او اي حلف اجنبي ، لذلك لم يجدوا غضاضة في اعلان هذا المبدأ . لكنهم ، الى جانب ذلك ، قضوا على الميثاق الثلاثي قضاء مبرما بذكرهم شرط انضمام سائر الدول العربية . فلا العراق قابل به ، ولا مصر تقبل اشتراك العراق فيه .

وقد رضي المصريون بهذا النص ، بعد ان تبين لهم مدى خطئهم باقصائي عن رئاسة الجمهورية ، طمعا بالحصول على الميثاق بواسطة القوتلي . فهو لم يف بوعده لهم ، لانه كان مدينا لحزب الشعب بانتخابه . ولا نعلم كيف اتفق هؤلاء معه فايده !

وبالرغم من معارضة الحزب الوطني وحزب البعث وفلول الكتلة الديمقراطية للوزارة الجديدة ، فقد منحها مجلس النواب ثقتهم بـ ٨٩ صوتا ، مقابل ٣١ صوتا مخالفا . واستنكف ثلاثة نواب عن الاقتراع .

اما حلف العراق مع تركيا ، فقد تطور خلال تلك الايام . فانضمت اليه ايران وباكستان من الدول الشرقية ، وبريطانيا من الدول الغربية ، وسمي بحلف بغداد . وعقدت عدة مداورات ، دون ان تظهر في الجو السياسي نتائج عملية لهذه المداورات . ثم انضمت الولايات المتحدة الى لجنة الحلف الاقتصادية . لكن الحلف ، على اي حال ، لم يؤد للغرب الخدمة التي انتظرها منه . فما انضمت دولة عربية اليه ، حتى ان لبنان خشي مغبة الاشتراك فيه . ولم يجرؤ اعضاء هذا الحلف على مهاجمة سورية ، ولا توصلوا الى انجاح

تطور حلف بغداد
ومؤامراته ضد
سورية

مؤامراتهم التي كانت دوائر الاركان السورية تكشفها وتلقي القبض على المشتركين فيها وتسوقهم الى المحاكمة ، فيحكم عليهم احكاما شديدة .

واولى تلك المؤامرات اكتشفت في اواخر ١٩٥٦ ، ابان حوادث قناة السويس . فالقي القبض على النائبين منير العجلاني وعدنان الاتاسي ، وعلى سامي كيارة وغيره من المدنيين والضباط المسرحين . وحكمت المحكمة المؤلفة برئاسة العقيد عفيف البزري بالاعدام على الاتاسي ، وكيارة ، وسامي الحكيم ، وعمر العمري ، وهائل سرور . وعلق تنفيذ الحكم على تصديقه من قبلي ، بصفتي وزيراً للدفاع . وكنت يوم صدور الحكم في القاهرة برفقة رئيس الجمهورية ، فذهبت الى الاسكندرية للاجتماع به والمداولة معه في هذا الامر . ورافقتي بالقطار السيد حميد فرنجية ، وزير خارجية لبنان السابق . وقد تبين لي فيها بعد انه اتى مصر ، خصيصا ، للسمي لدى الشيدين شكري القوتلي وعبد الناصر ، كي لا يتم تنفيذ حكم الاعدام .

وعندما اخلت بالرئيس القوتلي ، اتضح لي انه يميل الى استبدال ذلك الحكم بالاشغال الشاقة . ولما عدنا الى القاهرة اجتمعنا ، انا والقوتلي ، الى الرئيس عبد الناصر بقصر القبة ، فايد الرئيس المصري رأي زميله السوري . ثم عدنا الى دمشق معا ، بعد ان توالى البرقيات من الحكومة واركان الجيش بضرورة الاسراع بالعودة .

وقابلت اللواء توفيق نظام الدين ، رئيس الاركان ، فوجدته ميالا ايضا الى التبدل . ولما طلبت منه عرض الموضوع على مجلس الدفاع الاعلى ، اكد في اليوم التالي ان المجلس موافق ، باستثناء واحد من اعضائه لم يسمه . فاجتمعت في القصر الجمهوري مع وزير العدل السيد مأمون الكزبري ، ومدير العدلية العسكرية السيد عقيل ، ووضعنا صيغة التبدل ، وهي تنزيل الحكم من الاعدام الى الاشغال الشاقة المؤبدة . ووقعت قرارا بذلك وبلغته دوائر الوزارة . فقامت علي قيادة حزب البعث وبعض ضباط الاركان ، وبدات تتوالى على مكثبي عشرات البرقيات بالاحتجاج على موقفي ، رغم ان الوزير صلاح البهطار كان ابدى رايه مستحسنا العفو ، وذلك قبل هودتي من القاهرة . لكنه انساق ، فيها بعد ، مع جماعته في تيار معارضة امر لم يصدر عنهم . وعلى كل حال ، فقد كان ضمني مرتاحا لحيلولتي دون تنفيذ الاعدام بهؤلاء المحكومين الاربعة . فلك لانتي ، بالاصل ، غير ميال لعقوبة الاعدام في الامور السياسية .

ثم لانني كنت ارى الاكتفاء بالعزل عن الحياة السياسية ، دون ارافة دماء .

اما بطل حلف بغداد في سورية وعميل نوري السعيد ، فهو السيد مخايل اليان الذي هرب الى لبنان عند اكتشاف المؤامرة . فلحق به كثيرون ، كفيصل العسلي الذي انقلب في ١٩٥٦ من مؤيد متحمس لسياسة التفاهم مع مصر ، الى مؤيد لا يقل تحمسا للاتفاق مع العراق وخدمة مصلحة المستعمرين . وهكذا اوجد ساسة العراق كتلة من المدنيين والعسكريين السوريين في بيروت ، راحوا يمدونهم بالاموال الطائلة وبالاسلحة والذخائر التي كان امرها يكتشف بين حين وآخر . وضمو اليهم عصابة الحزب السوري القومي ، كما اشترؤا عددا من نوابنا ومن مشايخ العشائر . وبذلوا المستطاع لتأليب اركان الجيش السوري ضد السياسة التي نسلوها ، لكن تلك الجهود ذهبت ادراج الرياح .

وقبل سفري الى سان فرانسيسكو لحضور اجتماعات الامم المتحدة فيها ، اي في ٨ حزيران ، القيت في مجلس النواب خطابا ضافيا ليس بوسعي الا نشره بكامله ، نظرا لاحتواء كل جملة منه معنى مقصودا لا يمكن التعبير عنه باختصار .

وقد وقع هذا الخطاب وقع الصاعقة على النواب المعارضين لسياستنا ، وحاروا في ما يعملون . فاقترح منير المجلاني ان الغي سفري او ان اؤجله يومين على الاقل ، لكي يتسنى للمعارضة تحضير الجواب . فقبلت الاقتراح ، لكنهم تراجعوا ورفضوا فكرة التأجيل واعلنوا انهم سيناقشون ما جاء في الخطاب ، بعد عودتي من الولايات المتحدة :

وهكذا تملصوا من ابداء رأيهم الصريح . ولم يعاودوا هذا البحث ، بعد عودتي من السفر . ولعلمهم آثروا العمل على اقصائي عن رئاسة الجمهورية ، فبرتاحون من الجواب ومني !

اما السفراء الاجانب ، فكان صدى خطابي عندهم ، كل بحسب سياسته . فالسفيران البريطاني والاميركي انزعجا الى اقصى حد . وراح الاول يبطر وزارة خارجيته بسيول جارفة من البرقيات ضدي . بينما اتخذ الثاني موقفا خاصا مني ، اثار عندي الضحك . وذلك انه ، في الايام القليلة التي امتدت بين رجوعي من امريكا واعتزالي الحكم ، زارني ليلفني تعليمات حكومته . فاخذ يقرأ المذكرة التي يريد ابلاغني مضمونها ، ثم اسرع الى اخفائها

في جيبه ، متجاهلا اليد التي مددها لأخذ تلك الوثيقة . وكان بذلك يومئذ الى انه اصبح عديم الثقة بي ، لانني نشرت على الملا نص المذكرة التي سلمني اياها ، بقراعتي بعض عباراتها في مجلس النواب كما ذكرت آنفا .

لكنني تظاهرت بعدم ادراك مقصده ، ورحت اطلب منه اعادة بعض ما قاله : فكان ينظر الي شزرا ، فيخرج المذكرة من جيبه ويقرأ احد فصولها ، ثم يسرع الى دسها في جيبه ، خوفا من ان اخطفها منه !

وهذا نص الخطاب الذي اشترت اليه :

حضرات النواب المحترمين .

كنت دائما ارفع رغبة صادقة ، منذ ان كان لي شرف المساهمة يتحمل امياء وزارة الخارجية في هذه الحكومة ، ان يخص مجلسكم الكريم بين وقت وآخر جلسات احدكم فيها عن مركز سوريا في الحقل الدولي ، وعن السياسة الخارجية التي تنتهجها هذه الحكومة ، وعن المصائب والمعوقات التي تواجهها ، والخطبة التي تسلكها في معالجة ذلك ، ليكون الانسجام تاما ودائما بين سياسة الحكومة وبين مجلسكم الكريم الذي هو صاحب الراي الفصل في اقرار كل سياسة تنتهجها الحكومة ، وليكون الشعب ، وهو القاعدة الاصلية في النظام الديمقراطي ، على بينة تامة من سياسة حكومته .

واذا كان الحظ لم يسمح لي في خلال الاشهر الثلاثة والنصف الماضية ان احقق ما كنت دائما ارفع فيه ، لان لجنة الشؤون الخارجية في مجلسكم الكريم كانت تكتم دائما بالايضاحات التي اقدمها اليها تباعا ، وتقر الحكومة في اغلب الاحيان وبالإجماع على السياسة التي تنتهجها في حقل السياسة الخارجية عامة ، وفي حقل السياسة العربية الخاصة ، وترى انتظار عسرة افضل لاجراء مناقشة علنية عامة في الشؤون الخارجية ، لغفني اليوم اجد نفسي سميدا وانا اؤدي واجبا نحته على الاعراف البرلمانية ، اذ اقف الآن بينكم ، لاثبتكم بتفاصيل السياسة التي انتهجتها هذه الحكومة في الحقل الخارجي عامة ، وفي الحقل العربي خاصة .

حضرات النواب المحترمين

تعرفون ان السياسة الخارجية التي ارادها مجلسكم الكريم لسوريا ، عندما منح هذه الحكومة الثقة على اساس البيان الوزاري الذي تقدمت به اليكم ، ترتكز الى الاسس الآتية :

١ - ان السياسة الخارجية للحكومة تستوحي دائما مصلحة الامة العربية ، وما دام في عالمنا العربي اجزاء لم تستكمل بعد اسباب تعهرها ، فان من الطبيعي ان تعمل سوريا دائما مع الدول العربية الشقيقة لجعل سياسة العول العربية

نتجه قبل كل شيء الى خدمة قضايانا القومية ، نحو الوحدة العربية المنشودة .

٢ - ان سوريا تمتاز بانها اول بلد عربي حقق استقلاله وسيادته خالصين من كل شائبة . وان من الطبيعي ان تحافظ حكومتنا دائما على هذا الاستقلال وهذه السيادة ، في ظل نظامنا الجمهوري الديمقراطي ، وان تعمل دائما على تجنب سوريا وبقيّة الاقطار العربية اخطار بسط السيطرة الاجنبية عليها .

٣ - ان حكومتنا ترى ان من بديهيات واجبات الدول العربية الدفاع عن ارض العرب ضد كل عدوان . وهي ترى في الوقت نفسه ان عدونا الاول انما هو الصهيونية الباغية التي احتلت جزءا من وطننا العربي المقدس . ولذلك فاننا سنتجه في سياستها الخارجية الى مصادفة كل دولة ترعى صداقتنا وحاجتنا ، ونقف الى جانب قضايانا القومية المشروعة ، ولا سيما قضية فلسطين ، واضعة نصب عينها ان صديق العرب هو كل من يقف الى جانبهم في قضايهم الحقّة .

٤ - ان حكومتنا تتفق مع التوصيات التي اقراها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في شهر كانون الاول الماضي في القاهرة ، بعدم اقرار الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وبعدم الانضمام الى الحلف المراقى - التركي ، لان مصلحة الامة العربية تقضي بذلك ، وانها ستبذل جميع الجهود لجعل هذه السياسة طابعا اساسيا للسياسة التي تنتهجها الدول العربية جميعا .

حضرات النواب المحترمين .

ان حكومتنا قد ألزمت نفسها الزاما قاطعا بقتضيات هذه السياسة التي اقراها مجلسكم الكريم ، وكافحت كمالها مريرا في ظروف دقيقة اجتازتها سوريا حتى تكون دائما مخلصه لروح هذه السياسة القومية . وهي اذ تحمد الله على انها استطاعت في خلال الأشهر الماضية ان تجنب سوريا شرور الكثير من الاخطار التي احاطت باستقلالها ، بفضل مؤازرة مجلسكم والوعي المتزايد للشعب ، وان تقف في وجه الضغط الشديد الذي احاق بها ، فانها فخورة بأن تكون قد حبلت وسط هذه المصاعب والازمات الكثيرة مشعل اداء واجب قومي ايجابي ، الا وهو السير قدما ، ولاول مرة في تاريخ القضية العربية ، في طريق الوصول الى وحدة عربية شاملة متحررة تتحق على مراحل ، تكون مرحلتها السريعة الاولى اقامة ميثاق عربي يكفل توحيد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية لجميع الدول العربية التي ترغب ان تنضم اليه ، والتي تنتهج سياسة عربية خالصة متحررة تتفق اهدافها مع اهداف هذا الميثاق العربي الذي يضع الهيكل الاساسي لبناء الوحدة العربية المتحررة .

حضرات النواب المحترمين .

ان مقتضيات الظروف التي تحيط بسوريا ، لا تسمح لي ان اقدم اليكم الان بالتفصيل جميع وقائع المصاعب التي واجهتها حكومتنا في التزام سياسة تجنب سوريا اخطار الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وثباتها عند المهود التي قاطعتها للشعب ،

عندما تطلعتما لكم . ولكنني لكي استطيع ان اجعلكم تقفون على تسلسل الاحداث ، وتطلعون على العوامل التي جعلت حكومتكم تتكاثف الان لاجرا الميثاق العربي الذي اقترحت اسمه الى حيز الوجود والنور ، لا بد ان اشير الى الوقائع الآتية :

١ - عندما استلمت هذه الحكومة اعباء الحكم ، كانت الازمة محتجة صاخبة في قلب جامعة الدول العربية ، لان حكومة العراق الشقيق ، ناجات الحكومات العربية بعزمها على توقيع حلف عسكري مع تركيا ، اريد ان تجر اليه بعض الدول العربية ، وفي مقدمتها سوريا . وعلى الرغم من جميع الجهود الغوية التي اشتركت في بنائها الحكومات العربية ، لجعل حكومة العراق الشقيق تعدل من الاتفاقيات بسياساتها هذه لتبقي على طابع السياسة الموحدة للدول العربية ، فان هذه الجهود لم تثمر وبذلت مساع جسامية اخرى لجعل حكومة بغداد تثريت بمقد الحلف مع تركيا ، فكان الجواب على هذه المساعي اسراع حكومة العراق الشقيق الي توقيع حلف مع تركيا واسراع البرلمان العراقي والتركلي الى اقراره وانجاز ابرامه خلال اربع وعشرين ساعة .

٢ - عندما ابرم الحلف العراقي - التركي ، تناهت المساعي لكي تمتد لجر سوريا الى دخول هذا الحلف ، رغم ان حكومتنا كانت ملتزمة امام الشعب بالالتزامها لمجلسكم الكريم بعدم الدخول في الاحلاف العسكرية - الاجنبية . وكان من بين هذه المساعي مسمى حكومة الولايات المتحدة ، والحكومة البريطانية ، والحكومة التركية . وقد اقترن المسمى الاميركي الذي بدأ في ٢٦ شباط الماضي ، اي بعد يومين اثنين فقط من اقرار البرلمان العراقي الحلف العراقي - التركي ، بمقابلة جرت للسفير الاميركي في دمشق مع دولة رئيس الوزراء بحضور ، اوضح فيها السفير الاميركي تأييد حكومته للحلف العراقي - التركي ، وعبر من امل حكومة الولايات المتحدة ان تتصرف سوريا على نحو يجعل الطريق مفتوحة امام امكانية انضمامها في المستقبل الى منظمة الدفاع القارية على اساس الحلف العراقي - التركي . وكان مما قاله السفير الاميركي - وقوله هذا منقول من فكرة اضمها تحت تصرف مجلسكم الكريم اذا شاء الاطلاع على نصها الكامل :

١ - ان وزارة الخارجية الاميركية رحبت علنا بالاتفاق العراقي - التركي كخطوة انشائية لمنظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت ان تضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية .

والت انتباه حضراتكم الى تعبير « بعض الدول العربية » لا كلها » .
٢ - بعد تطور هذه المنظمة على قرار الاتفاق العراقي - التركي ، ترى حكومة الولايات المتحدة ، محقما ، احتمالا لان تسطيط الدول العربية الواقعة خلف المنطقة ، اي وراء الخط الشمالي ، القيام بدور مفيد في المنظمة الدفاعية . وفي هذه الظروف اذا ارادت احدى الدول العربية الواقعة خلف المنطقة ان تنضم الى هذه المنظمة

الدفاعية ، فان الولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدولة العربية .

٣ - ان نمو الترتيبات الدفاعية، وكذلك تحسين العلاقات العربية - الاسرائيلية، امر ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع من منطقة الشرق الاوسط . وان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تبدد مواردها على قوى غير متجانسة داخل المنطقة ، ولا على سباق في التسلح بين العرب واسرائيل.

٤ - ان الولايات المتحدة تعترف بقيمة جامعة الدول العربية بالمساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية ، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لا يفي ، برأي حكومة الولايات المتحدة ، بحاجة هذه المنطقة الى منظمة دفاع فعالة ، مسوؤه من وجهة القوة الداخلية ، او من وجهة القدرة على الحصول على امكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الاميركية في اي وقت ، او دعم اية منظمة تظلمه .

حضرات النواب المحترمين .

من هذه الايضاحات الصريحة الرسمية التي تلوتها عليكم من مفكرة الحكومة الاميركية ، ترون ان ابتعادنا عن دخول الحلف العراقي - التركي ليس قائما على تجنب سوريا اخطار دخول الاحلاف العسكرية الاجنبية نحسب ، بل انه في الوقت نفسه مرتكز على اساس تملك حكومتنا دائما بضرورة السعي في طريق الوصول الى الوحدة العربية ، وعدم قبول اية تسوية مع اسرائيل مهما كان نوعها .

لنمن الواضح ان المنظمة الدفاعية العسكرية التي يريدون اقامتها وجعل الحلف العراقي - التركي نواة لها تؤدي الى شطر البلاد العربية الى شطرين ، احدهما يؤيدون ربطه بهذه المنظمة العسكرية، وهو يتألف من العراق وسوريا والاردن ولبنان، او ما يسمى الهلال الخصيب ، مع التاكيد على ضرورة تحسين العلاقات العربية - الاسرائيلية ، وكلمة التحسين هذه واسعة لا نعرف لها حدودا رغم خطورتها اللامتناهية ، وشر آخر يضم حوالي ثلاثة ارباع الامة العربية ، ويتألف من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن ، بالاضافة الى الامارات العربية ، ناهيك بالمغرب العربي .

حضرات النواب المحترمين .

في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة التي واجهتها سوريا خاصة من بين شقيقتها العربيات ، وصل الى دمشق موعد من قبل حكومة الشقيقة مصر ، ليقول لنا ان مصر، وهي تعد نصف الامة العربية ، تشاطر سوريا راياها في ان السياسة العربية يجب ان تستهدف توضيح الشخصية المستقلة للامة العربية في الميدان الدولي ، وتشاطر سوريا راياها ان من واجب الاقطار العربية ان تقوي نفسها وتفجر مواهبها وامكانياتها المعديدة لتفسير في طريق ايجاد سياسة عربية موحدة ، واقتصاد عربي موحد يستند

الى سوق موحدة ونقد موحد ، وجيش عربي موحد ، بقيادة موحدة زمن السلم والحرب يستند الى سياسة موحدة بالتصليح وانشاء الصناعات الحربية ، ويدعم ذلك كله صندوق مشترك تتحد امكثياتنا لتمويله .

وتترغون حضراتكم ان مصر ليست نصف الامة العربية عددا محسوب ، وانما هي ايضا نقطة المتد في الطوق العربي الذي يضم المشرق والمغرب العربي ، بالاضافة الى انها احدى الجبهات الاربع التي تحيط باسرائيل . ولذلك فقد ارتاحت حكومتنا لما سمعته من بنحوب حكومة الشقيقة الكبرى مصر ، ثم كانت مداولات ومباحثات انتهت باذاعة بيان مشترك سوري - مصري في الثاني من آذار الماضي تضمن كل الاسس التي المحت اليها في الفقرة السابقة .

واتلفت الحكومتان السورية والمصرية على ان تجعل من مبادئ هذا البيان المشترك نقطة انطلاق تدعو جميع الدول العربية الشقيقة للالتفاف حولها ، والعمل على تحقيقها . وفي ذلك تنفيذ للسياسة التي اقراها مجلسكم الكريم عندما وافق على ان تجهد حكومتنا للسير بالدول العربية نحو الوحدة العربية ، وان تعمل دائما لتجنب سوريا وبقيّة الاقطار العربية اخطار بسط السيطرة الاجنبية عليها ، فكانت الرحلة التي قمت بها مع الصاغ صلاح سالم الى الملكة الاردنية الهاشمية ، فالملكة العربية السعودية ، فلبنان ، ثم تلقينا رحلة الوفد السوري الى العراق لمصر . وكانت جميع هذه الرحلات تستهدف ما نص عليه البيان المشترك في فقرته الاخيرة من الاتصال بالحكومات العربية لحرص الاسس والمبادئ المذكورة في البيان المشترك عليها ، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها الى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لاتقرارها واتخاذها فور ابرامها .

وأثرت حكومة لبنان التراث في الانضمام الى البيان المشترك السوري - المصري وفعلت ذلك الحكومة الاردنية ، مع ابداء كبير مطف واظهار تحمس حميمي نحو المبادئ التي تضمنها البيان المشترك ، في حين تحمس جلالة الملك وسو الامير فيصل للمبادئ الانشائية العربية التحررية التي تضمنها هذا البيان ، فصدر في الرياض بيان مشترك ثلاثي يتضمن موافقة حكومات سوريا ومصر والملكة العربية السعودية على المبادئ التي فكرتها ، وبذلك تبنت مبادئ هذا البيان المشترك حكومات ثلاثة اقطار عربية تعد اكثر من ثلثي الامة العربية .

حضرات النواب المحترمين .

لم يكن من اهداف حكومتنا في اية لحظة من اللحظات التواني عن بذل الجهد لجعل حكومة العراق الشقيق تتلمذ الاسباب التي جعلتنا نبني سياستنا على الاسس التي تضمنها البيان المشترك الثلاثي لنشاطنا الراي في ذلك ، ولنعمل معا في حقل سياسة عربية قومية واحدة ، ولذلك فقد سافر الوفد السوري الى بغداد ، وقمنا بمباحثات مسهبة مع حكومة العراق الشقيق ، مسعنا فيها وجهة النظر العراقية

كاملة بشأن الاسباب التي جعلت العراق يعقد حلفه مع تركيا ، وسمعا تأكيدات من رئيس الحكومة العراقية تقول بان الاتفاق العراقي - التركي يهدف الى التعاون بين الجارين ، وان تفسير هذا التعاون محدود في نقطتين ، اولهما امرار الاجهزة والاعدة الى تركيا عن طريق العراق وبالعكس بدون جمارك ولا عوائق ، والثانية اطلاق تركيا على خطوط الدفاع عن حدود العراق الشرقية وبالعكس . وقد مرس فخامة السيد نوري السعيد النقطة الثانية بانها تعني تبادل المعلومات بين الحكومتين بشأن تدابير الامن الداخلي .

وابدى فخامة السيد نوري السعيد استعداد حكومته للتعهد بمعام تجاوز هاتين النقطتين ، الا بعد الاتفاق مع بقية الحكومات العربية على ذلك .

وهمل الوفد السوري وجهة نظر حكومة العراق هذه الى الحكومة السورية ثم الى القاهرة ليندارسها مع ممثلي الحكومتين المصرية والعربية السعودية . وما ان بدأنا البحث في الايضاحات التي قدمها رئيس الوزارة العراقية الى الوفد السوري ، حتى فوجئنا باذاعة نصوص الحلف العراقي - البريطاني ، وبانضمام بريطانيا الى الحلف العراقي - التركي ، دون ان يكون الوفد السوري الذي سافر الى بغداد قد اطلع على محتويات هذا الحلف بمواده وماحقته . وكانت مفاجأة اكبر لنا جميعا ان نتابع المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني حول هذا الحلف .

حضرات النواب المحترمين .

لم يكن يعد هذا كله امام حكومتنا الا ان تسلك طريق انجاز الميثاق العربي . وعلى الرغم من الايضاحات المتكررة العديدة التي اعطتها حكومتنا الى ممثلي الحكومات العربية والاجنبية من الاغراض الايجابية لهذا المشروع ، والتأكيدات المتتابعة باننا لا نملية اغراض سلبية ، فقد اعتبرت الحكومة التركية في مفكرات شديدة قاسية وجهتها الى وزارة الخارجية السورية ، التي اجابت عليها الجواب اللازم ، ان البيان المشترك الثلاثي ، وبالتالي مشروع الميثاق العربي الذي هو التعبير الايجابي عن البيان الثلاثي ، موجه ضدنا . وتأزمت العلاقات بين البلدين على النحو الذي تمرغونه جميعا ، وكاد ان ينتهي الامر الى ازدياد التوتر الخطير في هذا الجزء من العالم ، في وقت تتجه الجهود العالمية لترسيخ اسس السلام ، وابعاد شبح الحرب المدمرة ، مما جعل العلاقات السورية - التركية تجذب لوقت غير قصير انتباه العالم . وان الاتصالات السورية التي تمنا بها في هذه المرحلة الحقيقة مع الدول العربية والاجنبية طمانتنا الى ان سوريا لا تقف وحدها في معركة الحرية ، وان كل ضغط يمكن ان يوجه اليها لمسلبها حريتها وحقها باختيار السياسة التي تليها مصالحها القومية سيقابل بضغط مماثل يزيل اثره ، ويشل اهدافه .

واتي اعتقد انني لا اكون بعيدا عن الحقيقة ادا ما انبأت مجلسكم الكريم اليوم ، بان حدة التوتر هذه قد خفت كثيرا بين البلدين ، وان املنا قوي بان الدوافع الايجابية

للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومتنا ستجد نفعها اكثر في المستقبل لدى حكومة الجارة تركيا .

حضرات النواب المحترمين .

اجدني مضطرا ان اتوقف طويلا منذ وجهة نظر حكومة العراق الشقيق من مشروع الميثاق العربي ، لاتبينكم ان جميع المباحثات التي اجريناها مع المسؤولين العراقيين قد انصبت على ابلأفهم ان مشروع الميثاق العربي لا يستهدف بالاصل عزل العراق من المجموعة العربية ، ولن يكون فيه اي نص يمنع العراق الشقيق في المستقبل من الانضمام اليه ، عندما تزول العوامل التي تحول في الوقت الحاضر دون جعل هذا الميثاق عاما شاملا .

وقد اوضحنا للحكومات العربية ، ومن بينها حكومة العراق الشقيق ، ان المبادئ التي تتمسك بها الحكومة السورية لقيام الميثاق العربي على اساسها تتلخص بالنقاط الآتية :

١ - توحيد السياسة الخارجية للدول العربية التي تنضم الى هذا الميثاق ، وجعل هذه السياسة تستهدف الحفاظ على استقلال الدول العربية والسعي لالزالة القيود التي تحد من استقلال بعض اجزاء الوطن العربي ، وجعل سياسة الدول العربية في العقل الخارجي تستند سلوكها من هدف تأمين المصالح القومية للامة العربية ، ومن هدف استكمال تحريرها وتوحيدها .

٢ - اقامة مجلس دائم لدول الميثاق العربي يجتمع دوريا لوضع الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومات هذا الميثاق ، على ضوء اهدافه الاساسية الثانية ، تتخذ فيه القرارات بالكلية الثلثين وتكون ملزمة للجميع .

٣ - اعتبار دول الميثاق ، فيما يتعلق بالتفاوض والتعاقد مع الدول الاخرى في الشؤون السياسية والعسكرية ، وحدة تامة ، تطبق في ذلك اسلوب التعاقد الجماعي ، ويمثلها دائما في التفاوض والتعاقد او التكليف بهما المجلس الدائم لدول الميثاق .

٤ - لتمهيد الدول الموقعة على الميثاق بعدم الدخول بمفاوضات فردية مع اية دولة اخرى لمعد اية اتفاقات سياسية او عسكرية .

اما من الناحية الانتصابية فان الحكومة السورية رأت ان نص الميثاق على المبادئ الآتية :

١ - اعتبار الاسواق الداخلية لدول الميثاق سوقا واحدة ، وان تتبنى منتجات كل دولة من امثلته بعمرة الدخول الى اراضي الدول الاخرى دون فرض اية رسوم جبركية او داخلية عليها من اي نوع كان .

٢ - تلمين حرية انتقال الأشخاص بين دول هذه المنطقة دون حاجة الى الصيحات .

الفصل السادس : حلف بغداد

- ٣ - منح مواطني كل دولة من دول هذا الميثاق نفس الحقوق الممنوحة للمواطنين الاصليين للدول الاعضاء في ممارسة فعاليتهم الاقتصادية في جميع دول الميثاق .
- ٤ - اقامة مجلس نهج اقتصادي دائم لدول الميثاق يضع لكل دولة مساهمة منهجية تهدف الى استثمار مواردها وثرواتها المعدنية وامكانياتها الطبيعية ، بالتعاون مع المجالس الاقتصادية المحلية لدول الميثاق في تنسيق هذه السياسة وتنفيذها . ويكون من بين مهامه وضع منهج لتصنيع دول الميثاق على اساس متكاملة لا متضاربة ، ووضع الاسس التي تنظم العلاقات التجارية بين دول الميثاق والدول الاخرى .
- ٥ - السعي لتنسيق التشريعات الاقتصادية والمالية القائمة في دول الميثاق للوصول بها الى التوحيد ما امكن .

- ٦ - ايجاد مصرف مشترك لدول هذا الميثاق يكن من بين مهامه لعب دور مصرف اصدار للنقد العربي الموحد ، وتحويل المشاريع العربية الكبرى لدول الميثاق .
- اما من الناحية العسكرية ، فان الحكومة السورية رأت ان بنص الميثاق على المبادئ الآتية :

- ١ - اقامة قيادة عسكرية عليا موحدة لدول الميثاق في زمني السلم و لحرب مركزها دمشق .
- ٢ - انشاء جيش عربي موحد ، الى جانب الجيوش العربية المحلية ، بوضع زمن السلم والحرب تحت تصرف القيادة لدول الميثاق ، ويكون نواة لتوحيد الجيوش العربية .
- ٣ - ايجاد صندوق مشترك ، يمول بنسبة معينة ثابتة من ميزانية كل من الدول العربية الاعضاء لتأمين نفقات المنشآت العسكرية التي تستلزمها طبيعة القيادة الموحدة ، ولا تستطيع الدول الاعضاء تحملها افراديا من ميزانيتها الخاصة ، لتوفير النهوض بمستوى التسليح في الجيش العربي الموحد والجيوش العربية المحلية .
- حضرات النواب المحترمين .

لا بد ان انبثك ان حكومة العراق الشقيق ركزت جهدها على الطلب من الحكومة السورية الا تمضي بسياسة انجاز هذا الميثاق ، بدل ان تركز جهودها على تقريب وجهات النظر مع الدول التي تعتقد سياسة الميثاق العربي لتستطيع الاشتراك به في المستقبل . وان فخامة رئيس الوزارة العراقية قد استدعى وزير سوريا المفوض في بغداد الى مقابلته صباح ١٥ ايار الماضي ليبادره بقوله : « ان الميثاق التركي - العراقي لا يعارض ويبثاق الجامعة العربية والضممان الجماعي العربي ، وانه ليس موجها ضد اية دولة عربية ، في حين ان العراق يعتبر الميثاق العربي الثلاثي موجها ضده ، ولن يقبل الانضمام اليه ، ويعتبره مخالفا لبثاق الجامعة العربية والضممان الجماعي العربي » .

اما الحجة التي استند اليها فخامة رئيس الوزارة العراقية وهي اعتبار النصف

العراقي - التركي غير مخالف لميثاق الجامعة والضمان الجماعي ، في حين ان الميثاق العربي الصرف الانتقائي الذي نعمل من اجله يخالف هذين الميثاقين ، فالحلها لكم حرفيا من تقرير وزير سورية المفوض في بغداد الى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٥ .

» يقول فخامة السيد نوري السعيد : ان ميثاق جامعة الدول العربية ينص على انه في حالة اتخاذ قرار ما ، فان هذا القرار لا يكون ملزما الا للدولة الموقعة عليه ، بينما الميثاق الثلاثي يقول باتخاذ القرارات بالاكثورية ، الامر الذي لا يقبل به العراق ، اذ انه يجعل مقدراته مرتبطة بمرادة دول عربية لا تقدر المصلحة العامة » .

ولا بد ان ابلفكم ايضا ، ان المفوضية العراقية في دمشق قد قدمت الى وزارة الخارجية السورية فكرة ابلفتها فيها ما نصه بالحرف الواحد : ان الحكومة العراقية لا توافق مطلقا على عقد اي اتفاق جديد ، وانما هي على استعداد للنظر في تعديل ميثاق الجامعة وميثاق الضمان الجماعي بشكل يضمن المصالح العربية ، اذا كتبت الحكومة السورية او غيرها ترى ان هذين الميثاقين غير كافيين . وطبيعي ان هذه الفكرة يجب ان تنهم على ضوء الحجة التي اوردها فخامة رئيس الوزارة العراقية في حديثه الذي المنا اليه .

كما ان فخامة السيد توفيق السويدي ، موند الحكومة العراقية الى دمشق مؤخرا ، ركز طلباته من الحكومة السورية على نفس الاسس التي ضمنها فخامة رئيس الوزارة العراقية حديثه مع وزير سوريا المفوض في بغداد ، وعلى نفس الاسس السلبية التي تضمنتها الفكرة العراقية لوزارة الخارجية السورية .

حضرات النواب المحترمين .

ان جميع الوثائق التي اشترت اليها في بيتي هي الان امامي ، واني اضعها تحت تصرف لجنة الشؤون الخارجية ليطلع عليها من شاء من حضراتكم . واني اغتنم هذه المناسبة لاعلن مجددا ان الميثاق العربي الذي نعمل لتجاوز ليس حيلانا موجها ضد احد ، وانه بصورة خاصة لا يستهدف عزل العراق الشقيق او اية دولة عربية اخرى من المجموعة العربية ، وان الحكومة السورية لا تريد ان تमित ميثاق جامعة الدول العربية ، ولا ميثاق الضمان الجماعي العربي ، وتعلن تمسكها بهما ، رغم اعتقادها انهما لم يعودا الاداة الصالحة لجميع كلبة العرب وتوحيد اتجاههم بسبب النقص الذي ظهر فيهما . كما انها جاهدة دائما لتحسين العلاقات بين جميع الدول للعربية ، ماضية في طريق انجاز الميثاق العربي ، لانه الميثاق العملي المؤدي الى الوحدة العربية التي اوجب دستورنا على كل حكومة ان تعمل للمضي في سبيلها .

حضرات النواب المحترمين .

يشمل البعض من طول المباحثات الجارية لتجاوز هذا الميثاق ، واني وان كنت

أقدر الدافع النبيل الذي يكمن وراء هذا انضمام ، لانه يعبر عن الرغبة الملحة لوضع مشروع هيكل الوحدة العربية موضع التنفيذ ، الا انني لا استطيع الا ان اقول ان طبيعة المواضيع الكثيرة الدقيقة والمنشعبة التي ي تناولها هذا الميثاق ، وآثارها الكبيرة التي ستترس على تطبيقها الاسس السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية في حياة معظم ابناء الامة العربية ، تقتضي الزيادة بالتمحيص ، والزيادة بالدقة والبحث ، لاننا لا نريد ان يكون هذا الميثاق ورقة سياسية لا قيمة تطبيقية لها ، وانما نريده ميثاقا قويا يقفز بالعلاقات العربية من مرحلة التعاون والتضيق الى مرحلة السير في طريق الوحدة العربية ، هذا الحلم الذي طالما خالج الضائير والنفوس العربية الحرا منذ حوالي مئة عام ، ولا اريد ان اقول منذ مئات الاسواق .

وانني لسعيد اذ ابلغكم اليوم ان مباحثات القاهرة ، ومباحثات باتندونغ ، والمباحثات المستمرة الجارية في دمشق ، نتقدم كل يوم باطراد ، وان معظم النقاط التي كانت موضع استفسار وتدارس ، قد انتهت فيها البحث الى الاتفاق . وعندما تنتهي هذه الابحاث قريبا الى صيغة نهائية تكون صالحة للتوقيع عليها ، فان الحكومة تعزم عرض ذلك على مجلسكم الكريم ، حتى اذا نال الموافقة المبدئية اقدمت على التوقيع عليه ، ثم اتخذت اجراءات اقراره وابعاده نهائيا ، وسعت لحل مسائل الدول العربية على الاشتراك به ، وان سوريا التي لها شرف السبق في احتضان القضية العربية منذ نشأتها ، سيكون لها شرف بذل الجهد الاكبر لدفع القضية العربية مئة عام على الاقل الى الامام ، باخراج الميثاق العربي لتوحيد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية العربية الى حيز الوجود والسلام .

ذكرت ، فيما سبق ، ما كان عليه النزاع بين الحكومتين البريطانية والفرنسية في سياستيهما الشرقية ، وكيف كانت كل منهما تتربص الدوائر بالثانية . لكن هذا الجفاء ما لبث ان زال وعاد التفاهم بينهما تاما كاملا ظهرت آثاره في العدوان على مصر . فما هي الاسباب التي جعلت الولاء يحل محل الخصام ؟ ان العوامل التي ادت الى هذا التفاهم بحسب رأي كثيرة ، لكل منها اثره الخاص واليكم اقواها :

اجتمعت المصيبة المشتركة بين الانكليز والفرنسيين موحدة صفوفهم على الرغم من تباعد قلوبهم . وهذه المصيبة عليهم هي القومية العربية التي تفجرت بقوة وترعرعت بسرعة وحمل لواءها الرئيس عبد الناصر ، فعاون حركة المقاومة في سورية ضد الانكليز والاميركيين وفي المغرب العربي ضد فرنسا . واعتقد السياسة الاميركيون والبريطانيون ان فكرة القومية العربية لن تجر

اسباب المودة بعد
الخصام بين
فرنسا وانكلترا

عليهم الوبال في الشرق الاوسط والمغرب العربي فحسب ، بل ستطغى على جميع الميادين الشعبية الاخرى ، فتثير حيوية الشعوب غير العربية الزاحجة تحت نير الاستعمار في الاقطار الافريقية ، حيث تترافق مع الدعوة الى الاسلام وتقلع جذور الاستعباد .

٢ — انجلت الحقيقة في عيون الافرنسيين بان الشرق الاوسط لم يعد متقبلا حتى ثقافتهم ناهيك بنفوذهم المادي والعسكري ، فمكفوا على البحث عن صداقات جديدة تفتح الصدور رحبة ، ولم يعتبروا تركيا التي اشاد بها بير لوتي وكلود فارير ، اذ كانت ممددة باحضان الولايات المتحدة تدللها وتسخر عليها بالمال والبضائع والاسلحة بدون تقيد ، فالتفتوا الى الناحية الوحيدة الباقية في شرق البحر المتوسط ، والعارضة عليهم صداقتها ومحبتها — بالمال ، طبعا ، على نحو الطبع اليهودي — فاسرعت فرانسا الى اقتناص هذه الطريدة ، بطرح شبك مساعداتها المالية والعسكرية . فتعانق الصديقان الجديان وكظم الافرنسي غيظه من اليهودي وجقده التاريخي عليه ، ولمرح بان اقدامه لم تعد معلقة في الهواء ، بل في مستقر امين . فكان ، بنتيجة هذا الغرام الجديد ، ان قام المحب فرانسا ، بضرب خصم حبيبه وغزا صحراء سيناء بطياراته وبور سميد ببوارجه ومظليليه . لكنه دفع ثمن هذا العدوان خسارة جسيمة في ارواح ابنائه ، وخسارة اكبر في ساحة الحرية ، اذ وصم هذا العمل بالاعتداء والظلم من قبل ٧٦ دولة عالمية من دول الامم المتحدة .

٣ — الى جانب هذه الاخطار التي خشي منها الانكليز والافرنسيون ، هنالك تخوفهم على اموالهم المستثمرة في مصر من ان يجرها سيل التاميم ، فتلحق بشركة قناة السويس . وهكذا يفقد اصحاب رؤوس الاموال ما كانوا يجنونه من الارباح .

٤ — وثمة عامل آخر لا يقل عن العوامل الاخرى اهمية ، ان لم يعمل عليها . وهو ان مصر ، بمقدورها صفقة الاسلحة التشيكية ، جعلت الغربيين يصحون من النوم . فبدت امامهم الحقيقة بوضوح تام ، وهي ان مصر وسائر الدول العربية لم تعد تحت الحصار الذي فرضوه عليها بمنعهم بيع الاسلحة من جيوشها . فخشى القوم ان لا تنحصر العلاقات النامية بين العرب والدول الاشتراكية في اوروبا والصين في شراء الاسلحة وبيع القطن ، بل ان تتعدى ذلك الى صيرورة الشرق العربي منطقة نفوذ للاتحاد السوفييتي . وفي ذلك ما فيه من الخطر العظيم على ما بنته الدول الغربية ، عبر القرون

العديدة ، من اسس الاستعمار والنفوذ والاستثمار . وهكذا ارادت ان تقتل الدجاجة في البيضة ، كما يقول الافرنسيون ، اي ان تقضي على هذا الخطر قبل استفحاله . وهل يؤمن ذلك غير احتلال الاراضي المصرية وابعاد عبد الناصر عن دفة الحكم ؟

وحينما وصلت الى سان فرانسيسكو لحضور اجتماعات الامم المتحدة، لمناسبة السنة العاشرة لتأسيسها ، سمعت لمواجهة المستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، لاطلعه بصورة قاطعة على رأي حكومتنا في السياسة الخارجية ، وخاصة في الحلف التركي - العراقي . ذلك لاني كنت اعلم بأن تقارير سفير الولايات المتحدة في دمشق يتسلمها موظف في دائرة خاصة من دوائر وزارة الخارجية الاميركية ، فيلخصها ويرسل هذا الملخص الى رئيسه ، وهذا يلخصه ويرسله الى رئيس القسم الشرقي الذي يلخصه بدوره ويرسله الى معاون وزير الخارجية . فيعمد هذا ايضا الى التلخيص النهائي الذي يصل - اذا وصل - الى وزير الخارجية ممسوخا معدلا ومقصا بشكل لا يكون في اغلب الاوقات مرآة صادقة لما هي عليه الحال في الشرق العربي . ولذلك احببت ان اسمع الوزير مباشرة صوت صورية الحقيقي ، عن غير طريقة المسخ والتحريف . لكن الوزير الخطير اعتذر عن امكان الاجتماع معي بهجة انه ، لو قابلني لطلب سائر وزراء الخارجية مقابلته ايضا ، وان وقته لا يسمح له بتلبية هذه الطلبات . وقد استغربت هذا الاعتذار ، قائلا : وما هو شغل وزير الخارجية غير مقابلة السفراء وزملائه وزراء الخارجية ؟ الا يجوب اقطار العالم للاجتماع معهم في بلادهم ، فلماذا لا يفتنم فرصة وجودهم على مقربة منه ؟

واما وزير خارجية فرنسا ، فعلى الرغم من الحادث الذي وقع خلال خطابي في اجتماع الامم المتحدة الذي سارويه في محله ، لم يظهر الامتناع من تأييدي قضية المغرب العربي ، بل دعاني الى تناول الشاي في فندقه ووضح لي وجهة نظر حكومته في الحلف التركي - العراقي . وهي ان فرنسا غير مرتاحة لهذا الحلف وتعتبره تشبهاً من الحكومة البريطانية للحلول محلها في الشرق الاوسط . في حين ان فرنسا كانت وما تزال رغم انسحابها من سورية ولبنان تعلق النفس بالصدقة التقليدية التي تربط رجالات لبنان بسياسة فرنسا ، وتأمل ايضا ان لا تحل دولة ثانية محلها . فاذا قدر عليها ان تتخلى عن السلطان في الشرق الاوسط فيجب ان لا يؤدي ذلك ، على الاقل ، الى انتقال هذا السلطان الى يد مزاحمتها القديمة على

سفير فرنسا
يدعوني لتناول
الشاي معه

استعمار البلاد الضعيفة . فكانت سياسة فرنسا ، إذن ، تستهدف عرقلة مساعي الانكليز واحباطها . واكد لسي ممسيو بينه انه لم يرتج مقاطعة خطابي من قبل رئيس الجلسة ، لان ما قلته لا يخرج من دائرة اقوالى للحكومة الامرنسية في باريز ، بل هو تلخيص بسيط له . واعترف بان الضجة التي قامت في الصحف الامريكية حول مقاطعة خطابي ادت الى اطلاع الراي العام الاميركي على قضية المغرب العربي بالتفصيل ، وبان هذه القضية كسبت اكثر بكثير مما لو خرس — على حد تعبيره رئيس الجلسة ومر على مقطع خطابي مرور الكرام . ثم اخبرني الوزير بانه ابرق الى حكومته لتخفيف اثر هذا الحادث الذي استغله رجال الصهيونية ، بالسعي لدى حكام فرنسا لحلهم على العدول من بيعنا صفقة الاسلحة التي كنا على وشك الاتفاق عليها مع وزارة الحربية الامرنسية .

ولم تخرج سياسة فرنسا التي لمستها ، منذ ان كنت وزيرا مفوضا لسورية بباريز في ١٩٤٨ ، عن المحور الذي كانت تدور حوله . وهو جعل سورية ولبنان منيعين في وجه سياسة بريطانيا الرامية الى ايقاعها في شرك مشروع سورية الكبرى او الهلال الخصيب او الاتحاد السوري — العراقي . وكان لاطلاعي على ما يدور في خلد رجال السياسة الامرنسيين ، حينما كنت في عاصمتهم ، الفضل الكبير على التوصل الى شراء اول صفقة اسلحة حصل عليها الجيش السوري منذ تسلمناه في ١٩٤٥ من دولة الانتداب . وكان ذلك نواة صالحة لزيادة تسلحه باطراد مستمر من فرنسا نفسها ، ثم من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي . وكانت فرنسا تخشى في ١٩٤٨ ان يعمد الامير عبد الله ، صاحب الاردن ، الى الهجوم على سورية مستفيدا من تفوق جيشه على الجيش السوري وبذلك يقضي على استقلال سورية ، ثم يهدد استقلال لبنان ويؤلف مع العراق مملكة واسعة تسير في ركاب السياسة البريطانية . فلا عجب ان تد فرنسا لنا يد المعاونة ، رغم الجهود التي تنافى اليهود في بذلها لمقاومة ذلك .

وعند وصولي الى واشنطن ، اقترح على سفيرنا السيد فريد زين الدين ان نجتمع مع مستر ادغار آلن ، رئيس القسم الشرقي بوزارة الخارجية . فدعاه الى تناول الطعام في احد النوادي ، حيث بقينا نحن الثلاثة على المائدة نتحدث ما يقرب من ساعتين .

فانتبهت هذه الفرصة لآبدي لضيفنا ما كنت أريد أن أبديه لرئيسه
مستر دالاس . وهو أن الرأي العام في سورية ، بأكثرية الساحقة ،
يقاوم فكرة الإخلاف ويلزم سياسة الحياد ، وأنه عازم على الدفاع
عن كيانه واستقلاله ولا يقبل الاعتراف بإسرائيل . والحجت في
القول بأن أية سياسة أجنبية ترمي إلى إيجاد تفرقة في البلاد ، أو قلب
الأوضاع القائمة في سورية ، لن تجسد من يؤيدها بين الأحزاب
والفئات . وذلك لأنها لا تدين بغير الموقف الذي ذكرت ، أو لأنها لا
تجرؤ حتى على الجهر بخلاف ذلك . واضفت إلى ذلك قولي بأن خير
سياسة تستطيع تبنيها الولايات المتحدة هي كسب صداقة العرب ،
لا عن طريق دعم إسرائيل والسعي لم عقد صلح بينها وبين الدول
العربية ، بل عن طريق الوقوف على الحياد في هذا الصراع ، فلا
تتدخل في شؤون العرب الداخلية وسياستهم الخارجية . فالولايات
المتحدة هي المسؤولة عن اعتماد العرب عنها ، بعد أن بلغت الثقة
بها الذروة ، إلى درجة أن البلاد السورية أبدت ترجيحها قبول
المساعدة والنصح من الولايات المتحدة ورفضت الانتداب الفرنسي .
ثم أظهرت لمخاطبي أن سورية ، بعد أن عانت ما عانت من الحكم
التركي طول قرون عديدة ثم من الانتداب الفرنسي ، صارت تشعر
بكراهية الأجنبي الذي يسعى للسيطرة على مقدراتها أو حتى التدخل
في شؤونها . فهذه العقدة النفسية المستولية على الأمة العربية
عامة وعلى أجد عناصرها وهو الشعب السوري خاصة ، تجعل أيا
كان غير قادر على التغلب عليها بالقوة أو بالضغط . فنحن أمة
صغيرة بالنسبة إلى الدول الكبرى ، وقوتنا بالنسبة إلى قواتها
لا تقبل المقارنة . لكننا ساكنون في منطقة حساسة من العالم ،
يتجاذب السيطرة عليها كل من الدول ذات المطامع المعلننة أو
المخفية . (قلت ذلك مشيراً إلى موقف الاتحاد السوفييتي ، بعد أن
تأكد لي من حديثي مع السيد مولوتوف وزير خارجية تلك الدولة ،
أن بلاده لا تسمح بأن تعتدي أية دولة من الدول على الشرق الأوسط)
ثم سألت مستر آلن عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتنضم إلى
الحلف التركي - العراقي ، فأكد لي أنها لا تنوي ذلك في الوقت
الحاضر على الأقل . وهي إلى جانب ذلك لا تلح على أية دولة
عربية في الاشتراك فيه . وكان كلام هذا يناقض نص المذكرة
الأمريكية التي سلمنا إياها سفيراً أميركياً بدمشق في ١٩٥٥/٢/٢٦ .
فلما بينت له هذا التناقض ، اكتفى بالابتسام !

ثم استوضح مني مستر آلن عن الميثاق العربي المنوي عقده بين سورية ومصر والسعودية ، فأوضحت له الامر مؤكدا ان الميثاق المذكور لا يستهدف سوى الدفاع عن انفسنا ، وانه غير موجه ضد العراق . فسألني : « لم لا تدخلون فيه العراق ، اذن ؟ » فأجبته : « لاننا لا نريد ان تشترك معنا فيه اية دولة غير عربية ، والعراق لا يستطيع ، بدخوله في ميثاقنا ، التوفيق بين ارتباطاته مع تركيا وبريطانيا وباكستان وايران وبين ارتباطاتنا العربية المحض . » ثم ذكرت له اننا نرى الحلف التركي - العراقي كما يروونه هم ، اي انه خطوة اولى نحو انشاء منظمة تأخذ على عاتقها مواجهة العدوان الشيوعي . فنحن غير قانعين بأن الاتحاد السوفييتي يريد الاستيلاء على بلادنا ، فلماذا نخدم مصالح خصومه ومصالح شركات البترول ، فنعرض بلادنا الى ان تصبح ساحة حرب اذا ما اتخذ الاتحاد السوفييتي موقفنا هذا حجة لاحتلال الشرق الاوسط ؟ فنحن العرب واقفون على الحياد ، لا نلتزم جانباً من الجانبين ، ولا نسمح لأي منهما بأن يستخدم اراضيها للهجوم على خصمه .

وشرحت لمخاطبي وجهة نظرنا في الامور التي جاء ذكرها في المذكرة الاميركية ، وصارحته بأن الاتجاهات والنوايا والغايات والاساليب التي احتوتها تلك المذكرة ، صراحة او كناية ، هي التي تبعدنا عن الغرب وعن مديد الصداقة الخالصة اليه ، كما كنا نرغب وكما نحن مستعدون لمدها الى كل من يصادقنا دون غرض او شرط .

وكانت ملامح وجه مستر آلن لا تدل دلالة واضحة على اثر هذا الكلام في نفسه ، فلم استطع تبينه . وكيف لي ذلك ، وقد امتد الحديث طول مدة تناول الطعام ، فاختلط علي ارتياحه وامتعاضه ، هل هو من كلامي او من الوان المآكل ؟ ناهيك بانني - لضعف لغتي الانكليزية - كنت اتكلم بالعربية وكان السيد زين الدين يترجم لي - ومهما يكن المترجم امينا في الترجمة ودقيقا في اختيار المقابل الصحيح للتعبير ومعانيها ، فليس بوسعه ان ينقل الحديث بروحه ومظهره ومفراه . فالتكلمان لا يستطيعان ، مهما اوتيا من مقدرة التفهيم ، تبادل الشعور ما لم تكن الميول شاخصة الى العيون ، ولغة المتكلم كلفة المخاطب . فبذلك يتبينان اي كلام يصران عليه واي جانب منه يمران به مرور المتهرب من الجواب الصريح . خاصة ان الترجمة الفورية اصعب بكثير من الترجمة الكتابية ، اذ يبقى امام المترجم متسع من الوقت يرصف فيه الكلام رصفا ويستعين بالقاموس

لتحري المعاني العديدة المحتملة لكلمة واحدة . وهكذا تأتي الترجمة صحيحة ومعبرة عن النص الاصلي ، عدا الروح التي يلقي به . وقد التجأت الى مهارة مترجمين عديدين في احاديثي المتعددة مع الاجانب ، فكنت اشعر عند سماع الجواب على كلامي بان المترجم لم ينقل كلامي كما هو . لذلك جاء الجواب كجواب الاطرش . فما بالك اذا كان المتكلمون كلهم كالطرشان ؟

وقد اضطرت في احد احاديثي الهامة مع ولاية الامر في موسكو الى طلب استبدال المترجم ، رغم ما خالج ضميري من اشفاق عليه . لكنني اجبرت على مثل هذا الطلب ، حين شعرت بان المترجم عجز عن متابعة مهمته .

وكنت ايضا ، في كثير من الحالات ، اصحح للمترجم الى الانكليزية احدى الكلمات التي استعملها لنقل معناها الى العربية او الافرנסية . فمع انني لم اكن قادرا على التعبير عن افكاري بالانكليزية ، الا انه لم يكن يفوتني معنى الكلمات بسبب اجادتي الافرנסية .

وبعد ان انتهى الحديث بيننا ، اعتذر مستر آلن عن عدم استطاعة وزيره دالاس الاجتماع بي . فقلت له انني اعتمد عليك لنقل حديثي اليه بكامله . فوعدني بذلك وافترقنا . ثم طلبت من رفيقي زين الدين ان يصارحني بالانطباع الذي تركه في نفسه حديث آلن وحديثي ، فبدأ بمحاضرة ارادها طويلة على حسب عادته المتصلة بعدم القدرة على الاختصار في الكلام ، والعجز عن عدم حشر نفسه في مسببات النتائج ، والتفاخر بأنه صاحب كل فكرة مفيدة واب لكل مشروع صالح . لكنني طلبت اليه الاختصار ، فكانت خلاصة آرائه هي ان مستر آلن لم يستطع دحض نظريتنا (نسيت ان اذكر ان زين الدين لم يكن يكتفي بترجمة اقوالي، بل كان يعلق عليها من عنده ويضيف الى حديثي الاصلي شيئا من عندياته ، ثم يلتبس مني المعذرة عن تلك الاضافات) ، وانه سمع اقوالا طرقت مسامعه لأول مرة ، وان الاجتماع كان على الاجمال مفيدا من حيث ايضاح الموقف السوري على حقيقته ، دون اختصار او تحوير . فاكثفت انسا بذلك .

وكان برنامج رحلتي الى سان فرانسيسكو يتضمن ايضا مقابلة المستر ماكميلان ، وزير خارجية بريطانيا . لكن ذلك لم يتيسر الا في لندن التي توجهت اليها بعد وصولي الى باريز . وفي المطار استقبلني القائم بأعمال سفارتنا السيد اديب الداودي الذي

تعاون تعاون معي في مفوضيتنا بباريز ، مدة سنة ونصف ، ثم رافقتني الى مؤتمر باندونغ . وكان هذا الشاب الذي التمس له المستقبل البراق ، من القلائل بين موظفي الخارجية الذين يمتازون باخلاص رفيعة ، وتفهم كامل لاتجاه سياسة بلدهم ، وجهد يمارز في خدمة المبادئ التي يعتنقونها هم انفسهم . وكان الموما اليه بعث الي بتقرير عن حديث جرى بينه وبين مسيو شوفل ، سفير فرنسا في لندن ، الذي تعود معرفتنا به ، الداودي وانا ، الى يوم كنت وزيرا مفوضا بباريز في ١٩٤٧ . وللسفير المشار اليه رأي يشبه رأي الوزير « بينه » الذي اوضحته آنفا . وقد اظهر للداودي ارتياحه لزيارتي الى لندن عساي ، على حسب رأيه ، اطلع الخارجية البريطانية على موقف الحكومة السورية الذي كان ينقله محرما سفير الانكليز في دمشق ، مستر غارنر . وافضى السفير بان الحكومة البريطانية غير مرتاحة لموقف الحكومة السورية من الحلف العراني - التركي ، وبانها تعتبرها ذات ميول شيوعية (ملاحظة : لم تكن اذ ذاك اتصلنا بعد بالاتحاد السوفييتي ولا اشترينا منه سلاحا) . وهي تؤيد اعتقادها هذا بالبرقية التي ارسلتها من باندونغ ، اشكر فيها السيد مولوتوف على تأييده موقفنا . ثم ان البيان الذي القيته في مجلس النواب في ٩ حزيران ١٩٥٥ زاد الجفوة بيننا وبين الانكليز ، بسبب لهجته العنيفة ضد تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا والعراق . وقال السفير ان الحكومة البريطانية اقل اندفاعا ضدنا من سفيرها بدمشق . واضاف قائلا انه شرح للمسؤولين البريطانيين وجهة نظر حكومته ، وهي انها ترى ان الحكومة السورية الحالية مستندة الى ثقة البرلمان السوري ، وان الانتخابات الفرعية التي جرت مؤخرا في سورية زادت اكثريتها البرلمانية ، وان حكومته تعتقد ان ازالة الحكومة السورية بواسطة الضغط الخارجي تحدث ازمة قد تطول ، كما توجد فراغا سياسيا يمكن ان يبعث في البلاد مناورات وانشقاقات تبعد عن سورية الاستقرار ، وتزيد في بليلة الاوضاع في الشرق الاوسط .

ماخبره السيد الداودي بانني سأقوم بزيارة لندن عند رجوعي من سان فرانسيسكو . فاجابه بأنه يعلم بذلك (كنت قد وافضيت لسفيري فرنسا وبريطانيا بدمشق قبل مبارحتي دمشق بعزمي على زيارة لندن عند رجوعي من سان فرانسيسكو) ، وانه يستطيع ان يؤكد ان لقاء المسؤولين البريطانيين بوزير الخارجية السورية سيكون جيدا ، بعد ان كان الشك يخامر النفوس في جدوى مثل

هذه المقابلة . لكن السفير الفرنسي صرح مستدركا بأنه لا ينتظر ان تؤدي هذه الزيارة الى نتائج فوق العادة .
وعند تلاوتي هذا التقرير الذي يحتوي ما جاء في هذا الحديث ، ايقنت ان الحكومة الفرنسية اكثر تفهما لواقع الامر ، واننا نستطيع ، اذا ما سائرنا ساستها بالكلام الناعم — والافرنسيون عاطفيون مثلنا — ان نضمن على الاقل موقفا حياديا تجاهنا ، واستمرارا في بيعنا الاسلحة والعتاد التي كنا بائد الحاجة اليها . ولا يدرك مبلغ اهمية قضية التسليح ، اذ ذاك ، الا من يعرف ان جيشنا كان اعزل من اي سلاح وبحاجة الى كميات كبيرة ومنوعة من البنادق والمدافع والرشاشات والدبابات والطائرات والعتاد ، بالإضافة الى تدريب الضباط وتعليمهم في مدارس عسكرية عالية . وكان كل ذلك محرما علينا لدى الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول ، بما فيها الدول الاشتراكية . في حين كانت الاسلحة والخزائر على انواعها تقدم لاسرائيل بالجان او بأبخس الاثمان . وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التي اسعفتنا بالاسلحة والعتاد منذ مطلع ١٩٤٩ ، واستمرت بذلك حتى ١٩٥٥ . وهذا ما كان يدعوني الى مسيرة الافرنسيين بمظاهر الاقوال والعواطف التي كانت تساعدني على الوصول الى بغيتي ، وهي متابعة شراء الاسلحة . وكان البعض يظن ذلك ميلا مني الى محبة الافرنسيين والعطف عليهم ، في حين انني لم اتساهل قط في اية قضية لهم عندنا ، ولا التمسيت جانب مؤسسة من مؤسساتهم في سورية ، بل كنت على نفوذهم وعلى مصالحهم اشد الناس حربا وعلى حقوق بلادهم عندهم حرصا .

لكن اغنية الشيطان عند خصومي السياسيين في سورية كانت انني ميل الى الافرنسيين . وكانوا بهذه الاغنية يسعون الى ضعضعة مركزي وابعاد الناس عني . لكنهم كانوا ، كلما رددوا هذه النغمة ، يلقون من اصحاب الراي اعراضا واستهزاء .

وعندما وصلت الى باريس عائدا من امريكا ، اتصلت بالسيد اديب الداودي وطلبت اليه تحضير برنامج زيارتي الى العاصمة البريطانية . ثم بارحت باريس صباح الخميس في ٧ تموز ١٩٥٥ . وفي لندن تناولت طعام الغداء بدعوة من مستر ناتنغ ، نائب وزير الخارجية ، وذلك بحضور عدد وافر من كبار موظفيها . فجرت احاديث تحضيرية لمقابلتي مستر ماكميلان . وتوجهت بعد الظهر الى وزارة الخارجية البريطانية ، فاستقبلني الوزير استقبالا غائرا

زيارتي للندن
واجتماعي برئيس
الوزراء ماكميلان

ورسميا . وجلست أمامه وإلى جانبي السيد داوودي الذي قام بمهمة الترجمة . ولشد ما كان عجبي حين وضع مستر ماكيلان أمامه كدسة من الأوراق المضروبة على الآلة ، وشرع بتلاوتها كأنه يلقي درسا مكتوبا إملاء أحد عليه . وبالفعل ، لم يجب على أية ملاحظة ، ولم يناقش أية نظرية إيديتها ، بل كان عندما أقاطعه يعود إلى تلاوة الأوراق التي أمامه كالبيغاء .

أما خلاصة ما جاء على لسانه فهو :

١- بريطانيا لم تضغط ولن تضغط على سورية للاشتراك

في الحلف التركي - العراقي .

٢- يصر وزير الخارجية البريطانية على أن لا تكمل سورية مشروع اتفاقها مع مصر والسعودية ، وأن لا تشترك فيه لأنه ضد العراق .

٣- يرى مستر ماكيلان ضرورة تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ، وأن لم تعقد صلحا بينها .

٤- ترغب بريطانيا في إقامة منظمة دفاع عن الشرق الأوسط تجاه الخطر الشيوعي ، ولذلك فهي متعاقدة مع الأردن والعراق .
وأما النقاط البارزة في جوابي فكانت :

١- لا تريد سورية أن تنحاز إلى أحد الفريقين . وهي تحافظ على حيادها في تقرير شؤونها . فبلادنا ليست ضد الغرب ولا هي ضد الشرق .

٢- موقف الغربيين من العرب ، بخصوص فلسطين ، هو العامل على الفرقة بينهم . ونحن لا نطالب الغربيين بأكثر من الحياد . (وعددت المواقف التي لم يدعم الغرب فيها حقنا الصريح ، من حيث قرارات الأمم المتحدة وتدويل القدس وغير ذلك) .

٣- ليست سورية شيوعية ، وهي لا ترغب في تطبيق الأنظمة الشيوعية . لكنها ، بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي ، تحتفظ بالصلات العادية أسوة بعلاقاتها مع سائر دول الأمم المتحدة . وهي لا تنسى أن روسيا وقفت مرات عديدة إلى جانب العرب .

٤- لن تشترك سورية في الحلف التركي - العراقي ، لكنها لا تقف منه موقفا معاديا . وهي تود الاحتفاظ بأطيب العلاقات مع العراق . والمشروع السوري-المصري-السعودي ليس موجها

ضد العراق او تركيا او غيرهما . لكنه خطوة باتجاه الوحدة العربية الكاملة وضمان ضد اي هجوم صهيوني . ونأمل ان يشترك العراق فيه ، عندما تكون الظروف ملائمة .

ولم يكن وقع كلامي طيبا على صدر الوزير . لكنه ، بدلا من الاخذ والرد ، اعاد الكلام المكتوب امامه ، فأيقنت ان لا فائدة من استمرار الحديث . فختمته مؤكدا مرة اخرى عزم سورية على متابعة خطتها التي ذكرتها ، بكل حزم ونية صادقة . ثم استأذنته وانصرفت .

وكان الانطباع الذي تركته هذه الزيارة في نفسي ، كما يأتي :
١- لم يبد لي مستر ماكملان ذلك الداهية السياسي الذي سلاطنتي على كنا ننصوره في شخص كل وزير خارجية بريطاني . بل على العكس ، ترك في نفسي اثرا غير حميد . وهو يكتفي بتلاوة ما كتبه له رؤساء دوائره ، ولا يجرؤ على الدخول في اي بحث او في اية مناقشة ، خوفا من الخروج عن الدائرة التي رسمها له معاونوه الذين يملون عليه ارادتهم وسياستهم واتجاههم .

٢- ينطبق ما قاله الوزير تمام الانطباع على ما جاء في المذكرة الاميركية . وهذا دليل على ان الدولتين الاميركية والبريطانية تسيران على خطة واحدة ، بمعزل عن الحكومة الفرنسية ، وانهما مصممتان على عدم التراجع عن تلك الخطة ، كما ثبت فيما بعد عندما وضعت الولايات المتحدة حلف بغداد تحت سلطاتها المباشر وبدأت تشترك في جلساته وتسيطر على اتجاهه .

٣- تأكد لي من اصرار ماكملان على آرائه وتشبثه بها ، دون السعي لايجاد اي حل وسط او تفاهم معنا ، ان حكومته سوف تلاحق الحكومتين المصرية والسورية بثتى الاساليب لازاحتهما عن قيادة دفة الامور . وقد برهنت على ذلك بالوامرات العديدة التي ثبت اشتراكها في تحضيرها ، وبمحاولتها احتلال مصر وتقويض اركان حكم عبد الناصر واقامة حكومة موالية لها . ولم يحبط هذه المحاولات سوى تصليب عبد الناصر وثبات الجماعة المؤمنة بقوميتها — سواء في مصر او في سورية — المدافعة عن كيان البلاد العربية وحريتها .

اما موقف الاتراك ، وخاصة حكومة مندريس ، فقد وصفته آنفا في هذا الفصل .

الفصل السابع مؤتمر بان دونغ

انتهت الحرب العالمية الثانية ببقطة الشعوب الراضحة تحت الاستعمار ، مما اجبر الدول المستعمرة على تحريرها . وهكذا تحررت كل من سورية ولبنان من الاحتلال الفرنسي ، كما تحررت مصر من الاحتلال البريطاني . وكذلك الهند وباكستان واندونيسيا وبورما وسيلان وسيام والفيتنام وكوريا والملايو وبنال في آسيا ، وليبيا وتونس ومراكش ونيجيريا وغيرها في القارة الافريقية . فكان طبيعيا ان تجتمع هذه الدول ، بعضها مع البعض الآخر ، وهي فرحة بحريتها وممارسة سيادتها الجديدة ، بعيدا عن الدول المستعمرة كبريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا التي تجمعها بها عضوية الامم المتحدة .

وهكذا اجتمع رؤساء حكومات الهند وباكستان وبورما وسيام واتفقوا على دعوة دول آسيا وافريقيا لمؤتمر يعقد في اندونيسيا في ربيع ١٩٥٥ . ولما استطلعوا رأيها في ذلك ، وافقت جميعها عليه . وكان منها المؤمن بضرورة المؤتمر وبالاهداف السامية التي تبناها الداعون اليه ، ومنها من دفعه المستعمرون لتلبية الدعوة بقصد مرقلته والحيلولة دون اتخاذ مقررات لا تاتلف مع مصلحة المستعمرين .

ووجهت الدول الاربعة الداعية دعوة الى جميع دول افريقيا وآسيا المستقلة ، باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي اعتبرته دولة اوروبية ، برغم وجود جزء كبير من اراضيه في آسيا ، وباستثناء اسرائيل ايضا لان الدول العربية اعلنت انها تقاطع المؤتمر اذا اشترك فيه اليهود . وحدد اليوم الثامن عشر من نيسان ١٩٥٥ موعدا للاجتماع في مدينة باتدونغ باندونيسيا ، وطلب الى الدول ايناد رؤساء حكوماتها او وزراء خارجيتها . ولما كان رئيس الوزراء السيد صبري المسلي يجهل اللغات

الاجنبية ولا يرغب ، من جهة ثانية ، في الابتعاد عن مركز الحكم ، فقد تقرر ان اراس الوفد السوري . ورايت ان يتألف الوفد من وزيرين ومن ممثل واحد عن كل من الحزب الوطني ، وحزب الشعب ، وحزب البعث ، والكتلة الديمقراطية . لكن حزب الشعب والحزب الوطني رفضا انتداب احد ، فتألف الوفد برئاسة من الوزيرين فاخر الكيالي والكزبري ومن صلاح الدين البيطار عن البعث ، وصالح عقيل عن الكتلة الديمقراطية . ثم ضمنت الى الوفد كلا من احمد الشقيري ، واديب الداودي ، والمقدم هيثم ، وموفق القدسي . ورافقنا وفد صحفي مؤلف من سعيد تلاوي ، ووديع صيداوي ، واحمد عسه ، وفوزي امين ، ومدير الرئيس . وكان السيد بشير العوف صاحب جريدة المنار يريد ان يرافقنا ، لكنه اخبر في آخر لحظة بان لا مقعد له في الطائرة ، فبقي في دمشق .

ولشد ما كانت دهشتي عندما ركبنا الطائرة ورايت عددا من المقاعد الشاغرة . ولما سألت عن الحقيقة قال لي احد الصحفيين ان رئيس الاركمان الح على ممثل شركة الطيران بان يدعي عدم وجود محلات شاغرة لكي لا يسافر العوف الى باندونغ . فقلت له : « وما القصد من منعه ؟ » فأجاب : « ارضاء لرغبة سفير مصر الذي خشي من وجود الرئيس عبد الناصر والعوف في بلد واحد ، وهو الذي كتب مرة مقالاً يعلن فيه عن عزمه على الايقاع بالرئيس المصري ! » ورايت ان في ذلك تخوفاً في غير محله ، وقلت لمحدثي ان الرئيس عبد الناصر لو علم بذلك لاستهجن موقف سفيره .

اما الوفود العربية فكانت مؤلفة على الوجه الآتي :

الرئيس عبد الناصر وصلاح سالم ومحمد فوزي (عن مصر) ،
الامير فيصل ومحدث شيخ الارض (عن المملكة العربية السعودية) ،
فاضل الجمالي (عن العراق) ، وليد صلاح وحابس المجالي (عن
الاردن) ، سامي الصلح وشارل مالك وفؤاد عمون (عن لبنان)
سيف الاسلام الحسن (عن اليمن) .

وبذلك اوفدت كل دولة عربية رئيس وزرائها او وزير خارجيتها عدا العراق الذي بعث فاضل الجمالي وهو لم يكن حتى عضواً في الحكومة . واتضح بجلاء ، فيما بعد ، الغرض من ارساله وهو جعله اللسان العربي لفكرة الاستعمار . فكان هو وصفوه شارل مالك يتجاذبان في اجتماعات اللجنة السياسية ويكمل كل واحد خطاب الآخر بالتهجم على الصين الشيوعية ومبادئها ، وبمعارضة

كل اقتراح يرد من الدول المتحررة .

وفي اليوم السابع من نيسان توجه عبد الناصر الى كراتشي ، ومنها الى الهند ، ثم الى بورما . وفي هذه الرحلة وطد تفاهمه مع رئيس وزراء الهند نهرو .

وقبل ان نسافر طلبنا من مجلس النواب فتح اعتماد بمبلغ مئة الف ليرة سورية لنفقات الوفد ، فقام نواب حزب الشعب يساوون على المبلغ ، مما اضطرني الى تنزيله الى ستين الف ليرة سورية . ولم يكن ذلك من اولئك النواب حرصا على اموال الخزينة ، بل كان حقدا منهم ومعارضة للمؤتمر الذي لم يجرؤ احدهم على ابداء رايه الصريح فيه ، لانهم كانوا قبلوه عندما كان احدهم فيضي الاتاسي وزيرا للخارجية ، على اسل ان يتولى هو نفسه رئاسة الوفد السوري ، فيلعب دوره الملقن له الى جانب الجمالي وشارل مالك .

وهكذا بارحنا دمشق رغم معارضة حزب الشعب الضمنية ، فضلا عن رئيس الجمهورية ، مزودين بدعم اغلبية التقدميين والراي العام السوري الواعي .

وفي صباح الرابع عشر من نيسان ، ركبنا الطائرة وبدانا برحلتنا الى اقصى الشرق . ووصلت بنا الطائرة الى مطار عبدان في طريقها الى كراتشي ، ومنها الى كالكونا التي وصلنا اليها في منتصف الليل وكان الحر شديدا . وانزلنا حاكم البنغال العام في قصره ، في الغرفة التي كانت مخصصة للورد كرزن نائب الملك . والقصر كبير فسيح ، كان يقيم فيه ، زمن الانكليز ، نائب الملك . وعندما استقلت الهند اصبح مسكنا لحاكم منطقة البنغال الذي رفض ان يشغل وحده هذا البناء الحاوي على اكثر من ثلاثمائة غرفة ، ما عدا الابهاء الكبيرة ، واكتفى بجناح بسيط منه ، وبجناح آخر للضيوف الاجانب ، وجعل من اقسامه الاخرى دوائر عمل للوزارات .

وفي صبيحة اليوم التالي ، قمنا بزيارة الحاكم . فرحب بنا اجمل ترحيب ، قابلناه بالتمبير عن شمسور سورية نحو الهند ، والاشادة بالروابط الصميمة بينهما . ودعمنا لزيارة حدائق الاشجار التابعة لوزارة الزراعة ، وهي مزودة بجميع انواع الاغراس التي تنبت في البلاد الحارة . وقد استلقت نظرنا واعجابنا كرمة منتشرة على اعمدة تبلغ مساحة الارض التي تغطيها عشرة آلاف متر مربع . وفي المساء قضينا السهرة في الفندق الذي حل فيه سائر اعضاء الوفد

مجاهداتي في طريق
رحلتنا الى باتدونغ

الفصل السابع : مؤتمر باندونج

والصحفيون ، وهو فندق عصري يمتاز على قصر الحاكم من حيث الترتيبات العصرية الخاصة بالتبريد وراحة المسافرين . وكنا في القصر قضيئا ليلتنا في غرفة فسيحة ليس فيها من وسائل تلطيف الجو سوى مراوح كهربائية معلقة فوق كل سرير . فخرنا بين امرين : اما ابقاء المراوح تعصف بريحها علينا ، ونحن نقطر عرقا ، فنعرض انفسنا لنزلة صدرية ، واما تحمل الحر الذي لا ينقص في الليل عما هو عليه في النهار .

وقبل ان نبارح المدينة قمنا بجولة ليلية للمدينة ، فركب كل واحد منا ما يشبه العربة الصغيرة . وكان لها عجلتان ، ويجرها رجل يركض بسرعة فائقة . فباله من منظر غريب : سبعة عشرة عربة ، الواحدة خلف الاخرى كقطار مصغر . وقد طرب اخواننا الصحفيون من هذا الجو الغريب ، بعدما اكلوا وشربوا وقت العشاء ، فصاروا يغنون ويمزحون بصوت عال استجلب عجب بعض الهنود المستقلين على الارصفة وافاق بعضهم من عميق نومه . وكانت عرباتنا تنساب في الطريق بين العدد الوفير من الابقار البيض والشقر التي حرمت ديانة الهنود مسها بسوء ، مما حمل رفيقنا الظريف سعيد التلاوي على القاء التحية الكريمة على كل بقرة لامستها عربته ، او مر دولابها فوق طرف ذنبها المسترسل على الارض . وهكذا قضيئا اكثر من ساعتين نرتاد مختلف احياء المدينة ذات الانوار المشعة على اجمل البنايات واضخمها في القسم الاوروبي ، وذات الشوارع الضيقة الوسخة في القسم الهندي .

كانت المدينة ، فيها مضي ، عاصمة الهند ومركز حكومتها الرئيسية . ثم عمد الانكليز الى نقل العاصمة الى نيودلهي ، فانحطت مكانة كالكوتا وساد سكانها الفقر والعوز وامسوا يمشون عراة الجسم الا من حزام صغير يسترون به عورتهم واجسادهم ذات اللون الغامق المحروق من شدة وهج الشمس ، وذات الصدور التي يسهل عد اضلاعها ، خلافا لوصف الشاعر العربي نفسه بأنه من لحم ودم . فهم لا لحوم لهم الا مجففة ، ولا دماء الا قليلة .

واتاحت لنا هذه الجولة فرصة الاطلاع على مقدار البؤس المسيطر والفقر الكافر . فكنا نرى الالوف منهم يفترشون ارصعة الشوارع كالنعج في قرانا . وتزداد هذه المعضلة الرئيسية سوءا بنسبة ازدياد عدد السكان . ويقوم نهرو بمعالجتها ويحسب لها الف حساب ، خوفا من ان تقع بلاد الهند ببجوعها لقمة سائفة

في قبضة الشيوعية التي لا تنتشر بدون عناء الا في التربة الفقيرة ولدى الشعوب البائسة .

وفي الصباح المبكر من يوم ١٦ نيسان ، ركبنا الطائرة وتوجهنا الى سنغافورة . فوصلنا اليها بعد الظهر ونزلنا بفندق لا استطوع منه اكثر من المرتبة الرابعة بين الفنادق العالمية . فمجبنا من ان مدينة مشهورة كسنغافورة ليس فيها فنادق حسنة . لكن استغرامي زال عندما ذهبنا الى تناول العشاء في القسم الثاني من النزل ، حيث البذخ وكل ما يجده الانسان في اكبر الفنادق العالمية . وتساءلنا عن سبب اقصائنا الى ذلك الجناح الوضيع ، فاجاب المدير آسفا ومعتذرا بكثرة النزلاء .

وبعد ان تناولنا من الطعام الاوروبي اشهاء واطيبه ، قمنا بنزهة ليلية على نبط نزهة كالكوتا . والفرق بينهما ان العربات لا تجرها الرجال ، بل لها قوة محركه ويقودها سائق ماهر .

وسنغافورة بلد خليط ، فيه من كل شعب وزمرة . واكثر الجاليات عددا ونشاطا هم الصينيون . واحياء المدينة ذات الطابع الصيني او الياباني كل له طرازه الخاص ، ومتاجره مملوءة بأنواع البضائع الاوروبية والآسيوية . واسعارها رخيصة بسبب قلة الرسوم الجمركية على المستوردات . والشوارع تزخر بالمارة والاعلانات المكتوبة باللغة الصينية من الاعلى الى الاسفل ، كأنها اعلام تزدان بها الشوارع . وهي ترفرف على اكتاف المارة وتلامس وجوههم وايديهم .

ومرنا سنغافورة اعظم مرفأ بريطاني في الشرق الاقصى . وهو واسع الارعاء ، يجمع بالبواخر الآتية من اوربا وافريقيا والذاهبة اليها . وكانت بريطانيا تعتمد على مناعة هذه المدينة وتعتبرها قفلا منيعا في وجه اليابان ، تملك هي مفتاحه . ولم تلبث الحوادث ان كذبت فال الانكليز ، اذ سقطت هذه المدينة بين عشية وضحاها لهام هجوم الجيش الياباني الصاعق . ثم فقدت بريطانيا هذا الحصن مرة اخرى ، بعد ان عادت واحتلته اثر فشل اليابان في الحرب . اذ اضطرت الى تسليمه للدولة التي شتت باسم « الملايو » .

وفي صباح اليوم التالي ، ركبنا الطائرة من جديد ، متجهين الى جاكرتا ، عاصمة اندونيسيا . وعندما وصلنا الى مقربة من خط الاستواء ، طافت علينا مضيئة الطائرة اللطيفة — وكثرتهم

لطيفات رشيدات — وسلمت كل واحد منا وثيقة مهورة بخاتم قائد الطائرة ، يشهد فيها باسم ملك البحار ان فلانا قطع خط الاستواء ودخل ملكوت سيطرته . وكان الغربيون اعتادوا على الاحتفاء بعبور هذا الخط الوهمي بطقوس وعسادات لا يمكن ، بطبيعة الحال ، اجراؤها على متن الطائرة . اذ كانوا يلقون كل مسافر يجتاز خط الاستواء ، لأول مرة ، في بحيرة من الماء ، ثم يأتي نبتون ملك البحار الى نجدته وحمايته من شرور شياطين البحار وغفاريته .

وما ان مضت مدة وجيزة استرسلت فيها الى النوم ، حتى مرت طائرتنا بجو عاصف مطر اسود . فاخذت تلعب في الجو لعبة لم تبق فيها للمسافرين شيئا من النشوة التي سرت عند اجتياز خط الاستواء . واصفر لون بعض الوجوه من رفاقنا — ولا اريد ذكر اسمائهم حتى لا تتصدع شهرتهم بالشجاعة — وبدأوا يقرأون الايات ويرسلون التعاويذ ويتذكرون خالقهم ضارعين اليه انقاذهم . وليس لي ان اقول شيئا عما شعرت به ، لانني كنت غارقا في الاحلام . وهكذا ضاع على رفاقي التأكد من شجاعتي او جبناتي ازاء هذا الخطر المدهم . وزاد في الطين بلة مجيء المضيف وتبليغها المسافرين كيفية استعمال حزامات النجاة . فصار البعض يودع الآخر ويوصيه بأمله خيرا ، هذا اذا نجا هو الآخر . وقد نقل الي الرفاق هذا كله ، عندما صحوت من النوم . وكان الجو صحا معي ايضا ، فلم يكن نصيبي من الازمة سوى الاشتراك في الضحك الذي ساد الجميع .

وعندما حطت الطائرة بنا في مطار جاكارتا ، كان في استقبالنا رئيس الوزراء السيد علي بوبو ، ووزير خارجيته ، وطائفة من المستقبلين الرسميين وتلاميذة المدارس الذين اسرعوا لتعليق باقات الزهور على اعناقنا . ومكثنا نتحدث في بهو المطار مع الرئيس ، ثم امتطينا طائرة اندونيسية حملتنا الى باندونغ ، حيث مقر اجتماعات المؤتمر .

وباندونغ بلدة سحرية يظن المرء نفسه فيها كانه في بلدة سويسرية جميلة تعلو على سطح البحر سبعمائة متر . ومناخها معتدل رقيق ، يصحو فيه الجو في ذلك الموسم حتى الظهر ، ثم تهطل الامطار مدة ساعتين ، ثم يعود الصحو فتنتشر رائحة التراب والزهور بما ينعش الافرئدة . والبلاذ مبنية على هضبات عديدة تكسوها الاشجار الزمردية . اما الاراضي فتستثمر ثلاث مرات في السنة .

فترى الارز مزروعا في ارض مجاورة لارض نبت فيها الارز واخضرت اغصانه، الى جانب ارض اخرى يحصد فيها ما اصفر منه. وفي البلدة فنادق من الطبقة الممتازة ، ومتاجر تزرع فيها البضائع . اما الدور الصغيرة ، فتكاد لا تحصى ، كل واحدة منها ذات طابق واحد تحيط به حديقة تزيد مساحتها بنسبة سعة الدار . ومعظم هذه البيوت كانت ملكا للشركات الهولندية القابضة على اقتصاديات البلاد ، فجعلت من هذه المدينة مركز اصطياف واستحمام حرم على الاندونيسيين السكن فيه اطلاقا . ولم يكن يرى في المدينة سوى الخدم والفلاحين والعمال . اما سواهم من الاندونيسيين ، حتى الاثرياء منهم ، فكانوا ممنوعين عن ارتياد هذه البقعة . وليس بوسعنا ، عندما نذكر غطرسة الهولنديين وظلمهم ، الا ان نشيد بالذوق السليم الذي طبعوا به هذه المدينة المحببة .

وما ان انسحب المستعمرون من اندونيسيا ، حتى هرع الاهلون الى باندونغ . وانتقلت الدور الى الدولة التي خصصتها لسكنى موظفيها في الصيف ، فتمتع القوم بما كان مقتصرا على ابناء هولندا ، ونعموا بالنعم التي خلفوها وراءهم .

وكان الاهلون مثالا رائعا لاکرام الضيف والترحيب به ، وبذل الجهد لتوفير اسباب راحته ومناخه . فكانوا ، جميعهم ، يستقبلون ويواجهون جميع اعضاء الوفود بالوجه البشوش ، وبالتصفيق ، وبتحية البلاد التي اتى منها . وكان الصغار ، بناتا وصبياننا ، يجوبون الشوارع باحثين عن اعضاء المؤتمر للحصول على توقيعاتهم على السجلات الخاصة . فكانت اقلامنا تجف مرتين في اليوم من كثرة التواقيع والعبارات التي كنا نكتبها على تلك السجلات ، فتمتلئ صفحاتها بشتى انواع الكتابة العربية والصينية والهندية واليابانية وغيرها ، حتى ان بعض السجلات كانت تحمل تواقيع الشخص نفسه عدة مرات !

ولا ريب في ان حب الضيف والرغبة في حسن وفادته املت على القائمين بتنظيم المؤتمر ما يجب تحضيره لينسى الضيف انه في بلد غريب . اما المؤتمر نفسه ، فقد وصلت العناية بأمره الى حد تقليد اجتماعات الأمم المتحدة نفسها . فمقر المؤتمر كان في بناية كبيرة ، فيها قاعة مسيحة استوعبت ما يقرب السبعمئة من الاعضاء والدعويين وارباب الصحافة والمصورين . وكانت مقاعد اعضاء الوفود مجهزة بالسماعة التي يختار المستمع بها احدى

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

الى اليمين صاحب المذكرات وزوجته مع وزير خارجية اندونيسيا (اقصى اليسار) واحد اعضاء الوفد الهندي الى مؤتمر باندونغ.



<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) خالد العظم في الوسط والى يمينه نهرو، ثم صلاح البيطار وسامي الصلح والفرد نقاش ورئيس وزراء بورما. ووقف الى يساره اسعد كوراني، السفير السوري.



في مؤتمر باندونغ ايضا : يصافح ناصر الحاني.

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

وهو في هذه الصورة مع سمو الامير الحسن (جلالة الملك الحسن الثاني) واحمد الشقيري والدكتور شارل مالك .



<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



في الفصل الخاص بمؤتمر باندونغ في هذه المذكرات، يذكر خالد العظم اجتماعه مع شو آن لاي، رئيس وزراء الصين الشعبية. وفي الصورة مشهد من هذا اللقاء التاريخي.

ABU ABDO ALBAGL

العمل السابع : مؤتمر باندونغ

اللغات الانكليزية او الافرنسية او الاندونيسية او الصينية لمتابعة الخطاب . وقد خصصت لكل من الهيئة العامة واللجنتين السياسية والاقتصادية قاعات لاجتماعاتها تحوي جميع المقاعد فيها اجهزة الترجمة المذكورة . اما تيسير اعمال الصحفيين ؛ من حيث ارسال البرقيات والهواتف الى اقصى البلاد الاوروبية والافريقية والاميركية ، فكان ماثرا اعجاب الصحفيين انفسهم . وخصص لكل وفد دارة جميلة كافية لسكنى الوزراء من اعضائه ، مجهزة بأحدث انواع الاثاث ووسائل الراحة . وخصصت لسائر الاعضاء غرف جيدة في احسن الفنادق . وكانت الوفود كلها بضيافة الحكومة الاندونيسية ، بحيث كانت الدور مجهزة بمطبخ خاص يشرف عليه عدد من الطهاة والخدم ، كما كانت مضيغة مختصة تعنى بكل اربعة دور متقاربة .

وخصص لمرافقة رئيس كل وفد اثنان من طلبة المعاهد العالية يحسنان الانكليزية ، وضابط ، وعدد من الشرطة والحراس وسائقي السيارات ، بحيث بلغ مجموع هؤلاء المرافقين لوفدنا نحو عشرين شخصا كانوا في العناية بأمرنا والسهر على راحتنا مثلا يحتذى من قبل الدول التي تتقدم لدعوة مؤتمر عالمي الى احدى مدننا .

ولم تحرص الحكومة الاندونيسية على توفير اسباب انشراح صدورنا فحسب ، بل عمدت الى تقريب وجهات النظر بين الوفود في المناقشات العامة بينها ، سعيا الى الخروج من المؤتمر بقرارات اجماعية ، رغم مساعي المستعمرين لتفشيل المؤتمر .

وقد بذل رئيس المؤتمر السيد علي بوبو ما استطاع من كياسة وحكمة وسعة صدر وحزم عاونه في اقتطاف ثمراته كل من وزير خارجية الصين شو آن لاي ، والرئيس عبد الناصر ، والبنديت نهرو رئيس حكومة الهند ، وذلك في وجه مختلف اساليب الاثارة والاقحام التي بذلها بسطاء مندوبو تركيا وباكستان والعراق ولبنان .

وعشية وصولنا الى باندونغ دعا رئيس الوزراء رؤساء الوفود الى تناول الشاي في داره للتعارف بعضهم الى بعض . فاستأذنت باصطحاب السيد الشقيري كترجمان . وهناك اجتمع ما يزيد على ثلاثين مدعوا في ابهاء الدار الجميلة وحول طاولة الشاي . وبدأت الاحاديث لترتيب جدول اعمال الجلسة الاولى .

ووقع الصدام الاول بيننا وبين مندوب بورما الذي اراد معارضة اقتراحنا بادراج قضية فلسطين على جدول الاعمال ، مدعيا

بعدم لياقة بحث موضوع في غياب احد اصحاب الصلة به . فاضطررنا الى التلويح بالانسحاب من المؤتمر ومغادرة باندونغ ، اذا وافق الحاضرون على رأي منسحب بورما . وكانت الوفود اللبنانية والعراقية لم تصل بعد ، فلم يكن القرار المبني الذي اتخذ كما كنا نرغب فيه من الواضح .

ورأيت ، ازاء هذا الشعور غير الملائم ، ان آخذ رأي شو آن هو آن لاي لاي الذي لم ينبس ببنت شفة خلال البحث . فانتحيت به وطلبت الي الشقيري ان يبلغه رغبتني في الاجتماع اليه على انفراد لسيط قضية فلسطين . فرحب بالفكرة ودعمنا الى تناول الشاي في داره ، قبل موعد انعقاد الجلسة الاولى للمؤتمر . وكان هذا المؤتمر اول اجتماع دولي كبير تشترك فيه الصين التي لم يكن قد اعترف بها سوى الدول الاشتراكية في شرق اوربا وبعض دول آسيا . وكان اشتراكها في مؤتمر باندونغ فاتحة دخولها الاوساط الدولية ، كما كان موقفها السامي ودفاعها عن القضايا العربية سببا للتقارب بينها وبين الدول العربية وسواها من الدول التي نزعمت نير الاستعمار عن كاهلها .

وفي الموعد المعين ذهبت وبرفقتي السيد الشقيري الى دار الرئيس الصيني ، فاستقبلنا كما يستقبل الصينيون ضيوفهم ، بضروب الحفاوة والاکرام . وشربنا نحو عشرة اقداح من الشاي الاخضر بدون سكر . واخذ رفيقي يعطيني مضييفا محاضرة قيمة عن قضية فلسطين ، منذ عهد الاتراك حتى الآن . وطالت محاضרתه نحو ساعة من الزمن ، استوعب فيها شو آن لاي القضية من جميع نواحيها ، بعد ان وجه عدة اسئلة كان يتلقى عليها الاجوبة المقتنة . وخرجنا من هذه الزيارة قانعين بان حولة عظيمة اصبحت الى جانبنا . ولم يخب ظننا ، اذ كانت مواقف شو آن لاي في الدفاع عن وجهة نظر العرب اطيب المواقف وابلغها دعما وتأييدا .

وتراس جلسة الافتتاح رئيس الجمهورية الاندونيسية ، سوكارنو . فالتقى خطابا مبتعا ثم تبعه رؤساء الوفود . وكنت قبل مباحثتي دمشق اعددت ، بالاشتراك مع الشقيري ورؤساء دوائر وزارة الخارجية ، خطبا مترجما الى اللغتين الانفرنسية والانكليزية . فاخذت قبل القائه اتبرن على لفظ كلماته بلهجة اقرب ما تكون الى الصواب . ذلك انني رأيت ان في تلاوتي النمر الانفرنسي كسبا من حيث حسن الاداء وخسارة من حيث فائدة السماع المباشرة . اذ ان معظم

المتاح المؤتمر
والقاء خطبي
بالانكليزية

الفصل السابع : مؤتمر باندونغ

اعضاء الوفود لا يفهمون غير الانكليزية ، وقليلهم يعرف الافرنسية .
فصرت كالتلاميذ الصغار اتلو في احدى قاعات قصر الاجتماعات
الخطاب مرارا ، فيما كان الشقيري يصحح لفظي ، حتى جاء دوري .
فاقبلت على منصة الخطابة ورفاقي ممسكون قلوبهم بأيديهم خوفا
من فشلي في الالتقاء الحسن . لكن الحظ واتاني ، فاقتصرت الاخطاء
على بعض الالفاظ ، مما سر زملائي . وكان الخطاب عنيفا ضد
الاستعمار ، داعيا الدول الناشئة الى التعاضد في شد ازر بعضها
بعضا . كما نادى ، من جهة ثانية ، بالتعايش السلمي بين جميع
دول العالم ، لكي يسيطر على الكرة الارضية جو من السلام ينعم
الناس بخيراته ، ويعمل كل واحد في ظله لمنفعة البشر لا لبؤسهم
وشقائهم . واشرت الى ان بلاد الشرق ، وخاصة بلادنا العربية ،
لها مركز استراتيجي عظيم الشأن ، وهي هدف الدول الاستعمارية
التي تريد الحصول عليه لتتخذ ساحة تنطلق منها جيوشها نحو
عدوها . لكننا ، نحن العرب ، صمنا على الوقوف سدا منيعا في
وجه هذا الغرض ، وسوف لا نسمح لاية دولة بان تستخدم بلادنا
ضد السلم العالمي . وبعد ان دعمت باسم سورية حق اندونيسيا
في استعادة قسم لا تزال الحكومة الهولندية تحتله من بلادها ،
تناولت قضية فلسطين التي اجرمت طائفة من الدول في الامم المتحدة
بتسليمها الى اليهود لقمة سائغة ، فدامت بذلك على المبادئ
التي تظهر تمسكها بها ، اي حقوق الانسان وحق تقرير المصير .
حتى ان الامم المتحدة لم تبال بعدم تنفيذ مقرراتها وفي جعلتها اعادة
اللاجئين العرب الى بلادهم والتعويض عليهم . ثم عدت المآسي
التي يكابدها العرب في شمالي افريقيا وكيف انهم معرضون لحرب
ابادة شنتها عليهم الحكومة الافرنسية ، ودعوت الدول المجتمعة في
باندونغ الى نصره حقوق سكان تلك الديار وغيرها . وختمت خطابي
بالتأكيد ان صدى اجتماعنا سيكون داويا ، وان التاريخ سوف
يذكر مؤتمر باندونغ بين الحوادث التي غيرت مجرى التاريخ .
وعند رجوعي الى مقعدي هنائي زملائي على حسن ادائي ،
ففرحت بذلك كثيرا .

وهكذا كانت اكثرية الخطب التي القاها رؤساء وفود الدول
المتحررة من النفوذ الفعلي للاستعمار . اما مندوبو الحكومات
الموالية له ، كتركيا والعراق وسواهما ، فكانت تستهدف تخفيف
الحملة على الدول الغربية . ولذلك ادعت بان ثمة استعمارين :

شرقي وغربي ، وبأن كلا منهما سواء . لكنها هاجمت ما اسمته بالاستعمار الشيوعي هجوما عنيفا استمر طول المؤتمر بجلساته العامة وجلسات لجانه .

ثم اقترح الرئيس ان تكون جلسات الهيئة العامة علنية وجلسات اللجان غير علنية . وكان رأي مندوبي الاستعمار — اي مندوبي بعض الدول كالعراقيين والباكستانيين مثلا — بأن تكون جميع الاجتماعات سرية ، حتى لا تنتشر الخطب المعادية للاستعمار . ثم دعا الرئيس اللجان للاجتماع ، ورفع الجلسة .

وكانت اللجنة السياسية مؤلفة من رؤساء الوفود ومن اختارونهم . اما اللجان الاقتصادية والثقافية ، فتمثلت كل دولة بأحد اعضاء وفداتها .

وتابعت حضور اللجنة السياسية مع السيد احمد الشقيري وصلاح البيطار . اما اللجنة الاقتصادية فندبت اليها السيدين فاخر الكيالي وصالح عقيل . واشترك الدكتور كزبري في اللجنة الثقافية . وكان اعضاء اللجنة السياسية يجلسون حول مائدة مستطيلة على حسب الترتيب الهجائي لاسم دولهم . وكان الرئيس علي بوبو يشرف على ادارة الجلسة وهو قاعد في منتصف احد طرفي المائدة . وقد اضطر الى الشفوذ عن قاعدة الترتيب الهجائي في جلوس مندوبي فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية . اذ كان الخصام السياسي بينهما يهدد بنتائج غير لائقة قد تصل الى حد الملاكمة والضرب . على ان هذا التدبير الوقائي لم يخفف من غلواء الفريقين . لكن النزاع بينهما اقتصر على التراشق بالتهمة والملازمة عن بعد ، ومن فوق رأس مندوب تركيا الذي كان يفصل بينهما . وكان يجلس في مواجهة مقعدي البانديت نهرو والى جانبه فاضل الحمالي وقريبا منه الرئيس عبد الناصر والرئيس شوآن لاي . اما سامي الصلح وشارل مالك ، فاقصاهما بالترتيب الى احد طرفي المائدة . وكان على رأس الطرف الآخر مندوب الاردن وليد صلاح الذي كان مغطا من وجود مقعده الى فنب الطاولة ، كما كان يقول . وكان يظن ان الامور تبت في منتهىها ، حيث كان الرئيس ومندوبو الدول الكبرى .

وكانت الظاهرة التي اثارت امتعاض المندوبين تلك الاوار التمثيلية التي قام بها شارل مالك وفاضل الجمالي يشاركما فيها محمد علي رئيس وزراء باكستان . فكان هؤلاء الثلاثة يتقافون الخطب ضد الشيوعية كلاعبى الكرة ويوزعونها بينهم وفقا لترتيب منظم .

فكنت كلما رايت مندوب العراق يطلب الاذن بالكلام ، يلحقه مندوب لبنان — او مندوب امريكا بالاحرى — ليردد صدى كلام زميله . ثم يلقي مندوب باكستان وزنه الثقيل في الميدان . وكانت هذه المسرحية تتردد بصورة خاصة عندما يطلب شو آن لاي الكلمة ، فيتخفز الثلاثة لتهيئة الجواب ومقارعة الشيوعية ومهاجمة اقتراحات مندوب الصين وآرائه كيفما كانت . وقد استحق ، ولا ريب ، هؤلاء الممثلون تقدير اسياهم في واشنطن ، كما اثبتت ذلك احدى وكالات الانباء عندما نشرت برقية من العاصمة الاميركية جاء فيها ان الموقف العظيم الذي وقفه في باندونغ مندوب العراق الجمالي كان موضع التقدير الكبير في الاوساط الاميركية الرسمية . لذلك لم يستغرب احد نحيب المندوب الاميركي ، حين نعى الجمالي امام مجلس الامن ، اثر ثورة العراق ، ظلنا منه ان الجماهير قضت على رجل اميركا الحبيب !

وكانت الفرصة سانحة امامي لزاولة الهواية التي اميل اليها ، وهي الرسم في الجلسات التي احضرها ، سواء في مجلس النواب او في المؤتمرات والاجتماعات . فكانت يدي تعمل على الورق وفكري يتابع المناقشات دون ان يفوتني شيء مما يقال . اما ما كنت ارسمه ، فهو مزيج من الرؤوس او الاشكال الهندية ، وفي بعض الاحيان رسوم الاشخاص الجالسين في الاجتماع . فاجتمع لدي عدد كبير من هذه الصور التي يغلب فيها طابع الذكرى على طابع الشبه . ولم تكن غايتي جمع هذه الرسوم ، لكن يدي واصابعي كانت بحاجة ، تكاد تكون مرضية ، الى الرسم بدافع لا اقدر على وصفه . ولعله يماثل الدافع الذي يدفع بعض الناس الى طقطقة حبات المسبحة بين اصابعهم ، او تفتيل اطراف شواربهم ، او هز ارجلهم ، او ما يشبه ذلك من الحركات العصبية التي يعتاد عليها الانسان ولا يستطيع الاقلاع عنها .

اما المواضيع الاساسية التي تناولتها اللجنة السياسية في ابحاثها ، فكانت التعايش السلمي ، والحروب الخزية والعادية واخطارها على البشرية ، والاستعمار والحريات وحقوق الشعوب وتقرير المصير والمساواة العنصرية ، وعدم التدخل في شؤون الغير ، وحقوق الانسان ، وفلسطين ، والجزائر .

ولما كانت معرفتي باللغة الانكليزية — الوحيدة في المناقشات — لا تتيج لي التكلم بها في جلسة رسمية ، فقد اوكلت امر ابداء وجهات نظر سورية والاشتراك في الابحاث الى السيد احمد الشقيري الذي

المواضيع الاساسية
التي تناولها المؤتمر

نال اعجاب الحاضرين بسلاسة افكاره وتنسيق الفاظه ومثانة دفاعه عن رايه . وبالطبع ، لم يشترك في هذا الاعجاب كل من فاضل الجمالي وشارل مالك !

وبعد ان انتهت المناقشات العامة ، اقترح الرئيس ايجاد لجنة فرعية تتولى وضع توصيات اللجنة . فانتدبت الشقيري لتمثيلنا فيها . وقد روى لي المشار اليه ، فيما بعد ، ان نقاشا شديدا دار حول النص المقترح لقضية فلسطين ، وان الرئيس اقترح حلا وسطا قبله الرئيس عبد الناصر وبقية المندوبين العرب ، سيرا على الخطة المرسومة وهي ان لا يفشل المؤتمر وان تتخذ القرارات بالاجماع . وهكذا كان نصيب فلسطين من مقررات المؤتمر الفقرة التالية : « الدعوة الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة لعام ١٩٤٨ بشأن فلسطين واحترام حقوق العرب المشروعة . » والقرارات المشار اليها ، اي عودة العرب اللاجئين الى بلدهم فلسطين واعادة املاكهم اليهم او التعويض عليهم ، لا تخرج من كونها حبرا على ورق . فلا اليهود ينفذونها ولا العرب يقبلون العودة الى ديارهم والبقاء تحت سلطة اليهود . اما التعويض عليهم ، فمرتبط بقبول الدول العربية تثبيتهم حيث هم في مختلف انحاء الشرق العربي ، وهذا يتعارض مع فكرة ابقاء قضية فلسطين معلقة غير مبثوث بها ، ومع سياسة بعض رجالات لبنان الذين لا يرتاحون الى زيادة عدد اللبنيين بوجبة جديدة من المسلمين يقارب عددهم الثلاثمائة والخمسين الفا ، فترجح كلمة الجانب المسلم من سكان لبنان . ولذلك فان اي قرار يتخذ بتأييد قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن لا يعدو كونه قرارا لا يضر ولا ينفع . فهو الحل المرجح الذي تجمع عليه الكلمة عند تفرعها في الموضوع الاصلي ، وهو الرجوع الى وضع ما قبل ١٩٤٧ ومنح القاطنين في فلسطين حرق تقرير المصير ، مع تخصيص اليهود بوضع خاص .

واما اللجنتان الاقتصادية والثقافية ، فتابعتا اعمالهما واقرتا توصيات عامة بتسهيل تبادل المنتجات وغير ذلك من الامور الاقتصادية ، وزيادة التعاون في المحيط الثقافي . وفي اليوم المحدد لاختتام اعمال المؤتمر ، طالبت المناقشات في اللجنة السياسية وتأخر الاجتماع العام الختامي من موعده طويلا . لكن المندوبين انتهزوا هذه الفرصة لالقاء كلماتهم الوداعية . واحببت ان انسح المجال للاخ الشقيري لاسماع صوته في هذا الاجتماع

الاخير ، خاصة انه فلسطيني الاصل ولم تسمح الظروف لهذا القطر العربي بأن يكون له دولة مستقلة لها مندوبوها في باتدونغ . وقبل ابتداء الجلسة ، ابلغت الشقيري ان يستعد لالقاء الخطاب نيابة عني ، فاعتذر بأنه لم يستعد . فاجبته بأن رجلا مثله يعرف قضية فلسطين عن ظهر قلبه ، واشترك في اجتماعات الامم المتحدة مرارا ، وصال فيها وجال ، يسهل عليه الخطاب ولو بدون استعداد مسبق . وفي الواقع ، فقد ببض الشقيري وجوهنا بخطبته المرتجلة التي اندفع فيها بحماسة وحسن اداء ، لا سيما ان تمكنه من اللغة الانكليزية سهل عليه الامر كثيرا .

وانتهت جلسة اللجنة السياسية في هذه الاثناء ، فجاءت بتوصياتها . وتليت مع توصيات اللجنتين الاخرين ، فقبلت كلها بالاجماع . وهذه هي المبادئ العشرة التي اقراها المؤتمر :

المبادئ العشرة
التي اقراها المؤتمر

- ١ — احترام حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة .
- ٢ — احترام سيادة جميع الدول وسلامة اراضيها .
- ٣ — الاعتراف بالمساواة العنصرية والوطنية .
- ٤ — عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى .
- ٥ — حق اي دولة في الدفاع عن نفسها بمفردها او مع غيرها من الدول ، طبقا لميثاق الامم المتحدة .
- ٦ — الامتناع عن الاشتراك في نظام دفاعي جماعي في صالح احدى الدول الكبرى ، والامتناع عن الضغط على البلاد الاخرى .
- ٧ — الامتناع عن تهديد اية دولة بالعدوان .
- ٨ — تسوية جميع المشاكل الدولية بالطرق السلمية .
- ٩ — تدعيم التعاون بين الدول .
- ١٠ — احترام مبادئ العدالة والالتزامات الدولية .

ولا ريب في ان هذه المبادئ دستور عظيم الشأن لعلاقات الدول، بعضها مع بعض ، وان اعلانها من قبل مجموعة من الدول يبلغ عددها ٢٨ دولة هي كل دول آسيا وافريقيا المستقلة ، يعتبر امرا بالغ الاهمية . ومع ان المؤتمرين لم يقرروا تأليف لجنة تنفيذية ، كما كنت اقترحت ، لمتابعة تطبيق هذه المبادئ، ولا قرروا موعدا لاجتماع ثان ، فان المقررات والمبادئ التي اعلنت في هذا المؤتمر سيكون لها صدى واثر عميقان في تطور الامور في العالم . وهي ستضاعف بدون شك تمتين الروابط التي اوجدها المؤتمر بين الدول المشتركة فيه . وخير دليل على صحة هذا القول هو تكوين رابطة الدول الاسيوية

الافريقية في الأمم المتحدة واجتماع اعضائها ، بصورة متواصلة ، للذاكرة واتخاذ موقف اجماعي يؤثر على سير مباحثات الامم المتحدة وقراراتها .

وقبل ان اسرد وصف عودتنا الى سورية ، اذكر ان رؤساء الوفود كانوا يقيمون الولائم في دورهم ، يدعون اليها رؤساء الوفود والولائم بين الاخرى . وقد تناولت الغداء عند كل من نهرو ، ومحمد علي رئيس وفد باكستان الذي استقبلتنا عنده امراته اللبنانية الاصل ، وشو آن لاي ، حيث مدت امامنا مائدة تزينها عشرات الصحون الصغيرة المليئة بانواع الاطعمة الصينية . فكنا نذوق احدها برأس لساننا خوفا من ان تكون ذات طعم كريه يلغظ الانفاس . وشاهدنا من بعيد اجحة الاسماك ودهنها وكثيرا غيرها من الاختراعات الصينية . وقد جربنا ان ناكل مثل الصينيين بقطعتي الخشب اللتين يستخدمونها باصابعهم بمهارة ، فيلتقطون بهما قطع اللحم والخضروات ويلقونها بفمهم . اما الرز ، فكنا نأكله بقلوبنا الى الفم من الطاس الصغير الذي يربونه اليه . وعندما دعي الكيالي وعقيل للغداء عند شو آن لاي حذرتهما من الاكل غير العادي الذي سيقدم اليهم . فما كان من الكيالي الا ان تحجج بالمرض وجلس الى المائدة متفرجا . اما رفيقه المرحوم صالح عقيل ، فاراد اظهار جرأته ومقدرة معدته على هضم اي نوع من الطعام . فاطلق نومه في كل ما شاهدته عينه على المائدة ، حتى انتهى به الامر الى تخمة شعر بها في المساء وجملته يتقلب على فراشه من الالم طول الليل .

وكذلك دعينا الى تناول طعام الغداء عند رئيس وزراء اندونيسيا . وكانت المأكلة من الانواع الرائجة في بلدهم ، ومنها نوع من الارز المطبوخ لا ادري بماذا ، ملفوف بورق اشجار الموز على شكل يشبه ما يسمونه عندنا بورق العنكب المحشي . غير ان طعم الارز كان مما لا يتقبله لسان . واما ورق الموز ، فظننته ورق مسلق واذا به يابس لا يؤكل . بل هم يستعملونه لصر الارز فقط . فبادرت الى ناحية من الحديقة اخفي فيها هذه الوجبة التي لم استطع بلهما . وكذلك كانت انواع الطعام التي يحضرها لنا الطهاة في دورنا . فرجونا منهم في اليوم التالي اعفائنا من هذا الاكرام ، واكتفيننا باللحم المشوي وبقليل من الزيتون الذي جلبته معي زوجتي لطعام الصباح . فصار الجميع يرضونه ويكتفون به في وجبات النهار كله . ووجدنا الكيالي ينظر من الزيتون يرسله لنا عند عودته من مزرعته بجوار

حلب ، وذلك لقاء الحبات القليلة التي كانت تصييه بالتوزيع العادل بين رفاقنا . وخطر يوما من الايام بخاطر رفيقنا سعيد التلاوي ان ييهرنا بمهارته في صنع الطعام ، فتطوع لتحضير وجبة مما يسمى بدمشق « ثلباطو » وهو ارز مع الارنبيط . وفتش عن الارنبيط في السوق فلم يجده ، فاشترى نوعا من الخضار ادعى انه يشبهه . وبدأت عملية الطبخ ، فلبس التلاوي وزرة بيضاء ووضع فوق رأسه طاقية كالتي يلبسها الطهاة الغربيون . ثم صار يصدر الاوامر والتعليمات لمن تطوع لمساعدته من اعضاء الوفد والصحفيين . واشغل الدار بمن فيها من حراس وخدم ، كل واحد بحسب ما فرضه عليه من المساعدة . وعندما استوت الطبخة وعرضت على المائدة تحيط بها غيوم من البخار ، ثم مدت الايدي وطقطقت الملاعق وتذوقت اللسنة الطعم وحدقت العيون الى العيون ، صاح احدها : « اين الزيتون ؟ » فسادت موجة من الضحك جعلت التلاوي يصيح : « الم يعجبكم طهبي ؟ » فقال له احدها : « بلى ، لكن الزيتون اطيب ! » اما الحفلات الكبيرة التي دعيست اليها الوفود كلها ، فكان افخمها حفلة رئيس الجمهورية سوكارنو ، التي اقامها في حديقة احد القصور . اذ كانت الاضواء الكهربائية تشع بنورها على الاشجار الباسقة وعلى الازهار الجميلة . واقام في صدر الحديقة مسرح صعد عليه جوق من الفتيات الموسيقيات ، بدان يعزفن الحانا ذات طابع محلي . فكانت تضرب كل واحدة منهن على آلة موسيقية ذات صوت واحد ، فتليها فتاة ثانية تعزف آلتها على نغم آخر . وهكذا كانت تعزف القطعة الموسيقية بتتابع عزف الآلات الواحدة تلو الاخرى حسب ترتيب الانغام . فاحرز هذا التنسيق والابداع اعجاب جميع المدعوين . ثم جاءت جوقة اخرى من الفتيات تلبس كل واحدة منهن لباسا له جناحان كاجنحة الفراشة الزاهية الالوان . وبدأ الرقص على انغام الموسيقى الايقاعية البديعة وتحت الانوار الملونة المسطرة على المسرح ، فكان ذلك لا يقل عن مشهد الموسيقى الصامته ذوقا وتأثيرا على المتفرجين .

وكان الاقبال على الطعام والمشروبات ، وكلها غير كحولية ، شديدا على سبيل التجربة . فمنها الاوروبي وكان جيدا ، ومنها المحلي فلاقى استحسان المغرمين بهذا النوع او الذين يدعون ذلك . وكان الرئيس سوكارنو وزوجته الجديدة يستقبلان المدعوين ويؤانسانهم ويطوفان بين الجموع الغفيرة التي امتلأت بها اطراف الحديقة الواسعة وابهاء القصر الجميلة .

الجزء الثاني : عهد الانتلابات العسكرية

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

والحفلة التي اقامها الامير السعودي فيصل كانت على النمط الذي اعتاده السعوديون من المبالغة في الاكرام بالطعام ، مما يكفي لعدد يزيد على المدعويين عشرات المرات .

واردنا ذات ليلة ان نسمع الموسيقى المحلية والغناء والرقص المشهور برقص بالي ، وهي مدينة في الجنوب الشرقي لجزيرة جافا ، فاخذنا الضابط المرافق الى داخل المدينة ، حيث ادخلنا الى مطعم اشغلنا احد جوانبه . واوصى لنا على طعام لم يقترب منه سوى الذين معهم من حديد . وانتظرنا حلول موعد الرقص والغناء ، واذ بنفر من خدم المطعم يحملون قطعة من النحاس اشبه ما تكون بالبراميل والاسطوانات والطناجر ويضعونها ، الواحدة الى جانب الاخرى ، في منتصف القاعة . فظن احدنا انهم سيطبخون لنا نوعا جديدا من الطعام . لكن تبين لنا ان هذه الادوات لم تكن سوى آلات موسيقية لم يلبث ان التقطها العازفون وبدأوا الضرب عليها بقطع من الحديد فخرجت منها اصوات كالتي يسمعها المرء عندما يمر بسوق النحاسين بدمشق ، حيث يضعون الطناجر وادوات المطبخ . وكاد الضجيج الذي تبعه هذه الآلات يصم الآذان من شدة الضرب عليها . ثم دخل الراقصون والراقصات ، كل منهم يلبس لباسا يجعله — مع القناع الذي يخفي اسارير وجهه بشكل مخيف — اشبه بالشيطان منه بالانسان . وبدأت الحركات على انغام الطناجر النحاسية ، وهي حركات تكاد تكون آلية لا تثير في النفس لا طربا ولا نشوة ، بل تثير ميلا الى الهرب من هذه الفرقعات التي تنهك الاعصاب وتكاد تفخت طبلاات الآذان . واثار الينا مرافقنا الضابط — ولم يكن يستطيع اسماع الكلام من كثرة الضجيج — سائلا عن اثر هذا في نفوسنا . فأجبناه بالاشارة ايضا ان يدلنا على طريق الخروج ...

غير انه ظن ان الاشارة اشارة استحسان ، فظل قاعدا . وخفنا ان نتحفنا الجوقة بقطعة نفيسة اخرى ، فاسرعنا الى الهروب بعد ان تظاهرننا بالتصفيق الشديد للتعبير عن اعجابنا .

وبعد ان عدنا الى الدار ، تساءلنا كيف يجد الاوروبيون في رقص بلدة بالي ما يثير اعجابهم ؟ ولم نجد لذلك تعليلا منطقيا . على ان احدنا قال ساخرا : لعلهم يريدون ان يذوق كل الناس ما ذاقوه !

وقبل ان يختتم المؤتمر اعماله جاءني احد الصحفيين السوريين قائلا ان الجمالي يقول ان برقية وردت اليه تنبئ بقيام انقلاب في سورية . فطلبت منه ان يتحرى الامر بالتفصيل . ثم عدت الى

الدار ، فوجدت برقية من الرئيس العسلي تنعي الينا العقيد المالكي الذي اغتالته عصابة الحزب القومي السوري وهو في ملعب البلدية بدمشق يشاهد مباراة للكرة . فبلغ بي الحزن والاسف مبلغه ، واستدعيت بقية الزملاء وبسطت لهم الامر ونوهت بالخبر المنقول على لسان الجمالي . فاستنتجنا ان ثمة احتماليين ، الاول ان تكون البرقية فسرت خطأ ، بحيث اعتبرت نتائج الاغتيال نفسه انقلابا ، والثاني ان يكون مرسل البرقية استبق الحوادث وظن ان الانقلاب الذي يحضرونه بدا بالاغتيال نفسه وان الامر سيصير الى سقوط الحكومة .

فأبرقت للحكومة وللاركان ولاهل الفقيد معزيا . وسعيت للاتصال بدمشق هاتفيا ، فقبل لي ان لا سبيل الى ذلك . فطلبت الاتصال بمفوضيتنا لدى الفاتيكان ، وكان الوزير المفوض هناك اذ ذاك السيد انور حاتم ، فتامن الاتصال ليلا . وكان الصوت واضحا جليا ، على الرغم من عشرات الالوف من الكيلومترات . وسالت حاتما عن ابناء جديدة من دمشق ، فقال ان ليس لديه الا ما نقلته البرقيات من خبر الاغتيال . فقلت له : « اتصل بدمشق واطلب رئيس الاركان واستعلم منه عن الحال وعما اذا كان هناك مضاعفات . » فوعدني بذلك . وفي اليوم التالي خاطبني قائلا انه اتصل بدمشق واطمان الى ان الامن سائد وان ليس ما يوجب انشغال البال ، فشكرته .

وفي اليوم التالي جاعني برقية جديدة من رئيس الوزراء يطلب الى الاسراع في العودة الى دمشق عقب ارفضاض المؤتمر . وكنت اخبرته بانني مدعو الى زيارة اليابان والهند والباكستان ، في طريق مودتي الى سورية .

وعلمت بعد وصولي الى دمشق ان سبب ارسال هذه البرقية كان الخلاف بين اعضاء الحكومة على طلب رئاسة الاركان اعلان الاحكام العرفية . فهدد ليون زمريا بالاستقالة ، وبالتالي بانشقاق الحزب الوطني . فآثر العسلي اكتساب الوقت بتأجيل الموضوع الى حين عودتي قائلا في نفسه : ليعد وزير الدفاع ويتدبر الامر بنفسه مع رئيس الاركان .

وهكذا حرمني طلب العودة عاجلا زيارة تلك البلاد التي كنت احلم بمشاهدتها . واسفنت ، بصورة خاصة ، لاضطراري الى الغاء الزيارة التي كنت وعدت البانديت نهرو بالقيام بها لنيودلهي . وكانت

الحكومة الهندية اعدت لي استقبالا فخما اشترك وريثنا المفوض السيد عمر ابو ريشة في اعداده . اما كراتشي ، فلم اندم على فوات الفرصة لزيارتها بسبب اختلاف وجهتي النظر بيننا وبين باكستان في امر الحلف التركي - العراقي الذي انضمت اليه باكستان فيما بعد . وفي العودة ، لقينا صعوبة جمة في حجز سبعة عشر محلا في طائرة واحدة . فظللنا ننتقم ويتأخر بعضنا عن البعض الآخر او يأخذ طائرة اخرى ، حتى وصلنا الى بيروت وكنا اربعة فقط .

وفي جاكرتا ، اضطرت شركة الطيران الى انزال ما كان الوفد المصري يستصعبه من آلات التصوير والسينما العديدة والثقيلة لكي تكفي حولة البنزين لايصالنا الى سنغافورة . وعندما وصلنا الى هذه المدينة اوقفنا السلطة البريطانية في بهو المطار بحجة عدم حصولنا على سمة الدخول . ورغم احتجاجنا بقينا ننتظر ما يقارب الساعة ، انتقلنا بعدها الى فندق جميل يشرف بحديقته الغناء على البحر وقضينا ليلة هنيئة . وفي اليوم التالي توجهنا الى مطار قاصدين بانكوك التي هي نقطة اتصال جوي بين اليابان والغرب . وبلغتنا الشركة انها لا تستطيع اخذ حقائبنا بالطائرة ذاتها ، فثرت على المدير وهددته بعدم ركوب طائرات شركته بعد الان .

وقد استهزات بنفسي فيما بعد على هذا التهديد السخيف . فماذا يعمل مدير الشركة تجاه قوانين النقل الجوي الصارمة وخوفه من تحميل الطائرة اكثر من حمولتها الرسمية فتعرض للخطر ؟

وبعد جهد جهيد جاعني الداودي قائلا : « سابقى مع المرافق لآخذ طائرة ثانية تلحق بطائرتكم مورا . اما حقائبكم فستنقل بطائرتكم . » وهكذا سافرنا الى بانكوك وحللنا بفندق لا يستحق اكثر من المرتبة العاشرة : غرفة حقيرة الرياض ، تدب على ارضها الصراصير وانواع الحيوانات الضخمة وتزحف كأنها في حرز حريز . والانكى من ذلك كله انني عندما طلبت من النادل جلب حقائبي الى الغرفة ، اجابني بان ليس معنا حقائب . فانتضحت لي الحقيقة وهي ان الشركة في سنغافورة كذبت علينا ولم تحمل اغراضنا في طائرتنا ، بل في طائرة الداودي . وهكذا بقينا ننتظر ومصره لترتدي لباس النوم ونأوي الى الفراش .

وفي الصباح عكفنا على تدبير امر السفر العاجل باية واسطة ، فحصلنا بعد العناء على مقاعد في طائرات عدة ينزل بعضها في بيروت ، وبعضها في دمشق ، وبعضها في نيو دلهي ، حيث كان اخواننا

الصحفيون عازمين على السفر إليها . فاختذت الطائرة التي تبارح بانكوك قبل غيرها . ثم قصدنا المدينة نتمرج على معالمها . وركب كل واحد منّا « سايدكار » وطفنا في الشوارع ، فلم نجد في هذه المدينة ما يستجلب النظر سوى الأنهار والبحيرات ذات المياه الراكدة تعلوها طبقة من الحشيش والاليف وتتصاعد منها الروائح الكريهة . وكانت الإبقار في الماء والأولاد يتسلطون بها وإلى جانبهم امرأة تغب الماء غبا ، وإلى بضعة أمتار منها امرأة أخرى تغسل ثيابها .

ثم ذهبنا إلى المطار على عجل لأن موعد سفر الطائرة كان الساعة الثالثة بعد الظهر . غير أنها تأخرت فانتظرنا . وبعد مدة قليلة جاء رفاقنا الآخرون وامتطوا الطائرة وغادروا بانكوك قبلنا ، وكنا نظن بأننا نسبقهم . وبارحت طائرتنا المطار عند الغروب تماما . ووصلنا إلى كراتشي الساعة الواحدة محليا وذهبنا إلى مطعم الشركة الإفريقية صاحبة الطائرة ، فاكلنا في مطعم متواضع ولم نستطع الاتصال بوزيرنا المفوض السيد جواد المرباط لأنه كان غارقا في النوم .

ووصلنا إلى بيروت الساعة الثامنة بحسب الوقت المحلي ، بعد أن قطعنا في السفر عشرين ساعة . وكنت متعبا من هذه الرحلة ، فبقيت في بيروت ساعة واحدة ثم غادرتها إلى دمشق . وكان ذلك في اليوم التاسع والعشرين من نيسان ، أي أن سفرتنا دامت خمسة عشر يوما .

واجتمعت فور وصولي إلى رئيس الوزراء ورئيس الأركان وعلمت منهما تفصيل الخلاف . وتمسك الفريقان ، كل برأيه ، فسمعت لتقريب وجهة النظر . لكن ظهر أن وراء الوزير زمريا حزب الشعب والكتلة الدستورية وعددا من نواب الحزب الوطني والمستقلين ، وهم مصرون على إسقاط الحكومة إذا ما بادرت إلى إعلان الأحكام العرفية . ذلك لأنهم كانوا يخشون أن يعمد ضباط الجيش إلى استعمال الصلاحيات الواسعة للتكليف ببعض النواب وبمن كان يسير في ركبهم على الطريق الذي رسمه الاستعمار .

وعندما تحقق لدي أن الخلاف إذا اشتد أدى إلى أزمة وزارية ، فلا يعود بالإمكان تأليف حكومة تتابع السياسة التي رسمناها ، خصوصا أن الأركان يعارضون تأليف حكومة من حزب الشعب أو حكومة يملئ عليها خطتها . وكان هذا كله سيؤدي إلى حالة تزعزع الاستقرار الذي لم نقطف بعد للبلاد ثمراته . وهكذا سعيست لدى

وصولي إلى دمشق
 واجتماعي مع
رئيس الحكومة
والأركان

الجزء الثاني : عهد الانقلابات العسكرية

قادة الجيش الذين انقلبوا على النظام ، فلم يرغبوا بصرف
الامانة .

وفي اليوم الحادي عشر من ايار ، اجتمعت اللجنة الخارجية
لمجلس النواب واستمعت لبياني عن مؤتمر باندونغ . فاقرت موقف
الحكومة وخطة ومدها فيه . واطهر الاعضاء الشعبيون ارتياحهم
لانني لم انفق من الاعتماد المخصص لهذا المؤتمر سوى اجور السفر!

الفصل الثامن

الاتفاق الثلاثي بين مصر والسعودية وسورية

في الايام الاولى من استلامي وزارة الخارجية ، وقبل ان استطيع جمع الوثائق والمعلومات ، عن ما جرى في اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة للمهمة التي اوكلت الي بها وزارة الخارجية ، وهي الذهاب الى بغداد والاجتماع الى نوري السعيد ، وصل الى دمشق السيد فاضل الجمالي . فزارني في الوزارة ، ثم رددت له الزيارة . لكنه لم يخرج عن الدوران حول موضوع حلف بغداد ، دون التعمق في الموضوع ، مدعيا بان ليست له صفة رسمية تؤهله للتكلم باسم حكومته . فهو انما مر بدمشق واحب الاطلاع على آراء السياسيين فيها . واقامت له المفوضية العراقية حفلة دعت اليها اعضاء الحكومة وبعض رجال السياسة من قدامى الحزب الوطني المستقلين اخيرا منه ، ومن رجال حزب الشعب ، فكان جو اللفة بين الجمالي والحفار وكبخيا وانصارهم يظهر ما في نفوسهم من تقارب . وكان الجمالي يوزع ابتساماته المصطنعة التي يتشبه فيها بابتسامة الرئيس ترومان والتي يظهر فيها اسنانه بكامل عددها ولمعانها . ولم يدر في الحفلة حديث عام ، بل خلوات وهمسات ونظرات استطلاعية خاطفة ، لا تخفي دلائلها على احد .

وفي الاسبوع الاول ، زارني سفير مصر واعلمني بان الصاغ صلاح سالم سيحضر الى بيروت اليوم . فقميت الى الهاتف وطلبت من الموظف تامين الاتصال به اذا كان وصل فعلا . وبعد هنيهة دق جرس الهاتف ، وكان المتكلم الصاغ سالم نفسه . فهنائه بسلامة الوصول الى بيروت ودعوته الى الحضور الى دمشق ، فاطهر كثيرا من الارتياح والسرور ، لاسيما ان الحكومة السابقة كانت عدلت عن دعوته ، فائر ذلك فيه كثيرا . وهكذا وعد بالحضور الى دمشق بعد يومين .

وعندما حضر المشار اليه في ٢٦/٢/١٩٥٥ ، ومعه الاميرالاي

دموتي صلاح سالم
للحضور الى دمشق

محبود رياض ، استقبلتهما احسن استقبال ، ثم تحدانا مطولا . وكان رأي الصاغ ان ميثاق الجامعة العربية لم يعد مؤثما مع الحالة الحاضرة ، بعد ان تطورت الاوضاع وضاعت فلسطين وظهرت نوايا امريكا وبريطانيا وفرنسا . واكد ان مشروع الاتفاق التركي - العراقي ليس الا صيغة جديدة لمعاهدة الدفاع المشترك التي كانت امريكا عرضتها ، فرفضتها مصر وسورية . وقال ان القصد من عقد الحلف التركي - العراقي هو ادخال تركيا ضمن بوثقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة وصل بين حلف الاطلسي وحلف شرقي آسيا ، وذلك لخدمة مصالح الاستعمار ومقاومة الشيوعية وجعل الشرق الاوسط راس جسر للجيوش الغربية في طريق هجومها على جنوب روسيا . اما نحن العرب ، فعدوتنا الوحيدة هي اسرائيل ، فيجب ان لا يثبنا عن مواجهة هذا الخطر اي اتجاه آخر ، وان علينا ضم صفوفنا وتقوية جيوشنا استعدادا للمعركة ، وان على الدول العربية عقد حلف بينها يحل محل الضمان الجماعي ، لكن بنصوص اقوى وتضامن اصدق . فظهرت له موافقتي الكاملة على كل اقواله واستعدادي للتعاون معه على تحقيق هذا الهدف . فاقترح ان تبدأ سورية بعقد اتفاق ثنائي مع مصر ، يشبه الاتفاق التركي - العراقي . ثم استعرضت معه الحلول الاخرى ، وانا على اتصال مستمر برئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، فاطلعهما على ما يدور من ابحاث وما يعد من اقتراحات .

وفي هذه المرحلة من البحوث ، تطور موقف مخائيل اليان . فبدأ يضغط على صبري العسلي لثنيه عن التفاهم مع مصر . واصبحت اجتماعاتنا معه مطبوعة بطابع التناحر . وحل الخصام محل الوئام ، وبات اليان يهدد باستقالت الوزارة . وهكذا بدأت المعركة بين صفنا والصف الآخر المؤلف من حزب الشعب ، وبعض اعضاء الحزب الوطني ، مثل اليان وليون زمريا ، وجماعة من النواب المستقلين ، ومشايخ العشائر . ووضعت المراقيل واقبعت السدود في وجه تحقيق الاتفاق مع مصر ، حتى انتهت عبر الوزارة وجاءت بعدها وزارة سعيد الغزي . فلم تحقق من المشروع سوى معاهدة عسكرية تنص على قيادة مشتركة لم يقبل بها حزب الشعب ، المشترك في هذه الوزارة ، الا خوفا من سقوطها وازاحتها مجددا عن الحكم ، وامتنادا منه - وهذا صحيح - ان ليس في المعاهدة المقترحة شيء راهن .

كنا اذن ، في وزارة مضعضة الاركان ، احد ركانها ، وهو الحزب الوطني ، منقسم على نفسه : فالكيالي معنا وليون زمريا ضدنا ، والرئيس حائر بين الفريقين ، يساير كل فريق على هدة ويسعى للبقاء في كرسي الحكم وتاجيل التصادم .

اما ممثل العراق السيد عبد الجليل الراوي ، فكان دائب العمل الدعائي في جميع الاوساط النيابية والحزبية والتجارية ضد نشاطي وخطني في وزارة الخارجية . كما كان حزب الشعب وانصاره ، تمريح مشترك مع الصاغ سالم مثل منير العجلاني ومشايخ العشائر المرتبطين بجماعات العراق وبعض الدول الاجنبية ، ينشطون في البرلمان دون ان يجروا على اقتحام البحث جهارا في جلسة علنية . لكنهم كانوا يلتهمون اجتماع لجنة الشؤون الخارجية يوما بعد يوم ، ويواصلون تنفيذ خطتهم بايجاد العقبات ، وبطرح السؤالات ، وباستطلاع المرحلة التي وصلت اليها البحوثات . وكان منظرا غريبا عندما كانت تلك اللجنة تجتمع ، فيحضر الاجتماع ما يزيد على خمسين او ستين نائبا ، فنتلىء الغرفة قعودا ووقفا . وكانت الاسئلة والاجوبة والنظريات والاقتراحات تتطاير في جو الغرفة كالسهم ، فتصيب من تصيب وتخطيء من تخطيء . لكنها ، على اي حال ، كانت تظهر نية الرامي . ولم يكن بوسعي ، بطبيعة الحال ، ان افضي بكل ما لدي امام هذا الحشد الذي لا يخلو ممن ينقلون ، عادة ، هذه الاحاديث الى المراجع المتشوقة الى معرفة موقف الحكومة السورية ، فتعد الخطط الرامية الى احباط مساعي العاملين للاتفاق والتفاهم مع مصر . وفي هذا الصراع المحتدم ، توصلت مع الصاغ صلاح سالم الى وضع صيغة لتصريح مشترك عرضته على مجلس الوزراء ، فوافق عليه . فذهبت الى المفوضية المصرية ، حيث كان ينتظرني الصاغ ، فوقعنا التصريح ، على ان لا ينشر الا بعد اطلاق سائر الحكومات العربية عليه .

وها هو نص التصريح :

اجتمع الاسادة : صبري المشلي ، رئيس مجلس الوزراء ، وخالد العظم ، وزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة - عن الجانب السوري ، والساغ اركان حرب ، صلاح سالم ، وزير الارشاد القومي - عن الجانب المصري . وذلك في دمشق ما بين ١٩٥٥/٢/٢٦ و ١٩٥٥/٢/٢٧ . ولما كان الاتفاق تاما بين الحكومتين المصرية والسورية في السياسة الخارجية ، فقد تشاور الطرفان بالموقف العربي في الظروف الراهنة ، وتبادلا الراي في الوسائل المؤدية الى تقرير الكيان العربي سياسيا

ومسكيا واقتصاديا فوجدوا ان الاسم التالية هي الضامنة لتحقيق هذه الاهداف :
اولا ، عدم الانضمام الى الحلف التركي - العراقي ، او اية احلاف .
ثانيا ، اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك تركز على الامور
الغالبية :

- (ا) الالتزام بالاشتراك في صد اي عدوان يقع على احدى دول المنظمة .
 - (ب) انشاء قيادة مشتركة دائمة ، لها مقر رئيسي ، تشرف على تعريب القوات العسكرية التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة ، وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقا للخطة الدفاعية المشتركة . كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للاغراض العسكرية .
 - (ج) عدم قيام اية دولة مشتركة في المنظمة بمقد اتفاقات دولية ، عسكرية او سياسية ، بدون موافقة بقية اعضاء المنظمة .
 - (د) دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيدا لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة .
- ويتبنى الفريقان الامور الآتية :
- (١) احداث مصرف عربي يصدر نقدا عربيا . وتؤلف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع تمهيدا لاتقراره .
 - (٢) اعادة النظر في نظم التبادل التجاري العربي المعمول به حاليا رغبة في تميزه وتوطيده باعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية او تخفيض هذه الرسوم لادنى حد ممكن .
 - (٣) تشجيع تأليف شركات مساهمة برؤوس اموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية واسعة وباعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها .
 - (٤) تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والاشراف عليها .

ثالثا ، الاتصال بالحكومات العربية لعرض الاسس والمبادئ المذكورة في هذا البيان ، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها الى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لاتقرارها وانفاذها فور ابرامها ، على ان يعقد هذا المؤتمر خلال شهر اذار (مارس) ١٩٥٥ ، وان يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد ورؤساء الاركان .

دمشق ١٩٥٥/٣/٢

صبري العسلي

خالد العظم

صلاح سالم

وبعد الانتهاء من التوقيع ، اقترح الصاغ ان تنسافر معا الى عمان للاجتماع الى الحكومة الاردنية . فتشاورت في الامر مع رئيس الوزراء ، فوافق على ذلك . وفي صباح ٣ آذار ١٩٥٥ امتطينا انا

والصاغ ومحمود رياض ، الطائرة الخاصة بنا الى عمان . وحين وصولنا اليها ، اجتمعنا فوراً الى رئيس الوزراء المرحوم توفيق ابو الهدى ، بحضور وزير الخارجية السيد وليد صلاح . فبسطنا لهما الموقف واعطيناهما نسخة عن البيان المشترك . وكان موقف الرئيس بارداً ودالاً على عدم رغبته في الاشتراك معنا ، رغم انه لم يعلن ذلك رسمياً بل طلب مهلة للدرس . اما وزير الخارجية ، فكان اصرح من رئيس حكومته ، اذ افضى لنا بحديث خاص اقترح فيه ان تقوم سورية ومصر بمد يد المعونة المالية لحكومة الاردن حتى تستطيع هذه ان تستغني عن المعونة الانكليزية . فتلقي معاهدتها مع بريطانيا ، وعندئذ تصبح المملكة حرة في التعاقد مع مصر وسورية . فسارع الصاغ ، بكرمه المعروف ، الى اعطاء الوعد القاطع ، باسم الحكومة المصرية ، بدفع نصيبها بكل طيب خاطر . وكان هذا الكرم هو الذي حمله على الدعوة الى تقاسم الرغبة بين مصر وسورية ووضع امكانات الدولتين في بوتقة واحدة ، وذلك في الحفلة التي اقمناها على شرفه في النادي العسكري بدمشق . لكنه تراجع عن هذا الكرم ، فجرى بيننا النقاش الذي جرى في باندونغ . وسياتي تفصيله في موضوعه من هذه المذكرات .

وفي اليوم نفسه ، استقبلنا الملك حسين في قصر والدته . وكانت هذه هي المرة الاولى التي اجتمع فيها اليه . فبسطنا له الوضع ، واذا باجوبته مليئة بتعابير وطنية صحيحة : القومية العربية ، مستقبل العرب البراق ، قضية فلسطين واستعادة حقوق العرب ، الى آخر ما هنالك من الجمل الرنانة التي لم تكن في فهمه سوى عبارات مفضضة لا تعني امراً معيناً ولا تعبر عن نية واضحة في الانضمام الى البيان المشترك . ولم نحصل بعد جلسة تجاوزت الساعة سوى على التأكيدات الصريحة والوعود القوية بدراسة الموضوع بروح طيبة ، اخوية ، عربية ، قومية ، الخ . اما رجال السياسة الاخرون ، مثل ابراهيم هاشم وسمير الرفاعي ورئيس مجلس النواب وغيرهم ، فكانوا كلهم يتظاهرون بتأييد موقفنا .

وقد شعر الصاغ صلاح ، بعد هذه المداولات ، بان ما حصل عليه من وعود بالدرس العميق انما يخفي الرغبة في التريث ، بانتظار ما سيظهر من مواقف الدول العربية الاخرى . وعلى ذلك ، شق عليه ان يعود الى دمشق ، ومنها الى مصر ، غير ناجح الا في

مقابلة الملك سمود
وتوقيع الاتفاق الثلاثي

سورية ، مع العلم بان الفجاء فيها لم يكن مئة بالمنة بسبب موقف المعارضة النيابية والحكومية . فلما عدنا الى الفندق بعد الظهر ، اقترح علي ان نظير الى الرياض للاجتماع الى الملك سعود ، ومنها نعود الى بيروت ، مع اننا كنا متفقين على البدء بلبنان ، ولكنه فضل الا يحضر الى بيروت وليس في بده تايبد دولة عربية واحدة على الاقل . واربقتنا فوراً الى القاهرة والرياض ودمشق ، ثم ركبنا الطائرة صباح الخميس من آذار متجهين الى جدة ومنها الى مكة المكرمة ، حيث قضينا ليلة واحدة قمتا فيها بحج العمرة . وفي اليوم التالي ، سافرنا الى الرياض ومعنا يوسف ياسين ، فاجتمعنا فور وصولنا بالملك سعود الذي اظهر ارتياحه الى مشروع البيان واقترح تسميته بالميثاق الثلاثي وعرضه هكذا على الحكومات العربية . ثم اجتمعنا الى الامير فيصل ، بحضور يوسف ياسين وجبال الحسيني وخالد القرقي ، فوضعنا النص وعرضناه على الملك فآقره . ثم وقعناه ، الامير فيصل والصاغ صلاح سالم وانا ، وهاهو نصه :

عقد في الرياض اجتماع في يوم السبت ١٠ رجب ١٣٧٤ و ٥ مارس ١٩٥٥ ، برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، وحضره صاحب السمو الملكي الامير فيصل ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السعودية ، والسيد خالد العظم ، وزير الخارجية السورية ووزير الدفاع الوطني السوري بالوكالة ، والسيد الصاغ حرب اركان صلاح سالم ، وزير الارشاد القومي المصري .

وقد مرش في هذا الاجتماع ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين السورية والمصرية في البيان المشترك ، الذي وقعته سورية ومصر يوم ٧ رجب ١٣٧٤ ، او ٢ مارس ١٩٥٥ . ولقد وافق حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، باسم المملكة العربية السعودية موافقة كاملة على جميع ما جاء في ذلك البيان المشترك ، بنهر اي تحفظ ، وابدى جلالة رغبته الشديدة في ضرورة الاسراع الى عقد المؤتمر الذي دعا اليه البيان ، لتحقيقا لامي الامة العربية واهدافها ، والله الموفق .

صلاح سالم

خالد العظم

فيصل

وبعد ان ودعنا الملك والامير ووزراءه ، في الحفلة التي اقامها احتفاء بنا في قصره «الناصرية» ، بارحنا الرياض في اليوم التالي متوجهين الى بيروت من طريق الصحراء . وعندما اقتربنا من دمشق ، قال لنا قائد الطائرة ان الجو بين دمشق وبيروت لا يطمئنه الى تجاوز

دمشق ، وانه ينصحنا بالنزول في دمشق ومواصلة طريقنا الى بيروت بالسيارة . فنزلنا عند نصيحته وهبطنا بمطار المزة . ولم يكن احد ينتظرنا ، فاتصلت بالرئيس العسلي بالهاتف واخبرته بوصولنا وطلبت منه ارسال سيارتين لنسافر بهما الى بيروت فورا . فقال انه قادم الى المطار للاجتماع الينا قبل السفر . وعندما وصل ، استوضح منا عن نتائج سفرتنا ، فاعطيناه ايضا كما ملاما . ثم نقل الينا ما يحكيه معارضو البيان من دسائس ومناورات لاحباط خطتنا ، وكيف انهم اتصلوا بالحكومة اللبنانية لحملها على رفض البيان المشترك . واكد لنا ان مخائيل اليان هو في مقدمة العاملين في هذا السبيل ، بل لعله اكثرهم حماسة واندفاعا .

وكان يرافق كلامه هذا اضطراب نفسي ناشئ ، ولا شك ، عن حيرته في الموقف الذي يجدر به اتخاذه . اذ كان محشورا بين جبهتين ، احدهما التي كان يريد مسايرتها على ما اظن — وهي جبهتنا ، والثانية هي الجبهة التي تضم اكثرية حزبه ، وعلى رأسها مخائيل اليان ومن ورائه جماعة العراق التي تجعده معها جوامع عديدة . وكان يتحسب من انفراط الكتلة المساندة لوزارته ، فتهوى رئاسته وقد لا يعود اليها مرة ثانية .

وبعد هذا الحديث مع العسلي ، ودعناه وتوجهنا الى بيروت بالسيارة . وكنا نتبادل ، الصاغ وانا ، الرأي في العقبات التي سوف تواجهنا في بيروت ، وقد حشد اخصامنا كل امكانياتهم لاحباط مسعاينا . واجتماعنا بمركان الحكومة دون جدوى ولا ريب في ان خطتهم كانت ثلاثي ترحيبا وتأييدا لدى رئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون ، المعروف باتجاهه الممالئ لجماعة العراق وميله الاصلي الى الانكليز ، اما رئيس الوزراء السيد سامي الصلح فكان الشك يدور حوله ، على حسب رأي الصاغ سالم ، بسبب بعض العلاقات والروابط بينه وبين الحكومة المصرية ، ثم بينه وبين المكتب الثاني بدمشق ، واما وزير الخارجية السيد الفريد نقاش ، فلم يكن لنا امل باستجلابه الى رايانا . والخلاصة هي ان سفرنا الى بيروت لم يكن محفوقا بالمشوقات والامال ، لكن لم يكن لنا بد من طرق بابيه .

وصلنا الى بيروت . وبعد استراحة قصيرة في الفندق ، ذهبنا الى مقابلة رئيس الجمهورية الذي كان بانتظارنا مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وتسلم الحديث الصاغ سالم بما عهد فيه من الاندفاع في بسط الامر بمهارة ومقدرة وذكاء واسلوب لا

يشوبه سوى التطويل ، ثم عقت على كلامه مختصرا ومؤيدا نظريات رفيقتي . فاجابنا شمعون بما كنا ننتظر ، وهو ضرورة عدم تفرقة كلمة العرب ولزوم السمي لرتق الفتق . ثم اعلن عن استعداده للتوسط بين مصر والعراق . فاجابه الصاغ بان مرحلة الوساطة قد انتهت ولم تعد القضية محصورة بالخلاف بين الدولتين ، وانما الامر يتعلق بكيان الدول العربية وعدم تورطها في محالفات اجنبية . والح في ان ميثاق الضمان المعقود بين الدول العربية لم يعد منسجما مع الحاجة في الوقت الحاضر ، وان مصر لا تعتبره قائما .

ولم تخرج اقوال الصلح والنفاث عما جاء على لسان رئيسهما . على ان الصلح كان اقل تدخلا في النفاث ، فكان يردد جملة واحدة هي : « بابا .. انا مسافر الى استنبول ، فارجو ترك هذا الامر ، الى ما بعد عودتي . » ومكثنا يوما آخر في بيروت ، اجتمعنا فيه مرة ثانية الى شمعون ورفاقه ، دون ان نتقدم خطوة واحدة الى الامام .

ولما غدنا الامل بالوصول الى اتفاق مع لبنان ، وقبل ان اودع الصاغ سالم ، فكرت له انني مسافر الى بغداد واوضح لرجالات العراق موقف الحكومة السورية والاسباب التي لا تسمح لها بالاندفاع في سبيل جعل الدول الاجنبية مشتركة مع الحكومات العربية في جميع ما له علاقة بسلامتها ومصالحها . واضفت الى ذلك ان رجالات العراق لم يسبق ان سمعوا من السياسة السوريين الذين اجتمعوا اليهم سوى ما يشجمهم على المضي في خطتهم ، فيجدر بهم ان يجتمعوا الى من لا يقولون بهذا الرأي ، وان يطلعوا على وجهة نظر الفريق المناوئ لسياسة العراق ، لعلهم يعودون الى صوابهم ، او هم يخففون من اندفاعهم في سياستهم . ورحب الصاغ بذلك وامر على ضرورة الاسراع في هذه الزيارة والحضور الى القاهرة بعد انتهائها . وسافر الصاغ الى القاهرة وعدت انا الى دمشق .

ثم اتصلت بوزير العراق في دمشق وطلبت منه اعلام حكومته الى العراق برغبتي في السفر الى العراق ، فجاءه الجواب بالترحيب . ورافقتني مع وفد سوري كل من الوزيرين ماهر الكيالي وهيب غانم ، فضلا من رئيس الاركان ونهجه بهلعلنا يوم ١٤ آذار . وكان استقبلنا في مطار بغداد باردا ، اذ لم نجد في المطار من اعضاء الحكومة سوى السيد برهان الدين باشا اعيان وكيل وزير الخارجية . ونزلنا في قصر الضيافة وانتظرنا ان يأتي

رئيس الوزراء السيد نوري السعيد لزيارتنا او ان يعين لنا موعدا لزيارته . لكن الرئيس المذكور اراد ، كما يظهر ، ان يتعرف الى كنه حديثنا قبل الاجتماع اليه ، ليحضر الاجوبة . فبعث لزيارتنا السادة بابان نائب رئيس الوزراء ، وباش اعيان ، والكيلاني مدير الخارجية ، وكان الحديث بيننا غير صميم ، اظهرت فيه عدم ارتياحي لهذا الاسلوب غير المستقيم ، وهو عدم الاجتماع راسا الى نوري السعيد . فقالوا لنا انه مريض لا يستطيع الحضور لزيارتنا . فقلت لهم لا بأس عليه . واغلب الظن ان مخائيل اليان اجتمع الى الزائرين بعد ذهابهم ونصحهم بجعل جو المباحثات وديا وتجنب هذا الموقف ، خشية ان اعود الى دمشق فجأة فتنقطع المباحثات . وهكذا يتخذ موقف العراقيين ذريعة للابتعاد عنهم . ولم يمض قليل من الوقت حتى جاء رسول يطلب منا الذهاب الى دار نوري السعيد ، فذهبنا اليه . وكان الاستقبال احسن مما مضى . ومع انني عرفت السعيد منذ ١٩٤٣ واجتمعت اليه مرارا في دمشق ، الا انه لم يستطع اخفاء ما في نفسه من المم وامتعاض تجاه الاشتراك في التصريح الثلاثي مع مصر والسعودية ، فلم يبد ما كان يبديه في السابق من التودد نحوي . وبدأ حديثه ببيان طويل ذكر فيه موقع العراق الاستراتيجي ، وكيف انه معرض للهجوم السوفياتي . ثم خاض بأسهاب في قضية الزعيم الكردي مصطفى البرزاني ، وكيف انه يهدد سلامة العراق . ولذلك فان العراق ازاء هذه الاخطار ، لا بد له من ان يعتمد على دول اخرى تطمننه الى مصيره . واتفاقه مع الاتراك لا يخرج عن دائرة تبادل المعلومات وتسهيل نقل المعدات والتشاور تجاه الخطر الشيوعي . وقال ان المعاهدة البريطانية — العراقية ستلغى قريبا ، فيتحرك العراق من آخر قيد للانتداب ، وانه يرغب في ان يضم سورية ومصر وسائر الدول العربية الى الحلف التركي — العراقي وان يعاد ميثاق الضمان الجماعي الى حيز التنفيذ . وظل مدة طويلة يردد هذه النظريات ويشكو من اذاعة مصر التي تتجاهمه وتهاجم ملك العراق . ثم طلب مني في نهاية الامر ، ان اقول ما اردت قوله . فاوضحت له المبادئ الاساسية الآتية :

- ١ . ترغب سورية في ان تعود العلاقات بين الدول العربية الى اطيب ما كانت عليه ، لا سيما بين العراق ومصر ، وانها تعمل حثيثا لهذه الغاية .
- ٢ . نحن نقدر ان موقع العراق الجغرافي لا يشبه تماما موقع

سورية ومصر مثلاً ، وان العراق محق باتخاذ تدابير خاصة .
لكننا لا نستطيع الا ان نعتبر الخطر الصهيوني هو الخطر الاكبر ان
لم يكن هو الوحيد المحيط بالدول العربية ، وان علينا كلنا ان نعد
العدة لمجابهته ، لا ان نتهلئ بخطر شيوعي لا نشعر نحن به .

٣ . ترفض سورية رفضاً باتاً عقد اي حلف او اية معاهدة مع
اية دولة اجنبية . وهي تلتزم سياسة الحياد تجاه المعسكرين
العالميين ولا تريد ان تنضم الى اية جبهة منهما .

٤ . نحن قدمنا لسماع وجهة نظر حكومة العراق ، وسنقلها
الى حكومتنا والى الحكومتين المصرية والسعودية .

٥ . ان التصريح الثلاثي لا يحوي ظاهراً وحقيقة اية فكرة
عدائية للعراق . فاذا شاء العراق الانضمام اليه ، فاهلاً وسهلاً .
اما اذا لم يشأ ، فله رايه . وسنحتفظ بالروح العربية الطيبة في
علاقاتنا معه .

واراد نوري السعيد ان يستولي على الموقف برفع صوته
والتكلم بأسلوب عنيف . فاضطرت الى توقيف اندفاعه والقول له :
« يا باشا، نحن لم نأت لسماع التهديدات ولا هي تؤثر فينا . فاذا كنتم
مستعدين للاستمرار في البحث بروح مسالة وبدون ضجيج ، فنحن
معكم الى آخر السهرة ، ولا نأسف لعدم استطاعتنا المكوث اكثر مما
مكنتم . فاننا افضل ان نتوقف هنا ونقطع الحديث ونعود الى ديارنا . »
فهمد السعيد همدة واحدة وانخفض صوته ، بعد ان رأي استعد
للقيام والانصراف . ثم اخذ يعتذر بانه مريض ، والمريض يكون
عصبي المزاج . وهكذا بدل لهجته ، فجعلها رقيقة لطيفة ، الى ان
انتهت الزيارة .

وفي اليوم التالي جازنا الى قصر الضيافة نوري السعيد ومعه
بابان ، وباش اعيان ، والكيلاني ، ورفيق عارف رئيس اركان الجيش
العراقي ، وعبد الجليل الراوي ، وطائفة من الموظفين . وكانت
اعدت في قاعة الاستقبال مائدة طويلة جلس حولها الفريق العراقي
من جهة ، والفريق السوري في الجهة المقابلة .

وقام السيد وهيب بكتابة محضر الجلسة وتسجيل
اقوال المتكلمين ، على قدر استطاعته . ولم يتناول هذا المحضر من
الاجتماعات الا فكر ما دار في اولها ووسطها . ثم اننا لم نطلع عليه
الفريق العراقي ، كما ان هذا الفريق لم يطلعنا على ما سجله السيد
الكيلاني في اثناء الاجتماعات ، مما ادى الى خلاف في الاستنتاج ،

كما سيأتي ذكره في مذكرة وزير العراق المفوض المرسلة الى الخارجية السورية، وجوابي عليها. وقد ادعى الجانب العراقي اننا وافقنا على الميثاق العراقي - التركي ، مع ان حديثنا لم يتجاوز اننا اطلعنا على وجهة نظر العراق وسننقلها الى حكومتنا . وهذا ما يؤيده خلافنا مع الجانب العراقي على نص البيان الذي عرضه علينا ورفضناه ، كما سيأتي ذكره فيما بعد .

ويمكنني تلخيص ما جرى في الاجتماعات بالنقاط الاساسية التالية :

١ . عرض الجانب العراقي رايه في ان الميثاق التركي - العراقي لا يتعمد نقطتين ، هما ، اولاً ، تبادل المعلومات بخصوص الامن ، وثانياً تسهيل مرور الاعتدة الحربية بحرية عبر البلدين . واكد الجانب العراقي ان الميثاق ليس حلفاً ، كما ورد في محضر غانم . واجبناه بأن ليس لنا اعتراض اذا كان الامران المذكوران هما ، حصراً ، هدف الميثاق .

٢ . اوضحنا بصراحة عدم ميلنا الى الاشتراك في هذا الميثاق ، مهما كانت اهدافه . كما اكدنا عزم حكومتنا على معارضة الاتفاق مع الغرب وترجيحنا سياسة الحياد ، مع ايضاح نظرنا الى الشيوعية وفي انها ليست النظام الاجتماعي المتفق مع مصلحتنا . هذا مع الاحتفاظ بصداقة الاتحاد السوفياتي والاعتماد عليه في مواجهة عدوان الغرب .

٣ . اوضحنا ان العدو الوحيد الذي نحسب له حساباً في سياستنا الخارجية هو اسرائيل ، وذلك خلافاً لاتوال العراقيين بأن عدو العرب هو الشيوعية . وكنا نجيبهم بأننا لم نلمس هذه العدواة في بلدنا .

٤ . بعد التوتر المؤقت الذي حصل اثر اتهام بابان ايانا بأننا خربنا الجامعة العربية ، وجوابي الصريح بأننا وجدنا قواعد الجامعة مهدمة ، واضطرار السعيد الى تلطيف الجو ، واعتذار بابان عن اقواله ، اصبح الجو صحاحياً واستمرت المباحثات على نحو ودي واخوي .

٥ . قلت في اثناء حديثي (وهذا لم يتناوله محضر غانم) اننا لا نوافق على الاتحاد السوري - العراقي ، فقاطعني مخائيل اليان وقال للسعيد : « انا ، يا باشا ، لست متفقاً مع دولة العظم على هذا الرأي . » فباغت موقفه الجميع ، ولا شك في ان تنطع السيد اليان الى معارضة راي رئيس الوفد السوري الرسمي امام الجانب

الأخر ، وبهذا الشكل ، لا يعتبر خروجاً على تقاليد التضامن بين أعضاء الوفود في المباحثات السياسية فحسب ، بل يدل على مدى ارتباط السيد البان برجال الحكم في العراق وعدم استطاعته حتى السكوت عندما أعلنت رأياً في الاتحاد السوري - العراقي . وقد اثبتت ، فيما بعد ، المحاكمات التي جرت في العراق في ١٩٥٨ كيف كان البان يتناول الاموال لخدمة سياسة العراق ، كما كنا نظن في ١٩٥٥ ، وذلك بسبب موقفه من حكومتنا ومن الميثاق الثلاثي وسميه الحثيث لقلب الحكومة لتفادي عقد ذلك الميثاق .

وفي ايامنا تلك في بغداد ، كان السفير اللبناني في العراق السيد كاظم الصلح يحيط بنا ليلاً ونهاراً . وكانت الخلوات مستمرة في قصر الضيافة بينه وبين مختايل البان وعبد الجليل الراوي ، عدا الاجتماعات التي كانوا يعقدونها خارج القصر مع نوري السعيد وسائر رجالات العراق .

واحاطنا ايضا سائر رجالات العراق ، اذكر منهم توفيق السويدي ، وفاضل الجمالي ، والباحجي ، والدفعي ، وحكمت سليمان ، وغيرهم . وكانت الحفلات تقام على شرفنا يومياً ، والاحتفاء بنا عظيماً . وكنت اجتمع مع سفييري مصر والسعودية واطلعهما على ما يدور في الابحاث ، بكل صراحة .

وفي اليوم السابع عشر من آذار ، دعانا الملك الى حفلة شاي في مضارب الصيد البعيدة عن بغداد مئة كيلومتر شمالاً . وعندما وصلنا الى المقر المؤلف من عدة خيام جميلة ، استقبلنا الملك والوصي . وبعد تناول المرطبات والشاي ، بدأ الملك حديثه المقتضب عن شؤون العرب العامة ، ثم تبعه الوصي الذي لم يخرج ايضاً عن العموميات . وتكلم مختايل البان بأسهاب ، وتلاه فاخر الكيالي وانا . ولم تكن جميع هذه الاحاديث سوى مجاملات ودية وآراء في المواضيع العامة ، دون التعرض لجزئيات الامور او كبرياتها . ثم استأنفت في الانصراف . ولما خرجنا من الخيمة ، انتحى الملك والوصي بمختايل البان جانباً ، بعيداً عنا . وظلوا يتكلمون بما يزيد على خمس عشرة دقيقة في امور يبدو انها على جانب من الخطورة ، اذ كانت رؤوسهم متلاصقة تقريباً ، والكلام على صوت اطلء . واثار هذا الموقف انتباه جميع الحاضرين ، من حيث ان الملك والوصي لم يبحثا مع رئيس الوفد السوري الرسمي ، بل مع احد اعضاءه الذي هو ، ملاوة على ذلك ، من غير الوزراء .

ويظهر ان عبد الجليل الراوي تنبه الى شذوذ هذا الموقف ،
فاتقرب من الملك وهمس له ، فانتهى الاجتماع بعد قليل . ودعاني
الملك والوصي ، بعد ان ابتعد اليان ، واخذا يحادثاني عن التصوير
الفوتوغرافي ويسألاني عن نوع الآلة التي اصور بها . وهكذا لم
يجد الرجلان سوى هذا الموضوع يعالجانه معي . وانتهت الزيارة ،
وعدنا الى بغداد . وفي اليوم التالي تسلمنا صورة عن البيان الذي
وضعه نوري السعيد لنشره في دمشق وبغداد ، وهذا هو نصه :

جرت عدة اتصالات ومداولات بين الوفد السوري برئاسة دولة السيد خالد
العظم وزير الخارجية السورية ، وبين المسؤولين العراقيين برئاسة فخامة السيد
نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، استعرضت اثناءها القضايا العربية القائمة
وتبذلت وجهات النظر بكل مراحة وحسن نية . وقد اسفرت هذه الاتصالات عن
اتفاق تام بين الجانبين على ان الخطوة التي خطاها العراق مؤخرا في مقدمه ميثاق
التعاون المتبادل مع تركيا لا تتعارض بأي شكل من الاشكال مع ميثاق الجامعة العربية
ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (الضمان الجماعي العربي) .

لذلك يؤكد الجانبان ضرورة استمرار التعاون الوثيق القائم بين القطرين الشقيقين
العراق وسوريا ، مع تمسكها بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك
والتعاون الاقتصادي (الضمان الجماعي العربي) والعمل على تدعيمها وجعلها
ادانتين صالحتين لتحقيق المصلحة العربية العامة .

١٩ آذار ١٩٥٥ خالد العظم نوري السعيد

وعندما تلوت هذا النص ، قلت للحاضرين انه لا يسعنا قط
قبوله ، لان فيه تحويرا لما دار عليه البحث ، فنحن لم نوافق على نظرية
العراق بشأن الميثاق التركي - العراقي ، ولا يمكننا قط التوقيع على
هذا النص . وبدأت المناورات واستمرت طول النهار ، فاضطررنا
الى تأجيل عودتنا الى دمشق حتى اليوم التالي . وتوسط كاظم الصلح
ومخائيل اليان وعبد الجليل الراوي في الامر . وبدا لي ان النص
وضعه نوري السعيد بنفسه ، وانه مصر عليه . ولا بد لي من بيان
الحقيقة عن موقف اليان من هذا النص ، اذ كان يرفض معي ذكر
قبولنا وموافقتنا على موقف العراق . وانتهت المداولات بالاتفاق
على نص جديد خلا مما رفضناه في النص الاول واقتصر على ذكر
« اطلاع الجانب السوري على الايضاحات التي طلبها من الجانب
العراقي ووقفه كاملا على وجهة النظر العراقية ، فوعد بعرضها

على الحكومة السورية مبدئياً ما يرتأيه بشأن العمل على توحيد الصفوف .

وفي اليوم التالي اجتمعنا في دار نوري السعيد ووقعنا النص الجديد ، ثم ركبنا السيارات واتجهنا الى المطار . وكنت مع السعيد في سيارته .

وعند وصولنا الى المطار ، راينا عددا كبيرا من رجالات العراق ، كالسويدي والمدفمي وغيرهما ، ومن الموظفين ومن الضباط ، فكان الوداع حافلا ، على غير ما كان عليه الاستقبال . ولم افسر هذا الفرق الا بان البان طلب من السعيد ان يظهر الحفاوة الزائدة لكي يظن المصريون اننا تفاهنا مع العراقيين ، فتمحصل جفوة بيننا وتتمتع بمباحثات الميثاق الثلاثي . وقد اكد هذا التفسير ما اذيع في محاكمات بغداد في ١٩٥٨ من ان عبد الجليل الراوي كان على اتصال مع محمود رياض والسفارة المصرية ، فكان يطلهم على ما يجري في سورية والعراق . وقد ادعى ان تفاهنا حصل بين رجالاتها الرسميين بشأن الميثاق التركي - العراقي ، مما ادى الى ازوار المصريين ووقوفهم مني موقف المتشكك ، حين سافرت الى القاهرة . وعلى كل حال ، فاني عملت في العراق على تهدئة الجو ، اعتقاداً مني ان ذلك يخفف من حدة العراقيين ويبل عزيمتهم على القيام بمؤامرات لقلب الحكومة واعادة الذين لهم صلة بهم .

ولم يكن في حسابنا قط ان ثمة مجالا لقيام ثورة في العراق لقلب الامور راساً على عقب . ولذلك لم نرى بدا من المجاملات في الكلام ، دون التنازل او الشذوذ عن شيء من برامجنا ، وكانت زيارتي لرجالات العراق السياسيين كلهم واحاديثي معهم ترمي الى اشاعة جو ودي بينهم وبيننا لتخفيف حدتهم وتقليص مساهمهم . وفي الواقع ، علمت من وزيرنا المفوض السيد حيدر مردم بك وغيره ان موقفني كان مستحبا . وقد صرح بذلك نوري السعيد وسواه فوصل الى مسامح المصريين . ولم يرق لهم ذلك ، فلنا منهم اننا انحرفنا عن سيرنا معهم . وقد اثرت هذه الشائعة التي اذاعها العراقيون في موقف رجالات القاهرة . ولمسنا اثر هذا البرود في استقبالنا ومخافتتنا .

وبعد مودتي من العراق ، وفي ٢٦/٢/١٩٥٥ ، قدم الامر الاي محمود رياض اوراق اعتماده الى رئيس الجمهورية ، بصفته سفيراً للجمهورية المصرية في سورية . وكنت من العاملين على تسميته

لهذا المنصب ، بعد ان تعرفت اليه حين حضر الى دمشق مع الصاغ سالم فلمست فيه روحا طيبة من شأنها توثيق العلاقات بين البلدين . وكان هذا التعمين سيعقبه تعيين سفير سوري جديد في القاهرة . بدلا من السيد نجيب الارمنازي الذي لم تكن سياسته واتجاهه يسيران وفق سياستنا . غير ان رئيس الجمهورية السيد هشام الاناسي عرقل تعيين مرشحنا لسفارة القاهرة السيد احمد الشقيري . فاضطرت الى منح السيد الارمنازي اجازة ، فحضر الى دمشق مبعدا عن جو القاهرة الذي لم يعد يتقبله . وظلت سفارتنا شاغرة حتى عين لها السيد عبد الرحمن العظم في ١٩٥٦ . ومن المفارقات العجيبة التي جرت في ذلك الوقت ان رئيس الجمهورية رفض توقيع المرسوم بتعيين الشقيري ، فلجئ الى المحكمة العليا التي استندت في ابطاله الى نظرية غير صحيحة . اذ اعتبرت الاحكام التي تمنع الفلسطينيين نفس الحقوق التي يتمتع بها السوريون لا تشمل حق التعمين في وظائف الدولة . فاضطرنا ، ازاء هذا التعسف ، الى وضع مشروع قانون يجيز ذلك بصورة اكيدة . ورفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم احالة هذا القانون على مجلس النواب ، خلافا لاي تقليد دستوري . فتبني المشروع بعض النواب وقدموه بصفة مشروع قانون لكن حزب الشعب ظل يماطل ويسوف حتى استقالت الحكومة ، فنام الاقتراح في ادراج اللجنة المختصة .

واليكم حادثا آخر يدل على مبلغ حقد رئيس الجمهورية على الحكومة وسياستها ، وهو انه في احدى زيارات رئيس الوزراء العسلي هاج الرئيس وماج وبدأ يطلق الكلام جزافا بصوت عال متهدج — على الرغم من شيخوخته — ويمد يده بحيث تكاد تمس وجه العسلي صارخا : « الى اين تريدان ايصال البلاد انت وفرعون » (وهو يقصدني بهذا الفت) . فحبس العسلي أنفاسه وامسك يده من الافلات لدفع يد الاناسي عن وجهه . فكان هذا الاخير يردد باللسان وبإشارة اليد : « الدماء ستجري هكذا . (ويشير بيديه كأنه يذبح أحدا) . . الدماء ستجري هكذا ولا تصلون الى أغراضكم . » (وهو يقصد التوقيع على الميثاق العربي) . ومضى يرغي ويزيد ويرفع صوته الى درجة مسموعة من الموظفين المنصتين لهذا الجدل في الطابق الارضي من القصر . وفي ختام التمثيلية ، ارتدى الرئيس على ظهره وبدأ يشخر ويزيد ، ثم غاب عن رصده وتدرج الى ارض الغرفة . فوجم العسلي خوفا من ان يكون اصابته نوبة ففارق الحياة ، فيقال انه هو الذي قتله . فما كان منه الا ان استنجد

بالموظفين مفرعوا وحملوا الاتاسي الى غرفة نومه واستدعوا الاطباء على عجل . وظل الرئيس الاتاسي مريضا مدة طويلة لا يستقبل احدا حتى الوزراء انفسهم . وظلت علاقاتنا به على هذا الشكل من الجفاء ، حتى انتهى امره في الرئاسة ، كما انتهى عمر الوزارة نفسها .

ومنذ وصول السفير المصري الجديد الى دمشق ، ظل يلاحظني يوميا من اجل السفر الى القاهرة . وكنت اذ ذاك عاكها على وضع مشروع للاتفاق مع مصر والسعودية نصل به الى مرحلة قريبة من الوحدة العربية ، وذلك تعديلا لمشروع « معاهدة منظمة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي » الذي كانت بعثت به وزارة الخارجية لجعله اساسا للاتفاق بين الدول الثلاث .

وانني اورد فيما ياتي ملاحظاتي على المشروعين المذكورين :
١ . العنوان المعطى للنص المصري يختلف عن العنوان المعطى للمشروع السوري . فالاول يقول « مشروع معاهدة منظمة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي » ، والثاني يقول « الميثاق العربي لتوحيد الشؤون الخارجية والعسكرية والاقتصادية » . وهذا الاختلاف يظهر جليا الفرق بين اهداف المشروعين ، اذ يرمي النص المصري الى اقامة حلف بين الدول العربية ، بينما يرمي الثاني الى خلق نواة للوحدة العربية .

٢ . ينص المشروع المصري على اقامة مجلس دائم مؤلف من وزراء الخارجية والحربية والمالية لدول المنظمة تكون له السلطة العليا في كل ما يتعلق بتنفيذ احكام هذه المعاهدة ، كما تكون قراراته باكثرية ثلثي اصوات الدول الاعضاء . غير ان النص السوري ينص على اقامة مجلس دائم لوزراء الخارجية يضع الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومات الميثاق ، على ان تتخذ القرارات باكثرية الثلثين وتكون ملزمة للجميع .

٣ . ينص المشروع المصري على ان تعتمد دول المنظمة بان لا تعقد اية اتفاقات دولية ، سياسية او عسكرية ، تتنافى واغراض هذه المعاهدة . وعلى ذلك ، فهي تعتمد بعرض الاتفاقات السياسية او العسكرية ، قبل ابرامها ، على المجلس الدائم لتقرير ما اذا كان الاتفاق المعروض منافيا او غير مناف لاغراض هذه المعاهدة . ولا يجوز للدولبة مساحبة الشأن ابرام الاتفاق المعروض الا بمعد موافقة جميع دول المنظمة عليه . واما النص السوري فيعتبر

دول الميثاق ، فمما يتعلق بالتفاوض والتعاقد مع الدول الاخرى في الشؤون السياسية والعسكرية ، «وحدة تامة» ، تطبق دائما في ذلك اسلوب التعاقد الجماعي . ويمثلها دائما في التفاوض والتعاقد ، او في التكليف بهما ، « المجلس الدائم لوزراء الخارجية » . اي ان المشروع المصري يجيز لاحدى دول الميثاق ان تتفاوض مع دولة اخرى ، فتعقد معاهدة ما ثم تعرضها على المجلس . فاذا قبل بها ، تكون سارية على الدولة المتعاقدة نفسها . واما مشروعى فيخضع المبادأة والمفاوضة نفسيهما الى المجلس الدائم ، بالاضافة الى العقد نفسه . اذ يعتبر المعاهدة المعقودة شاملة لجميع دول الميثاق . فهو ينص على ان لا تنفرد احدى هذه الدول بالمفاوضة والاتفاق ، بل يجعل ذلك من اختصاص مجلس وزراء الخارجية . وفي هذا جنوح ظاهر الى توحيد الشؤون السياسية والعسكرية توحيدا كاملا ، خلافا لما يؤدي اليه النص المصري من امكان تعاقد احدى دول الميثاق مع دولة اجنبية (ولو كان ذلك بموافقة سائر دول الميثاق) ، دون ان تشمل تلك المعاهدة سائر دول الميثاق . وينتج من ذلك معاهدات تسري على بعض دول الميثاق ولا تسري على غيرها ، مما يؤدي الى عرقلة الامور والفوضى .

٤ . ينص المشروع المصري على « تسهيل » انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء لغرض الاستثمار والقيام بمشروعات انتاجية برؤوس اموال مشتركة . بينما ينص مشروعى على «حرية» انتقال النقد العربي بين دول هذا الميثاق . كذلك جاء في النص المصري ما يشير الى تخفيف القيود الجمركية الى اقل حد ممكن وتقرير مبدأ الاعفاء لسلع يتفق عليها . بينما ينص مشروعى على اعتبار الاسواق الداخلية سوقا واحدة . فتمتصع منتجات كل دولة بحرية الدخول دون فرض اية رسوم جمركية او داخلية عليها . هذا فضلا عن الفروق الظاهرة عند تلاوة النصين والمقارنة بينهما بالتدقيق العميق .

٥ . كان ثمة اختلاف كبير بين النصين في الشؤون العسكرية، اهمها ان النص السوري يعتد على جيش عربي موحد يتولى قيادته في السلم والحرب قائد عربي عام مع معاونيه في دمشق . اما النص المصري فيشير الى قيادة مشتركة على ما تضمنه دول الميثاق تحت تصرفها من قوات ، اي ان يبقى لكل دولة جيش له قيادته الخاصة . وهذا بالطبع بعيد عن فكرة توحيد الجيوش كلها وجعلها جميعها تحت قيادة واحدة . واما عن النفقات ، فينص المشروع المصري على ان تتحمل الدول المتعاقدة الاموال التي يحتاجها الجهاز العسكري حسب

ما يقرره المجلس الدائم . لكن النص السوري ينص على احداث صندوق مشترك لاغراض الجيش العربي الموحد ، يمول سنويا من الدول الاعضاء ، بنسبة عشرة في المئة من مجموع موازنة كل دولة . ويعين مجلس التجهيز العسكري كهيئة استعمال اموال هذا الصندوق .

والى جانب هذين المشروعين ، وضعت الاركان العلية للجيش السوري مشروعا عسكريا تضمن ، بشكل خاص ، ان تضع كل دولة متماقدة تحت تصرف القيادة المشتركة ، في السلم والحرب ، جميع القوات الضاربة التي تملكها ، بما فيها القوات المتمركزة على الحدود الفلسطينية .

واما عن الصندوق المشترك ، فيقضي هذا المشروع باشتراك الدول فيه بنسبة متساوية ، الا فيما يتعلق بالمنشآت العسكرية الدفاعية ، فيكون نصيب مصر ٤٥ ٪ . ونصيب السعودية ٤٠ ٪ ونصيب سورية ١٥ ٪ . كما يقضي بان تساهم كل دولة بنفقات تسليح وتجهيز القوات الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة ، بنسبة لا تقل من ٤ ٪ من ميزانيتها السنوية العامة ، على ان تصرف (بصورة مبدئية) على تسليح وتجهيز قواتها الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة .

وهذا النص اقرب الى النظرية المصرية من نظرتي ، من حيث وحدة الجيوش كلها ومن حيث توزيع اعباء المنشآت بنسبة غير عادلة لا تتسجم مع مقدرة سورية المالية اذا ما قورنت بمقدرة كل من مصر والسعودية .

ومما يجدر ايضاحه انني لم اعرض مشروعي على الوزارة ، بل اكتفيت باطلاع رئيس الوزراء عليه . وذلك رغبة مني — كما اشرت في مذكرة المشروع نفسه — في استطلاع رأي الحكومتين المصرية والسعودية فيه ، حتى اذا تم الاتفاق على النص نفسه ، بشكله او معدلا ، عرضت الامر على مجلس الوزراء لاخذ موافقته .

وفي اليوم الثلاثين من اذار بارحنت دمشق مصحوبا بالسيدين فخر الكيالي وشوكت شقير رئيس الاركان العامة ، ومعنا السيد محمود رياض سفير مصر . ولشد ما كان عجبا ، عند وصولنا الى مطار القاهرة ، حين لم نجد في استقبالنا سوى الصاغ سالم وموظف من دائرة المراسم . واظهر الزعيم شقير امتعاضه من عدم وجود مفزة عسكرية لاستقبالنا ، كما جرت العادة في استقبال وزراء

الدفاع . ولم نبد أية ملاحظة على هذين الأمرين . واخبرنا القائم بأعمال مفوضيتنا ان النية كانت متجهة الى ان يكون مقرنا على إحدى البواخر او العوامات النيلية ، الا انه تمكن بعد الاحاح ان يجعل اقامتنا في قصر القاهرة ، واقامة الوفد الصحافي المرافق لنا في تلك العوامات . تلك كانت علامات البرود في استقبال الوفد السوري ، في حين كنا استقبلنا الصاغ سالم عند مجيئه الى سورية استقبالا رسميا وشعبيا، استعرض فيه مغرزة من القوى العسكرية، مع انه لم يكن الا وزيرا للارشاد .

وكانت أولى الاجتماعات في قصر وزارة الخارجية ، فحضرها عن الجانب المصري الصاغ صلاح سالم والسيد محمود فوزي، وزير الخارجية ، ومحمود رياض . وكانت اول صدمة اصبنا بها هي اخبارنا بان الرئيس جمال عبد الناصر موجود في قطاع سيناء ولا يعرف على الضبط موعد قدومه ، فبهتتا لهذه المقاطعة التي لم نكن ننتظرها . ذلك لانه هو الذي دعانا والح علينا في الحضور الى مصر للاجتماع اليه ، لا للاجتماع الى الصاغ سالم وحده . وبدت على وجوهنا علامات عدم الارتياح وعدم التفاؤل . وعقدت النية على تسليم مشروع الى الصاغ سالم والعودة الى دمشق ، دون ان نجتمع الى الرئيس عبد الناصر ، وبدأ الصاغ سالم ، على حسب عادته ، بحديث طويل ، عقبه السيد محمود فوزي بحديث لا يخرج ايضا عما نعرفه . ثم تناول الحديث السيد فاخر الكيالي ، وسرد الصعوبات التي تواجه الحكومة الحاضرة في انجاز الميثاق الثلاثي بسبب موقف المعارضين له ، هذه المعارضة التي لم تقتصر على المنتسبين لحزب الشعب وكتلة العشائر ، بل تجاوزتهم الى قسم من النواب المؤيدين للوزارة من الحزب الوطني . وقال الكيالي بضرورة عدم الاستعجال ، حتى لا يفشل المشروع اذا عرض على مجلس النواب . وكان نقاش طويل بين الجانب المصري وبين الكيالي لم اشترك فيه .

ويبدو لي ان عدم حضور الرئيس عبد الناصر اول اجتماع ، كان بناء على رغبته في التعرف الى رايانا وموقفنا حتى يتخذ ما يقضي به الحال من اجراءات . وفوجئنا في اليوم الثاني بنبا مجيء الأمير فيصل ، فذهبنا لاستقباله في المطار ، فوجدنا الرئيس عبد الناصر ولغيف من الوزراء . ورحبنا جميعا بالقادم الذي حل بجناح خصص له قرب فندق مينا هاوس . ثم ذهبنا لزيارته وتحديثنا اليه . وعندما عدنا الى قصر القاهرة اطلمت الكيالي وشقير على مشروعنا ، فرحبا به . وقدمناه الى الجانبين المصري والسعودي وطلبنا منهما ان يكون

البحث على أساس المشروعات المصرية والسورية .

وفي المساء اقيمت حفلة عشاء في استراحة الهرم لم يكن جوها محفوا بالود ، بسبب ما لمسناه من عناية المصريين بالوفد السعودي وبرود موقفهم منا . وعقب العشاء ، جلس المدعوون كلهم في احدى زوايا البهو ، واندفع الامير فيصل في ذكر ضرورة الاتفاق . وتبعه الرئيس عبد الناصر . ثم ابدت ضرورة وضع صيغ الاتفاق بشكل يؤمن صميمية العلاقات بين الدول المتعاقدة ، رغبة في تحقيق الوحدة . وكانت آراء الجانب المصري تميل الى ضرورة عدم التسرع الى الوحدة ، والسير بهراحل وثيدة . واخذوا يشيدون بحاسن مشروعاتهم ، ونحن ندافع عن مشروعنا . وظل الامر كذلك حتى انتصف الليل وغادرنا المكان .

وفي صبيحة اليوم التالي جاء الامير والرئيس ومعهما معاونوهما . واستمر النقاش طويلا وانحصر الخلاف في النقاط التالية:

١ . في السياسة الخارجية : عارض الجانب المصري جمل التعاقد بين الدول العربية والدول الاجنبية جماعيا ، واقترح ان تترك لكل دولة حرية التعاقد بشرط عدم الخروج عن التوجيه الذي يقرره مجلس وزراء الخارجية . اما نحن فقد اصررنا على نظرنا .

٢ . في الشؤون الاقتصادية : اعترض الجانب المصري على اقامة الوحدة الاقتصادية فورا ، وطلب ان تسبقها اوضاع اقتصادية تقربها ، بعضها الى بعض ، وذلك ، مثلا ، بتنزيل الرسوم الجمركية من بعض الاصناف او باعفاء بعضها ، حتى لا تتأثر الصناعات المحلية من فتح الحدود دفعة واحدة . كما اورد المصريون اعتراضهم على حرية نقل الاموال ، وعلى توحيد النقد قبل مرور مرحلة مؤقتة .

ولم نصر نحن اصرارا شديدا على هاتين الناحيتين اللتين لم نضمهما في نصنا الا رغبة في استجلاب لبنان الى دخول الميثاق .

٣ . في الناحية العسكرية . هنا ظهر الخلاف على أشده . فاصر الجانب المصري على ان تتحمل كل دولة نفقات جيشها وان تكون القيادة المشتركة بوضع الخطط الحربية للدفاع . ثم قبل ، في النهاية ، ان يحدث صندوق مشترك ينفق منه على الانشاءات التي تقررها القيادة المشتركة . ولم قبل بذلك واوضحت ان سورية لا تستطيع ، في حالتها المالية الحاضرة ، ان تتحمل اكثر من طاقاتها ، لا سيما ان حدودها مع اسرائيل اطول مسافة ، وان الخطر يهددنا اكثر من

غيرنا . فالمملكة السعودية ليس بينها وبين اسرائيل اتصال ارضي . وبينت ان النسبة التي اقترحتها لتحمل الاعباء مجحفة بحق سورية التي لا يمكن اعتبار مقدرتها معادلة لثلث مقدره مصر ، سواء كانت الوحدة القياسية على اساس النفوس او المورد القومي او ارقام الميزانية العامة .

وانتهى الاجتماع دون التوصل الى تفاهم او العثور على حل وسط . وزارني بعد الظهر السيد حسين العويني ، احد زعماء لبنان السياسيين المعروفين بارتباطهم برجالات الملكة السعودية ، وبدأ حديثه بذكر ضرورة تأمين جميع الوسائل الضامنة لنجاحي في معركة انتخابي لرئاسة الجمهورية السورية ، وان خير تلك الوسائل الاعتماد على مصر والرياض ، وان الطريقة الموصلة الى ضمان تأييدهما هو الموافقة على النص المصري الذي يؤيده الجانب السعودي .

فأبدت للسيد العويني استغرابي لربط الموضوعين ، احدهما بالآخر ، وخاصة تصريحه بأن ضمان تأييد مصر والسعودية هو في الموافقة على النص المصري . واضفت قائلا : « لا اعلم اذا كنت سأشرح نفسي لرئاسة الجمهورية ، لكنني على كل حال لا اطيع هذه المساومات . » فأجاب متراجعا بأن السعودية تؤيد ترشيحي ، وبانه لا يقصد بذلك الاشرط ، الى ما هنالك من العبارات الملتوية . لكنني فهمت مرانه ، وبقيت على موقفي . وقد لمست ، فيما بعد ، اثر هذا الحديث عند الانتخاب .

ثم دعوتُ سفير الاتحاد السوفييتي الرفيق سولود الى زيارتي . وكنت اعرفه ، منذ ان كان ممثلا لبلده في سورية خلال الحرب العالمية الثانية . فلبى الدعوة مسرعا . وبدأت حديثي معه بالقول ان موقف سورية اصبح حرجا بعد ان تنكرت للغربيين وقاومت حلف بغداد وباتت حدودها كلها معرضة لهجوم من جميع الجبهات . فاسرائيل من الجنوب الغربي ، وتركيا من الشمال ، والعراق من الشرق . وليس لدى سورية اسلحة تستطيع الدفاع بها عن كيائها ، لا سيما ان الغربيين سيعملون على اعادة سورية الى سياسة الانصياع التي كانت سائدة في الماضي .

وقلت ان سورية ، بالاتفاق مع مصر ، ترغب في الوقوف على الحياد والحفاظ على استقلالها وكيانها ، وهذا لا يتأتى لنا الا اذا استطعنا شراء اسلحة وذخيرة لتقوية جيشنا . وطلبت منه الاتصال

الجزء الثاني : عهد الحلفاء العسكريين
بحكومته وتبليغها هذا الموقف الذي يشاركني فيه اركان الجيش السوري . فاجابني بأنه سينقل حديثنا فوراً الى حكومته ، مؤكداً طلبنا فاذا جاءه الجواب قبل سفرنا ، بلغنا اياه رأساً ، واذا تأخر بلغنا اياه بواسطة زميله في دمشق . وافترقنا ، بعد ان اشكرت له اهتمامه . وكانت هذه أولى حلقات الاتصال بين سورية والاتحاد السوفييتي ، اعقبها اجتماعي الى الرقيق مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتي في سان فرانسيسكو . وعلى ذلك ، فقد كانت سورية اول دولة عربية تعاقدت مع الكتلة الشرقية على صفقة اسلحة ، ثم لحقتها مصر ، فيما بعد .

وفي اليوم التالي ، اي في ١٩٥٥/٤/٣ ، عدنا الى دمشق . فباشرت بتوزيع صور مشروع على الوزراء لدراسته ، تمهيدا لبحثه في مجلس الوزراء . وطلبت الى كل واحد منهم ابقاء النص سرياً فلم يكن من السيد ليون زميراً الا ان اطلع مختايل اليان عليه ، فدفعه هذا الى جريدة « الحياة » البيروتية ، العراقية النزعة ، فنشرته بنصه الكامل .

وعندما اجتمعنا في مجلس الوزراء وطلبت الموافقة على المشروع ، اقترح احد الوزراء عرضه على الاحزاب المختلفة ، قبل بحثه في مجلس الوزراء . فكان كذلك . وفي الاجتماع اللاحق أبدى كل وزير رأي حزبه . وهذا كان رأي الحزب الوطني :

« يفوض الحزب الوطني وزرائه بالتصريح في مجلس الوزراء بان مشروع الميثاق العربي المقدم من قبل وزير خارجية سورية مقبول في أسسه ، على ان لا يرد في نصوصه ما يمكن حمله على محمل استبعاد العراق لكي يكون شاملاً لجميع الدول العربية بدون استثناء . ولا يرى الحزب الوطني مانعاً من ان تكون المبادأة في ابرامه للدول الثلاث التي باشرت المفاوضات في أسسه ، سورية ومصر والعربية السعودية . (في ١٩٥٥/٤/١٢) » .

وهذا نص بيان حزب البعث الاشتراكي :

« يوافق حزبنا على اسس هذا المشروع ويعتبرها حد أدنى ، على ان لا يرد في نصوصه او في جلته ما يفتح باباً للتنسيق بينه وبين الحلف العراقي - التركي ، او بينه وبين الاحلاف الأجنبية .
التوقيع . و.و. الخاتم »

في ١٩٥٥/٤/١٣

ويدل هذا التصريحان على مدى الخلاف الجوهرى بين الفريقين في الحكومة : فريق لا يريد ابعاد العراق ، مع انه ضالع في

حلف مع تركيا ، وفريق يشترط استبعاد ذلك الحلف .
وهكذا كان موقفني من السعي للتوفيق بين أعضاء الحكومة
حتى لا تنهار فتأتي على أثرها حكومة يؤلفها حزب الشعب والمستقلون
الموالون له ، بالاتفاق مع أعضاء الحزب الوطني السائرين في ركاب
مخائيل اليان ، عميل العراق .

وكان سفيرا مصر والسعودية يلاحقاني يوميا للاستعجال
والبت ، وهما لم يوافقا حتى على مشروعني . ومن ذلك نشأ التأخر
في الإنجاز الذي اعتبره المصريون تلكا مقصودا من قبلي . ولم أكن
والله ، الا قاصدا تجنب الكارثة بعودة الفريق المناوئ لسياستنا
الى سدة الحكم وانهاية هذه السياسة الى الحضيض . ولم يكن
يساندني في مجلس الوزراء الا وزيران ، الكيالي والملقى ، مساندة
حقيقية ومخلصة . اما الآخرون ، فمنهم الحائر كالمسلي ، ومنهم
المناوئ كزمريا ، ومنهم ذو اتصال بالوزير التركي .

ثم سافرت الى باندونغ لحضور مؤتمر الدول الآسيوية -
الافريقية ، واجتمعنا مرتين الى وفدي مصر والسعودية . وفي المرة
الثانية دام الاجتماع من الساعة العاشرة حتى الثالثة صباحا .
واشتد النقاش بيني وبين صلاح سالم بسبب حديثه المتواصل ،
ومقاطعته لنا ، وعدم تركه المجال لبيان ملاحظتنا ، مما اضطرني
الى القول بأننا لم نأت لسماع « مولوغ منك يا اخ صلاح » . فجمد
في موقفه . وقال له عبد الناصر : « دعمهم يتكلمون . » ولم يسفر
هذا الاجتماع الطويل عن شيء جديد ، بل ظل كل فريق متمسكا
برأيه . فالمصريون لا يريدون تخصيص نسبة مئوية من ميزانيتهم
للجيش الموحد ، رغم تساهلنا في عدم تحديد تلك النسبة بعشرة
بالمئة وقبولنا بتنزيلها الى خمسة . واندفع الرئيس هيثم الكيلاني
الذي كان عضوا في وفدنا الى معاتبة الصاغ سالم بقوله : « ألم
تقل لنا في نادي الضباط : تعالوا نتقاسم العيش (الخبز) ، فكيف
تبخل علينا اليوم بالاشتراك بنسبة معقولة ؟ » وعبثا حاول الأمر
فمضت تسوية الوضع . وانفترقا ، كل منا الى داره . ثم بارحنا
باندونغ في الساعة التاسعة صباحا .

وهكذا لم يكتب لمشروعني النجاح ، وكنت أعول عليه بدء
السير في طريق الوحدة العربية المنشودة .

وكذلك صار هذا الأمر الى العدم ، بعد ان انتهت وزارتنا
وعقبته وزارة سعيد الغزي التي كان لحزب الشعب السلطنة

الكاملة عليها . فتمتص الميثاق العام بميثاق عسكري تضمن المواد التي كانت اقترحتها مصر في مشروعها العسكري ، وصرف النظر عما يتصل بالشؤون السياسية والاقتصادية .
وقبل ان اختتم هذا الفصل ارى ضرورة ايضاح ما سببه هذا الميثاق من ازمة حادة بيننا وبين الحكومة التركية . ولا ريب في ان هذه الازمة متصلة ، صلة تكاد تكون متعادلة ايضا ، بموقفنا من الحلف التركي — المراقبي . الا انني رجحت وضعها في هذا الفصل ، لان تحجيج الاتراك الظاهر كان منصبا على اتفاقنا مع مصر . اذ لولاها لما كانت الامور تصا الى الحد الذي وصلت اليه بيننا وبين جارتنا تركيا ، حتى وان لم نشترك في حلف بغداد .

الفصل التاسع اجتماع الامم المتحدة في ذكرائها العاشرة

دعت الامم المتحدة اعضاءها الى الاجتماع في اليوم العشرين من حزيران ١٩٥٥ ، للاحتفاء بذكرى ميلاد هذه المنظمة العاشر ، والمحت الى ضرورة اشتراك وزراء الخارجية في هذا الاجتماع . فعزمت على السفر ، راغبا في ان انتهز فرصة مروري بباريز لانجز المباحثات التي كانت دائرة بين وزارة الدفاع الوطني السورية وزميلتها الامرنسية لعقد صفقة مهمة من الاسلحة والذخائر . وعرضت الامر على مجلس الوزراء ، فقرر الموافقة على سفري ودخولي مع الامرنسيين في المباحثات النهائية وعقد الصفقة .

واخبرت سفير فرنسا ، فجاءني بعد ثلاثة ايام ينقل الى دعوة حكومته الى الوفدة مع الضباط الذين سيراقدونه ، للنزول في ضيافتها . كما اخبرني بان الاتجاه نحو اتمام عقد الصفقة يطمئن بنجاح المفاوضات الدائرة من اجلها .

وفي اليوم التاسع من شهر حزيران ، القيت في مجلس النواب الخطاب الذي اشرت اليه في فصل سابق . فالحب على سياسة بريطانيا والولايات المتحدة ، لكنه ، من جهة ثانية ، سهل على التفاهم مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ومكننا من استجلابه الى طرفنا . فامنا بذلك شر الدول الطامعة في بلادنا .

وغادرت دمشق صباح اليوم الثاني عشر من حزيران متوجهة الى بيروت ، فاستنبول ، فميونيخ ، فباريز . وكان رفاقي في هذه الرحلة اللواء توميق نظام الدين رئيس الاركان ، والزعيم صوايا ، وغيرهما من الضباط ، والسيد موفق القدسي سكرتيري الخاص بوزارة الخارجية . وبعد ان غادرنا استانبول مررنا بعاصفة هوجاء كانت تشقلب الطائرة على نحو مزعج ومخيف . وكان المطر والبرد ينهمران على ظهرها ، فنسمع اصواتا كاصوات عشرات الرشاشات تقذف جهما دفعة واحدة . وكان المسافرون الذين امتطوا الطائرة

في استانبول يأكلون الطعام الموضوع على المناضد الصغيرة امام مقاعدهم . اما انا ، فكنت مستلقيا على مقعدي شادا حزامي ومستسلما الى القدر . واذا بالطائرة تهبط فجأة الى ما يزيد على خمسمائة متر — كما قال لنا قائدها غيبا بعد — دون ان يستطيع القائد السيطرة على زمامها . فطارت الصحن الملوءة بأنواع المأكّل ، والانداح الملوءة خمرا وماء ، الى السقف . ثم سقط ما لم يعلق به على الركاب . وسقطت الحقائق من الرفوف على رؤوسنا، وصرخ المسافرون وبكى الاولاد . وانقطع حزامي ، فارتفعت عن المقعد نحو نصف متر وهويت عليه ثانية . وبعد حين استقرت الطائرة في سريها ، وصحا الجو ، وخمدت اعصابنا المتوترة ، وزال الاصفرار الذي علا اكثر الوجوه خوفا ووجلا . وأخذنا نهنئ بعضنا بعضا بالسلامة والنجاة . واعترف نوتية الطائرة بان مهارة القائد انقذت الركاب من الموت المحقق . ثم اضطر القائد الى تحويل اتجاهه ، فذهب بنا شرقا حتى كدنا نصل الى البحر الادرياتيكي ، ثم دار حول منطقة العاصمة ، فادى ذلك الى تاخر وصولنا الى ميونيخ ساعة كاملة . وهناك ايضا تاخرنا في المطار نحو ساعة اخرى، ولها نظفت طائرنا من بقايا الطعام والشراب التي بدأت تفوح روائحها الكريهة . وهكذا بلغت مدة تاخيرنا ساعتين ، ولما وصلنا الى مطار باريز ، كان في استقبالنا سفيرنا السيد اسعد المحاسني ورجال السفارة وسفير المملكة العربية السعودية وسائر السفراء العرب . وناب عن الحكومة الامرنسية مسيو ماسيغلي ، الامين العام لوزارة الخارجية ، وكبار موظفيها . واعتذر عن اضطراب وزير الدولة الى العودة الى باريز لحضور مجلس الوزراء ، بعد ان انتظرونا في المطار ساعة ونصفا . فشكرت الجميع على تطفهم بانتظارنا هذا الوقت الطويل . ثم اعطيت الاذاعة الامرنسية تصريحاً مقتضيا اعلنت فيه عن رغبة سورية في الحفاظ على علاقاتها الحسنة مع فرنسا .

وسارت بنا قافلة السيارات تحيطها الدراجات النارية التابعة لوزارة الدفاع ، مخترقة شوارع باريز بسرعة مخيفة ، حتى وصلنا الى فندق كريمون الشهير الواقع في ساعة الكونكورد البديعة . واسرع كل منا الى سريريه ليجد فيه الراحة بعد هذه السفارة الممتعة .

وفي الصباح ، بدأت مراسم الزيارة الرسمية بتسجيل اسمي في سجل رئاسة الجمهورية . وحدث انه ، لسبب ظل مجهولا ،

لم يطلع امين عام القصر على موعد زيارتي ، فلم يكن موجودا فيه .
وارتبت الموظفين ، فاضطرونا الى الانتظار في احدى القاعات ،
ريثما اعدوا السجل على طاولة في قاعة ثانية ودعونا الى توقيعه .
ثم انصرفنا الى حيث قبر الجندي المجهول ، فاستقبلنا امام قوس
نصر النجبة معاون حاكم باريز العسكري وبعض الموظفين .

فاستعرضت حرس الشرف ووقفت دقيقة امام القبر ووضعت
عليه اكليلا من الزهور . ثم سجلت اسمي في السجل الخاص ، وتبعني
بذلك السفير والضباط وموظفو السفارة .

وبعد الظهر ، قابلت وكيل وزير الدفاع ، فاعتذر عن غياب
الوزير في اجازة . وبحث معه امر صفقة الاسلحة ، فأبدى استعداد
حكومته لانجازها في سرعة ، واعدادها للتوقيع حين عودتي من سان
فرانسيסקو . لكنه تحفظ بشأن مدة تسديد الثمن على أقساط ،
فاظهرت له ضرورة عدم تأجيل الصفقة او العدول عنها لهذا السبب
وقلت له ان ميزانيتنا لا تسمح بالدفع المعجل . فاذا تشبثت الحكومة
الامرنسية بعدم التقيسط ، فمعناه انها تعتمد على طريقة جانبية
للعدول عن تسليمنا الاسلحة التي تمنعها عنا حكومتا بريطانيا
والولايات المتحدة . وهذا يؤدي الى بقاء جيشنا ضعيفا تجاه الجيوش
التي تأنثر بأمر هاتين الدولتين ، سواء كانت هذه الجيوش عربية
او يهودية . وكان خوف فرانسا من وقوع سورية في احضان
بريطانيا او تحت نفوذ حكومتي العراق والاردن ، يدفع برجال
السياسة والجيش في فرانسا الى مد يد المعونة العسكرية لنا ، ولو
كانت هذه المعونة مقتصرة على بيع الاسلحة باثمان عالية وبأنواع
غير جديدة بكاملها .

ودعانا الوزير الى زيارة احد معامل الدبابات والسيارات
المصفحة ، ومكان تجربتها . فذهبنا صبيحة اليوم التالي الى
« ساتوري » حيث تفرجنا على نوعين من الدبابات الخفيفة وبعض
المصفحات . وكان مرافقونا من الضباط السوريين الاخصائيين او من
المبعوثين للتمرين في فرانسا يستوضحون عن دقائق صنع هذه المعدات
وسيرها وتسليحها ، ويناقشون الخبراء الامرنسيين في بعض
الامور الفنية ، مما دل على ان عندنا من الضباط من يستطيع
مضاربة الضباط انفيين الامرنسيين ، فلا يضحكون علينا . وانتهت
الزيارة ظهرا ، فعدنا الى باريز بعد ان تواعدنا مع الضباط الامرنسيين
على اللقاء في اليوم التالي لتلبية دعوة الوزير الى مشاهدة طائرات
« المستر » الشهيرة . وكان ضباطنا تواقين الى استطلاع مزايا

هذا النوع من المقاتلات الذي لم يكن معدا للبيع ، ولا حتى للعرض .
الا ان الوزير كان وعد ببيعنا عددا محدودا منه .

وعينت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر لبدء زيارتنا الرسمية . فلما نزلت بهو الفندق ووجدني رئيس التشريفات لابسا اللباس الاسود الرسمي ، بهت وسألني عما اذا لم يصلني رجاؤهم ان يكون اللباس عاديا . فأجبتة سلبا . وكان ضيق الوقت لا يسمح بتغيير الملابس ، فأسرعنا الى ركوب السيارات وتوجهنا مع سفيرنا الى قصر الاليزه . فحيتنا شرذمة من الحرس الجمهوري وعزفت التشيدين السوري والافرنسي . ودخلنا مكتب رئيس الجمهورية مسيو كوتي ، فلاقانا بحفاوة وترحيب كريمين . وبدأ حديثه عن حبه بلادنا — وهذه اسطورة يفتح بها رجال السياسة الاجانب احاديثهم تمهيدا لما بعدها — وشوقه لزيارتها . فتحاثيت ، طبعا ، التعرض الى دعوته حاسبا انه لا يلقي لدى الشعب السوري ترحيبا مرضيا . وفكر انه مرتاح لاول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية سوري . فشكرته على لطفه وانسه وذكرت له انني لست حديث العهد بالملاقات الحسنة مع دولته ، اذ كنت وزيرا مفوضا لدى حكومتها وبقيت في باريز سنة ونصف السنة، تمكنت خلالها من تحسين الصلات بين فرنسا وسورية وعقد الاتفاق المالي . ثم ختمت مهمتي بالاتفاق على اول صفقة اسلحة لدى احد المعامل الافرنسية . واضفت بانني احمل في هذه الزيارة الامل الكبير بان يكتب التوفيق لمهمتي الحالية التي تشبه المهمة السابقة . فأجاب الرئيس بانه مطلع على نوايا الحكومة الطيبة ، من حيث تلبية رغبة الحكومة السورية الا ان ثمة جوا مشحونا بالدعاية ضد فرنسا ، لا يجعل عبء حكومته هينا الى حد كبير . وهكذا افتتح الرئيس الافرنسي المعزومة الممهودة التي ردها كل من زرتسه وزارني من رجال فرنسا الرسميين خلال اقامتي في باريز . وهي ان الاذاعة السورية كانت تتبع خطة الاذاعة المصرية وتبث في الاثير اذاعة موجهة الى العرب بشمال افريقيا تحثهم فيها على مواصلة الجهاد قسدا فرنسا ، كما تقوم بحملات عنيفة ضد الاستعمار الافرنسي . وبدأ لي ان الحكومة الافرنسية مستضع شرطا لقاء عقد صفقة الاسلحة ، هو ان تكف اذاعتنا من التحريض بها وتحريض العرب عليها . وتاكسد هذا التنبؤ عندها . رد رئيس مجلس النواب الاقوال ذاتها ، ثم اعقبه رئيس الوزراء ، فوزير الخارجية . فأجبت الرئيس بأننا

لا نحمل تجاه فرنسا اية ضغينة . وقد نسينا مآسيها ، وطوبىنا
صفحة الماضي ، ولا ننوي في اذاعتنا اىذاء فرنسا بل دعم مطالب
اخواننا في الحرية والاستقلال ، وهذا امر طبيعي . اما اذا كانت
اللهجة قاسية ، فلا بأس من جعلها اقل قساوة ، خصوصا لان
الافرنسيين هم الذين نادوا بالحرية وبحقوق الانسان وعلّمونا ايها
في مدارسهم ، كما علّمونا المناهج الديمقراطية ومبادئ استقلال
الشعوب .

ولم يسمح قصر مدة الزيارة المحددة ، وارتباط رئيس
الجمهورية بمواعيد اخرى ، له بأن يسترسل في الحديث أكثر مما
حصل ، فاكفى بالإشارة الى ان وقت وزير الخارجية قد يكون افسح
للبحث المستفيض .

وانهى الرئيس الزيارة بترديد عبارات المجاملة الرقيقة التي
اشتهر بها مسيو كوتي بين اسلافه . وكنت اعرف منهم السيدين
البرلو برون الذي بقي في الرئاسة سبع سنين ، ثم جددت له فلم
يبق فيها سوى عام واحد ، اذ جرفه انكسار فرنسا في ١٩٤٠ ،
فخلفه المارشال بيتان . والرئيس الآخر الذي عرفته كان مسيو
فنسان اوربول ، وذلك طول مدة مهنتي بباريز في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .
وقد استقبلني مرارا لسماع حججي الرامية الى اقناع فرنسا بعدم
الوقوف الى جانب اسرائيل . وقد اخفى الرئيس المشار اليه تحست
قناع لطفه ونعومته ما كان يشعر به من ميل صميمي الى اليهود .
ولم تظهر حقيقته الا بعد انتهاء مدة ولايته ، حين اخذ يلقي الخطب
داعيا الى دعم اسرائيل . ثم انه زارها زيارة طويلة وأبدى ثمور
التأييد نحوها .

من ثم قمنا بزيارة رئيس مجلس النواب ، ورئيس مجلس
الوزراء ، وهو يهودي اسمه ادغار فور . وردد الرئيسان على
مسامعي الحديث نفسه عن اثر اذاعة سورية السيء على العلاقات
بيننا .

وكانت خاتمة المطاف زيارة مسيو رينيه وزير الخارجية ، في
القصر الكائن بالكه دورسه ، فعاودتني ذكريات زيارتي المتعددة
لهذا القصر ، عندما كنت وزيرا مفوضا .

وقبل سفري الى باريز ، كان مندوب السيد صالح بن يوسف ،
الزميم التونسي ، زارني بناء على دعوتي . فحدثته عن الوضع
في المغرب العربي وسأله عما يرغب هو واخوانه في ان يزودوني

به من المعلومات ، وعما يتوقعون الى بحثه مع رجالات فرنسا .
لذلك سميت في زيارتي لوزير خارجية فرنسا لان اجمل معظم
الوقت مخصصا لبحث هذه القضايا العربية . فقلت له بان الوضع
الحالي الذي اقدم عليه مانديس فرانس ، رئيس وزراء فرنسا
السابق ، من التسليم باستقلال تونس الداخلي ، هو خطوة طيبة
نحو تحقيق الاستقلال الكامل . واضفت ان من المستحسن المبادرة الى
اتخاذ خطوات اخرى سريعة . اما عن الجزائر ، فقلت له بضرورة
المدول عن اعتبارها ولاية افرنسية ، واشترت بلزوم العمل على
ايجاد حل سليم يرضى به الجزائريون ، واجراء انتخابات سياسية
واقامة دولة مستقلة .

اما عن مراكش ، فالححت على وجوب اعادة السلطان محمد
الخامس الى عرشه لتسهيل حل القضية حلا جنريا .

واجاب الوزير ، بنعموة ودراية للامور في حاضرها ومستقبلها ،
بان الامر في تونس ومراكش سيسوى عما قريب . واما بشأن
الجزائر ، فان الامر صعب في نظره ، بسبب وجود المستوطنين
الافرنسيين الذين تملكوا مساحات كبيرة من الاراضي وعددا كبيرا
من دور الصناعة والتجارة . وهم يضغطون على الحكومة للحيلولة
دون منح الجزائر استقلالها ، خوفا على ممتلكاتهم . فقلت له بان
الافرنسيين اذا لجأوا الى اجراء انتخابات نيابية واقامة حكومة
لها صفة تمثيل الاهلين حقا ، امكن ايجاد حلول لضمان مصالح
اولئك الناس .

لهز الوزير براسه ملمحا الى صعوبة الامر . وقد برهنت الايام
على هذه الصعوبة التي لم يجرؤ احد من الساسة الافرنسيين على
اجتيازها . بل انها خلقت مشاكل داخلية كادت تؤدي الى
حرب أهلية ، عندما ثار الجيش في الجزائر والف لجنة امن امام
احتلت جزيرة كرسىكا واوشكت على احتلال الاراضي الافرنسية
نفسها لاقامة حكم عسكري رجعي . وانتهى الامر الى استدعاء
الجنرال ديغول وتسليمه زمام الامور ، واجراء استفتاء قفى على
الجمهورية الرابعة ، وتأسيس حكم ائبه بالحكم الديكتاتوري .
وانتخب الجنرال المفسر اليه رئيسا للجمهورية الخامسة .

ثم تناول الوزير امر الاذاعة السورية ، وعدد المتاعب التي
اورثتها اياه في الاوساط الحكومية والنيابية ، ثم طلبهمني العمل على
ايقاء الحملات القاسية او تخفيف لهجتها ، على الاقل ، لتسهيل بذلك

مهمته في عرقلة مساعي بريطانيا وامريكا لاقحامنا في حلف بغداد . وكذلك لكي لا نجعل المجال مؤاتيا لمساعي اسرائيل الرامية الى حمل الحكومة الفرنسية على رفض بيع الاسلحة من الجيش السوري . واكد لي الوزير ان موقفه حرج ، وطلب مني القيام بعمل ما في هذا السبيل ، تخفيفا لثقل عبئه . فوعدته بالاتصال مع رئيس الاركان ، والعمل بقدر طاقتي على تسيير الامور .

واكد لي الوزير ان سياسة فرانس الخارجية تستهدف استتباب الامن والاستقرار في الشرق الاوسط ، دون تدخل اية دولة اجنبية ، وانها لاتزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الذي اصدرته في ١٩٥٠ مع بريطانيا والولايات المتحدة . وهي في هذا السبيل تدعم رفضنا الاشتراك في الحلف التركي - العراقي الذي انضمت اليه بريطانيا وباكستان وايران . وقال ان وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج اليه للدفاع عن كيان بلاده .

فشكرت الوزير على ايضاحاته ونواياه الطيبة وسردت له ما يحسن اطلاعه عليه من مؤامرات الانكليز والامريكان والعراقيين ، وما نحن مقبلون عليه من اتفاق مع مصر والسعودية . فحبذ هذه الخطة واعلن بان صيلات فرانس مع الملك سعود على احسن ما يكون

وقبل ان استأذنه بالانصراف الح الوزير مرة اخرى ، بلهجة ناعمة ، في طلبه الخاص بالاذاعة السورية وحملاتها على فرانس . فوعدته بدرس الامر والقيام بما يستطاع .

وفي المساء حضرت مع سفيرنا ورئيس الاركان والضباط المرافقين له حفلة العشاء التي اقامها وزير الخارجية ، احتفاء بنا ، وحضرها كذلك سفراء العرب وكبار موظفي الوزارة .

وفي اليوم التالي ذهب رئيس الاركان وضباطه الى المطار الحربي ، حيث دعوا لمشاهدة الطائرات المقاتلة الفرنسية ، ومنها الطائرة الشهيرة باسم « مستير » لكنهم عادوا بخيبة الامل ، اذ انهم حرما من مشاهدة هذه المقاتلة لسبب لم يعلن لهم . ولعل حقيقة الامر ان اسرائيل تعاقبت مع فرانس على تسليمها عددا من هذه الطائرات فتوصلت الى اخفائه عن ضباطنا وعرقلة شراء عدد منه للقوى الجوية المسلحة السورية .

وفي المساء اقام سفيرنا في السفارة حفلة استقبال انيقة حضرها وزير الدفاع الجنرال كوينغ وسواء من كبار موظفي الخارجية بالإضافة الى السفراء العرب والاجانب وعدد من رجال العلم والادب والصحافة . فكانت حفلة بديعة اكد لي فيها وزير الدفاع عزمه على انجاز صفقة الاسلحة . لكنه رجاني ايقاف حملات الاذاعة السورية . فانتحيت مع رئيس الاركان جانباً من البهو الكبير وقلت له : « اليس من الافضل ان تسكت الاذاعة ريثما نشترى الاسلحة ، او على الاقل ، ان تخفف حملتها العنيفة ؟ » فاجابني بالاجاب .

فعمدت الى كتابة برقية الى الخارجية ذكرت فيها حديث المسؤولين وطلبهم الملح بشأن الاذاعة ورغبتي في تأجيل الحملة أو تخفيف لهجتها ، متفقاً في ذلك مع رئيس الاركان . وارسلت البرقية فوراً الى دمشق . وجاني احد الصحفيين قائلاً ان برقية وردت من دمشق تروي اشاعة سرت عن اجتماعي في باريز الى الزعيم اديب الشيشكلي . فارسلت برقية مفتوحة بتكذيب هذه الاشاعة ونفي الامر اطلاقاً . وقد ظهر في محاكمات بغداد في ١٩٥٨ ان باش اعيان ابرق الى وزير العراق بدمشق طالباً منه ان يطلق هذه الاشاعة لكي يفسد علي ، حسب زعمهم ، طريق الوصول الى رئاسة الجمهورية . وكنت في الواقع لا افكر بالاجتماع الى الشيشكلي ولا اجتمعت اليه . كما انني لم اتصل به مباشرة او مداورة .

وفي صباح اليوم التالي قدم لزيارتي مسيو ماسيفلي ، امين امراض امريكا سر الخارجية العام ، ومسيو رو ، مدير قسم الشرق فيها . وبريطانيا فاستقبلتهما في مكتب سفيرنا وبحضوره . فبدأ ماسيفلي حديثاً على تسليم ملتويا على الطراز الذي يستعمله الدبلوماسيون القدامى ، اي الجيش السوري اللف والدوران حول الموضوع وعدم المصارحة به ، بل اللجوء الى التلميح والتنويه .

ومهمت بعد جهد جهيد انهما يتصدان الى القول بان بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرانسوا الرامية الى تسليم سورية ، في الحين الذي ترفض سورية الاشتراك في اي حلف او منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى . وان هذا الاعتراض يجعل موقف فرنسا حرجية تجاه اسدقاتها ، ولذلك يحسن ان يجري تفاهم بين هاتين الدولتين وبين سورية على هذه الشؤون ، ان لم يكن كتابة مفاوضات على الاقل ، لعل ذلك يخفف من ضغطهما على فرنسا . فمجمبت من هذا الحديث الذي يختلف تماماً عن حديث وزير

الخارجية نفسه والذي لا يتألف كذلك مع روحية احاديثي مع سواء من الرؤساء في باريز او مع سفير فرنسا بدمشق . وظهر علي الامتناع حين اجبتهما بلهجة جافة بان سورية لا توافق ، في اي حال من الاحوال ، على ان تقيد سياستها الخارجية باي قيد . وهي لا تنوي الاتفاق مع اية دولة اجنبية ، ولو ادى ذلك الى حرمانها من الاسلحة الفرنسية . فاذا اصرت الحكومة الفرنسية على هذه القيود ، فانها تضع نفسها في صف الدول التي لا نعتد على صداقتها ومساعدتها . وهكذا نصبح مضطرين ، اذ ذاك ، الى قبول العروض التي تردنا من جهة اخرى غير غربية لتدارك ما يلزمنا للدفاع عن انفسنا دون ان نتقيد باي شرط .

ففرح ماسيغلي بيده وقال انه لا يقصد السى الرجوع عن الصفقة ، لكنه يقصد الى جلب نظرنا الى الواقع . ثم عاد الى اسلوبه اللطوي ، فقطعت عليه سلسلة حديثه متذعرا بموعد سابق وصرفته مع زميله .

غير ان هذا الحديث شغل بالي . وتأملت في الوضع الذي سوف نجابهه اذا امتنعت فرنسا عن تسليم الاسلحة ، وتساعلت في نفسي ياترى ، من منهم يكذب علي ؟ اهو الوزير الذي اكد عقد الصفقة وتسليمها ، ام الامين العام الذي لوح بصعوبة التسليم ما لم نتفق مع بريطانيا وامريكا ؟ واعلمت رئيس الاركان بما جرى ، موصيا بسبر غور ضباط الوزارة الذين يتصل بهم ، على ان استجلي حقيقة الامر من وزير الخارجية الفرنسية في سان فرانسيسكو .

ثم كان ما كان من امر الحادث الذي اثاره رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة باعتراضه على اني ذكرت ما زعم بأنه يثير الخلاف بين الاعضاء في خطابي الذي كنت القيه امام الجمعية واقول فيه ان سورية تدعم مطالب عرب افريقيا الشمالية المشروعة . اذ جاعني برقية من سفيرنا بباريز يقول فيها انه علم ، بطريقة سرية ، ان وزير الخارجية الفرنسية ابرق من سان فرانسيسكو طالبا قطع المفاوضات حول صفقة الاسلحة . وبينما انا عازم على طلب الاجتماع الى الوزير المشار اليه ، جاعني منه دعوة الى تناول الشاي عنده . وقد وصفت حديثي معه في موضع آخر من هذه المذكرات ، ولا بأس من ان اذكر هنا ما تعلق بهذا الموضوع . فقد قال لي « بينه » ان لمسيو ماسيغلي ميولا انكليزية ترعرعت ابان وجوده سفيرا في لندن ، وانه اذا ما سمع كلمة من السفير البريطاني في باريز استكبر الامر

واعتبره خطيرا . اما هو ، اي مسيو بينه ، فانه لا يعتد بالسياسة البريطانية الا بقدر ما تتماشى مع سياسة فرنسا . واما اقوال مسيو ماسيفلي فيجب ان لا نقيم لها وزنا على الاطلاق واكد لي انه لا يشترط لعقد صفقة الاسلحة اي شرط سياسي او معنوي ، حتى انه لا يطلب منا ايقاف الحملة بشأن افريقيا الشمالية العربية . لكنه ابدى لي ان خصوم الحكومة الامرنسية الحالية من النواب قد يوجهون اليه اللوم على قبوله بيع الاسلحة ، بينما سورية تهاجم سياسة فرنسا وتحارب مصالحها .

فشكرت الوزير على اقواله وتاكيداته واضفت قائلا ان وزير الدفاع الامرنسي اكد لي ، في حفلة السفارة ، انه عازم على تنفيذ الصفقة . فقال مسيو بينه بأن ذلك كان بناء على اصراره . فهو يريد ان يقادر وزير الدفاع السوري فرنسا مرتاحا ومسرورا من نجاح مساعيه .

وفي اليوم السادس عشر من حزيران ، دعينا الى تناول طعام الغداء على مائدة مسيو باولومسكي ، وزير الدولة ، وهو من اصدقاء الجنرال دي غول . وكانت الوليمة في قصر وزارة البحرية ، ذات الابهاء الخلابة بريائشها الفاخر وجدرانها المكسوة بالبروكار الحراري . وكان حديث الوزير وديا على النمط الذي لقيناه عند جميع من قابلناهم .

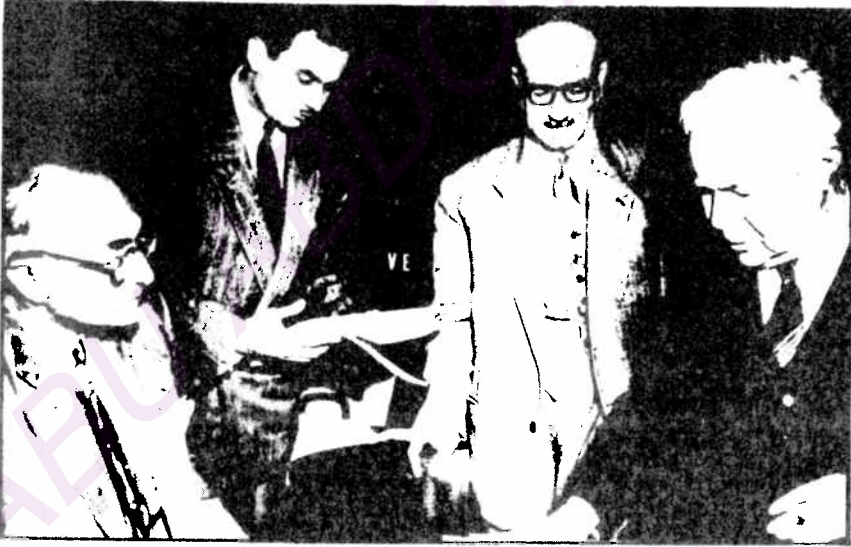
وفي منتصف الليل ، ركبنا طائرة الشركة الامرنسية التي تحتوي سرائر للنوم كاسرة الفنادق ، تؤمن للمسافر بها راحة كاملة مع اطيب الاطعمة والذها .

وطال علينا الليل بسبب فرق درجات الطول ، فوصلنا الى بوسطن في الساعة السادسة والنصف صباحا . وكان الوقت في ساعاتنا يشير الى الحادية عشرة والنصف حسب توقيت باريس . ثم طرنا الى نيويورك ، فوصلنا اليها في الساعة الثامنة . وكان في استقبالنا سفيرنا السيد فريد زين الدين ، ومندوبنا لدى الامم المتحدة السيد رفيق العشا ، وغيرهما من الموظفين السوريين . وقد نظرت الى ابنية مطار آيدلوايد الذي نزلنا فيه ، فوجدتها لا تطبق بمطار يعتبر اكبر مطار في العالم . وبعد ان مكثنا في غرفة الصحافة المتواضعة ، حيث جاعنا عدد من المصورين والمخبرين ، ركبنا السيارات وسرنا نحو المدينة التي تبعد اربعين كيلومترا عن المطار . وهناك نزلنا بغضيفة السيد العشا ، في داره الخاصة . ثم ذهبت مع

<http://abuabdoalbagi.blogspot.ae/>



خالد العظم يلقي خطابه (بالانكليزية) امام الجمعية العامة للأمم المتحدة،
لمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على تأسيس المنظمة الدولية.



وهو هنا في مقر الأمم المتحدة مع فارس الخوري (الى اليمين) ومحي الدين
النصولي واحد موظفي الوفد السوري الدائم في الأمم المتحدة.

20 juin 1940

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



Son Excellence général Darty
Haut-Commissaire

Beirut

Ravitaillement en blé à Damas est arrêté

Pour demain seulement stop malgré nos demandes
réitérées et pressantes Service Ravitaillement n'a pas
arrêté stockage indispensable stop d'après déclara-
tions Mahafiz Djigireh ravitaillement exporté
500 tonnes blé par jour sans que Damas en reçoive
plus que 80 tonnes stop absolument indispensable que
stocks 500 tonnes soient soit immédiatement
arrêté pour Damas à part livraisons besoins
journaliers stop impossible assurer aucune
quantité des régions environnantes stop si ne
recevons pas blé demain conséquences très graves
fatâlement à prévoir stop prie votre Excellence donner
ordres nécessaires pour arrêter blé pour Damas par
tout moyen rapide car livraisons suspendues
depuis deux jours

Khaled el Azzam

Chef du Gouvernement Syrien

وثيقة تاريخية كتبها خالد العظم بخط يده باللغة الفرنسية يوم كان رئيساً
للدولة السورية في ١٩٤٠. وهي نص برقية إلى الجنرال دانز المفوض
السامي الفرنسي (حكومة فيشي) يشكو فيها من افتقار دمشق إلى الحبوب
ويطالب بتلبية حاجتها في الحال.

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



مع الرئيس الفرنسي رينه كوته، في زيارة «الملكيه دورسيه» في الخمسينيات.

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>



خالد العظم يتلقى، وهو في مكتبه برئاسة الوزارة، وساما تقديريا من احدى الدول الصديقة.

زين الدين الى احدى محطات الاذاعة ، حيث اعطى حديثا اوضحت
اليه بعض الكلمات . ثم ذهبنا الى زيارة مستر همرشولد ، الامين
العام للأمم المتحدة . وكان سفيرنا حذرني بأنه موال للصهيونية .
لكني لم المس منه ما يدل على ذلك . وكانت الزيارة للمجاملة .
وتفرجت على البناء الضخم للذي تشغله دوائر الامانة العامة ،
وعلى قاعات اجتماعات الأمم المتحدة ومجلس الامن ، وهي غاية
في الاناقة العصرية وتحوي احدث وسائل ترجمة الخطب ونقلها
الى الاعضاء . وشربنا في المقهى كاسا من الحليب ، تقليدا للامريكيين
الذين يكثر من شربه . ثم اخذنا رفاقنا الى مشاهدة البناية
الشاهقة المسماة بـ « لامباير ستيت » ، فاذا فيها ١٠٤ طبقات ،
وترتفع قممها ٣٤٠ مترا عن سطح الارض ، ولها ثلاثة مصاعد
متتالية حتى آخر طبقة ، حيث يشاهد المرء مدينة نيويورك ،
بناطحات السحاب والشوارع المتقاطعة في زوايا قائمة ، عدا شارع
برودوي الذي يقطع الشوارع ، تماما كما يسير السكر متمايلا
لا مستقيما . ثم ذهبنا الى اكبر فندق ، وهو المسمى بـ « وولدرف
استوريا » ، فاذا هو في داخله اشبه بمدينة صغيرة تخترقها الممرات
الفسيحة وعلى جانبيها المخازن التي تعرض انفس البضائع
واغلاها . وكانت الانوار الكهربائية تشع كان النهار لا ينتهي .

ويجلس في ابهاء الفندق المتعددة اناس لا يقصدون هذه الامكنة
الا للتفرج على القادمين والغادين من نزلاء الفندق وزواره . فجلسنا
كما يجلس الناس واكلنا بوظة طيبة . واحسست بشيء يشبه الدوار
من كثرة الناس الذين يمشون او يذرعون الارض جيئة وذهابا امامي .
ولما خرجنا الى الشارع وسرنا على احد رصيفيه ، قدر ما تسمح
لي رجلاي بالسير ، شعرنا كأننا في نهر تتدفق مياهه بسرعة . فقد
كان الناس ، افرادا وجماعات ، يسرعون الخطى ولا يلتفت احدهم الى
سواه . واحب رفاقنا ان نشاهد قاعة سينما « راديو سيتي » ،
فوقفنا امام احد المداخل صفا واحدا . ولم يمض علينا ربع ساعة ،
حتى وصل آخر الصف الى مسافة تقدر بمئة متر ، ولم يكن باب
الدخول قد فتح بعد . وحين تعبت من الوقوف ومللت من الانتظار ،
تركنا دورنا وذهبنا الى تناول العشاء في احد المطاعم ، ثم عدنا الى
دار السينما . حيث اتصل زين الدين بأفراد الجاليات السورية في
شيكاغو وواشنطن ليؤمن اجتماعنا اليهم عند وصولنا الى بلدهم .
وفي صبيحة اليوم التالي ركبنا الطائرة وتوجهنا الى شيكاغو ، فوجدنا

في استقبلنا لفيما من الجالية ، رافقوا زوجتي الى الفندق . اما زين الدين وانا ، فتوجهنا بالسيارة الى دار مستر ستيفنسن في مزرعته البعيدة نحو ستين كيلومترا عن اطراف البلد . كان مستر ستيفنسن زعيم الحزب الديمقراطي ومرشحه السابق واللاحق لرئاسة الجمهورية . وكان زين الدين يعتقد بصداقته ويواصل سعيه لاستجلابه الى جانبنا في قضية فلسطين .

وكانت هذه الزيارة اول لقاء بيني وبين الطهي الامريكي . اذ قدم لنا مضيفنا انواعا منه اعلنا له ، على سبيل المجاملة ، استطيابنا اياها . وبعد تناول الطعام جرى حديث بيننا استمر ثلاث ساعات ، بسطت فيها وجهة نظرنا في قضية فلسطين بتفصيل واف . وكانت جهودنا ، زين الدين وانا ، منصرفة الى السعي لحمل الديمقراطيين والجمهوريين على تجنب جعل قضية فلسطين وسيلة للزيادة الانتخابية ، وذلك بعدم ذكرها في البرامج الرسمية . وحاولنا اقناع مخاطبنا بافضلية التحرر من قيد معاونة اسرائيل ، حتى يتيسر للحكومة الامريكية ان تكون طليقة اليد في سياستها مع العرب . ولم يظهر لدى مضيفنا اهتمام بجميع ما قلناه واوردناه من حجج وبراهين اكثر من اهتمامه بحادث طريف ، هو انني طلبت اليه ان يحضر خريطة الشرق الاوسط ، فاحضرها سكرتيره . فسألته ان يمسكها وان يرفع نظارته فرفعها . فقلت له : « دلني بأصبعك على موقع اسرائيل على الضبط ! » ففهم النكتة وضحك لها طويلا . فقلت له : « انك يا حضرة الحاكم — هكذا كانوا يلقبونه — لا تستطيع ان ترى هذه البلد اذا رفعت نظارتك عن عينيك . فهي نقطة في بحر تحيط به البلاد العربية . وانتم ، معشر الامريكيين ، تتركون العرب جانباً وتدعمون هذه الدولة الصغيرة في حجبها والكبيرة في خطرها . » وقال لي زين الدين ، فيما بعد ، ان مخاطبنا صارحه في اجتماع لاحق ان هذه النكتة اثرت على عقله وتفكيره اكثر من سائر الدلائل التي قدمناها . ولم تؤد زيارتنا هذه ولا احاديثنا الى كل ما كنا نرغب في الوصول اليه . لكنها ، على اي حال ، تركت اثرا لا يخفى .

وبرجعونا الى شيكاغو اخبرنا بعض افراد الجالية بأن عدداً منهم مجتمعون في احد النوادي ، وانهم بانتظارنا . فمسرعنا الى هناك ، فشربنا المرطبات والقهوة ، ثم جلسنا في القاعة الكبيرة ، حيث القيت كلمة ، ترجمها احد رفاقنا ، عبرت فيها عن شعورنا نحو ابناء سورية ولبنان ، ودعوتهم الى الحفاظ على ذكريات الماضي

الفصل التاسع : اجتماع يوم التوحيد في مكة ،
وعلى ارتباطهم بوطنهم الأصلي ، مع المحافظة على ولائهم لوطنهم
الجديد . ورويت لهم ما حل باخوانهم أبناء فلسطين وما لاقوه من
اليهود من اضلهاد وتشريد ، ثم دعوتهم الى التماسك والتضامن ،
وخصوصا الى تعليم ابناءهم اللغة العربية حتى لا تنقطع الصلة
الوحيدة البقية لهم مع بلادهم الاصلية ، ثم تبغني بعض افراد الجالية
في الكلام . واستمر الاجتماع على ما بدأ به من الغبطة والوئام ،
حتى قام احد الحاضرين ، وهو يوغسلافي الاصل ، وقال : « نحن
هنا مسلمون لا يهمننا سوى ما يهيم الدين الاسلامي وما يتصل بنا
كأمريكيين . » وتابع كلامه بمدح الولايات المتحدة وما تقوم به في العالم
نحو الشعوب البائسة . ولم يأت على ذكر فلسطين صراحة ، لكنه
لمح بأن على الجاليات ان تتجنب بحث ما من شأنه الايقاع بينها وبين
الدولة التي تأويها الآن وتبدها بوافر نعمها . ثم ختم حديثه داعيا
الحاضرين الى الاشتراك في النزهة التي يعدها ليوم الاحد في احد
الملاهي ، وهم مزودون بالماكل والشراب ، لينعموا بالرقص والموسيقى
ونسيان الهموم .

هكذا كان اليهود يرسلون اجراءهم لانساد عادات ابناء
الجاليات العربية ولتفرقة كلمتهم ولابعادهم عن العمل لمصلحة
بلادهم الاصلية . لكن احد افراد الجالية الدرزية ، السيد محمود
عزام ، وقف وندد بالخطيب على ما قاله ، ثم كال له انواع الشتم .
وكاد ان يهجم عليه فيضربه ، لو لم اعيده الى هدوئه . ثم قام زين
الدين والقي كلمة هادئة لام فيها هذا الخطيب على آرائه ومفوض
مراميها . ثم غادرنا المكان ، وفي قلوبنا غصة من هذه الحادثة .

وفي المساء ، تناولنا طعام العشاء عند السيد لويس نشار .
وكانت الدعوة مقتصرة على عدد قليل من المغتربين السوريين .
واناضت السيدة نشار على السهرة جو لطف وانس .

وفي الصباح ، افانقت ابنتي سحاب وهي تشكو من صداع
وارتفاع في درجة حرارتها . فدعونا الطبيب القاطن في الفندق —
وهذه عادة جميلة ، اعني ان يكون في كل فندق كبير طبيب يقيم فيه
ويعالج مرضاه — فقال ، بنتيجة الفحص ، ان الصغيرة مصابة
بالحصبة ولا يجوز لها الخروج من الفندق .

فضاق صدري بهذا الحديث ، وكنت بين ان اترك زوجتي
والصغيرة وحدهما في مدينة غريبة ، وبين ضرورة السفر فورا
لحضور الامتحان . وقد لمست من السيد نشار وعزام اهتماما وعظما

جعلاني اترك عائلتي في رعايتهما . وتوجهت الى المطار اخفي عن المودعين الدموع التي كانت تترقرق في عيني .

ووصلنا الى سان فرانسيسكو في الساعة ١٦٣٠ . وكان منظر المدينة من الجو بديعا جدا ، خصوصا الجسران العظيمان . وسأصف معالم المدينة عند الانتهاء من ذكر اعمال المؤتمر .

وافتححت الجلسة الاولى بحضور الجنرال ايزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة ، الذي القى خطاب الافتتاح ، ثم تبعه بعض رؤساء الوفود . وهكذا تيسر لي التعرف الى مشاهير رجال السياسة العالمية ، اذكر منهم ، عدا ايزنهاور ، الرئيس السابق ترومان ومسر روزفلت ، ارملة الرئيس السابق ، ومستر دالاس ، وزير خارجية امريكا ، ومستر مولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، ومستر ماكملان ، وزير خارجية بريطانيا ، وغيرهم . وكانت الاجتماعات تعقد في قاعة الاوبرا الكبيرة . وترأس الاجتماع مندوب هولندا ، رئيس دورة انعقاد الامم المتحدة لعام ١٩٥٥ . وجلس الى يمينه مستر همرشولد ، الامين العام والى يساره معاونه . وصفت على المسرح الواسع خلف الرئيس مقاعد عديدة جلس عليها الندوبون الذين اشتركوا في ١٩٤٥ في جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انتهى بانشاء الامم المتحدة . وكان بينهم من العرب فريد زين الدين وشارل مالك . وكان نصيب سورية ، بالقرعة ، اقصى يسار الصف الثاني ، وكانت الوفود البريطانية والسوفيتية والامريكية تجلس مباشرة خلفنا .

وقبل ظهر اليوم التالي كان موعد القائي خطابي الذي اعدته مع زين الدين ، وفيه تلميح الى قرارات مؤتمر باندونغ واشارة الى مواقف الدول الصغرى وتنفيذ لسياسة بعض الدول التي تضغط عليها . وكنت القى الخطاب بالانكليزية ، رغبة في ان يسمعه ويفهمه مباشرة جميع اعضاء الوفود . وقد احتوى الخطاب جملة غير طويلة تتعلق ببلاد افريقيا الشمالية وهى « ان هذا الجزء من الوطن العربي يجب ان يتحرر فوراً ، لان تحريره يتفق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وسيكون وسيلة فعالة لازالة سبب من اسباب المذراعات الدولية القائمة حالياً . وسورية تؤيد تأييداً تاماً تحرير اقطار المغرب العربي . » ولم يكن في نص هذه الجملة ما يستدعي اثاره حادث ما . ولم اكن تجاوزت كثيراً هذه الجملة من الخطاب ، حتى خيل الي ان بطريقة تطرق منصة الرئيس خلف منصة الخطابة . فتابعتم بدون

القائي خطابي واعترض
رئيس الجمعية عليه

توقف ، لكن المطرقة عادت الى الطرق . فسكتت والتفت الى الرئيس ، فاذا به يقول بالانكليزية ، طبعاً : « انتبه ، يا حضرة الخطيب ، الى تجنب المواضيع التي تثير المشاكل بين الدول . اذ ان هذه الدورة مخصصة للاحتفال بالذكرى بمرور عشرة سنين على تأسيس الامم المتحدة . وهي مختصرة على المواضيع العامة . » وكانت معرفتي القليلة بالانكليزية لا تسمح لي بالجواب عليه . ولحظت انني اذا جاوبته بالفرنسية ، فسيكون ذلك مثاراً للتعجب من قراعتي الخطاب بالانكليزية وعدم استعمالها في الجواب الشفهي . فما كان مني الا ان رفعت يدي اشارة عدم مبالاة ومضيت في قراءة الخطاب كما هو . وعندما عدت الى مكثي وروى لي زين الدين اقوال الرئيس على الضبط، قلت له: « انها وقاحة والله ان يعمد هذا الرجل الى اتخاذ هذا الموقف تجاه مثل دولة صغيرة، فينبهه الى تجنب المثير من الاقوال ، بينما هو سكت امس عن خطاب مولوتوف الذي هاجم فيه الولايات المتحدة هجوما عنيفا بصدد القواعد العسكرية التي تنشؤها في اراضي مختلف الدول . » ولما علمت انه هولاندي اضفت بقولي انه لا شك يريد ان ينتقم مني للخطاب القاسي الذي القيته في مؤتمر باتندونغ ضد دولته ونددت ببقاء استعمارها في اريان ، كما طالبت بضرورة سرعة انسحابها وتسليم البلاد الى اصحابها الاندونيسيين . ثم طلبت من زين الدين ان يكتب كتابا للرئيس الموما اليه ، احتج فيه على تصرفه . وقمنا الى المقهى الموجود في الطابق الارضي ، وهناك اقترحت على زين الدين ان يجعل اللهجة شديدة ، وان يحتج ، بصورة خاصة ، على جعل الرئيس حق الكلام مطلقا لممثلي الدول الكبرى ومقيدا لممثلي الدول الصغيرة الضعيفة . اما كان احرى به ان يامر باعداد مقاعد خاصة ، بدون مكبرات للصوت ، في جانب القاعة يجلس عليها مندوبو الدول الصغيرة ، وبينها ممثلو بلاده نفسها ، فلا يسمع صوته الا مخفوقا ، بينما يتاح لمولوتوف واقرايه الجهر بأرائهم وارسال تهديداتهم وتقريعاتهم دون اية ملاحظة من مقام الرئاسة . وقلت لزين الدين ان يطالب الرئيس ببدء اعتذاره في الجلسة القادمة .

فضحك زين الدين وقال لي ان هذا الاسلوب يجري في مناقشات مجلس النواب ، اما هنا في الامم المتحدة فان كتابا كهذا الذي تريد ارساله يقيم علينا السدنيا ولا يكسبنا عطف احد من المندوبين . ثم عمد الى قلب الصيغة الى نص ناعم ، لكنه جدي .

مقلت له : « أنك سفيرنا هنا . وانست ادري مني بمقتلية الامم المتحدة . فاكذب كما تشاء » . وبعثنا الكتاب بالصيغة اللبقة التي حررها زين الدين .

وكم كانت دهشتنا في الصباح عندما جاغني المشار اليه ومعه مجموعة الصحف الاميركية ، وجميعها نشرت بأحرف كبيرة نبا حادث الامس مع الصور الفوتوغرافية التي اخذها المصورون والتي ظهرت فيها ملتفتا الى الرئيس وهو ممسك بالمطرقة . واوردت معظم هذه الصحف الحادث ، مرفقا بالكلام الوافي عن قضية المغرب العربي مع خريطته . وكان ذلك وفق التصريحات التي كان زين الدين ادلى بها الى الخبرين عقب انفضاض الجلسة السابقة . وقال لي زين الدين انها اعجوبة ، حقا ، ان تحظى قضية المغرب بمثل هذا الاهتمام والتأييد في الصحف ، مع الشرح الذي لم نكن لنستطيع الحصول عليه ، مهما عملنا وبذلنا من جهد . مقلت له بأن مع النصر يسرا . ورحنا نقلب هذه الصفحات ، والبشر يطفح على وجوهنا . وسرعان ما واثقنا رفاقنا ومندوبو الدول العربية وغيرهم من الاصدقاء لبلادنا ، مقترين واميركيين ، واخذوا يهتفونني على هذه النتيجة غير المنتظرة ، وعلى النجاح الذي نالته قضية المغرب بانتشارها هكذا على نحو انهم الجميع واقمعا وملابساتها ومرارة الاستعمار الفرنسي فيها .

ووردني جواب الرئيس منكرا فكرة التحيز ، وموضحا انه كان من المتفق عليه — ولست ادري اين وبين من ؟ — ان تكون هذه الاجتماعات تخليدا لذكرى مرور عشر سنوات على انشاء الامم المتحدة . ولذلك يجب ان تمهد الخطب لجورائق بين الدول ، فلا تذكر المشاكل التي تفرقتها ، بعضها عن بعض . وفي صيغة الكتاب ابدى الرئيس رغبتة في ان ننسى هذا الحادث ، وفي عبارات اقرب ما تكون الى لهجة الاسف والاعتذار .

على ان الرئيس ، في اليوم التالي ، تصادم مرة ثانية مع احد الخطباء واراد قطع خطابه ، فانبرى له هذه المرة مندوب الفلبين الجنرال روميولو ووقف امام منصة الرئاسة ووضع يديه على خصره وقال للرئيس : « أنك قاطعت امس مندوب سورية ، واليوم تقاطع مندوبا اخر . فالى متى ستستمر في مقاطعة من تشاء وغض الطرف ممن تشاء ؟ وهل ثمة تفريق في حق الكلام بين مندوبي الدول الكبرى ومندوبي الدول الصغرى ؟ » فلم يكن من الرئيس المتحزب الا ان

الفصل التاسع - الاجتماع - اليوم الحادي عشر من ايام الحداثة .
مغفغ القول وصرف الامر بين استهزاء الاعضاء ولغظهم .

ودعينا الى الطعام من قبل وزير خارجية الاتحاد السوفييتي مولوتوف في الدار التي يقيم فيها ، وهي بعيدة عن البلاد بما يقرب من ستين كيلومترا . وحضر الوليمة عدد من رؤساء الوفود ، فانتهزت الفرصة وافضيت للوزير ببعض الصعوبات التي تلاقىها سورية من جراء الضغط الامريكي - الانكليزي . ولم يكن الوقت مؤاتيا للزيادة في الحديث ، فطلب مني الوزير ان تنغدى عنده في اليوم التالي ، دون ان يكون حاضرا سواء وسفير الاتحاد السوفييتي وسفيرنا في واشنطن . فقبلت الدعوة شاكرا . وعدنا ظهر الغد وتناولنا الطعام ، ثم خرجنا الى الحديقة الواسعة التي تحيط بالدار بسور عال مكسو بانواع النبات المتسلق . الا ان احد مصوري الصحف استطاع التقاط صورة لنا بالعدسة البعيدة المرمى ، فظهرت في مجلة لايف بعد يومين .

وجلسنا ، نحن الاربعة ، حول طاولة ذات شمسية من النوع المستعمل في الحدائق ، وبدأ مولوتوف حديثه ، بواسطة ترجمانه ، مرحبا بنا ومعربا عن اغتباطه بهذا الاجتماع . وكان زين الدين والمترجم يسجلان خلاصة الحديث . وقد بسطت للوزير الوضع في سورية وما هي جاهدة على ابعاده من خطر الاستعمار . وقلت له انها ستوقع قريبا الميثاق العربي مع مصر والسعودية ، وسيثير ذلك حتما نفمة تركيا وبريطانيا . لكن سورية غير مكترثة بذلك وستقف في وجه الضغط مهما بلغت شدته . وهي في الوقت نفسه ترغب في ان تتأكد من موقف حكومة الاتحاد السوفييتي . ثم شكرته على الخطاب الذي كان القاءه مسيو خروشوف وحديثه مع وزيرنا المفوض . وابدت له ايضا ارتياحي للحديث الذي دار بين سفيرنا وسفير الاتحاد السوفييتي ، في شهر ايار الماضي - هذا الحديث الذي قال فيه ان على سورية ان لا تخشى ، وهي تسير في طريقها ، اي تعد من قبل تركيا التي تعرضها سياستها الشائكة لخطر الزوال من عالم الوجود . ثم اكد السفير ان روسيا لن تبخل باسداء العون الى سورية في كل ما يضمن استقلالها وسيادتها . وهي لا تهدف بذلك الا الى تمتين عرى الصداقة بين البلدين .

وطلبت من الوزير معرفة الخطوات التي يقوم بها الاتحاد السوفييتي تجاه الضغط المعنوي علينا والاجراءات الفعلية ضدنا . ثم كررت تأكيدات الحكومة السورية بعدم التحالف مع الدول

الاجنبية وعدم الاشتراك في حلف بغداد .

واوضحت للوزير ان ابواب الدول الغربية سدت في وجه تسليح سورية ، فهل تستطيع الامطنان الى اماكن تدارك حاجاتها من المعامل الروسية ؟ وفي حالة صعوبة ذلك ، هل تستطيع الشراء من الدول الاشتراكية الاخرى ؟

ثم تناولت حاجات سورية الاقتصادية ، فسالت الوزير عما اذا كان ثمة اماكن للتعاون في هذا المضمار ، وهل يستطيع وزير الاقتصاد السوري والسفير السوفييتي بدمشق المذاكرة في الاسس والمبادئ ؟ وختمت حديثي بذكر الاثر السيء الذي لاقاه في البلاد العربية موقف المانيا الغربية من تقديم المساعدة المالية الضخمة الى اسرائيل . فهل تنوي حكومة الاتحاد السوفييتي اثارة هذا الامر في المؤتمر الرباعي المزمع عقده بين رؤساء الدول الكبرى ، على اساس طلب الحياد تجاه اسرائيل ؟

وطلبت من الوزير ايقاف الهجرة اليهودية من الدول الاشتراكية الاوروبية الى اسرائيل .

واجاب مولوتوف على هذه الامور بلهجة تنم عن الاهتمام والجدية ، واكد ما كان قاله سفير روسيا الى سفيرنا اسعد محاسن ، كما ذكرت آنفا . واصر الوزير ، وهو يضرب بيده على المنصة ، على القول : « لا تخافوا من تركيا . فتركيا لا تهاجمكم . » وكرر هذه العبارة ثلاث مرات . فسالته عن العواجل التي تحمله على هذا الاصرار والتاكيد ، فاجابني ، بعد تفكير قليل ، قائلا : « ارجو عدم احراجي بهذا السؤال . يكفيك ان تثق بكلامي . » فقلت في نفسي لعلمهم متفقون في السر على ان تتظاهر تركيا هكذا ضدنا حتى تظل اميركا قائمة بحسن نيتها ، فتفقد عليها الملايين من الدولارات . ولعلها ايضا كانت تراعي جانب الاتحاد السوفييتي او تخشى على نفسها من هجومه .

ومهما يكن السبب ، فانني اكتفيت بقول وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ، لا سيما اني عالم بان مصلحة بلاده تقتضي عليها بان لا تسمح بانتهيار سورية ووقوعها في مخالب الاستعمار . اما عن الامثلة والعتاد ، فصرح بان حكومته على استعداد لتامين حاجة الجيش السوري منهما ، باسعار معتدلة ودون اي شرط .

واما عن الامور الاقتصادية ، فقال انه موافق مبشريا على القيام

العمل التاسع : اجتماع الأمم المتحدة في مقرها بمدينة نيويورك
بها يلزم لمساعدة سورية ، وانه سيدررس الموضوع مع المراجع
المختصة ويخبرنا كيف يمكن معالجة الموضوع .

على ان صراحة مولوتوف واهتمامه ولهجه الحازمة ثلاثت
كلها عندما دار الحديث حول موضوع اليهود واسرائيل . اذ مر به
الوزير مرور الكرام ولم يعطنا ، رغم محاولتنا المتكررة . اي جواب
سليبي او ايجابي . واظن ان السبب في ذلك هو ان الاتحاد السوفييتي
لم يكن حتى تلك الساعة موقفاً بإمكان توطيد الصداقة مع العرب .
لذلك لم يرد ان يتورط ضد اسرائيل ، بعد أن تضافرت جهود الاتحاد
السوفييتي والدول الاشتراكية مع جهود الولايات المتحدة والدول
السايرة في فلحها على خلق هذا المخلوق المسخ .

والخلاصة فأنني — عدا ما له صلة بفلسطين — خرجت من
هذا الاجتماع مسروراً مقتبلاً . ذلك ان سورية والبلاد العربية لم
تعد واقفة وجها لوجه امام الغرب بدون سند ، واي سند . واني
اسجل هنا خدمة للحقيقة والتاريخ ان الدول العربية المنحرة
مدينة ببقائها دولا مستقلة ، وبحريتها ، للاتحاد السوفييتي الذي بدا
منذ ١٩٥٥ ، يساندها ويهدد المعتدين عليها بالوزن الثقيل الذي يومية
في الكفة . ولا شك في ان وعي الامة العربية وتضامنها واستعدادها
للذود عن كيانها ، انها هي عوامل اكيدة في دفع عدوان الاجنبي
المستعمر . لكننا يجب ان نقر بالحقيقة ، وهي ان كل هذه العواطف
والاستعدادات لم تكن تستطيع مجابهة قوى الظلم والافئسات على
الحق لولا خوف هذه القوى من تدخل الاتحاد السوفييتي المسلح ،
وبالنالي من نشوب حرب عالمية . فالإقرار بالفضل واجب على كل
امريء . وهذا يعليه في انظار الناس ، بعكس الجحود والادعاء
الفارغ وانكار الحقائق . وقد فصل رئيس الجمهورية السيد شكري
القولتي ذلك ، عندما كلمني برحمني الاثنيتين الى موسكو ، اذ طلب
الي ان اعبر عن الشكر العميم والاعتراف بالفضل والمنة لاساسة
الاتحاد السوفييتي على مواقفهم المناصرة لقضايا العرب ، وخاصة
مد سورنية بالمساعدة العسكرية والاقتصادية ورفع خطر الهجوم
التركي على بلادنا .

على ان الشعور الطيب الذي لمسته عند مولوتوف ، لمست ما
يمائله عند خروشوف وبولفانين وفورشيلوف وغروميكو
وجوكوف ومالينوفسكي وغيرهم من قادة الاتحاد السوفييتي . غير
انهم كانوا صريحين بشأن قضية فلسطين ، فاعلنوا سخطهم على

اسرائيل ونددوا بموقفها وهددوها مرات متكررة ، مما يخالف موقف مولوتوف . ولست ادري ما اذا كان سكوته ناشئا عن اخفائه مدبته لليهود او سخطه عليهم .

وما ان انتهت زيارتي لمولوتوف حتى شاع امرها وانتشر خبرها في الجرائد الاميركية ، لا سيما بعد ان ظهرت صورتي معه في مجلة لايف . ولربما كان اثر هذه الزيارة هو الذي جعل مسيو بيقه ، وزير خارجية فرنسا ، لطيفا في حديثه معي عندما دعاني الى تناول الشاي عنده وصرح لي بان عقد صفقة الاسلحة لن يصيبه تأخر او نكوص ، وانه لا يطلب منا ايقاف حملة الاذاعة ضد فرنسا ، وانما يرجو ان لا تدعو هذه الاذاعة الى القتل والاغتيل .

مدى حديثي
مع مولوتوف
الذي كان بدء
سياسة الصداقة
مع الروس

ولا شك في ان التفاهم بيني وبين السيد مولوتوف كان بداية سياسة الصداقة بين سورية والاتحاد السوفييتي . وقد مهدت لزيارة الرئيس القوتلي الى موسكو واستقباله ذلك الاستقبال الودي . وبذلك توطدت الصداقة واسفرت عن ذلك الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الاتحاد السوفييتي تجاه العدوان البريطاني — الامرنسي — الاسرائيلي على سيناء وبور سعيد ، ذلك حين انذر المارشال بولغانين رؤساء الحكومات المعتدية ذلك الانذار الشهير الذي ادى الى سحب القطعات العسكرية التي كانت احتلت سيناء وبور سعيد .

ولست انكر موقف الدول في الامم المتحدة التي استنكرت العدوان الثلاثي ، واصدرت قرارات اللوم ولزوم اجلاء قوى الاحتلال وايفاد قطعات دولية للحيلولة بين المتحاربين .

وليسمح لي ، على الاقل ، بان ابدى تشككي في ان تلك الدول كانت ستقف ذلك الموقف الطيب لولا خوفها من ان تجنح روسيا الى تنفيذ ما هددت به ، فتنشب على اثر تدخل الاتحاد السوفييتي حرب عالمية تاني على الاخضر واليابس .

وما يجعلني ابدى هذا الشك هو المواقف الماثمة العديدة التي كانت تبدو من منظمة الامم المتحدة ، كلها اعتدت اسرائيل على سورية او مصر و اعتدت فرنسا على الجزائر . ولا تزال الميومة هي المسلك الذي تتخذه المنظمة المذكورة سواء بهيئتها العامة او بمجلس الامن ، فما هو الذي دفعها هذه المرة الى اتخاذ تلك القرارات الصارمة ؟ اهو الحرص على انقاذ استقلال مصر ؟ ام

شيء آخر ؟ وسأتي على ايضاح رأيي هذا في فصل مقبل .
وفي اليوم الخامس والعشرين من حزيران دعتنا جامعة كاليفورنيا الى حفلة تمنح فيها المستر همرشولد لقب الدكتوراه الفخرية . وكان الاجتماع في الهواء الطلق على مدرج يؤلف نصف دائرة ، جلس على درجاته نحو خمسين الف شخص . فكان ذلك منظرا بديعا اختلطت فيه الوان ملابس السيدات والرجال . وبعد زيارة حدائق الجامعة الغناء ، توجهنا الى احد النوادي المخصصة للطلاب ، حيث كان ينتظرنا التلامذة العرب . وكان عددهم يزيد على العشرين طالبة وطالب . فتحدثت اليهم عن حالة البلاد العربية ودعوتهم الى التضامن وتوحيد اتجاهاتهم . وتبين من الخطب التي القاها بعضهم انهم كلهم متفقون في الرأي ، حتى العراقيون منهم وكانوا الكثرة . وبعد ان استوضحت منهم عن حالتهم ودراساتهم وانواعها، استودعتهم وقلبي مملوء بالسعادة من هذا الاجتماع .

وفي اليوم التالي انتهت المؤتمر فغادرت سان فرانسيسكو الى لوس انجلس ، في طريق عودتنا الى واشنطن . وارى من المفيد ان اصف مشاهداتي الخاصة في مدينة سان فرانسيسكو .
اصيبت هذه المدينة بحريق في ١٩٠٥ اتى على كل مبانيها . فاعيد بناؤها بهمة ابنائها . وروعي في اكثر تلك المباني ان تأتي وفق ما كانت عليه قبل الحريق .

تقع المدينة على شبه جزيرة متصلة من الناحية الحيوية بالارض اليابسة والمحيط الهادىء ، على طول ساحلها الغربي . وفي الشرق خليج سان فرانسيسكو . ويربط المدينة جسران عظيمان يوصلان الساحل بشبه الجزيرة هذه . واكبر هذين الجسرين يبلغ من الطول ١٧ كيلومترا ، ويعلو على البحر خمسين مترا او اكثر ، تسير السيارات عليه ثلاثة صفوف الى اليمين وثلاثة الى اليسار ، ويستوفى عن كل سيارة رسم خصص لاستهلاك الجسر .

والجسر الآخر اقصر من الاول ولا يقل ضخامة عنه . وقسم من المدينة مشيد على هضبات عالية . والطرق اليها ترتفع درجة انحنائها حتى الثلاثين درجة . وتصعد عليها القاطرات الكهربائية وتنزل بواسطة المسننات . اما السيارات فاذا لم تسرع قبل بدء الطلوع ، فلا تستطيع الوصول الى ذروة الشارع . وفي المدينة قسم صيني يقطنه ابناء الجالية الصينية ، فترى الشوارع فيه ضيقة

تمتلئ بالخازن على الجانبين ، تماما كشوارع سنغافورة .
ويصعد المرء الى سطح فندق مارك هويكنس ، فيشاهد
منظرا خلابا للمدينة بشوارعها المتقاطعة بزوايا قائمة ، وعماراتها
الشاهقة ، وخليج سان فرانسيسكو الذي يجتازه الجسر الكبير
من جهته ، والمحيط الهادئ من جهة اخرى .

وفي البلد مطعم شهير يديره صاحبه ماردوكيان الارمقي الاصل .
نزع من تركيا طفلا ، في الحرب العالمية الاولى ، وسكن في دمشق
حتى العشرين من عمره . ثم التحق باحدى السفن يقتشر في مطبخها
الخضار وظل يجيء ويفغدو على متن البحار - ولربما تاجر ببضاعة
مهربة - حتى جمع من المال ما يكفي لافتتاح مطعم في سان
فرانسيسكو . فكتب له التوفيق وتعرف على بعض الضباط وسار
في طريق النجاح حتى توصل الى ان يكون احد افراد اللجنة العليا
التي تختار انواع الاغذية للجيش الاميركي . واشتغل بقمعدهات
عسكرية فنهت ثروته حتى اصبح من الاثرياء . وظل هذا العصامي
محتفظا بالولاء لابناء سورية ثم لسائر العرب ، حتى انك لا تجد
عربيا زار مطعمه الا دعاه ليكون ضيفه على الغداء والعشاء طيلة
اقامته . وهذا المطعم المسمى بـ « عمر الخيام » يرتاده كبار القوم
ويتهافتون على تناول الاطعمة الشرقية والافرنجية التي يقدمها .

وقبل ان نبارح سان فرانسيسكو اقام رئيس الجمهورية
ايزنهاور حفلة استقبال اقنصرت على رؤساء الوفود . فلما اكتمل
عددنا ، وقفنا حلقة كبيرة حول جدران القاعة ، الى ان دخل الرئيس
ومعه مستر دالاس . فطاف على الحاضرين يصافح كل واحد
ويحدثه حديثا طويلا او مقتضبا بحسب المصلحة التي لبلده
عنده . وبالطبع ، كان نصيبي انحاءا بسيطة وهزة يد و « هاودو
يودو » مختصرة . واما سواي من اصحاب الحظوة ، امثال فاضل
الجمالي او شارل مالك ، فكانت العناية بهما واثار التودد اليهما
ظاهرة بدون مواربة . وبعد ان انهى ايزنهاور طوافه على ضيوفه،
ودعهم بانحاءا اجمالية وغادر القاعة . ثم دعينا الى مقصف لا يتناسب
بمحتوياته مع ما يستلزمه مقام الولايات المتحدة الرفيع بين الدول
الكبرى . وهو لا يمكن ان يقارن بما شهدته بعد سنتين من كرم
الروس في ولائهم ، ومن سخائهم حتى درجة الاسراف في المأكول
والمشروبات ، وعلى الاخص كيفية استقبالهم ضيوفهم والترحيب
بهم .

ويظهر ان الامريكيين عموما اصيبوا بعد الحرب بما يسمى « عقدة الشعور بالفوق » . ولعل هذه العقدة انتقلت اليهم عدواها من الانكليز الذين سبقوهم اليها . فهم ينظرون الى الشعوب والحكومات نظرة السيد الذي تطاوى له الرؤوس وتخضع لمشيتته النفوس ، ويتعجب كيف يجرؤ شعب صغير ، كشعب سورية مثلا ، على التردد في الخضوع امام مشيتته ، وكيف تصل به القحة الى حد رفض الانصياع . بينها جرت بعض الدول الاوروبية ومعظم الدول الامريكية الجنوبية على تلقي اوامر واشنطن وتعايماتها بكل قبول ، فتنزلها منزلة التنفيذ الفوري بدون نقاش او ممانعة . واني لاذكر موقف الحكومة والبرلمان الافرنسيين تجاه شروط « خطة مارشال » القاضية باشراف لجنة امريكية على كيفية انفاق المساعدة الامريكية ، مع حق رفض ما لا تعتبره مؤثلا مع اهداف الخطة ، اذ قبل البرلمان هذه الشروط ، على اثر خطاب رئيس الوزراء الافرنسي الذي اعلن فيه انه لايد من قبولها ، لان ارادة الامريكيين هي هكذا . واذكر كيف اننا رفضنا « النقطة الرابعة » ثم رفضنا غيرها من المساعدات الامريكية لانها كانت مقرونة بشروط اعتبرناها تعسفية . كما رفضنا الاستقراض من البنك الدولي للقيام بمشروع الغاب ، لانه اشترط منح حق الاشراف والموافقة لمندوبي البنك المذكور . ونحن امة اضعف وافقر من فرنسا وبريطانيا ، وبحاجة اكثر للاستقراض وقبول المعونة المادية والمعنوية . ومع ذلك ابت كرامتنا ان نقبل شروطا تنفذي الى تدخل الآخرين في شؤوننا والى فرضهم اراداتهم وسياساتهم علينا .

وكم من مرة تحدثت مع السفير الافرنسي وغيره بدمشق وذكرت لهم استغرابي ميوعة الحكومات التي تقبل الاموال الامريكية لقاء التخلي عن جزء من سيادتها . فكثرت ، بطبيعة الحال ، يستنكرون هذا الضعف . وهكذا انتهز الفرصة لاقول لهم : « اذا كنتم تشاركوني هذا الشعور ، فكيف تشيرون علينا بقبول هذه المساعدات المشروطة ؟ » فكانوا يحارون في ما يجيبون .

وفي السادس والعشرين من حزيران ، حملتنا الطائرة الى لوس انجلوس . فاستقبلنا في المطار عدد كبير من وجهاء الجالية العربية ، ساروا بنا في قافلة من السيارات ، عبر شوارع هذه المدينة الكبيرة ، تتقدمها سيارة مندوب الحاكم الذي رحب بنا باسم الولاية . ثم نزلنا بفندق كبير تحتوي طبقته الارضية سوقا كبيرا من

لوس انجلوس
وانطباعي منها

المخازن ، وقاعات للحفلات وللمآذب ، لا اعلم عددها . اما غرفنا ، فكانت في احد الاجنحة بجانب البناء الرئيسي ، مؤلف من اربعة غرف وبهو مشترك . وكان لكل غرفة توابعها الخاصة ، وهي مزودة باجمل الاثاث وبالات التلفزيون والراديو . وبما ان الجناح على مستوى الارض ولا يعلوه طابق آخر ، فكان لكل غرفة حديقة صغيرة ذات اشجار تتدلى اغصانها وتقي من اشعة الشمس الحارة . وكان في الحديقة الكبيرة ملاعب رياضية ومساح ومقاصف جميلة . وكان في الفندق ايضا عيادة للطبيب الخاص به . وقد زرته ليعمل لي زرقة انسولين ، فتناول مني خمسة دولارات اجرة يد فقط ، بينما لاتيديد الاجرة بدمشق عن ليرة سورية واحدة . وهذا مثل على الغلاء في امريكا . وكان الفندق يتقاضى عن الغرفة بحمام اجرة لا تقل عن عشرين دولارا . وقد تصل ، اذا كان يتبعها بهو ، الى خمسمائة دولار .

اما عن الطعام ، فالغلاء في مطاعم الدرجة الاولى والفاخرة يفوق حد التصور . وقد جرت لي حادثة ارويها على سبيل الفككة والمثال ، وهي ان مندوبنا في الامم المتحدة ، السيد رفيق العشا ، دعانا ذات ليلة لتناول الطعام في احد مطاعم نيويورك الفخمة ، وكنا اثني عشر مدعوا . فلما جاء لنا بقائمة الاطعمة وقرات ثمن كل صحن ، ندمت على قبولي دعوة صديقي العشا . فقد كان ثمن ارخس صحن ٥ دولارات ، وهو كناية عن بيضتين مقليتين . اما ثمن اغلى صحن ، فكان ١٨ دولارا ، وهو نوع من السمك يسمى « لانغوست » . فحرت في امري . هل اطلب اطعمة رخيصة فامس شعور مضيفنا ، ام اقبل على الاطعمة الفاخرة ، فاخرب بيته ؟

فلو بلغت قيمة وجبة كل واحد منا ، نحن الاثني عشر ، خمسة دولارات كحد وسط - وهذا مع الاقتصاد اي الاقتصاد على الحساء وصحن من اللحم وآخر من الحلويات مع القهوة والماء لي والمشروب لسائر المدعويين - طار من معاش العشا الشهري ما يعادل ١٢٠٠ ليرة سورية ، اي ما يقارب ثلثه . وكنت قبل يومين قرأت في احدى صحف دمشق ان اكرم الحوراني وصلاح البيطار اقترحا على مجلس النواب تخفيض ميزانية وزارة الخارجية بالضغط على النفقات المائية من رواتب موظفيها ، وامسرا على تنزيل هذه الشهرية وبدلات التمثيل . وقلت في نفسي وانا اكل معاش العشا ، ليت

البيطار يصبح وزيرا للخارجية ويأتي الى امريكا . اذن ، لعطف قلبه على اولئك المساكين ، موظفي البعثات الخارجية . وقد تحقق دعائي — ويا للأسف . لكن رواتب الموظفين بقيت على حالها !

ولم يكن برنامج عودتنا يسمح لنا بالبقاء في لوس انجلوس سوى ليلة واحدة ونهار وبعض النهار . فرافقنا مستقبلونا في نزهة شاهدنا فيها هذه المدينة الواسعة التي يبلغ طولها على ساحل المحيط الهادي ستين كيلو مترا . وهي مؤلفة من عدة احياء شهيرة مثل هوليوود ، عاصمة السينما ، وبيفرلي هيل ، حيث دورهم الفخمة . ولئن فاتتنا زيارة ستوديوهات هوليوود والاستمتاع بمشاهدة الممثلين العالميين ، فلم تفقنا مشاهدة آثار اقدمهم المغرورة في الاسمنت باحد شوارع لوس انجلوس ، حيث اقيم متحف لطبعات ايدي واقدام اشهر الممثلين السينمائيين . وهذا مثال عن غرائب امريكا . اما صاحب المتحف ، فاسمه نجيب ابو علي .

واقام احد زعماء الجالية السورية ، وهو درزي الاصل ، حفلة استقبال فضة احتفاء بمقدمنا . فاجتمعنا مع عدد كبير من افراد الجالية السورية واللبنانية ، رجالا ونساء ، قل منهم من يفهم العربية او ينطق بها . اذ هي محصورة بالذين هاجروا من بلادهم الاصلي . ولغتنا صائرة للاندثار لدى المغتربين لفقدان المدارس التي تعلم العربية، حتى التي يمكن ان تعلمهم مبادئها ساعة او ساعتين في اليوم على الاقل . وهذا نقص مخجل عتبت على المهاجرين ، وخاصة الاثرياء منهم ، من اجله . وفي الحفلة التي اقاموها في احد النوادي ليلا واشترك فيها جميع افراد الجالية شبانا وشيبا ، من الرجال والنساء ، اضطر سفيرنا زين الدين الى ترجمة خطابي الى الانكليزية ليفهمه الحاضرون . ولم يسؤه ذلك ، طبعا ، لانه في الاصل شغوف بالكلام . وهو يزيد من عنده على الاصل ، كما الشاعر عندما يربع ابياتا من الشعر ... او يخمسها !

وسواء وصل الكلام الى المخاطبين راسا او عن طريق المترجم ، فانه ترك اثرا مستحبا عند المتقدمين بالسن من افراد الجالية ، لاسيما عندما عددت لهم ما وصلت اليه بلادهم من ترعرع في الرقي والرفاه ، وذكرت لهم المصانع وانواع البضائع التي تنتجها ومشاريع الري التي مكنت سورية من الازدهار وتصدير القطن والحبوب بكميات كبيرة . ثم اوضحت لهم التقدم في المضمار الاجتماعي

وخاصة رفع الحجاب — وكان هذا الامر اهم شيء ربما في نظرهم ، وفي التعليم والرياضة . وعددت لهم عدد المدارس وروادها ، كما هو عالق بذهني — ولربما بالغت به عن غير قصد . وصورت لهم ، بالاختصار ، البون الشاسع بين حالة الامس وحالة اليوم . وقلت لهم انهم ، لو سافروا الى سورية ، فقد لا يتعرفون عليها . وكنت المس اثر خطابي عند فواصل ترجمته وافرحت بهذا التجاوب . واما الشبان فلاح لي انهم كانوا كأنهم ينتظرون ان افرغ من كلامي عن بلاد نائية حتى يهرعوا الى الرقص والغناء على انغام الاوركسترا . وهذا ، على زعمهم ، بيت القصيد في ذلك الاجتماع .

وقضينا اليوم التالي في التفرج على معالم المدينة حتى امسى مساء ، فذهبنا الى المطار وركبنا الطائرة متوجعين الى واشنطن . ووصلت الطائرة بعد سبع ساعات من اقلاعها ، اي انها اجتازت الولايات المتحدة من اقصى غربها الى اقصى شرقها بين المحيطين ، بسرعة ٦٥٠ كيلو مترا في الساعة . وهذه السرعة كانت رقما قياسيا في ١٩٥٥ .

كانت دار سفارتنا في العاصمة الاميركية دارا متواضعة اشترتها الحكومة في عهد السيد ناظم القدسي ، عندما كان وزيرا مفوضا بواشنطن . وقد قضينا فيها مدة يومين ونصف اليوم ، اجتمعت فيها بمستر آلن ، احد وكلاء وزير الخارجية الاميركية . وقد ذكرت الحديث الذي دار بيننا عن حلف بغداد في فصل سابق . واجتمعت ايضا الى السفراء العرب ، فكان اكثرهم حماسة للسياسة التي تتبعها سورية سفير الاردن عبد المنعم الرفاعي ، الذي تبدل فيما بعد ايما تبدل . وكان اكثرهم ميلا الى جانب الولايات المتحدة سفير مصر .

واقام لنا احد البارزين من افراد الجالية ، وهو السيد امين داود ، حفلة في داره اجتمعنا فيها الى لفي من افاضل القوم العرب .

وانتهزت فرصة وجودي في العاصمة الاميركية ، فدعوت رئيس البنك الدولي ومعاونيه الى تناول الشاي في السفارة وباحثتهما في امر القروض التي طلبتها سورية لمد شبكة من الخطوط الحديدية ولاستثمار الخاب وغير ذلك من المشاريع الكثيلة برفع شأن الاقتصاد السوري . فبلغني الرئيس ان البنك درس المشاريع المقدمة وهو يقبل ان يمول ما يتعلق بشبكة السكة الحديدية . اما المشاريع

مقابلتي رئيس البنك
الدولي ورئيس فروطه

الأخرى ، ففتحناج الى تفكير . ولابد ، على اي حال ، من ايفاد لجنة من البنك تستشار قبل تلزيم اية مناقصة ، بحيث لا يدفع البنك الا للاعمال التي رست مناقستها ، بعد حصولها على موافقة اللجنة . واضاف قوله ان فوائد الاعتماد الذي سيفتحه البنك لسورية ستحسب عليها منذ تاريخ فتح الاعتماد . هذا سواء استعملت الاموال كلها او بعضها . فاجبته بان هذه الشروط التعسفية لا يمكن ان يقبلها احد . فقال ان « مشروع مارشال » يحتوي شروطا كهذه . ولم تفلح محاولاتي في تعديل قساوة شروطه ، فلم يسفر هذا الاجتماع عن شيء .

وهذا الموقف المتعنت هو في جلة العوامل الرئيسية التي جعلتنا نؤمن بان لا سبيل الى التفاهم بيننا وبين الولايات المتحدة وما تسيطر عليه من المؤسسات المالية ، ما دامت تشترط شروطا تمس سيادتنا وتخفق حريتنا . وكذلك كاد الحديث الذي جرى بيني وبين وكيل وزير الاقتصاد في المانيا الغربية في ١٩٥٧ يزيدي رسوخا في الايمان بعدم جدوى مطالبة الغربيين بمد يد المعونة لنا . وهكذا اتجهنا الى الجهة الوحيدة التي بذلت المساعدة لنا بسخاء وبدون اي شرط سياسي او مالي . فسافرت الى موسكو في ١٩٥٧ وعقدت الاتفاقيات الشهيرة التي فتحت امام اقتصادنا آمالا براققة في الازدهار . وفي المساء ، اقمنا في السفارة حفلة استقبال حضرها بعض رجال وزارة الخارجية ، والسفراء العرب والاجانب ، وبعض ابناء الجالية ، والامريكيين .

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر توجهنا الى محطة سكة الحديد فركبنا القطار السريع الى نيويورك . وقد رغبت في استعمال واسطة السفر هذه لانها محببة لدي ، ولانني سمعت عنها الاطراء الكثير . وكان هذا الاطراء في محله ، فالقطار المسمى بالانكليزية « مجلس الامة » مؤلف من نحو عشرين عربة ، كل واحدة او اثنتين منها على طراز خاص . فمنها عربة الجلوس وفيها مقاعد كمقاعد الحلاقين تدور على محورها ، فيتمتع المسافر بالمناظر الخارجية ، او هو يفتل المقعد فتصبح العربة كأنها بهو وحوله الجاسون . ومنها عربة اخرى مقسمة الى غرف صغيرة يجلس فيها اربعة ركائب امامهم مائدة للطعام . وهناك بار يرتاده محبو الشراب ، وعربات اكل ، وعربات مقهى ، وغير ذلك من الانواع المختلفة . وفي وسع

مروري بنويورك
في طريق العودة
الى الوطن

المسافر ان يروح ويحيى فيها كانه في بلدة صغيرة . وهو لا يشعر بأي اهتزاز . والخلاصة ، فان قطارات الولايات المتحدة افخر من القطارات التي ركبناها في اوروبا .

ووصلنا الى نيويورك ، بعد ان انقضت على مبارحتنا واشنطن ثلاث ساعات ونصف الساعة ، وبتنا في هذه البلد ليلة واحدة . وفي ظهر اليوم التالي ركبنا الطائرة قاصدين باريز . وحدث معنا ، بعد ان وصلت الطائرة الى مركز انطلاقها ، ان طال الانتظار بخلاف العادة . ثم اعلن المذيع ان الطائرة عائدة الى محل الركوب . فقلت في نفسي : لقد ظهر عطل استوجب الرجوع . والله اعلم كم سنبقى في الانتظار . وما ان وصلت بنا الطائرة الى حيث كنا ركبناها حتى شاهدنا احدى المضيفات تركض نحو الطائرة وهي تمسك بيدها ولدا يبلغ عمره نحو عشر سنين . وفتح باب الطائرة وصعد اليها الولد الصغير ، فظننا انه جاء الى المطار متأخرا فاعادوا الطائرة ليصعد اليها . ولكن سرعان ما تبدل الموقف حين ظهر ان اب الولد وامه الراكبين معنا نسوا ولدهما في المطار . فركبا الطائرة وتركنا ابنيهما . وعندما لحق بهما عائقاه بكل حرارة . وحرث امام هذا الحادث ، اذ انه بإمكان كل راكب ان ينسى غرضه له في المطار او القطار او في غير مكان ، لكن ان ينسى ولده ويركب الطائرة ولا يستفدده ولا يخطر بباله الا عندما تأتي به المضيغة ، فامر لم يستومعه عقلي . وهو يدل على عقلية الاميركيين وتفكك روابط الاسرة عندهم .

وفي الصباح الباكر ، نزلنا في مطار شانون في ايرلندا . وبعكس ما حصل في سفرنا من باريز الى نيويورك ، لم يطل الليل في العودة اكثر من اربع ساعات . وعندما وصلنا الى شانون ، كانت الساعة تشير الى الخامسة صباحا ، بينما ساعاتنا لم تتجاوز الرابعة والعشرين ، على ساعة نيويورك .

وبعد ان استرحنا في المطار نحو ساعة ، عدنا الى الطائرة . وحين وصلنا الى امستردام ، اضطررنا ، نظرا للازدحام الشديد في الفنادق ، الى الذهاب الى بلدة صغيرة على شاطئ البحر ، تبعد خمسين كيلو مترا . وتفرجنا على امستردام برفقة وزيرنا المفوض السيد فريد شحلاوي وقرينته . وهذه العاصمة الهولندية تشبه مدينة فينيسيا بخلجانها واقتنيها العديدة . وهي جميلة اجمالا . وفي اليوم التالي من وصولنا ، سافرنا الى باريز . وهناك

الفصل التاسع : اجتماع الامم المتحدة في ذكراها العاشرة

اجتمعت الى وزير الدفاع الافرنسي الجنرال كوينغ مدة ساعة ونصف انتهت مدها الى وعد منه بانهاء الصفقة وتسليم محتوياتها بدون تأخير .

وكان سبب اصرارنا على تسلم الاسلحة والمعدات الافرنسية هو ان جيشنا مسلح بالالات الافرنسية ، فلا يناسبنا غيرها ، الا اذا صرفنا النظر عما يختزنه الجيش منها في عنابره . وهذا ما حصل /فيها بعد ، عندما صرنا نرود جيشنا باسلحة تشيكية وروسية . لكننا ، حينذاك ، لم نكن تعاقدا مع تشيكوسلوفاكيا ، ولا استغنيا بالصفقات معها عن المعدات الافرنسية .

وفي صباح السابع من تموز ، ذهبت الى لندن للاجتماع الى مستر ماكميلان ، وزير خارجية بريطانيا . فدار بيننا حديث ذكرته في الفصل الخاص بحلف بغداد . وعدت بعد ذلك الى دمشق ، منها رحلتي الى بلاد الغرب .

الفصل العاشر

ترشيحي لرئاسة الجمهورية

لم يكن اقتدامي على قبول الترشيح لرئاسة الجمهورية وايد طمع او طموح في ارتقاء اعلى منصب في الدولة واكتساب الجاه والشعبية او اقتناص منافع شخصية ومادية لي او لاصدقائي . فقد تسنبت ارفع المناصب ، عندما وليت الامر في سورية في ١٩٤١ واصبحت في يدي ، بالفعل ، سلطات رئاسة الجمهورية . اما الجاه ، فنالني منه كذلك نصيب وافر ، في المناصب العليا التي شغلتها في حياتي السياسية .

وكان حظي من الشعبية ، ولله الحمد ، ما يرفع الراس ويبهج الصدر . ذلك لانني عملت في سبيل بلادي وبذلت جهدي وتفكري في خدمة ابناء وطني . وقد نلت مكافأة على هذه الخدمات اكثر الاصوات في الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، حين فحني ابناء بلدي دمشق نحو ٢٢ الف صوت تخطيت بها جميع المرشحين للانتخاب ، كصبري العسلي وخالد بكداش وعلي بوظو وصلاح البيطار وعصام الحايري وفيصل العسلي وسامي كباره ومأمون الكزبري . وكان كل واحد منهم يمثل حزبا اشتغل في الحقل العام مدة طويلة ، وله من الانصار والاتباع والارتباطات والتشكيلات الحزبية ما لم اكن اتمتع به . فدخلت الانتخابات وحيدا ، لا نصير لي سوى سمعتي التي افتخر بها ، ونظامي يدي ومقدرتي على تسير الامور الحكومية ، وموقفي من النهوض بالاقتصاد السوري ، وخاصة بقطع ارتباطنا بلبنان ، مما ادى الى تحرير اقتصادنا هذا من تعسف تجار بيروت وحكوماتها .

وما كان ، يوما ما ، للنفع الشخصي اي تاثير على خطتي ، ولا كانت امالي واداراتي الحكم مشوبة بقصد الايثار الشخصي او اقتناص اية منفعة لي او لاصدقائي او انسبائي . ولعلني لا اخالف الحقيقة اذا اكدت ان بعض هؤلاء كان اكثر الناس عتبا او

حقدا علي ، لعدم مسيرتي اياهم ، في قضاء مصالحهم وترويجها بما يؤمن لهم ربحا ومنفعة .

ومن مقارنة مواقفي بمواقف غيري ، خصوصا نظافة يدي من الاموال التي كانت بعض الدول العربية والاجنبية تبذلها بسخاء لاستجلاب رجال السياسة السوريين ، يتبين بوضوح ان امتنا ليست بالامة الساذجة التي تنطلي عليها الاوهام وتغرها المظاهر او تقنعها الخطب الرنانة وتبهرها المراكز السامية . فهي تفرق بين الحسن والقبيح ، وبين المقتدر والسخيف ، كما تحترم وتجل من يخدمها بأمانة وصدق وتحترق وتبتعد عن من يستخدم ثقتها ومحبته لقضاء شهوة في الحكم او لاملأء جيوبه من خزينة الدولة او من جيوب رعاياها ، او من اموال من يشترون الضمائر في سوق نخاسة المؤامرات الدولية الدنيئة .

انه لبيدو غريبا ان اظهر بمظهر المادح لنفسه . على انني ما رغبت في هذا القول الا لابيدي مفتي واسجل الاعتراف بفضل امتي علي ، ولاظهار بان تمسك الشعب بي لم يكن ، كما يظهر في نفسية بعض الشعوب من تاليه حكماها وتمجيدهم والسير في ركابهم على العمياء ، وطاقاة الرأس امامهم وترديد الهتاف باسمهم وعدم الجراة على مخالفة رايمهم .

وبالاضافة الى ذلك ، فاني اردت ان اوضح للاملا ان تعلق السوريين بأحد من الزعماء السياسيين لا يكون بنتيجة شعور اجماعي او ما يسمونه جنونا اجماعيا لشعب غير واع . فالسوريون يظهرون شعورهم ويعارضون علنا وينتقدون اكثر مما يمتدحون . وهم في مجالسهم الخاصة يزنون اعمال الزعماء بميزان دقيق كالذي يوزن به الذهب ، ويقراون بين السطور ما ينشر في الصحف من خطب او مقالات ، فلا يغرم ثناء ولا يخدعهم تملق . وهم يميزون بين القول البريء والقول المغرض ، ولا يسيرون بمظاهرة الا لان كثرتهم الساحقة مقتنعة بما تنادي . فهي تهتف لزيد عندما تضع فيه آمالها وتحمله اعباء قيادتها . فاذا ما اخطأت ، بعض الاحيان ، انزلته الى الدرك الاسفل وانتقمت منه اشد الانتقام . ثم ان هذه الكثرة تحسن الانتقاد الناعم والتعليق الرقيق على الحوادث ، فتسجل الحسنات لمن احسن ، وتحفظ في قلبها الضعيفة على من اساء . فان هي استطاعت ، حسب الظرف القائم ، ان تهاجم ذلك المسيء لتسقطه ، فعلت . اما اذا اضطرها الواقع الى السكوت ،

سكنت واختزنت في صدرها ذكرى الاساءة الى حين .
ومن جهة اخرى ، فاني اميل الى التواضع في الظهور ،
واستحي ان ابرز امام الناس في المقام الاول ، وافضل الا اكون
محط الانظار . هذا هو طبعي الذي نشأت عليه منذ الصغر ، اعلنه
واسجله هنا ، رغم ما قد يلاقى عند البعض من استغراب او انكار .
وكثير من الناس ، وخاصة منهم من لم يختبرني جيدا ، يحزن ان
تباعدني عن الناس ناشئاً عن كبرياء وتعال وخيلاء . لكنه ، والله ،
غير ذلك . بل هو بعكس ذلك . فاذا دخلت مجلساً ضايقتني احتلال
مقام الصدارة فيه ، وان ذهبت الى مشاهدة فيلم سينمائي طاب
لي ان ادخل القاعة والانوار مطفأة ، وان سرت سرتي ان لا اكون
في المقدمة .

ويلذلي ان لا تكون الانوار مسلطة علي ، وان اعمل ، لا بالخفاء
وانما بدون تظاهر .

ويهمني ان اكون الموجه والمخطط والمنفذ والمشرف ، ويسعدني
ان اكون الريح التي تحرك الراية ، لا ان اكون الراية نفسها :
وكم كنت اقدم الآخرين على نفسي ، حفظاً على اللب ونبذاً
للقشرة .

فقد طلبت الى الجنرال دانز ، ثم الى الجنرال دوغول ، ان
يسندا رئاسة الحكم الى الرئيس هاشم الاتاسي ، حينما كلفني
كلاهما بالتتابع ان اسير امور بلادي . وقدمت صبري المعسلي علي
في المرتين اللتين انتهت تدابيري الى اقضاء الحكومات القائمة واسناد
رئاسة الوزارة الى احدينا . ورشحت اكرم الحوراني لرئاسة
مجلس النواب وبذلت كل جهد لدعمه ، بينما كان يصر علي بأن
اتولى الرئاسة بنفسي . ومن قبل دعمت ناظم القدسي لرئاسة
المجلس في وقت كانت اكثرية النواب الى جانبي ، وذلك في مطلع
الدور التشريعي في شهر تشرين الاول ١٩٥٤ .

ولم اقدم على تحمل الاعباء ، مخالفاً طبيعتي هذه ، الا عندما
كان يتحقق لي ان تأخري سوف يفشل الحكم او يبعد اتجاه الامور
عن السياسة التي اعتقد بصلاحها ، وان ليس ثمة سواي من
يستطيع انهاء الازمة والقيام بدور ايقاف الانزلاق الذي يسعى اليه
اخصامي السياسيون . ويظهر مثال ذلك في قبولي تولي رئاسة
الوزارة في ١٩٤٨ ، عندما استدعاني القوتلي من باريس لحل الازمة
الناشئة عن اضطرار جميل مردم بك الى الاستقالة . ثم في ١٩٤٩

عندما وقف ضباط الاركان في وجه ناظم القدسي وحزب الشعب واعلنوا عدم تعاونهم مع حكومة تسمى للاتحاد مع العراق . وايضا في ١٩٥١ عند استقالة القدسي وتعذر تأليف حكومة ، خوفا من تصادمها مع الجيش . فكنت في كل هذه المرات الثلاث اضحي بميولي الشخصية فالبى دعوة رئيس الجمهورية انقاذا للموقف الذي لم يكن باستطاعة غيري انقاذه .

واني لاستشهد بجميع من عمل معي في الحقل السياسي ، واضعا يده على ضميره ، فيها اذا حملته يوما من الايام على السعي لايصالي الى المركز الاول — هذا عدا رئاسة الجمهورية التي نحن بصدددها ، والني كان لها دوافع سيرد ايضاحها فيما بعد ، مع ان سعبي لنيل التأييد لم يكن هذه المرة ايضا على قدر كاف من الالاح والداب كما كان يقضي الامر .

وكنت اقول اني ما زلت اتمتع بحيوية ونشاط ، فمن الافضل لبلدي ان تفيد منها في الحكم المباشر ، فلا تحبسني في قصر المهاجرين رئيسا لدولة ديموقراطية نيابية لا يسع الرئيس فيها سوى التوقيع على ما تقدمه له الحكومات من قوانين اصدرها مجلس النواب او مراسيم اقراها مجلس الوزراء . غير ان الجبهة السياسية التي كنت اعمل معها ، متضامنا كل التضامن ، هي التي حملتني حملا على قبول الترشيح لهذا المقام العالي . وكان ذلك بالرجاء والتهديد — كما سيأتي ذكره بايضاح واف فيما بعد . ولم اكن لاستطيع مخالفة هذا الاتجاه الذي قررته وذهبت في تحقيقه شوطا كبيرا . وكاد الامر ان يتحقق كما اراد زملائي ، لو لم يتداركه تفاهم بين جبهات اخرى كانت تعارضني وتخاصمني ، على الرغم من الاهداف السياسية المتشابهة بينها . فانتهى انتخاب الرئاسة بفشلي . وما انا غاضب على احد ، ولا عاتب على احد ، حتى على من خان الاتفاق وتآمر ضدنا وافسد الخطة . وانني على اي حال ، اذا عاجلت الفشل من حيث مصلحتي وميلي الخاص ، وجدتني غير آسف لعدم النجاح وغير آبه له . وذلك بدليل عودتي ، عند زوال مرضي ، الى الندوة النيابية واستمراري على القيام بمهمتي ، ثم عودتي الى الحكم في ١٩٥٧ ، مادا يد المعونة الى الاشخاص الذين خذلوني في الانتخاب .

سردت هذه المقدمة ، على رغم ما اشعر به من حرج لاضطراري الى الظهور بمظهر المادح لاعمالى وطبايعي ، كتوطئة

لبيان اسباب قبولي دخول معركة الرئاسة وركوبي هذا المركب الخشن .

ذكرت في حديثي عن الانتخابات النيابية الجارية في صيف ١٩٥٤ ان رئيس الاركان العامة ، الزعيم شوكت شقير ، ومعاونيه الزعيم توفيق نظام الدين ، زاراني في منزلي في شهر حزيران وبحثا معي امر الانتخابات . واكدا لي ان الاركان لا تقبل ، بوجه من الوجوه ، ان تؤدي هذه الانتخابات الى تسلم شكري القوتلي او احد رجال حزب الشعب رئاسة الدولة ، لثلاثه البلاد نحو الاتحاد مع العراق . وقال بان هذه الانتخابات تقرر نوع الحكومة القادمة ورئيس الجمهورية الجديد ، ولحالي بانني اذا لم اقدم على المعركة النيابية : ثم على معركة الرئاسة ، فاني اتسبب في تطور الامور الى ما لا يتفق والحكم الديموقراطي . وكان ذلك تهديدا غير خفي بان للجيش مستعد لقلب الاوضاع وتسلم الحكم كما فعل الزعيم والشيعسكي من قبل ، لا كما فعل الحناوي حينما قتل حسني الزعيم ثم ، لما استتب الامر له ، سلمه الى المدنيين .

فاجبتها باني ، اذا رشحت نفسي للنياية ، فليس الى جانبي حزب يساندني تجاه الاحزاب العديدة الموجودة في الميدان .

فاكدا لي ان ثمة كتلة قوية ستوحد جهودها في المعركة الانتخابية . وهي ترمي الى دحر جماعة حزب الشعب والحزب الوطني ، لقيادة الامة في السبيل الحر التقدمي . فسألتهما عن اسماء اعضاء هذه المجموعة ، فتلصنا من الجواب بالادعاء باقها لا تزال قيد التأليف . وعندئذ اجبتهما : « اذن ، ننتظر تأليف الكتلة » ، وفي اثناء ذلك اكون فكرت في الامر واستشرت اصداقائي . « وانتهت الزيارة ، بعد ان اكد الزائر ان اقوالهما واصرا علي بالقبول .

فهم الكتلة الديمقراطية
بإهماء خفي ونظم الدين

وتبين ، فيما بعد ، ان ما اسماه « كتلة » هي جماعة من النواب المستقلين تربطهم ، منذ القديم ، روابط الصلة باركان الجيش . منهم من هو رئيس عشيرة ، ومنهم من هو غير منتسب لاي حزب من الاحزاب ، ومنهم فريق من نواب الاقضية ، يضاف اليهم حزب البعث العربي الاشتراكي . وعقدنا اجتماعا حضره الزعيم شقير واكرم حوراني واسعد هرون وسامي كباره واتفقنا على السير جبهة واحدة . ولم نذكر بوضوح امر الرئاسة ، لكنهم كانوا دائما يشيرون الى حديثي مع شقير ونظام الدين . ثم اتفقنا على خطة

تتناول المبادئ الاساسية للمستقبل وهي : سياسة الحياذ وعدم التحالف ، وتحسين اقتصاديات البلاد ، وعدم الجنوح في سياسة الاشتراكية الى اكثر من الضمان الاجتماعي ، وتقسيم اراضي الدولة على الفلاحين ، وحفظ حقوق المالك والفلاح بقانون عادل .

ودخلنا الانتخابات النيابية ، ففاز منا من فاز وفشل من فشل . فاجتمعنا ، ليلة اول اجتماع لمجلس النواب ، في دار عبد الباقي نظام الدين واتفقنا على اعلان كتلتنا . ثم انضم اليها تسعة وثلاثون نائبا ، عدا حزب البعث الاشتراكي الذي رجح بقاء حزبته الخاصة والانضمام الى كتلتنا في السياسة التي ستتبعها في مجلس النواب . وهكذا تالفت الكتلة الديموقراطية من ٣٩ نائبا والى جانبها اعضاء حزب البعث الاشتراكي وهم ١٧ نائبا ، فاصبح المجموع ٥٦ نائبا . وهذا ، بالطبع ، لا يؤمن الاكثريّة في المجلس الذي كان عدد نوابه ١٤٢ نائبا . لكن امكان ضم بعض النواب من المستقلين ورؤساء العشائر لم يكن بعيد المنال .

على ان الموقف المعاكس الذي وقفه نواب الحزب الوطني عسما كلفنسي الرئيس الاتاسي تاليف الوزارة ، ورفض حزب الشعب الاشتراك معي في الحكم ، اديا الى قيام وزارة فارس الخوري . وقد سعينا جهدنا لكي نحول دون نيلها ثقة المجلس ، الا ان وقوف العشائر كتلة واحدة متراصة بايعاز من سفير المملكة السعودية بدمشق والعداء الذي كان يضمه لي كل من يعمل في سبيل الاتحاد مع العراق ، حملا عددا من النواب على الانضمام الى فريق الحكومة . والانكي من ذلك كله اننا ، قبل التصويت على الثقة بحكومة الخوري ، بدانا نشعر بأثر الجهود المبذولة — قولاً وفعلاً — لسحب بعض النواب من كتلتنا . وقد اثمرت تلك الجهود ، فانحاز فريق منا كان يأمل ان يدعم حكومتنا اذا نجحنا في تأليفها . لكنه لم يكن يقوى على معارضة اي حكم قائم او التصويت ضد اي حكومة كيفما كانت . اذ كن وجدانه لا يساعد على ذلك ، او ان القرابة بينه وبين احد الوزراء لا تبيح له معاداته .

وانتهت معركة الثقة بان عارضى الحكومة ٤٨ نائبا من اصل ٥٦ كانوا مسجلين في سجلات كتلتنا . وايد الحكومة ٨٤ نائبا واستنكف نائب واحد . وكانت هذه الحادثة عبرة لي اوردها على مسمع اخواننا البعثيين في صدد معركة رئاسة الجمهورية ، عندما كانوا يمسكون القلم ويسجلون الاصوات التي يمكن الاعتماد عليها . اذ

قلت لهم ان يخفضوا العدد الى عشرين بالمئة . فكانوا يجيبوني بأني سيء الظن .

وظلت قضية الرئاسة مسكوتا عنها طول عهد حكومة فارس الخوري . وهي لم تثر الا عندما بدأت بالاتصال برجال الحزب الوطني لقلب حكومة الخوري وتاليف وزارة جديدة تخلفها . وطلب مني الزعيم شقير ان لا ابدى رغبتني في رئاسة الجمهورية وان اترك الامر الى حينه . فهو عند ذلك يدبر الامر مع الحزب الوطني . وعلى هذا صرحت للعسلي والبيان بان الاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية سابق لاوانه ، فوافقا على تركه الى ما قبل موعد الانتخاب ، رغم ان مخايل البيان صرح في احاديثه بانه من مؤيدي شكري القوتلي ، والح مرارا في ان يزال الجفاء بين هذا وبينني .

وسارت الامور هكذا في عهد وزار صبري العسلي ، من ١٢/٢/١٩٥٥ حتى قبل موعد انتخاب الرئاسة بقليل . ولم تبحث الحكومة هذا الامر اطلاقا الا في حديث خاص جرى بيني وبين العسلي ، بعد نيل حكومته ثقة المجلس . فقد زارني ذات صباح وابدى لي شكره الصميم على تقديمي اياه على نفسي لتسلم رئاسة الوزارة وقال بلهجة التأكيد : « هذه المرة لي ، والمرة القادمة لك . » فقلت له : « لن ازاحك على رئاسة الوزراء اطلاقا . » وقد ظننت انه يقصدها بكلامه ، فاجاب : « لا اقصد رئاسة الوزارة . . انني سادعك في غيرها . » واثار براسه نحو قصر المهاجرين ، اي قصر الرئاسة « كما دعمتني هذه المرة . وسيكون تحالفنا ، ان شاء الله ، الى ما شاء الله . وانك سوف تعلم انني الاخ الصدوق الذي لا ينسى المعروف . » فاجبته : « سوف تراني دائما الى جانبك ، مهما كلف الامر . » فمد يده وشد على يدي قائلا : « سيكون تحالفنا ابديا ان شاء الله ! »

حديثي مع العسلي
في موضوع الرئاسة

ويبدو لي ان الله تعالى لم يشأ ان يستمر هذا التحالف . فقد خذلني العسلي بعد ذلك مرتين ، مع انني في الفترة بينهما برهنت له على انني متمسك بوعدني .

والآن ، قبل ان انتقل الى سرد حوادث تلك المعركة ، لا بد لي من ايضاح ما لم يزل يتساءل الناس عنه ، اعني الجفاء بيني وبين السيد شكري القوتلي . ولا ريب في ان هذا الجفاء لم يخل من اثر على مجرى الاحداث في تاريخ سورية .

عرفت السيد القوتلي قبل ان يتجاوز الخامسة عشرة ، عندما كان والدي مدعوا الى تناول طعام الغداء عند والده . وقال لي المرحوم والدي ان شكري شاب مهذب ، ذو اخلاق حميدة ، يجدر بك ان تصافقه . وكان مقياس قيمة الشاب عنده ان يكون تقيا ، يصلي ويصوم ، وذا اخلاق حميدة ، وعفيف اللسان . اما العلم والذكاء والحيوية ، فلم تكن بنظر ابناء جيل والدي في مقدمة العوامل التي تميز الشباب عن سواه . وعلى الرغم من توصية ابي ، فلم ينجذب واحدنا نحو الآخر روحيا . وظللت لا اراه ولا اسمع عنه الا في جهاده ضد الانتداب الفرنسي . وكان هو ورفاقه الشباب الذين تولوا تسيير السياسة في زمن الملك فيصل يعملون على اثناء الانتداب الفرنسي ، او على الاقل ، على تخفيف اثقاله . مهاجر هو والكثيرون من امثاله في سورية ، اثر دخول الفرنسيين اليها في عام ١٩٢٠ . فمكث في حيفا عدة سنين ، ثم التحق بالثورة التي نشبت في جبل الدروز في ١٩٢٥ وعمت جميع انداء سورية . وكان القوتلي في ذلك الوقت ، احد الفريقين المتنازعين في القاهرة على كيفية تسيير تلك الثورة . ثم عاد الى دمشق مع من عاد من رجال الثورة وزعمائها ، فاختلف مع جميل مردم بك . ولذلك لم يرشح نفسه في انتخابات ١٩٢٨ بل ظل مع اخوانه يعاكس الانتداب ويخرج معهم في مقدمة المظاهرات حتى عام ١٩٣٦ ، حين انتخب نائبا عن دمشق وتولى وزارة المالية في اول وزارة النفا ، في العهد الوطني ، جميل مردم الذي ظل رئيسا للكتلة الوطنية وزعيما لها حتى ١٩٤١ ، حين انتزعها منه شكري القوتلي وعقد لواءها لنفسه . وبعد ان فشل الدور الوطني بسبب تخاذل اعضاء الكتلة الوطنية وانفراط عقدهم وانتهاز الفرنسيين هذه الساحة لعقد المؤامرات واثارة الفتن ، قبع القوتلي في بيته الى ان اغتيل المرحوم الدكتور عبد الرحمن شهبندر في ٦ تموز ١٩٤٠ . واذ كان خصما للكتلة الوطنية ، اتهمت الاشاعات القوتلي ومردم والحفار بانهم هم الذين اوعزوا بقتله . والى الفرنسيون محكمة خاصة لمحكمة المتهم بالقتل ، عصا صفة ورفاقه ، فاسرع القوتلي ومردم والحفار الى السفر الى بغداد حيث اقاموا مدة . ثم عاد القوتلي الى دمشق وبدأ يجمع الناس حوله في غياب جميل مردم . فحمل بيده راية الزعامة منتهزا فرصة مطالبة الاهلين بتنزيل سعر الكهرباء ومقاطعة الشركة الفرنسية التي كانت تؤمن النور لدمشق . ثم دعا الى اغلاق المخازن . ودام هذا النضال السلي حتى دعاني الجنرال دانز الى

تأليف الحكومة ، فعملت على إعادة المبعدين وتبريح المسجونين وتطمين الاهلين - كل ذلك كما ذكرته في حديثي عن الحكومة التي افتتها في نيسان ١٩٤١ . وبعد ان سعى القوتلي لمرحلة جهودي في تأليف الوزارة ، عاد بعد تألفي لها الى المسألة . وتعددت زيارته واتصالاته بسي مباشرة او عن طريق صديقه ورفيقه الدائم صبري العسلي . واستمر هذا الاتصال به وبجميل مردم وعطا الايوبي وبيديع المؤيد وجميل الالشي طول مدة رئاسة الشيخ تاج الدين الحسني حتى وانفاه القدر في مطلع ١٩٤٣ . ثم حمل البريطانيون الافرنسيين على النزول عند طلبنا ، وهو اجراء انتخابات نيابية واقامة حكومة دستورية . فطلب الي القوتلي ان ادخل قائمته فقبلت . وانتخبت نائبا عن دمشق في تموز ١٩٤٣ وتوليت وزارة المالية ثم وزارة الاقتصاد الوطني ثم العدلية حتى ربيع ١٩٤٧ ، حين طلب الي القوتلي ان اذهب الى باريز وزيرا مغوضا لعقد اتفاق مالي مع الحكومة الفرنسية . ثم عدت الى دمشق بالطائرة عندما رغب الي بالحاح قبول تأليف حكومة جديدة بدلا عن حكومة جميل مردم التي اطاحت بها المظاهرات والحوادث الدامية . ولما قام انقلاب حسني الزعيم اعتقلت في مستشفى المزة مع القوتلي خمسة عشر يوما غادر دمشق بعدها الى سويسرا ، حيث بقي فيها الى ان جاء الاسكندرية واقام في دار نفخة على نفقة الملك عبد العزيز ، ثم الملك سعود .

وكان الجيش بكثرة ضباطه ، كبارا وصغارا ، يعتبرون القوتلي مسؤولا عن حرب فلسطين والفشل الذي اصاب الجيش السوري ، واحد المسؤولين ، من ملوك العرب ورؤسائهم ، عما آلت اليه تلك القضية وما اصاب سكان فلسطين من تشريد وتقتيل .

ودار صراع بين القوتلي ، يدعمه السعوديون بمالهم ونفوذهم ، وبين الجيش السوري ، الانفرا من الضباط لا يتجاوز عدده اصابع اليدين . ودام غضب الضباط على القوتلي وكرههم له الى قبيل انتخاب الرئاسة حين عمل شتمير على تخفيف حدة هذا الشعور وعلى استجلاب رفاقه الى قبول عودة القوتلي الى سورية ، ثم الى رئاسة الجمهورية .

وظن القوتلي بان المدنيين وحدهم قادرون على اعادته الى الحكم ، فبدأ يستدعي الوفود الى الاسكندرية تباعا ليجتمع اليهم ويحادثهم بأسلوبه المعهود . وعكف على تأليف حزب جديد دعمه بالمال وترأسه احسان الشريف ، هدفه السعي لعودته الى دمشق .

نشاط القوتلي
وهو في الاسكندرية

واستدعى صبري العسلي ومخائيل اليان ورفقاءهما واوغر صدورهم ضد حزب الشعب . فساروا في ركابه ، رغم انهم كانوا تخلوا عنه في ١٩٤٩ وتفاهموا مع رجالات العراق على تأييد الاتحاد السوري العراقي وبدلوا منهاج حزبهم فجعلوه ملكيا . الا ان هذا التبليل وعدم الاستقرار في عقول رجال الحزب الوطني لم يعقه عن التفاهم معهم . فكان مطمئنا الى تسييرهم في ركابه ما داموا يكرهون حزب الشعب الذي على رأسه رشدي كيخيا ، وخصوصا مخائيل اليان الذي كان يندفع في اي طريق ليعاكس خصمه اللدود رشدي كيخيا . وقضت خطة القوتلي بمحاربة كل من يتعاون مع الجيش ، معتبرا اياه عدوا شخصيا له . واوعز الى جماعته الجدد من رجالات الحزب الديموقراطي بالتهجم على عندما ترأست الوزارة في مطلع ١٩٥٠ ، فصاروا في اجتماعاتهم يتبارون بالقاء الخطب ضدي واتهامي بشتى التهم . وكنت اذ ذاك من المعتقدين ان عودة القوتلي الى سورية ، ولو لم يتول الحكم فيها ، ستؤدي الى مشاكل عديدة بسبب تمنعت الاركان ضده . حتى انهم كانوا يعلنون ، صراحة ، انه اذا ما جاء دمشق اعادوه قسرا الى القاهرة .

وفيما انا في هذه الحال ، اي بين اصرار الجيش على ابقاء القوتلي بعيدا عن سورية ، وبين مؤامرات حزب الشعب المستمرة ضد حكومتي لقلبها والمجيء بغيرها لتحقيق الاتحاد مع العراق ، لم اجد اسلم من ميسيرة رغبات الاركان حفظا على كرامة الحكم ان تنهار بعمل طائش ، كاعتقال القوتلي واعادته قسرا الى القاهرة ، والغاء وخوما من ان يؤول الامر الى قيام الجيش بتسلم السلطة ، والغاء الدستور ، وطرد الحكومة والرئيس والنواب ، كما حصل في نهاية ١٩٥١ .

فطن القوتلي انني بذلك اريد الشر به شخصا ، واني احول دون عودته لكي احتفظ برئاسة الحكومة لنفسى . واشتد حنقه عندما ذهب الى القاهرة في آذار ١٩٥٠ ولم ابادر الى زيارته في الاسكندرية . فبدأ يوعز الى اصدقائه وانصاره بمطالبتني بالذهاب اليه . لكنني رفضت قائلا بأنه كان عليه ان يهتف لي مرحبا وداعيا اياي الى زيارته .

وصارت هذه انقصة كتميص عثمان ، يستعملها القوتلي وجماعته في كل مناسبة يأخذونها علي ويعتبرونها خرقا لوحدة الصف . ولست ادري ، وايم الحق ، اي صف خرقت واية مجموعة

فرقت . اذ كان الناس مشنتين فرقا واشياعا . لكن الحقيقة كانت ان القوتلي اراد ان يضعني في جيبه وان لا يترك لي مجال العمل وحيدا بدونه ، ليطف هو ثمرات ما اجني ، كما حصل في ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٩ . كما انه اراد ان يوقع بيني وبين ضباط الجيش ، فيريهم اني في الوقت الذي اعمل وايامهم في تفاهم تام ، ازوره و ابدى له عظمي . وهكذا يحقدون علي وتقع الواقعة بينهم وبينني .

وهكذا ظلت صلاتنا مقطوعة حتى اواخر ١٩٥٦ ، وساورد ذكر وصلها في حينه . ومن اسباب انقطاعي عن المشار اليه اختلاف وجهات نظرنا في السياسة الخارجية . فهو من رجال السياسة القدماء الذين ترعرعوا في زمن كانت بريطانيا والولايات المتحدة تملكان ارادتهما على العالم ولا تجرؤ دولة صغيرة على الوقوف في وجه احدهما . ولذلك كان اولئك الساسة يستنكرون اي اتجاه يؤدي الى «زعل» بريطانيا مثلا، ولا يؤيدون اية خطة تتعارض ، جهارا ، مع رغبات الولايات المتحدة . اما نحن ، ابناء الجيل اللاحق ، فلم نكن نؤمن بمظلمة بريطانيا — وثمة من يعتقد حتى الان ان نعت بريطانيا بالعظمى ناشيء عن انها دولة عظيمة بل اعظم من غيرها ، مع ان الحقيقة هي ان بلاد الانكليز تسمى جغرافيا بريطانيا العظمى للتفريق بينها وبين المقاطعة الفرنسية المسماة بريطانيا الكائنة في الشمال الغربي من الجمهورية الفرنسية — ولا تهمنا قوة اساطيل الولايات المتحدة ، علما منا بانها لا تجرؤ على احتلال بلادنا بسبب التنافس العالمي بينها وبين الاتحاد السوفيتي .

وعندما توليت شؤون وزارة الدفاع الوطني ، وقعت تحت يدي وثائق اجنبية تظهر اتجاه الولايات المتحدة الى دعم السيد القوتلي واعتمادها على عودته الى الحكم لانقاذ الموقف . وقد وصلت احدى هذه الوثائق الى السيد القوتلي نفسه عن طريق موظف في الخارجية فتح مطروفا واردا باسمي . واذا وجد فيه وثيقة تتعلق بالسيد القوتلي ، حملها اليه زلفا ونفاقا ، مع انني كنت احسنت اليه بتعيينه . فانتقم القوتلي من الشخص الذي كان يبعث هذه الوثائق الى رئاسة الاركان والي ، بصفتي وزيرا للدفاع . فعزله عن وظيفته ، بعد ان تولى رئاسة الجمهورية .

وثيقة تثبت
دعم امريكا
للقوتلي

والمطلع على خطبة السيد القوتلي ، في عهد وزارة العملي الرابعة ، ينعق بان اتجاهه واضح في اتجاه الغرب ، وان سفرته الى موسكو لم تكن الا للتغطية .

وفي اثناء الانتخابات النيابية راجت الاشاعات ، بين حين وآخر ، عن عودة القوتلي الى دمشق . وحين كنت اسأل الزعيم شقير عما يعلمه في هذا الصدد ، كان ينفي الامر ويعلن انه لو عاد لكرنا رجله . فبتنا نحن ، اعضاء الكتلة ، نسخر عند سماع كل خبر عن عودة المشار اليه . ثم لم نلبث ان فوجئنا بوصوله الى مطار المزة واستقباله من قبل جماهير غفيرة ، على نحو يثبت ان ثمة تنظيما وتحضيرا سابقين . ولم نسمع بان رجل احد قد كسرت . وبعد يومين ، فوجئنا ايضا بخبر ذهاب وفد من ضباط الاركاب العامة للسلام على القوتلي . فسالنا شقير عما اذا جد شيء جديد ، وعما اذا كانت الخطبة تبدلت ، فقال لنا بلهجة كنت والله اصدقتها : « لا بأس ، فليحضر وليشاهد بنفسه كيف انه لم يبق له نفوذ في سورية . » وكنا اذا اصررنا على عدم السماح له بالعودة . ظن البعض اننا نخشى بأسه وقوته . وكانوا يقولون : « السعوديون مغرورون به ، لكن الحقيقة سوف تنجلي امامهم فيسقطونه من حسابهم . » الى غير ذلك من الاتوال والحجج غير البعيدة عن الصواب . وكانت نوايانا الحسنة وقلوبنا الطيبة تحملنا على تصديق اقوال شقير . واسهل الناس انخداعا من لا يخدعون غيرهم ، واكثر الناس اقتناعا بحسن نية الآخرين هم حسنو النية تجاه الغير . واما الكذابون الخداعون فلا ينطلي عليهم كذب غيرهم وخداعه . ولعل شوكت شقير لم يكن يخدعنا حينذاك مائة بالمائة . بل لعله كان يساوم ويماليء ، او لعله كان يعمل على ابعاد القوتلي دون ان يغضب السوريين والمصريين . فظن انه بمسايرته لهم وعدم التظاهر علنا ضد القوتلي يستطيع الوصول الى هدفه .

ولم يكن لي بد من تحمل هذه الخطط الملتوية ، لا سيما بعد ان صارت شقير برغبتي في الانسحاب نهائيا من الميدان اذا استمر في هذا السبيل . فقامت قيامته واقسم الايمان المغلظة على انه وفي لي ، صادق في قوله ، مخلص في نيته . واصر علي بان لا تغرني المظاهر ، وان اثق به ، وان لا اتركه وحده فيضطر الى الغاء الانتخابات واستلام الحكم هو ورفاقه الضباط . وكنت والله حائرا في امري : هل اصدق هذا الرجل واستمر على العمل معه ، ام اترك « الشقي » على من بقي « كما يقولون وارجل خارج البلاد في سياحة طويلة ؟ » وكنت مضطرا الى استشارة رفاقي ، فكانوا مثلي حائرين ، ولكنهم اكثر ميلا الى تصديق شقير والاستمرار على هذه الطريق . وهكذا اضطررتي زمالة اخواني وتضامني معهم الى عدم الرجوع ومجابهة

الموقف منها كانت النتائج .

وبينما كان القوتلي يحشد الجموع ويوجههم لمعاكستي في الانتخابات النيابية ويجعل من داره مبعث النشاط ضدي ، كان يسمى لتوحيد كلمة المرشحين في سبيل تأليف قائمة موحدة تحاربنني وتقضي علي . ورغم ان بعض اصدقائي وغيرهم كانوا من الموالين للقوتلي ، الا انهم كانوا يحملون في قلوبهم محبة لي ، كما كانوا جاهدين في سبيل تفاهمي مع القوتلي ولا يفهمون سبب رفضي . وكانت ميول بعض المرشحين وبعض المقربين للقوتلي تعرقل هذه المساعي وتزيد في شقة الخلاف بيننا . واستمر الامر على هذا المنوال حتى انتهت الانتخابات ، فنجحت فيها مكتسحا جميع المرشحين . ونلت من الاصوات ما دل على تعلق ابناء بلدي بي تعلقا كبيرا . ونجح في الانتخابات ايضا كثيرون من الذين كنا ادخلناهم في حسابنا كما فشل بعض الآخرين . وعندما كلفني الاتاسي بتأليف الوزارة تألبت علي جميع القوى التي حاربتني في الانتخابات العامة ، فابعدت عن رئاسة الوزارة توطئة لابعادي عن رئاسة الدولة . وكان السيد القوتلي عاد الى الاسكندرية ، بعد انتهاء الانتخابات العامة في سورية ، واقام فيها حتى ١٧ تموز ١٩٥٥ حين عاد الى دمشق للبدء بحملته الانتخابية للرئاسة . وفي اثناء اقامته بمصر ، اعطى عدة تصريحات صحفية بتأييد الميثاق الثلاثي السوري - المصري - السعودي . وعلى ذلك تم الاتفاق بينه وبين الرئيس عبد الناصر والملك سعود على دعم ترشيحه ، فأتى دمشق مزودا بدعمها المعنوي والمادي . ولا ريب في ان من جملة المساعي التي بذلها سفيرا هاتين الدولتين استجلاب اكثرية ضباط الاركان الى جانبه ، وذلك عن طريق الزعيم شوكت شقير الذي ظل يتلاعب في الامر حتى آخر ساعة .

القوتلي يبذل جهده لمعاكستي في الانتخابات

وفي ٢٧ تموز صدر بيان عن رئاسة الاركان العامة بأن ليس للجيش مرشح للرئاسة ، فطبل الموالون للقوتلي وزمروا لهذا التصريح الذي فسروه بأنه يعني تخلي الاركان عن تأييدي ، اعتقادا منهم ان عددا من النواب يسرون وفق التعليمات التي يتلقونها من هذا المرجع ، وبذلك يضمنون اصواتهم لمرشحهم . وكانت احدى جرائد بيروت نشرت تصريحا نسبته للرحوم العقيد المالكي بتأييد ترشيحي ، وذلك في ربيع ١٩٥٥ . مضج بعض النواب والمشتغلين بالسياسة لهذا التدخل كما نعموه . ولم يرتح قلبهم الا حين صدر

الجيش يصدر بيانا بحبائه في معركة الرئاسة

التصريح الرسمي عن لسان الاركان ، كما ذكرت .

وعندما استوضححت من شقير عن الاسباب الداعية لاصدار هذا البيان ، قل انه ذر الرماد في العيون . وكان يقول الحقيقة ، اذ ان العيون التي كان يقصد ذر الرماد فيها كانت عيوننا نحن لا عيون اخصامنا . وفي نفس اليوم الذي صدر فيه هذا التصريح ، ادلى القوتلي بحديث صحفي طالب فيه بالاسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي . ومن يقارن بين هذين التصريحين وما كان يظنه المصريون ، وهو انني لا اريد توقيع الميثاق ، يلمس مظاهر التقارب بين المصريين والسعوديين والقوتلسي وشقير الذي كان يلج بدوره في الاسراع بالتوقيع . والمضحك في ذلك كله ان حماس القوتلي للميثاق واصرار المصريين والسعوديين عليه وعلى توقيعهم بسرعة ، رغم علمهم بان ذلك غير ممكن ما دام الحزب الوطني معارضا له ، تلاشى عندما انتهى الامر الى القوتلسي . فلم يوقع الميثاق ، بل اكتفوا كلهم منه بمعاهدة عسكرية بسيطة . وطالما قلت للمصريين والسعوديين ان اصراركم سيؤدي بالحكومة الى الاستقالة ، وعندها يطير الميثاق مع الريح . والعبرة في العلاقات بين الدول ليست بالمواثيق المكتوبة ، بل بما يحمله سياسة تلك الدول من عواطف . فان كانت اخوية وراغبة في التعاون ، سارت الامور على خير وجه . وبعكس ذلك ، فان وجود الارتباطات المكتوبة لا يقدم في الامر ولا يؤخر .

لكن المصريين والسعوديين لم يعودوا يطمنون حتى الى صداقتي لهم ، ولا الى امكان تسيير سياستنا وخططنا وفق رغبتهم ووفق سياستهم . فموقفي منهم عند تقديمي مشروع الميثاق العربي ورفضى قبول التعديلات التي اقترحوها، وهي في نظري مسخ للمشروع وابعاد له عن طريق الوحدة العربية ، جعلهم يفضلون اي شخص غيري . ولم يجدوا امامهم اكثر من القوتلي قبولوا لارائهم واستجابة لمطالبهم . ولا انكر انهم كانوا مصيبين في نظرتهم من حيث مصلحتهم ، لا من حيث مصلحة سورية . فلست الرجل الذي تسهل قيادته ، ولست بالذي يعمل ما لا يقنع بصحته وبفائدته لبلده . واني اقول رايني بكل صراحة ، غير آبه لما تجره علي هذه الصراحة من متاعب في الحاضر والمستقبل . فاننا لا اخضع الا لما اراء حقا ولا اطاطيء راسي نفاقا وجرا لمغنم . ولا ادعي العصمة من الخطا ، فكثيرا ما سرت في طريق ظهر فيها بعد انه غير طريق الصواب . الا ان عذري في ذلك حسن نيتي وصدق عزيمتي . والفرق بيني وبين

المصريون والسعوديون
لم يطمنوا الى صداقتي

غيري انني اذا اعتقدت صحة رأيي في خطة ما ، قدمت على تنفيذها بكل همة واصرار ، دون مبالاة بآية عقبات . وقد يصح القول عني بانني لا اترجع عن رأيي ، مهما بدى من عقمه . فقد يأخذ بي العناد ، في بعض الاحيان ، الى حد عدم تصديق الادلة المعاكسة . هذا هو طبعي ، ثبت عليه . وهل يستطيع المرء تغيير طبعه ؟ .

وفي ٦ آب اعلن الحزب الوطني تأييده لشكري القوتلي . اما رشدي كيخيا فقد نفى ما شاع من ان حزب الشعب رشح السيد لطفي الحفار ، واكد ان ليس للحزب مرشح خاص حتى الآن . واما حزب البعث ، فاعلن ان مرشحه هو الشخص الذي يتبنى السياسة التي وردت في البيان الثلاثي العربي ، والذي يؤيد توقيع الميثاق .

موقف الاحزاب الثلاثة
ومرشحوها للرئاسة

واما اشاعة ترشيح الحفار ، فكانت مناورة عمل حزب الشعب على اطلاقها تهديدا لشكري القوتلي ، ولم تكن الاشاعة اختلافا محضا ، اذ جرب الموالون للعراق ان يلحقوا هذا « البالون » — كما يقول الافرنسيون — على سبيل جس النبض . حتى اذا ثبت امكان تفاهم نواب حزب الشعب والكتلة الدستورية مع الحزب الوطني — وكان الحفار احد اقطابه — على هذا المرشح الضالع مع سياسة العراق — وقد ذكر في محاكمات بغداد انه كان يتقاضى راتبا شهريا منهم — قذفوه الى المعركة لانه على اي حال اقرب اليهم واقل ارتباطا مع مصر والسعودية من القوتلي . وصدر تصريح عن لسان الحفار جاء فيه ان بعض النواب يطلب اليه ترشيح نفسه ، وانه لا ينافس احدا ولا يزاحم احدا . ولرب سائل كيف يعلن الحفار انه لا يزاحم احدا ، وفي الميدان مرشحان ؟ فهل كان يرمي الى التلويح بانه لا يزاحم احدا اذا اتفق القوتلي مع جماعة حزب الشعب ، وانه لا يتمسك عندئذ بترشيح نفسه ؟

وكانت الكتلة الديمقراطية تضم آنذاك نحو (٢٨) نائبا .

فاجتمعت وتداولت الامر واقرحت ان لا تقرر تسمية مرشح قبل الاتصال بسائر الاحزاب والهيئات . والفنا لجنة توامها اسمعده هرون وعبد الباقي نظام الدين والدكتور جورج شلهوب . واصر هائق منان على الاشتراك فيها . وقد تبين فيما بعد ان هذا الاخير كان على صلة بالمفوضية التركية ، وان تركيا سمحت له بتصدير ما ادعى بانه منتوج اراضيهِ من القطن . فتمكن بهذه الوسيلة من تصدير كمية من القطن من تركيا الى سورية وجنى من هذه الصفقة اكثر من مئتي الف ليرة سورية . ولم يكف بحشر نفسه في هذه اللجنة لينقل

قرار الكتلة الديمقراطية
بالاتصال بسائر الهيئات

اخبارها الى الجهات المعنكسة لي ، بل اصر على ان تعينه الكتلة الديمقراطية امينا لسرها ، وهو الجاهل الذي لا يعرف من القراءة والكتابة الا قدر ما يعرفه طلاب الصف الاول الابتدائي ، حتى اننا اضطررنا الى انقاذ نيابته من المحكمة العليا التي كانت عازمة على فسحها ، وذلك باستصدارنا قانونين حمياه من السقوط . وكان منذ ١٩٤٨ يتظاهر لي بالولاء وينال مني ما ابذله من مساعدات ، شفقة عليه واحسانا . فباع نفسه من الاتراك وخان صداقتي وتآلب علي كما تآلب غيره من الذين احسنت اليهم ورفعتم درجات .

وكان اشترك اسعد هرون في هذه اللجنة يهدف الى عرقلة مساعيها . ذلك لانه كان رجل الزعيم شقير ، يعمل بايحاته كالالة الصماء . وهكذا عمل في انتخابات الرئاسة ، هو ونوفل الياس ، ضدي . الاول ارضاء لرغبة شقير ، والثاني زلفى للامريكيين وخدمة لمصالحهم . واني غير آسف لحرمانني تأييد هذين الرجلين اللذين لم ينجحا في انتخابات اللاذقية النيابية الا بفضل المليون ليرة التي صرفها ابو هاني ، متعهد النقل في المرفأ ، وتمكن بواسطتها من شراء الضمائر على نحو علني ، دون وجل او حياء ، مما ادى بالمحكمة العليا الى فسخ تلك الانتخابات ودمغ هرون والياس بتهمة شراء الاصوات . ولئن عاد الاثنان الى النيابة مرة ثانية ، فذلك بفضل مخائيل البان الذي سعى لادخالهما حزبه ، بعد ان تركاه عندما انضم هرون الى الشيشكلي في ١٩٥٢ . فاضطر مزاحمه ان يتخلى عن ترشيح نفسه بناء على اصرار البان والعسلي ، فضمن هرون والياس هذين المتعدين .

وبدلا من ان تسعى اللجنة الديمقراطية للاتصال بالاحزاب او المستقلين ، راح اعضاؤها يعملون على انفراد لكسب المكاسب على حسابي والتفاهم مع اخصامي على مستقبلهم . فقال هرون وعبد الباقي نظام الدين وحسن الاطرش ثلاثة مراكز وزارية في وزارة سعيد الفزري التي الفت عقب تسلم القوتلي رئاسة الجمهورية ، وذلك رغم معارضة حزب الشعب الذي اضطر الى النزول عند ارادة رئيس الجمهورية .

والخلاصة ، فان انتخابات الرئاسة كانت وسيلة لاسعاد بعض النواب ماليا ، واندالت بعضهم الوزارة ، وسبيلا للانتقام مني شخصا . وفي العاشر من آب اقام التجار ، بناء على ايعاز القوتلي ، حفلة تكريمية على شرفه . فالتقى خطابا مكتوبا ختمه

اعضاء اللجنة يتفاهمون
مع خصومي على حسابي

بجيلة بدا انها اضيفت اليه فيما بعد ، اعلن فيها عزوفه عن الترشيح ودعا النواب الى انتخاب من يجدون فيه الكفاءة والمقدرة . فظن البعض انه انسحب من الميدان ، لكن العليمون بطبعه واساليبه لم يندفعوا بهذا المظهر وقالوا بأن هذا لا يخرج عن كونه سبيلا لحمل الناس على تربيته والاحصاح عليه بتغيير رايه وبقبول الترشيح . وهكذا كان ، فقد توافدت الجموع ، بايحاء اخصائه ، الى بيته تطلب منه ان يظل في الميدان .

وفي ١٣ آب صرح الرئيس عبد التاصر لجريدة الفيحاء — التي كانت تحمل راية الدعاية للقوتلي — بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق العربي ، وبأنها قلقت من قيمته واضعفته ، وبأنه لا يعرف المرحلة التي وصلت اليها الابحاث في هذا الشأن . ولا ريب في ان غاية الرئيس عبد التاصر من هذا القول هي دعم موقف القوتلي الذي كان اعلن قبل اسبوع ضرورة الاسراع في ابرام الميثاق .

ولم يكن امام المظلمين على الحال اية صعوبة في معرفة اتجاه الجمهورية المصرية والمملكة السعودية في المعركة الانتخابية ، اذ كثرت اتصالات سفرائهما وعملائهما بالنواب الحزبيين والمستقلين وكذلك العراق ومصر والسعودية . الا ان الذي كان يصعب على المرء معرفة كنهه هو كيف ان جهود السفيرين المصري والسعودي كانت باتجاه مماثل لجهود وزير العراق المفوض الذي لم يكن يخفي تأييده لشكري القوتلي ، عدو نوري السعيد اللدود ومعارض فكرة الاتحاد مع العراق ؟ فقد كان هذا التوافق لغزا لم يقدر المظلّمون على ظواهر الامور حل رموزه ، اذ انهم لم يدروا ان سياسة العراق تسيرهم وزارة الخارجية البريطانية ، وان بريطانيا اتفقت مع امريكا وفرنسا على ابعادي عن الرئاسة بسبب سياستي المعارضة لسياساتهم ، ووقوف ذلك الموقف الصلب ضد حلف بغداد وضد اي تقارب مع الغرب يؤدي بسورية الا الدخول في منطقة نفوذ المستعمرين . وقد اعترف لي سفير فرنسا ، حينما زارني للاستفسار عن صحتي في شهر ايلول ، بأن حكومته اشتركت في المعركة ضدي ، وبأنه شخصيا آسف لذلك .

ويبدو ان التناهم كان قد تم على دعم القوتلي ، عندما اعلن الحفار تأييده له ودعوته النواب لاختياره .

وفي مساء اليوم ذاته جاءني شخص اعلم صلاته بالاركان ونقل الي رغبتهم في التفاهم مع المسلي — وكنت لم احادثه في موضوع

الرئاسة اطلاقا - لحمله على الانسحاب من كتلة القوتلي والانضمام الى كتلتنا . فطلبت من العسلي المجيء الى دمر ، فجاء هو وهرون . وكان عندي عدد كبير من نواب الكتلة الديمقراطية والحزب الوطني ، فدار البحث ، على غير جدوى ، مدة ساعات عديدة بدا لي فيها عقم هذه المحاولة . فاقترحت ان يجتمع جميع اسواب المؤيدين لوزارتنا وينتخبوا بينهم مرشحا للرئاسة بالاجماع او بالاكثرية ، على ان يدعم جميعهم الانتخاب . وقال النواب ان ليس امامنا سوى خالد العظم وصبري العسلي ، فلنتفق على احدهما فنبعد بذلك القوتلي . فقبل الجميع هذا الاقتراح ، وخاصة العسلي ، الذي تحمس له وحلف على الاخلاص له . وقتلت في نفسي ان هذا احسن الحلول ، فاذا اختارني زملائي ورفاقي كان به ، وان فضلوا العسلي خلصت من المأزق على احسن شكل . وقرر المجتمعون ان يذهب وفد منهم في الصباح الى دار القوتلي ليطلعوه على هذا القرار ويطلبوا منه الانسحاب ، باعتبار ان عدد النواب المؤيد للوزارة ، من وطنيين وبعثيين وديمقراطيين ومستقلين ، كاف لانجاح المرشح الذي يتفقون عليه . وتالف الوفد من العسلي نفسه ، ومن هرون وجورج شلهوب والحريري وجميل شماط .

وكان الوحيد من الحاضرين الذي لم يتحمس للقرار ، لكنه لم يبد اعتراضا عليه ، هو اسعد هرون . فقلت في نفسي انها بقية حقد علي لعدم ادخالي اياه معنا في الوزارة . ولم اكن ادري انه كان عالما بخفايا الأمور ، وان الاتفاق كان معقودا بين سيده الزعيم شقير وبين مخائيل اليان ورشدي كيخيا على تأييد القوتلي . ولم يخطر في بالي ان هرون كان يستهزئ بنا ، علما منه بان قرارنا لن يرى صباح الغد .

وعندما انتهى الاجتماع ، حوالي الساعة الثانية صباحا ، ذهب العسلي وهرون الى نادي الشرق ، حيث اصر هرون على الاجتماع فورا الى مخائيل اليان لاخذ رايه . واذ وجداه نائما ايقظاه . وقص عليه العسلي ما جرى وبشره بانسه سيكون هو الذي سيترشح للرئاسة ، لانه كان موقنا بان اكثرية الكتلة سوف ترجحه علي . فذعر اليان من الخبر وبدا بالصياح والتهديد ، مستعملا الخطة التي كان يعتمد عليها لارجاع العسلي الى صواب رايه . وظل يرغي ويزبد ويهدد ويتوعد حتى انهارت اعصاب العسلي ، فمرضخ لمخائيل واسرع الى اخبار اعضاء الوفد بان زيارة القوتلي قد الفيت . وظل

مخائيل اليان
يثور ضد القرار
فيصل العمل به

المسلي يلوم مخائيل على الدوام وينحي عليه باللائمة لانه ، على حد قوله ، افلت الرئاسة من بين يديه .

وكان طبيعيا ان يثور اليان . فقد استبان له اننا بمناورتنا نقضي على الخطة التي كان احكم وضعها بالاتفاق مع امياده . فانتخابي او انتخاب المسلي لا يعدو كونه احياءا للتكتل السياسي الذي مكن الوزارة من السير في سياستها ضد حلف بغداد ، وضد الانكليز والاميركيين . فكيف يضيع مخائيل الثمرة التي اوقن انه سيقطفها بعد خمسة ايام ، وذلك بتأمين انتخاب شخص قريب الى افكاره ، وابعاد احد اعضاء حزب الشعب عن الرئاسة الاولى ، ثم اسقاط الحكومة التي قضت على احلامه وسارت سياستها خلافا لرايه وخطته ، واستبدالها بوزارة يشترك فيها من الحزب الوطني من هو موال له وعميل مثله .

واستدعيت الزعيم شقير في الصباح الباكر واطلعت على ما جرى في الليل . ولم اكن ادري ان كل ذلك قد فشل قبل ان يصبح الصباح . فلم يبد من شقير تحمسا لما تم عليه الاتفاق ، بل كانت علامات وجهه تنم عما كان يخفيه في الصميم . وتمثل امام مخيلتي موقف هرون بالامس وتساءلت اذا كان بينهما اتفاق على امر اخفياه علي ؟ وقلت لشقير ان بعض النواب غير المنتهين لكثنتنا ارسلوا يعدون بتأييدي لقاء مبلغ من المال ، فرفضت . فانتبه للامر واصر على معرفة اسمائهم ، فاعتذرت عن افشاء امرهم ، رغم الحاجة . ولعله كان يريد الاتصال بهم لزيادة ما يطلبون ، وذلك من المبالغ الضخمة التي قيل ان السعوديين وضعوها تحت تصرفه لهذه الغاية . ولم تمض ساعة على هذا الحديث ، حتى اتاني بعض النواب وسردوا لي ما سمعوه عن عدول المسلي عن السير حسب الخطة التي اتفقنا عليها في الليل ، وان مخائيل اليان هو الذي حمله ، بل اجبره ، على ذلك . فادركت ان المؤامرة الكبرى حيكت جوانبها حياكة محكمة ، فلا سبيل الى السعي لتفشيها من الداخل .

وفي السادس عشر اعلن الحزب الوطني رسميا تأييده للقوتلي . موقف الاحزاب الجديد من الترفيع للرئاسة الحقيقة كان يخفي تأييده للقوتلي . اما الجبهة الدستورية المؤلفة من منير المجلائي وسهيل الخوري وبعض نواب العشائر وبرزت الملوك ، ممن ثبت بعدئذ التصاقهم بالعراق ، فاعلنت تأييدها للقوتلي .

أما الكتلة الديمقراطية ، فقد انسحب منها رسمياً أسعد هرون ونوفل الياس وحسن الاطرش وفائق منان وغيرهم ، بحيث لم يبق من النواب الموالين لي سوى خمسة عشر أو ثمانية عشر نائباً .

وفي اليوم التالي أعلن حزب الشعب ان المصلحة العامة تقضي بأن لا يرشح احداً من اعضاءه للرئاسة . على ان منير العجلاني أعلن ان حزب الشعب يدعم القوتلي ، وذلك في الحفلة التي اقيمت باسم المزارعين . ولم يكذب حزب الشعب هذا القول . ولحق بالقافلة الجعاعة التي كانت التفت حول الشيشكلي باسم حركة التحرير ، فاعلنت ايضاً تأييدها للقوتلي .

ولم يبق بين كتل المجلس واحزابه سوى حزب البعث والكتلة الديمقراطية اللذين أعلننا تأييدي . وكذلك فعل النائب الشيوعي السيد خالد بكداش .

وعقدت في ابهاء مجلس النواب اجتماعات عديدة قصد فيها حمل حزب البعث والديموقراطيين على الرجوع عن تأييدي ، تحت ستار السعي للتفاهم على مرشح واحد . لكن اصرار كل نائب على مرشحه فشل هذه الاجتماعات .

وبينما كنا مجتمعين في مركز الكتلة الديمقراطية ، هتف لي الزعيم شقير قائلاً : « أرايت هذا الكذاب ؟ » فأجبته : « ايهم ؟ » فقال : « أسعد هرون . فانه يعمل ضدك . » فأجبته ، « ليس هو الوحيد بين الذين كنا نحسبهم معنا . » فأجاب : « لا بأس ، استمر في النشاط . فلم نفقد الامل ! »

وظل شقير هكذا يخادعني حتى آخر لحظة . وقد فكرت كثيراً في السبب الذي دعاه الى هذه المواربة والتظاهر بتأييدي ، ليلة كانت الاور قد توضحت بشكل لم يعد معها مجال للشك في نجاح القوتلي . فادركت ، وايدني في هذا الكثيرون ، انه كان يرمي بذلك الى عدم انسحابي من الترشيح . اذ خشي ، ان فعلت ذلك ، ان يلتف من كانوا يؤيدوني حول ناظم القدسي ، او اي عضو من حزب الشعب ، ويقنعوه بترشيح نفسه . وفي هذه الحالة يحصل هذا المرشح على تأييد حزب الشعب ، واعضاؤه ٧٧ نائباً ، وحزب البعث ، واعضاؤه ١٧ ، والكتلة الديمقراطية ، وتجمع ٢٠ نائباً ، والجهة الدستورية ، وفيها ما لا يقل عن ١٥ نائباً ، بحيث تتألف ليلة الانتخاب كتلة جديدة من النواب يبلغ عددها مئة نائب ، تستطيع

شعر يسمر في
مخادمني وتحشيمي
للبقاء في الحركة

فرض ارادتها واختيار مرشح غير شكري القوتلي . ولم يكن ذلك في صالح المصريين والسعوديين وضباط الجيش . فاختار شقير ، بالاتفاق مع هؤلاء ، سبيل مخادعتي حتى لا اقوم بحركة التناف فاقضي على كل حساباتهم ومساعدتهم . وليراجع القارئ في مطلع هذا الفصل قول شقير لي بأنهم لا يوافقون اطلاقا على ان يتسمن الرئاسة احد من حزب الشعب .

وقد زارنا ، ونحن في الكتلة ، اكرم الحوراني وصلاح البيطار والحا علي في عدم الانسحاب . وقالوا ان الامل ما يزال قائما في استجلاب بعض النواب ، وان النجاح ، اذن ، محتمل . ولست ادري اذا كانا على تفاهم مع شقير ، او ان تشبههما كان بقصد ان لا يكون انتخاب القوتلي بالاجماع .

وتقرر في نهاية الاجتماع الذي دام الى ما بعد نصف الليل ان نستمر في المعركة ، بدون تراجع .

وهتف لي ، في اثناء الاجتماع ، النائب فيصل المسلي ، وكان من المؤيدين ، قائلا انه مضطر الى السفر صباح الغد الى بيروت ، ولذلك لا يستطيع حضور جلسة الانتخاب . فاجتمعت اليه فوراً وسألته عن السبب الحقيقي ، فلم يشأ المصارحة . لكنني فهمت انه يساير جماعة السعوديين وغيرهم ، ممن لهم عليه فضل انتخابه نائبا . فأكدت عليه ضرورة عدم التخاذل ، واننا اذا خسرنا معركة الغد ، فلا يعني ذلك اننا بارحنا الساحة . فالحياة عراك مستمر ، فيوم لك ويوم عليك ، وانتهى اجتماعنا الى وعده لي بعدم السفر . وقد وفى به ، وأظنه انتخبني .

وقبل ان اسرد وقائع جلسة الانتخاب ، اريد ان اؤكد انني في اثناء كل المدة التي سبقت الانتخاب لم اجتمع ولم افتح احدا من حزب الشعب ولا من الحزب الوطني ولا من الجبهة الدستورية ، ولم اسع لحمل اي نائب على ترك جماعته والعمل معي . وكان هذا خلافا لما قام به اخصامي من المساعي المختلفة لسحب كل نائب من جماعتي الى الطرف المقابل ، تلك المساعي التي لم تقتصر على الانقاع بالفضلية القوتلي ، بل بوسائل اخرى ، ارى من الافضل لسمعة الحياة النيابية عندنا الا اسرد تفاصيلها .

وفي الساعة العاشرة من صباح الخميس ، في السابع عشر من آب ، افتتحت جلسة مجلس النواب بحضور ١٣٩ نائبا . وعني نواب حزب الشعب والحزب الوطني بأن يجلس اثنان منهم الى جوار

كل نائب يشتهون بأنه معي . وحرصت على عدم الجلوس في مقعد الوزارة ، بل في المقعد الذي اعندت الجلوس عليه ككذب . وقسم الرئيس النواب قسمين ، قسم اليسار وهو المؤلف من نواب حزب البعث وحزب الشعب وبعض نواب الكتلة الديمقراطية والمستقلين والكتلة الدستورية ، وقسم اليمين وهو جميع نواب الحزب الوطني والعشائر والكتلة الدستورية وبعض الديمقراطيين والمستقلين . وبدا كل نائب يلقي بورقته في الصندوق الموضوع على منبر الخطابة ، على حسب ترتيب اسمه الهجائي . وفتح صندوق اليسار فحزت فيه (٢٨) صوتا ، وحاز القوتلي (٤٥) صوتا . اما صندوق اليمين ، فكان نمسيبي فيه (١٤) صوتا ، ونصيب القوتلي (٤٤) صوتا . وجاءت نتيجة الدورة الاولى هكذا : القوتلي (٨٩) صوتا — العظم (٤٢) . ووجدت خمس اوراق بيضاء ، واعتبرت ثلاث اوراق باطلة . فأعلن الرئيس ان احدا لم يحز على اكثرية الثلثين ، ولذلك فهو يؤجل الجلسة نصف ساعة لاجراء الدورة الثانية .

وقد تألم مؤيدو القوتلي من ان مرشحهم لم يفز بالدورة الاولى كما كانوا يظنون ، فنشطوا في الاروقة لاكتساب اصوات جديدة . اما انا ، فجلست في البهو الكبير مع زملائي المؤيدين . وسألتهم اذا يوافقون على اعلان انسحابي . لان النتيجة ظهرت منذ الدورة الاولى . فأصر الحوراني علي في الاستمرار ، رغم النتيجة المملومة منذ الآن . وخاف مخائيل اليان واقرانه ان يحدث ، في هذه الفترة ، تقارب بيننا وبين جماعة رشدي كيخيا ، فنتفق معهم على شخص ثالث ، وبذلك يفشل القوتلي . ولكننا لم نكن في هذا الوادي ، اذ اننا لم نكن نستهدف مخاصمة شخص القوتلي . فهو ورشدي كيخيا وناظم القدسي في نظرنا سواء ، من حيث الاتجاه السياسي . ولذلك لم يخطر في بالنا ان ندبر مؤامرة في تلك المرحلة المتأخرة .

ثم انتهت الاستراحة وعاد النواب الى مقاعدهم . وبدأ بالتصويت ، فكانت النتيجة ان نال القوتلي ٩٢ صوتا ونلت انا ٤١ صوتا ، اي ان اصوات القوتلي زادت صوتين عن الدورة الاولى . اما اصواتي فنقصت صوتا واحدا هو صوت السيد رثيف الملقى الذي غاب عن الدورة الثانية . فأعلن الرئيس ناظم القدسي فوز شكري القوتلي برئاسة الجمهورية ، وقال ان ولايته ستبدأ في اليوم السادس من ايلول ١٩٥٥ . فصفقنا جميعا ، بدون استثناء . ثم

هنا القدسي القوتلي بهذه النتيجة وتمنى له التوفيق . فطلبت الكلام والقيت كلمة مختصرة هذا نصها :

« اريد ان اقدم لحضرات الزملاء شكري الصميم للثقة التي وضعوها في ، فكتبوا اسمي على قوائم الانتخاب . وانني ، من جهة ثانية ، ارجو للبلاد الهناء والسعادة في عهد الرئيس الجديد ، كما ارجو ان يعتبر هذا التزام بين شخصين تنشيطا لحياتنا الدستورية الديمقراطية . واني ارجو لهذا المجلس الكريم التوفيق في عمله . والله تعالى يحفظ سورية وشعبها والعرب اجمعين . »

مصفق النواب لهذه الكلمة . وطلب احدهم تسجيلها حرفيا ، فاعلن الرئيس انها ستسجل كما هي . ثم اثنى علي ثناء شكرته عليه .

ثم توجه الموكب المؤلف من اعضاء مكتب المجلس ، ومن اعضاء الوزارة ، الى دار الرئيس الجديد . فاستصحبوه الى القصر الجمهوري ، حيث زار الرئيس الاتاسي وتبادلا التهنئة والشكر .

اما انا فعدت من المجلس راسا الى داري في دمر ، حيث واغاني رفاقي النواب . وبحثنا في هذا الانتخاب وملابساته حتى وقت متأخر .

وهكذا تمت انتخابات الرئاسة . لكن الرئيس لم ينعم بها طول المدة المحددة لها ، بسبب اعلان الوحدة وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

على اثر انتهاء معركة انتخاب رئاسة الجمهورية وعدم نجاحي فيها ، رايت عدم انتظار تاليف الوزارة الجديدة لكي انسحب من العمل الوزاري الذي لم اعد اتحملة مع الرئيس صبري العسلي . فكتبت رسالة الاستقالة واردت توجيهها مباشرة الى رئيس الجمهورية ، متخطيا بذلك نصوص الدستور . لكن اصدقائي الحوا علي في عدم اظهار ما يمكن ان يفسر بالحق والزلزل . فمزقت كتاب الاستقالة ، لكنني اعتكفت في منزلي بدمر ، استقبل الكثيرين ممن بقي في صدورهم شيء من الوفاء .

وكان بين الزائرين السيد مسيري العسلي نفسه . فقد جاء يعتذر عما بدا منه من تقلب . فذكرته بحديثه لي ، اثر تاليف وزارته وتاكيدته انه لن يراحمني على رئاسة الجمهورية . وعتبت عليه عدم ثباته في ملأ اتفقنا عليه قبيل الانتخاب ، وهو ان نترك لمؤيدي الوزارة

من بعثين وديموقراطيين ومستقلين امر الاختيار بينه وبينني والعمل على معارضة اي مرشح آخر . وقلت له : « لو نفذت الاتفاق ، فملكك كنت انت اليوم رئيس الجمهورية ، لا القوتلي . » فصار يتأوه ويضرب يدا بيد ويعلمن سخطه على مخائيل اليان الذي « طيرها من يده » على حد تعبيره . واكد انه ، على الرغم مما حدث ، فهو محب لي ، مقدر وطنيتي ومقدرتي كرجل دولة على تسير شؤون البلاد الخارجية والداخلية والاقتصادية ، اكثر من اي شخص آخر . وصار يلعن السياسة التي تبعد الكرسي عن الاكفاء وتمعطيه من تفرضه الحزبيات . فقلت له : « اني ، والله ، غير آسف على عدم نجاحي ، لكنني حائر فيكم ، معشر الحزب الوطني ، كيف قبلتم ان تنحروا انفسكم بيدكم . فالغد قريب ، ولن تلجوا باب الوزارة . فسيحتكرها حزب الشعب ومناصريه ، وستبقون انتم على الابواب . »

وعاد العملي الى تنهدياته ، وتأوهاتة ، وصب اللعنة على من كان السبب . واشفقت عليه ، لانه كان مثالاً جد التالم مما كان يعتقد انه افلت من يده . وفاته ان الزعيم شقير لم يكن يسمح له على اي حال ، بتسليم الرئاسة . ذلك لانه والمصريين والسعوديين كانوا يعلمون انه ورشدي الكيخيا وناظم القدسي ضالعون مع ساسة العراق ، منذ وقت بعيد .

وفي مساء ٢٥ آب ، اقام الرئيس هاشم الاتاسي حفلة عشاء كبرى لتوديع اعضاء السلك الدبلوماسي ، فعزمت على عدم حضورها . الا ان اصدقائي اصروا علي بحضورها كوزير للخارجية . اذ لا يناسب امام الاجانب ان يظهر انشفاقنا ، حتى في الدعوات الى تناول الطعام . ففزلت عند رغبتهم وحضرت المائدة واطهرت ما كنت اشعر به من نسيان ما حدث . واسترسلت في العناية بالضيوف كائنني باق على راس وزارة الخارجية مدة طويلة . وعندما انتهت الحفلة تقدمت الى الاتاسي الذي كنت منقطعاً عنه اشهرًا عديدة وصانحته مودعا وقائلاً : « ارجو لكم ، يا فخامة الرئيس ، صحة جيدة وسعادة اكيدة . » فhez يدي ولم يجب حتى بالشكر .

وفي منتصف الليل ، شعرت بالهم في صدري كالذي شعرت به قبل سنة . وتأكدت انها علائم الذبحة الصدرية ، عاودتني على اثر الاعياء والتوتر العصبي . فاستدعيت الاطباء فوراً ، فأعطوني بعض العلاجات واوصوني بعدم الحركة ، بل حتى بعدم التكلم .

وهكذا اتعذني المرض في الفراش مدة شهر ونصف ، زارني في اثنتي عشرة يوم من الاصدقاء والنواب والموظفين والمسئرين . ولم يبخل علي ، حتى بالسؤال عن صحتي ، سوى الرئيس الاتاسي . اما القوتلي فبعث بمرافق الرئاسة مستفسرا ذشكرته . ووافد الرئيس عبد الناصر طبيبا مصريا كان يصطاف في لبنان ، ففحصني . ثم ابرقت للرئيس المصري برقية شكر وتقدير للطفه . ولم اعبا بتوصية اطباء لي باقلال الكلام وعدم اجهاد النفس ، فصرت استقبل النواب الديموقراطيين واوصيهم بأن يشترطوا على الوزارة الجديدة ، للاشتراك فيها او لمنحها الثقة ، ان تتعهد بانجاز دراسة الميثاق الثلاثي ويتوقيعه .

وفي الثلاثين من آب اقصى الصاغ صلاح سالم عن الوزارة وغاب عن الميدان . وكأني كنت على موعد معه في ترك اعباء العمل الرسمي ، بعد اثني عشر يوما على الضبط . وبالرغم من ان سلطات رئاسة الدولة لم تكن قد انتقلت بعد الى القوتلي ، فقد باشر الاستشارات لتأليف وزارة جديدة تتسلم الحكم يوم اعتلائه منصب الرئاسة . وكان في مقدمة من فاتحه بتأليف الوزارة هو ناظم القدسي . واظن ان هذا التكليف ما هو الا تغطية للخطا المبينة مع مصر والسعودية والاركان ، او لعله تظاهر تجاه حزب الشعب برد الجميل اليه لانتخابهم اياه . واصدر حزب البعث بيانا يعلن فيه ان الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية . ولذلك فهو سيلتزم المعارضة البناءة .

وقبل ان يتسلم القوتلي سلطات الرئاسة بيوم واحد ، اعلن القدسي اعتذاره عن تأليف الوزارة . اما حزب البعث ، فاعلن عدم قبوله الاشتراك في اية وزارة ، بينما اعلنت بقية الاحزاب والهيئات استعدادها للاشتراك . وبعد ان قبض الرئيس بجد على زمام مهمته ، كلف سميد الغزي بتأليف الوزارة ، لكنه اعتذر في اليوم التالي ، فاستمرت الازمة . واستدعى الرئيس ممثلي الاحزاب والكتل والهيئات الى القصر الجمهوري ، فاشترط الحوراني الاتفاق على ميثاق قومي قبل البحث في تأليف وزارة . وصرح ناظم القدسي بأن العقبة في سبيل تأليف الوزارة هي السياسة السورية على الصعيدين العربي والدولي . وهكذا فضح حزب الشعب ، بلسان احد زعمائه البارزين ، الحقيقة التي كان يجهد في اخفائها ، وهي ان هذا الحزب مناوئ للسياسة العربية والدولية التي كتبت شعار

الحكومة السابقة .

وفي اليوم الثالث عشر من ايلول تجدد تكليف الغزي ، فاختار ممثلو حزبي الشعب والوطني على عدد المناصب الوزارية الذي سيخصص لكل منهما . فالاول طلب عددا متناسبا مع عدد نوابه ، لا يمثل فيها حزب الشعب والحزب الوطني . والثاني طالب بالمساواة في عدد المناصب . وهكذا فشلت مساعي جمع الحزبين في وزارة واحدة . لكن في المساء اعلن تأليف الوزارة على النحو التالي :

الغزي للرئاسة والخارجية ، العجلاني للعدل ، حسن الاطرش وزير دولة ، نظام الدين للاشغال العامة ، برمدا للدفاع ، بوظو للاقتصاد ، حومد للزراعة ، بدوي الجبل واسعد هرون وزيرا دولة ، الانطاكي للمالية ، مأمون الكزبري للمعارف ، عبد الحسيب رسلان للداخلية ، الدكتور عبدو للصحة .

وعلى اثر ذبوع هذا النبا ، هرب بعض الوزراء من بيوتهم ولم يعد يعثر لهم على اثر . اذ كانوا غير راضين عن الوزارة المخصصة لهم . وكان في جملتهم علي بوظو الذي اعلن سخطه على تخصيصه بوزارة الاقتصاد ، بينما هو يطمح بالداخلية . وسرت موجة من الاستهزاء بالشكل الذي بدا به الدور الرئاسي الجديد اعماله .

وبعد يومين صدرت مراسيم بتعديل الوزارة ، فأصبح ميرزا للزراعة ، وعلي بوظو للداخلية ، وحومد للمالية ، والانطاكي للاقتصاد . وهكذا تألف الكيان الحكومي الجديد هزيلا غير منسجم مع رغبات الامة واتجاهها .

وفي التاسع عشر ، القت الحكومة بيانها الوزاري . وجاء فيه ان سياستها العربية هي ان تكون عامل وئام وسلام بين شقيقاتها الدول العربية ، وان تدعم الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك ، وان تستأنف المباحثات حول مشروع الميثاق الثلاثي ، على ان تكون هذه المباحثات اساسا لميثاق عربي يشمل جميع الدول العربية الراغبة في الانضمام اليه ، شريطة ان لا تنتقل التزاماتها حيال الدولة الاجنبية الى الدول العربية المشتركة فيه . وعلى سبيل الترضية والتنمية ، اعلن البيان ان لا مصلحة لسورية في الانضمام الى الحلف التركي - العراقي ، ولا الى اي حلف اجنبي .

ويتضح مما جاء في البيان انه صرف النظر نهائيا عن توقيع الميثاق على الشكل الذي تقدمت به مصر . ولست ادري كيف

قبلت مصر هذا التراجع ، بينما كانت تلاحق حكومتنا ملاحقة يومية ملحة في توقيعه ، دون أن تقتنع بأن حشر مجلس الوزراء بين التوقيع ورفضه سيؤدي حتما الى استقالة الحكومة ، بسبب انسحاب الحزب الوطني منها . ثم عملت مصر على ابعادى عن رئاسة الجمهورية وترشيح القوتلى ، فلم تصل الى هدفها رغم نجاحها في الانتخاب الرئاسي .

اما الحكومة فنالت ثقة مجلس النواب . اذ منحها الثقة ٨٩ نائبا مقابل ٣١ واستنكاف ٣ . وكان عدد الاصوات الموالية يقارب عدد الاصوات التي انتخبت القوتلى ، مما يدل بوضوح على ان الجبهة بقيت هي نفسها .

الفصل الحادي عشر الازمة بين سورية وتركيا

على اثر عقد الميثاق التركي — العراقي ومجيء الصاغ صلاح سالم الى دمشق والمباحثات التي دارت بين الحكومات العربية وانتهت بصدور البيان المشترك المصري — السوري — السعودي وبدء المفاوضات لعقد ميثاق بينها ، تضافرت جهود الحكومتين العراقية والتركية مع جهود بريطانيا والولايات المتحدة على معارضة الموقف الجديد المهدم لاحلامهم . فبدأت كل واحدة من جهتها تعمل كل ما بوسعها وبشئى اساليب التهديد والتحذير . وعهدت الى اجتذاب طبقة معينة من رجال السياسة السوريين ، من نواب وغير نواب ، بمختلف وسائل الاغراء ، كما اخذت تمول بعض الصحف السورية التي دأب اصحابها على ايجار عواميد جرائدهم مثلها تؤجر لوحات الاعلانات في الطرق وعلى الجدران . وفعلت ذلك بسخاء غير معهود ، فاشتهرت ضمائرهم واقلامهم وجعلت منهم ومن بعض السوريين الذين احبوا المال حبا جما حلقات تجتمع صباحا في غرفة مخائيل اليان بفندق امية الجديد وتأخذ منه التوجيهات ، ثم تقبع في زوايا نادي الشرق ، حيث كانت رؤوس افرادها تكاد تلامس رؤوس الوزراء المفوضين الاجانب (وعلى الاخص ممثلا تركيا والعراق) . وكان يذهب البعض منهم الى بيروت ، حيث يتناولون من السامرائي ، الملحق العسكري العراقي ، اجور تبعيتهم لدولته . ثم ينفثون سمومهم على صفحات الجرائد وفي المنتديات والاجتماعات العامة والخاصة . وكان البعض منهم يأتي الى ابهاء مجلس النواب ليتصل مع الزمرة التي اكتشف امرها والتي كانت مؤلفة من منير العجلاني ، ومخائيل اليان ، ومجد الدين الجابري ، وعدنان الاتاسي ، وفيصل العسلي الذي انضم اخيرا اليهم ، وفرزت الملوك ، وفيضي الاتاسي ، وسهيل الخوري وبن مهيد من شيوخ العشائر .

موقف الكيفيا والقدس
وحيلة السبب والشأن

أما عن زعمي حزب الشعب ، رشدي كيخيا وناظم القدسي ، فكان الاول ، حسب عاداته ، يعمل خلف الستار ولا ينبس ببنت شفة ، مع انه كان اللولب المحرك الذي لا يجسرؤ منتسب لحزب الشعب على الخروج قيد انملة عن الحدود التي يرسمها . وكان ناظم القدسي ضعيف الارادة بطبعه ، خلق لتلقي الاوامر لا لاصدارها ، فكيف يقدر على معارضة زعيمه الكيخيا ؟ زد على ذلك خوفه . اذ كانت فرائضه ترتعد كلما قرا في الجرائد البرقيات التي تذيعها الوكالات المفرضة عن حشد الاتراك جيوشهم على الحدود السورية . فكان يأتينا مرعوبا قائلا : « حلب ! حلب ! لا تبعد عن الحدود التركية سوى خمسين كيلومترا . » فكنا نطمئنه على بلده ، مؤكدين ان الشر بعيد عنها . وهكذا كانت الحملات الصحفية على الحكومة ، وعلى بصورة خاصة ، لا تكتفي بمعارضة سياستنا واعمالنا ، كما يحق لكل فرد ان يعمل في ظل الانظمة الديمقراطية . لكن اولئك الماجورين كانوا لا يتورعون عن ملء مقالاتهم بانواع السباب والشتم الرذيلة ، وعن مس الشهور وجرح العواطف في حياة اخصائهم العامة والخاصة . وكانت طبيعتهم تقذف من عناصر تكوينها ما يسعون للطخه على جبين كل واحد سار على النهج القومي النبريء . وظنوا هم واسيادهم ان هذا الاسلوب من التشفيع بالزعماء السياسيين يبعد الناس عنهم ، فيحلون هم محلهم في الزعامة وقيادة الراي العام . وبذلك يوجهونه الوجهة التي ترضي المستعمرين وتتفق مع سياستهم . الا ان الوعي القومي الوثاب ظل متمسكا بالزعماء الاحرار ، وسائرا الى جانبهم غير عابىء بالاذتذار التي كان اولئك الماجورون يملأون افواههم بها ثم يذفونها على خصومهم السياسيين . ولم تمض فترة طويلة حتى كان منهم السجين المحكوم بالاعدام مفعوت عنه ، كما كان منهم الطريد الهارب الى تركيا او العراق او لبنان ، حيث يتناول المرتب الشهري الذي كان يجود عليه به من دفعه الى الخيانة والتآمر على بلاده .

أما نصيب تركيا من حملات التهديد التي رسموا خطوطها وتوازعوا المعهل لادراك ثمراتها ، فكان ما تردده الصحف التركية عن ما تكتبه الصحف السورية . ولم نحسب لهذه الحملات اي حساب ، لان حصيلة تلك المقالات التركية لم تكن تنتشر في غير الاراضي التركية ، وذلك لجهل الجوار قراءة الكتابة التركية الحديثة .

واما المجهود الرسمي ، فبرز في اول مذكرة سلمني اياها القائم
بأعمال المفوضية التركية بدمشق ، في السابع من آذار ، فاذا هي
مملوءة بالطعن في مصر وبالصاغ سالم ، وبساسة مصر وقادتها
الآخرين الذين اتهمتهم بانهم يعتبرون انفسهم ابطال استقلال العالم
العربي ، بينما هم يهدفون من وراء ذلك الى اخضاع هذا العالم الى
سيطرتهم واهوائهم . ونظرا لان النشاط غير المشروع الذي تبذله
مصر موجه ضد الحلف العراقي - التركي وضد تركيا نفسها ، فان
الحكومة التركية مضطرة الى ان تبذل جهدا معاكسا في هذا
السبيل . وبما ان البيان المشترك السوري - المصري لا يمكن ان
يكون له سوى معنى واحد ، وهو ان سورية مساهمة ايضا في نشاط
مصر ، وانها خاضعة لسياسة معادية تبعتها حكومة القاهرة ضد
تركيا . وهذا الموقف يحمل الحكومة التركية على اعادة النظر في
سياستها حيال سورية .

واستقبلت القائم بالأعمال المذكور واوضحت له اننا محايدون
ولا نعمل على مناوأة أية دولة ، ولا سيما تركيا الجارة . وافضيت
له بكل ما اعتقدت انه يوحى بالاطمئنان الى ان ليس لنا عداوة مع
تركيا ، واننا لا نكن لها الا شعورا طيبا باعتبارها بلادا مجاورة
لبلادنا .

ويظهر ان هذه التطمينات لم ترق لحكام تركيا . وظنوا انها
تعبر عن الشعور بالضعف والتخاذل امامهم ، فأردفوا مذكرتهم الاولى
بمذكرة ثانية ارسلها الي القائم بالأعمال في ساعة متأخرة من
الليلة التي كنت عازما على السفر في صباحها اللاحق الى العراق
على رأس وفد حكومي . وقبل ان اتسلم المذكرة ، استمعت الى
حديث الممثل التركي . ثم وعدته بدراستها واعطائه الرد عليها .
ولكي اعطي صورة قريبة عن هذه المذكرة ، بلهجتها المتعالية
المتكبرة ومظالمة الفاظها الدالة على سوء نية واضعها ، لا بد لي من
ايراد بعض فقراتها :

ان هناك نقطتين تهمان تركيا :

- ١ - ان البثاق السوري - المصري يهدف الى عزل تركيا من العالم العربي .
- ١ - تمهد سورية بموجب هذا البثاق بان تضع بين يدي مصر مصرها
وسياستها . ومصر ، بروحها النبلية بصورة عامة ، وببغضائها لتركيا بصورة
خاصة ، قد عكزت هدوء كل منطقة الشرق الاوسط . وهذا لا يمكن لتركيا التفاضسي
عنه .

ان اعتبار الحلف التركي — العراقي وسيلة تهدف فقط الى اعداد واستخدام العراق ضد هجوم سوفييتي امر يعني ان تركيا لم تكن حسنة النية عندما عقدت حلفها مع العراق .

ان الحكومة التركية تعرض بشدة هذا الادعاء الباطل . اذ يجب ان لا يغرب عن البال انه لولا وجود القداير ، امثال الحلف العراقي — التركي الذي وصلت ببعضهم الجراءة على القول بانه لن يضع كل امكانيات تركيا والعراق في حالة اعتداء اسرائيلي ، لكان محو سورية من الخارطة الجغرافية قضية ايام ...

اما فيما يتعلق باقتراح محاليتكم الهادف لاثامة علاقة تمايش بين الحلف العراقي التركي والميثاق السوري — المصري — السعودي ، فان حكومتي ترى في هذا الاقتراح تضاريا واضحا مع الميثاق المقترح الذي حللنا طبيعته وماهيته سابقا . ونعتبر كلامكم بهذا الشأن كرد مريع مؤات للتلخص من المأزق .

وامام هذه التأكيدات الواضحة ، فان من رأي حكومتي ان غماسة الصداقة لتركيا التي اعرب عنها محاليتكم خلال اجتماعنا والتي اعرتم عنها في تصاريحكم العامة ، ليست غير متلائمة لحسب مع روح الميثاق السوري — المصري — السعودي المقبل ، بل انها تشكل سخرية من النعمم البشري تنصم مرى حدود الصبر كلها ...
وان حكومتي ستميد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سورية المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية . وهذا ما يحل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل محاد لها .

١٢ آذار ١٩٥٦

وبعد ان حلقت بنا الطائفة السورية نحو بغداد ، اخرجت هذه المذكرة من حقييتي وبسدت قراعتها . فكان العجب والاستغراب في نفسي يمتزجان بالاشمزاز والاستخفاف .

فتركيا تتهم الرئيس عبد الناصر وحكومته بيبغض تركيا وبتعكير هدوء الشرق الاوسط ، والرئيس المشار اليه نشر كتابا كال فيه المديح بسخاء لتركيا ، وعلق على صداقتها اكبر الآمال .

اما قيامه بالثورة المصرية وجهده لدعم فكرة القومية العربية ، فهل هذا تعكير للشرق الاوسط ؟ هذا صحيح اذا فهمنا العكس ، وهو انه عمل على تصفية الجو وتبديد السحب التي كان ينشرها الاستعمار فوق الربوع العربية .

واما القول بأن الحلف التركي — العراقي حمى سورية من الاضمحلال ، وان لولاه لكان محوها من الخارطة الجغرافية قضية ايام ، ففيه كل اللوم والكذب . فسورية لم تكن معرضة للزوال الا بفعل الاستعمار وعملائه سائسة العراق والاردن وبفعل ربييته

اسرائيل . فمتى وقفت تركيا لصد عدوان يهودي على بلادنا ؟ ومتى عارضت العراق في سعيه لضم سورية ؟ واما محو سورية من الخريطة ، فامر لا يقدر عليه سياسة الاتراك المغرورون وحتى سياسة بريطانيا وفرنسا وامريكا . وقد برهنت الحوادث التالية كيف ان هاتين الدولتين ، ومعهما اسرائيل ، ارتدتا شر ردة عن اراضي مصر ولاذتا بالفرار امام دفاع اهل مصر وتضامن جميع دول العالم ووقوفهما ضد المعتدي واجبارهما له على التراجع رذيلًا مقهورًا . وهذا المصير كان من نصيب الاتراك لو انهم جرؤوا على العدوان المسلح على حدودنا الشمالية . لكنهم كانوا يعلمون ان اية حركة عسكرية تبدو منهم ضدنا يتبعها حركات عسكرية ضد حدودهم الشمالية . ولذلك كانوا كالاولاد الصغار قليلي التهذيب الذين يهربون امام احد الناس ويلتفون اليه ويشتمونونه ويقولون له : « تعال ... نريك ! » وعلى اي حال ، فما جاء في هذه المذكرة بهذا الصدد ان دل على شيء ، فعلى قلة ذوق صاحبها على الاقل .

اما ما سبق ان قلته للقائم بالاعمال ، وهو ان بإمكان الميثاقين التركي — العراقي ، والسوري — المصري — السعودي ، ان يجدا سبيلا للتعايش بدون تناحر اذا خلصت النوايا ، فاعتبره الاتراك الاذكياء سعيًا للتملص من مأزق القيت نفسي فيه ! وفي هذا ما فيه ايضا ، من تعارض مع الاساليب المعتادة في لغة المذكرات الدبلوماسية . وكذلك قولهم باتني اسخر منهم واستخف بعقلهم عندما اتادي برغبتي في الحفاظ على روح الصداقة بين الشعبين السوري والتركي .

وقد ختمت المذكرة بعبارة التهديد التي الف الاتراك اطلاقها نحونا في اقوالهم الرسمية وفي لغة جرائدهم ، كأنهم خروشوف او بولغانين ينذر ويتوعد ، وكان جرائدهم من عيار البرافدا والازفستيا . وكانت ردة الفعل الفورية عندي ان ارسل الى الامير كاظم الجزائري ، وزيرنا المفوض في انقره ، برقية تحمل جوابا قاسيا على لهجة المذكرة التركية . لكنني قلت في نفسي انهم يريدون اخراجنا عن خطة الاعتدال التي سلكتها حتى الآن ، وانهم يريدون اضعاف اعصابنا واثارة غضبنا لنرتكب خطأ يتمسكون به . فخير وسيلة لاثارة غضبنا هي ان لا نتورط في حديث يدل على ان اعصابنا افلست من قيادة تفكيرنا الرزين . وهكذا عمدت الى تأجيل الجواب المفصل ، ريثما تهدأ اعصابي . ثم كتبت صورة برقية الى ممثلنا في تركيا ابرقتها الى الخارجية بدمشق فور وصولي الى بغداد . وفي هذه البرقية

بلغته ان القائم بالاعمال التركيبي زارني ثم بعث الي بمذكرة تأخر تسليمها لي بسبب عدم انجاز ترجمتها الكاملة . ثم طلبت الى وزيرنا ان يبلغ الخارجية التركية اننا ندرس مذكرتها . ولكن لا بد لنا من ابداء عدم ارتياحنا لما جاء فيها ، سواء من حيث الموضوع او من حيث اللهجة التي لا تألف مع قواعد المخاطبات بين الدول المستقلة . وقلت له ان يضيف الى ذلك ان هذا لا يدعم الصلات الودية ، بل يعكر الجو في الوقت الذي تبدي فيه الحكومة السورية اطيب نواياها للحفاظ على صلاتها الودية مع تركيا ، وانني عند عودتي الى دمشق سأبعث برد مفصل على المذكرة .

واظن ، بل اؤكد ، انه لم يكن بالوسع ان يكون جوابنا اكثر مرونة ، مع ما يجب ابداءه لحفظ كرامتنا كدولة .

وقام وزيرنا المفوض ، حسب هذه التعليمات ، باعداد مذكرة توخى فيها ان تنفي بالفرض ، دون ان يكون فيها ما يؤخذ عليها ، وسلمها الى وزير الخارجية السيد كوبرولو ، مساء السبت في ١٩ آذار . وكانت مقابلة الوزير لطيفة ومؤنسة ، فتمسلم المذكرة المكونة باللغة الافرنسية ، بعد ان استمع لقراءة ترجمة برقيتي نفسها . ولم يبدر منه امتعاض ، بل اعترف بان مذكرة حكومته كانت قاسية . ثم استمر الحديث بينها طالبا ناعما ، على حد تعبير ممثلنا في تقريره .

وفي اليوم التالي ، استدعي وزيرنا لمقابلة رئيس الوزراء عدنان مندريس وكان الى جانبه السيد فطين زورلو — الذي تسلم منصب وزارة الخارجية على اثر ابعاد كوبرولو — وزير الخارجية نفسه . وكانت علانم الوجوم والتأثر بادية على وجوه الجميع . فاشار رئيس الوزارة الى ورقة موق المنضدة قائلا ان هذه المذكرة غير مقبولة . ولما ساله ممثلنا عما اوجب عدم رضائه ، اجابه : « انكم تبحثون عن العرف الجاري بين الدول المستقلة ، فما شأنكم ، افن ، بتركيا والعراق ؟ لقد املنتم علينا وعلى العراق حربا شعواء في البيانات الرسمية ، وفي صحفكم بدمشق والقاهرة ، وفي اذاعاتكم . » فقال له ممثلنا بان هذه المذكرة ليست هي التي سيعمىث بها وزير خارجية سورية ، فلننتظرها لنرى ما فيها من تفصيل . فاجابه الرئيس : « ليكن ما يكون . اما هذه فليست مقبولة . » واسترسل قائلا : « ان الخطر محقق بنا هنا ، بينما انتم ماضون في الكيد لقا دون ان تتورعوا عن اظهار خصومتكم ونواياكم السيئة نحونا . لقد تلقينا

مغير سورية

يعاقب طغريسي

وصدور بلاغ تركي

من القابلة

مذكرة شديدة اللهجة من اسرائيل . لقد اعلنتم انتم ومصر علينا حربا لا هوادة فيها ، ثم تدعون بحرصكم على العلاقات العربية الودية معنا .

فقال له وزيرنا بان ليس في جرائد سورية واذاعاتها اي طعن او تهجم عليهم ، وانهم ، لا شك ، يبالغون في الامر .

وقال الرئيس : « تصرّيح وزير خارجيتكم الى جريدة لوموند الامريسيّة ، وانسياقكم مع الصاغ صلاح سالم كاف للتدليل على نواياكم العدوانية . . . انكم لم تبدأوا بهذه الحملات المفرضة الا بعد ان اسقطتم وزارة السيد فارس الخوري . . . ان وزير خارجيتكم ذهب الى العراق ليؤلبه علينا . . انكم تضربون بالفأس علاقتنا مع العراق . لقد نفذ الصبر ! (وصار يكرر كلمة الصبر ، الى متى الصبر ؟) لقد اشار وزير خارجيتكم في احد تصريحاته الى قضية الحدود ، فاية حدود هي هذه ؟ هل يعني الاسكندرون ؟ (وهنا بلغ به الانفعال اوجه) اذا كنتم تمنون الاسكندرون ، فنحن نعني حلب . نعم حلب . واذا كنتم تريدون قطع العلاقات ، فنحن على استعداد . وليكن ذلك ولننقل الحدود . . . » ثم ناول سكرتير الرئيس المذكرة الى وزيرنا المفوض ، فنهض هذا الاخير معلنا انه يستاذن بالذهاب ليؤمر على الرئيس هذا الانفعال، وانه سيلبغ حكومته ما تفضلوا به .

وعلق وزيرنا في تقريره على هذه المقابلة بقوله انه لا يظن ان مذكرته هي السبب في موقف رئيس الحكومة ، بل ان احداثا جديدة دفعت اليه . ولعل الاخبار الواردة اليهم من بغداد اثلقت نفوسهم .

وفي المساء اصدرت الحكومة التركية البلاغ الآتي :

كانت الحكومة التركية قدمت مذكرة الى الحكومة السورية ، تقدم الوزير السوري الى وزارة الخارجية التركية جوابا عليها . ولما لم يكن الجواب حائرا للقبول ، فقد استدعى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس الوزير السوري ورد اليه بذلك الجواب .

وبهذه المناسبة كان الاستمرار في موقف العداء وسياسة الخصومة التي بنت ضد تركيا منذ اليوم الذي ظهرت فيه بواد الصداقة التركية - العراقية من جهة ، وبناء على ان جواب سورية قد كب، من جهة ثانية، بعمية تمعدت فيها تجاهل الحقيقة، وهي ان حكومة سورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب

وبغير مناسبة ، فإن هذا الوضع جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الجديدة .

هذا ، وقد اهتم الوزير السوري ما تقدم .

وكان وزيرنا السيد كاظم الجزائري — قبل أن يصلنا تقريره المفصل الذي اقتبست منه وصف مقابله لـ سياسة الاتراك — بعث الي ببرقية يلخص المقابلة ويطلب موافقتي على حضوره الى دمشق . فأبرقت له بتلبية طلبه فحضر مسرعا .

وكنا امام هذا الحادث في موقف حرج للغاية ، لا سيما اننا لمسنا روح التحرش والاستفزاز بادية في موقف مندريس وتعايره القاسية ، لا سيما تهديده المفضوح بالاستيلاء على حلب وادعاءه بانني طالبت بلواء الاسكندرون ، مع ان التصريح الذي اشار اليه الرئيس التركي كان واضحا، اذ ذكرت فيه بأن ليس بيننا وبين الاتراك من خلافات سوى على ارض متاخمة للحدود . ولم اقصد في الواقع اثاره قضية الاسكندرون ، اذ ان الوقت لم يكن ملائما ولا كانت روح التصريح ، بتوددها الى الاتراك تنسجم مع اثاره قضية هامة كهذه .

اما ما قصته من امر الحدود ، فلا يعدو كونه اشارة توضيحية الى الخلافات التي تنشأ باستمرار بين اصحاب الاراضي السوريين والاتراك في الاراضي التي يملكها كل فريق منهم في البلد المقابل . وكانت هذه المشاكل تحل دائما في اجتماعات دورية بين محافظ حلب ووالي مرعش التركي . وسواء اراد مندريس التحجج بهذه العبارة ، مفسرا اياها بانها قضية حدود ، وبالتالي قضية اسكندرون ، او انه لم يفهم ، على طيشه ، حقيقة المراد ، فانه لم يستطع اخفاء نواياه ونوايا ابناء بلده المبينة تجاه حلب والاراضي السورية المتاخمة لبلدهم . وفات مندريس انه ، بهذا التهديد والتلويح باحتلال جزء من الاراضي السورية ، قدم لسياستنا وموقفنا اعظم خدمة . اذ انه ، باظهاره مطامعه التوسعية ، ساعدنا على اكتساب عطف الدول المحايدة ، كما اعطانا حجة لا فتاع الاتحاد السوفييتي باننا فعلا ، معرضون للخطر ...

وفضح مندريس من جهة ثانية شعوره نحو حكومتنا وحكومة السيد فارس الخوري ، كما كشف طرفا من الستار الذي كان رجال حزب الشعب عندنا يتسترون به كذبا وتضليلا .
واما البيان الرسمي الذي اصدرته الحكومة التركية بعد الحادث ، فكان دليلا على ان السيد مندريس درس التاريخ المصري

واطلع على حادث البرقية المشهورة التي نمتها بسمارك لاثارة شعور الراي العام في المانيا وفرنسا ، ليسهل على الشعبين تقبل الحرب ، وبالاحرى ليحملهما على الضغينة التي لا يزيلها سوى السلاح . فظن مندريس نفسه بسمارك العصر العشرين . لكن ذلك كان مهزلة واضحة .

وقد تقصد مندريس فعلا ان يثير غضبنا ، سواء برد المذكرة الذي يعتبر ادنى درجات الاهانة بين الدول ، او باللهجة العنيفة التي استعملها في حديثه مع وزيرنا المفوض . ولعله تذكر حادثة باي تونس وصفته التي وجهها الى سفير فرنسا ، فاراد ان يستثير « مغربية » الامير كاظم الجزائري الاسم والاصل ، عساه يصفعه . فيعلن علينا مندريس الحرب ويقطف ثمرها باحتلال حلب ، كما احتل الافرنسيون الجزائر في ١٨٣٠ .

كل هذه الامور كانت تدور في رأسي ، ففتلاطم فيه النزعات الثائرة والهادئة . لكن التؤدة والروية تغلبتا اخيرا وانهزم فوران الدم . فبلغت زملائي الوزراء انني قررت استدعاء وزيرنا من تركيا وتبليغ ممثلها بدمشق احتجاجي البارد على موقف حكومته ، وانني لن افسح في المجال امام الاتراك ، ووراءهم المستعمرون ، ليتخذوا من اي موقف شديد حجة لهم لزيادة ضغطهم وايصال الامور الى حد لا يعود ضبطها واعادتها الى جادة الصواب سهلا .

وهكذا كان . فضبطنا اعصابنا الهائجة وتحلنا مغبة التظاهر بتقبل هذا التحرش دون ردة فعل قاسية . لكننا بذلك كسبنا المعركة على خصومنا ، بتركنا ساحة النضال التي ارادوا فتحها امامنا .

وعندما اجتمعت الى السيد مولوتوف في سان فرانسيسكو ، هنائي على موقف سورية في هذا الحادث ، واكد لي اننا صرفنا الخطر بحكمة وروية . وقال انه اتخذ هذا الموقف السلمي سبيلا لانهام حكومة انقرة ضرورة العزوف عن التحرش بدول مسالمة كسورية .

وفي اليوم الثالث والعشرين من اذار اذاعت الحكومة السورية بلاغا رسميا ذكرت فيه انها تلقت مذكرتين من الحكومة التركية واشارت الى الحادث بين وزيرنا المفوض وبين مندريس وعلقت عليه بانه لا يمكن ان يحيد حكومة سورية عن السير في طريقها ولا يؤثر على رغبتها في الاحتفاظ بالصدقة التركية .

الفصل الثاني عشر العدوان الثلاثي على مصر

في مساء ١٦ تموز ١٩٥٦ دعوت الى العشاء في داري بدمر
كلا من مصري العسلي وفاخر الكيالي ومحمود رياض ، سفير مصر .
وبينما نحن نتناول طعام العشاء ، كنا نستمع الى الخطاب الذي كان
يلقيه جمال عبد الناصر بالاسكندرية . فلما بدأ يحمل على فرديناند
دلسبس ويشرح وضع مصر تجاه قناة السويس ، شعرنا بان في
الجو شيئا جديدا وهاما . وما ان اعلن الرئيس عبد الناصر تأميم
القناة ، حتى اصفر وجه سفيره محمود رياض وقال : « رَحْنَا ! »
فمضت الى جانبه وصافحته بحرارة قائلا : « كلنا معكم ، مهما جرى . »
وبدا كل واحد منا يعلق على هذا الامر ، فاجمعنا على انه بداية
ازمة عالمية ، وتولى الله مصر وسائر الدول العربية شر نتائجها .
واخذت قضية تأميم القناة تتطور وتتدرج في الحدة والتأزم .
وراحت الجرائد البريطانية والافرنسية تعكس ردة الفعل في لندن
وباريز تجاه ما اسموه تحديا لهم ، وشرعت تطلق على الرئيس
المصري نعت الدكتاتورية والهتلرية وغيرها . وتحمس الشعب
في كلا البلدين لمواجهة هذا التحدي بازالة عبد الناصر من الوجود .
ودعت الحكومة البريطانية بعض الدول التي اعتبرتها ذات
مصلحة في القناة الى عقد مؤتمر في لندن ، فرفضت مصر الاشتراك
فيه . ووقف شبيلوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ، يدافع
عن موقف مصر ، بينما وقفت سائر الدول المجتمعة ضده . ثم تآلف
وفد برئاسة مندوب اوستراليا للاجتماع الى عبد الناصر ، فمقدمت
بينهما اجتماعات لم تسفر عن نتيجة ايجابية . ثم دعي مجلس الامن
للاجتماع ، فداره بين محمود فوزي ، وزير خارجية مصر ، ومندوبي
بريطانيا وفرنسا مباحثات خاصة انتهت الى اتفاق .
لم تكن هذه المداوالت لتشفي غليل المستعمرين الافرنسيين
الذين كانوا ينفخون على مصر بسبب مساندتها الثورة الجزائرية ،

والمستعمرين البريطانيين الذين كانوا تامين ، هم بدورهم على مصر لانسحابهم منها وزوال نفوذهم فيها . وكان تامين القناة هو النقطة التي طفق بها الكيل .

ولست في معرض ذكر تطورات القضية من الناحية المصرية او الاوروبية ، لان ذلك يدخل في مهام الذين يتولون تاريخ هذه القضية بتفاصيلها . الا اني اذكر ، باختصار ، ان البريطانيين والافرنسيين اصطدموا بمعارضة دولتين يستغرب المرء توافق آرائهما . وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . اما موقف هذه الدولة الاخيرة في معارضة المستعمرين ، فامر غير مستغرب . فهي تعمل على انقاذ الدول الصغيرة من براثن الدول الكبرى ذات المطامع الاستعمارية ، شأنها في ذلك كشأنها في الدفاع عن سورية وغيرها من الدول التي تعرضت للضغط الاجنبي .

واما الولايات المتحدة فكان موقفها حائرا بين دولتين مشتركين معها في الحلف الاطلسي ضد الاتحاد السوفييتي ، لا تريد اغضابها او اضعاف نفوذها العالمي ، وبين مساعدة مصر على نزع النفوذ البريطاني عن كاهلها لا لتحل بنفوذها محله — لان ذلك صعب وغير منطقي — لكن لتحظى بصداقة مصر طمعا في الاتفاق معها ، بشكل من الاشكال ، على ما يؤمن للولايات المتحدة ارضا غير معادية في هذه البقعة الاستراتيجية من الشرق الاوسط التي تسيطر على احد الممرين المائنين الى البحر الابيض المتوسط .

فسياسة الولايات المتحدة البترولية تتضمن السيطرة المباشرة، او عن طريق دولة صديقة كمصر ، على الممر البحري لناقلات الزيت في طريقها من البصرة والكويت والظهران الى البلاد الاوروبية التي تستهلك معظم النفط المستخرج في العراق والكويت والمملكة السعودية . كما تتضمن تلك السياسة الاحتفاظ بآبار النفط الموجودة في العراق وايران والتي تشترك في ملكيتها ، اضافة الى ملكيتها وحدها آبار السعودية .

ويدعي بعض المطلعين على خفايا الامور بان ثورة مصدق في ايران وتأميمه البترول لم تكن بريئة من الاصابع الاميركية التي عملت على سلب حقوق بريطانيا في منابع النفط في ايران . ويدللون على صحة اقوالهم بها ادت اليه تلك الثورة من تاسيس شركة جديدة لاستثمار النفط ، خصص قسم من اسهمها للشركات الاميركية . ويقول كاتب افرنسي بان الاميركيين شجعوا جمال عبد الناصر على تأميم القناة

ووعده بحمايته من أي هجوم بريطاني — أفرنسي ، وبأنهم ذهبوا في ذلك الى درجة بذل الوعود له بالمساعدة ، فيما اذا طالب بجزء من اسهم شركات البترول العراقية . ويرر صحة ادعائه هذا بالقول ان مصر عملت ، بالاتفاق مع السلطات العسكرية السورية ، على قطع انابيب نفط العراق ولم تعمل على نسف انابيب الشركة الاميركية لنقل الزيت من الظهران ، عبر سورية ولبنان .

وذهب آخرون الى ابعد من ذلك ، فادعوا بأن رغبة مصر في الوحدة مع سورية ناشئة عن طمعها في ان تكون لها سيطرة فعلية على الاراضي التي تمر فيها انابيب الزيت العراقي ، وبان المحاولات التي بذلها المصريون لقلب حكم شمعون وادخال لبنان في وحدة او اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة هي ايضا متلقية من هذه الخطة نفسها وهي السيطرة على الاراضي اللبنانية التي تصل اليها الزيوت العراقية وتشحن منها الى العالم .

وسواء كانت هذه الادعاءات مستندة الى براهين تسندها الوقائع ، او كانت افتراضات مدسوسة لتشويه سمعة المصريين واتهامهم بنزعات امبراطورية ، فلا شك في ان مصر لاقت عند الرئيس ايزنهاور تأييدا في المصميم ، احاطته في ظاهره هالة من المحاولات والمحاكات السياسية قصد من ورائها الى تجنب انسحاب فرنسا وبريطانيا من الحلف الاطلسي الذي لا تستطيع الولايات المتحدة بدونه متابعة سياستها المناوئة للاتحاد السوفياتي في أوروبا .

وذاذ يوم من تلك الايام المصيبة جاعني اكرم الحوراني وقال لي : « لا يجوز ان تبقى سورية في وضعها البارد تجاه الازمة التي تحيق بمصر . فلا الحكومة تظهر موقفا مساندا ولا مجلس النواب ترتفع فيه اصوات التأييد لمصر . فعليتنا ان نتدبر الامر ونظهر معاضدتنا لها ووقوفنا الى جانبها » . فأيده تمام التأييد ، ثم عكفنا على بحث ما يجب عمله . فقر الرأي على ان نؤلف لجنة من النواب تضم سائر الاحزاب والهيئات ، تأخذ على عاتقها تنظيم مؤتمر شمعي حائل تلقى فيه الخطاب الحماسية ، ثم تدعو الى التظاهر في كافة البلاد العربية والى الابراق الى الامم المتحدة والدول الاجنبية ، الى آخر ما هنالك من مساع وتشبثات . واخترنا لعضوية هذه اللجنة كلا من علي بوظو عن حزب الشعب ، ومحمد المبارك عن الاخوان المسلمين ، وظافر القاسمي من الحزب الوطني ، والحوراني وانا من حزب البعث والمستقلين ، وخالد بكداش عن الحزب

تنظيم مؤتمر شمعي
بناء على اقتراح
الحوراني لتأييد مصر

الشيوعي . وكان يحضر اجتماعاتنا السيد فؤاد جلال المكلف من الحكومة المصرية بمتابعة هذه الجهود في البلدان العربية . وفي اول اجتماع عقدته اللجنة تقرر تأليف لجنة تحضيرية من ممثلي الاحزاب والهيئات تأخذ على عاتقها تنظيم اجتماع شعبي كبير يعقد في الرابع عشر من شهر آب في الملعب البلدي بدمشق . وكلفني اعضاء اللجنة بان اكون المتكلم الوحيد باسمها ، رغم اقتراحي بان يقوم ممثل كل حزب بالقاء كلمة خاصة . فوضعت مشروع الخطاب وعرضته على الاعضاء ، فوافقوا علي صيغته بعد تعديل تناول الاجزاء الاكثر حماسا .

وفي الموعد المضروب ، اجتمع في الملعب ما يقرب من مئة الف شخص . وجلس اعضاء اللجنة على المنصة المنصوبة في الوسط . وكان الشبان المنتسبون لمختلف الاحزاب يحملون شارات احزابهم ويهتفون لزعمائهم ، كأن الحفل اعد لهم . ولما جاء دوري لالقاء الخطاب لمست ان ثمة من يريد اخفات صوتي وعدم وصوله الى السامعين . اذ قطع التيار عن المذياع مرارا ، وارتفعت صيحات الحزبيين وهتافاتهم بدون مناسبة . فكانت تعلو صوتي ، بحيث لم يسمع خطابي سوى الجالسين بعيدا حين يكون التيار الكهربائي غير مقطوع . اما الوزراء واكابر القوم الجالسون امام المنصة ، فكانوا ، بسبب هتافات الشباب الحزبيين ، لا يسمعون من خطابي سوى النزر اليسير الذي يتسلل بين هتاف وهتاف . والغريب في الامر ان الاذاعة المصرية التي سجلت هذا الاجتماع ، مع الخطابات التي القيت ، لم تنقل سوى الهتافات التي كانت تتردد على السنته البعثيين والاشتراكيين وهي : « علم واحد . شعب واحد . وطن عربي واحد . » فهل كان الاتفاق تم بين البعثيين ومحمود رياض سفير مصر ، منذ ذلك التاريخ ؟ وهل رغبوا في ضمنا الى اللجنة والاشترك في هذا الاجتماع ، تكلمة للعدد فقط ؟

وبعد ان انتهى الاجتماع عقدت اللجنة اجتماعين آخرين ، ثم لاحظنا ان الحوراني وبوظو والدواليبي والقاسمي اخذوا يجتمعون وحدهم مع فؤاد جلال ، دون ان يدعونا اليهم . وهكذا انقطعت صلتنا بهم . ولم نعد نسمع عنهم شيئا ، الا حينما سافروا الى القاهرة : الحوراني ، والدواليبي ، وفاخر الكيالي ، وظافر القاسمي ، قاصدين تونس والمغرب العربي للدعاية على حد قولهم

للقضية المصرية . وانقطعت أخبارهم حتى أيام العدوان ، حين هربوا الى اسوان وظلوا مختبئين فيها حتى انقشعت الغمامة ، فعادوا الى دمشق .

وفي مساء ٢٩ تشرين الاول ، اقام الوزير المفوض التركي حفلة في نادي الشرق ، لمناسبة عيد الجمهورية التركية . وقبل ان تنتهي الحفلة ، شاع نبأ سقوط الطيارتين اللتين تقلان اللواء العسكري المصري الذي زار سورية وعاد تلك الليلة الى القاهرة . فخاف الحاضرون ان يكون في عداد المفقودين اللواء عبد الحكيم عامر ، وزير الدفاع المصري . لكن ما لبثت الأنباء ان اتت مباشرة بنجته وبوصوله سالما الى القاهرة . وفي اليوم التالي انتشر خبر العدوان الاسرائيلي على سيناء .

وفي اليوم نفسه ، اذاعت محطات العالم كلها خبر الانذار الذي وجهته بريطانيا وفرنسا الى مصر بأن تسحب جيوشها الى فرنسا وبريطانيا
ننذران مصر
بمسح جيوشها
منطقة قناة السويس . فتيقنا ان العدوان على الشقيقة مصر قد بدأ ، وصرنا نترقب اخبار الاذاعات ساعة فساعة . وكانت الأنباء المفجعة تردنا عن انتصار الجيش اليهودي واحتلاله غزة والعريش ، وسيره منتصرا نحو قناة السويس . وسمعنا ، والدمع في عيوننا ، نبأ استسلام البارجة المصرية ابراهيم ، وما حل ببور سعيد ومطارات القاهرة والسويس وغيرها . ثم سمعنا انباء نزول المظليين في بور سعيد واحتلالها . وانقطعت اذاعة القاهرة عن البث نتيجة تخريبها بالقنابل البريطانية ، فأمسينا نترقب الاخبار من المحطات البريطانية والروسية والأميركية ، وكلها تذيع اسوأ الاخبار عن نجاح العدوان الثلاثي .

واتصلت مرة بالسيد محمود رياض وسألته عما لديه من الاخبار الرسمية ، فكان صوته يعبر عما يخالج نفسه من انهيار . وكان يجيبني : « خلاص . انتهينا . رحنا » فأسرعت اليه في السفارة فوجدته منهار الاعصاب ، فماقد الامل ، متشائما من سوء المصير ، يعتقد ان الجيوش البريطانية والفرنسية سوف تدخل قريبا القاهرة وتستولي على مصر وتقيم فيها حكما معارضا للحكم الحاضر . فصرت اشدد عزيمته واقول له : « لا تياس . فالامم المتحدة لن تترك مصر تجتاحها القوات الاجنبية ، والدول العربية سوف تهب لنصرة مصر ، فتهجم بقواها العسكرية على اسرائيل وتجبرها على التراجع عن سيناء . » فأخذ السفير ينظر الي نظارة

المتسائل عما اذا كنت جادا او هازلا .

وبدأت الانباء ترد عن ردة الفعل في مجلس الامن والامم المتحدة ، حيث سارعت الدول الى اتخاذ القرارات بشجب العدوان ومطالبة المعتسدين بالرجوع عن اعتداءاتهم . ولم تكن بريطانيا وحليفتها تعباً بتلك القرارات المتخذة انفاذا لسمعة الامم المتحدة ومبادئها وعليها من متخذيها بأن القوات المتحالفة سوف تكسب معركة التسابق لكسب الوقت ، فتحتل القاهرة وتقضي على حكم عبد الناصر ، قبل ان يجف مداد تلك القرارات .

وكان اعضاء مجلس النواب السوري يعقدون الحلقات خارج قاعة الجلسات ، فتسمع قهقهة النواب الشامتين بمصر وضحكهم المتواصل ونكاتهم المرسلة ، كأنهم في عيد او فرح كبير . كيف لا ، وقد انهارت مصر ، على زعمهم ، فتخلصوا من الميثاق الثلاثي واصبح الامر في يد العراق ، فيضع ساسته ايديهم على مقدرات سورية ، لتعيد الطمأنينة الى نفوس اولئك النواب الذين خانوا بلدهم ، وقبضوا ثمن خيانتهم ، وراحوا يحيكون في الخفاء مؤامرات ، سرعان ما اكتشفها القائلون على المكتب الثاني .

وفي الجلسة الاولى التي عقدها مجلس النواب بعد العدوان (١ تشرين الثاني ١٩٥٦) ظل رئيس المجلس ناظم القدسي يتلو البرقيات والعرائض والمشاريع الواردة الى المجلس ، كأن امور الدنيا في حالتها العادية . ولم يستمع الى مطالبة النواب بالشرع في بحث الحالة السياسية الناجمة عن العدوان ، وترك بقية الشؤون التافهة . وحين استؤنفت الجلسة ، بعد رفعها لمدة ربع ساعة ، قدم النائب منير العجلاني اقتراحا غريبا يرمي الى ان لا يتطرق المجلس الى بحث قضية الساعة ، وان تكتفي الحكومة بالقاء بيان في اللجنة الخارجية التي من شأنها ان تحيل ، فيما بعد ، ما تريده على المجلس . وعلل ذلك بأن المناقشات والتعليقات العلنية قد تؤدي الى « اضطراب الراي العام بدون مبرر . » والعدوان على مصر — بحسب راي العجلاني — لا يبرر اهتمام الراي العام واطلاعه على الحقائق واضطرابه لاجلها . فهو يجب ان يبقى هادئا لنتم عملية احتلال مصر ، ثم سورية . وعندئذ يفتح الشعب عينيه ليجد نفسه تحت نفوذ المستعمرين وعملائهم ، كمنير العجلاني !

واجاب رئيس الوزراء صبري العسلي بكلمة موجزة ، مكتفيا باعلان التزام الحكومة حدود واجباتها ، وانها تضع قواها العسكرية

تحت امر القيادة المشتركة . ولم تكن الحماسة تلهب لهجة المعلي وكلامه ، كما كان معروفا عنه حين تكون القضية المطروحة على بساط البحث ذات اتصال مباشر به او بمصالحه .

واسرع القدسي الى رفع الجلسة ، دون ان يسمح لاحد من النواب بالكلام . وكان جو المجلس مفعما برائحة التآمر والخيانة ، وانتظار الفرج ، عندما يتم لبريطانيا وفرنسا احتلال مصر ، وازاحة عبد الناصر من مصر مع اصدقائه في دمشق .

وفي الجلسة التي عقدت في الخامس من الشهر نفسه ، بدأت بالكلام معلنا وقوف الشعب السوري ومجلسه وحكومته الى جانب الشقيقة مصر في محنتها ، ومؤيدا مشروع الحكومة باضافة عشرة ملايين ليرة على ميزانية وزارة الدفاع ، ومبديا الامل بان تنجح الدول ذات النوايا السلمية في رفع الظلامه عن الدول الصغيرة التي يهوف تتعرض لاعتداءات مماثلة ومتكررة اذا فازت بريطانيا وفرنسا بعدوانها الحالي . وطلبت تضامن الجميع في سورية وسائر البلاد العربية ، واضفت الى ذلك قولي بحماسة : « اذا هلكت مصر هلكت سورية وجميع البلاد العربية . » وانتهت الجلسة بكلمتين من زهور وكخيخا ، ثم تأجلت الى السابع عشر ، اي الى بعد اثني عشر يوما . فكان هذا برهانا جديدا على حرص القدسي وحزبه والموالين له على عدم جمع المجلس حتى لا يحرج جبايعه في الكلام . وكانوا يأملون بان تكون القضية قد انتهت في هذه الفترة ، على خير ما يرومون . . . وهو فناء مصر !

وفي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، اجتمع في بيروت كل من
مؤتمر للرؤساء
شكري القوتلي والملك فيصل والملك سعود والملك حسين وكميل
الحرب في بيروت
شمعون ، بدون جمال عبد الناصر ، وتداولوا الراي في الحالة .
لبعث الازمة
ويظهر ان الصراع كان عنيفا بين الجبهتين المصرية - السورية
من جهة ، وسائر الدول العربية من جهة اخرى .

كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد ، بصورة خاصة ، موقفا عدائيا من مصر . حتى ان شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا . والخلاصة ، كان هذا المؤتمر اسوأ مؤتمر عربي عقد في ازمة خطيرة .

واجتمع مجلس النواب في التاسع عشر ، فالتقت خطابا لمحت فيه الى ضعف موقف الملوك والرؤساء العرب في اجتماعهم الاخير .

ثم قلت : « لم تعد عدوتنا الوحيدة اسرائيل ، وعلينا ان نعدل خطتنا ونطور سياستنا بما ينسجم مع هذا الوضع الجديد . » وقال منير العجلاني كلمتين في مدح الرئيس عبد الناصر . ثم اقترح وقف الجلسة ، دقيقة حداد ، على شهداء سيناء وبور سعيد .

ثم حيا امريكا ، ودافع عن موقف العراق ، وطلب تكذيب الاشاعة الرائجة ، وهي استمرار تدفق النفط الى اسرائيل من العراق . وانهى كلمته بالقول انه سمع اشاعة تتردد في الاوساط عن دعم الحكومة بالخالدين (اي خالد بكداش وانا) ، مصرحا ، على سبيل الفضول ، باننا لا نرغب في دخول الحكم ، ومقترحا استمرار الحكومة بشكلها الحاضر .

وضحكنا لهذا القول . لكن تبين ، فيما بعد ، ان هذا لم يكن اعتباطا بل بالاتفاق مع شكري القوتلي . وقد ظهرت علائم المؤامرة حين رفض الرئيس اشتراكي في وزارة العسلي الجديدة التي تالفت في آخر السنة .

وتبعه النائب البعثي عبد الكريم زهور ، فنفى ان يكون لانداز بولغانين اي اثر في صمود المصريين ببور سعيد . فهم كانوا يعتمدون ، على حد قوله ، على انفسهم وتضحياتهم ، لا على دعم الاتحاد السوفييتي ولا على سلاحه . وكان هذا القول صحيحا من جهة واحدة ، وهي ان المصريين لم يستعملوا الاسلحة ، وبخاصة الطائرات التي كانوا قد اشتروها من الاتحاد السوفييتي ، بل طيروها الى اسوان .

وفي اليوم الثاني والعشرين اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية . فسرده رئيس الوزراء تفصيل المؤامرة التي اكتشفت وادت الى اعتقال النواب : منير العجلاني ، وعدنان الاتاسي ، وهائل الملوك ، وبدوي الجبل ، وحسن الاطرش ، ونوري بن مهيد ، وفصيل العسلي .

وكنفت ، حين آوي الى فراشي ، ابقي الراديو مفتوحا . فاديره من محطة الى محطة لاسمع آخر الاخبار . وكانت جميعها تشير الى توالي تقدم الجيوش المعتدية والى قصف المدن المصرية بالقنابل . والى جانب ذلك ، عادت الاذاعة المصرية الى العمل وبدأت باذاعة الاناشيد الحماسية التي كانت تدمي قلوبنا وتثير في عيوننا الدموع على ما تعانيه مصر وما يتحمله شعبها من تعسف

المعتدين واعمالهم النكراء في بور سعيد .

وفيما نحن بهذه الحال النعسة ننتظر الخبر المشؤوم بين ساعة وساعة ، اذ بالراديو يذيع الانذار الذي وجهه المارشال بولغاتين الى بريطانيا وفرنسا واسرائيل . فعم الفرع صفونا ، ونزل الكدر في صفوف الآخرين . وتعاقبت الاخبار المسارة عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الاعمال العسكرية ، وتأليف قوة دولية لتحول بين القوات المعادية . ثم جاءت الانباء مبشرة بانسحاب الجيوش المعتدية من بور سعيد ومن سيناء ، فانتهت بذلك تلك الازمة التي عرضت الشرق الاوسط للوقوع في براثن الغرب ، كما عرضت العالم لحرب كونية لو استمرت الدولتان على عدوانهما .

ويعد كتابة ما تقدم قرأت مذكرات عديدة عن هذا الموضوع ، خلصت منها الى نظرية غريبة وهي ان دالاس كان يدفع عبد الناصر الى اجلاء الجيوش البريطانية عن القناة ويساعده دبلوماسيا على ذلك ، كما كان يحرضه على انتهاء امتياز شركة السويس التي يملك الافرنسيون والانكليز اكثر اسهمها ، ثم تأسيس شركة جديدة تملك مصر والولايات المتحدة معظم حصصها . وكان الهدف من ذلك الاستيلاء على ممر البترول من الشرق الى اوروبا . فاذا ما تم ذلك ، تؤسس شركة كبيرة تملك سائر البترول العربي ، ويعطي عبد الناصر حصة كبيرة فيها . واذا ذاك يتم بسط نفوذ الشركات الاميركية على بترول الشرق وطرق عبوره الى المستهلك الاوروبي . اما منتجو القطن في ولاية تكساس الاميركية ، فقد ساءهم موافقة دالاس على اقراض مصر مبلغا من المال لانشاء السد العالي الذي من شأنه زيادة انتاج القطن المصري ومزاحمة القطن الاميركي . وخاف دالاس من تؤدي مساندته للمشروع المصري الى عدول منتجي القطن عن تايد ايزنهاور في معركة تجديد انتخابه للرئاسة في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ . لذلك اعلن عدوله عن مشروع الاقراض ، مما حمل عبد الناصر على تأميم القناة ، بدلا من تأسيس شركة جديدة ، كما كان متفقا عليه مع دالاس . وكان باستطاعة حكومة واشنطن ان تدارك الامر مع حكومة القاهرة ، لولا قيام فرنسا وبريطانيا بهجوم مشروع التأميم وتعبئة الاساطيل والاسراب والفيالق ضد مصر ، بقصد تهديم العهد الناصري . ولم

يرتح دالاس لقلب خططه راسا على عقبه . فبينما كان يحلم بالحلول محل البريطانيين في القناة وفي البترول ، بدا امامه شبح عودتهم الى مصر ، وما ينتج عن ذلك من تقوية نفوذهم في منطقة الشرق الادنى كله وابعاد نفوذ الولايات المتحدة عنه . فراح يعاكس بريطانيا وفرنسا ويعرقل تشبثاتهما في مؤتمر لندن وبشأن « جمعية المنتفعين » . « وانقلبت هذه المعاكسات والمحاولات الى عدااء ظاهر ، حينما نزلت القوى العسكرية الى بور سعيد . فجمعت الولايات المتحدة اصوات امريكا اللاتينية وسائر الدول التابعة لها في الامم المتحدة ، وذلك بالاضافة ، بالطبع ، الى الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في فلكه ، فضلا عن الدول الآسيوية — الافريقية . فكانت النتيجة ان تقرر بالاجماع ، عدا اصوات فرنسا وبريطانيا واسرائيل ، شجب العدوان وضرورة اجلاء القوى المعتدية والوقوف بين اسرائيل ومصر . وكان هذا اعظم فشل اصاب بريطانيا وفرنسا ، لانه انطوى على معارضة الولايات المتحدة . ويقال بان الاتحاد السوفييتي ، لما شعر بعزم دالاس على الدفاع عن مصر ، خشي وقوع الشرق الادنى تحت نفوذ الولايات المتحدة . فارسل بولغانين انذاره الشهير ليكسب الجماهير والشعوب العربية والافريقية — الآسيوية . في حين انه — حسب مذكرات انطوني ايدن — كان ابلغ ، بواسطة شبي洛夫 ، وزير الخارجية البريطانية ان الحكومة الروسية تطلق يد الحكومة البريطانية في مصر . ولعل هذه كلها اقاويل وافتراضات قد تكون صحيحة . وهي على كل حال بنقصها الاثبات والدليل لا التعليل .

وفيماء بعد ، اعلن عبد الناصر شكره العلني للاتحاد السوفييتي لموقفه في محنة القناة . ثم عاد وصرح بأن الفضل في نجاح مصر عائد الى نهرو ، اذ هدد لندن باتسحاب الهند من الكومنولث . ثم اكد في خطاب له ان مصر لم تتلق اي عون مادي او معنوي ، وانها دافعت عن ايمان ونجحت بفضل ذلك بقوتها الذاتية . ثم لمح مرة الى تدخل الامم المتحدة ، ثم الى الولايات المتحدة ، حتى اننا لم نعد نعرف من الذي ساعد ، بنظر حكام القاهرة ، ومن كان له الفضل في دمع قوى العدوان الغاشمة .

وكان اليوم الذي بدا فيه العدوان موعداً سفر رئيس الجمهورية شكري القوتلي الى موسكو . فتنادى النواب الموالون للغرب ، وعلى راسهم مخايل اليان وفرزت مملوك ومجد الدين

الجابري ومنير العجلاني ، وقابلوا الرئيس مطالبينه بالغاء سفره .
وذلك بحجة تأزم الامور وبدء الاعتداء على مصر . وقالوا انه لا
يجوز في هذا الظرف الدقيق جدا ان يغادر رئيس الدولة مركز
عمله . وظل الرئيس يستقبل الوفود العديدة من النواب ، وكل
واحد يدلي له برأي ، حتى حان موعد السفر . فأسرع الى ركوب
سيارته وتوجه الى المطار غير مكترث بمعارضة النواب . وقد قال
لي الرئيس انه ، حينما وصل الى موسكو ، تلقى من الرئيس عبد
الناصر عدة برقيات طلب اليه فيها ان يعمل على الحصول على
تأييد حكومة الاتحاد السوفييتي ، بأي شكل كان ، وعلى ارسالها
المتطوعين والمعدات فورا . وقال القوتلي انه حث الروس على
ذلك ، فوعده المسؤولون بالتأييد دون ارسال المتطوعين . ولما عاد
القوتلي الى دمشق ، بعد اختصار مدة سفرته ، تكلمت مع صبري
العسلي بالهاتف وسألته عن موعد وصول الرئيس ، فحدده لي .
وقلت له اريد ان اذهب الى استقباله ، ففرح العسلي وبارك
خطوتي . وقلت ان الازمة التي نمر بها والتي تتعرض فيها بلادنا
لعودة المستعمرين تقضى على كل امرئ ان يتناسى ما في قلبه ،
فتمتد جميع الايدي للتضافر والتضامن في خدمة البلاد . وركبت
سيارة العسلي وذهبت الى مغرق قرية القابون ، عند مدخل
دمشق ، حيث كان القوتلي قد وصل قبلنا . فوجدناه يلقي خطابا
حماسيا في الجماهير القادمة لاستقباله . وكان يشير بيده صائحا :
« اتيت لكم بالسلاح والمعدات الحربية . فهللوا للتطوع واخذ
السلاح ! »

فما ان اتم خطابه حتى تقدمت اليه وهناته على سلامة
العودة . فمز يدي شاكرا ممتنا . وانتهى ، في هذه الامسية ،
التقاطع القائم بيننا منذ ١٩٥٠ .

وبعد ذلك بيومين ، قمت بزيارة الرئيس وبحثت معه الموقف .
وكانت حوادث العدوان على مصر آخذة في الشدة . فقلت له بان
الظروف التي تمر بها البلاد تستلزم قيام حكومة قومية تمثل جميع
العناصر وتهتم بمقدرات البلاد اكثر من الحكومة الحاضرة . كما
اشرت الى ضرورة البحث مع الاتحاد السوفييتي لجعل تأييده لنا
في مواجهة دول الاستعمار اكثر ضمانا واطمئنانا لنا . فقال : « لا ..
لا .. لا يمكن ان نعقد اي اتفاق مع الاتحاد السوفييتي لاننا ملتزمون
بالحياد . » وانتهت المقابلة بدون الوصول الى نتيجة ما . فأرسلت

له في الغد مذكرة مكتوبة عن النقاط التي طالبت به بتحقيقها .

وبعد ذلك انتهت الازمة المصرية وانسحبت جيوش المعندين .
واطلعنا على ما جرى في غضون تلك الايام المظلمة من ازمة في داخل
الوزارة ، عندما بحث امر تنفيذ ما تضمنته المعاهدة العسكرية مع
مصر من مساعدة في حالة العدوان عليها . فبينما كانت الاركان
العامّة السورية تطالب الحكومة بتنفيذ المعاهدة ، كان الوزراء
المنتهمون لحزب الشعب ينتحلون شتى الاعذار للتخلص من هذا
الواجب الوطني ، الى ان حل الاشكال اللواء عبد الحكيم عامر حين
بلغ رئاسة الاركان ان يبقى الجيش السوري ملتزما السكنية ، فلا
يقوم بأية حركة . وقد تلقى الشعبون هذا الموقف بسرور لا يعادله
سرور .

وظنت الحكومة انها نجت من هذه العاصفة بسلام ، الى
ان بوغنت بالتمريح الذي ادلى به ناطق عسكري كشف فيه النقاب
عن مؤامرة اشترك فيها بعض النواب والمدنيين لقلب الاوضاع في
سورية بالاتفاق مع الحكومة العراقية . فالتقى القبض على كل من
النواب هایل السرور ، وعدنان الاتاسي ، ومنير المجلاني ، وعادل
المجلاني ، وعلى المدنيين سامي كجارة ، والعمرى ، وغيرهما .
فاسرع مخائيل اليان الى الهروب الى بيروت بسيارة العسلي
ولحقه فرزت الملوك وآخرون .

وبدأنا نعتد الاجتماعات في داري وفي مجلس النواب لتأليف
جبهة قومية . ووضعنا ميثاقا قوميا تضمن المبادئ الوطنية
المتفق عليها ، ثم طالبنا بتأليف حكومة تطمن لها الافكار ويرتاح
الراي العام الى سلامة خطتها . وانضم الى هذه الجبهة التي
اسميناها « التجمع القومي » عدد من النواب تجاوز الاكثرية
العديدية . فانضم اليها ، ساعتئذ ، صبري العسلي ، رئيس الحكومة
وزملاؤه نواب الحزب الوطني . وطلبنا منه ان يستقيل ، فحاول
البقاء والسعي مع الشعبين لتأليف حكومة قومية . ثم اختلف
معه على عدد المناصب الوزارية وعلى من يتولى وزارة الداخلية .
وعندئذ ، وافق على ان تكون الحكومة « تجمعية » فقط ، فذهب الى
الرئيس القوتلي وقدم له استقالته .

وصعب على القوتلي ان تتألف حكومة على شاكلة حكومتنا
في ١٩٥٥ ، فحاول اقناع حزب الشعب بالاشتراك فيها ، فلم يوفق .
فاعلن للعسلي والهوراني انه يوافق على اقتراح العسلي بتأليف

حكومة من « التجمع » على الا اشتراك فيها شخصيا . فثارت اكثرية النواب ضد هذا الاشتراط والتدخل وهددوا بالانسحاب من « التجمع » . وعمد الحوراني الى اقناعهم بالاقلاع عن هذا التثبيت بادخالي الوزارة، رغم معارضة الرئيس. الا انهم رفضوا رايه وظلوا متمسكين باشتراكه في الوزارة الجديدة . وتقدم احد الاصدقاء الى السيد شكري القوتلي مستفسرا عن الاسباب الحقيقية التي جعلته يضع « الفيتو » ضد اشتراكه في الوزارة ، فادعى بانني طالبت في احدى جلسات مجلس النواب بالاتفاق مع الشيطان ضد بريطانيا وفرنسا ، ايام عدوانهما على مصر . واكد انني اقصد بذلك الاتفاق مع السوفييت . وعاد الصديق يردد لي ما سمعه ، فقلت له اننا كنا نمر بازمة لا يعلم الله مداها . ثم اوضحت له ما دار بيني وبين القوتلي من حديث سابق بهذا الشأن ، وقلت ان سياسة الحياد هي سياستي في الظروف العادية . اما في حالات الحرب وتعرض بلادنا للخطر ، فلا بد من الاتفاق مع الجهة المعاكسة للمعتدين لكي نحمي استقلالنا ، كما تفعل اية دولة تتعرض لمثل هذا الخطر على كيانها . واضفت قولي بان احد الصحفيين طلب مني حديثا في هذا الموضوع ، فكتبه وهاك هو . فقرأه واعجب به ثم قال ان القوتلي لا يحق له معارضة اشتراكه في الوزارة الا اذا كانت له اغراض اخرى . وذهب اليه ، ثم عاد بعد ساعة قائلا : « قم نذهب الى الرئيس ، فقد سوي الامر . » فذهبت على الفور وتحادثنا بما يطمن بالنا نحن الاثنين . ولم تنته الزيارة حتى اقبل العسلي والحوراني لزيارة الرئيس ، فاشار بحضورهما الى الغرفة التي كنا جالسين فيها . فما ان دخلا ورايانني حتى بدت عليهما علامات الاستغراب والذهول . فقال لهما الرئيس : « لقد تفاهينا مع السيد المعظم على كل الامور ، فتمالوا نؤلف الوزارة بالاشتراك معه . والله الموفق . بارك الله ! » وعلمت ، فيما بعد ، من ذلك الصديق ان الرئيس لم يكن جادا عندما تكلم من الحياد وسياسة التفاهم مع الاتحاد السوفيتي ، وانه انتحل هذا السبب ليفطلي به خوفه من دخولي الوزارة وتسلمتي على الوزراء الاخرين ووقوفه ضده . وقد عمل الصديق الموما اليه على تطمين الرئيس من لذه الناحية ، قائلا له انني لن اكون الا في جانبه وانني ، اذا اتفقت معه وعملنا بذا واحدة ، فان الامور تجري على ما يرضينا . فمنع القوتلي بهذا القول ورمع الفيتو عني .

وعندما اجتمعنا في داري لبحث تشكيل الوزارة وتسمية الوزراء

وتوزيع المناصب بينهم ، اعلنت عن رغبتني في ان اكون وزير دولة
فحسب . الا ان رئيس الاركان جاءنا مستفسرا عن سيتسلم وزارة
الدفاع . فقلنا له : « اختر من تشاء » . فقال لا نقبل الا باحد اثنين ،
العسلي او العظم . فاضطرت ، غير راض ، الى قبول وكالة
الوزارة مؤقتا .

وانتهت المداولات بتأليف الوزارة على الشكل الآتي :

صبري العسلي : رئيسا ووزيرا للداخلية ، خالد العظم : وزيرا للدولة
ووكيلا لوزارة الدفاع الوطني ، هاشي السباعي : وزيرا للمعارف ،
حامد الخوجة : وزيرا للزراعة ، فاخر الكيالي : وزيرا للاشغال
العامة ، صلاح البيطار : وزيرا للخارجية ، اسعد هرون : وزيرا
للصحة ، اسعد محاسن : وزيرا للمالية ، صالح عقيل : وزيرا
للدولة ، خليل كلاس : وزيرا للاقتصاد ، مأمون الكزبري : وزيرا
للعديلة والعمل . وبذلك كان نصيب الحزب الوطني ثلاث وزارات ،
بالاضافة الى الرئاسة ، ونصيب حزب البعث وزارتين ، ونصيب
المستقلين بقية الوزارات .

وفي الايام الاولى من تأليف الوزارة ، اعلن ايزنهاور رئيس
الولايات المتحدة مبادئه السياسية المتعلقة بالشرق الادنى ، وهي
ما عرف بمبدأ ايزنهاور . وكان اساسها ان هذه المنطقة اصبحت
شاغرة من اي نفوذ ، بعد انسحاب البريطانيين من مصر والعراق
والاردن ، وانسحاب الفرنسيين من سورية ولبنان ، فحصل فراغ
يجب ملؤه من قبل الاميركيين حتى لا يقع في يد الاتحاد السوفيتي .
واشتغلت تلك النظرية على اعلان الولايات المتحدة استعدادها
لمساعدة كل دولة من دول الشرق الادنى تطلب المساعدة لدرء الخطر
الشيوعي الخارجي والداخلي . وافر الكونغرس الاميركي الرئيس
ايزنهاور على نظريته هذه واعطاه الصلاحيات الكاملة لاستخدام
القوى المسلحة الاميركية ، بدون الحصول على موافقة الكونغرس ،
قبل اقدام على التدخل . وكان هذا العمل اكبر خطر يهدد سلامة
الشرق الادنى ، من حيث انه اصبحت في متناول شخص واحد ان
يشعل القتيل قرب برميل البارود . فتلتهب النار ولا يقتصر مدى
خطرها على الشرق الادنى فحسب ، بل يتجاوزها الى السلام
العالمي . واعلن العراق عن موافقته على الخطة الاميركية ، واستنكف
الملك سعود عن ابداء رايه لانه كان متفقا مع الاميركيين على ان يأخذ
دور الوسيط بين الدول العربية ، الموافقة وغير الموافقة . اما

لبنان ، فأسرع رئيس جمهوريته شمعون ، ومعه سامي الصلح رئيس الوزراء وشارل مالك وزير الخارجية ، الى اعلان موافقة لبنان . واما سورية ، فاعلنت ، بلطبع ، مقاومتها هذه النظرية ، ثم حاربتها على المكشوف .

وتنفيذا للخطة المرسومة ، دعا الرئيس ايزنهاور الملك سعود الى زيارة الولايات المتحدة . فقام المشار اليه بدعوة سورية ومصر والاردن الى عقد اجتماع رئاسي في القاهرة للنظر في الشؤون التي ستكون مدار البحث في واشنطن . ولما كان الرئيس القوتلي غائبا عن سورية في رحلة الى الهند وباكستان ، فقد ناب عن سورية السيد صبري العسلي . فاجتمع الى عبد الناصر والملك سعود والملك حسين واتفقوا على ما اسماه « مطالب العرب من امريكا » . وهي تتلخص في دعوتها الى عدم تأييد اسرائيل وفي قبول تقديم المساعدات غير المشروطة . ولما عاد العسلي الى دمشق واطلعنا على محضر الاجتماع ، لم يرق لي ما جاء فيه من عبارات يمكن للملك سعود ان يستند اليها ل اظهار نفسه وكيفا عن الدول العربية الاربع في محادثاته مع الرئيس ايزنهاور ، لاسيما ان موقف الملك المشار اليه ، بالنسبة الى امريكا ، كان موقف المنحاز . كما كان في قرارة نفسه ضد الاتجاه القاتل بالاعتماد على الاتحاد السوفييتي في مقاومة المطامع الاستعمارية ، اعتقادا منه ان توثيق العلاقات مع هذه الدولة يؤدي الى انتشار الشيوعية في البلاد العربية . وبذلك يقع الخطر على ملكه من الفزعات الديمقراطية ، وغير ذلك .

ثم اتتنا برقية من رئيس الاركان ، اللواء توفيق نظام الدين ، يطلب فيها — وفقا للاتفاق بين الملك سعود وشكري القوتلي عند زيارته للسعودية في طريقه الى باكستان — ان نشحن الى المملكة السعودية كمية من المدافع ضد الطائرات مع ذخيرتها ، بما يبلغ عشرة ملايين ليرة سورية تقريبا . فاجتمعت الى معاون رئيس الاركان اللواء (؟) وقلت له : « ما هي حاجة السعوديين الى هذه المعدات ؟ هل هم معرضون للطائرات اليهودية ؟ » فضحك . وقلت بانسي لاستسيغ حرمان الجيش السوري من هذه الاسلحة التي نحن بحاجة اليها والى اكثر منها ، بخلاف الجيش السعودي . فذهب ليستشير زملاءه ضباط الاركان ، ثم عاد يقول بانهم يرون ان لا نزل الملك سعود ، وهو الذي يقدم لنا القروض عند الحاجة . فاجبت بانه سيستردها بهذه الدفعة . لكنني ازاء اصرار الضباط ، نزلت

عند رغبتهم وسمحت بتسليمه تلك المعدات التي لم تقبض الخزينة السورية قيمتها حتى الآن . ولن نقبض على ما اعتقد .

ولست ادري اذا ما كانت هذه البادرة تدل على خطة مرسومة لاضعاف قوانا . لكنني اذكر هذه الحادثة على سبيل الاستشهاد . ومن الحوادث التي حصلت عند زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ان رئيس بلدية نيويورك رفض استقباله ، خلافا لما كان يجري العمل عليه عند زيارة الملوك ورؤساء الجمهورية لتلك المدينة . وكان على الملك ان يتعظ بهذه البادرة وان يفهم جيدا ان الاميركيين ينحازون الى اليهود كلها سنحت لهم الفرصة ، وان النشيت بجرهم الى جانب العرب طريق مسدود . والحادث الثاني الذي استغله اليهود هو ان الملك كان مصابا بقصر البصر الى درجة كبيرة . وهو ، رغم العيونات التي يستعين بها لاصلاح هذا النقص ، لا يرى جيدا . فصدف انه فيما كان يتوجه الى منصة الخطابة في قاعة اجتماعات الامم المتحدة لياقي خطابه في المندوبين ، تعثرت خطاه على درجات المنصة ، فوقع على الارض . فاذا كان وقوع اي رجل على الارض يستثير ، عادة ، ضحك المشاهدين ، فكيف حين يكون وقوع ملك ملتف بعباءة ؟ وهكذا راحت الجرائد الصهيونية والتي تسبر تحت لوائها تستغل هذا الحادث لاثارة الهزء بالملك .

واجتمع سعود في واشنطن مع الوصي عبد الاله . وظهرت صورتها في الصحف ، وهما يتبادلان الابتسامات ونظرات الود والتفاهم . ولاريب في ان قيام الملك والوصي بزيارة واشنطن في وقت واحد ، لم يكن وليد الصدفة . بل كان امرا مهيا لاجتماع قطبين من اقطاب العرب ، عرف عنهما التنازع والتباغض منذ احتلال الملك عبد العزيز الحجاز وطرده الملك علي منها . فاجتماع ولدي الملك المشار اليهما على بساط ايزنهاور ، لم يقتصر على تبادل الآراء في رمل الصحراء وتمر العراق ، بل كان لازالة الخلاف نهائيا بين زعيمين العائلتين السعودية والهاشمية وتوحيد خطواتهما ومحاصرة السياسة المصرية — السورية ومحاربتها .

وشعر الملك سعود بانه اعتر في واشنطن زعيم العرب في الاتجاه الذي رسمه الاميركيون له وكلفوه بالسعي لتحقيقه . فمخرج الملك في طريق عودته على الرباط ، حيث زار السلطان محمد الخامس ، وعلى تونس ، حيث التقى الحبيب بورقيبة . وانتهى به الطواف في القاهرة ، حيث دعيت سورية والاردن الى ارسال مندوبيهما للاجتماع وسماح نتيجة زيارة الملك لعاصمة الغرب .

وكان الوفد السوري مؤلفاً من رئيس الجمهورية السيد القوتلي ورئيس الوزارة السيد العسلي ، ومنى كوزير للدفاع ، ومن صلاح الدين البيطار كوزير للخارجية ، ومن فاخر الكيالي ، ومن عبد الرحمن العظيم كسفير لسورية في القاهرة . أما الوفد السعودي فكان برئاسة الملك ومعه يوسف ياسين . وكانت مصر ممثلة برئيس جمهوريتها عبد الناصر وعلي صبري ومحمود فوزي . وأما الأردن ، فكان ينوب عنه مليكة الحسين ، ورئيس وزارته النابلسي ، ووزير دفاعه سليمان طوقان ، ورئيس ديوانه بهجت التلهوني .

وعقد الاجتماع الاول بسراري القبة ، حول مائدة مستديرة في غرفة الملك فاروق . وجلس الملكان والى جانبهما الرئيسان ، في صدر الطاولة ، وحولهم سائر اعضاء الوفود . وتكلم الملك فاشاد بحسن نية الولايات المتحدة وباستعدادها لمساعدة العرب ماليا ، وغير ذلك من الاقوال . وانتهت الجلسة بتعيين لجنة لصياغة اقتراح يوضع على بساط البحث في الجلسة اللاحقة، فيكون اساساً لبيان مشترك عن هذا الاجتماع .

ثم تفرق الحاضرون في قاعات القصر . ولوحظ ان الملك سعود انتحى بالملك حسين جانبا وراحا يتوشوشان ، بينما كان القوتلي وعبد الناصر يجلسان وحدهما .

وفي الاجتماع التالي ، قرأ الشيخ يوسف ياسين اقتراح اللجنة، وكان يتوقف عند كل بند من القرارات المقترحة . فلما قرأ الفقرة المتعلقة بتمسك الدول الاربعة بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، انتصب الملك سعود في مقعده وحدق نظراته الى الامام . وشعر الجميع بانه غير مرتاح لهذه الجملة ، فساد على المجلس سكون دام اكثر من دقيقة . ومن جرب السكون دقيقة واحدة وعرف طول مداها في مجلس كهذا يضم رؤساء اربعة دول ومعهم رؤساء حكوماتهم ووزراؤهم ، يدرك الشعور الذي ينتاب الحاضرين والوجوم الذي يرافقه تشاؤم من سوء المصير .

وقطع عبد الناصر السكون حين اخذ يتكلم على عادته كثيراً . ثم سأل الملك سعود عما اذا كان له ملاحظة ما . فسكت الملك ولم يجر جواباً . فعمل السكون يخيم بظله الثقيل على الحاضرين . ورايت القوتلي يتنحى في جلسته ويظهر التمليل وعدم الارتياح ، ثم اخذ يتكلم عن سياسة الحياد ويدور ويلف حول الموضوع . ثم عقبه الملك حسين بما لا يقل غموضاً . الا ان الملك سعود ظل جاحظاً

المينين لا يديرهما يسرة ولا يمينة، مغلقا فيه كأنه صنم لا حراك فيه .
وازداد شعور الامتعاض لدى الحاضرين . وكانت الاعين تنتقل
من وجه الى وجه لتسبر غور شعور كل واحد . فعاد الرئيس عبد
الناصر يكرر ما قاله قبلا ، الى ان انتهى بسؤال واضح وجهه الى
سعود : « هل ترون جلاتكم حذف هذه الفقرة بمجموعها ؟ » ولم
يرد الملك لانه لم يكن يجرؤ على البوح بها في صدره ، بل ظل معتصما
بالسكوت الفاضح . فعاد الرئيس عبد الناصر يسأله عما اذا كان
يرضى بان تحذف جملة عدم الانحياز ويكتفي بذلك ؟ « فخرج الملك
عن صمته واجاب بالايجاب . فانتفجت الاسارير ، اذ ان المصريين
ونحن ، اعتبرنا بقاء جملة الحياد الايجابي كافية للتعبير عن عدم
رغبتنا في الانحياز الى احد الفريقين العالميين : المشرق والمغرب .
كما رأى السعوديون والاردنيون في حذف جملة عدم الانحياز بداية
لهدم مبدا الانعزال . ولم يستطلع التلهوني المعروف بولائه للغربيين
وبأنه عميلهم في الاردن ان يكتم عواطفه ، فاقترح ان يقر مبدا
الانحياز . وكان يريد ، بطبيعة الحال ، ان يفسح في المجال امام الدول
العربية ، منفردة او مجتمعة ، لعقد احلاف او اتفاقات سياسية او
عسكرية مع احد المعسكرين ، وبالنسبة للاردن مع البريطانيين .
فاجبت التلهوني بانني موافق على اقتراحه . ولم اقصد ،
طبعاً ، ما عناه هو . لكنني اردت امتحان الآخرين . فقال عبدالناصر :
« لا . لا . تبقى الجملة الوحيدة : حياد ايجابي . »

فوافق الملك سعود وجميع الحاضرين على هذا البند . ورفعت
الجلسة ، فانتشر الاعضاء في انحاء القصر وحديقته . ثم بدأت
الخلوات بين الملوك والرؤساء .

وبدا لجميع الحاضرين ، في هذه الاجتماعات الرسمية والفردية ،
ان الدول العربية الاربعة أصبحت صفتين : احدهما مصر وسورية ،
والثاني السعودية — والاردن ، وان الخلاف بينهما أصبح شديداً
والهوة سحيقة . وشعر الملك سعود بفشله في حمل سورية ومصر
على السير الى جانب الولايات المتحدة ، وبأنه لم يستطع اقناع احد
سوى الملك حسين بالسير معه . اما القوتلي ، فلم يكن يجرؤ على
التصريح بحقيقة رأيه ، الذي لم يكن بعيدا عن رأي الملك السعودي .
الا ان معرفته باتجاه اكثرية مجلس النواب وبِعزم الحكومة على
مقاومة اية محاولة لحمل سورية على الرجوع عن سياستها ، جعلته
يكتفم ما في نفسه ويعلن عكسه ، بمقدرة لا يجاريه فيها احد ممن

الدول العربية تنقسم
صين في اجتماعات

عرفتهم من رجال السياسة .

وبعد ان انتهى الرؤساء من خلواتهم ومداولاتهم السرية ، عاد الاعضاء الى الاجتماع . فاقر البيان المشترك ووقعه الاربعة الكبار ، ثم انصرفنا الى وليمة العشاء التي اقامها عبد الناصر على شرف اعضاء المؤتمر . وكان قصر عابدين ، بفخامته ، يضم عددا كبيرا من المدعويين غير الاعضاء . وكانت هناك مائدة مستديرة جلس حولها الملك والرئيسان ورئيسا الوزارة السورية والاردنية والوزراء . وكانت الى جانبها موائد عديدة جلس حولها سائر المدعويين . وقد اشتهر المصريون باناقة اللوائح التي يقيمونها ، سواء من حيث الاطعمة وتنوعها وجودتها او من حيث التنظيم . فهناك في القاهرة مؤسسات كبيرة تتعهد اللوائح ، يكفي ان تخبرها بعزمك على اقامة وليمة لعدد معين من الاشخاص يصل في بعض الاحيان الى ما يقرب الالف مدعو ، حتى يحضر مرتبو السراشق فينبجسونها في حديقة دارك او في الشارع او الساحة المتصلة به . ثم يمدون السجاد الوثير ويقيمون الموائد مع جميع مستلزماتها ، وعليها افخر الطعام ، وحولها البرابرة السود ، ذوو الالبسة المزركشة . وكان يتم كل ذلك في غضون اربع وعشرين ساعة ، وبثمن غير باهظ .

ولم يعد في تصور الدولة مطابخ كما في عهد فاروق ، بل كان الطعام يقدم لنا بقصر القبة ، حيث كان القوتي ورفاقه يتزودون من احد المطاعم الكبيرة . وكذلك في قصر القاهرة ، حيث كان الملك حسين نازلا مع حاشيته . واما الملك سعود ، فكان ضيف قصر القبة ايضا . لكنه لم يكن ينزل الى قاعة الطعام ، بل كان يأكل في الجناح المخصص له .

وانتهت الاجتماعات بهذه الوليمة ، وعاد المؤتمرون ، كل الى بلده ، في اليوم الثاني . وبقي القوتي الذي توجه الى الاسكندرية ، كما بقيت في القاهرة .

وتلقينا هناك نبا الحكم الذي اصدرته المحكمة العرفية في دمشق باعدام كل من عدنان الاناسي ، وسامي كيارة ، وصبحي العمري ، وحسن الاطرش ، والشيخ هائل السرور ، المتهمين بالتآمر على سلامة الدولة مع العرفق . وكان هذا الحكم الوجاهي خاضع لتصديقي باعتباري وزيرا للدفاع . وورد هاتف من دمشق يطلب به رئيس الاركان مني الاسراع في العودة الى دمشق . وارتدت زيارة الرئيس القوتي قبل العودة ، فذهبت الى الاسكندرية بالقطار وبرمقتي السيد

محور الاحكم

باعدام عدنان الاناسي

ورفاقه بتهمة التآمر

عبدالرحمن العظم سفيرنا في القاهرة. وصدق ان ركب معنا في المركبة ذاتها السيد حميد فرنجية ، النائب اللبناني المعروف . وعلمت في اثناء الرحلة انه جاء مصر للاجتماع الى القوتلي وعبد الناصر ، في محاولة لاقتناعهما بالتدخل في قضية المحكومين بالاعدام ، لاستبدال الحكم وتخفيفه . وتظاهر فرنجية تجاهي بالمحبة والود . في حين انني كنت اعلم موقفه مني في انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وسعيه الحثيث لفشلي . وذلك فضلا عن مواقفه ضدنا في المباحثات مع الافرنسيين بخصوص الاتفاق النقدي في ١٩٤٧ ، حينما كنتم واياء نراس الوفدين السوري واللبناني . فانفرد هو بالاتفاق مع الافرنسيين ، خلافا لما كانت الحكومتان اتفقتا عليه . ولم يفاتحني السيد فرنجية بالموضوع اطلاقا، بل اكتفى بالمجاملة الزائدة. وحينما وصلنا محطة (٤) قبل الاسكندرية ، راينا السيد مؤاد الحلبي سكرتير الرئيس القوتلي ينتظرنا على الرصيف. فبلغنا تحيته ودعانا الى ركوب السيارة . فذهبنا توا لقصر انطونيادس ، حيث كان يقيم القوتلي . فرحب بنا ترحيبا جميلا وسألنا عن اخبار الشام ، فذكرت له ما وصل الي من انباء الحكم الصادر بحق الاناسي ورفاقه، فبدا من الرئيس ما يدل على عدم ارتياحه للصرامة التي انطبع بها الحكم المذكور ، ولحج برأيه الى لزوم استبدال الاعدام بالاشغل الشاقة ، في حق المحكومين وجاها . فاوضحت له رأيي في اني في الاصل لا اميل الى الحكم بالاعدام ، وخاصة في الشؤون السياسية. لذلك فاني ، بالرغم من استنكاري الجرائم المسندة الى المحكومين، ارغب في اخذ رأي الحكومة واركان الجيش قبل النظر في الحكم الصادر . فكشف القوتلي عندئذ عن رايه الصريح وقال انه لا يصح مطلقا تنفيذ حكم الاعدام . وذهب الى ايراد ما يعتقده حجة او برهنا على صحة رايه ، من النظريات القانونية والحقوقية وما يشك فيه من الدلائل والاثباتات التي استندت اليها المحكمة . فاجبته باني لم اطلع بعد على ملف الدعوى لاخذ فكرة صحيحة عن الامر . لكنني، على اي حال ، افكر في ما يمكن ان يوجه الي شخصيا والى الحكومة بمجموعها من تهمة — ولو انها باطلة في الاصل — بالموافقة على اعدام اخصامنا السياسيين . ولما شعر الرئيس بانه لم يحصل مني على وعد باستبدال الاحكام ، بدا ينفذ خطة الضغط المعنوي . فاستدعاني ، بعد رجوعه الى القاهرة ، الى قصر القبة . واجتمعت اليه بحضور الرئيس عبد الناصر الذي ابدى رايه الصريح بترجيحه

استبدال الأحكام . ولاحقني أيضا السيد حميد فرنجية واسترسل في الدفاع عن المحكومين ، والح في الرجاء علي لاصدار العفو . وتبين فيما بعد ، في محاكمة زعماء العراق المتهمين بالتآمر على سورية ان فرنجية كلف من قبل الحكومة العراقية بالدفاع عن المتهمين في المحاكمة ، لكنه رفض . الا ان سمييه ، بعد ذلك ، في القاهرة لدي ولدي القوتلي وعبد الناصر وادعاه بأنه مكلف من قبل الشيخ بشارة الخوري بإبداء تأييده لمهمته أيضا، يجعل المرء يعتقد انه عمل بايحاء العراقيين وبناء على اتفاق معهم .

وعدت الى دمشق بالطائرة السورية الخاصة التي استدعاهها الرئيس القوتلي من دمشق لتحمله من القاهرة اليها . وعندما وصلنا الى مطار المزة طلب الي الرئيس مرافقته الى القصر الجمهوري ، حيث وافانا بعض الوزراء وتداولنا في قضية الحكم . فاعلن العللي ان مجلس الوزراء تناول الموضوع في اجتماع غير رسمي ، فبدأ له ان الوزراء مجمعون على لزوم استبدال احكام الاعدام الوجيهة كلها . واستدعينا رئيس الاركان اللواء نظام الدين ، فقال انه سيدعو زملاءه ضباط الاركان ليعرض عليهم اصدار قرار ينقض طلب الاستبدال . وفي اليوم التالي ، تقاطرت علي الوفود والبرقيات والكتب بطلب الاستبدال . ولم تقتصر هذه الطلبات على المواطنين السوريين فحسب ، بل شملت زعماء لبنان ، ومنهم البطريرك الماروني ، وغير لبنان من الاقطار الشقيقة ، بينما لم يتصل بي احد ليبيدي لي تفضيله تصديق الحكم . واجتمعنا قبيل الظهر في قصر الرئاسة . فجاء نظام الدين وروى ما دار في مجلس الاركان ولخصه بانهم لم يعتبروا المجلس صالحا لتقديم طلب بالعفو . ولكثهم ، عدا واحدا منهم لم يشأ ذكر اسمه، لا يعارضون استبدال الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة . فاقترحت عندئذ ، على الرئيس ان يصدر مرسوما بذلك ، فقال بان القانون يمنح وزير الدفاع هذه الصلاحية . فاستدعينا مدير العدلية العسكرية السيد جلال عقيل ووضعنا معه، وبالاتفاق مع وزير العدل السيد الكزبري ، قرارا بتبديل احكام الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة .

موتي مع القوتلي
وتخفيض الحكم بالاعدام

وانتشر للخبر بسرعة ، نظرا لتلف الناس الى معرفة مصير اولئك المحكومين . وظهر الجميع ارتياحهم العظيم لعدم تنفيذ حكم الاعدام . وسرت في البلد موجة من السرور ، حتى في الاوساط التي استفكرت الجرائم المسندة الى المحكومين . ولم يمض بعض الوقت

حتى بدأت تصلني البرقيات والمضابط باستنكار موقفي من تخفيض الاحكام ، وكان اكثرها واردا من حماه . وكتبت جريدة البعث في دمشق بعنوان كبير هذه الجملة : « العفو عن الخيانة خيانة » وهذا ما يدل على ان هذه البرقيات والمضابط كلها صادرة عن حزب البعث الاشتراكي الذي كان احد زعمائه ، صلاح الدين البيطار ، اقترح العفو عن المحكومين في مجلس الوزراء عند مناقشة الموضوع في غيابي . وهكذا برهن على ان هذا الحزب صاحب رأيين في اكثر الامور : رأي يبدية في الاجتماعات الخاصة ، ورأي يعلنه على الملا لاكتساب الشعبية .

وظهر لي فيما بعد ان ضباط الاركسان امتنعوا من قرار التخفيض ، وان ما ذكره رئيسهم نظام الدين من انهم ، عدا واحدا فقط ، وافقوا عليه لم يكن متفقا مع الواقع . وعلى اي حال ، فاني غير نادم على ما اتخذته من تدبير ادى الى سلامة حياة اربعة مواطنين اخطأوا ، بدون شك ، لكن ضميري لم يكن يسمح بتعليق مشقتهم ولصق هذا الاعدام باسمي ، كما لصق باسم جمال باشا اعدام الشهداء العرب الذين امر بشنقتهم في الحرب العالمية الاولى . والسياسة ، كما دلت التجارب ، ليس فيها امور يبت بها نهائيا . فما يحسب جرما في يوم من الايام يعود فيعتبر امرا وطنيا عندما تتقلب الحال وتتغير الظروف . واكبر مثال على تحول عقلية الجماعات هو ان صداقة العرب للاتحاد السوفييتي كانت اساس السياسة التي سارت عليها سورية من ١٩٥٥ حتى اوائل ١٩٥٩ ، فكان ذكر الاتحاد السوفييتي مهرونا بالاحترام والود والمنة ، وكانت الجماهير تقابل بالتصفيق الحاد الطويل اسم خروشوف اذا ذكر في خطاب ، وصورته اذا ظهرت على شاشة السينما . وكان رجال السياسة باجمعهم — عدا فئة قليلة — يجدون موقف الاتحاد السوفييتي ويرسلون آيات الشكر والاعتراف بالجميل ، كما كان رجال الصحافة يتبارون بحمد الروس وزعمائهم وتعداد ماثرهم . ثم ما لبثت هذه الحاسة وذلك الاندفاع ان تلاثيا بعدد مدة وجيزة ، فسارت المظاهرات وارتفعت الاصوات باسقاط الاتحاد السوفييتي وزعمائه ، وتسابق رجال الصحافة في توجيه شتى الالفاظ المهينة اليهم ، عاملين على محو ما اسموه « اسطورة تأييد السوفييات لمصر ايام العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ » . ويخطب الزعماء ناكرين مساعدة السوفييات وواضعين تأييدهم في منزلة تأييد سائر الشعوب

ككوريا الشمالية مثلا . وهم بذلك يتناسون انهم كانوا يكيلون المديح للسوفييت ويعلمون ان البلاد مدينة لهم بالتخلص من خطر الاستعمار وضغطه ، وذلك في العلن والخفاء ، ويوفدون الرجال الرسمية لتبليغهم ذلك .

فهؤلاء المحكومين ، كعدنان الاتاسي ومنير العجلاني ، اتهموا بانهم من القائلين بالتفاهم مع امريكا ومعارضة السياسة التي كنا نسير عليها ، رئيسا وحكومة ومجلسا وشعبا ، وهي الاعتماد على الصداقة الروسية والاسلحة الروسية للوقوف في وجه الاستعمار . وقد انقلبت الآية في مطلع ١٩٥٩ واصبح القائلون بهذا الاتجاه مفضوبا عليهم ، ان لم يزجوا في غياهب السجون . في حين ان المناوئين لهم ، الداعمين لامريكا وبريطانيا ، كانوا يسرحون ويمرحون دون ان يمسهم سوء . فلو لم يكن عدنان الاتاسي وزملاؤه في السجن الآن ، لاصبحوا في مقدمة الصفوف او في مقاعد الحكم .

فعلى اركان حزب البعث وبعض ضباط الاركمان ان يقدموا لي الآن الشكر ، لاني انقذت من الموت رجلا تبين اليوم انهم متفتون معهم في هذا الرأي .

ولا بد لي ، قبل ان اطوي هذه الصفحة ، من ذكر موقف رشدي الكيخيا في هذا الصدد .

على اثر اصداري قرار تخفيض الحكم ، كنا في اروقة مجلس النواب نتناقش مع بعض نواب حزب الشعب . واذ برشدي الكيخيا يهاجني بهذا القول : « لو كان الامر بيدك لقطعت رؤوسنا جميعا . » فاستقط في يدي من نكران هذا الرجل للجميل . لكنني لم اتمالك من اجابته بان الامر كان بيدي وما قطعت رأس احد .

واستنكر النواب الحاضرون هذا التجني ، لا سيما انهم كانوا مطلعين على موقعي من تخفيض الاحكام وتخليص رقبة النواب الثلاثة من حبل المشنقة ، وما نتج عن ذلك من سوء تفاهم بيني وبين اركان وزارة الدفاع . حتى ان نواب حزب الشعب انفسهم اخنوا رؤوسهم خجلا من موقف كيخيا وانفردوا عنه . هذه هي الدنيا كما يقولون : اتق شر من احسنت اليه ، وهكذا كانت مشاعر كيخيا تجاه موقعي من جماعته . واما هاشم الاتاسي ، والد عدنان الاتاسي ، الذي انقذت حياة ابنه رغم عدائه لي ، فلم يبد منه حتى كلمة شكر بسيطة . في حين ان الرجل المتعبد يشكر الخادم عندما يناوله كأس ماء .

وهكذا هو نصيبي في الحياة الدنيا : نكران الجميل تجاه الاحسان ، وجحود واساءة لقاء المعروف ، حتى بت اخشى اسداء المعونة لاحد ، خشية ان انال عنها الاذى . واذا احصيت من احسنت اليهم فأساءوا لي ، وجدتهم اضعاف اضعاف من حفظوا الود وتابلوا الجميل بالجميل . الا ان افراد الامة بمجموعهم ، كانوا غير ذلك . اذ قطفت لديهم ثمار الاحسان وتقدير الجهد والاعتراف بالفضل . فكم من مرة كنت اختلط بالجواهر في مداخل السينما او قاعات الاجتماعات ، فاسمع في اذني : « الله يخلينا اياك يا خالد بك » ، يقولها فرد من افراد هذا الشعب الذي احببته وخدمته بكل اخلاص وتفان . واني متيقن من تقدير الجواهر لكل عمل طيب يصدر عن رجل سياسي . وقد لمست هذا الشعور في اثناء الانتخابات النيابية في ١٩٥٤ ، حين اولاني ابناء بلدي دمشق ثقتهم الغالية واعطوني من اصواتهم اكثر مما اعطوه لاي مرشح آخر ، رغم الدعايات الخبيثة والاموال الوفيرة التي صرفت لحاربتني . وهذا خلاف موقف العديد من النواب ، وعلى رأسهم اسعد هرون ، الذين لم يقابلوا معاملتي الحسنة لهم بالجحود فحسب ، بل بذلوا جهدهم الحثيث لاحباط ترشيحي لرئاسة الجمهورية .

وكننت ، اجمالا ، اذا وجدت لدى الافراد تاييدا وسندا ، اصطدمت دائما بالعقبات التي يثيرها في طريقي كبار القوم . ذلك لاني ، في الواقع ، لم اكن كغيري من الوزراء الذين يسايرون النواب في اهوائهم ويقضون لهم حاجاتهم غير المحقة . كما اني كنت من جهة ثانية اعمل وانتج ، فكان طبيعيا ان تصطدم المصلحة العامة التي اسعى لخدمتها مع مصالح اولئك النواب ، او الوجهاء ، الخاصة .

وهذا هو شأن كل من يأتي الى الحكم ، فيغير ويبدل في الاوضاع ويطورها ، ويدافع عن مصلحة الدولة والخزينة تجاه الاطماع .

ويروى ان احدا سال حمويا عن افضل محافظ جاء بلده ، فذكر له احد المحافظين . فقال له : « لكنه بقي في حماه عشر سنوات ولم يعمل شيئا . » فضحك الحموي وقال : « ذلك هو السبب في افضليته . فلو عمل وفتح الطرقات مثلا ، واقام المشاريع لاصطدم مع مصلحة زيد وعمرو . لكنه آثر ان يقضي نهاره بتحويل المعاملات وبتدخين النرجيلة ليلا . »

وذات يوم جاءني رئيس الاركان العامة اللواء نظام الدين وقدم

لي مشروع مرسوم بتعيين الزعيم الصباغ ملحقا عسكريا في احدى سفاراتنا . فقلت له : « اني افضل ابقاءه في سورية للانفاذ منه . » فأجاب بان ثمة تنقلات استوجبت هذا التدبير . فسألته عن كنهها ، فأورد لي قسما منها . فشعرت بان ثمة تدابير هامة واتجاهات خطيرة تختفي وراء هذه التعميمات . اذ انها تقضي بتعيين عبد الحميد السراج ، رئيس الشعبة الثانية ، ملحقا عسكريا في القاهرة ، وتبديل رؤساء الشعب في الوزارة وغير ذلك . وكان السراج العامل الاكبر في كشف المؤامرات التي انتهت بالحكم على الاتاسي ورفاقه . وكان دائما على استئصال مساوئ القوميين السوريين وهدم المؤامرات الانكلو - اميركية . فقلت لرئيس الاركان : « ان هذا حدث كبير لا اوافق عليه . » فأجاب قائلا بان اكثر هذه التعميمات والتبديلات تدخل في اختصاصاته ، وليس ثمة حاجة لتوقيمي . فقلت له : « سواء كان الامر يحتاج الى توقيمي او لا ، فانا لا اقبل ان يعمل في الوزارة على تغيير الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة . واني ساطلع الوزراء على الامر للمذاكرة معهم . »

واجتمعنا فورا في وزارة الخارجية ، فثار الوزراء البعثيون وهددوا بالاستقالة . فاهتم الرئيس العسلي واستدعى اللواء نظام الدين . وحين اجتمعنا اليه في غرفة منفردة ، قال انه لا يستطيع العمل مع السراج ولا يقبل الرجوع عن التبديلات التي عزم على اجرائها . ولم تغد المحاولات المبذولة لارجاعه عن رايه ، فاضطررنا الى الاتصال برئيس الجمهورية . وكان الوقت قارب منتصف الليل ، فذهبنا الى داره جميعا . وعرض العسلي الامر على الرئيس واعلمه بان مجلس الوزراء غير موافق على هذه التدابير .

تدابير في القيادة
تغير الاتجاه

فقال القوتلي ، متظاهرا بعدم الاهتمام ، ان اللواء زاره امس وقال له ان ثمة تبديلات في القيادات والرئاسات . فسأله عما اذا كان وزير الدفاع موافقا ، فقال له بأنه سيطلعه عليها . و اضاف الرئيس قائلا بأنه لم يكثرث بالموضوع . فأجبت بان الامر اكثر اهمية مما يظن ، وان هذه التبديلات من شأنها اقضاء ثمة من الضباط بيننا وبينهم توافق في السياسة الخارجية . ونحن مطمئنون الى انهم ساهرون على هبط المؤامرات التي يحيكها الاستعمار ، فيقفون في وجهها ويحولون دون نجاحها . فلا يمكننا ، والحالة هذه ، ان نقبل استبدالهم بغيرهم ، ولو لم يكن ثمة دليل على ان الجدد هم على نقض رأي القدامى .

فقال الرئيس : « تفاهموا مع رئيس الاركان . » فقلت له باننا سعيينا لتفاهم فلم نفلح ، ومع ذلك سنسعى الى اقناعه بقبول ابقاء ما كان على ما كلن . وقلت للرئيس بانني ، اذا فشلت في اقناعه ، اضطررت عندئذ الى تقديم مشروع مرسوم بتسريح رئيس الاركان .

فوجم القوتلي ، بعد ان ظل محتفظا برباطة جأشه ، متظاهرا بعدم الاكتراث ، وقال : « اقمعوه .. اقمعوه ! » وانصرفنا الى وزارة الخارجية مجددا ، حيث ابلغنا اللواء نظام الدين عدم موافقة الحكومة على خطته . وفي اثناء حديثنا هتف القوتلي للعسلي ، وكان الاهتمام والاضطراب يبدوان على لهجته ، سائلا عما تم . فاجابه العسلي باننا لا نزال نتحدث مع نظام الدين . فقال القوتلي : « دبروا الامر .. » فذبروه ! « ولم يشأ نظام الدين ان يبدي موافقته على العدول ، لكنه لم يكن متصليا في موقفه كما كان في الاجتماع الاول . فوعدنا بالنظر في الامر ، ووضح ان الضباط مختلفون فيما بينهم ، وانهم اصبحوا جبهتين ، تضم الاولى السراج والضباط المواليين لحزب البعث ، وتضم الثانية اولئك الضباط المواليين لحزب التحرير ، كالمقدم نفوري وعفيف البزري وغيرهما . وواعد ، في النهاية ، بان يسمى الى التوفيق بينهما لايجاد حل يتفق عليه الجميع .

وفي اليوم التالي علمنا بان القطعات العسكرية في قطنا اعلنت تمردا ومنعت الضباط الذين اوغدهم رئيس الاركان من دخول المعسكر . وسهمنا بان ضباط وجنود القطعات في حوران اعلنوا عزمهم على مهاجمة معسكر قطنا والقضاء على ما اسماه الفتنة . وهكذا تجسم لنا خطر انقسام الجيش في مواجهة العدو الرابض . ووصل الامر الى ان الشرطة العسكرية جندت افرادها وحشدتهم امام مركزها ، قرب الجامعة السورية ، وبدأت تحفر الخنادق في طريق المزة الى قطنا . وهكذا اصبحت الحال تنذر بخطر حرب داخلية بين قطعات الجيش .

ولم يتوصل رئيس الاركان الى حل يقبل به الطرفان . وفي ذات ليلة حضر الي بعض الضباط : عبد الرحمن مردم وسهيل العشي وتوفيق شاتيل وحسن العابد ، وهم العقلاء الذين كان يسمونهم « الشوام » ، نسبة الى انهم من ابناء العائلات الوجيهة بدمشق ، فقالوا لي بان اخصامهم يكدون لهم ويميلون على اقتصاصهم عن المراكز الرئيسية . واقترح علي احد هؤلاء الضباط

بوجوب تأليف لجنة من الضباط لتعمل على التوفيق . فاستنسبت الاقتراح ودعوت رئيس مجلس الوزراء الى الحضور الى داري ، ثم تبعه الوزراء كلهم . وطلبنا الى العقداء ان يقدروا اوصافهم من يرون فيهم اللباقة للتأليف بين القلوب ، فوضعوا جدولاً حاوياً اسماءهم واسماء بعض ضباط آخرين . فلم تعجبني هذه الاسماء ، لانها غير مقبولة ، على حسب ظني ، من الفريقين الآخرين . لذلك اقترحت على الرئيس دعوة اللواء نظام الدين ورؤساء الشعب والضباط الآخرين الى الحضور لاجراء بحث شامل ، علنا نستطيع التوفيق بين الجميع .

وهكذا حضر فوراً نظام الدين والبزري والفوري والسراج وحميدون ، فكان اجتماع حافل ضم الوزراء وكبار ضباط الجيش . وتكلم العسكري مظهراً اسف الحكومة لما اصاب قادة الجيش من تضارب في الافكار وما وصل اليه الامر من تمرد بعض القطعات ، واقترح تأليف لجنة من الضباط تتولى بنفسها حسم النزاع . ثم تلا الاسماء التي ذكرها العقداء ، فقامت قيامة جميع الضباط الآخرين عليهم وبدأوا يهاجمونهم هجوماً عنيفاً بعبارات لاذعة واتهامات فظيعة . فاجاب اولئك بلهجة لا تقل قسوة وعنفاً ، حتى خشنا ان يصل النزاع الى درجة لا يعود العقل والاعتزان يسودان الجلسة . بل ان احد الزملاء قال لي ، فيما بعد ، انه اعتقد ان احداً لن يخرج حياً من بهو الاجتماع .

وعلى اي حال ، فقد نتج من هذا التصادم امر لم يكن في الحسبان . وهو ان جماعة حميدون وجماعة البزري ، بعد ان بدأوا في مطلع الاجتماع يتراشقون بالكلام ، فيقول النفوري لحميدون مثلاً : انت جدير بالاحالة على المحكمة العسكرية للحكم عليك بالاعدام لتمردك على رؤسائك ، شعروا بان انتقامهم لن يفيد منه الا اخصامهم العقداء « الشوام » . فصرخ البزري بحميدون : « قم ، يا مصطفى ، وارجع قطمك ونحن نتفاهم ، بعضنا مع بعض . » وبالفعل ، قام البزري والسراج والنفوري والصباغ ونظام الدين وحميدون وانتحوا جانباً ، ثم عادوا الى حيث كان الاجتماع واعلنوا اتفاقهم وزوال الخلاف . وصرح نظام الدين بأنه قد سيتخذ التدابير التي اتفقوا عليها فيما بينهم .

وهكذا انتهت المشكلة . وصدرت في اليوم التالي القرارات التي تقضي بتعيين البزري رئيساً للشعبة الاولى ، والسراج رئيساً

حسم الخلاف بتوزيع
القيادات بين الضباط

للشعبة الثانية ، والنفوري رئيسا للشعبة الثالثة ، وحمدون رئيسا
للشعبة الرابعة . فاستولى بذلك هؤلاء الضباط الاربعة على مقدرات
الجيش ، واستبقوا نظام الدين رئيسا مؤقتا الى ان تم لهم اقصاؤه
في شهر آب اللاحق . وهكذا انفردوا بالعمل العسكري
والسياسي . والغريب في هذا التكوين انه مؤلف من عنصرين :
البرزلي والنفوري من الفريق المناوئ للبعثيين ، والسراج وحمدون
من الفريق الذي يميل اليهم . وقد حاول هؤلاء الضباط الاربعة ان
يوحدوا صفوف الضباط ، لكنهم لم يفلحوا . ثم تبين لهم انهم ، هم
انفسهم ، غير متفاهمين ولا يمكن لهم يتفاهموا على اتجاه واحد .
وقد ظهر لهم الاختلاف الشديد القائم لدى عناصر التجمع القومي
الذي يضم الحزب الوطني وحزب البعث والمستقلين والشيوعيين .
وهو اختلاف كان سيؤدي بالحكومة الى الانهيار ، بحيث يسيطر
اعضاء حزب الشعب على الموقف السياسي . وكان هؤلاء الضباط
الاربعة يكرهون الشعبين كرها شديدا ، ولا يقبلون بعودتهم الى
الحكم ، على اي وجه من الوجوه . ولعل الاعتقاد بفشل المدنيين
في الحكم حمل الضباط على التفكير بتسليم الحكم . لكن اختلافهم فيما
بينهم حال دون تحقيق هذه الفكرة . وللخلاص من هذا المأزق ، ومن
مسؤولية الحكم في دمشق ، لجأوا الى الرئيس جمال عبدالناصر والى
اقامة الوحدة بين مصر وسورية . ولا اقصده بذلك ان فكرة القومية
العربية وامنية الوحدة العربية كانت بعيدة عن اذهانهم ، لكن
اجتماعهم السري وذهابهم الى القاهرة بدون علم الحكومة والحاحم
على الرئيس عبد الناصر في تحقيق الوحدة وتسليمهم بجميع شروطه
وقبولهم طي الكيان السوري ، انما جاء في وقت ظهر فيه تضعضع
التجمع القومي ، لا قبل هذا التضعضع ، حين كانت الامور مسائرة
على خير ما يشتهون . وعلى كل حال ، فان هذا الامر يتصل ببحث
كيفية اعلان الوحدة ، وسأتى على توضيحه في حينه .

وقبل ان اختم هذا الفصل ، اود ان استعرض مسألة انشقاق

انسحاب الاردن
من المجموعة العربية

الاردن عن الصف العربي . وابدأ بالقول ان اي مجهود عربي مخلص
لتوحيد كلمة العرب معرض لمؤامرات اجنبية تعمل فورا على تفشيله .
ولذلك لم يرق اتفاق كلمة سورية ومصر والاردن والسعودية ، فلعبت
الاصابع الاجنبية لتفكيك هذا الاتفاق . وكنا قد بذلنا الجهود الحثيثة
لحل الاردن على الانضمام للجبهة المصرية — السورية —
السعودية ، فمعدنا اتفاقاتا تعهدت فيه مصر والسعودية وسورية
بتحمل اعباء الجيش الاردني ، بدلا من بريطانيا . وقبلت سورية

ان تتحمل عشرين بالمئة من هذه المعونة ، رغم الاجحاف في تخصيصها بهذه النسبة .

وهكذا الفى الملك حسين اتفاته مع بريطانيا واقصى غلوب عن قيادة الجيش الاردني . وتولى النابلسي الحكم ومعه وزراء مبالون الى الجبهة العربية . لكن سرعان ما لعبت الايدي الاجنبية مستغلة موقف بعض الوزراء الاردنيين البعثيين من الملك حسين ، بحيث بات يخشى على عرشه من ان تحرمه منه الفكرة الجمهورية . ولم يكف الغربيون باثارة مخاوف الملك حسين ، بل ان رئيس جمهورية لبنان كميل شمعون عمل على استجلاب الملك الشاب والضرب على اوتاره الحساسة . فعبد الملك الى ازاحة كابوس الخطر الذي احقق به ، فغضب ضربته بشجاعة ومهارة . اذ عزل حكومة النابلسي وحبس بعض رجالها واستولى على زمام الجيش بفضل جبن قائده ابي نوار الذي لم يكن الرجل القدير على الاطاحة بعرش سيده . فهرب الى سورية حيث التجأ واختبأ ثم ذهب الى القاهرة منضيا الى صفوف اللاجئين الاخرين . ثم جاء الخيارى الذي كان متفقاً مع ابي نوار ، كما بدأ فيما بعد ، على القيام بانقلاب عسكري والاطاحة بعرش الهاشميين والتفاهم مع سورية ومصر .

وقد وردت الينا انباء عزل حكومة الاردن من قائد الفرقة السورية المرابطة في تلك البلاد ، فاجتمعنا فوراً في دار رئيس الجمهورية . وسمى الرئيس للتكلم مع الملك بالهاتف ، فاجيب مرتين بأن الملك غير موجود في القصر . وبعد الالتاح المتواصل ، رضى الملك ان يجيب على الهاتف قائلاً ان الامر داخلي وانه يسيطر على الموقف . الا ان اللهجة التي كان الملك يتكلم بها كانت تدل على ما في نفسه من شعور ضدننا . وفي اليوم التالي طلب الملك سحب الفرقة السورية ، فاستجبنا لطلبه . لكن الصحافة بدأت حملتها على الملك ، فتوترت العلاقات بين الدولتين ، لا سيما ان صلاح الدين البيطار ، الوزير البعثى ، لم يعمل على تهدئة الحال ، بل اشعل النار واذكاهها . وهكذا انسحب الاردن من المجموعة الرباعية ، بعد ان سلمناه من الاسلحة والذخائر كمية عظيمة .

وبعد هذا القازم ، سافر الرئيس القوتلى الى الرياض للسعي عند الملك سعود لاعادة الحسين الى الحظيرة . وذلك علماً منه بان للاول على الثاني دالة كبرى . وصحب القوتلى في هذه الرحلة كل

من مآخر الكيالي واللواء نظام الدين ، فخطوا بالقاهرة أولا وبحنوا الامر مع عبد الناصر الذي شجعهم على المضي في محاولتهم ، ثم ارفقهم باللواء عبد الحكيم عامر .

ولما وصلت طائرة القوتلي الى جدة لم يكن في استقباله سوى الشيخ يوسف ياسين . وشعر رئيس الجمهورية بأن الجو غير صاف ، فسأل عن الملك فأجيب بأنه في مكة . فذهب الى الفندق وترك حوائجه فيه ، ثم ركب السيارة الى مكة المكرمة . وبعد ان قام بالطواف حول الكعبة ، ذهب الى قصر الملك . وهناك اجلسوه في احد الابهاء نحو نصف ساعة ، ثم دعي بعدها الى المثل بين يدي الملك ، وكان وحده .

ولا ريب في ان الملك اراد ، على هذا النحو من عدم العناية بزارئه الذي هو صديق حميم له ، اضافة الى مقامه كرئيس جمهورية عربية صديقة ، اظهار عدم ارتياحه لخطة مصر وسورية . وبعد برهة طويلة ، دعي مرافقو الرئيس الى حيث كان جالسا مع الملك واستمعوا الى هجوم عنيف وجهه سعود الى الرئيس عبد الناصر ، متهما اياه بمحاولة اغتياله بواسطة رجل اوصت به السفارة المصرية في جدة . فدخل القصر وانتزع الفرصة لوضع كميات من المتفجرات تحت السرير الذي ينام عليه الملك .

وحين اكتشفت المؤامرة وحقق مع الرجل ، اعترف بأن المصريين ارسلوه لاغتيال الملك سعود . فاكتمى الملك بارساله مخفورا ، مع أوراق التحقيق ، الى الحكومة المصرية في القاهرة .

فشعر الحاضرون ان الجو معكر ، وان الخوف على تضعف الجبهة العربية لا يأتي من الناحية الاردنية فحسب ، بل يتعداها الى المملكة السعودية ايضا .

ولم تنفع الاقسام التي حلفها اللواء عامر ببراءة الحكومة المصرية من هذا الفعل ، فظل الملك سعود مقطب الوجه ، غير قانع الا بصحة الواقعة . ولم تغد محاولات القوتلي تخفيف حدة غضبه . واما الامر البذي قدم القوتلي لاجله ، فلم يظهر الملك كبير اهتمامه به . واكتفى بالقول انه سيتصل بسمير الرغامي .

وعاد الوفد صباحا الى جدة . ولما دخل الاعضاء الى غرفهم لتغيير ملابسهم لم يجدوها في الخزائن التي كانوا علقوها فيها قبل سفرهم الى مكة . وحين سألوا عنها ، اجابهم الخدم بأنها وضعت في الحقائب ونقلت الى المطار ، حيث تنتظرهم الطائرة لحملهم الى

سورية . وكان هذا الموقف ازرى موقف جابهه القوتلي في حياته : ان يطرد طردا لبقا — اذا صح التعبير — من مملكة صديقه سعود ؟ ولم يقابل القوتلي هذا الاحتقار بأية ردة فعل ، بل توجه الى المطار . وهناك شاهد الملك سعود بمتطي طائرة ، دون ان يودعه . فركب الطائرة المخصصة له مع رفاته ورجع الى القاهرة ، خائبا مقهورا .

وعندما اجتمع الوفد بالسيد جمال عبد الناصر واطلعه على ما حصل في مكة استشاط غضبا وقال : « اذا كان الامر كذلك حق لسعود ان يكون غاضبا ! » واقسم بان احدا لم يطلعه على التهم التي يوجهها الملك . وقنع القوتلي بان ليس لعبد الناصر دخل في هذه المحاولة ، واسفدها الى بعض رجال حاشيته . وهكذا تفرق الجمع وانقسمت الجبهة العربية الى جزئين : الواحد يمشي وفقا للخطط الاميركية ، والثاني يتجنب الوقوع في حبالها .

القوتلي يجتمع الى
عبد الناصر في القاهرة

وعلى اثر انفراط هذه الجبهة سألني صحفي عما اذا كانت الحكومة السورية لا تزال عازمة على تسديد حصتها من المعونة المالية للاردن ، فاجبت بالنفي وحملت على الملكين سعود والحسين حملة قاسية اثارت نقمة الملك سعود ، فراح يرغي ويزيد ويهدد .

ثم طلب من الرئيس القوتلي اقتصائي عن الوزارة ، وصدور تصريح رسمي من مجلس الوزراء يشجب تصريحه ، واعتذاري اليه . فضحكت عندما بلغني ذلك واعلنت في مجلس الوزراء ان الملك سعود يتدخل فيما لا يعنيه من شؤون سورية الداخلية ، وان مجلس الوزراء لا يجوز ان يصدر بيانا ما بهذا الشأن . فالوزراء يتصرفون بحق ابداء رأيهم الخاص في اية قضية . اما اعتذاري فغير وارد اطلاقا . وابلغ الملك سفيره في دمشق بان يسافر الى بيروت مهددا بقطع العلاقات السياسية . ولم يخفنا هذا التهديد ولم نعبأ به ، فراححت الجرائد المأجورة وعلى راسها الايام — وصاحبها نصوح باييل معروف بماضيه وحاضره — يكيل لي الاهانات ويحمل على الحكومة لبقائي فيها . ومات الملك اننا كنا نعيش في جو ديموقراطي نيابي يتولى اعضاء مجلس النواب الموافقة على تاليف الحكومات واستمرار الثقة بها ، واننا لسنا مملكة كملكته يعين فيها الوزير ويعزل حسب مشيئة الملك او الامر واهوائه ومطامحه .

ولئن كان القوتلي يريد في قرارة نفسه ابعادي من الحكومة ،

لا سيما بعد ان كان مني ما كان من احباط المؤامرة التي اشترك فيها لاقضاء السراج واخوانه من اركان وزارة الدفاع ، فهو لم يجرؤ على الانصاح عن رغبته هذه علنا . لكنه صار يعمل ضدي في الخفاء ، وظل يحث العسلي على ارضاء الملك سعود ، بحجة انه اهين ، فوجب استرضاءه . لكنه تناسى الاهانة التي لقيها منه خلال سفرته الاخيرة الى مكة وطرده من الفندق وتحميل حقايبه في الطائرة وتسفيره . ولا غرابة في ذلك ، فالملك سعود اغدق ، ولا يزال يغدق على القوتلي المعاش الشهري والمنح والهدايا منذ تولى رئاسة الجمهورية في ١٩٤٣ ، بما في ذلك ايام طرده من سورية على اثر انقلاب الشيشكلي . وكان يمدده بالاموال اللازمة له في سويسرا . ثم استاجر له قصرا منيفا في الاسكندرية حيث اقام حتى ١٩٥٥ ينفق عن سعة لا تتفق مطلقا مع موارده الخاصة . فما يملكه القوتلي من مزرعته في الغوطة ومن حصته في فندق بدمشق لا يكفل له اود العيش الا في مستوى عادي .

فالقوتلي المدين لسعود ولابيه عبد العزيز من قبله لا يستطيع الا الرضوخ لما يلقاه من تعليماتها واوامرها . واطافة الى ذلك ، فانه جبان لا يقف موقف البطولة الا عندما يدفع اليه من قبل ممثل دولة كبيرة . وهو يخضع للقوة ويطأطئ راسه امامها ، ويقبل بالامر الواقع خوفا على رئاسته وعلى نفسه . ولم ار منه في رئاسته الاخيرة موقفا عنيدا او اصرارا على اي موضوع . وسأورد شواهد على هذا الامر في ما يلي من الفصول .

فهرس الاعصلام

١

الإبراهيم ، عبيد : ٢٠٥

أبو الهدى ، توفيق : ٢٢٥ ، ٢٦١

أبو رومية ، محمد يوسف : ٢٠٦

أبو ريشة ، عمر : ٢٨٤

أبو طوق ، عبد الرؤوف : ٢٦٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١

أبو نوار ، علي : ٥٠٤

أبي شهلا ، حبيب : ٧٠

انتورك : ١٥٦

الاناسي ، عفنان : ١٨٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ،

٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،

الاناسي ، غيضي : ٦٨ ، ٦٩ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،

٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٨٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،

٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨

الاناسي ، مكرم : ٢٨٧

الاناسي ، هاشم : ٤٩ ، ٩٦ ، ١٢٣ ، ١٦٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٥ ،

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ،

٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،

٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٤٢ ،

٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨

الاتفاق الثلاثي (مصر — سورية — السعودية) : ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ،

٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١

الاتفاق الاقتصادي والمالي (تموز ١٩٤٨) : ٣١

اتفاقات البترول : ٩٢ ، ٩٤

الاتفاق الملكي البريطاني — الامرنسي : ٨٧

اتفاق بلردان (كانون الثاني ١٩٥٢) : ٧١

اتفاق بيروت (كانون الثاني ١٩٤٥) : ١٨ ، ١٩
<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae>
الاتفاقية الانكليزية - المصرية : ٢٤٠

اتفاقية التابلاين : ٥٩

اتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ : ١٨

الاتفاق النقدي السوري - الاردنسي (كانون الثاني ١٩٤٤) : ٨٧ ، ٨٨

الاتفاق النقدي السوري - الاردنسي (شباط ١٩٤٩) : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٩٣ ،

٩٦ ، ١١٣

اتفاق شباط ١٩٥٢ : ٧٧

اتفاق شتوره : تموز ١٩٤٧ - ١٩

كانتون اول ١٩٤٧ - ١٩

آذار ١٩٤٨ - ٢٠

ايار ١٩٤٨ - ٢١

حزيران ١٩٤٨ - ٢١

الاتفاق النقدي اللبناني - الاردنسي : ٢٣ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢

الاحمد ، احمد سليمان (بدوي الجيل) : ٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٤٦٥ ، ٤٨٣

الاحمد ، محمد سليمان : ٢٠٦

ادارة حصر التبغ : ١٨ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٤٨

اده ، اميل : ٨٠ ، ٨١

اده ، انطون : ٨٠

ارسلان ، عادل : ١٨٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢١٤

الارمنقري ، نجيب : ٣٣٧ ، ٤٠١

الاسطوانتي ، وجيه : ٣٢٢

اسماعيل ، احمد : ٢٠٦

اسماعيل ، بغيح : ٢٠٦

الاسود ، غزاد : ١٨٨

اسيون ، فتح الله : ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٧٦

الاطرش ، حسن : ٢٢٩ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٨٣ ، ٤٦٤

الاطرش ، سلطان : ٢٠٣

الاطرش ، منصور : ٣٠٥

الفا ، عزت خليل : ٢٠٣

الكبيش ، محمد : ٢٩٨

الالشي ، جميل : ٤٤٨

الان ، ادغار : ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤٣٦

الهايس ، نوبل : ٢٠٣ ، ٣٢٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩

اليان ، ميخائيل : ١٨٠ ، ٢١٥ ، ١٨١ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ١٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٤٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧

امين ، موزي : ٢٦٧

انطاكلي ، رزق الله : ٢٠٤ ، ٤٦٥

انطاكلي ، نعيم : ١٨٠

الانكليزي ، اسكندر حبيب : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥

اوربول ، فنتسان : ٤١٥

اوليفا ، روجيه ، الجنرال : ٢٧٧

ايش ، نوري : ٢٩٨ ، ٢٨٠

ايدن ، انطوني : ٢٤٨ ، ٤٨٥

ايرهاردت : ٨١

ايزنهاور ، دوايت : ٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١

الايوبي ، خالد : ١٨٢

الايوبي ، عطا : ٨٠ ، ٤٤٨

ب

بابان : ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧

بابيل ، نصوح : ٢٧٧ ، ٥٠٦

الباجه جي ، عدنان : ٢٩٨

باريس ، المسيو : ٢٦٢

بلش اعيان ، برهان الدين : ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٤١٨

باولومسكي : ٤٢٠

البخاري ، نجدة : ٣٠٣

البخاري ، نصوح : ١٧٩ ، ١٨٠

بدوي الجبل : (انتظر حرف الالف : الاحيد ، احمد سليمان)

البرازاني ، مصطفى : ٢٩٥

البرازي ، حسني : ٦٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩٩

البرازي ، مفيد : ٢٧٢

البرازي ، محسن : ١٧ ، ٩٥ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١

٢٠٨

البرتجي : ٢٩٢

بركات ، صبحي : ١٥٣

بركات ، عوض : ١١٢

- برمدا ، مصطفى : ٢٧٨
البرزري ، حنيف : ٣٤٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣
بستاني ، المقيد : ١٨٣ ، ١٩٧
بسيارك : ٤٧٥
بون : ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦
بشور ، رغيق : ٣٠٣
بشور ، المقدم : ١٨٨
البشير ، راعب : ٣٠٣
بكداش ، خالد : ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٤٤٠ ، ٤٥٩ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣
بن الحسين ، علي : ٤٩٦
بن الحسين ، حميد : ٧٩ ، ١٤٥
بن زيد ، عبد العزيز : ٢٦٨
بن علي ، الحسين : ١٤٢
بن مهدي ، نوري : ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٤٦٧ ، ٤٨٣
بنوت ، الزعيم : ٢٦٦ ، ٢٧٠
البنّي ، كليل : ٢٩٥
بن طلال ، الحسين : ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٨٢ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦
بن يوسف ، صالح : ٤١٥
بويو ، علي : ٢٧٢ ، ٢٧٦
بورقيبة ، الحبيب : ٤٩١
بوظو ، علي : ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨
٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٤٠ ، ٤٦٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩
بولنقن : ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥
بويون ، فرنكلين : ١٥٧
بيان الحكومة السورية ، الانفصال : ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦
٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
البيان العربي الثلاثي المشترك : ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢
بيلان ، المارشال : ٤١٥
البيروتي : ٢٩٢
البيطار ، صلاح الدين : ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩
٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٤٢٤
٤٣٥ ، ٤٤٠ ، ٤٦٠ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٥٠٤

البيطار ، محدث : ٢٩٨
بينه ، انطوان : ٣٥٨ ، ٢٦٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٣٠
بينو : ٢٤٨ ،
بيهم ، حسن : ١٤٨ ، ١٤٩
بيهم ، عادل : ٢٩٧

ت

النركي ، محمد فيصل : ٣٠٥
نرومان ، هاري : ٣٢٦ ، ٣٨٧ ، ٤٢٤
نشرشل ، ونستون : ٣٢٦
النصريح الثلاثي (بريطانيا - فرنسا - امريكا : ١٩٥٠) : ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٢
نقلا ، فيليب : ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٧١
التلاوي ، سميد : ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٨١
ظلو : ٢٩٢
الظهوني ، بهجت : ٤٩٢ ، ٤٩٣
نبر ، مبر خان : ١٨٨

ث

ثورة تموز ١٩٥٨ (العراق) : ٣٣١
ثورة مصر ٢٣ تموز ١٩٥٢ : ٢٧٩ ، ٣٢٨

ج

الجابري ، احسان : ٣٠٦ ، ٣٠٧
الجابري ، سعد الله : ١٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١١٨ ،
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٣١٨
الجابري ، مجد الدين : ١٨٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٤٦٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦
جامعة الدول العربية : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٠٩
جبارة ، حسن : ٢٢ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ،
٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٨٠ ، ٢٦٥
جير ، صالح : ٢٦٢
جبراجيان ، ديكرا : ٣٠٤
جبيري ، رشاد : ٢٩٧ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤
الجدعان ، عيود : ٣٠٣
جربوع ، فضل الله : ٣٠٣
الجزائري ، كاظم : ٣٢٤ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥
جعفر ، احمد : ٣٠٢

جمال باشا : ٤٩٧

الجبالي ، فاضل : ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،

٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٤٢٢

جبيل باشا ، غواد قدري : ٣٠٥

الجنفلي ، فرحان : ٢٦٥ ، ٢٠٤

جوكوف : ٤٢٩

ح

حاتم ، انور : ٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

حينكه ، الشيخ : ٢٨٩

حبيب ، محمود : ٣٠٣

الحجي ، نوري : ٣٠٤

الحداد ، مسلم : ٣٠٤

الحريري ، محمد خير : ٣٠٦ ، ٤٥٧

الحسامي ، راتب : ٣٠٤

الحسن ، سيف الاسلام : ٢٦٧

حسن ، عبد العزيز : ٢٧٦

حسن ، عثمان : ٣٠٤

حسين ، محمد لطفي الحاج : ٢٠٥

الحسيني : تاج الدين : ٢٧٧ ، ٤٤٨

الحسيني ، جمال : ٢٩٢

الحميني ، ابراهيم : ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨

الحسيني : المقدم : ٢٠٠ ، ٢٠١

الحنار ، لطفي : ٦٧ ، ٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٨١ ،

٣١٤ ، ٣٢١ ، ٢٨٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦

حني ، النكتور : ٢٩٧

حكيم ، جورج : ١٠٥

الحكيم ، حسن : ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،

٢٢٩ ، ٢٩٨

حكيم ، عبد الوهاب : ١٩٠

الحكيم ، حكمت : ١٨٩

الحكيم ، سامي : ٢٧٤ ، ٢٤٤

الحكيم ، محسن : ٢١٦

الحكيم ، نوري : ٢٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٢١٩

الحطبي ، نؤاد : ٤٦٥
حلف بغداد : ٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨

الحلف التركي — العراقي : ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠

الحلف العراقي البريطاني : ٣٥١

حيادة ، محمد مني : ٤٢

حيدون ، مصطفى : ٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣

حمصي ، ادمون : ١٨٠

الضناوي ، سامي : ٩٣ ، ٩٥ ، ١٨٨ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٤٤٤

الحنبلي ، عادل : ١٨٢

الهوراني ، اكرم : ١٢٢ ، ١٨٦ ، ٣١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨

الهوراني ، حسن اكرم : ٣٠٤

حومد ، عبد الوهاب : ٢٧٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٣٤ ، ٤٦٥

الحياري ، علي : ٥٠٤

الحياري ، عون الله : ٢٨١

حيدر ، سعيد : ٢١٦ ، ٢٩٨

خ

خاطر ، مرشد : ٢٧٩

خاتكان ، رفعت : ٢٨٠

خاتكان ، صلاح : ١٨٨

الخاني ، سعد الدين : ٢٠٤

خروشوف ، نيكيتا : ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٧١ ، ٤٩٧

خطة مارشال : ٤٣٣ ، ٤٣٧

الخطيب ، زكي : ٢١٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٧

الخضر ، عبد الوهاب : ٢٠٣

خلو ، جميل : ٢٠٤

الخوام ، عدنان : ٢٠٧

ΣΥΣΤΗΜΑΤΑ

2

دويدري ، عبد الحميد :

فیاض ، محمد محمود : ۳۰۲

دومارتیل : ۸۱

ديفول ، الجنرال : ٨٢ ، ٨٦ ، ١٥٦ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٤٢

J

راڻڪن ، انور : ۳۰۵

الراوي ، عبد الجليل : ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

رجب ، نافع : ۲۰۵

رسمو ، فڪري : ۳.۲

رستم ، عبد الحميد : ٢٠٢

۴۰۴ : رسلان ، امین :

رسالان ، عبد الحميد : ٤٦٥

ز

اسی

017

- السيامي ، هاني : ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٤ ، ٤٨٩
سفاتييس ، الرئيس : ١٨٨
سفيتنسن : ٤٢٢
السراج ، عبد الحميد : ٢٧٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧
المروجي ، خدام : ٢٩٢
سرور ، هليل : ٧٤ ، ٣٠٥ ، ٣٤٤ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤
سري باشا ، احمد : ٢٢٠
سماعة ، انطوان : ٤٢ ، ١٠٨
سماعة ، رودولف : ١٢٤
سمود ، الملك سمود بن عبد العزيز : ١٣٦ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٣٢٤ ، ٣٩١
٣٩٢ ، ٤١٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
٤٩٤ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧
سمود ، الملك عبد العزيز : ٧٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٩٦
٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩ ، ٤٤٨ ، ٤٩١ ، ٥٠٧
سمود ، الملك فيصل : ٦٩ ، ٧٠ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ٢٢٥ ، ٣٥٠ ، ٣٦٧
٣٨٢ ، ٣٩٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٦ ، ٤٤٧
سعيد ، رايق رضا : ١٨٢
السميد ، نوري : ٢٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٨١ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١
٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٤
٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٥٦ ، ٤٨٢
سقا ، باجه : ٢٠٠ ، ٢٠١
سلطان ، عبد الرؤوف : ٢٨٩ ، ٣٢٢
سلو ، فوزي : ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥
٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
سليمان ، حكمت : ٣٩٨
سليمان ، شفيق : ٢٩٢
سليمان ، طوقان : ٤٩٢
سليمان ، عبدالله : ١٢٤
سليمان ، محمد رشيد : ٣٠٥
سبيسون ، مايكل : ٨٢
السمراي : ٤٦٧ *
سوكارنو ، احمد : ٣٨٤ ، ٣٨١
سولود : ٤٠٧
سويدان ، محمود : ٣٠٤

السويدي ، توفيق : ٦٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٤٠٠
السيد ، جلال : ٦٦
السيوفي ، مسلم : ١٢٤

ثس

الشابندر ، موسى : ٢٢٦
شانيلا ، توفيق : ١٩٠ ، ٥٠١
شامية ، توفيق : ١٧٩ ، ١٨٠
شاهين ، جورج : ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦
شاهين ، شاهين : ٢٠٣ ، ٢٠٩
شاوول ، الطبيب : ٢٧٢
شحلاوي ، مريد : ٤٣٨
الشرياتي ، احمد : ١٨٠
الشرجي : ٣٠٧
الشركة الامبراطورية العثمانية لخط بغداد الحديدي : ١٥٢
شركة انكلو — ايرانيان : ٩٣ ، ١٣٣
شركة نفط العراق — آي.بي.سي : ٩٣ ، ١٠١ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣
شركة بوزنتي — حلب — نصيبين وتمديداتها : ١٥٧
شركة التابلاين : ٩٣ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٠٩
شركة جنوب دميربوللري : ١٥٧
شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية (بيروت — دمشق — حوران —
بسوريا) : ١٤٩
الشركة الخماسية : ٢٩٤ ، ٢١٩
الشركة الخماسية الصغرى : ١٨٢
شركة ، د ح ت : ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
١٥٨
شركة ستاندارد : ١٢٨
شركة ، شل : ١٢٦ ، ١٢٨
شركة فاكوم اويل سكوني : ١٢٦
شركة قناة السويس : ٢٤٨ ، ٢٢٨
شركة مرفأ بيروت ومستودعاته : ١٤٨
الشريف ، احسان : ١٧ ، ٤٤٨
الشريفي : ٢٥٢
الشجياتي ، حسين : ٢٠٥
الشمعان ، مقص : ٢٠٥

مقال ، عزت : ٢٨٤ ، ٢٨٣
صلاح الدين ، محمد : ٢٢٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٨
صلاح ، عبد العزيز : ٢٠٤
صلاح ، وليد : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩١
الصلح ، رياض : ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٦٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
الصلح ، سامي : ١٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٠
الصلح ، الضابط : ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦
الصلح ، عفيف : ٢٨٣ ، ٢٩٧ ، ٣١٩
الصلح ، كاظم : ٢٩٨ ، ٢٩٩
الصواف ، حسين : ١٠٥
صوايا ، ياسيل : ١٨٨
صوايا ، الزهيم : ٤١١
الصيداوي ، وديع : ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٦٧
ض

ضبيان ، محمود : ١٨٨

ط

طيارة ، سامي : ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧
الطحان ، عبد الرزاق : ٢٠٣
طرابلسي ، عزت : ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٣
طراد ، ياسيل : ١٧
طلس ، اسعد : ٢٢٦ ، ٢٢٨
طه ، صبحي : ٢٠٦

ع

العائدي ، عبد الكريم : ٢٩٢
العابد ، حسن : ٥٠١
العابد ، عزت : ١٤٠
عابدين ، حسام الدين : ١٨٨
عارف ، رفيع : ٢٩٦
العاص ، شاكرا : ٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨
عابر ، صباح : ٢٠٥
عابر ، عبد الحكيم : ٤٨٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٥
العائش ، محمد : ١٨٠ ، ٢٠٦

٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٨٣

عسه ، احمد : ٣٦٧

العشا ، رفيق : ٤٢٠ ، ٤٣٤

العشي ، ابو عبده : ٢٩٢ ، ٢٩٣

العشي ، سهيل : ٥٠١

عصاصة ، جوفق : ٤٤٧

عطفة ، عبدالله : ٢٢٤

العظم ، اكليل المؤيد : ٢٨٥

العظم ، بديع المؤيد : ٢٨٥

العظم ، عبد الرحمن : ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ،

٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥

العظم ، عبد القادر : ٢٨٥

العظم ، محمود : ٢٢٩

العظم ، نزيه المؤيد : ٢٨٥ ، ٢٩٥

العظمية ، عادل : ١٨٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١

العظمية ، نبيه : ١٨٠ ، ٢١٥

عفلق ، ميشال : ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٨١

عقيل ، جلال : ٤٩٦

عقيل ، صالح : ٣٠٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٤٨٩

علي ، محمد : ٢٧٦ ، ٣٨٠

العمرى ، صبحي : ٤٩٤

العمرى ، عمر : ٣٤٤ ، ٤٨٧

عمون ، فؤاد : ٣٢٥ ، ٣٦٧

عود ، بدري : ٣٠٣

العوف ، بشير : ٣٦٧

المويني ، حسين : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٤٠٧

المياشي ، غالب : ٣٠٧

غ

غاردنر : ٣٦٢

غازي ، رغمت : ٢٩٢

الغانم ، نصيح : ٣٠٣

غانم ، وهيب : ٣٠٥ ، ٣٢٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٨

غروميكو : ٤٢٩

الغزي ، سعيد : ١٩ ، ١٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، ٢٨٨ ، ٤٠٩ ، ٤٥٥ ، ٤٦٤

٤٦٥

الغزي ، نبيه : ٢٨٤

فلوب باشا : ٥٠٤

خميان ، مؤاد : ٢٢٨

فنام ، منير : ٢٧٩

الفتيم ، عبد الصمد : ٢٠٥

غورو ، الجنرال : ٧٩ ، ٢٧٧

غي موله : ٢٤٨

ف

فاروق : ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢٧٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤

فاير ، كلود : ٢٥٦

الفامور ، فامور : ٣٠٢

فان ، فائق : ٣٠٢

فرانس ، مكدونيس : ٤١٦

فركوح ، عبدالله : ٢٠٦

فرنجية ، حميد : ١٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٢٤٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦

فور ، ادغار : ٤١٥

فوروشيلوف : ٤٢٩

فوزي ، محمود : ٣٦٧ ، ٤٠٥ ، ٤٧٦ ، ٤٩٢

غولي ، اسماعيل : ٢٨٤

غيسل الغالي : ١٩٧ ، ٤٨٢

ق

القاسم ، نهاد : ٢٨٤

القاسمي ، ظاهر : ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

قانون النقد السوري (آذار ١٩٥٠) : ١٠٩

قباني ، نظمي : ٢٨١ ، ٢٩٢

القدسي ، موفق : ١٨٨ ، ٢٦٧ ، ٤١١

القدسي ، نظام : ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥

٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢

٢٤٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢

قدور ، عبد الحليم : ٢٠٥

قرار القسم ١٩٧ : ٢٤٦

قرارات الامم المتحدة ١٩٤٨ : ٢٧٨

القرني ، خالد : ٢٩٢

القضائي ، بشير : ٢٩٧ ، ٣٠٠

القضائي ، مؤاد : ٢٧٧

القطيعة مع لبنان ١٩٥٠ : ٢٩١

العلمجي : ٢٧٨

قنبر ، احمد : ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٤

قنوت ، الملازم : ٢٠٣ ، ٢٠٤

القوحي ، محمد ابو الخير :: ٣٠٧

القونلي ، شكري : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣

٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٦١

٢٦٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠

٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨

٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣

٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥

توطرش ، الرئيس : ١٨٨

٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧

ك

كانرو ، الجنرال : ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٥٦

كازاله ، ادوار : ١٥١

كانظم باشا : ١٤٠

كايل : ١٥٣

كبارة ، سامي : ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥

الكتاب الابيض اللبناني : ٦٩

الكتاب الاخضر السوري : ٦٩

الكثاني ، الشيخ : ٢٨٩

كحالة ، حبيب : ٢٩٠ ، ٢٩٨

كراين : ٢٧٧

كرزن ، اللورد : ٣٦٨

كروماتوكيان : ١٨٨
الكريزي ، مأمون : ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧ ،
٣٧٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦

كسواني : ٣٠٦

الكلاس ، ببيعج : ١٨٨

كلاس ، خليل : ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٤٨٩

كلو ، احمد : ٣٠٢

كوبرولو : ٣٣٤ ، ٤٧٢

كوتي : ٤١٤ ، ٤١٥

كوراني ، اسعد : ٢٨٣ ، ٢٨٤

كويشغ ، الجنرال : ٤١٨ ، ٤٣٩

الكيلي ، احمد ناخر : ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٧٦ ،
٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩

٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠٥

الكيلي ، عبد الرحمن : ١٧٩ ، ١٨٠

الكيفيا ، رشدي : ٤٩ ، ١٦٧ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩

٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٤ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٣

٣٣٤ ، ٣٨٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٨٢ ، ٤٩٦

الكيفيا ، عادل : ٣٠٤

الكيلاني ، هيثم : ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٩

ج

لويارون ، البير : ٤١٥

لومي ، بيلر : ٣٥٦

اللعام ، احمد : ١٩٨

م

ماسنلي : ٤١٢ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠

الماسي ، دياب : ٣٠٦

مكيبيلان ، مارولد : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤٢٤ ، ٤٣٩

ملك ، شارل : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٩٠

الملكي ، رياض : ٢٩٧

الملكي ، عبد الوهاب : ١٤٦

الملكي ، عدنان : ١٨٨ ، ٢٨٢

- الملكى ، العقيد : ٤٥٢
الملكى ، فايز : ١٨٢
مالينوفسكي : ٤٢٩
المأمون ، سيفه الدين : ٢٩٨
ماميش ، جميل : ١٨٨
المبارك ، مأمون : ٢٩٨
المبارك ، محمد : ١٢٩ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٤٧٨
مبارك ، موسى : ١٧
المجالي ، حابس : ٣٦٧
محاتتات سرسنك : ٣٣٠ ، ٣٣١
محاسن ، اسعد : ٤٢٨ ، ٤٨٩
محاسن ، غزاد : ٢٠٠ ، ٢١١
المحاسني ، اسعد : ٢٨٠ ، ٤١٢
محاكبات بغداد ١٩٥٨ : ٤٠٠
المحاميد ، فريد : ٣٠٧
الحايري ، عصام : ٦٣ ، ٦٤ ، ٤٤٠
محمد الخامس (السلطان) : ٤١٦ ، ٤٩١
مدهت ، باشا : ١٥١
الدرس ، زكي : ٣٠٧
الحفص : ٤٠٠
المذكرة الاميركية ١٩٥٥ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٥٩
المذكرة التركية لسورية (١٩٥٦) : ٤٦٩
المذكرة السورية للبنان (حزيران ١٩٤٥) : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١
(مذكرة آذار ١٩٥٠) : ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٠
المذكرة اللبنانية لسورية (كانون اول ١٩٤٩) : ٣٤
المذلول ، عونيان : ٣٠٥
المرابط ، جواد : ٣٨٥
مراد ، ليون : ١٧
مردم ، ابراهيم : ١٨٢
مردم ، جميل : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٦٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٦٧ ، ١٩٩ ، ٢١٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨

- مردم ، هيدر : ٤٠٠
مردم ، خليل : ٢٨٠
مردم ، عبد الرحمن : ٥٠١
المُرشد ، راكان : ٣٠٥
مريود ، حسين : ٣٠٥
المسلط ، عبد العزيز : ٣٠٣
مصدق : ٢٦٥ ، ٤٧٧
المطران ، يوسف حبيب : ١٤٨ ، ١٤٩
المعاهدة الانكليزية — العراقية : ٢١٧ ، ٣٩٥
معاهدة الدفاع العربي المشترك : ١٦٥٠ : ٦٢ ، ٦٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٣١ ،
٢٣٨ ، ٤٠٢
معاهدة سابكس — بيكو : ١٥٩
معاهدة-الضمان الجماعي : ٢٢٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،
٢٥٣
المصرياني ، سليمان : ٣٠٦
المتقي ، تقري : ٣٠٣
العداد ، عبد اللطيف : ٣٠٧
اللحم ، تاجر : ٣٠٥
الملقي ، رنيك : ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٢٢١ ، ٤٠٩ ، ٤٦٩
المسلوك ، نمرت : ١٩٨ ، ٣٠٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ،
٤٥٩ ، ٤٥٤ ، ٣٠٩ ، ٤٥٩
مندريس ، مفلان ، : ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٢٤٢ ، ٣٦٥ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،
٤٧٥
معيد ، تركي : ٣٠٥
مؤتمر بلودان : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ،
٤٢٥
مؤتمر بلودان ١٩٥٦ : ٢٦٨ ، ٢٦٩
مؤتمر الدول الاسيوية — الامريكية : ٤٠٩
مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في بيروت (١٩٥٦) : ٤٨٢
جورا ، الرئيس : ١٨٨
جوس ، جيمس : ٣٣٨ ، ٣٣٩
جولوتوف : ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،
٤٧٥

المؤيد ، بديع : ٤٤٨
المؤيد ، مؤيد : ٢٤٢
ميثاق الامم المتحدة : ٢٢٨
ميثاق الجامعة العربية : ٢٢٧ ، ٢٢٨
ميرزا ، مصطفى الامير : ٢٠٧ ، ٤٦٥
ميسر ، توفيق : ١٢٤

ن

النابلسي ، سليمان : ٤٩٢ ، ٥٠٤
ناتنخ ، انطوني : ٢٦٣
ناصر ، مصطفى الامير : ٣٠٧
النايف ، عبد الرزاق : ٢٠٣
نجار ، الياس : ٣٠٧
النجم ، نور الدين : ٣٠٥
النحاس باشا ، مصطفى : ٦٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦١
نشار ، لويس : ٤٢٣
نصري ، جول : ١٢٤
نصور ، بهجت : ٣٠٤
نظام الدين ، توفيق : ٢٨٥ ، ٣٤٤ ، ٤١١ ، ٤٤٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ،
٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥
نظام الدين ، عبد الباقي : ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ،
٢٨٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢١ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٦٥
النفوري ، امين : ٢٧٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣
نقاش ، الفرد : ٢٣٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤
النقطة الرابعة : ٤٢٣
نهره ، جواهر لال : ٢٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٨٥
النواف ، فيصل : ٢٠٥
نوفل ، سليمان : ١٩

هـ

هاكورشو : ٢٠٣
الهادي ، دهام : ٢٠٥
هطر ، ادولف : ٢٢٥ ، ٢٢٦
هرون ، اسعد : ١٢٤ ، ٢٨٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ ،
٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٩
هرون ، توفيق : ٢٧٩

ميرشولد : ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢١
مندي ، عبد الرحمن : ٢٧٩ ، ٢٨١
الهواش ، محمد مهدي : ٢٠٧
الهويدي ، فيصل : ٢٠٢ ، ٢٠٥

و

الوحدة الاقتصادية : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥
الوحدة الجبركية : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١
الوحدة النقدية : ٦٥

ي

اليازجي ، اسير : ٢٠٤
ياسين ، قاسم : ١٢٤
ياسين ، يوسف : ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٥
اليامي ، عبدالله : ٧٥ ، ٧٦
يونس ، الحاج : ٢٠٦
يونس ، عبد اللطيف : ٢٠٣
يونس ، علي : ٢٠٣
اليوسفي ، حسن منيب : ٢٠٤

<http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/>

مطبعة الحريّة - بيروت
تلفون: ٣٢٠٤٤٠

بناء على الطلب المتكرر الملح من السادة القراء الكرام في الوطن العربي:
قررت ادارة الدار المتحدة للنشر والتوزيع في بيروت تلبيبة هذا الطلب
الكريم فأعادت طباعة مذكرات

المرحوم خالد بك العظم

- رئيس وزراء سوريا السابق -

التي صدرت عام ١٩٧٢.

لقد راعينا في هذه الطبعة الدقة المتناهية وحرصاً على ان تكون
كسابقاتها دقيق في نقل كل ما تضمنته هذه المذكرات.
اننا نرجو بهذا العمل ان نكون قد لبيتنا طلب القراء الاكارم وحققنا ما
يرغبون فيه.

الناشر